

الجمهورية العراقية
رئاسة ديوان الأوقاف
أحياء التراث الإسلامي

شفاء الخليل
في بيان الشبكة والخيل ومسالك التعليل
للشيخ الإمام حجة الاسلام أبي حامد الغزالي
محمد بن محمد بن محمد الطوسي
(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

تحقيق
الدكتور محمد البكبي

ينشر لأول مرة عن أربع نسخ مخطوطة

مطبعة الارشاد - بغداد

١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م

الجمهورية العراقية
رئاسة الوزراء
إحياء التراث الإسلامي

شِفَاءُ الْغُلِيْلِكِ
فِي كَانِ الشَّبَةِ وَالْخَيْلِ وَمَسَالِكِ التَّعْكِيلِ
للشيخ الامام حجة الاسلام ابي حامد الغزالي
محمد بن محمد بن محمد الطوسي
(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

تحقيق
الدكتور محمد البسي

ينشر لأول مرة عن أربع نسخ مخطوطة

مطبعة الارشاد - بغداد

١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م

هذا الكتاب هو القسم الثاني من رسالة جامعية ، قدمت للحصول
على درجة « الدكتوراه » في الشريعة الاسلامية ، من كلية الشريعة والقانون
بجامعة الأزهر . وقد نوقشت في ١٩٦٩/٦/٨ ، فنالت مرتبة الشرف
الأولى ، مع التبادل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه اجمعين • اما بعد : فان المأمول ان يكون لرئاسة ديوان الاوقاف آفاق رحة ، ومنطلقات فسيحة في مجالات الخدمة والبناء • حيث لا يقصُر خطوها عن المساهمة في كافة السبل التي تؤدي الى تدعيم الحضارة الاسلامية ، وتتصل باسباب قوتها وخلودها •

ومن المسلم به ان العلم والمعرفة من اقوى الدعائم التي يقوم عليها البناء المتحضر لايّ امة من الأمم • ومن المسلم به ايضا ان في محيطات تراثنا الخالد دررا تشد الغواص البارح ، وكنوزا تاشد ذا الخبرة والمراس •

وهكذا وجد المسؤولون في هذا الديوان انفسهم أمام مسؤولياتهم الحضارية في حتمية اخراج هذه الكدور الى ظاهر الارض ، ومسح غبار السنين الطويلة عنها من اجل ان يجد فيها المتعطشون الى رحيق العلم منها عذبا •

وقد وجدت هذه الخطوة المباركة طريقها الى امهات الكتب المخطوطة التي لم يقدر لها ان ترى النور حتى الآن •

فوقع الاختيار على كتاب « شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومساالك التعليل » للامام أبي حامد الغزالي رحمه الله • وهو كتاب له مكانة بين كتب علم اصول الفقه ، وله مكانته عند المتخصصين في هذا العلم • وقد يسر الله له حالة من التحقيق جيدة على يد الدكتور حمد الكبيسي عميد كلية الامام الاعظم ، ومدرس الشريعة الاسلامية في كلية القانون والسياسة بالجامعة المستنصرية • فجمع نسخه المخطوطة المتفرقة في مكتبات العثم وقارن بينها شارحا وموضحا • مع دراسة عن النص قيمة استحق بها درجة

الدكتوراه من جامعة الأزهر بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الاولى وتبادل
الرسالة مع الجامعات ، مع اقتراح من لجنة المناقشة بطبع الرسالة على نفقة
الجامعة •

ورئاسة ديوان الاوقاف اذ تقوم بدفع هذا الكتاب القيم الى المطبعة
لأول مرة في تاريخه ، وتضمنه بين أيدي الطلاب والمتخصصين • لترجو أن
يسر لها تكرار المحاولة مع درة أخرى من بحار العلوم الاسلامية
والعربية فتخرجنا من زحام الاجيال وتراكم السنين الى عالم المداولة
والبحث • انسجاما مع انجوانب الحيوية للفكر الاسلامي والثقافة العربية ،
ونمكننا لاهل العلم من استكمال اسباب الدرس والتحصيل •

والله ولي التوفيق

نافع قاسم

رئيس ديوان الأوقاف

مُقدِّرةُ التحفِيق

أبو حامد الغزالي^(١)

١ - عصره :

عاش الامام الغزالي في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري ، أي في قسم من الفترة التي يسميها المؤرخون : العصر العباسي الثالث ، من سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، الى أربع وسبعين وأربعمائة للهجرة [٣٣٤ - ٤٧٤] وفي الفترة التي تليها •

وإذا كان العصر العباسي كله قد اتسم بكثرة الأحداث وتعدد الاتجاهات والنزعات مع اتساع الرقعة وضخامة الملك وتضارع قوى الدين والدنيا - فقد كان القسم الثالث من هذا العصر أكثر تأثراً بهذه الظواهر ، بسبب ما وقع فيه من اضطراب وخلل في كيان الدولة والمجتمع •

ففي هذا العصر ضعفت الخلافة الاسلامية ، وكان الملك العربي على أهبة التقوض بعد اشتداد الصراع بين البويهيين ، والسلاجقة الوافدين من نيسابور : متطلعين الى ائت دوله بني بويه • وقد تم لهم ما أرادوا فاستولوا على بغداد ، وبسطوا ظلال حكمهم على العراق قبل مولد الغزالي بثلاث سنين ؛ وكان ذلك بقيادة مؤسس دولتهم : ركن الدين أبي طالب ، المعروف

(١) انظر ترجمته في : اتحاف السادة (٦/١ - ٤٨) ، والبداية والنهاية (١٧٣/١٢) وتاريخ دمشق لابن عساكر (٣١/٣٤٠ - ٣٤٨) وسير النبلاء للذهبي (١٢/٧٤ - ٨١) والشذرات (٤/١٠ - ١٣) والكامل لابن الأثير (١٠/١٧٣) وطبقات الشافعية (٤/١٠١ - ١٨٢) و طه النحلي (٦/١٩١ - ٣٨٩) • وطبقات الزيدية (٤١٤ - ٤١٥) و امرأة الجنان (٣/١٧٧ - ١٩١) و امرأة الزمان (٨/٣٩ - ٤١) ومفتاح السعادة (٢/١٩١ - ٢١٠) والمنظم (٩/١٦٨ - ١٧٠) والنجوم الزاهرة (٥/٢٠٣) والوافي بالوفيات (١/٢٧٤ - ٢٧٧) والوفيات (٣/٣٥٣ - ٣٥٥) •

بظفر بك • وبعد دخوله بغداد ومثوله أمام الخليفة العباسي القائم بأمر الله، منحه لقب السلطان - بعد أن حاول أحد الموالين للفاطميين أن يخلع هذا الخليفة ؛ فجاء ظفر بك وأعادته الى الخلافة ، فكافأه الخليفة بهذا اللقب وبمنح أخرى • وأصبحت السلطة الفعلية في يد السلاجقة ، واقتصر أمر الخلافة العباسية على السلطة الروحية أو الظاهرية الشكلية تقريبا •

وفي هذا العصر - أيضا - اشتد أوار العقيدة الباطنية الاسماعيلية ، بسامع الحسن بن الصباح الاسماعيلي المتوفى سنة ٥١٨ هـ • وهي عقيدة تقوم على أساس القول بالامام المنتظر المصوم • كما اتخذت من سفك الدماء والمدوان وإباحة الحرمات منهجا لها تسير عليه وتدعو اليه • وحسبنا أن نعرف أن واحدا من معتققي هذه العقيدة قد اعتدى على الوزير نظام الملك فقتله سنة ٤٨٥ هـ • ثم أعتدى آخر منهم على الوزير فخر الملك بن نظام الملك فقتله سنة ٥٠٠ هـ • وحينما كان الباطنية يقتلون ويسفكون الدماء ويقتالون قادة المسلمين ، كانت الحملات الصليبية تشسر وباءها في بلاد الاسلام ، وكأنما كان الفريقان على ميعاد •

وفي هذا العصر كذلك قوى الصراع بين مذاهب أهل السنة والجماعة، بعد أن اشتركت الحماسة المذهبية والتقليد الأعمى في تحريك هذا الصراع • فقد كان السلاجقة مثلا يتبعون المذهب الحنفي في أول الأمر ويشون في خراسان ؛ وقد بالغ وزيرهم عميد الملك منصور بن محمد الكندري في نصرة هذا المذهب والتعصب له ، فحسن للسلطان ظفر بك لعن المبتدعة على المنابر ، فأمر السلطان بذلك ، فاتخذ الكندري هذا ذريعة الى ذكر الأشعرية ، وصار يقصدهم بالاهانة والأذى ، والمنع من التدريس والوعظ ، وعزلهم عن الخطبة في المساجد • واستعان بطائفة من المعتزلة الذين زعموا أنهم يقلدون مذهب أبي حنيفة ، وأشربوا في قلوبهم عقائد الزينغ والضلال فحسنوا للسلطان الازراء بمذهب الشافعي عموما ، وبمذهب الأشعرية

خصوصاً ، فكانت فتنة عم شرها ، وأدت بالأمة الى التشتت والنزاع ، وشيوع
التعصب والعداء .

ولا يفوتنا أن نشير الى الفتنة التي اشتعلت بين الحنابلة والأشعرية ،
والحنابلة والشيعة ببغداد ؛ وقد استدامت بشكل خطير ، ولم تخل عنها فترة
من فترات ذلك العصر ، وكانت الأمة تدفع ثمن هذه الفتن : ضحايا بشرية
كثيرة ، وخسائرنا فكرياً وروحياً ومادياً كبيراً^(١) .

وإذا كان طابع عصر الامام الغزالي هو ما أسلفناه على المستوى
السياسي والاجتماعي - فانه بالنظر الى المستوى الحضاري والثقافي والانتاج
العلمي ، نجد أن هذه الحقبة من الزمن قد امتازت بنهضة علمية شاملة ؛
فازدهرت فيها الدراسات الاسلامية في التفسير والحديث والأصول والفقه
والفلسفة والمنطق ، بفضل تلاقي حضارات الأمم المختلفة . فقد كان لسيطرة
السلجقة على ايران والعراق وما جاورهما آثار واضحة في مختلف مظاهر
الحضارة في عصرهم .

والباحث لا يستطيع الا أن يقف مبهوراً أمام عظم المنجزات الرائعة
التي قام بها السلجقة : من مقاومة للغزو الأوربي ، ووعي لخطر المذاهب
الباطنية ، والعمل على دحرها ورد باطلها ، ونشاط كبير في انشاء المدارس
ودور العلم ، وعناية بالدارسين والباحثين . فكأن محط نظرهم هو أن
العلم من أهم الأسلحة التي ينبغي أن تتوفر للأمة لصد العدوان عنها ، ورد
كيد الطامعين فيها ، والطاعنين عليها . وقد كانت اليد الطولى في هذه النهضة

(١) راجع فيما تقدم : طبقات الشافعية (٢/٢٦٩ - ٢٧٥) و امرأة
الزمان (٨/٤١ - ٥١) والمنتظم (٨/٣٠٥ و ٣٢٦ ، ٩/٢٠ و ١٧٠) والكاثل
لابن الأثير (٩/١٧٥ و ١٩٥ و ٢١٤ و ٢٢١ و ٢٢٧ ، ١٠/٤٦) وتاريخ
الاسلام للذهبي ج ١٢ . دار الكتب رقم ١٢١٩٥ ح .

للووزير السلجوقي نظام الملك^(١) مؤسس المدارس النظامية الكثيرة في أنحاء العالم الإسلامي •

في هذا العصر - بما فيه من زواجر وعواصف ، وما يكدره من شدائد ومحن - ولد الامام الغزالي ونشأ ؛ فلما اشتد عوده ، ورأى مجتمع المسلمين يضطرب : جعل كل همه - بما أوتي من مواهب وقدرات بفضل استمداده من هدى كتاب الله وسنة رسوله وسيرة السلف الصالحين - أن يساهم برسم ما قد يكون هو الطريق الأمثل لهذه الأمة ، لتسير فيه آمنة مطمئة • فاستقبل المسلمون بظهوره عصرا جديدا وحياة فكرية متمثلة زاهرة •

★ ★ ★

٢ - اسمه ونسبه ومولده :

هو أبو حامد زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي^(٢) • وقد اختلف حول أصله : أعربي هو أم فارسي ؟ فهناك من ذهب الى أنه من سلالة العرب الذين دخلوا بلاد الفرس منذ بدايسة

(١) أبو علي حسن بن علي بن اسحاق الطوسي ، ولي الوزارة لآلب أرسلان ، ثم من بعده لابنه ملكشاه ، وقد توفي في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة ٤٨٥هـ • انظر المنتظم (٩/٦٤ - ٦٨) وطبقات الشافعية (٣/١٣٥ - ١٤٥) •

(٢) نسبة الى طوس ، وهي ثاني مدينة في خراسان بعد نيسابور • وكانت تتألف من بلدين ، يقال لاحدهما : الطابران ، وللأخرى نوقان ، ولهما أكثر من ألف قرية • وبطوس يوجد قبر الامام علي بن موسى الرضا ، وقبر هارون الرشيد • وفي سنة ٦١٧هـ • دمرت جحافل المغول مدينة طوس تدميرا تاما لم تنهض منه ، وإنما نشأ بعد ذلك عمارة الى جوار مشهد الرضا وقبر الرشيد ، ومن ثم ظهرت مدينة : « المشهد » • منذ القرن الثامن الهجري ، تحيط بها قبور كثيرة ، من بينها قبر الغزالي ، الى شرقي ضريح الامام الرضا • انظر معجم البلدان ٣ : ٥٩٠ • والوفيات ١ ، ٨١ •

المفتح الاسلامي ، ومن الباحثين من ذهب الى أنه من أصل فارسي . وليس يضير اماننا أن يكون فارسي الأصل ، ولد ونشأ مسلماً ، وتكلم بالعربية وخدم لغة القرآن وشريعة المسلمين ؛ كما أن اثبات العربية لأصله لن يضيف اليه مجداً يعتد به في مجتمع يحكمه قانون : أن لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى والعمل الصالح .

في مدينة الطابران ، وفي سنة خمسين واربعمائة للهجرة ، ولد اماننا لأب فقير صالح . وقد حدثنا المصادر التي رجعنا اليها في ترجمة الامام : أن أباه كان رجلاً متديناً ورعاً ، يشتغل بغزل الصوف^(١) ، ليكسب قوته من عمل يده ، ويبيع هذا الصوف في دكان له بطوس ؛ وكان يحب العلم والعلماء : وفي أوقات فراغه يطوف على الفقهاء والوعاظ يجالسهم ويستفيد منهم ، حتى اذا سمع كلامهم بكى وتضرع ، وتمنى على الله أن يورثه أبناء كهؤلاء ؛ فاستجابت الارادة الالهية لدعائه ، فكان له محمد أشهر علماء عصره ، وأحمد أخوه وكان واعظاً مشهوراً . الا أن الايام لم تمهل هذا الأب ليشهد أمله وقد تحقق ، فرحمه الله وأكرم مثواه .

ولما حضر الموت أبا الغزالي ، أوصى بولديه محمد وأحمد الى صديق له صوفي صالح وقال له : ان لي تأسفا عظيما على تعلم الحفظ ، وأشتهى

(١) من هنا كانت النسبة الى العمل الذي كان يقوم به والده . وعلى هذا فان الغزالي بتشديد الزاي نسبة الى الغزال - كما ذكر ابن خلكان - على عادة أهل خوارزم وجرجان في نطق النسبة بعد النسبة ، فابوه نسب الى غزل الصوف فسمى الغزال ، وأبو حامد نسب الى أبيه فصار الغزالي . ويروى أنه ولد في قرية غزالة من قرى طوس ، وعلى هذا فانزاي غير مشددة . ويعلق ابن خلكان على رواية عدم التشديد بأنها خلاف المشهور . ونسبها الى ابن السمعاني . الوفيات ١ : ٨١ . الا أن اللقب اشتهر بتخفيف الزاي وغلّب وشاع الى اليوم . انظر الصباح المنير (غزل) والوفاء بالوفيات ١ : ٢٧٧ والاتحاف ١ : ١٨ .

استدراك ما فاتني في ولدي هذين ، فعلمهما ، ولا عليك أن ينفذ في ذلك جميع ما أخلفه لهما » .

فلما مات استجاب الصوفي الصالح لرجاء الوالد الراحل ، وظل يوليها عناية ورعايته ، حتى نفذ ما تركه الوالد من مال .

ولما كان الوصي رجلا فقيرا لا يملك شيئا ذا بال ، وتعذر عليه الاستمرار في الاتفاق على الأخوين - قال لهما : اعلما أنني قد أنفقت عليكم ما كان لكما ، وأنا رجل من الفقير والتجريد بحيث لا مال لي فأواسيكما به ؟ وأصلح ما أرى لكما أن تلجأ الى مدرسة - فانكما من طلبة العلم - فيحصل لكما قوت يعينكما .

وانما أشار عليهما أن يدخلتا مدرسة ، لأن المدارس الإسلامية كان منهجها من قديم الزمان أن تعاون طلابها على طلب العلم بتيسير أسباب القوت وضرورات الحياة .

وأطاع الوندان النصيحة ، ودخلا المدرسة ، وأكبر مهمما أن يضمنا القوت لنفسيهما . وكان أبو حامد يحكى هذا ويقول : فصرنا الى مدرسة نطلب الفقه ، وليس المراد سوى تحصيل القوت ، فكان تعلمنا لذلك لا لله ، فأبى الا أن يكون لله ^(١) .

* * * *

٣ - شيوخه :

لم يصل إلينا ما يعرفنا اسم تلك المدرسة وشيوخها ، التي دفع إليها الغزالي وأخوه في مطلع فتوتهما : لضمان قوتهما . وأول ما طالعنا به

(١) انظر طبقات الشافعية (١٠٣/٤) واتحاف السادة (٧/١) .

كتب التراجم في ذكر شيوخه : هو طلبه علم الفقه على أستاذه أحمد بن محمد الراذكاني الطوسي^(١) . ثم تطلع الى آفاق أوسع مما عاش وما طلب ، فارتحل الى جرجان ، وهناك تتلمذ على أبي القاسم اسماعيل بن مسعدة الاسماعيلي^(٢) . وكان يدون ما يتلقاه منه في مذكراته وكتبه .

وفي طريق عودته من جرجان الى بلده ، وقعت له حادثة كان لها أثر بليغ في حياته ، دفعه الى أن يغير طريقته التي أعتادها في الطلب والتلقي ؛ حكاه بقوله : قطعت علينا الطريق ، وأخذ العيارون جميع ما معي ومضوا ، فتبعهم ، فالتفت اليّ مقدمهم وقال : أرجع ويحك والا هلكت . فقلت له : أسألك بالذي ترجو السلامة منه ، أن ترد على تعليقاتي فقط ، فما هي بشيء تتفعون به . فقال لي : وما هي تعليقاتك ؟ . فقلت : كتب في المخلاة ، هاجرت لسماعها وكتابها ومعرفة علمها . فضحك وقال : كيف تدعى أنك عرفت علمها ، وقد أخذناها منك : فتجردت من معرفتها وبقيت بلا علم ؟ . ثم أمر بعض أصحابه نسلم الى المخلاة .

فاعتبر الامام الغزالي هنا مستنطقاً من الله سبحانه ليعطيه درساً مفيداً مشمراً على مدى العمر ، فأقام بعد ذلك بطوس ثلاث سنين يعاود قراءة مذكراته ومطالعة أروابه ، حتى حفظ جميع ما علقه ، بحيث لو قطع عليه

(١) انظر ترجمته في طبقات الشافعية (٣/٣٦) .

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية (٣/١٢٩ - ١٣٠) وقد ذكر ابن السبكي والمرتضى أنه أبو نصر الاسماعيلي . الطبقات (٤/١٠٣) واتحاف السادة (١/٧) . وهذا خطأ ، لأن أبا نصر الاسماعيلي توفي سنة ٤٠٥ هـ . على ما ذكره ابن السبكي في ترجمته (٣/٣٧) . فلا يمكن أن يكون الغزالي قد حضر عليه .

الطريق لم يتجرد من علمه^(١) .

ولم يقنع الامام الغزالي في طلب العلم بما حصل . فخرج من طوس قاصدا نيسابور ، أكبر مدن خراسان . وفي تلك المدينة اتصل بامام الحرمين ، أبي المطالي ضياء الدين عبد الملك الجويني^(٢) ، وتلمذ عليه ولازمه وجد واجتهد ؛ فأعجب الأستاذ بتلميذه ، فزاد تقريبه اليه ، ومكن له في محبته واحترامه ؛ وبقي يجاور الامام ويصحبه حتى وفاته سنة ٤٧٨هـ .

وأخذ التصوف عن الامام يوسف النساج . والامام الزاهد أبي علي الفضل بن محمد بن علي الفارمزي الطوسي ، من أعبان تلامذة أبي القاسم القشيري^(٣) .

وأخذ الحديث عن أبي سهل محمد بن أحمد الحفصي المروزي ، فقد سمع عنه صحيح البخاري^(٤) .

ومن شيوخه في الحديث - أيضا - أبو الفتح نصر بن علي بن أحمد الحاكمي الطوسي . وأبو محمد عبدالله بن أحمد الخوارى . ومحمد بن يحيى بن محمد السجاعي الزوزني . والحافظ أبو الفتيان عمر بن أبي الحسن الرؤاسي الدهستاني . ونصر بن ابراهيم المقدسي^(٥) .

(١) انظر طبقات الشافعية (١٠٣/٤) واتحاف السادة (٧/١) وفريد رفاعي (٨٩/١ - ٩٢) .

(٢) انظر طبقات الشافعية (٢٤٩/٢ - ٢٨٢) .

(٣) تاريخ ابن عساكر (٣٤٥/٣١) وسير النبلاء (١٢/١٧٥) واتحاف السادة (١٩/١) .

(٤) مرآة الزمان (٤١/٨) وتاريخ ابن عساكر (٣٤١/٣١) واتحاف السادة (١٩/١) .

(٥) اتحاف السادة (١٩/١) وطبقات الشافعية (١١١/٤) .

فاكملت له - بهذه الدراسات وغيرها - الامامة والرياسة ، واستحق
 تناء الأكاير عليه من مشايخه وممن عاصره أو أتى بعده ؛ حتى قال عنه
 تلميذه محمد بن يحيى النيسابوري : لا يعرف الغزالي وفضله الا من بلغ
 أو كاد أن يبلغ الكمال في عقله ،^(١) . وكان أستاذه امام الحرمين يظهر
 التبجح به ، ويصفه بأنه بحر ممدق^(٢) . وهذا ليس بكثير على فتى بكرت
 به الرجولة ، وجد واجتهد حتى برع في المذهب والخلاف والجدل ،
 وأصول الدين والفقه ، والمنطق والحكمة والفلسفة ؛ وأحكم كل ذلك بعد
 فهم سليم للكلام أرباب هذه العلوم ، يحيط بهذا كله ، شدة ذكاء ، وسداد
 نظر ، وقوة حافظلة وحجة .

* * *

٤ - امامته :

لقد بزغ نجم الامام ، بعد وفاة أستاذه امام الحرمين ؛ اذ خرج الى
 المعسكر قاصدا الوزير نظام الملك ، الذي كان مجلسه مجمع أهل العلم
 وملاذهم ، فناظر الأئمة من العلماء في مجلسه ، وقهر الخصوم ، وظهر
 كلامه عليهم ، فاعترفوا بفضله وتمكنه ، ورأوا فيه اماما اجتمعت له الموهبة
 الأصيلة والتحصيل الواسع .

عندئذ تلقاه النظام بالاحترام والتبجيل ، وولاه تدريس مدرسته
 ببغداد ، وطلب منه التوجه اليها . فقدم ببغداد سنة أربع وثمانين وأربعمائة
 وتولى التدريس ونشر علم الشريعة في النظامية ، وحضر دروسه الكثير من
 العلماء وكبار الأئمة ببغداد فأعجبوا به ، ونقلوا آراءه وكلامه في كتبهم^(٣) .

(١) انظر طبقات الشافعية (١٠٦/٤) واتحاف السادة (١٠/١) .

(٢) انظر طبقات الشافعية (١٠٣/٤) .

(٣) انظر المنتظم (١٦٩/٩) وطبقات الشافعية (١٠٤/٤) .

وبقى على هذه الحال مدة أربع سنوات تقريبا ، الى أن انقلب امره ، فترك المنصب . واطرح ما نل من حشمة ودرجة ، للاشتغال بالتقوى وزاد الآخرة . فاستأب أخاه أحمد في التدريس ، وخرج من بغداد ، وقام بزيارة دمشق وبيت المقدس والخليل - فك الله اسارهما - وعاد الى دمشق ثانية ومكث بها مدة ، ثم أدى فريضة الحج وزيارة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو طيلة هذه الرحلة منصرف عن الخلق بالكلية ، متزهدا لابس خشن الثياب^(١) .

وبعد الانتهاء من أداء الفريضة ، عاد الى بغداد سنة ٤٩٠هـ . ولكنه لم يعد الى الظهور والتدريس ، بل نزل في رباط للصوفية يقع في مواجهة المدرسة النظامية^(٢) . وبعد أشهر قلائل ، عاد الى وطنه بطوس ، فأقام بها مقبلا على التصنيف والعبادة وملازمة التلاوة ، وعدم مخالطة الناس .

وفي سنة ٤٩٨هـ ولى فخر الملك علي بن نظام الملك الوزارة في نيسابور . فقصد الامام الغزالي وسمع منه وتلمذ عليه ، وألح في معاودته

(١) ذكرت بعض كتب التراجم أن الامام الغزالي قصد - بعد زيارة بيت المقدس - مصر وأقام بالاسكندرية مدة ، وكان قصده الركوب الى بلاد المغرب لزيارة الامير يوسف بن تاشفين . وقد انكر هذه الرواية صاحب مرآة الجنان (١٧٨/٣ - ١٧٩) وقال : كيف يذكر أنه قصد الملك المذكور لأرب ، وهو من الملوك والمملكة هرب ؟ فقد كان له في بغداد الجاه الواسع والمقام الرفيع . فاحتال في الخروج عن ذلك ، وتعمل : بأنه الى الحج سالك ، لأداء ما عليه من فروض المناسك . ثم عدل الى الشام ، وأقام بها ما أقام .» وراجع مؤلفات الغزالي لبدوي (٢٣) .

(٢) في هذه الفترة التقى به أبو بكر ابن العربي - للمرة الثانية - وجرت بينهما مناقشات روحية . فراجع القواصم والعواصم (٨ - ١) وشجرة النور الزكية (١٣٨) .

التدريس كل الالاحاح • فأجابه الى ذلك ، وعاد الى التدريس في نظامية نيسابور ، وبقي على هذه الحال مدة لم تقدرها كتب التراجم^(١) ، عاد بعدها الى وطنه ، وبني دارا حسنة وغرس حولها بستانا^(٢) ، واتخذ في جواره مدرسة ورباطا للمصوفية ، ووزع أوقافه على وظائف الخير : من حتم القرآن ودراسة الحديث ، ومجالسة أهل القلوب ، والقعود للتدريس ؛ الى أن اختاره الله سبحانه لكريم جواره ، فمضى الى رحمة يوم الاثنين : الرابع عشر من جمادي الآخرة سنة خمس وخمسمائة • فرضى الله عنه وأكرم مثواه •



• - تلامذته :

انه لمن العسير على الباحث أن يحيط بمعرفة جميع من تلمذ على الامام الغزالي وتلقى عنه ؛ بعد أن وجدنا أبا بكر ابن العربي يقول : رأيت (أي الغزالي) بغداد يحضر مجلس درسه نحو أربعمئة عمامة من أكابر الناس وأفاضلهم ، يأخذون عنه العلم^(٣) • وبعد أن انتشرت كتبه ومصنفاته في حياته بين مشرق العالم الاسلامي ومغربه ، حتى انه صادف دخوله يوما الى مدرسة في دمشق فوجد المدرس يقول : قال الغزالي • وهو يدرس من كلامه^(٤) •

(١) لعل الامام اعتزل التدريس بها بعد اغتيال فخر الملك على يد احد الباطنية سنة ٥٠٠ • انظر الطبقات (١٠٨/٤ و ١١١) ومروءة الزمان (٤٠/٨ و ٤١) وانظر في حادثة مقتل فخر الملك : المنتظم (١٤٨/٩ - ١٤٩) •

(٢) راجع مروءة الزمان (٤١/٨) والبدية والنهاية (١٧٣/١٢) •

(٣) انظر الشذرات (١٣/٤) •

(٤) انظر طبقات الشافعية (١٠٥/٤) •

ومع هذا ، فأتنا سنحاول أن نعرف على بعض تلامذته ممن ورد ذكرهم في كتب التراجم :

فمن هؤلاء : القاضي أبو نصر أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن الخَمَقَرِيّ البَهْونِي ، من أهل بهونة : إحدى قرى خمس من قرى مرو ، ويقال لمن ينسب إليها : خَمَقَرِي . تفقه على الامام بطوس وسمع الحديث من آخرين وتوفي سنة ٥٤٤هـ^(١) .

ومنهم : الامام أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد بن برهان الأصولي : كان أولا حنبلي المذهب ، ثم انتقل وتفقه على الشافعي والفرزالي والكنيا . وتوفي سنة ٥١٨هـ^(٢) .

ومنهم : أبو منصور محمد بن اسماعيل بن الحسين بن القاسم المطاري الطوسي الواعظ ، تفقه على أبي حامد بطوس . وتوفي سنة ٥٧٣هـ^(٣) .

ومنهم أبو سعيد محمد بن أسعد بن محمد البوقاني ، الملقب بالسديد ، توفي مقتولا في حادثة الغز بمشهد علي الرضا سنة ٥٥٤هـ^(٤) .

ومنهم : أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن تومرت ، الملقب بالمهدي ، صاحب دعوة سلطان المغرب عبدالمؤمن بن علي . دخل المشرق ، فتفقه على أبي حامد والكنيا^(٥) .

ومنهم : أبو حامد محمد بن عبدالمملك الجوزقاني الاسفيرياني .

(١) انظر طبقات الشافعية (٣٨/٤ - ٣٩) واتحاف السادة (٤٤/١) .

(٢) انظر ترجمته في طبقات الشافعية (٤٢/٤) .

(٣) المصدر السابق : (٦٥/٤ - ٦٦) .

(٤) المصدر السابق : (٦٦/٤) .

(٥) المصدر السابق : (٧١/٤ - ٧٤) .

تفقه على أبي حامد ببغداد^(١) .

ومنهم : أبو عبدالله محمد بن علي بن عبدالله العراقي البغدادي ،
تفقه على أبي حامد والكنيا والشاشي ، وبقي بعد الأربعين وخمسمائة^(٢) .

ومنهم : أبو سعيد محمد بن علي الجواني الكردي . حدث بكتاب
الجام العوام للغزالي عنه ؛ وقرأ المقامات التحريرية على مؤلفها^(٣) .

ومنهم : الامام أبو سعيد محمد بن يحيى بن منصور النيسابوري ،
من أشهر تلاميذ الغزالي . استشهد في رمضان سنة ٥٤٨هـ في قنّة الغز^(٤) .

ومنهم : أبو طاهر ابراهيم بن المطهر الجرجاني . حضر دروس امام
الحرمين نيسابور ثم سحب الغزالي ورافقه في أسفاره . ثم عاد الى وطنه
جرجان ، واشتغل بالتدريس والوعظ الى أن قتل شهيدا سنة ٥١٣هـ^(٥) .

ومنهم : أبو عبدالله الحسين بن نصر بن محمد الجهنّي الموصلّي
المتوفى سنة ٥٥٢هـ^(٦) .

ومنهم : خلف بن أحمد النيسابوري . ذكره ابن الصلاح في مشكل
الوسيط وقال : بلغني أنه توفي قبل الغزالي . وله عن الغزالي تعليقة^(٧) .

ومنهم : أبو الحسن سعد الخير الأنصاري المغربي الأندلسي ، تفقه
على الغزالي ببغداد وتوفى سنة ٥٤٩هـ^(٨) .

(١) انظر ترجمته في طبقات الشافعية (٨٦/٤) .

(٢) المصدر السابق : (٨٨/٤) .

(٣) المصدر السابق : (٨٨/٤) .

(٤) المصدر السابق : (١٩٨ - ١٩٧/٤) .

(٥) المصدر السابق : (٢٠٠/٤) .

(٦) المصدر السابق : (٢١٧/٤) .

(٧) المصدر السابق : (٢١٨/٤) .

(٨) المصدر السابق : (٢٢٠/٤ - ٢٢١) .

ومنهم : أبو عبدالله شافع بن عبدالرشيد بن القاسم الجبيلي • تفقه على الكيا وأبي حامد • وتوفى سنة ٥٤١هـ^(١) .

ومنهم : الأستاذ أبو طالب عبدالكريم بن علي بن أبي طالب الرازي • تفقه على الكيا والغزالي وتوفى سنة ٥٢٢ أو سنة ٥٢٨هـ^(٢) .

ومنهم : الامام أبو منصور سعيد بن محمد الرزاز ، من كبار أئمة بغداد • تفقه على الغزالي والشاشي والكيا والميهني ، وتولى تدريس نظامية بغداد وتوفى سنة ٥٣٩هـ^(٣) .

ومنهم : علي بن محمد بن حمّوَيْه الصوفي • تفقه على الامام الغزالي بطوس^(٤) .

ومنهم : أبو الحسن علي بن المطهر بن مكي الديسَوَرِي ، من كبار تلاميذ الغزالي في الفقه • توفى سنة ٥٣٣هـ^(٥) .

ومنهم : أبو عبدالله مروان بن علي بن سلامة الطَّنْزَرِي ، من قرية طنزة بديار بكر • ورد بغداد وتفقّه بها على الغزالي والشاشي وتوفى سنة ٥٤٠هـ^(٦) .

ومنهم : أبو الحسن علي بن مسلم بن محمد السَّلْمِيّ • جمال الاسلام • لازم الامام مدة اقامته بدمشق وأخذ عنه • وتوفى سنة ٥٣٣هـ^(٧) .

(١) انظر ترجمته في طبقات الشافعية (٤/٢٢٥) .

(٢) المصدر السابق : (٤/٢٥٨ - ٢٥٩) .

(٣) المصدر السابق : (٤/٢٢١ - ٢٢٢) .

(٤) المصدر السابق : (٤/٢٨١) .

(٥) المصدر السابق : (٤/٢٨٤) .

(٦) المصدر السابق : (٤/٣٠٨) .

(٧) المصدر السابق : (٤/٢٨٣) .

ومنهم : أبو عامر دغش بن علي النعمي الموفقي ، خرج الى طوس ،
وأقام عند الامام مدة ، وأخذ عنه . توفي سنة ٥٤٢ هـ^(١) .

ومنهم : الرضى بن مهدي بن محمد الزيدي . فقد ذكر صاحب
طبقات الزيدية أنه ارتحل الى عتبة أبي حامد وتلمذ وروى عنه كل
مصنفاته^(٢) .

ومنهم : أبو بكر ابن العربي^(٣) ، فقد ذكر في كتابه القواصم
والعواصم [٨ - أ] : أنه قرأ عليه جملة من كتبه^(٤) .

★ ★ ★

٦ - كتبه الاصولية :

كتاب كثيرون في القديم والحديث غنوا بالبحث في مؤلفات الغزالي
وحصرها . وآخر كتاب في هذا الجانب ، قام بوضعه الأستاذ عبدالرحمن
بدوي . وقد ضمنه ثباتا تفصيليا بمؤلفات الامام الغزالي ، مستفيدا من كل
ما كتبه علماء التراجم والباحثون في مؤلفات الغزالي : من مسلمين وغير
مسلمين ، قبله .

وقد جعل كتابه على سبعة أقسام . الأول : في الكتب المقطوع بصحة
نسبتها الى الغزالي . الثاني : كتب يدور الشك في صحة نسبتها له .
الثالث : كتب من المرجح أنها ليست له . الرابع : أقسام من كتب الغزالي ،

(١) انظر اتحاف السادة (٤٥/١) . وانظر فيما تقدم من التلاميذ :
اتحاف السادة (٤٤/١ - ٤٥) وفريد رفاعي (١٦٩/٢ - ١٧٦) .

(٢) انظر طبقات الزيدية ل (٤١٤ - ٤١٥) .

(٣) المتوفى سنة ٥٤٣ هـ . انظر ترجمته في الوفيات (٤٨٩/١)
والديباج المذهب (٢٨١) .

(٤) وانظر مقدمة محب الدين الخطيب لفصلة من كتاب ابن العربي
سمها العواصم من القواصم ط السلفية .

أفردت كتباً مستقلة ، وكتب وردت بعنوانين متغايرة . • الخامس : كتب
منحولة . • السادس : مخطوطات موجودة ومنسوبة الى الغزالي . • وقد قام
بطبعه المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة .
ومع هذا ، فاني في هذا المقام أردت أن أكتب عن مؤلفات الامام في أصول
الفقه خاصة ، لمعرفة مكانة كتاب الشفاء من كتبه هذه ومنزله منها . • مرجئاً
الكتابة عنها عامة الى فرصة أخرى إن شاء الله تعالى .

ان أول كتاب وضعه الامام الغزالي في الأصول هو : « المنحول من
تمليق الأصول » . • فقد ذكر ابن السبكي أنه ألفه في حياة أستاذه امام
الحرمين^(١) . • ونقل بعض المؤرخين عن امام الحرمين قوله - لما عرض
الغزالي عليه كتاب المنحول - : دفتني وأنا حي ، فهلا صبرت الى أن
أموت^(٢) ؟ .

ونحن نستبعد هذا النقل عن امام الحرمين ، فان الغزالي لم يكن في
منزلة المنافس لأستاذه أو المسابق له ، بل انه وضع كتابه هذا بعد أن درس
الأصول على امام الحرمين . • فأراد أن يدون في الأصول كتاباً يضمه آراء
امامه وطريقته في هذا العلم . • وفي هذا يقول الغزالي : « انه (أي كتاب
المنحول) النهاية في الوفاء بطريقة امامي فخر الاسلام امام الحرمين ،
قدس الله روحه »^(٣) .

وقد جاء ذكر كتب المنحول في الشفاء في ثلاثة مواضع :
أولها : حينما بين منهجه في كتابه الشفاء ، فقال : « فاني سقت

(١) انظر طبقات الشافعية (١١٦/١)

(٢) انظر المنتظم (١٦٨/٩ - ١٦٩) وسير النبلاء (١٧٧/١٢) ومرآة
الجنان (١٨١/٣) .

(٣) انظر شفاء الغليل (٨) .

الكلام في هذا الكتاب على نهاية الانقباض عن التعرض لما اشتمل عليه كتاب
« المنحول من تعليق الأصول » (١) .

وثانيها : حين بين السبب في ترك تناول بعض مسائل القياس في
الشفاء ، فقال : وما أخلته من كتاب المقياس : مما لم أتعرض له ، فهو
منقسم الى ما رأيته جلياً يستغنى بكتاب المنحول عنه . . . الخ » (٢) .

وثالثها : قوله - في حكاية مذهب أبي بكر الباقلاني في الطرد
والعكس - « الى كلمات مشهورة قردناها في كتاب المنحول من
الأصول » (٣) .

وكتاب المنحول لم ينشر بعد ، وتوجد منه نسخة مخطوطة في دار
الكتب المصرية رقم [١٨٨] أصول . ونسخة أخرى في الخزنة الأزهرية ،
رقم [١٤٦٢] أصول .

ثم ألف الامام الغزالي بعد المنحول كتابه « شفاء الغليل » . وستكلم
عليه فيما بعد .

وهناك كتاب ثالث في الأصول ، وأسمه « تهذيب الأصول » قد
ذكره الامام الغزالي في المستصفى اذ قال : فاقترح على طائفة من محصلي
علم الفقه تصنيفاً في أصول الفقه ، أصرّف العناية فيه الى التلخيص بين الترتيب
والتحقيق ، وإلى التوسط بين الاخلال والاملال ، على وجه يقع في الفهم
دون كتاب « تهذيب الأصول » ، ليله الى الاستقصاء والاستكثار ، وفوق
كتاب المنحول « ليله الى الايجاز والاختصار » (٤) .

(١) انظر الشفاء (٨) .

(٢) انظر الشفاء (١٦) .

(٣) انظر الشفاء (٣٦٧) .

(٤) انظر المستصفى (٤/١) . وقد أحال الامام الغزالي اليه في
تفصيل المذاهب في الشبه فقال : « وقد استقصيت ذلك في تهذيب
الأصول » ، المستصفى (٣١٨/٢) .

من هذا يتبين أن كتاب التهذيب كتاب ضخم واسع • ولا يعرف عن الكتاب أكثر من هذا الذي ذكره عنه مؤلفه ، ولم يثر عليه الى الآن •

الكتاب الأصولي الرابع للامام الغزالي هو « المستصفى من علم الأصول » • وقد ألفه في فترة عوده الى التدريس في نظامية نيسابور • فقد قال الامام عن هذا : فقاضي في خفوان شياي اختصاص هذا العلم (يعني الفقه والأصول) بفوائد الدين والدنيا ، وثواب الآخرة ، أن أصرف اليه من مهلة العمر صدرا ، وأن أخص به من متفلس الحياة قدرا • فصنفت كتابا كثيرة في فروع الفقه وأصوله • ثم أقبلت بعده على طريق الآخرة ، ومعرفة أسرار الدين الباطنة • فصنفت فيه كتابا بسيطة ، ككتاب « احياء علوم الدين » ، ووجيزة ككتاب « جواهر القرآن » ، ووسيلة ككتاب « كيماء السعادة » ثم سافني قدر الله الى معاودة التدريس والافادة ، فاقترح على طائفة من محصلي علم الفقه تصنيفا في الأصول ••• فأجبتهم الى ذلك مستمينا بالله ، وجمعت فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعاني ، فلا مندوحة لأحدهما عن الثاني ، فصنفته وأثبت فيه بترتيب لطيف عجيب •••• وقد سيته كتاب « المستصفى من علم الأصول » •

والله تعالى هو المسؤول ، لينعم بالتوفيق ، ويهدي الى سواء الطريق ، وهو باجابة السائلين حقيق ،^(١) • والكتاب قد طبع في القاهرة مرتين ، الأولى : بالمطبعة الأميرية ببولاق [١٣٢٢ - ١٣٢٤ هـ] ومعها فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت [جزآن في مجلدين] • والثانية : بالمطبعة التجارية سنة ١٣٥٦ هـ [جزآن في مجلد واحد] •

وقد اعتنى العلماء بكتاب المستصفى ، وتناولوه بالشرح والتعليق والاختصار •

(١) المستصفى (١/٣ - ٤) •

فمن قام بشرحه : أبو علي حسين بن عبدالعزيز الفهرى البلسنسي
التوفى سنة ٦٧٩هـ^(١) . وأبو عبدالله محمد بن محمد بن علي البدرى في
كتابه المسمى : « المستوفى »^(٢) . وعليه تليقه سليمان بن داود بن محمد
الفرناطي التوفى سنة ٦٣٩هـ^(٣) .

ومن اختصره : أبو العباس أحمد بن محمد الاشيلي التوفى سنة
٦٤٧ أو ٦٥١هـ^(٤) . وأبو الوليد ابن رشد [الحفيد] التوفى سنة ٥٩٥هـ^(٥)

(١) انظر كشف الظنون (١٦٧٣/٢) وجاء في اتحاف السادة (٤٢/١)
أن وفاته سنة ٧٧٦هـ .

(٢) انظر البحر المحيط للزركشي (٣/١ - أ) وانظر ترجمة البدرى
في شجرة النور الزكية (٢١٧) .

(٣) انظر كشف الظنون (١٦٧٣/٢) . وقد جاء في اتحاف السادة
(٤٢/١) أن وفاته سنة ٨٣٢هـ . هذا وقد ذكر الاستاذ بدوي : أن النسفي
شرح المستصفي واتمه سنة ٦٦٥هـ وله مخطوطة في برلين رقم (١١٩٨)
انظر مؤلفات الغزالي (٢١٨) ونعتقد أن التباسا وقع لمن استقى منه الاستاذ
بدوي هذا الخبر . ذلك أن عمر النسفي التوفى سنة ٥٣٧هـ له منظومة
في الخلاف . انظر كشف الظنون (١٨٦٧/٢) وقد قام أبو البركات النسفي
التوفى سنة ٧١٠هـ بشرحها شرحا بسيطا سماه المستصفي ثم اختصره
وسماه المصفي : انظر كشف الظنون (١٨٦٧/٢) ومفتاح السعادة
(٥٧/٢) . ولم نجد مصدرا آخر يشير الى أن النسفي الأول أو الثاني قد
شرح مستصفي الامام الغزالي .

(٤) انظر البحر المحيط للزركشي (٣/١ - أ) واتحاف السادة
(٤٢/١) وانظر ترجمته في شجرة النور الزكية (١٨٤) .

(٥) انظر البحر المحيط للزركشي (٣/١ - أ) .

وابن شاس وابن رشيق^(١) . والسهروردي الحكيم^(٢) . وابن قدامة
المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ في كتابه المسمى : بروضة الناظر ، وجنة
المنظر^(٣) .

(١) انظر البحر المحيط للزركشي (١/٣ - أ) وانظر ترجمة :
نجم الدين عبدالله بن محمد بن شاس في شجرة النور الزكية (١٦٥) والظاهر
أن المراد بابن رشيق هو : قاضي القضاة أبو عبدالله محمد بن الشيخ أبي
الحسن بن رشيق الربيعي شيخ المالكية . المتوفى سنة ٦٨٠هـ . انظر
ترجمته في شجرة النور (١٨٧) .

(٢) انظر كشف الظنون (٢/١٦٧٣) .

(٣) وقد طبع الكتاب مرتين بالمطبعة السلفية .

التعريف بكتاب شفاء الغليل

عنوان الكتاب :

تناولت كتب التراجم هذا الكتاب بعنوانين مختلفة • فذكره ابن السبكي بعنوان « شفاء الغليل في بيان مسائل التعليل »^(١) • والسيد مرتضى بعنوان « شفاء الغليل في بيان مسألة التعليل »^(٢) • والعيدروسي بعنوان « شفاء الغليل في القياس والتعليل »^(٣) • وجاء بمثل عنوان العيدروسي في كشف الظنون^(٤) •

والناظر في مقدمة كتاب الشفاء ، أو في آخر ورقة منه - يكون بمنجاة عن هذا الاضطراب ، إذ صرح الامام الغزالي في المقدمة بقوله : وسميته « شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل » • وفي ختام الكتاب يقول : هذا نهاية ما أردنا أن نذكره في الأركان الخمسة من القياس ، مقتصرين على المقصد الذي أعرب عنه لقب الكتاب ، ووافين بما التزمناه : من « شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل » •

(١) طبقات الشافعية (١١٦/٤) وقد نبه الاستاذ بدوي على أنه ورد في مخطوطة الطبقات : « مسالك » بدل « مسائل » • وانظر الطبقات ط الحلبي (٢٢٥/٦) •

(٢) اتحاف السادة (٤٢/١) ونحن نعتقد أن تصحيحا من المطبعة لحق هذا العنوان • لأن المرتضى في بيان مؤلفات الغزالي قال : ومنها : « شفاء الغليل في بيان مسألة التعليل رتبته على مقدمة وخمسة أركان • وهو عندي • والنسخة التي كانت عنده هي المحفوظة الآن بدار الكتب المصرية • وعليها نص تملك المرتضى • وعنوان هذه النسخة : « شفاء الغليل في بيان مسالك التعليل » فتكون كلمة : « مسألة » ، مصحفة عن : « مسالك » •

(٣) انظر تعريف الاحياء بهامش اتحاف السادة (٣٠/١) •

(٤) انظر كشف الظنون (١٠٥١/٢) •

لهذا فأتانا لم تتردد في أن نضع على الكتاب العنوان الذي ارتضاه له مؤلفه ، وهو « شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل وممالك التعليل » .
وقد وجدنا الامام الغزالي يكتفى بالجزء الأول من هذا العنوان وهو « شفاء الغليل » حينما يحيل اليه في كتاب المستصفي^(١) .

موضوعات الكتاب وأقسامه :

يتألف كتاب الشفاء من مقدمة وخمسة أركان .
أما المقدمة : فيتناول فيها الامام الغزالي معنى القياس والعلة والدلالة ، والفرق بين القياس والعلة . وبين العلة والدلالة .
وأما الركن الأول : فقد استعرض فيه طرق اثبات العلية ، وفصل الكلام فيها باسهاب وسعة واحاطة بجميع أطراف الموضوع . فتناول اثبات العلية بالنص ، والتنبيه والاياء ، والاجماع ، ثم ذكر بعد ذلك اثبات العلية بالنسبة ، فأفاض بالحديث عن معنى المناسب وحده وأقسامه ، ونقض ما ذهب اليه أبو زيد الدبوسي في المناسبة والاخالة ، ثم تكلم عن الاستدلال المرسل ، أو ما يسمى بالمصالح المرسل ، وعن الشروط التي ينبغي توافرها لصحة التعليل بها ، ومذاهب العلماء في ذلك . مع الاكثار من الأمثلة والتطبيقات . ونستطيع أن نقرر أنه - رحمه الله - كان مستقل الشخصية والفكر في تناوله للمصلحة ، وفيما ذهب اليه من شروط للأخذ بها ، والتعويل عليها .

(١) ففي نهاية الكلام على طرق التنبيه والاياء قال : وقد أطنبنا في تفصيلها في كتاب شفاء الغليل ، وهذا القدر كاف هنا . (٢/٢٩٠) . وفي الكلام على رأي أبي زيد الدبوسي في المناسب قال : وذكرنا تفصيل أمثله والاعتراض عليها في كتاب شفاء الغليل . (٢/٢٩٩) . وفي بحث تخصيص العلة قال : وهذا فيه كلام طويل ذكرناه في شفاء الغليل ، (٢/٣٤٢) .

ثم يذكر طريق اثبات العلية بالاطراد والانعكاس ، أو ما يسمى بالدوران . فبعد أن يذكر مناهب الأصوليين في دلالاته على علية الوصف المذكور مع الحكم ، بين أن مناط الغموض فيه ناتج من الاجمال في مقام التفصيل . فيتوفر على البحث فيه ، ثم يقسمه الى صحيح وفاسد ، ويكثر من الأمثلة التي تبين صحة التعليل به ، ويرد على ما قد يشور من شبهة في تلك الأمثلة ، مؤداه : أن التعليل فيها قام على وصف مناسب ، بينما الدوران أساسه التعليل بوصف لا يناسب ، ولكن الحكم يوجد بوجوده وينعدم بعدمه .

ثم يتناول الشبه وتعريفه ، والمناهج في حجته . وهنا يحقق الامام الغزالي أمرا في غاية الدقة والخفاء ، وهو : أن كثيرا من الخلافات يكون مرجعها تفاوت المصطلحات باختلاف المدارس ، والاعتقاد في مناهج البحث ؛ وبين أن من يوفق الى الرحلة والاطلاع على تفاوت هذه المناهج - يهون عنده ما قد يراه من اضطراب في القبول أو الرد . ويطبق هنا على الشبه ، ومدى جواز الاحتجاج به في معرفة كون الوصف علة . ثم يفرق بين هذا الشبه المختلف فيه ، وبين ما يسمى بقياس غلبة الأشياء ، ويخرجه من دائرة الخلاف ، لأن البحث فيه مقصور على تنقيح مناط الحكم ومعلقه .

ويختم هذا الركن بالكلام على أشكال البراهين : برهان الاعتلال ، وبرهان الخلف وبرهان الاستدلال ، والاستدلال بالخاصية والتمحيص والنظير .

وأما الركن الثاني : فيتحدث فيه الغزالي عن العلة وحدتها ، وما يجوز أن يجعل علة . ويتناول مسائل تخصيص العلة ، والجمع بين علتين لحكم واحد ، والتعليل بالعلة القاصرة . وقد أكثر من ذكر التطبيقات من الفروع لهذه المسائل . ووجدناه - رحمه الله - يتبع الخلاف في هذه المسائل الى أن

يوصلنا بعد البحث والتأمل ، الى أن الخلاف في بعضها لفظي لا طائل تحته •
ثم يبحث في آخر هذا الركن الفرق بين العلة والشرط ، وبين معنى
السبب في اصطلاح الفقهاء •

وأما الركن الثالث : فقد خصصه للكلام عن الحكم [أي حكم الأصل]
فتناول فيه ما يجوز أن يشبث بالقياس وما لا يجوز ، وناقش ما نسب إلى أبي
زيد الدبوسي : من أن الأحكام تناط بالأسباب لا بالحكم ، وما يتعلق بهذا :
من التعليل بالحكمة • ثم قرر أن نصب الأسباب للأحكام ، أحكام يجوز
تعليلها • ثم ختمه ببيان مسألة البقاء على الحكم الأصلي قبل الشرع ، وهل
يعرف بالقياس ؟

وأما الركن الرابع : فقد تناول فيه الأصل ، وذكر شرائطه ، ومبني
يصح القياس عليه؟ ثم بحث قول الفقهاء : ان هذه المسئلة خارجة عن القياس •
وأتى فيه بتفصيل وتمثيل أزال غموض المسئلة واشكالها •

والركن الخامس من الكتاب ، تناول فيه الفرع ، فبين شرائط الفرع
المقيس على الأصل : من وجوب تقدم الأصل على الفرع وأن لا يكون
منصوصا عليه الى غير ذلك من الشرائط •

★ ★ ★ ★

ملاحظات عامة حول الكتاب :

١ - ان المؤلف قد اعتمد في كتابه على اسلوب المناظرة ، والالزام
بالحجة ، وعرض البراهين في تناوله للمسائل الأصولية ، وكثيرا ما نجده
يلجأ الى طريقة السؤال والجواب في تجلية غموض المسئلة ، أو تفنيد ما قد
يرد عليها من اعتراض • بل قد نراه في بعض الأحيان يتخيل الاعتراض
واردا على ما قرره ، ويبدأ هذا بقوله : « خيال وتبيه » ، ثم يتولى الاجابة
عن هذا الخيال •

وعلى هذا المنهج ، سار في بحثه لمسائل نقلت عن أبي الدبوسي ،
فأفاض فيها ، وقررها على وجه أزال عنها الغموض والتشويش الذي أضافه
النقلة عنه إليها .

وكان في كل ما يقرره حاذقا فطنا فصيحاً بصيراً بطرائق المناظرة
والجدال ، بل انه يعتمد - في أثناء مناقشاته لتلك المسائل - ابراز المنهج
السليم في المناظرة والحاجة ، ويبين ما على المثلل أو المجتهد وما له . ثم
ما للمعتز بعد ذلك من مرتبة أو منزلة ، ويؤكد أن الغرض من المناظرة
أو الجدال هو الوصول الى الحق لا غير ؛ ويدعو الى قبول الحق اذا ظهر
والاذعان له ، بصرف النظر عن مصدره وقائله ، وفي هذا يقول : « لا سبيل
الى اجتناب الحق ترهما من خسة الشركاء »^(١) .

٢ - اتنا في كتاب الشفاء نجد أنفسنا أمام سيل متدفق من الأمثلة
والتطبيقات لمسائل التعليل والقياس ، لا نجدها في غيره من كتب الأصول التي
بين أيدينا . وبهذا فإن الكتاب يعطينا نموذجاً عملياً يعرفنا السبيل الى الاستفادة
من القواعد الأصولية ، واخراج تلك القواعد من الجمود النظري الى التطبيق
العملي . ولقد عابنا الكثير من كتب الأصول التي تحيل قواعد هذا العلم
ومسائله الى طلاس غير مفهومة ، أو هياكل لا روح فيها ولا ثمرة منها ،
ولا يصل طالب المعرفة من ورائها الى ما يريد ويتغنى . لكن الامام الغزالي
استطاع - بما أوتى - أن يجنب كبحه هذا الجمود والمقم .

٣ - ان الامام الغزالي بين أن التعليل انما هو : لتمدية الحكم
المنصوص عليه الى غير محل النص ،^(٢) . وبهذا الاعتبار وضع كتابه

(١) انظر الشفاء ص (٦٣٢) .

(٢) انظر الشفاء (١١٥) والمستصفي (٣٣٥/٢) .

« الشفاء » فدرس التعليل وبحث مسأله وقواعده ، مما يجعل الكتاب رسالة متخصصة في التعليل والقياس •

ومع هذا فإن الكتاب لم يتناول البحث في حجية القياس وأدلة القول بالتعليل •

وهذا لم يكن عن غفلة أو تقصير ، وإنما مبعثه الحرص والعناية بجانب دون جانب • فالإمام الغزالي كتب « شفاء الغليل » في أمور تهم المتأملين بالقياس والمتقبلين للتعليل ، وهؤلاء لا داعي لأن يذكر لهم أدلة الحجية والعمل بالقياس •

وفي هذا ، يقول - رحمه الله - : وما أخللته من كتاب القياس ، مما لم أتعرض له ، فهو منقسم الى ما رأيته جلياً يستغنى بكتاب المنحول عنه ، وإلى ما لا تمس الحاجة إليه في المناظرات إلا نادراً ، فقصرت همى على الأغصان ، ثم اجتريت منه بالأهم ،^(١) •

ويقول : « إن اعتادنا في هذا الكتاب بما تمس إليه حاجة القانسين المتناظرين • وقبول أصل القياس فيما بينهم كالمفروغ منه »^(٢) •

٤ - ملاحظة أخيرة ، حول نقول ذكرها الغزالي عن الإمام مالك ، ولا تعزف الآن في كتب المالكية [المتداولة] وفق نقل الغزالي • من ذلك : مسألة إباحة قتل تلك الأمة لبقاء الثلثين ، على أساس المصلحة • ومن ذلك : إباحة تعذيب المتهم بسرقة أو نحوها حتى يقر ويعترف • ومن ذلك : الإقراع بين المشتركين في قتل الواحد ، ليقول من بينهم من تخرج عليه القرعة • وقد حققت في مباحث التعليل أن الإمام مالكا لا يقول بمثل هذا

(١) الشفاء (١٦) •

(٢) الشفاء (٢٠٧) وانظر في هذا المعنى أيضاً (٣٥٣) •

الذي نقل عنه • غير أنه يمكن توجيه ما ورد في كتاب الشفاء ، بأن ما ذكر هو رأي لأحد المالكية ، وتسامح الغزالي بالتعبير فنسبه للإمام مالك • أو أن الغزالي قد اطلع من كتب المالكية - التي تسب القول بهذه الأحكام للإمام مالك - على ما لم يصل إلينا •

وعلى أي حال ، فإن هذا لا يقلل من قيمة كتاب الشفاء ، فانكتساب ذو قيمة حقيقية ثابتة • وحسب صاحبه أنه كان من أولئك الأئمة الأوائل الذين فقهوا شريعتهم فروعا وأصولا ، وتعمقوا في أسرار قواعدها وضوابطها ، ثم حاولوا أن يقدموا لمن بعدهم خلاصة ما وصلوا إليه ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا •

* * *

مخطوطات الكتاب

تمت بتحقيق هذا الكتاب عن أربع نسخ مخطوطة •

١ - صورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٥٤) أصول • وقد رمزنا إليه بحرف :

(د)

والنسخة مكتوبة بخط نسخ واضح ، كتبها صالح بن وزير بن علي سنة خمس مائة وثلاث وسبعين هجرية • في ست وثمانين ورقة ، مقاس ١٦ × ٢٥ ، في كل صفحة ما بين خمس وثلاثين إلى ثمان وثلاثين سطرا • وعلى صفحة العنوان نص اسمها : « شفاء الغليل في بيان مسالك التعليل » • وعليها عدة تملكات لبعض العلماء :

منهم : محمد بن اسحاق الحسيني المعروف بابن البناء ، بتاريخ ستمائة وسبع وستين للهجرة •

ومنهم : نجم الدين : محمد بن أحمد الميمني الشافعي المتوفى سنة ٩٨٣هـ^(١) وتاريخ تملكه لهذه النسخة : سنة تسعمائة وسبع وثلاثين للهجرة .

ومنهم : السيد محمد المرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥هـ . ثم عبارة منه تثبت أنه أعاد النسخة بعد تملكه إياها الى مقرها . ونص هذه العبارة : « افتداه وأبقاه على وقفه » . والتوقيع على ذلك باسمه : « محمد مرتضى الحسيني غفر له بمنه » .

وقد كان أصل هذه النسخة قبل ورودها لدار الكتب ، في جامع محرم أنندي الشهير بالكردى وهو الذي كان يعرف فيما مضى بالمدرسة المحمودية التي أنشأها الأستاذ محمود ، بشارع قصبة رضوان بالقاهرة .

* * *

٢ - صورة عن ميكروفيلم في معهد المخطوطات بالجامعة العربية عن النسخة الأصلية المحفوظة في مكتبة الأزهر . رقم (١٠٧) أصول فقه . وقد رمزنا إليها ، بحرف :

(ز)

وغوانها : « شفاء الغليل » ، في بيان مسالك التعليل . . وهي مكتوبة بقلم معناد ، واضح عليه الصحة ، وبدون تاريخ . ويبدو من مظاهر خطها أنها كتبت في القرن السادس ، أو السابع ، في مائة وواحد وثمانين ورقة ، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطرا . وصفحة العنوان مكتوبة بخط يتخالف

(١) صاحب المصنفات العديدة ، منها : تفسيره المسمى بالسراج المنير ، المطبوع في أربع مجلدات . وقد ترجم له ابن العماد في الشذرات (٤٠٦/٨) وجعل وفاته سنة ٩٨٤ . وابن الغزي في الكواكب السائرة (٥١/٣ - ٥٣) .

خط النسخة • وعليها وقفية لها من الشيخ أحمد الدمنهوري على طلبة العلم بالأزهر في خزائنه المكتنة بالقصورة بالأزهر ، بدون تأريخ • والشيخ الدمنهوري هذا هو العلامة أحمد بن عبدالمعتم بن يوسف • الذي كان شيخا للأزهر وتوفي سنة ١١٩٢هـ^(١) • وله كثير من المصنفات •

* * * *

٣ - نسخة مصورة عن نسخة مكتبة جسترتي في إيرلندا • رقم (٣٧٧٦) • ورمزنا إليها بحرف :

(ل)

تنقص من أولها مقدار خمسة عشر ورقة تقريبا • وقد كتبت بخط معتاد ، يبدو عليه الصحة • وبدون تأريخ ، ومن المرجح أن تكون قد كتبت في القرن السادس تقريبا في ١٤١ ورقة ، في كل صفحة تسعة عشر سطرا • وكانت هذه النسخة عند الأخ الدكتور رشاد سالم الأستاذ بجامعة عين شمس ، حصل عليها ضمن مجموعة لابن تيمية ، قام بتصويرها من مكتبة جسترتي • فنفضل بإعطائها لي فله مني كل الشكر والتقدير •

* * * *

٤ - صورة عن ميكروفيلم في معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، عن النسخة الأصلية المحفوظة بمكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا في الهند • رقم (٥٦١) • وقد رمزنا إليها بحرف :

(هـ)

عنوانها : « شفاء الغليل » في بيان الشبه والمخيل ، ومسالك التعليل •

(١) ترجم له علي مبارك في المخطوط (١١ ٣٤ - ٣٥) والجبرتي في عجائب الآثار (٢/٢٥) •

وهي مكتوبة بقلم معتاد واضح ، ويبدو عليها الصحة والدقة ، بقلم محمد بن هبة الله بن سحكان السلماسي : سنة خمسمائة واحد و خمسين للهجرة . وجاء بآخرها : « قوبل وصحح بقدر الامكان جميع هذا الكتاب بأصل صحيح عتيق مقابل بالأصول ، والله أعلم وأحكم . وذلك في شعبان سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة » . وعدد أوراقها مائة وثمان وسبعون ورقة . وفي كل صفحة ثمانية عشر سطرا . وقد كانت في الأصل مضطربة الأوراق عند التجليد . وبمقابلتها على النسخ الأخرى . قمت بترتيبها على الوضع الصحيح .

★ ★ ★ ★

منهجني في تحقيق الكتاب :

لقد أخذت نفسي في تحقيق « الشفاء » ، أن أبلغ الغاية من تحقيق النصوص أو أكاد . تلك الغاية التي هي اخراج الكتاب صحيحا ، كما وضعه مؤلفه . ولقد صرفت في سبيل ذلك غاية ما أملكه من طاقة وجهد ، يتضح بالاطلاع عليه والنظر فيه .

وقد راعيت في عملي الالتزام بأهم القواعد المتبعة في تحقيق النصوص . ففرت كما يلي :

١ - قمت بكتابة نسخة من الكتاب ، عن نسخة (د) . وعرضتها عليها وعلى النسخ الأخرى ، فأثبت كل فرق بين هذه النسخ ، لم أترك من هذه الفروق الا ما يرجع الى قواعد الاملاء وطريقته . فقد وجدت في بعض النسخ كلمة : « يرى ، سوى ، استثنى » مرسومة هكذا : « يرا ، سوا ، استنا » . فكبت هذه الكلمات وأمثالها وفق القواعد الاملائية المعروفة اليوم ؛ ولم أنبه على هذه الفروق ، لعدم جدوى التنبيه عليها . وكذلك وجدت بعض النسخ تذكر بعد ورود اسم امام أو صحابي : رضى الله عنه ،

أو رحمه الله • بينما من النسخ ما قد أغفل ذكر هذه الزيادة • فجزيت على اثبات هذه الصيغ وعدم التنبيه - أيضا - على النسخة التي لم تذكرها •

ثم عدت أقرأ النص بتأمل وتفهم ؛ فإذا ما وصلت الى كلمة أو جملة اختلفت النسخ فيها - دقت النظر ، فتخيرت ما كان أصوب أو أنسب أو أحسن ، فوضعت في صلب الكتاب ، ووضعت ما يقابله في النسخ الأخرى في الحاشية • وبهذا فاني لم ألزم لفظ نسخة بعينها •

٢ - صححت ألفاظا وردت في النص مخالفة لقواعد النحو والرسم : وذلك مثل كتابة العبارة التالية : « الى كلى الأمرين » فصحتها بـ « الى كلا الأمرين » •

٣ - أحلت المسائل الأصولية الواردة في الكتاب على أهم المصادر الأصولية التي تناولت هذه المسائل ، من الكتب المعروفة المتداولة الآن •

٤ - لما كان الكتاب قد أورد الكثير من مسائل الخلاف في الفروع ، فاني اعتيت بهذه المسائل ، فذكرت آراء الفقهاء فيها ، ومواطن الاتفاق والانفراق بين الأئمة ، مع الاحالة الى بعض كتب الفقه المختلفة الخاصة والعامة •

٥ - ذكر الكتاب نصوصا للامام الشافعي ، وأبى زيد الدبوسي • فدللت على الصفحات التي ذكرت تلك النصوص من كتبهما •

٦ - خرجت شواهد الكتاب من آيات وأحاديث وأشعار •

٧ - ترجمت لجميع الأعلام التي وردت في الكتاب ترجمة مختصرة ، مع الاحالة على بعض المصادر التي تناولت الترجمة •

٨ - عرفت بالكتب التي وردت أسماؤها في الكتاب • وذكرت أماكن وجودها •

٩ - شرحت بعض الألفاظ الغامضة في الكتاب شرحا لغويا •

ولم أتخذ في الكتاب رموزا تضيف اليه الغموض أو التعقيد • وكل ما أتخذته : هو أنني جعلت ما ورد في نسخة دون نسخة - بين حاصرتين ، وأشرت في الحاشية الى مصدر هذه الزيادة • وقد أتضح لي أنه قد سقط من بعض النسخ في بعض الصفحات سطر أو سطران مما يكون بين كلمتين متماثلتين وكانت (ز) أكثر النسخ في ذلك • وقد يكون ما بين الحاصرتين مساويا لعبارة أخرى وردت في بعض النسخ ووضعت في الحاشية •

كما حرصت على الاشارة الى بدء صفحة نسخة (د) ونهايتها • فوضعت أرقاما تدل على ذلك • ورمزت للوحة الأيمن من الورقة برقمها مقرونا بالحرف (أ) وللوجه الأيسر برقمها مقرونا بالحرف (ب) •

وبعد : فهذا هو كتاب « شفاء الغليل » أقدمه - محققا - لكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر لينشر بعد مرور ما يقرب من تسعة قرون على تأليفه •

واني لأرجو أن أكون قد وفقت بعملي فيه أو قاربت • فان كان كذلك فبفضل الله وعنايته وتوفيقه • والا : فعذري أنني بذلت غاية ما وسعني من جهد وطاقه •

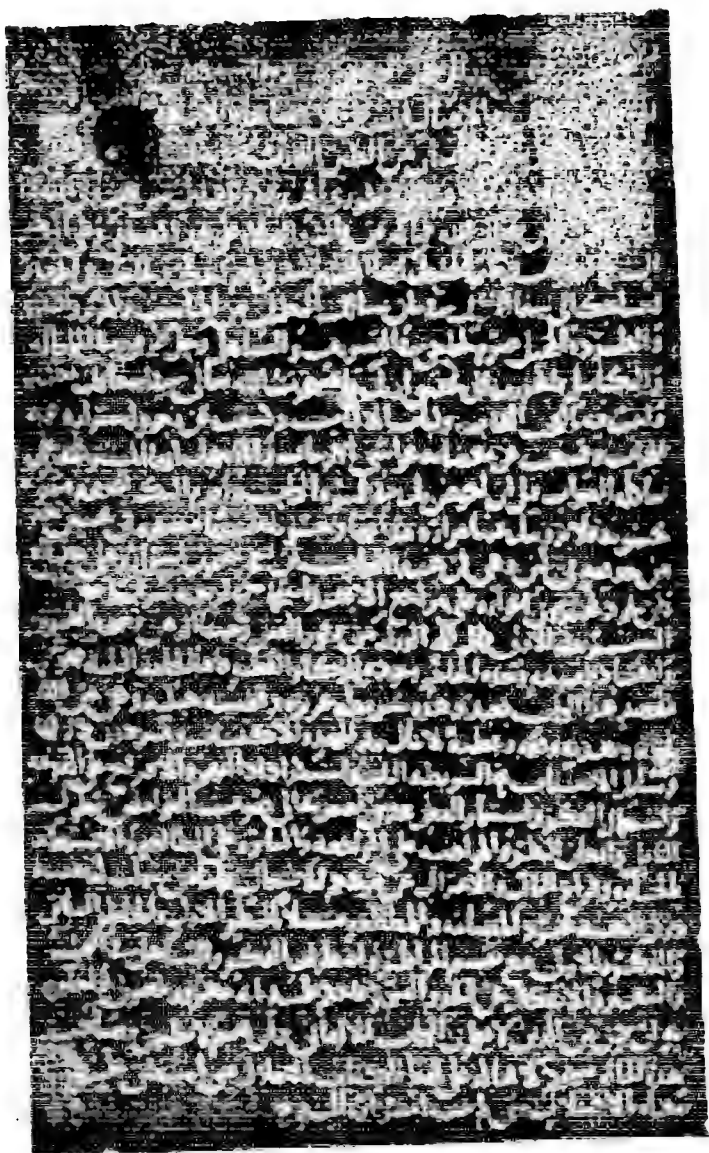
والله - سبحانه وتعالى - أسأل ، أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن ، وأن يجعله خالصا لوجهه • كما أسأله - جلت قدرته - مزيدا من العون والتوفيق في سبيل نشر تراثنا وكنوز أسلافنا ، انه نعم المولى ونعم النصير ، ومنه نستمد العون والتوفيق •

الدكتور محمد عبيد الكبيسي

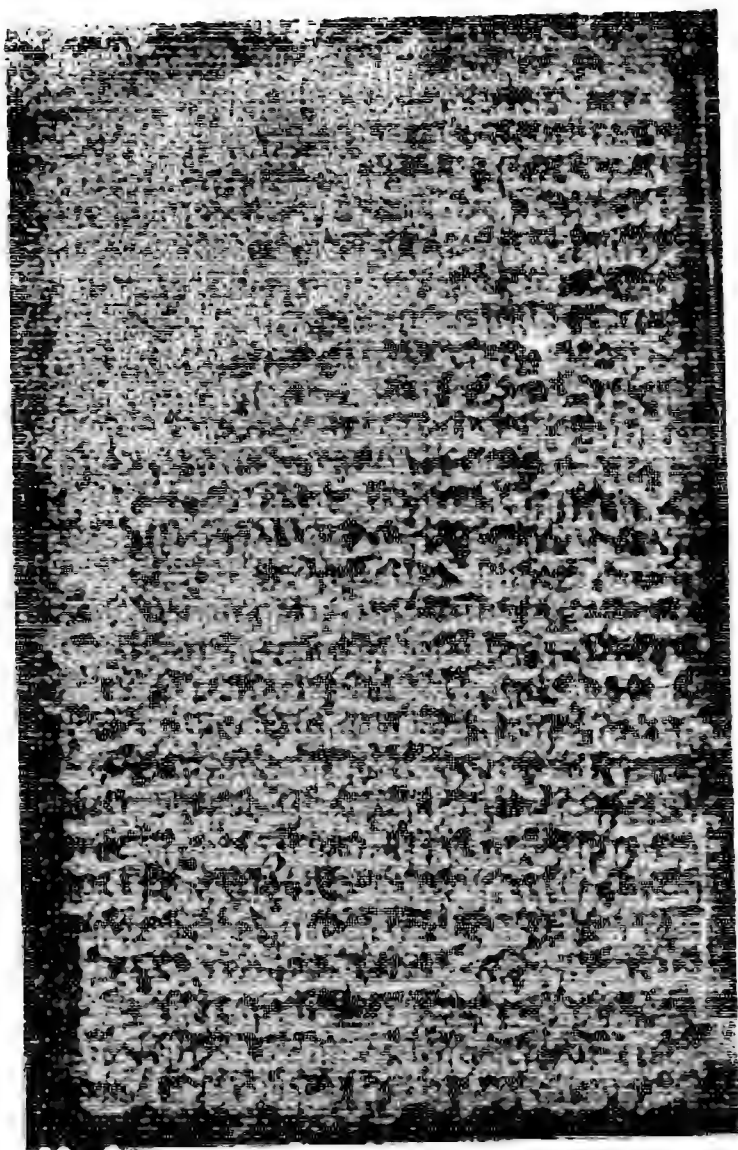
القاهرة ١٦ نيسان ١٩٦٩م
١٣٨٩/١/٢٩هـ



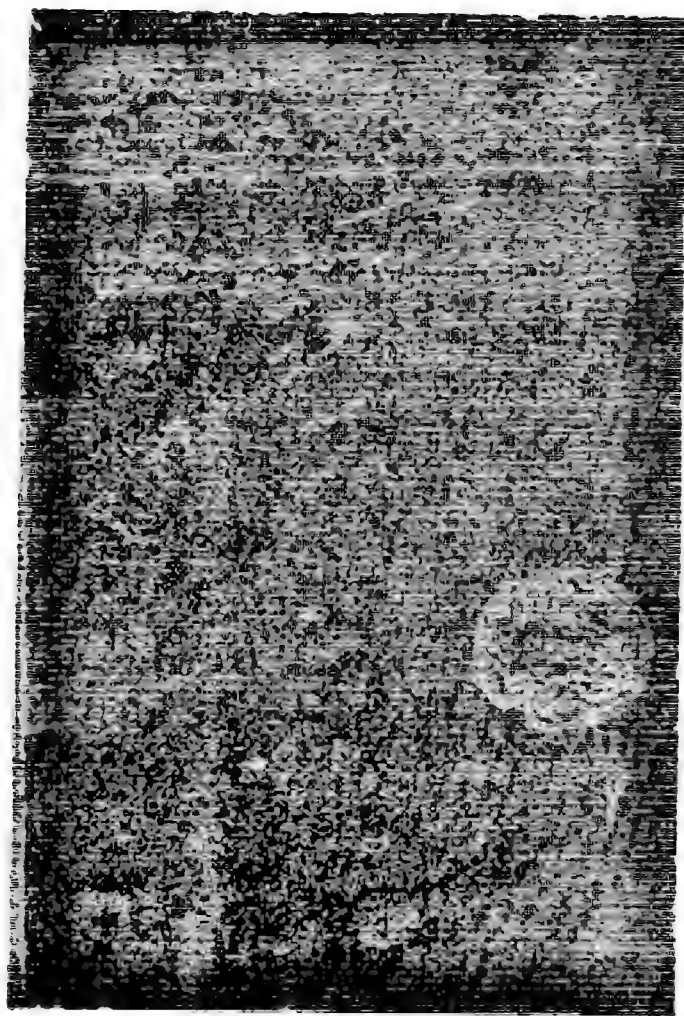
عنوان الكتاب في مخطوطة دار الكتب المرموز لها بالحرف [د]



الورقة الأولى من نسخة [د] ص (أ)



الورقة الأولى من نسخة [د] ص (ب)



الصفحة الأخيرة من نسخة [د]

وقد انتهى من هذا إذا لم يكن الصواب من ما هو ذكره المفضل عن
 السبب في العبدية من غير علم ولا علم من غيره من غير أن يثبت إلى حاله
 الشرع والحق في الإله في الشهاده مقبولة بالعدل والشرع في موضع
 فالأول المقبولة من الشهاده في حق التقييد بذلك العبد وذلك المخلوق
 للترغيب في الشرع في حال المقيد بقيد العلم بالمعلوم وهو في الشرع
 وإذا لم يكن من ذلك المثل في نفسا في زمان بقدر القابض عليه وهذا
 في قولهم أن الله تعالى في التماسه فاشتكت الشرع عليه في الزمان مثلا
 ولم ينعزم من ذلك لأن من طاهر الكلام سمع بالاعتقاده وتكمل
 له جواب والمقصود على المصداق من العلم عينه المفضل في كل شأنه بالقباض
 تعرضه للشرع في ما هو معروف به وهو عرض في شخصه عما هو عام فيه
 وهو تروا في هذا لسان ما زلنا أن نذكره في اللذان الحسنة من القبايل
 عيسى بن علي الفير الذي اختلف عنه لقب الكتاب وولعه في الشهاده من
 نفاة ما كان السبه والمخلوق من العلم في هذا الموضع في العبد
 عز هذا المقصد المعلوم والآلة الموقوفة

بسم الله والحمد لله رب العالمين

وصلواته على خير خلقه النبي وآله الطيبين الطاهرين وسلم

الصفحة الأخيرة من الكتاب في نسخة [ز]

فهو من النسخة ما نظر الى النسخة في بعضها ونظر الى بعضها في نسخة الماسر
 فلم يعد ان ينظر الى النسخة في صورة لا الى النسخة التي ينسخه في صورة و كان
 بعد ذلك ولكن الاصل انما عرفت علمه ان بعد العلم ان لا ينسخه الى النسخة
 انما السبب المنصوص للعلم في حق النسخة وقد دلل في حق النسخة في حق
 يدل في هذا المقام فان قيل ان الاحكام من نفسه في الاصل في حق النسخة
 على نفس المعاني انما اذ يفسر على اسباب المعاني في الاصل في حق النسخة
 المعاني في النسخة فيها ذكره بفصل واحد في تفسيره عن الاخر في حق النسخة
 بما فيه عظمته والحكم فيها يحرمنا الى الخروج عن المقصد الحادث في النسخة
 الذي بعد المسألة لعنا بقود الى بيانه وذكره في ما سيعمل في النسخة
 كيفية تحديد مناط الحكم ونسبنا الاوصاف الى ما يلحقه وعطّل الى ما
 بهم في تفسيره وذكرنا فيه دستوراً يرجع اليه في مظهره الصوري فانه فصل
 بصورت كثر الحاجة اليه وعلى ما سار اهل العلم من تفسيره والآن نطرح
 على العرض الذي انشده في قوله اذا ظهرت المناسبة لمصر النسخة
 واخطه ان يرويه الوصف وكان اعناره على ما دلل في النسخة في النسخة
 لا يترشح منه محال المحقق وحده حاله الحكم على منصرف الوصف وان كان
 الوصف خصوصاً في ما سار في سبيل العلم كما ان الشافعي قد في النسخة
 بالمعاني على الخصوص في ما سار في النسخة لا ما مستور عنه لاجل الرد على الكل
 عما يستوف اليه التفسير ولا يترجمه الشافعي في حق النسخة في النسخة
 خاصة به في النسخة ولا ما سار في الاكل في النسخة ولا ما سار في النسخة

في الغلط انما هو ان يصر على عدم ذلك الموضع وبالوقوف على حاله
 وقد نقول القصد من هذا الكلام الرباني بانه سهود ولا يصر في الحال
 للعدالة وهو يريد الاستهود المذهب اذ لم يكن للمقات من مذهب كلامه
 بل العرض السب على العدو وقصد عليه ولا يتعلق بحرمه حتى يسب الى
 مخالف السب وكن يقال اذا عرفت الشهادة بعدة بالعدالة سرعاً في
 مواضع فالحال القصد اسر الشهادة محتمل للمقصد بذلك القصد وكذلك
 مطلق الرتبة في هذا الموضع محتمل للمقصد بعد الاعل المعلوم وخوفه في
 العسر واد الخلف هذا الرتبة في ان يصر القصد عليه وهذا هو الحواس
 عن سائر الاصله فلما انما سب ما سب في طوعه كالأمر فلا ولم يصر له
 ولا سب لم يظهر الكلام من غير الفناء منه ومحتمل للأجاء الاصغار على
 الاصله من الاعيان المعقل فلم يكن اياه بالقداس يصر ما للسب في عزمه
 هو يصر به لا يصر من يقصد من عاين عاين وهو سر اجمع هذا ايها ارباب
 ان يذكر في الاركان الخمسة من القياس مضمون على المقصد الذي اعرب عنه
 لقب الكتاب وما يعطى بالترضاء من تنها العليل في بيان السب والمحتمل مسالك
 المنطق بما عدا هذه الاركان كالمقصد عن هذا المقصد المطلوب من الكتاب
 والله اعلم بالصواب

والحمد لله رب العالمين
 محمد وال اهل بيته



عنوان الكتاب في مشروطة الترخيص (أ) بالتحريف والخطأ

شِفَاءُ الْغُلِيِّ
فِي كَازِ الشَّبَةِ وَالْمُخْتَلِ وَمَسَائِلِ الْغُلِيِّ

للشيخ الامام حجة الاسلام أبى حامد الغزالي

محمد بن محمد بن محمد الطوسي

(٤٥٠ - ٥٠٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبه استعين) ^(١) [٣ - ١]

الحمد لله المسبح ^(٢) بالفدوّ والآصال ، المقدس عن مضاهاة الأمثال ،
الموصوف بالجمال والجلال ، خالق الانسان من الطين اللابزب والصلصال ،
ومدبّر الخلق بين دورَيّ الادبار والاقبال ، وطورَيّ الهداية والضلال ،
ف « مَنْ يَهْدِ » ^(٣) [الله] ^(٤) فماله مِنْ مُضِلٍّ » • و « مَنْ يُضِلَّ »
[الله] ^(٤) فماله مِنْ وَالٍ » • والصلاة على محمد [رسوله] ^(٥) المصطفى
وعلى آله خير آل •

أما بعد : فإن الحاحك - ايها المسترشد - في اقتراحك ، ولجاجة
في اظهار احتياجك ، الى « شفاء الغليل » ، في بيان مسالك التعليل : من

(١) وردت هذه الجملة في ندد • وورد بدلها في ز- هذه الجملة :
« وصلواته على محمد وآله وسلامه » • وكلتا الجملتين - على ما نرجحه -
زيادة من الناسخ ، جريا على العادة المألوفة لدى بعض النساخ : من زيادة
بعض الجمل الماثلة ، عقب البسمة وقبل الحمدلة •

(٢) أي : المسيح له في أماكن طاعته ، وبيوت عبادته ، التي أذن الله
أن يرفع أمرها ، ويذكر اسمه فيها • وهذا اقتباس - بتصرف واختصار -
من آية النور : (٣٦) •

(٣) هذا لفظ آية الاسراء (٩٧) أو آية الكهف (١٧) المقتبسة منها
هذه الجملة ، وهو الملائم لقوله : « يضلل » في الجملة التالية المقتبسة من
آية الشورى (٤٤) مع تبديل آخرها بآخر آية الرعد (١١) • وانظر آيات
الأعراف (١٧٨ و ١٨٦) وانزوم (٢٣ و ٣٦ و ٣٧) وغافر (٣٣)
والشورى (٤٦) • وقد ورد في الأصول هكذا : « يهدي » بزيادة الياء ،
وهي زيادة من النساخ على ظن أن « من » موصولة لا شرطية •

(٤) وردت الزيادة في - ، والاقتباس الذي بيناه يصح بها وبدونها •

(٥) وردت الزيادة في -هـ فقط •

المناسب والمؤثر والشَّبه والمطرود والمُخِيل^(١) - صَرَمَ^(٢) ليجاجى في التسيوف والتساهل ، وحل [عقدة]^(٣) عزمى في المماثلة والتكاسل ، فأنجردت الى تحقيق آرَبِكَ ، واستخرت الله تعالى في اسعافك بمطلبك ، وأتيت فيه بالعَجَب العُجَاب ، ولُبَاب الأَلْبَاب ، وكشفت عن وجوه أسرارهِ غُمَّة الحِجَاب ، وقشعت عن مُغَمَّضَاتِهِ غَوَاشِي الأَرِيَاب •

وأنا أنبهك - أيها المسترشد - على شاكلة الصواب ، قبل أن أخوض بك في غَمْرَةِ الكِتَاب ، وأقدم اليك نصيحة مشوبة^(٤) بخشونة^(٥) ؛

(١) هذا اللفظ : بكسر الخاء مع فتح الميم أو ضمها • وهو بالضم اسم فاعل أي : محدث للظن ، وبالفتح اسم مفعول أي : واقع عليه الظن • على ما قالوه في « مخيلة » • وقد يطلق المضموم على الشيء المشكل أو المشتبه ، كما يطلق المفتوح على الشيء الخلق بالتحقق • ويطلقان على غير ذلك مما لا مجال لذكره • وقد تفتح خاؤه مع ضم ميمه وتشديد يائه ، كمعظم ، فيقال : فلان يمضى على المخيل ، أي : على ما خيلت وشبهت ، يعنى : على غرر من غير يقين • فراجع اللسان (١٣ / ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٥) ، والتاج (٧ / ٣١٣ - ٣١٥) ، والنهاية (٢ / ٨٩) والمصباح : (خيل) • والمراد به هنا : الاخالة ، كما أن المراد بالمؤثر والمناسب : التأثير والمناسبة • وانما تجوز في ذلك وعبر به - هنا وفيما سيأتى - مراعاة للتجانس مع لفظي الشبه والمطرود ، وتحقيقا للسجع • وسيأتى - في بحث المسالك - بيان معاني ذلك كله في الاصطلاح •

(٢) في هـ : « هزم » ، ولعله - مع صحته - مصحف عن « صرم » •

(٣) سقطت الزيادة من -د-

(٤) في هـ- : « مشحونة » •

(٥) في هـ و ، ز : « بالخشونة » •

فلا يَزْوِيَنَّكَ^(١) عنها مرادة مذاقها ، وخشونة ملمسها^(٢) فصيحة في تخشين خير من خديعة في لين •

وهي : أن هذا الكتاب لن يسمح بمضمون أسرارهِ على مطالع ، ولن يوجد بمخزون أعواده على مراجع ؛ الا بعد استجماع شرائط أربع^(٣) :

الشريطة الأولى : كمال آلة الدَرْك : من وفور العقل ، وصفاء الذهن ، وصحة الغريزة ، واتقاد القريحة ، وحِدَّة الخاطر ، وجودة الذكاء والنظنة •

فأما الجاهل^(٤) البليد ، فهو عن مقصد هذا الكتاب بعيد •

وهذه شريطة غريزية ، وقضية جبلية ، وهي من الله تعالى تحفصة وهدية ، ونعمة وعطية ، لا تال بئذ^(٥) الجهد والاكتساب ، وتبتر دون دَرْكها وسائل' الأسباب •

الشريطة الثانية : استكداد الفهم ، والاقتراح على^(٦) القريحة ،

(١) أي فلا يصرفنك أو ينحنيك • انظر اللسان (١٩ / ٨٤ و ٨٥) .
أو لعلها : « يَرْوِيَنَّكَ » ، أي : لا تكسلنك عنها ، ولا تجعلنك تتواني في العمل بموجبها • كما يؤخذ من قول ابن برى (المذكور في اللسان : ١ / ٤٢٤) -
تفسيرا للمثل الوارد في الذي يخطئ ويصيب : « هو يشوب ويروب » - :
« ويروب أي يكسل ، وما ذكر في القاموس : مما هو وازد على سبيل المجاز ، كما صرح به في التاج (١ / ٢٨٢) •

(٢) كذا في -د- ، -ز- وهو المناسب للكلمة « مذاقها » • وفي -هـ- :
« مساقها » ، ولعله تصحيف من الناسخ على ظن ان السجع مراعى هنا •

(٣) في -ز- ، -د- : « أربعة شرائط » ، وهو صحيح أيضا لأن المراد من « الشرائط » هنا الشروط •

(٤) في -د- ، -ز- : « الجامد » ، وهو صحيح أيضا •

(٥) في -د- ، -هـ- : « بيد » ، وما أثبتناه أولى •

(٦) في -ز- : « عن » ولعله تصحيف •

[واستعمال الفكر]^(١) ، واستثمار العقل بتحديق بصيرته الى صواب القوامض : بطول التأمل ، وامعان النظر ، والمواظبة على المراجعة ، والمثابرة على المطالعة ، والاستعانة بالخلوة وفراغ^(٢) البال ، والاعتزال عن مُزْدَحَم^(٣) الأشغال .

فأما من سولت له نفسه درك^(٤) البغية بمجرد المشامّة^(٥) والمطالعة : مُعْتَلًا^(٦) بالنظر الأول والخاطر السابق ، والفكرة الأولى ، مع تقسيم الخواطر ، واضطراب الفكر ، والتساهل في البحث والتنقير ، والانفكاك عن الجهد والتشمير - فاحكم عليه بانه مغرور مغبون^(٧) ، وأخلق به أن يكون من « الذين لا يعلمون الكتاب الا أمانىً وان هُم الا يظنون »^(٨) .

فصاحب^(٩) هذه الحالة سيحكم - لا محالة - على لفظ الكتاب بالاخلال : متى استغلق عليه ، وعلى معناه بالاختلال : متى لم يث أسراره اليه [٣ - ب] .

(١) وردت الزيادة في د ، ه .

(٢) في ز : « وفراغ » .

(٣) في ز : « مزدوج » .

(٤) في هـ : « بدرك » ، وزيادة الباء من الناسخ .

(٥) في ز : « المشامعة » ، وهو أصل ما أثبتناه .

(٦) أي متعللاً : مجتزئاً بما ذكر بعده ، ومكتفياً به . على ما يؤخذ من اللسان (٤٩٦/١٣ - ٤٩٧ - ١٥٩/١٨) . وقد ورد هذا اللفظ في الأصول هكذا : « متصلاً » وهو مصحف عما أثبتناه .

(٧) تكررت هذه الكلمة من الناسخ في هـ ، ز .

(٨) هذا اقتباس من آية البقرة (٧٨) .

(٩) في د ، ز : « وصاحب » .

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا سَلِيماً وَأَقْنَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ^(١)

النريطة الثالثة : الانفكاك عن داعية الغناد ، وضسراوة الاعياد ، وحلاوة المؤلف من الاعتقاد ، فالضسراوة بالمادة^(٢) ، مَخِيلَة^(٣) البلادَة ؛ والشغف بالغاند ، مجلبة^(٤) الفساد ؛ والجمود على تقليد الاعتقاد ، مدفعة الرشار . فمن ألف فنا^(٥) ، علما كان أو ظنا : نفر عن نقبضه طبعه ، ونجافى عنه سمعه ، فلا يَزِيدُهُ دعاؤك الا فِرَاراً^(٦) أو نَفَاراً ، ولا يفيدُه ترغيبك الا اصرارا^(٧) واستكبارا^(٨) :

(١) هذا استشهاد ببيت للمتنبي من قصيدة قالها وقد كبست أنطاكية وقتل مهره . وقد ورد بلفظ « صحيحا » في ديوانه (٣٥٧/٢ : بشرح العكبرى ، و ٣٣٩ : بشرح الواحدي) كما ورد منسوباً له : في اليتيمة (٢٠٨/١) ، والمتنحل (١٩٩) ، ومجموعة المعاني (١٥) ، وروض الأخبار (١١١) ، ونهاية الأرب (١٢٨/٧) ، والروح (٧٩) ، والطراز (١٣٥/٢) ، والصبح المنبى (٤٤٧) ، والوسيلة الأدبية (٤٣/٢) وغير منسوب : في ألف با (٣٥/١) ، والخزانة (٢٨٠/٤) ، والشرح الجلى على بيتى الموصلى (٢٦٤) ، والفيض الوارد في مرثية مولانا خالد (٨٧) . وقد أخذ المعنى من قول أبى تمام ، وقد قال له أبو سعيد الضرير : يا أبا تمام ، لم تقول ما لا يفهم ؟ فقال : يا أبا سعيد ، لم لا تفهم ما يقال ؟ .

(٢) في هـ : « بالمتاد » وما ذكرناه أنسب .

(٣) في هـ : « مجلبة » ، وهو تصحيف .

(٤) في هـ : « داعية » ، وفي د : « مخيلة » ، وهو مصحف عن

« مجلبة » .

(٥) في هـ : « شينا » وما أثبتناه أنسب .

(٦) هذا اقتباس بتصرف من آية نوح (٦) .

(٧) في د : « ضرار » ، وهو تحريف عما أثبتناه .

(٨) هذا موافق للفظ آية نوح (٧) المقتبسة منها هذه الجملة بتصرف

واختصار . وقد ورد هذا اللفظ في هـ ، ز ، بإفظ : « واستمرارا » ، ولعله تصحيف ناسخ .

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمِ مَرِيضٍ يَجِدُ مَرَأً بِهِ الْمَاءَ الزَّلَالَا^(١)

الشريطة الرابعة : أن يكون التريخ على مطالعة هذا الكتاب ، مسبقا بالارتياض بمجاري كلام الفقهاء في مناظراتهم ، ومراقي نظريهم في مباحثاتهم ، محيطا^(٢) بجليات كلام الأصوليين ، محتويا على أطراف هذا العلم ، خيرا بمنهاج الحجاج ، كثير الدربة والمران بمصنفات أهل الزمان ، متعظنا الى درك أسرار شذت عن المصنفات ، منشوقا الى الاطلاع على حقائق أخفاها عن بنى الدهر طارق^(٣) الآفات .

فانى سقت الكلام في هذا الكتاب ، على نهاية الانقباض عن ان تعرض للاشمال عليه كتاب « النخول » من تعليق الأصول^(٤) ، مع أنه النهاية في الوفاء بطريقة^(٥) امامي فخر الاسلام : امام الحرمين^(٦) ، قدس الله

(١) هذا استشهاد ببيت للمتنبي من قصيدة له في مدح بدر بن عمار . وقد ورد في الديوان (١٦٥/٢) : بشرح المكبرى ، و ٢٢٠ : بششرح الواحدى) ، واسرار البلاغة (١٠٠) ، واليتمية (١٢٠/١) ، وروض الاخيار (٣٩) وحياة الحيوان (٩/٢) ، والصبح المنبى (١٤٤) ، وشرح عين العلم (٢٣١/٢) .

(٢) كذا بالأصول ، أي حال كون المخرج محيطا بذلك .

(٣) في د ، ز : « طارق » .

(٤) من هذا الكتاب النفيس نسخة بدار الكتب المصرية (رقمها : ١٨٨ أصول) ، ونسخة أخرى بالخزانة الازهرية (رقمها : ١٤٦٢) أصول .

(٥) في ز : « بطريق » وما أثبتناه انسب .

(٦) هو : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني ، أعلم المتأخرين من الأصحاب في مذهب الشافعي . ولد في « جوين » - ناحية نيسابور - ورحل الى بغداد ومكة والمدينة ، فدرس وأفتى . ثم عاد الى نيسابور . فبني له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية ، فدرس بها الى أن توفي : سنة ٤٧٨ هـ . انظر : وفيات الأعيان (٢٧٨/١) ، وطبقات الشافعية (١٦٥/٥) وهامشها ، والمنتظم (٩ : ١٨) .

روحه • وأنحيثُ على تقرير أمور خلتُ عنها^(١) هذه الطريقة ، وقد
أحوج الى استقصائها^(٢) كلماتٌ تداولتها ألسنةُ المتلقّفين من كتب^(٣)
القاضي أبي زيد الدبوسي^(٤) رحمه الله ، فلفتُ على كلام الخصوم
في مجارى الجدل والخصام ، وقد انسَدَ^(٥) على وجهها^(٦) جليلاب من
التعقيد والابهام ، فأورثَ ذلك على المعترضين خبطاً في الكلام • فوقع
الكشف عن عوارها ، والنتيية على غوائلها وأغوارها - من الكتاب -
بعض المقصد والمرام •

★ ★ ★

(١) في د ، ز : « خلا عنها أهل » ، ولعله تصرف من الناسخ •

(٢) في د ، ز : « استقصاء بعضها » •

(٣) في ز : « كتاب » ، ولعله تصنيف • وكتب أبي زيد المعروفة هي :
« تأسيس النظر » في اختلاف الأئمة ، وهو مطبوع بمصر • و « تقويم أصول
الفقه ، وتحديد أدلة الشرع » ، المشهور بتقويم الأدلة • وتوجد منه نسخة
بدار الكتب المصرية (رقم ٢٥٥ : أصول) • و « الأسرار » في الأصول
والفروع • ويوجد في معهد المخطوطات بالجامعة العربية فليمن عن نسخة منه
(رقم ٣ : أصول) • و « خزانة الأصول » ، المشهور بخزانة الهدى •
ويوجد في المعهد المذكور فليمن عن نسخة منه (رقم ٢ : أصول) • وأنظر :
كشف الظنون (٨٤/١ و ٣٣٤ و ٤٦٧ و ٧٠٣) ، وبروكلمان (٢٧٣/٣) •

(٤) هو : عبيدالله (أو : عبدالله) بن عمر بن عيسى ، من كبار
فقهاء الحنفية ، اليه انتهت مشيخة بخارى وسمرقند في عصره • وكان
يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج • وقيل : انه أول من وضع
علم الخلاف • و « الدبوسي » نسبة الى « دبوسية » (بفتح الدال وضم
الياء المخففة) : قرية بين بخارى وسمرقند • وقد توفي : سنة ٤٣٠ هـ •
انظر : الجواهر المضية (٢٥٢/٢) ، ومقدمة تأسيس النظر •

(٥) في د ، ز : « سدل » بضم السين ، مني ما يؤخذ من المصباح :
(سدل) •

(٦) في د : « وجوها » •

ولقد أتيتُ فيه باليد البيضاء ، والمحجبة الغراء ، والمحجبة الزهراء ؛
وسيعترف لي به مَنْ له تحرّكه ردّالة^(١) الحذر إلى الطمن والازدراء .

ولستَ تعدّمُ - أيها المسترشد - رهطاً يستجمعون الشرائط التي
قدمتها ، ويستخرجون من هذا الكتاب الأسرار التي إياه ضمنتها وأودعتها ،
ثم يةابلونه بالنجود ، والكتمان والكزود ، ويستدرّون فوائده باطناً وهم في
الظاهر يذمّون ، و « إنَّ فريقاً منهم ليكتمون الحقَّ وهم يعلمون »^(٢) .
والمعجبُ بنفسه إذا^(٣) لاح له الحقُّ [لا يزداد]^(٤) ما استطاع في غلوائه
الا غلّواً . وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً^(٥) :

يذمّون دنيا لا يرّيحون درّها

فلم أرَ كالدنيا : تُذمُّ وتُحلب^(٦)

(١) كذا في هـ ، ز . يعني : الرداءة . ويطلق أيضاً على الشيء الذي
انتفى، جيده وبقي أرذله . كما في المصباح : (رذل) . وقد ورد في حد-
بلفظ : « ردّالة » . ولم يرد - على ما في اللسان (٣٠٢/١٢) - الا
« دراك » : بكسر الكاف مع تخفيف الراء وتشديدها ، وهو اسم لفعل الأمر
بمعنى : ادرك . فيكون هذا اللفظ مصحفاً عن « رداءة » .

(٢) هذا اقتباس من آية البقرة (١٤٦) .

(٣) في ز ، هـ : « إذ » ، وهو تحريف .

(٤) سقطت الزيادة من - هـ .

(٥) هذا اقتباس من آية النمل (١٤) .

(٦) هذا استشهاد ببيت من قصيدة لسليمان بن يزيد العدوي ،
وردت في « روضة العقلاء » (٢٥٥ - ٢٥٦) . وكان سليمان هذا شاعراً
الشغ كما في البيان والتبيين (٣٦/١) . ولم يكن من نفس بني عدى ، وإنما
نسب إلى منازلهم . كما صرح به الجاحظ في الحيوان (١٩١/٦) . ولله
قطعة أخرى جيدة : ذكرها القالي في ذيل الأمالي (٢٨/٣) . وقد أخذ ابن
المعز معنى هذا البيت ، في قوله - وهو آخر أبيات ثلاثة مذكورة في
« المنتحل » (١٣٣) - :

كما طريق الحجّ في كل منهل ينم على ما كان منه ، ويشرب

فلا يخذلنك - أيها الطالب - خذلانهم ، ولا يفرتك ججودهم
 وكتمانهم : فالذرُّ الأزهر ، والياقوتُ الأحمر ، والزرُّ برَّ جَدُّ الأخضر ،
 والمكُ الأذقرُّ ؛ لا يُخشى على أسواقها الكسادُ ، بتَهْجِيئات [٤ - أ]
 الحساد . فَنَسْرَاقُ^(١) الله الهدى لسبيل الرشاد والسداد ، ونعوذُ به
 من دواعي الضلال والعناد .

وها أنا أفصل لك من مضمون هذا الكتاب تراجمه ، ومن مقاصده
 معانيه ومناظمه^(٢) .

ولقد قدمت لك مقدمة في صدر الكتاب ، على نهاية الإيجاز ، في بيان
 معاني القياس والعلة والدلالة . ثم قسمت مقصود كتاب القياس الى
 خمسة أركان :

الركن الأول : في طرق^(٣) اثبات علة الأصل . الركن الثاني : في
 العلة . الركن الثالث : في الحكم . الركن الرابع : في الأصل الذي عليه
 القياس . الركن الخامس : في الفرع الملحق بالأصل .

فأما^(٤) الركن الأول : فقد فصلت^(٥) فيه طرق اثبات العلة^(٦) :
 بالتخصيص والتبني والإيماء ، على نهاية الاستقصاء .

ثم ذكرت بعده اثبات العلة : بالتأثير ، وذكرت معنى المؤثر .

(١) كذا في ه ، ز . وهو المناسب لقوله : « نعوذ » . وفي د :
 فلنستوفى الله الهادي لسبيل السداد ، « وزيادة اللام بعد إلقاء من الناسخ .

(٢) في ه : « من مناظمه » ، وهو خطأ وتحريف .

(٣) في ه : « طريق » ، وهو صحيح أيضا . وفي ز : « اثبات طرق »
 والتقديم من الناسخ .

(٤) في ه ، ز : « أما » .

(٥) كذا في د ، ز . وهو الملائم لما بعده ، وفي ه : « فصلنا » .

(٦) كذا في الأصول هنا وفيما بعده ، وهو تسامح في التعبير ، والأول
 أو الأصح : « العلية » .

ثم ذكرت [بعده ^(١)] اثبات العلة : بالنسبة ، وذكرت معنى « المناسب » وحدّه وأقسامه ، وخيال ^(٢) الفرق بينه وبين المؤثر . وأردفته ببيان الاستدلال المرسل ، وكشفت الغطاء فيه ^(٣) بتكثير الأمثلة .

ثم ذكرت طريق اثبات العلة : بالاطراد والانعكاس . ثم انحدرت منه الى بيان « الشبه » وطريق اثباته . ثم نزلت منه الى بيان « الطرد » وما يتعلق [منه] ^(٤) بالجدال ، وما يرتبط بالاجتهاد . ونهت ' على غلطات بنى الزمان في الفرق بين الشبه والطرد .

ثم أتيت ذلك باب في بيان ما تعدّه العامة من الشبه وليس منه . وذكرت في هذا الباب تفصيل القول في الشبه في جزاء الصيد ، والفرق بينه وبين الشبه المعروف في لسان الفقهاء . وذكرت كيفية النظر في التغليب عند ازدحام مناطين للحكم ، أو عند تركّب المسئلة من شائتي ^(٥) مناطين متعددين . وأظهرت وجه لفرق بين الجنسين ، ووجه انقطاعهما عن قياس الشبه .

واختتم الباب ^(٦) ببيان فنّ من التصرف ، عبرت عنه ^(٧) : بتقيد مناط الحكم . وذكرت في الباب الأخير ^(٨) أشكال المقاييس ، واتقسامها

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) أي : ومظنة الفرق الخ .

(٣) في ز : « عنه » ، وكلاهما صحيح .

(٤) لم ترد الزيادة في هـ .

(٥) في د ، ز : « شائتين من مناطين » ، وما أثبتناه أحسن .

(٦) في د : « وختمت الكتاب » ولعل اللفظ الثاني مصحف عن

« الباب » .

(٧) كذا في هـ ، وهو الملائم لما ذكر عقبه . وفي د ، ز : « فنين » .

عنهما ، وهو المناسب لما سيأتي في موضعه من الكتاب .

(٨) في د : « الآخر » وما أثبتناه أحسن . ولم يلتزم المؤلف في

موضعيهما بالتعبير بلفظ « الباب » .

إلى برهان الاعتلال ، وبرهان الخلف ، وبرهان الاستدلال . وبِتت انحصار طُرُق الأدلة في الاستدلال بالخاصية والنتيجة والتظير . ورددت برهان الاعتلال - على انتشار أقسامه - الى مقدمتين ونتيجة ، و[بِتت]^(١) أن النزاع اما أن يقع في المقدمة الأولى ، واما أن يقع في الثانية ؛ وأنه ان وقع في الأولى : لم يقع الدليل عليه الا شرعيا ، وان وقع في الثانية : أمكن أن يكون [الدليل]^(٢) شرعياً وعقلياً ولغوياً .

وأما الركن الثاني في العلة^(٣) ، [فقد] ذكرت فيه وجه اضافة الحكم الى العلة ، فأفضى^(٤) سياق^(٥) الكلام الى استقصاء مسألة تخصيص العلة ،

(١) هذه الزيادة لم ترد في الاصول ، وهي جيدة أو متعينة .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) كذا في سائر الاصول ، اي : حال كون هذا الركن موضوعا في مباحثها ، ومذكور لبيان مسائلها . والزيادة التالية ونظائرها الآتية ، قد زدناها على غرار تعبير المؤلف الخاص بالركن الأول . وزيادة « الفاء » واجبة متعينة ، فقد ذكر الاربلي في « جواهر الادب » : انه لمعنى الشرطية في « اما » ، أوجب النحاة أن تجاب بالفاء ، فهي حرف بمعنى « إن » : تدخل على جملتين شرطية وجزائية ، فلا بد من تصدير الجملة الجزائية بالفاء . ثم ذكر : انه لا تحذف الفاء الا ضرورة ، ولا يحذف مدخولها الا اذا قام دليل عليه . فراجع كلامه (ص ٢٠٦ - ٢٠٧) . وقد تحذف هي ومدخولها ، مع التقدير ، اختصارا واكتفاء بما يدل عليهما . كما صرح به ابن هشام ، وأفاض في التمثيل له : في المغني (١ / ٥٣ - ٥٤ : مع حاشية الأمير) . فحذفها في كلام بعض المتقدمين على سبيل التسامح أُرِ التقدير . هذا ، ونرجح انه قد سقط بعد كلمة « الثاني » عبارة : « وهو » التسي وردت نظائرها في كلامه عن سائر الأركان .

(٤) في د ، ز : « فاقضى » وهو تصحيف .

(٥) كذا في ز . وفي د ، هـ : « مسـباق » (بفتح الميم) - والمعنى

المراد منهما واحد ، وهو : سير الكلام ومجراه أو تتابعه . على ما يؤخذ من تسوية الزبيدي بينهما في سوق الابل والماشية . وقد صرح بأن « السَّيَاق » =

ومسئلة الجمع بين الملتين الحكم^(١) واحد ، ومسئلة العلة القاصرة ،
ومسئلة تعليل الحكم في محل النص^(٢) بالعلة^(٣) .

واختتمت^(٤) هذا الركن بيان الفرق بين العلة والمحل ، وخرّجت
[٤ - ب] عليه مسئلة شريك الأب ، وشراء^(٥) القريب ، ورجوع شهود
الاحسان مع شهود الرجم ، وتقديم الكفارة على الحنث ، واختصاص
المُردي عن^(٦) الحافر بالضمان ، وتعليق الطلاق بالميلك . الى غير ذلك :
من مسائل يتشعب^(٧) النظر فيها عن هذا الأصل .

وأما الركن الثالث - وهو ركن الحكم - [فقد] ذكرت فيه بيان
ما يجوز أن يثبت بالقياس : من الأحكام ، وما لا يجوز [وأن نصّب
الأسباب للأحكام أحكام] يجوز تعليلها^(٨) ، على خلاف ما تشبّه به المتلقّون
عن أبي زيد ، فإن^(٩) ما ذكره - : من أن الأحكام تُنطق بالأسباب ،

- بهذا المعنى - كسحاب ؛ ولكنه قد خبط في اللسان بالكسر ، وهو
المشهور المتداول . ويطلق السياق (بالكسر) مجازا على الشروع في نزع
الروح كما يطلق على المهر . فراجع : التاج (٣٨٧/٦) واللسان
(٣٢/١٢ - ٣٣) ، والنهية (١٩٣/٢) .

(١) في د ، ز : « بحكم » ، وهو تصحيف .

(٢) قد صحف في - بلفظ « الحكم » .

(٣) في د ، ز : « بعلة واحدة » ، ولعله تصرف ناسخ .

(٤) في ز : « وختمت » .

(٥) كذا في د . وفي ه ، ز : « شري » (بكسر الشين وفتح الراء) ،

وهو مقصور ما أثبتناه . فهما لغتان أشهرهما - عند المتقدمين - القصر .

كما في المصباح : (شري) وسيكرر هذا الاختلاف فيما بعد ، ولن ننبه عليه .

(٦) في د ، ه : « على » والظاهر ما أثبتناه .

(٧) في ه : « انشعب » .

(٨) ما بين مربعين هو الوارد في ه ، ز . وقد ورد في د بدله هذه

العبارة : « وان نصب الأسباب الأحكام يجوز » وفي محرفة ناقصة .

(٩) في د ، ز : « وان » ، والأظهر ما أثبتناه .

لا بالحكم - لا طائل له .

وذكرت ^(١) فيه طريق الكلام في النفي الأصلي في الأحكام ، وأن القول فيه بقياس العلة محال ، وأن المسلك فيه محصور في الاستدلال ؛ وأن الطريق فيه إما سبّر ، وإما دلالة ، وإما استصحاب . وذكرت طريق الاستصحاب ، ووجه التعلق به .

وأما الركن الرابع - وهو ركن الأصل - [فقد] ذكرت فيه شرائط الأصل الذي يقاس عليه . وأنه إذا ثبت حكمه بالعقل أو المنة ^(٢) أو القياس : امتنع القياس عليه . وأن ^(٣) الأصل المعدول به عن القياس كيف يقاس عليه ؟ وما معنى قول الفقهاء : « إن هذه المسئلة خارجة عن القياس ؟ » وأين يجوز أن يدعى ذلك ؟ وأين تمتع هذه الدعوى ؟

وأما الركن الخامس - وهو ركن الفرع - [فقد] ذكرت فيه مسألتي ، أحدهما : تقدم الأصل على الفرع ^(٤) كالوضوء مع التيمم . والأخرى : [في] ^(٥) أن شرطه أن لا يكون منصوحا عليه ، وأن قياسنا في كفارة الظَّهَار في شرط الإيمان ، وقتل العمد في إيجاب الكفارة - لا يناقض هذا الشرط .

وبه وقع اختتام الكتاب . وسميته : شفاء الغليل ، في بيان التَّسْبِيحِ والمُخِيلِ ومسالك التعليل .

وسأضيف إليه - إن ساعدني التوفيق - كتابا على مذاقه : في طرق التخصيص والتأويل .

(١) في ، د ، ز : « وقد ذكرت » .

(٢) قد صحفت هذه الكلمة في هـ - بلفظ : « أو العلة » .

(٣) هذا هو الظاهر . وفي هـ - : « فان » ولعله تصحيف .

(٤) كذا في هـ ، أي : وجوب تقدمه . وفي د ، ز : « تقدم الفرع

على الأصل » ، أي : عدم جوازه . فالمؤدى واحد .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ز . وذكرها أولى من حذفها .

وافترضت :لأن على مقاصد القياس • وما أخلته^(١) من كتاب القياس :
 مما لم تعرض له^(٢) ؟ فهو منقسم الى ما رأيته جلياً يُستغنى بكتاب النحول
 عنه ، وإلى ما لا تمس الحاجة إليه في المناظرات الا نادراً . فنصرت همّي^(٣)
 على الأغص ، ثم اجتريت منه^(٤) بالأهم •

واني^(٥) لأرجو أن يعم جدواه ، وينكشفَ للطلبة مفزاه ، ويفوحَ

(١) كذا في ه ، أي : تركته ولم آت به • والمشهور تعدية هذا الفعل
 - حينئذ - بالباء يقال : أخل الرجل بكذا أو بالمكان ، اذا تركه • كما يقال :
 أخل بالشئ ، اذا قصّر فيه • كما في المصباح : (خل) ، واللسان
 (٢٢٦/١٣) ، والنجاح (٣٠٩/٧) • وقد ورد متعدياً بنفسه مفيداً معنسى
 الرعى ، فقيل : أخللت الأبل ، أي رعيته • كما في اللسان (٢٢٥) •
 فتعديته هنا بنفسه انما هي لغرض تضمينه معنى الترك خاصة • وقد ورد
 في د ، ز بلفظ « أخلته » بالحاء المهملة • وهو تصحيف عما أثبتناه ، على
 ما نرجحه • لأن « أخل » وان كان في بعض استعمالاته يفيد معنى الخروج ،
 فهو انما يكون حينئذ لازماً ، لا متعدياً • فيقال : « أخل الرجل » اذا خرج
 وهو حلال ، أو خرج عن الحل إلى الحرّم ، أو خرج من شهور الحرّم ،
 أو خرج من ميثاق وعهد كان عليه • كما في اللسان (١٧٥/١٣ و ١٧٦)
 والنجاح (٢٨٤/٧ ، ٢٨٧) • نعم : قد قال الخطابي - في تفسير حديث أبي
 الدرداء : « أحلوا الله يغفر لكم » ، الذي ورد مفسراً بأسلموا - : « معناه :
 الخروج من حظر الشرك الى حلّ الاسلام وسعته ، من قولهم : حلّ الرجل ،
 اذا خرج من الحرّم الى الحل » • ولكن هذا - بقطع النظر عن كون الحديث
 قد روى أيضاً بلفظ : « أجلوا » بالجيم ، كما في اللسان (١٨٢/١٣ ، ١٢٢)
 وان كان قد سقط من هذه الصفحة نص الحديث وبعض الاقوال الواردة في
 تفسيره : مما يكمل من النهاية ١٧٢/٢ - لا يستلزم صحة استعماله متعدياً
 مفيداً معنى الاخراج •

(٢) في ه : « اليه » •

(٣) في ه ، ز : « همتي » •

(٤) هذا هو الظاهر • وفي ه : « فيه » •

(٥) في ه : « فاني » وما أثبتناه أحسن •

لهم دِيَّاه • وآمل^(١) من الله غفرانا لا يدرك أقصاه ، وعفوا لا ينتهى مداه ،
 اذا عَنَّت الوجوه وخرست الألسن ' وجفَّت الشفاه ، وخضعت الرقاب ،
 وجَحَظت الأعين ، وسجدت الجباه ! فما أحسنَ عبدٌ بربه ظَنَّهُ الا أرضاه ،
 وآتاه سُؤْلَه ووقَّاه ، فهو الجَوَاد الكريم الفرد الصميد الاله •

★ ★ ★

(١) في د : « وآمل » ، وفي هـ : « وأسأل » •

المقدمة الرسومية قبل الأركان الخمس

فلا بد^(٢) من ذكر مقدمة في حدّ القياس [٥ - أ] وصورته ،
[وبيان معنى العلة والدلالة]^(٣) ، وبيان قسمته ، واثنيّه على مجازي
النظر فيه .

أما حدّه ، فقد اختلفت فيه الصيغ والعبارات ، ولسنا للتطويل في
هذا الكتاب ، فيما لا يتعلّق به كبير فائدة .

والعبرة المعرّفة للمقصد المطلوب ، أن يقال : « القياس : عبارة عن
اثبات^(٤) حكم الأصل في الفرع ، لاشتراكهما في علة الحكم » .

(١) هذا العنوان ورد في هـ ، بهذا اللفظ . وورد في ز بزيادة
كلمة « الأولى » بعد كلمة « المقدمة » ، وبلغظ « الخمسة » وورد فيها أيضا
قبله زيادة أخرى - لم يرد في د غيرها - وهي : « كتاب القياس : الباب
الأول في بيان القياس وحده وأركانه وشرائطه » والظاهر أنها من الناسخ .
والتعبير بالخمس أو بالخمسة صحيح هنا ، على ما نقله النووي عن النحاة ،
 وذكره الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل (١٣٧/٢ - ١٣٨) .

(٢) في د ، ز : « ولا بد » .

(٣) سقطت الزيادة من هـ .

(٤) كذا بالأصول هنا ، وهو تسامح منه في التعبير ، روعي فيه حكاية
بعض الألفاظ الواردة في عبارة بعض المعرفين للقياس . والا فسيأتى أن
يصرح : « بأنه اثبات مثل حكم » ، وينتصر لوجوب زيادة كلمة « مثل » ،
والخلاف في وجوبها مشهور سبني على أن الحكم - كالوجوب مثلا - هل يتعدد
بالإضافة الى المحال المختلفة ، وإن كانت حقيقته واحدة - وهو الصحيح -
أم لا يتعدد : نظرا الى اتحاد حقيقته ؟ كما حقق في محاضرات أستاذنا الشيخ
عبد الغني عبد الخالق في مباحث القياس . ثم إن بعض الأصوليين
- كالبيضاوي - زاد في هذا التعريف عبارة « عند المثبت » أي سواء أكان
اشتراك المحلي في العلة مطابقا للواقع ، أم غير مطابق . فيشمل القياس
الصحيح ، والقياس الفاسد . انظر : شرح الأسنوي (٢/٤ - ٤ : بحاشية
بخيت) وحاشية النجار عليه (١٠/٣ - ١١ و ١٤ - ١٥) ، ونبراس
العقول : (١٥ - ١٧ و ٢٤ - ٢٧) .

فهذا^(١) القدر كاف في البيان •

وان أردت عبارة محترزة عن الاعتراضات - [التي تهذب الحدود
لأمثالها في عبارة^(٢) المتكلمين وأرباب الصناعات]^(٣) في الحدود - قلت :
هو : حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم أو نفيه ، بالاشتراك في صفة
أو انتفاء صفة ، أو حكم أو انتفاء حكم^(٤) • فهذا أحوى لجميع أقسام
الكلام ، وأحصر لجملة الأطراف •

وفي الأول غية عنه : فانه مفيد للبيان الذي نبغيه ، وهو بيان قياس
المعنى ، اذ هو المشتل على بيان علة الحكم •

فان اردت أن تضم اليه قياس التثنية والطرده - عدلت الى العبارة
الأخرى : فان جميع ذلك على شكل القياس وان كان ينقسم الى صحيح
وفاسد ، فان الفاسد أيضا قياس •

وعلى الجملة [أيضا]^(٥) لابد من التسوية بين الشئين^(٦) : لتحقيق
صورة القياس ، فانه مشتق من قول العرب : قاس الشيء بالشيء ، اذا حذا
به^(٧) حذوه وسواه عليه ، يقال : قاس النعل بالنعل ، اذا سواه عليه •

(١) في ه : « وهذا » •

(٢) في ه : « عادات » وهو مصحف عن « عبارات » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) راجع في هذا وما اليه وشرحه : المعتمد (٦٩٧/٢) و (١٠٣١) ،
والمستقصى (٢٢٨/٢) وروضة الناظر (٢٢٦/٢) ، والاحكام (٢٦١/٣)
وشرح مختصر ابن الحاجب (٣٥٠/٢) ، وشرح جمع الجوامع (٢١٨/٢) :
بحاشية العطار ، وكشف الاسرار على البيهقي (٢٦٨/٣) ، وأصول
الشاشي (٨٢) ، وتنقيح الفصول (١٦٥) والتيسير على التحرير (٢٦٣/٢) ،
وشرح مسلم الثبوت (٢٤٦/٢) ، ونزهة المشتاق (٦٣٠) ، ونبراس العقول
(٩ - ٤٦) وانظر ما سيأتي في الشفاء (١٠ ب) و (٢٤ ب) و (٧٣ - ٧٤) •

(٥) لم ترد الزيادة في ه ، ز •

(٦) في د ، ز : « شئين » •

(٧) في د : « حذاه » •

فان قيل : فهل من فرق بين القياس والعلة ؟
 قلنا : نعم ؛ فان العلة في تصوّرها^(١) لا تستدعي أصلا وفرعا ، ولكن
 اذا ذكرت السبب المؤثر في الحكم ، فقد ذكرت [علة الحكم]^(٢) .
 والعلة [في الاصل]^(٣) : عبارة عما يتأثر المحل بوجوده ، ولذلك
 سُمّي المرض : علة .

وهي في اصطلاح الفقهاء على هذا المذاق .
 نعم : قد يُسمّى القياس علة ، لأنه يشتمل على علة الحكم ، وهي^(٤)
 الركن الأعظم من مقصود القياس^(٥) ، كما يُسمّى القياس : نظرا
 واجتهادا ودليلا واعتلالا ؛ لأنه يُستدرك بالنظر والاجتهاد ، ويدل^٦ على
 الحكم ، ويشتمل على ذكر العلة : فيسمى اعتلالا .

وتسمية العلة بمجرد قياسها ، لا وجه له . وانّ تسامح بعض
 الفقهاء باطلاقه ، فذلك لتقسيمهم المسائل - في عرفهم - الى الخبرية
 والقياسية ؛ فما لا يتعلق منها بالخبر تسمى قياسية : لأنه الغالب في المسائل
 التي ليست خبرية ، فيُعتَوّن بكونه قياسا : أنه ليس خبريا .
 فان قيل : فهي من فرق بين الدلالة والعلة ؟

قلنا : نعم ؛ فكل علة يجوز أن تسمى دلالة ، لأنها تدل على الحكم ،
 فالمؤثّر أبدا يدل على الأثر . ولا تُسمّى كل دلالة علة ، لأن الدلالة
 [قد]^(٦) يصبر بها عن الأمانة التي توجب : فلا^(٧) تؤثّر ، فالخير

-
- (١) في د : « تصوّرها » .
 (٢) عبارة د ، ز : د في الاصل علته .
 (٣) لم ترد الزيادة في د ، ز .
 (٤) في د ، ز : « وهو » . وكل صحيح .
 (٥) في د ، ز : « المقصود من القياس ، وما اثبتناه هو الظاهر » .
 (٦) لم ترد الزيادة في د ، ز .
 (٧) في ه ، ز : « ولا » وما ذكرناه هو الاولى .

الركم^(١) دليل على المطر وعلته أيضا ، لأنه يؤثر فيه • والكوكب دليل على القبلة ، وليس علة فيها^(٢) • فما للدلالة حظ في^(٣) الإيجاب •

والعلة موجبة ؛ أما العقلية فبذاتها ، وأما الشرعية فجعل الشرع أيانها [علة]^(٤) موجبة ، على معنى اضافة الوجوب اليها ، [ب - هـ] كإضافة وجوب القطع الى السرقة ، وان كنا نعلم أنه انما يجب بإيجاب الله تعالى ؛ ولكن ينبغي أن نفهم الإيجاب كما ورد به الشرع ، وقد ورد بأن السرقة توجب القطع ، والزنا يوجب الرجم • ففي هذا تفرق الدلالة والعلة •

ونسق [وجوده]^(٥) الدلالات - التي ليست من قبيل الأقيسة^(٦) ، ولا من قبيل العلل - في الباب الثاني [ان شاء الله تعالى]^(٧) •

(١) كذا في د • وهو : بالتحريك ، ومعناه : السحاب المتراكم بعضه فوق بعض ، كالركام (بالضم) وان كان هذا يطلق - أيضا - على الرمل المتراكم وما أشبهه • وأما « الركم » (بالسكون) فهو مصدر معناه : جمع الشيء فوق الشيء ، أو الفاؤه على بعض وتنضيده ، حتى يصير ركاما مركوما • انظر : اللسان (١٥ / ١٤٢ - ١٤٣) والتاج (٨ / ٣١٧) وقد ورد في - ز - بلفظ « الرقيم » وهو تحريف • وورد في - هـ - بلفظ « الرطب » •

(٢) في هـ ، ز : « فيه » •

(٣) هذا هو الظاهر • وفي ز : « على » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز • وراجع في تعريف العلة لفلة واصطلاحا ما سيأتي (ص ٧١ أ و ٧٣ أ) ، والمستقصى (٢ / ٣٣٦) ، والمغنى (١٧ / ٣٣٠) والمعتمد (٢ / ٧٠٤) ، والاحكام (٣ / ٢٨٩) وروضة الناظر (٢ / ٢٢٩) وشرح مختصر ابن الحاجب (٢ / ٣٦٠) وشرح الأسنوى (٤ / ٥٣) وشرح الجوامع (٢ / ٢٤٨) والكشف على البزدوى : (٣ / ٣٤٤ و ٤ / ١٧٠) والتيسير (٣ / ٢٠٢) وشرح المسلم (٢ / ٢٦٠) ونزهة المشتاق (٦٨٤) ونبراس العقول (٢١٥ - ٢٢٧) • وديباخت التعليل (٧٩ - ٨٩) •

(٥) سقطت الزيادة من - هـ -

(٦) في ز : « الشبه » وهو تصحيف •

(٧) لم ترد الزيادة في هـ •

أما^(١) الأمانة ، والآية ، والبيئة ، والحجة ، والبرهان - فإنها من
الأسامي العامة ولا غرض لنا في بيان اشتقاقاتها وحدودها • وإنما
[الفرض و]^(٢) المقصود تمييز العلة عن الدلالة والأمانة^(٣) •

وأما القياس : فإنه مشتمل^(٤) على العلة ، اذ العلة بمض أجزاءه ،
كاليث : يشتمل على الجدار ويتضمنه •

هذا حد القياس وسورته [وما اتصل به : من الفرق بين العلة
والدلالة وغيره]^(٥) •

وأما^(٦) قسمته ، فهي - في غرضنا - تنقسم الى قياس الشبّه ،
وقياس المعنى • والباب^(٧) معقود لبيان القسمين ، وشرائطهما ، ووجه
الفرق بينهما •

والنظر فيهما في خمسة أركان : الأصل ، والفرع ، والحكم ،
والوصف الجامع ، وطريق معرفة كون الوصف الجامع علة للحكم • لأننا
ذكرنا أن القياس عبارة : عن « اثبات حكم الأصل في الفرع ، بالاشتراك
في علة الحكم » فغرضنا لهذه الامور الخمسة • ولا بد^(٨) من استقصاء
النظر^(٩) فيها •

(١) في د : « وأما » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٣) كذا في الأصول ، ولعله مصحف عن « القياس » • نليتأمل •

(٤) في د ، ز : « يشتمل » •

(٥) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٦) في د ، هـ : « فأما » •

(٧) في د ، ز : « والكتاب » ، وهو ملائم لما ورد فيها سابقا

(ص ١٥) •

(٨) في د : « فلا بد » •

(٩) هذا هو الأحسن • وفي هـ : « الاستقصاء في النظر » •

الرُّكنُ الْأَوَّلُ فِي طَرِيقِ مَعْرِفَةِ كَوْنِ الْوَصْفِ الْجَامِعِ عِلَّةً لِلْحُكْمِ الْأَصْلِ (١)
 حَتَّى يَرْتَبَ عَلَى وُجُودِهَا الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ

فذهب زاهبون : الى ان اقامة الدليل (٢) على علة الأصل غير واجب .
 اذ [قد] (٣) تَحَقَّقَ صورة القياس بمجرد الجمع ؛ والأصل ' أن كل
 وصف يذكر في الأصل علة " ، الا أن يمنع [منه] (٣) مانع .

وهذا هذان لا حاصل له : فان الأصول تنقسم الى ما يعلل ، وإلى
 ما لا يعلل . ومع الاتفاق على صحة [تعليل حكم] (٤) الأصل ، اتفقوا
 على صحة (٥) هذا الانقسام . فيحتمل أن لا يكون الأصل معللاً ؛ [وان
 كُنْ معللاً : احتمال أن لا يكون معللاً] (٦) بهذا الوصف المذكور . فلا بد
 من دليل يميز هذا الوصف عن سائر الأوصاف الموجودة في الأصل ،
 لينبئ على الاشتراك فيه الاشتراك في الحكم .

فإذا (٧) تبين أن ذلك لا بد منه ، فكون الوصف علة لحكم الأصل -
 يعرف بمسالك :

المسلك الاول : النص من جهة الشارع (٨) ، وذلك : بأن يأتي بصيغة

- (١) في ز : « علة الحكم في الاصل » ، والمثبت أولى .
- (٢) في ز : « الدلالة » ، وهو صحيح أيضا .
- (٣) لم ترد الزيادة في هـ .
- (٤) سقطت الزيادة من د ، ز .
- (٥) هذا هو الأولى . وفي هـ ، ز : « تجويز » .
- (٦) سقطت الزيادة من هـ .
- (٧) في د ، ز : « واذا » ، ولعله تصحيف .

(٨) في هـ : « الشرع » وكلاهما صحيح ، وراجع كلام الأصوليين عن
 هذا المسلك : في المعتمد (٧٧٥/٢) والمستقصى (٢٨٨/٢) وشرح المحتصر
 (٣٨٥/٢) والاحكام (٣٦٤/٣) وشرح الاسنوى (٥٩/٤) وروضة الناظر
 (٢٥٧/٢) وشرح جميع الجوامع (٢٧٩/٢) وتنقيح الفصول (١٦٨) والتيسير
 (٣٩/٤) وشرح المسلم (٢٩٥/٢) ونزهة المشتاق (٧٠٦) ، ونبراس
 العقول (٢٢٧) .

التعليل^(١)، كقوله^(٢) : العلة كذا، أو لأجل كذا، أو لسبب كذا؛ أو ما يقوم مقامه ، ويفيد معناه . فهو صريح في التعليل [به]^(٣) [وذلك]^(٤) كقوله تعالى : « كيلا يكون دُولَةٌ بين الأغنياء منكم »^(٥) ، وهذا صريح في التعليل [به]^(٦) . [و]^(٧) كقوله عليه السلام في النهي عن لحوم الأضاحي : « إنما نهيتكم لأجل الدافّة »^(٨) وكقوله^(٩) عليه السلام في الأعرابي المحرّم الذي وقّصت به راحلته^(١٠) : لا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيبا ، فإنه يُبعث يوم القيامة ملبّياً^(١١) ، وهو صريح في التعليل ، ولذلك [٦ - أ] نظر ' د ه ' في كل محرّم سوى ذلك الأعرابي . وبطل ' قول أبي خنيفة^(١٢) رحمه الله : ان ذلك [كان]^(١٣) من

(١) في د ، ز : « العلة » وهو مناسب أيضا .

(٢) في ه ، ز زيادة « عليه السلام » ، وهي من الناسخ .

(٣) سقطت الزيادة من د ، ز .

(٤) سورة الحشر (٧) .

(٥) سقطت الزيادة من د .

(٦) هذا الحديث رواه الشيخان وأصحاب السنن والمسانيد ، من

حديث برواية عائشة رضي الله عنها فراجعها في البخاري (٨١/٥ و ٧٦/٧)

ومسلم (١٨٤/٢) ومسند أحمد (٢٩٧/٢ و ١٥٤/٦) وسنن الترمذي

(٢٨٥/١) ونصب الراية (٢١٨/٤) ونيل الأوطار (١٠٧/٥ - ١٠٨) ومسند

الشافعي (٥٦) .

(٧) في ه : « وقوله » .

(٨) في ه « ناقتة » ومعناها واحد .

(٩) راجع الحديث في صحيح البخاري (٦/٢ و ١٥/٣ - ١٨)

ومسلم (٤٩٨/١ - ٥٠٠) ، ومسند الشافعي (٨٥) وسنن أبي داود

(٢١٩/٣) والسنن الكبرى (٣٩٠/٣ - ٣٩٣ ، ٤/٣ - ٥٤ و ٧٠) والمنقّى

(٧٧/٢ - ٧٨) ونصب الراية (٢٧/٣ - ٢٨) ونيل الأوطار (٤/٣٥ - ٣٦) .

(١٠) هو : النعمان بن ثابت الكوفي ، الإمام الاعظم ، المتوفى ببغداد

سنة ١٥٠ هـ ، انظر تاريخ الطبري (٦١٩/٧) وتاريخ بغداد (١٣/٣٢٣)

وابن خلكان (١٦٣/٢) والنجوم الزاهرة (٦٢/٢) والجواهر المضية (١/٢٦)

وذيلها (٢/٤٥١) وتاريخ الادب لبروكلمان (٣/٢٣٥) .

(١١) لم ترد الزيادة في هـ .

خصائص [ذلك] ^(١) الاعرابي ، إذ اطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حاله ، على ما أخبر عنه ، لنوع ورع وفضيلة اختصت به .

قلنا : ليس الأمر كذلك ؛ إذ التخيير والتطبيب مأمور به في حق الموتى ، ومنه ^(٢) عنه في حق المحرمين . والذي يسبق الى الأفهام ^(٣) ، أن الموت قاطع للأحرام ، وإذا انتفى الأحرام رجع التخيير ^(٤) الى الأصل الممهور ؛ فنهي عن التخيير ، وذكر أن علته بقاء الأحرام بعد الموت ، فكان التخيير منها عنه ^(٥) : لبقاء علته ؛ وعُرف بقاء العلة [بقوله عليه السلام] ^(٦) : فإنه يحترق يوم القيامة مليا « فان ^(٧) [الأحرام باق بعد الموت شرعا . وعُرف به أيضا أنه] علل النهي ببقاء الأحرام ^(٨) ، ونزّل ذلك منزلة قوله - عليه السلام - في الشهداء : « زمّلوهم بكلمتهم

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) لم ترد « الوار » في ه .

(٣) هذا هو الأنسب ، وفي د ، ز : « الفهم » .

(٤) هذا هو الظاهر المناسب ، وفي ه : « التطبيب » .

(٥) في ه : « فكان منع التخيير » ، وهي صحيحة أيضا .

(٦) ما بين انقوسين قد ورد في د ، ز . وورد بدله في ه « فان

الأحرام باق بعد الموت شرعا بقوله « ولم ترد فيها الزيادة الآتية ، وهي وازدة في د ، ز أيضا . فيكون الكلام في ه قد ورد فيه تقديم واختصار .

(٧) في ه : « فانه » ، وهو صحيح على ما نبهنا عليه .

(٨) قد وقع خلاف في هذه المسئلة : فذهب الحنفية والمالكية : الى

أن حكم الأحرام ينقطع بالموت ، فيفعل بالميت المحرم ما يفعل بالميت الحلال . وخالف في ذلك الشافعية والحنابلة : استنادا الى حديث الأعرابي

الذي قصت به ناقلته ، والى صنيع عثمان رضى الله عنه . فراجع : الأم (٢٣٩/١) والأشرف (١٤٧/١) وبداية المجتهد (١٩٨/١) ، وبدائع السنان

(٣٠٨/١) والمغنى (٥٣٧/٢) .

ودمائمهم ، فانهم يحشرون يوم القيامة وأود أجهم تشخب' دما ،^(١) فيئن
أن أثر الشهادة يبقى بعد الموت ، وأن المنع من الفسل معل بتضمينه
إبطال أثر الشهادة .

وهذا القدر كاف في هذا القسم ، فان صرائح التعليل ليست^(٢)
مما يخفى .

ولما كانت العلة الشرعية معلومة بالشرع ، ولم تنحصر الطرق
الشرعية في البيان والتعريف على النصوص - بل ، من طرقه التبيهاة ،
ومن طرقه الاستنباط والنظر - : جاز أن يعرف^(٣) كون الشيء علة
بتعريف الشرع بالمفاظ وأفعال هي منبهة على العلة وان لم يكن صريحا
[به]^(٤) وجاز أن يعرف بطرق^(٥) النظر والاستنباط ، كما أن الأحكام
في أنفسها لما كانت شرعية : جاز معرفتها بجميع هذه الطرق ؛ فنصب الشيء
علة حكم من جهة الشرع ، كما أن إثبات الحرمة والحل في فعل من
الأفعال حكم [من جهة الشرع]^(٦) فجاز أن تعرف بكل طريق تعرف
به الأحكام .

* * *

(١) انظر مسند الشافعي (١١٧) والام (٢٣٦/١) ومسند أحمد
(٤٣١/٥ ح) وسنن النسائي (٧٨/٤ و ٢٩/٦) والسنن الكبرى (١٠/٤ -
١١ و ١٤) والمتقى (٧٧/٢) ، ونصب الراية (٣٠٧/٢ - ٣٠٨ و ٣١٧)
وفيض القدير (٦٥/٤) ونيل الأوطار (٣٤/٤) .

(٢) في ه : « ليس » ، ولعله تصحيف .

(٣) في د ، ه : « يتعرف » ، وهو صحيح أيضا .

(٤) لم ترد الزيادة في ه ، ز .

(٥) هذا هو الأولى ، وفي د ، ز : « بطريق » .

(٦) لم ترد الزيادة في ه .

المسلك الثاني : في اثبات العلل بالتيهات من [جهة] ^(١) الشارع ،
 ووجوهها مختلفة ومراتبها في افادة الظن متقاربة ، وان كانت لا تفك
 عن ضروب ^(٢) من التفاوت في الخفاء والجلاء ؛ وهي أنواع :

النوع الاول منها : أن يرتب ^(٣) الحكم على الفعل بقاء التعقيب
 والتسبب ؛ فهو تبييه ^(٤) على تعليل الحكم ^(٥) بالفعل الذي رتب عليه .

كقوله تعالى : « والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » ^(٦) ،
 وكقوله جل من قائل : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا » ^(٧) وقوله
 تعالى : « فَإِنْ كُنَّ عَلَيْهِ الْحُقُوفُ سَفِيهَا أَوْ ضَعِيفَا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ
 أَنْ يُمْلَئَ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ » ^(٨) ، وقوله عليه السلام :
 « مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ » ^(٩) ، وقوله تعالى « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ

(١) لم يرد هذا اللفظ في هـ . وراجع كلام الأصوليين عن هذا
 المسلك : في المعتمد (٧٧١/٢) والمستصفى (٢٨٩/٢) وروضة الناظر
 (٢٦٠/٢) والاحكام (٣٦٦/٣) ومختصر ابن الحاجب (٣٨٦/٢) وشرح
 الأسنوى (٦٣/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٨٢/٢) وتنقيح الفصول (١٦٨)
 والتيسير (٤٠/٤) وشرح المسلم (٢٩٦/٢) ونزهة المشتاق (٧٠٧) ونبراس
 المعقول (٢٣٧ - ٢٦٦) .

(٢) في هـ : « ضرب » .

(٣) في د ، ز : « يترتب » .

(٤) في د ، هـ : « بينة » وهو مصحف عما أثبتناه .

(٥) في هـ ، ز : « التعليل للحكم » .

(٦) سورة المائدة (٣٨) .

(٧) سورة المائدة (٦) .

(٨) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٩) الحديث من رواية سعيد بن زيد ، فراجع مسند الشافعي
 (٧٧ و ١٢٤) ومسند أحمد (٣٠٤/٣ و ٣١٣ و ٣٨١ : ح) والبخاري
 (١٠٦/٣) وسنن أبي داود (١٧٨/٣) والترمذي (٢٥٩/١) والمتنقي
 (٣٥٩/٢) ونيل الأوطار (٢٥٥/٥ - ٢٥٧) ونصب الراية (١٧٠/٤ - ١٧١
 و ٢٨٨ - ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٣١٩) .

طَوَّلَا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ، فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ
فَنَائِكُمْ [٦ - ب] الْمُؤْمِنَاتِ ^(١) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً
فَنَبِّئُوهُ ^(٢) ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَلَكَتْ نَفْسُكَ فَاخْتَارِي » ^(٣) ،
وَقَوْلُهُ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ : حَرَّمْتُ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَاعَوْهَا وَأَكَلُوا
أَنَامَتَهَا » ^(٤) .

فدل ذلك على أن القطع معلل بالسرقة ، وأنها سببه . وأن سبب
الوضوء الصلاة . وسبب تكفل الولي بأمله ^(٥) الحق ضَعْفُ
الموَلَّى عليه وسفه وعجزه . وسبب ملك الموات الأحياء . وسبب
إباحة نكاح الاماء العجز . وسبب جواز التيمم فقد الماء . [وسبب
التخير العتق . وسبب اللعنة أكلهم أنما الشحوم] ^(٦) .

(١) سورة النساء (٢٥) .

(٢) سورة النساء (٤٣) .

(٣) روى هذا الحديث بروايات والفاظ متعددة فراجع فيه مسند
الشافعي (٩١) ومسند أحمد (٢٥٥/٣ و ١٨٥/٤) وفتح الباري (٦/٩٣ ح)
وصحيح البخاري (٣/٧١ و ٧٣ و ١٤٧ و ١٥١ و ١٥٥ و ١٨٩ و ١٩٢
١٩٨ و ٤٧/٧ و ١٤٦/٨ و ١٥٤ و ١٥٥) ومسلم (١/٦٥٤) والمنتقى
(٢/٣٣٣) ونيل الأوطار (٥/١٣٠ و ١٥٣ و ٧٨/٦) ونصب الراية
(٣/٢٠٤ و ٢٨١/٤) .

(٤) انظر مسند الشافعي (٩٦) ومسند أحمد (١/٢٢٧ و ٤/٤٩
و ٢٣٦ و ٣٤٧ و ٢٣٣/٨ ع) والبخاري (٣/٨٢ و ٥٧/٦) ومسلم (١/٦٨٩)
والترمذي (١/٢٤٤) وأبو داود (٣/٢٨٠) والسنن الكبرى (٦/١٢) والمنتقى
(٢/٣١٥) ونصب الراية (٤/٥٤) ونيل الأوطار (٥/١٢٠) . وراجع تفسير
الطبري تحقيق الاستاذ العلامة محمود شاكر (١٢/٢٠١) .

(٥) هذا هو الظاهر المناسب . وفي هـ : « أذاه » وهو صحيح أيضا .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

فكل ذلك تبيّه على اضافة الأحكام^(١) الى الأسباب ، ونَصَبِ الأسباب عللا فيها ، حتى يقال^(٢) : تكفّل' الولي بالاملاء وان ورد في التدايُن' ، فالحكم' غير مقصور على التدايُن' ، بل يجرى في سائر انتصافات المتعلقة^(٣) بالصلحة ، لتعدى العلة في أمثال^(٤) ذلك .

ومن هذا القسم : دخول الفاء في^(٥) كلام الراوي ، كقوله : « زنا ماعز' فرُجم »^(٦) و « سها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسجد »^(٧) ، و « رَضَخَ يهودى' رأسَ جارية فرَضَخَ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه »^(٨) .

(١) هذا هو المناسب . وفي هـ : « الحكم » ، وهو تحريف .

(٢) في د ، هـ : « نقول » .

(٣) صحف في د بلفظ : « المتعلقة » .

(٤) في د ، هـ : « وأمثال » .

(٥) في هـ ، زد على ، .

(٦) ماعز بن مالك الأسلمي ، ويقال : ان اسمه غريب ، وماعز لقب . انظر الاصابة (٣١٧/٣) وانظر حديث الرجم في البخارى (١٦٧/٨ و ٦٩/٩) ومسلم (٥٠/٢ - ٥٢) والمنتقى (٦٣٨/٢ و ٧٠٧) والمستدرک (٣٦١/٣ - ٣٦٣) وسنن ابن ماجة (٦١/٢) ، ونصب الراية (٣٠٨/٣ و ٣١٢ و ٧٤/٤) ونيل الأوطار (٢٤٢/٦ و ٢٤٦ و ٧٩/٧ - ٨٦) .

(٧) ورد هذا الحديث من طرق متعددة . فراجع الكلام عليه في مسند أحمد (٥/٢١٤ ، ٦٦/٦ و ١٠٢ و ١٦٧ و ١٨٨/١٢) والبخارى (٩٩/١) ، ٦٧/٢ ، ٨٧/٩) ومسلم (٢٣٠/١) وسنن أبى داود (٢٧٢/١) وابن ماجة (١٨٨/١) والدار قطني (١٤٤) والمنتقى (٥٨٢/١ و ٥٩٢) ونصب الراية (٦٧/١ و ٧٢ ، ١٦٦/٢) ونيل الأوطار (٩١/٣ و ١٠٣) .

(٨) رواه الجماعة بالفاظ متفاوتة وطرق مختلفة . فانظر صحيح البخارى (٣/١٢١ ، ٩/٤ - ٧) ومسلم (٢/٣٨) وسنن أبى داود (٤/١٨٠) والترمذى (١/٢٦٢) والنسائى (٧/١٠٠ ، ٨/٢٢) والدار قطني (٣٥٩) والمنتقى (٢/٦٧٧) والسنن الكبرى (٨/٤٢) ونيل الأوطار (٧/١٤) .

تدل هذه الصيغة من الراوى ، على أنه فهم الحكم ، وفهم
سيبه أيضا •

ولو لم يفهم كون الرجم موجب^(١) الزنا ، وكون السجود
موجب^(٢) السهو ، وكون الرضخ موجب^(٣) الرضخ - : لما جاز له أن
يروى على هذا الوجه ، وكان كلامه كقوله : «أكل ما عزر فرجم ، وقام
النبي عليه السلام في الصلاة فسجد •

فاذا قيل له : كيف^(٤) ذلك ؟ قال : «أكل ما عزر فرجم لا لأجل
الأكل ، ولكن لأجل الزنا • وسجد لا لأجل القيام ، ولكن لأجل السهو •
ولكن جرى الرجم والسجود عقيب الأكل والقيام ، كما جرى عقيب الزنا
والسهو ، •

فيقال : هذا من^(٥) هُجِرَ الكلام وألغاه • فالصيغة المذكورة
موضوعة للتنبيه على التعليل ، فاستعمالها^(٦) لإرادة الجريان عقيبها^(٧) من
غير تعليل - خبط من الكلام لا يصدر إلا من [غَيْرٍ]^(٨) غَيْبٍ ،
أو ممن يؤتى عن^(٩) حَصَرٍ وَعَيٍْ •

فإن قيل : يتم تكرون على من يقول : مستند معرفة العلة
المناسبة ، والإخالة والاشعار المعنوي ، دون التنبيه اللفظي ؛ وهذه الأسباب
التي ذكرتموها جميعها مناسبة لمسبباتها ، ففهم التعليل لذلك ، لا للتنبيه
من جهة اللفظ ؟

(١) في ز : موجبا عن « في الأماكن الثلاثة » وهو صحيح أيضا •

(٢) في هـ : « وكيف » •

(٣) في هـ : « هجر من » ، والظاهر أن التقديم من الناسخ •

(٤) في هـ : « فاستعماله ... عقيبه » •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٦) في ز : « من » •

قلنا : ليس الأمر كذلك ، فَنَ هذه الصَّيْغَ للتعليل بالأسباب^(١)
 المذكورة [٧ - أ] وإن كانت الأسباب لا تُخيل ، وهذا كقوله عليه
 السلام : « مَنْ مَسَّ ذكره فليتوضأ »^(٢) [فهو]^(٣) تبييه على تعليل
 الوضوء بالمسِّ ونصبه سببا فيه ، وإن كان لا يُخيل .
 وكذلك إذا قال : مَنْ أكل شيئا مما مسَّته النار فليتوضأ »^(٤) ،
 و « مَنْ قَاءَ أو رَعَفَ أو أُمَذَّى فليتوضأ »^(٥) .

فكل ذلك لا مناسبة فيه : فإن الأكل والمسَّ^(٦) لا ينبئان^(٧) عن
 الوضوء ؛ بل خروج المذى من المنفذ لا يُناسب غُسل الوجه واليدين ،
 فأنه غُسل في غير محل التجاسة ؛ ويفهم بالصيغة - من حيث التبيين -

- (١) في هـ : « في الأسباب » وهو تصحيف على ما يظهر .
 (٢) ورد هذا الحديث بهذا اللفظ وبالألفاظ أخرى وبمعناه من طرق
 متعددة على ما في مسند الشافعي (٤) وأحمد (١٢/٣٢٢ع) وسنن أبي داود
 (٤٦/١) وابن ماجه (٩١/١) والمستدرک (١٣٦/١ و ٧٠/٤) والباقي
 (٢٩/١) وراجع مع بعض الأحاديث والآثار المعارضة له في سنن الدار قطني
 (٥٣/١) والبيهقي (١٢٨/١ و ١٣٧) ونصب الراية (١/٥٤ - ٧٠) ونيل
 الأوطار (١/١٧٢ - ١٧٥) وآداب الشافعي وهامشه (٢٨١) .
 (٣) زيادة جيدة لم ترد في الأصول .
 (٤) ورد هذا الحديث بالألفاظ أخرى وبمعناه من طرق متعددة ،
 فراجع هو أو ما عارضه أو نسخه أو خصصه في صحيح مسلم (١/١٥٤)
 وسنن أبي داود (٤٨/١) والترمذي (١٧/١ - ١٨) وابن ماجه (٩٣/١)
 والبيهقي (١/١٤١ و ١٥٣) ومسند أحمد (١٤/٩١ : ع) والمنتقى (١/١٢٧ -
 ١٢٨) ونيل الأوطار (١/١٨٢ - ١٨٣) ومشكاة المصابيح (١/١٠٠) .
 (٥) راجع الحديث في سنن ابن ماجه (١/١٩٠) والدار قطني
 (٥٦/١) والترمذي (١٩/١) والسنن الكبرى (١/١٤١ و ٣٥٧) ونصب
 الراية (١/٣٨ و ٤٢ ، ٢/٦٠ - ٦٢) والمنتقى (١/١١٤) ونيل الأوطار
 (١/١٦٤) .

- (٦) في د : « اللمس » ، وهو تحريف .
 (٧) هذا هو الظاهر . وفي هـ : « ينبئ » أي شيء منهما .

جعلهُ آيَاهُ سِيَا •

وان أردنا أن نَبْعُدَ في التصوير ، حتى لا يَتَشَوَّفَ موسوس في الفكرة^(١) الى تكلُّف استبطان مناسبة من هذه الصور^(٢) ، فلو قال : من مس نوبا أو جدارا أو حجرا فليتوضأ ، لفهم منه السببية^(٣) كما يفهم من هذه الصور^(٢) •

فدل أن الصيغة بوضع اللغة منبّهة على التعليل ، دون المناسبة • ولسنا نكر أنها اذا كانت مناسبة : كان ذلك أظهرَ في الظن ، وأسبقَ الى الفهم ، وأجدرَ باجتلاب طمأنينة النفس • ولكن أصلُ التعليل لا بد من فهمه •

النوع الثاني : أن يعلم النبي ﷺ عليه وسلم أمرا حادثا ، فيحكم عقبيه بحكم • فجريان الحكم عقبيه وجودا^(٤) ، كالترتيب عليه بفاء التعقيب •

ومثاله : أن يقول له واحد : أفطرتُ يا رسول الله ، فيقول^(٥) عليه السلام : عليك كفارة • فذكرُ الكفارة تعقيب معرفته بالافطار بإخباره : تنبيهٌ على أن علة الكفارة هو الافطار • وقد قال الأعرابي : [يا رسول الله^(٦)] هلكتُ وأهلكت ، واقمت أهلي في نهار رمضان • فقال [له النبي]^(٦)

(١) في هـ : « الفكر » ولا فرق بينهما على ما في المختار (ف ك ر) •

(٢) في ز : « الصورة » •

(٣) في د ، ز : « التنبيه » أي على السببية •

(٤) في هـ زيادة : « وعدما » ، وهي من الناسخ •

(٥) في هـ : « فقال » •

(٦) لم ترد الزيادة في هـ •

عليه السلام : « آَعَقُّ رَقَبَةً » ^(١) فَفَهِمُ مِنْهُ أَنَّهُ وَاجِبٌ بِالْوَقَاعِ .
وهذا مرتبته ^(٢) دون المرتبة السابقة ، إذ لا يُفْهَمُ التعليل في هذا
المقام إلا إذا عُرِفَ أَنَّهُ أَجَابَ بِهِ عَنْ سُؤَالِهِ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ابْتِدَاءً بَعْدَ
الاعراض عن كلامه . . . إذ الغلام المنسوب لاسراج الدابة قد يقول لمسيده :
دخل فلان ، فيقول السيد : أسرج الدابة ، أي اشتغل بشغلك ، فمالك
وذكرَ كَرَّ ما لا فائدة لك في ذكره ^(٣) ، وليس هو من شغلك ؟ وذلك يفهم
منه بقرينة الحال . بقرينة ^(٤) الحال يُعْلَمُ ^(٥) أَنَّ الْمَذْكُورَ ^(٦) مُسَبَّبٌ
ما ذكره المبتدئ . وقد تكون المناسبة في قرينة ظاهرة .

وفي هذا ، يفارقُ ذَكَرَ الْحُكْمَ مَرْتَبًا عَلَى الْفِعْلِ بقاء التعقيب ؟ فإن
الفعل المذكور لو لم يكن سبباً : لا خَلَّ نَظْمَ الْكَلَامِ ؟ وقد انتظم الكلام
من [ذكر] ^(٧) الأمرين جميعاً : الفعل والحكم . والمتقاطعات ^(٨)
لا يجوز نظمها وترتيبها على هذا الوجه ، كما ضربناه ^(٩) : من مثال

(١) رويت هذه القصة من طرق جملة عن أبي هريرة مطولة
ومختصرة مع التصريح بالجماع وعدمه ، فراجع مسند الشافعي (٣٦)
واحمد (١١/١٦٤ ، ١٣/١٢ ، ١٤/١١١ و ١٩٩ ع) وصحيح البخاري
(٣/٣٢ و ١٦٠ ، ٧/١٦ ، ٨/٢٣ و ٣٨ و ١٤٤ و ١٦٦) ومسلم (١/٤٥٠)
ونصب الراية (٢/٤٥١) ونيل الأوطار (٤/١٨٢) وقد اختلف في هذا
الرجل ، فقيل : هو سلمة بن صخر ، أو سلمان ولكن ابن حجر قال : « لم
أقف على تسميته » . فراجع في هذا فتح الباري (٤/١١٥ - ١١٧) والاصابة
(٢/٦٤) .

ونصب الراية (٢/٤٥١) ونيل الأوطار (٤/١٨٢) وقد اختلف .

- (٢) في د ، ز : « في الرتبة » .
- (٣) في د ، هـ : « فيه » .
- (٤) في د : « فقرينة » .
- (٥) في د : « تعرف » ، وفي ز : « يعرف » .
- (٦) صحف في د بلفظ « المذكورة » .
- (٧) لم ترد الزيادة في هـ .
- (٨) صحف في د بلفظ : « والمتقاطعات » ، وفي ز : « والمتقاطعان » .
- (٩) في د ، « ذكرناه » .

الأكل والرجم ، والقيام والسجود [٧ - ب] •
 فأما إذا لم يذكر الشارع إلا أحد القسمين [فقد احتمل أن يكون
 جوابا]^(١) ، واحتمل أن يكون ابتداء منقطعا عن سؤاله •

فهذا وجه التفاوت في الرتبة • وهذا كما أن الرجل إذا قال لزوجه :
 طلقك على ألف ، فقبلت المرأة [ذلك]^(٢) فقال الرجل : أردت طلاقا على
 غير ألف ، ليكون رجعا : لم يقبل [منه]^(٣) ، لأنه تعطيل لنظم الكلام
 المصرَّح به • ولو قالت المرأة : طَلَّقْنِي على ألف ، فقال : طلقك ، ثم
 قال : أردت بكلامي الابتداء ، دون الجواب - : سَمِعَ ، وكان الطلاق
 رجعا : لأنه يحتمله •

فان قيل : إذا احتمل الابتداء واحتمل الجواب ، فهو متردد بين
 التعليل وعدمه • فكيف يجوز التمسك به ، ولا يبعد أن يذكر انذاكر
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم الإفطار ، فلا يجيبه^(٤) عنه في الحال ،
 ويقول له : كَفَرُ ، وهو يعنى : كفارة وجبت عليه لسبب سابق عرفه
 الرسول^(٥) صلى الله عليه وسلم ، وعرفه المخاطب ، وذكر ذلك فسي
 معرض الابتداء : تجديدا لأمر سابق ، وابتداء بيان وجوب الكفارة بسبب
 سابق ، اعتمادا^(٦) - في الاختصار على قوله كفر - على فهم المخاطب ، بقرينة
 [الحال]^(٧) ، وهذا الاحتمال أيضا لا يندفع بالمناسبة • فليس^(٨) كل

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) لم ترد الزيادة في ه •

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٤) في ه : « يجيب » •

(٥) في د ، ز : « النبي » •

(٦) في ه : « اعتمد » ولعله مصحف عن « واعتمد » •

(٧) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٨) هذا هو الظاهر ، وفي د : « وليس » •

ما يذكر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم - مما ينسب الاحكام -
 يترتب^(١) عليه ما يناسبه • فكم من المناسبات والاختالات [التي]^(٢)
 عطلها^(٣) الشرع ، ولم يَلْتَفِتْ اَنيْها ، ولم يحكم بموجبها ، ولا أقام لها
 في نظره وزنا ؟

قلنا : نعم ، المناسبة لا تدفع هذا الاحتمال ، ولكنها قد تنهض ذرينة
 للمشاهد الحاضر • وقد يكون عدم المناسبة معرّفا كونه^(٤) مبتدئا غير
 محجب ، فيبقى قوله : « كَفَّرَ » في حقه ، كما لو ابتدأ بالكلام [و]^(٥) قال
 لداخل عليه : كَفَّرَ ؟ فالسامع يعلم أن هذا اعتمادا^(٦) على فهم المخاطب
 لأمر سابق •

فمن شاهد الحال يُحَكِّمُ عقله وذنه • وانما النظر فينا ؟ فانا نعتصم
 بالمنقول ، والقرائن لا تنقل •

ومع هذا ، يجوز التعلق بمثل هذه الواقعة في التعليل^(٧) • لأن
 الراوي شاهد الحال وعرفه^(٨) ؛ فاذا روى لنا : « أن أعرابيا قال : هلكت
 وأهلك ، وأقتت أهلي في نهار رمضان ؛ فقال عليه السلام : أعتق رقبة » ،
 فهم من أنه فهم الجواب ؛ اذ نقله بهذه الصيغة ، وهو : ترتيب كلامه
 على كلامه بقاء التعقيب •

(١) في هـ : « يترتب » •

(٢) لم ترد الزيادة في د •

(٣) مصحف في د بلفظ : « غلطها » •

(٤) في هـ : « لكونه » •

(٥) سقطت الواو من د •

(٦) في ز : « الاعتماد » وهو مصحف عن « للاعتماد » •

(٧) عبارة هـ : « للتعليل » وهي مصحفة •

(٨) في هـ ، د : « وعرف » •

واذا قال : « دخل فلان »^(١) وقال : أفطرت يا رسول الله ، فقال عليه السلام : « كفر » ؛ أشعرَ قوله « فقال » انه^(٢) قاله جوابا فهمه بقرينة الحال ، فصار كما لو قال الراوي : « فأجابه الرسول صلى الله عليه وسلم وقال : كَفَر » ، ولو نَقَلَ صريح الجواب : لفهم التعليل • فاذا قال : « فقال كفر »^(٣) نبّه على أن ما ذكره جواب^(٤) ولو^(٥) لم [يكن]^(٦) جوابا : لكان نظم الكلام من الراوي [٨ - أ] خَبَطَ^(٧) ؛ كقول من يقول ابتداء : من أفطر فعليه كفارة ؛ ثم قال : لم أَرِدْ وجوب الكفارة بالانقطاع • فينسب الى الخَبَط في الكلام ، والعدول عن الطريق الموضوع المستقر في الأنهم •

فان قيل : فما وجه الانكار على أبي حنيفة رحمه الله ، إذ قال : « انراوي اذا لم يكن نفيها ، وروى ما يخالف القياس - لم يُقبل وان كان عدلا » وما ذكرتموه يقرر مذهبه وبوجهه^(٨) ؛ فان المناسبة - اذا انتهت - قرينة ؛ حتى لم يكن ذكر الكفارة عقيب ذكر السائل حكايةً منام - ضربا للمثل - كذكره عقيب الافطار الذي هو جنابة جدير^(٩) بأن يُمحي

(١) في د : « رجل » •

(٢) في د ، ز : « على أنه » ، وهو صحيح على تضمين « أشعر » معنى « دل » •

(٣) صحف في د ، ز بلفظ : « كذا » •

(٤) في د ، ز : « جوابا » وهو خطأ وتحريف •

(٥) سقطت « الواو » من ز •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) اي : ساقطا وفاسدا ، على ما في المصباح (خبط) • وفي هـ : « مخبطا » ولعله تحريف •

(٨) عبارة هـ : « وتوجيهه أن » •

(٩) في ز : « جديرا » وهو خطأ وتحريف •

ويُكفر ، في فَهْمِ الحاضر المشاهد • بل اذا جرى عقيب منام حكاة
السائل ، فَهْمِ [أنه ذكره حكما وابتداً كلاماً]^(١) : اعتماداً على معرفة
سابقة بينه وبين المخاطب • واذا كان مناسباً ، فَهْمِ أنه جواب • فهذا^(٢)
يختص بذكره الفقيه المطلع على المناسبات الشرعية ، والمعاني الملازمة
لمعتبرات الشرع ، والعايات^(٣) المدركة منه في مصادر أموره وموارده •
فأما^(٤) العامي^٢ : فقد ينخدع بخيالٍ يظنه مناسباً ، وليس كذلك •
فالعدالة^(٥) لا تغني في هذا المقام ، بل لابد من الفقه والعلم ودرك ماخذ
الشرع • فإذا نقله العامي ، فليَ ينظر : فإن وُجد موافقاً لقياس التشريع
عمل به ؛ لأنه عدلٌ في النقل ، وما أدركناه من موافقة القياس [عدلٌ]
دلٌّ على فهمه^(٦) أيضاً ، وأن ما فهمه كان على وجهه • وإن خالف
القياس : ترك عليه ، وتطرقَ إليه الشبهة ؟ •

قلنا : أبو حنيفة رحمه الله يطرد هذا فيما ينقله الراوي من تمهيدات
الشرع وابتدائه ، كقوله عليه السلام : « من اشترى مُصَرَّاةً فهو بخير
النظرين »^(٧) الى آخره • ولا يجري ما ذكره فيه • فان حِفْظَ الكلام

(١) ما بين القوسين ، عبارة هـ • وقد ورد بدله في د ، ز : « أنه
ابتداء كلام » •

(٢) في هـ : « هذا » •

(٣) في د : « والعبارات » ، وفي ز : (والعيادات) وكلاهما تحريف •

(٤) في د ، ز : « وأما » •

(٥) في د ، ز : « والعدالة » •

(٦) ما بين القوسين عبارة هـ ، أي : شاهد بصحة فهمه • وورد في د
بلفظ : « عدل في فهمه » ، وفي ز : عدل فهمه ، وكل صحيح كما لا يخفى •

(٧) روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق مختلفة ، فراجع

مسند الشافعي (٦٥) والرسالة (٥٥٦) وصحيح البخاري (٧٠/٣ و ٧١)

ومسلم (٦٥٩/١ - ٦٦١) وفتح الباري (٥/٢٧٢) ومسند أبي داود

(٣/٢٧٠) والترمذي (١/٢٣٦ و ٢٣٩) والسنن الكبرى (٥/٣١٧-٣٢١) ،

والمنتقى (٢/٣٥١) ونصب الراية (٤/٢١) راجع الخلاف في المضارة فسي

اختلاف الحديث بهامش الأم (٧/٣٣٦ - ٣٤٢) •

ونقله على وجهه ، لا يفتر إلا الى العقل والحفظ والعدالة المانعة من
التنكير ، فكذلك الجواب والخطاب .

وأما (١) ارتباط احدهما بالآخر فيفهم (٢) بالقرائن ، ويشترك في
دَرْكها كل من له حسٌ سليم ، وعقل مستقيم لا (٣) خَبَل ولا عَتَه
فيه . ولسنا نُنكر مع ذلك تفاوتَ اناس في دَرْك الأمور ؛ ولكن ذلك
أمر لا ينضبط ؛ فيتطرق الى العوام فيما يوافق القياس ؛ فانهم يتفاوتون
أيضا في فهمه ، وليست القرائن مقصورة على المناسبات .

ويتطرق أيضا الى الفقهاء فيما ينقلونه (٤) على مخالفة القياس . ولذلك
قال عليه السلام : « نَصَّرَ الله امرأً سمع مقالتي فوعاها وأدأها كما سمعها ؛
فَرُبَّ حَامِلٍ فقه غيرُ فقيه ، وَرُبَّ حَامِلٍ فقه الى مَنْ هو أنفه
منه » (٥) . وقوله عليه السلام ، أَفَقَّهَ منه : أشعر (٦) بكونه فقيها في نفسه ،
وبين أن المعاني يتفاوت (٨ - ب) دَرْكها من الألفاظ ، بتفاوت الناس
في مراتب الفقه ، مع الاشتراك في أصل الفقه . والظنُّ بالعدل (٧)
المتدين أن لا ينقل الشيء الا كما سمعه (٨) ، وإن غيَّره فلا يغيِّره الا اذا

(١) في د : « أما » ، وفي ز : « في ارتباط » .

(٢) في د : « يفهم » ، وفي ز : « يعرف » .

(٣) في د ، ز : « ولا » .

(٤) في هـ : « يتعلق به » ، وهو تصحيف .

(٥) ورد الحديث بالفاظ متفاوتة وطرق مختلفة فراجع مسند

الشافعي (٨٢) والرسالة (٤٠١ و ٤٧٣) والمستدرك (٨٧/١) وسنن أبي

داود (٣٢٢/٢) والترمذي (١٠٩/٢) وابن ماجه (٥٢/١) ومسند أحمد

(٢٢٥/٣ ، ٨٠/٤ ، ٨٢ ح) ، وع (٩٦/٦) وفيض القدير (٢٨٤/٦) .

(٦) في د : « مشعر » .

(٧) في د : « بالمعدل » ، ولعل زيادة الميم من الناسخ .

(٨) في هـ : « سمع » .

كان وثاقا بفهم المعنى •

فإن^(١) تُخَيَّلَ أنه ربما يشق عند نفسه بفهم المعنى - وكلُّ يَعْتَقِدُ^(٢) في نفسه غاية الفطنة والذكاء - فهذا الخيال جارٍ في حق الفقهاء^(٣)؛ ولا سبيل الى رد أقوالهم بالتهمة^(٤) • فهذا هو الوجه في دفع هذا الخيال^(٥) •

النوع الثالث : أن يذكر الشارع في الحكم وصفا ، ولم يُصَرِّح بالتعليل به ، ولكن لو قُدِّرَ ذلك الوصفُ غير مؤثر في الحكم وغير موجب له : لكان خارجا عن الافادة ، ولم تظهر لذكر ذلك الوصف فائدة • فيكون ذكر الوصف تنبيها على أنه العلة •

ولهذا التقسم أنواع :

أحدها : أن يقع^(٥) السؤال المذكور في معرض الاشكال بذكر وصف •

(١) في هـ ، ز : « وان » •

(٢) في د ، ز : « يعتقد بنفسه » •

(٣) في هـ : « فلا ... بالتوهم » ، وفيه تصحيف •

(٤) راجع في شرح المسلم (١٤٥/٢) رأى أبى حنيفة وأصحابه في أن انراوى « اذا لم يكن فقيها » ، وروى ما يخالف القياس : ردت روايته • وبناء على هذه القاعدة ، فإن جمهور الحنفية لم يعملوا بحديث المصراة ، بحجة أنه مخالف للقياس والأصول العامة التي تؤدي بنا الى أن التعويض عن اتلاف المال يكون بدفع قيمته ان كان قيميا ، وباعطاء مثله ان كان مثليا • فقدموا القياس على هذا الخبر الذي خالف أصلا عاما ، ورواه أبو هريرة وهو لم يكن من الفقهاء في زعمهم • فلم يشب الخيار بالتصيرية عندهم • وبعض متأخرى الحنفية أنكروا أن يكون أبو هريرة غير فقيه ، بل عده من الفقهاء المجتهدين ولكنه رد الحديث : لأجل مخالفته للقرآن والسنة المشهورة ، لا بطريق مخالفته للقياس • انظر : شرح المسلم (١٤٦/٢) ومختصر الطحاوى (٧٩ - ٨٠) ونيل الأوطار (٣٢٨/٥) ط المنيرية •

(٥) في هـ ، ز : « يرفع » •

كما روى : « أنه [صلى الله عليه وسلم دُعى الى ضيافة فأجاب ، ودعى الى أخرى فامتنع فروجع في ذلك فقال : ان في تلك الدار كلبا ، فقيل له : في تلك الدار هرة ، فقال]^(١) : انها ليست بنجسة ، انها من الطوائن عليكم والطوائف ،^(٢) . فلم لم يكن للطواف والمخالطة في البيوت تأثير في الحكم ، لكان كقوله : انها ليست صفراء ، وما يجرى هذا المجرى .

وقيل^(٣) : « انه قال ذلك لأبى قتادة^(٤) لما تعجب من اصغائه الاناء لها ، [فكان ذكر]^(٥) هذا الوصف في دفع تعجبه ، كذكره في دفع الاشكال .

(١) ما بين القوسين عبارة د ، ز . وعبارة ه هكذا : « امتنع من الدخول على قوم عندهم كلب فقيل له : أما تدخل على آل فلان وعندهم هرة ؟ ا فقال عليه السلام الخ . وهذا من حديث عائشة رضى الله عنها ، وقد أخرجه مطولا أو مختصرا ، أبو داود (٢٠/١) وابن ماجه (٧٧/١) والبيهقي (٢٤٦/١) . وورد في المنتقى (١٨/١) . وراجع الكلام عنه في نصب الراية (١٣٣/١) ونيل الاوطار (٣٢/١) .

(٢) كما روى مطولا ومختصرا من طريق كبشة بنت كعب أو غيرها ، فراجع مسند أحمد (٢٩٦/٥ و ٣٠٣ و ٣٠٩ ح) وسنن أبى داود (١٩/١) وابن ماجه (٧٧/١) والنسائي (١٧٨/١) والسنن الكبرى (٢٤٥/١) والمستدرک (١٦٠/١) والمنتقى (١٧/١) ونصب الراية (١٣٦/١) ونيل الاوطار (٣١/١) وقد اختلف في كبشة أصحابية هي ؟ وهي - على الصحيح - امرأة عبدالله بن أبى قتادة . وقيل : انها امرأة أبيه .

(٣) هو : الحارث (أو : النعمان) بن ربعى بن بلدة الأنصارى الخزرجي السلمي ، أحد الذين شهدوا أحداً وما بعدها من المغازي . وقد توفى بالكوفة أو بالمدينة : سنة ٥٤ أو ٥٤ هـ انظر الإصابة (١٥٧/٤) - (١٥٨) .

(٤) ورد ما بين القوسين في د ، بلفظ : « وذكر » .

من هذا القسم : أن يَذكر وصفاً في محل الحكم لا^(١) حاجة الى ذكره ، وإن جرى ابتداء .

كما روى : « أنه عليه السلام تَوَضَّأَ بِنِيذِ التمر وقال : تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ » ، وماء طهور^(٢) . ولو لم يكن ذلك علة مؤثرة في جواز الوضوء الذي صدر منه ، لم يكن له فائدة : إذ عُلِمَ أن أصل النيذ ثمرة طيبة ، وماء طهور . فلم تكن الفائدة في ذكره^(٣) تعريفَ عنه ، بل هو تعريف كونه علة الجواز .

فإن قيل : عندكم أن الحديث غير صحيح ، وإن التوضوء^(٤) بِنِيذِ التمر غير جائز [فكيف يجوز التمسك به]^(٥) ؟ .

قلنا : اتوضوء بما تَوَضَّأَ به رسول الله صلى الله عليه وسلم جائز ، والحديث صحيح ، ولكن المراد به : ما نُبذَ فيه تُمَيْرَاتٌ^(٦) لاجتذاب

(١) في هـ : « ولا » .

(٢) لقد تكلم في هذا الحديث مع كثرة طرقه عن ابن مسعود ، حينما كان مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليلة الجن فراجع مع الكلام عليه وما يعارضه في مسند أحمد (٢٩٥/٥ و ٣٠٩ : ع) وصحيح البخاري (٥٤/١) وسنن أبي داود (٢١/١) والبيهقي (٩/١ - ١٣) ونصب الراية (١٣٧/١ - ١٤٨) .

(٣) في هـ : « ذكر » على الإضافة .

(٤) قد ورد هذا اللفظ في الأصول كلها أو بعضها - بلفظ : « التوضي » ، وهو من « توضيت » وهي لغة ضعيفة ، بل أنكرها بعضهم . على ما في المختار : (و ض أ) واللسان (١٩٠/١) وورد فعله كذلك فيها مرسوماً هكذا : « توضسى » . فلذلك همزناه هو وفعله ، ورسومنا كلاهما - في سائر محال وروده - بالرسم المشهور المتداول .

(٥) وردت هذه الزيادة في ز فقط .

(٦) هذا تصغير لفظ د : « تمرات » .

ملوحته ، على عادة العرب فيما يعدونه للشرب • فدلّت ^(١) هذه العلة على جواز التوضوء به سفراً وحضراً ، وعلى جواز الفسل [به] ^(٢) وان ورد في الوضوء : لا طراد العلة ، اذ لو كان المبح له هو السفر ^(٣) استقام هذا التعليل • ولا يُحمل على النيز ؛ اذ وصفه بهذه الصفة كوصف العصيدة بأنها ^(٤) ثمرة طيبة وماء طهور • بل نحمله ^(٥) على ما يتميز فيه التمر بعينه عن الماء ، ولم تجر بينهما الا ملاقة •

ومن هذا القسم : قوله عليه السلام : « لعنَ الله اليهود : اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد » ^(٦) نبّه على أنه علة اللعن ، وتنبّهنا به على تحريم ^(٧) اتخاذ قبور الانبياء مساجد • ولو لم يكن كذلك : لم يكن لذكر [٩ - أ] اتخاذهم [القبور] ^(٨) مساجد معنى في هذا المقام •

ومن الخيال الباطل ، أن يقول القائل : أخبر عن لعنهم وهم ملعونون ^(٩) ، ولم يذكر سببه : لأن سببه الكفر ؛ وأخبر عن اتخاذ قبور أنبيائهم مساجد • فهما خبران عن مخبرين ، لا اتصال لأحدهما بالآخر •

(١) في هـ : « ودلت » •

(٢) لم ترد الزيادة في هـ ، ز •

(٣) في هـ : « ما » •

(٤) في هـ : « أنها » •

(٥) ورد في هـ بلفظ : « الحمل » •

(٦) روى هذا الحديث بالفاظ وطرق مختلفة فراجع مع الكلام عليه في مسند أحمد (٣/٢٦٩ ، ٤/٣٥٤ ، ٥/٤٧ ، ١٣/٨٧ ، ١٤/٢٢٦ و ٢٢٩ و ٢٣٠ : ع) وصحيح البخاري (١/٩١ ، ٢/٨٨ ، ٧/١٤٧) ومسلم (١/٢١٥) وفتح الباري (٢/٧٨ و ٧٩) والمنتقى (١/٣٢٣ ، ٢/١٠٦) ونيل الأوطار (٢/١١٤ ، ٤/٧٧) •

(٧) في د : « لتحريم » •

(٨) سقطت الزيادة من هـ •

(٩) في هـ : « يلعنون » •

وفسادُ هذا الخيال غيرُ خافٍ على ذي بصيرة ، اذ فهم [منه] ^(١) الانكار عليهم باتخاذهم القبور مساجد ، ومستندُ الفهم اللعنُ السابق ذكره ، فقهم أنهم لعنوا بهذه ^(٢) العلة ، وان لعنوا أيضا بملة الكفر .

ومن هذا القسم ^(٣) ، الاستطاق بوصف مع التقرير عليه .

كقوله عليه السلام : « أَتَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ » ؟ فلما قيل : نعم ، قال : « فَلَا أَذْنُ » ^(٤) .

وفيه تنبيه من ثلاثة أوجه ، أحدها : بالفاء ، اذ قال مرتباً على ما ذكر : فلا [اذن] ^(٥) والآخر بقوله : [لا] ^(٦) اذن فأنه للتعليل . والآخر : بالاستطاق والتقرير على الوصف المنطوق به . فلو ^(٧) حذف الفاء وحذف قوله : اذاً ، وقال بعد قولهم : « ينقص الرطب » : لا ، مقتصرًا عليه - كان التنبيه باقياً ، اذ لو لم يكن النفي المذكور بقوله : لا ، معللاً بالوصف المذكور ، لم يكن للاستطاق [به] ^(٨) فائدة . فقد تراكت وجوه التنبيهات ،

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) في ز : « لهذه » .

(٣) ورد في هـ بلفظ : « القبيل » .

(٤) من رواية سعد بن أبي وقاص ورواه الخمسة وصححه الترمذي

فراجع مسند الشافعي (٥١) واحمد (٣١٢/٣ ح) وسنن الترمذي (٢٣١/١)

والنسائي (٢٦٩/٧) وابن ماجه (٢٠/٢) وأبى داود (٢٥١/٣) والسنن

الكبرى (٢٩٤/٥) والمنتقى (٣٥٢/٢) ، ونصب الراية (٤٠/٤ - ٤٤)

ونيل الأوطار (١٦٩/٥) ومشكاة المصابيح (٨٩/٢) والرسالة

(٣٣٢ و ٥٤٧) .

(٥) وردت الزيادة في د ، ز .

(٦) وردت الزيادة في د فقط .

(٧) في هـ ، ز : « حتى لو » .

(٨) سقطت الزيادة من هـ .

فأجله ظهر حتى لا يسع خلافه لمنصف عاقل ، وترقى ^(١) في الظهور إلى رتبة التصريح والتخصيص .

ومن هذا القسم ، أن يجيب على ^(٢) محل السؤال بذكر نظيره ، فعملم أن وجه التيه ^(٣) هو العلة في الحكم ، إذ لولاه لم يكن ذكرُ انظير جواباً .

وذلك كقوله عليه السلام لعمر ^(٤) رضوان الله عليه - وقد سأل عن قبلة الصائم - : « أرايتَ لو تمضمضتَ بماءٍ ثم مَجَّجْتَه » ^(٥) ، تنيها على أن القبلة مقدمة قضاء [شهوة الفرج] ^(٦) ، وليس فيها قضاء شهوة الفرج ، كما أن المضمضة مقدمة قضاء شهوة المعدة [وليس فيها قضاء شهوة المعدة] ^(٧) . فعدم الافطار ، لأن سبب الانقار قضاء الشهوة ، فتتفى الحكم باتقاء سببه . فَفُهِم على الجملة تأثير انوجه الجامع بين محل السؤال والنظير المذكور في الحكم ^(٨) الواقع على الاشتراك .

(١) هذا هو الأنسب . وفي هـ : « ويترقى » .

(٢) في هـ : « عن » .

(٣) في د : « السبب » وهو مصحف عما أثبتناه .

(٤) هو : عمر بن الخطاب بن نفيل أبو حفص القرشي . العدوي ،

ثاني الخلفاء الراشدين المتوفى شهيداً آخر سنة ٢٣ هـ . انظر الاصابة (٥١١/٢ - ٥١٢) .

(٥) في ز : زيادة : أكنت مفطراً ؟ وقد روى حديث عمر هذا بنحوه

- من طريق جابر عنه - : في سنن أبي داود (٣١١/٢) والبيهقي (٢٦١/٤) ومسند أحمد (٢١٦/١) والمستدرک (٤٣١/١) وانظر المنتقى (١٧٥/٢) ونيل الأوطار (١٧٨/٤) وميزان الاعتدال (١٤٩/٢) وما ذكره الشوكاني من أن النسائي أخرجه ، فلعل المراد به أنه أخرجه في سننه الكبرى .

(٦) في هـ : « الشهوة » .

(٧) سقطت الزيادة من د .

(٨) في د ، ز : « في محل الحكم » .

[وهذا تنبيه من الشارع - عليه السلام]^(١) - على أصل القياس في الشرع .

وكذلك قال صلى الله عليه وسلم لا امرأة^(٢) سأئنه عن الحج عن أبيها :
 « تُجْزِيَهُ لو أدته ؟ » فقال عليه السلام : « أرأيت لو كان على أهلك دين »
 نفضيته [أيجزيه ذلك ؟] فقالت : نعم ، فقال : « فدين الله أحق »
 بالقضاء ،^(٣) .

فإن قيل : ألا فليس^(٤) عليه الصوم والصلاة ؟ وكل ذلك دين من
 جهة الله عز وجل ثابت في الذمة ، وقد ظهر علة جواز القضاء بزعمكم ،
 وهو : كونه ديناً^(٥) ؟

قلنا : لأنه شبهه ' بدين عرف من جهة الشرع تطرق النيابة الى
 أدائه ، وعرف أن الحج أيضا تطرق النيابة الى أدائه ، وعرف أن الصوم

(١) في هـ : « وهو التنبيه من جهة الشرع » .

(٢) في د ، ز : « لمرأة » وكلاهما صحيح على ما في المختار : (رأى) .

(٣) روى هذا الحديث بروايات وطرق متعددة ورواه النسائي . بمعناه ،
 فراجع مسند الشافعي (٣٧ و ٧٥) واختلاف الحديث (٣٦٠ - ٣٦٨) ومسند
 أحمد (٣ / ٣١٣ ، ٤ / ٩٨ ، ٥ / ٢٠ : غ) وصحيح البخاري (٣ / ١٨) وسنن أبي
 داود (٣ / ٢٣٧) ، والنسائي (٥ / ١١٧ ، ٨ / ٢٢٧) والمتنقي (٢ / ١٨٩ و ٢١٣)
 ونصب الراية (٣ / ١٥٨) ونيل الأوطار (٤ / ٢٠٠ ، ٢٤٣) وسقط ما بين
 القوسين من د ، هـ .

(٤) في هـ : « هلا قسم » .

(٥) ذهب جمهور الفقهاء : الى أن النيابة في الصوم لا تصح مطلقا ،
 سواء أكان صوم رمضان ، أم صوم نذر . وذهب ابن عباس والليث وأبو ثور
 - وهو المختار عند ابن قدامة - الى صحة النيابة في صوم النذر فقط .
 فراجع : الام (٢ / ٨٩) ، وبداية المجتهد (١ / ٢٥٦) وبدائع الصنائع (٢ / ١٠٣)
 والمغنى (٣ / ١٤٢) .

والصلاة لا مدخل للنيابة في تبرئة الذمة عنهما ؛ فالأدلة^(١) المعروفة للجمع^(٢) والفرق في النيابة تُخصص^(٣) العلة بالحج ، وتقطع^(٤) عنه الصوم والصلاة . وليس في ذلك ابطال [٩ - ب] الملل^(٥) . كما أن السركة خصصت بما فوق النصاب بدليل ، ولم يدل ذلك على ابطال العلة . وكذلك كل علة ذكرت في محل واختص المحل بمزيد وصف يؤثر في الحكم ، فلا يميل الى تعطيل ذلك الوصف .

النوع الرابع : أن يفرق الشرع بين شيئين في الحكم ، بذكر^(٦) صفة فاصلة . فهو تنبيه على ان الوصف الفاصل هو الموجب للحكم السني عُرِف به المفارقة . وهو ضربان^(٧) :

أحدهما : أن يقتصَر في الحال على ذكر أحد القسمين ، فيقطعه عن عموم ذكره ومهته .

[وهذا]^(٨) كقوله عليه السلام : « القتاتل لا يرث »^(٩) . فانه

(١) عبارة د : « فالدلالة . . . الجمع » ، وهي صحيحة أيضا .
(٢) في هـ : « خصص . . . وقطع » على أن ذلك خبر للفرق . والظاهر ما أثبتناه .

(٣) في ز : « للتعليل » ولعله مصحف عما ذكرناه .

(٤) في د : « لذكر » ولا فرق بينهما .

(٥) لم يرد الضرب الثاني في الكتاب .

(٦) لم ترد الزيادة في هـ .

(٧) ورد الحديث بعبارات عدة ، فراجع مسند أحمد (٣٠٥/١) وسنن الترمذي (١٤/٢) وابن ماجه (٧٤/٢ و ٨٦) والسنن الكبرى (٢١٩/٦) ، ١٣٣/٨ و ١٨٦) والمنتقى (٤٧٣/٢) ونصب الراية (٣٢٨/٤) ونيل الأوطار (٦٤/٦) ومشكاة المصابيح (١٤٩/٢) وفيض القدير (٣٨٠/٥) .

تقرر^(١) أن القريب وارث ، فاذ أبان^(٢) أن القاتل لا يرث ، علم أن القتل المذكور هو العلة في نفي الارث ، ولولاه لم يكن لاضافة الحكم إليه وتعريف محلّ الحرمان به ، معنى •

وليس هذا مأخوذاً من المناسبة • فانه لو قال : الطويل لا يرث ، والاسود لا يرث ، لكننا نقول : الطول الفاصل والسواد الفاصل ، مناط الفصل ، ومتعلّق حرمان الميراث •

فان قيل : اذا^(٣) لم يُعقل بين الطول والسواد وبين الحرمان للميراث مناسبة ، ولا عرف له تأثير فيه ، فكيف يقال : انه علة ؟ •

قلنا : لا سبيل الى جحد كونه أمانة للحكم ومناطاً له ، فان امتنع ممتنع عن تسميته علة : فلا مشاحة في الاطلاقات ؛ والعلل الشرعية أمارات ، والمناسب المخيل لا يوجب الحكم بذاته^(٤) ، ولكن يصير موجبا بايجاب الشرع ونصبه اياه سببا له • وتأثير الاسباب في اقتضاء الأحكام عُرف شرعا ، كما^(٥) عرف كون مسّ الذكر وخروج الخارج [من السيلين]^(٦) مؤثرا في ايجاب الموضوء وان كان لا يناسبه ، وكما^(٧) عُرف كون القتل والزنا والسرقة أسبابا لأحكامها التي تناسبها • فاذا كان معرفة الأمارات تنبيهات أو تصريحات^(٨) : لم يفارق المناسب غير المناسب ، الا أن المناسب أجلى وأسبق الى الفهم مما لا يناسب •

(١) صحف في ه بلفظ : « تقدم » •

(٢) في ه ، ز : « فاذ بان » •

(٣) في ه : « فاذا » •

(٤) هذا هو المناسب لما بعد ، وفي د ، ز « لذاته » •

(٥) في ه : (اذ) •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) في ه : « كما » وهو ملائم لما سبق فيها •

(٨) في ه : « التنبيهات والتصريحات » •

وقد تكون المناسبة - على تجردها - شرطا مستقلا ، لكون الحكم المجرد^(١) الثابت على وفقها تنبيها على اعتباره والتعليل به - عند فريق من العلماء ، دون فريق •

فالتبيه إذا استند الى مجرد ذكر الحكم ، فارق المناسب غير المناسب • فإذا قال الشارع ، حرمت عليكم شرب الخمر ، فهو تنبيه على أن تحريمه لكونه مسكرا ، مزيلا للعقل : الذي هو ملاك التكليف ، ومركب أمانة الشرع ، ولا تنبيه على كونه معطلا بحمرتها القانية ، ولا برائحها الفاتحة ، ولا بتسمية العرب اياها خمرا ، لأن هذه الأوصاف لا تناسب ، ولا^(٢) يحصل التبيه عليها بمجرد ذكر الحكم • فهذا مأخذ الفرق لا غير •

وكذلك إذا فرق بينهما بذكر الغاية • كقوله تعالى : « ولا تقربوهن » حتى يطهرن^(٣) ، لو اقتصر [١٠ - أ] عليه • وكذلك قوله جل من قائل : « ولا جنبا الا عابري سبل حتى تنقسلوا »^(٤) • وكقوله تعالى : « فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره »^(٥) ، فهذا كله تنبيه على أن ما جعل غاية للحكم مؤثر " وسبب " في ارتباطه •

وكذلك ما يجرى على صيغة الاستثناء ، كقوله سبحانه وتعالى : لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ، ولكن يؤخذكم بما عقدتم

(١) صحف في ز بلفظ : « المتجدد » •

(٢) في هـ : « فلا » •

(٣) سورة البقرة (٢٢٢) •

(٤) سورة النساء (٤٣) •

(٥) سورة البقرة (٢٣٠) •

الْإِيمَانُ ، ^(١) تنبيه على أن التعقيد تأثيراً في المؤاخظة .

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « للرجال سهم ، وللنساء سهمان » ^(٢) فهذا يدل على أن المؤثر في التفضيل ما بينهما : من التفرقة .

وكذلك لما صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد العصر والفرأغ من فرضه ، ف قيل له : يا رسول الله ، أما كنت نهيتنا عن هذه الصلاة ^(٣) ؟ فقال : « هما ركعتان كنت 'أؤدِّيها [بعد الظهر] ^(٤) فتغلني عنهما الوفد » . [فلم أنه] ^(٥) ذكره في معرض الفرق بينه وبين

(١) سورة المائدة (٨٩) .

(٢) حديث صحيح تعددت طرقه وتنوعت صيغه فراجع في مسند أحمد (٢١٠/٦ ، ١٠٣/٧ و ١٩٤ و ٢٤٧ ، ١٩٣/٩ : ع) وصحيح البخاري (٣٠/٤ ، ١٣٧/٥) ومسلم (٨٤/٢) ، ومشكاة المصابيح (٣٩٩/٢) ونصب الراية (٤١٢/٣) والمنتقى (٧٩٠/٢) ونيل الأوطار (٢٣٦/٧) .

(٣) إشارة إلى أحاديث الأوقات المكروهة التي نهى عن الصلاة فيها ، وهي مشهورة رويت من طرق كثيرة ، فراجعها : في مسند (أحمد ٢٠٦/١ و ٢١٣ و ٣٠٩ ، ٣٩/٣ ، ٢٨٠/٦ و ٣١٧ ، ٨/٧ و ١٠٦ : ع) وصحيح البخاري (١١٦/١) ومسلم (٣٢٩/١) واجمع كتب السنن . والمنتقى (٥٦٣/١) ثم راجع الكلام عليها والخلاف فيها : في الرسالة (٣١٦ - ٣٢٦) واختلاف الحديث (١٢٥ - ١٣٤) ونيل الأوطار (٧٤/٣ - ٧٨) ونصب الراية (٢٤٩/١ - ٢٥٤) .

(٤) في هـ : قبل العصر . وهذا معنى جزء من حديث أم سلمة المشهور الذي رواه الجماعة مختصراً ومطولاً ، فراجع : مسند أحمد (١٨٣/٦) و ٣٣٣ : ج) وصحيح البخاري (١١٧/١ ، ١٦٩/٥) ومسلم (٣٣٢/١) والمنتقى (٥٢٣/١) ونصب الراية (٢٥١/١) ونيل الأوطار (٢٣/٣) وانظر حديثي زيد وعائشة المتعلقين به : في مسند أحمد (١٨٥/٥ ، ١٨٨/٦ : ج) ، ومسلم (٣٣٣/١) ونصب الراية (٢٥٢/١) .

(٥) ما بين القوسين عبارة د ، ز . وفي هـ « لأنه » .

المنهى عنه • فما وقع به التفرقة علة ، وهو استنادها^(١) الى سبب أو الى فوات • فعلم أن كل ما له سبب خارج عن النهى •

وليس لقائل أن يدعى اختصاص الاستثناء بركعتي الظهر ، اذا شغله^(٢) عنهما الوفد على الخصوص^(٣) ، فانه جمود على الصورة ، وذهول عن المعقول بالكلية •

النوع الخامس : النهي عما يمنع من الواجب ، تنبيها^(٤) على أن تحريمه لكونه مانعا من الواجب •

كقوله تعالى : « فاسْعَوْا الى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ »^(٥) • فانه

(١) في هـ : « ما تستند » •

(٢) كذا في هـ ، وهو الصحيح الموافق لما سيأتي ذكره فيما بعد (ص ٨٨) وفي د ، ز : « اذ شغل » والتعبير باذ خطأ ، لانه ليس الغرض التعليل ، وانما الغرض التقييد •

(٣) اختلف الفقهاء في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، وفي صفة الصلاة التي يشملها النهي • فذهب الحنفية الى أن أوقات النهي خمسة : ثلاث منها لا يصلى فيها جنس الصلاة الا عصر يومه ، وهي : عند طلوع الشمس ، وعند زوالها ، وعند غروبها • واثان لا يصلى فيهما النوافل فقط ، وهما : بعد صلاة الفجر الى طلوع الشمس ، وبعد صلاة العصر الى تغير الشمس •

والشافعية - وان ذهبوا الى أن أوقات النهي خمسة ، كالأوقات التي اعتبرها الحنفية - رأوا أن النهي متعلق بصلاة النافلة التي ليس لها سبب متقدم ، ورأوا أن زوال يوم الجمعة لا يعتبر وقت نهى •

والمالكية أخرجوا الزوال مطلقا عن أن يكون وقت نهى ، أما الأوقات الأربعة الأخرى فانها أوقات نهى عما عدا قضاء الصلوات المفروضة • فراجع في ذلك المبسوط (١٥٢/١) والام (١٢٩/١ - ١٣٦) والوجيز (٣٥/١) والمهذب (٩١/١) والاشراف (١٠٥/١) والبداية (٨٧/١) •

(٤) في هـ : تنبيه •

(٥) سورة الجمعة (٩)

أوجب السعى ، والتعريضُ على البيع مانع ؛ فكان تحريمه لكونه مانعا •
فلا جرم انعقد [البيع ^(١)] وفارق البيع النهى عنه لعينه •

فان قيل : وبم عرف هذا ، وهلا قبل : السعى الى الجمعة مقصود
بالايجاب ، والمنع من البيع أيضا مقصود ؟

قلنا : فهم ذلك [من ^(٢)] سياق الآية فهما لا يتماهى فيه •

فان قيل : « السياق عبارة مجملة ، فما معنى السياق ؟ وما مستند
هذا الفهم ؟

قلنا : المعنى ^٣ به : أن هذه الآية في سورة الجمعة انما نزلت وسيقت
لمقصد : وهو بيان الجمعة ، قال الله تعالى : « يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا
نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ
ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ » ^(٣) الآية ، وما نزلت الآية لبيان أحكام البياعات ما يحل
منها وما يحرم • فالتعرض للبيع - لأمر يرجع الى البيع في سياق هذا
الكلام - يَخْطِطُ الكلام ويخرجه عن مقصوده ^(٤) ، ويصرفه الى ما ليس
مقصودا به ^(٤) • [وانما يحسن التعرض للبيع اذا كان متعلقاً بالمقصود] ^(٥) ،
وليس يتعلق به الا من حيث كونه مانعا للسعى الواجب ؛ وغالب الأمر في
العادات جرّيان التكاسل والتساهل في السعى بسبب البيع ، فان وقت الجمعة
يوافي الخلق وهم منغمسون في المعاملات •

(١) لم ترد الزيادة في ز •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) سورة الجمعة (٩) •

(٤) في ه : « مقصده ... له » •

(٥) الزيادة سقطت من ه •

فكان ذلك أمراً مقطوعاً به لا يُستأرى فيه • فمُقل أن النهى عنه :
لكونه مانعاً من السعي الواجب ، فلم يقتض ذلك فساداً^(١) • ويتعدى^(٢)
التحريم الى ما عدا [١٠ - ب] البيع : من الأعمال والأقوال وكل شاغل
عن السعي ، لفهم العلة •

ومن هذا القليل ، قوله تعالى : « فلا تَقُلْ لهما أفٍ ولا
تَنهَرُهما »^(٣) فان الآية سقت لقصد معلوم ، وهو : الحث على توقير
الوالدين واعظامهما واحترامهما^(٤) ، والبرِّ والاحسان اليهما • والتأنيفُ

(١) في هذا الذي ذكره الامام الغزالي ، اشارة الى مذهب المالكية
والظاهرية : من فساد العقود التي تبرم وقت اذان الجمعة ممن تجب عليه
صلاتها • بناء على أن النهى يقتضى الفساد : لأن السعى مأمور به ، والأمر
بالشيء نهى عن ضده ، فوجب أن يكون منهيًا عما يشغله عنه •

أما الحنفية والشافعية والحنابلة ، فانهم - مع قولهم : ان التعاقد يقع
حراماً - لم يروا فسخ العقد • وفي هذا ، يقول الامام الشافعي : « واذا تباع
المأموران بالجمعة في الوقت المنهى فيه عن البيع - لم يَبِنَ لي أن أفسخ
البيع بينهما ، لأنَّ معقولا أن النهى عن البيع في ذلك الوقت انما هو لاتيان
الصلاة ، لا أن البيع يحرم بنفسه •

راجع : الأم (١٧٣/١) والمهذب (١١٠/١) والاشراف (١٣٦/١)
والمحلى (٧٩/٥) وبداية المجتهد (١٤١/١) وبدائع الصنائع (٢٧٠/١)
والمغنى (٢٩٧/٢) •

أما كون النهى يقتضى الفساد أو لا يقتضيه ، فة اختلف فيه الأصوليون
اختلافاً مشهوراً ، فراجعهم : في الرسالة (٣٤٢ - ٣٥٥) والمستصفي
(٧٩/١ و ٢٤/٢) • وشرح مختصر ابن الحاجب (٢٠٩/١) والأسكنوى
(٣٠٤/٢) بحاشية بخيت وأصول الشاشي (٤٦) وتنقيح الفصول (٧٨)
وشرح المسلم (٣٩٦/١) •

(٢) في د ، ز « فيتعدى » •

(٣) سورة الاسراء (٢٣) •

(٤) صحف في هـ بلفظ : « وإرحامهما » •

ايذاء ، والايدا يناقض الاعظام^(١) الواجب ؛ فالضرب وأنواع التعذيب^(٢) يشتمل على مثل ذلك الايذاء ، فهو بمنافضة الواجب أولى ؛ فقد وجد فيها العلة وزيادة ؛ فكان ذلك اعتبارا بطريق الأولى •

ولقد تار بين الأصوليين خلاف في مستند هذا الفهم ، بان^(٣) تحريم الضرب بتحريم التأنيف قياس أم لا ؟ •

فقال قائلون : [هو]^(٤) قياس • وقال آخرون : لا ، بل هو مفهوم من نفس اللفظ^(٥) • وقال قائلون^(٥) : مفهوم من فحوى اللفظ • وقال آخرون : مفهوم من سياق الآية : وهو الذي كان يشير اليه امامي رضى الله عنه •

وهذه أقاويل محتملة^(٦) • والذي يتحصل منه أن يقال : تحريم الضرب معلوم من تحريم التأنيف ؛ فيُحْتَل أن يُحال [به]^(٧) على دلالة نفس اللفظ عليه ، ويحتمل أن يحال على دلالة معنى اللفظ ؛ نعى به علة تحريم التأنيف • فان استند الى دلالة نفس اللفظ ، فلا وجه لتسميته قياسا • وان استند الى فهم علة الملفوظ ووقوع المشاركة بين الضرب والتأنيف

(١) في هـ : « التعظيم » •

(٢) هذا هو الظاهر وفي د ، ز : « الأذى » •

(٣) في د ، ز : « وأن » ولعله تصحيف •

(٤) لم ترد الزيادة في : د ، ز •

(٥) في هـ ، ز : « من اللفظ في نفسه .. آخرون » •

(٦) في هـ : « مجملة » ، وفي ز : « مجملة عندي » وراجع كلام

الأصوليين في ذلك : في المعتمد (٢/٧٥٩ ، ٧٨٠) والمستقصى (٢/١٩٠)

والاحكام (٣/٩٤) وشرح المختصر (٢/٣٠٨) والأسستوى (٤/٢٩ - ٣٥)

ونزهة المشتاق (٧١١) وشرح المسلم (١/٤٠٨) ونبراس العقول

(١٨٦ - ١٩١) •

(٧) لم ترد الزيادة في هـ ، ز •

في علة تحريمه ، حَسُنَ تسميته قياساً ، ولم يمنع [منه] ^(١) كونه جلياً ،
 سابقاً الى الفهم ، مستغنياً عن الاستنباط والنظر - بعد وقوع المشاركة ^(٢) .
 فكون القياس مظنوناً أو مشكوكاً فيه ليس من حَدِّ القياس ؛ وإنما القياس
 عبارة عن « اثبات مثل حكم الأصل في الفرع ، لمشاركته إياه في العلة » . ثم
 ينقسم الى معلوم وإلى مظنون ^(٣) ؛ والمظنون ينقسم الى جلي وخفي ؛ والمعلوم
 ينقسم الى أولى بديهى ، وإلى فكري نظري ^(٤) .

فما كان ^(٥) مقدماته جلياً سابقاً الى الفهم : لم يُفْتَر فيه الى نظر وتفكر ؛
 وهذا - ان تُخَيَّل - استادُ العلم به الى نفس اللفظ ، لا الى فهم علة حكم
 الملفوظ [به] . ولم ^(٦) يَخْلُ أما ان تكون دلالاته من حيث اللفظ ، وأما
 أن تكون دلالاته من حيث العرف ؛ وباطل أن يُخَيَّل دلالاته من حيث اللفظ ،
 اذ قول القائل : لا تقل له أف ؛ ليس موضوعاً للنهي عن الضرب لغة ^(٧) ،
 اذ يجوز أن يقول الملك - المستولى على [واحد من] ^(٨) الأكابر - لفلان :
 لا تقل له أف ، ولا تنهره ^(٩) ولا تقطع يده ، ولا تنفأ عنه ، واقتله ،

(١) لم ترد الزيادة في د

(٢) صحف د ، ز بلفظ : « الشك » .

(٣) عبارة هـ : « ومظنون » .

(٤) راجع في تقسيمات القياس المختلفة : المستصفى (٢/٢٨١ -

٢٨٨) والاحكام (٣/٩٨ ، ٤/٢ - ٥) وشرح المختصر (٢/٤٠٣) وشرح

جمع الجوامع (٢/٣٤٦) والأسنوي (٤/٢٦) ونزهة المشتاق (٦٥٣) وشرح

المسلم (٢/٣٢٠) ونبراس العقول (١٨٠ - ١٨٦) .

(٥) عبارة ز : « فكل ما كان » والزيادة التالية لم ترد فيها .

(٦) عبارة هـ ، ز : « لم » بدون الواو . وهي صحيحة على أنها

الخبر . فتأمل .

(٧) صحف في هـ بلفظ : « لعله » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د .

(٩) ورد في هـ ، د - بعد ذلك - زيادة : « واقتله » ولعلها من

الناسخ .

والمعنى به ، التهي عن الاستخفاف به مع الأمر بالاهلاك ؛ فهو بوضع اللسان غير دال عليه •

وانما مظنة الخيال أن يضاف اليه من حيث العرف •

فيقال^(١) : هذه الصيغة في العرف موضوعة مستعملة للتهي عن الايذاء ،
[فالتهي عنه بصيغة تدل على تحريم الايذاء في العرف]^(٢) [١١ - أ] فكأنه
قال : لا تُؤْذِ والدَيْكَ ولا تستخفَّ بهما ؛ ولو قال ذلك لكان^(٣) تحريم
الضرب مأخوذاً من اللفظ - : لأنه^(٤) يندرج تحت عموم الايذاء - لا من
القياس ، فان التأنيف أقل درجات الايذاء ، فالتهي عنه بصيغته يدل على
تحريم الايذاء في^(٥) جنسه من حيث العرف • وهو كقول القائل : ليس
لفلان حبة ، يدل على نفي ما فوق الحبة عرفاً ، وان لم يتعرض له •
وقوله عز وجل « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ »^(٦) يدل على
أن من يعمل مثقال ذرات خيراً ، يره أيضاً ، لا بطريق اللغة والتعليل ، بل
بطريق العرف • وكذلك قول القائل^(٧) : « فلان مُؤْتَمَنٌ » على قنطار •
يدل بالعرف على كونه مؤتمناً على [دينار]^(٨) فما فوقه ، بطريق العرف ،
لا بطريق اللغة والتعليل^(٩) •

(١) هذا هو الظاهر • وفي د ، « ويقال » •

(٢) سقطت الزيادة من ه •

(٣) في د : « كان » •

(٤) في ه : « فانه » •

(٥) في د ، ز : « من » وهو تصحيف •

(٦) سورة الزلزلة (٧) •

(٧) في ه ، ز : « قوله » •

(٨) سقطت الزيادة من ه •

(٩) هذا آخر كلام من ذهب الى أن الدلالة عرفية •

فقول : دلالة [الألفاظ على الشيء]^(١) إما أن تكون بطريق التعليل ، أو اللغة ، أو العرف ؛ ولا يحكم بالاحالة على العرف إلا إذا امتنع إحاطته على اللغة والتعليل : لأن التثنية بطريق التعليل من اللغة ، كما أنه بطريق الوضع من اللغة •

وأما دعوى كونه مستعملا من جهة العرف [فهذا تحكم]^(٢) يصار إليه إذا حصل الفهم وامتنع له مدرك وضعى^٣ • وفي مسئلتنا ، أمكن الاحالة بالتثنية^(٣) على التعليل^(٤) : لظهور [إيجاب التوقيف من الآية ، وظهور كون التأنيف مناقضا له بالعقل والعرف ، وظهور]^(٥) كون الضرب مشتملا على ذلك الإيذاء وزيادة • فهذه^(٥) مقدمات أولية استند إليها العلم بتحريم الضرب ، وهو القياس بعينه •

أما قوله : ليس لفلان حبة [فانه]^(٦) ينفي ما فوقه باللفظ ؛ لأن ما فوقه حبة "وجبات" ، وفي الحبات حبة" ، فلو كان له جبات ، لكان كلامه خُلُفًا ؛ فهو من حيث الوضع دَلٌّ عليه ، ولا دلالة له على ما دون الحبة • ولكن ما دون الحبة لا يوصف بالملك ، فينتفى^(٧) لذلك لا للفظ •

(١) في هـ : « اللفظ على النهى من الضرب » •

(٢) هذا هو الظاهر • وعبارة هـ ، د : « لكذا تحكم » ووردت في ز مع زيادة : « ولكن الحكم » •

(٣) عبارة هـ ، ز « على التثنية بالتعليل » •

(٤) سقطت الزيادة من هـ •

(٥) في هـ : « وهذه » •

(٦) هذه الزيادة لم ترد في سائر الأصول •

(٧) في د : « فينتفى » ولعله تصحيف •

وقوله عز وجل : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ »^(١) ، من هذا القليل ، لأن في الكثير^(٢) ذرات ، وفي الذرات آحاد ، ولا تَعْرَضُ له لما دون الذرة ، ولكن ما دون الذرة كأنه خارج عن التقدير والامكان والتصوير ؛ والذرة أقل القليل الذي لا أقل دونه في مقصود هذا الكلام ؛ فما دون الذرة ان تُصَوِّرُ في التقدير فهو ملحق به بطريق التعليل ، وهو : أن السبب هو المجازاة على الحسنة والسيئة ، وما دون الذرة حسنة وسيئة ، فقد وجد^(٣) سبب المجازاة ، فيجازى •

وقول القائل : فلان مؤتمن على قطار : يتناول ما دون القطار ، اذ هو في القطار موجود ؛ ولا يتعرض لما فوقه ، اذ يحتمل أن يكون الرجل أمينا على مقدار نزر ، دون مقدار عظيم ؛ فان عرف بالقرينة أنه يريد ذكر أماته مطلقا ، ويذكر القطار للتكثير والمبالغة ، فيكون دليلا من حيث العرف بالقرينة •

وقوله : ليس لفلان نقير ولا قطمير ، لا يدل بالوضع على نفى الدراهم [والدنانير]^(٤) ولا بالتعليل ؛ اذ ليس في الدراهم والدنانير نقير ولا [١١ - ب] قطمير^(٥) • لا كالجبات والذرات ، فان فيها حبة وذرة ، ففي نفى^(٦) الآحاد نفى الجملة • ولا وجه للتعليل ، اذ المنافي للنقير^(٧) والقطمير

(١) سورة الزلزلة (٧) •

(٢) في د : « الكثير » وهو تصحيف •

(٣) في هـ ، ز : « جرى » •

(٤) سقطت الزيادة من هـ •

(٥) في هـ : « وقطمير » •

(٦) في هـ : « فنفي الآحاد » •

(٧) في د : « النقير » ، ر هـ : « في النقير » ، وكلتاها صحيحة ايضا •

لا يتأني غيره • فلما انحسم المسلكان [علم بالعرف أنه عبارة]^(١) عن أقل القليل ، ثم اذا انتفى القليل فالكثير^(٢) متف لا محالة •

فان قيل : وبم^(٣) تنكرون على من يقول : [ان] قوله تعالى^(٤) : « فلا تفل لهما أف »^(٥) ، عبارة عن النهي عن الابداء •

قلنا : لأنه تحكم [لا مستند]^(٦) له ، اذ حمله على حقيقته - مع فهم علته ، والحقا غيره به - ممكن ، فتحويله الى غير حقيقته - من غير ضرورة - لا وجه له ، بخلاف التغير والقطيع •

فان قيل : لو كان هذا قياسا لامتنع^(٧) منه من لا يرى القياس [في الشرع]^(٨) ، ولامتنعنا منه : لو ورد الحجر عن^(٩) القياس •

قلنا : انما لا يمتنع ، لأن هذا القياس معلوم ، فان^(١٠) مقدماته معلومة • فلو ورد الحجر عن القياس المعلوم ووجب الجمود على موضع النص ، لقصرنا التحريم على التأنيف ، وقلنا : الضرب لم يترعّض له النص • ولكنه يكاد يفرض الى التافض ، إذ عُرِف وجوب التعليم ،

(١) في د ، ز : « علم أنه عبارة بالعرف » •

(٢) في د ، ز : « فاذا الكثير » •

(٣) في هـ : « بم » بدون الواو • ولم ترد الزيادة التالية فيها ، ولا في ز •

(٤) في هـ : « قول القائل » ويمكن تصحيحها •

(٥) سورة الاسراء : (٢٣) •

(٦) في د : « لا وجه مستند » ولعل أصلها : « لا وجه ولا مستند » •

(٧) في د ، ز : « امتنع » وكلاهما صحيح •

(٨) لم ترد الزيادة في هـ •

(٩) في د : « علينا في القياس » •

(١٠) في ز : « ولأن » وهو صحيح أيضا •

وعرف تحريم التأنيف : لكونه ضدًا ، وعلم أن الضرب أقوى منه فسي
المضادة • ولا سبيل الى دفع [علم]^(١) مقدماته^(٢) معلومة على القطع •

هذا تمام القول في طرق التيهات ، ولا مطمع في حصر الآحاد : فانها
كثيرة ، وقل ما يخلو كلام الشارع عن تيهات يفتن^(٣) لها ذوو البصائر ،
وتكِلُ عن فهم أفهام معظم المتوسمين^(٤) بالعلم • وما ذكرناه كاف لتيه
الفتن على أجناس هذه المدارك ؛ والبليد لا يفنيه مزيد الاستقصاء ، ولو
استوعبت له آحاد الصور •

وعلى الجملة : لكل صورة من آحاد هذه الصور مذاق مخصوص ،
وللعقل فيها مجال ومضطرَب على وجه يخص تلك الصورة • فخصوص
النظر في الآحاد ليس من شأن الأصوليين ، وانما [على الأصوليين]^(٥)
ضبط القواعد ، وتأسيس الأجناس • ثم ادخال التفاصيل في الجمل من^(٦)
شأن الفقهاء الناظرين في تفاصيل المسائل •

وشفاء الغليل في هذه القاعدة ، بذكر خيالات وتيهات على وجه
الكشف فيها^(٧) ، نوردها في معرض الأسئلة والأجوبة ، منعطفة على الأمثلة
التي أوردناها •

فان قيل : اذا ذكر الشارع وصفاً ، وأضاف الحكم اليه ، ونبه على

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) في هـ زيادة : « فانها » • وهي صحيحة على أن كلمة « علم »
مضافة •

(٣) هذا هو الظاهر • وفي هـ : « فيفتن » •

(٤) صحف في هـ بلفظ : « المترسمين » •

(٥) في هـ : « حق الأصولي » •

(٦) في د ، ز : « فذلك شأن » •

(٧) في د : « فهنا » •

التعليل به من الوجوه التي أوردتموها - فهي صريحة^(١) في التعليل بها ؟ أم هي ظاهرة^(٢) يتطرق التأويل إليها ، ويجوز تغييرها بمسالك الأدلة ؟

قلنا : جملة الصفات المذكورة في الأمثلة - التي نبهنا عليها ، وأشرنا إلى اضافة الحكم إليها - صريح في انقضاء كون الموصف معتبرا في الحكم على الجملة ، فاما اعتباره بطريق كونه علة ، أو سببا متضمنا للعلة بطريق الملازمة والمجاورة^(٣) ، أو شرطا يظهر الحكم [عنه]^(٤) لسبب آخر [١٢ - أ] أو يعتبر الموصف على تجرده حتى يعم ، أو يُضم إليه^(٥) وصف آخر حتى يختص ببعض المحال - فمطلق الاضافة ليس صريحا فيها^(٦) ، ولكن قد يكون ظاهرا في وجهه ويحتمل غيره ، وقد يكون مترددا بين الوجهين . والتبع في ذلك موجب الأدلة ، وانما الثابت بالإيما والتتبع كون الموصف المذكور معتبرا على الجملة في اثبات الحكم على وجه لا يجوز الغاؤه ، بحال ؟ ثم [ما]^(٧) لا يجوز الغاؤه ويتعين اعتباره فله وجوه ؟ وليس من ضرورة الإيما الدلالة عليه ، بل قد يدل عليه ، وقد لا يدل عليه . وهذا يحرك جملة من أسرار هذا الفصل ، لا تتبين^(٨) بهذا الاطلاق والاجمال ، وانما ينكشف الغطاء عنها^(٩) بذكر آحاد الخيالات والأسئلة والانفصال عنها .

(١) في ه ، ز : « صريح » .

(٢) في ه : « ظاهر » .

(٣) في ه : « أو المجاورة » .

(٤) سقطت الزيادة من د .

(٥) في ز : « إلى » وهو تصحيف .

(٦) في د ، ز « فيه » .

(٧) سقطت الزيادة من د .

(٨) في ه : « لا تستبين » .

(٩) في د ، ز : « عنه » .

خيال وتنبيه :

فان قال قائل : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « لا يقض القاضي وهو غضبان » ^(١) ورأيتم أن ذكر وصف الغضب - بعد
 ورود الأمر بالقضاء - فاصل ^(٢) بين حالة الإباحة والتحريم ، فدل ^(٣) أنه
 علة التحريم ؛ ويتَّجه [فيه] أن يقال : ان الغضب ليس سببا للتحريم ،
 ولكن [سبب التحريم] ^(٤) ما يتضمنه الغضب : من اختباط العقل ،
 وما يعتريه : من الدهشة المانعة من استيفاء الفكر ، والاهتداء الى وجه
 الصواب . حتى ان الغضب يسير المنفك عن هذا الأثر ^(٥) لا يُحرَّم ؛
 وحتى يلحق به الحاقين ' والجنح ' والذي توالى ^(٦) عليه أَلَمْ ^(٧) مَبْرَح
 مُدْهِش ، وغير ذلك من الأحوال المشوشة لنظر العقل . وفي ذلك الغناء
 الغضب بالكلية ، واخراج له عن كونه علة : اذ الحكم صار منوطا بغيره ،
 وصار الغضب ساقط ^(٨) الاعتبار ^(٩) نفيا وإثباتا . فكيف قلتم : انه صريح
 في أصل الاعتبار ؟ .

(١) في سائر الأصول : « يقضى » وهو تصحيف ، وهذا معنى حديث
 أبي بكرة الذي رواه الجماعة فراجعه في مسند الشافعي (٩٤) وأحمد
 (٣٦/٥ و ٣٧ ح) وصحيح البخاري (٦٥/٩) ، ومسلم (٦٢/٢) وسنن أبي
 داود (٣٠٢/٣) والترمذي (٢٥٠/١) وابن ماجه (٢٧/٢) والنسائي
 (٢٣٧/٨ و ٢٤٧) والسنن الكبرى (١٠٤/١٠) والمنتقى (٩٣٦/٢) ونيـل
 الأوطار (١٧٧/٩) والمشكاة (٣٣٣/٢) .

(٢) في هـ : « فاصلا ... يدل » ، وهي صحيحة أيضا . ولم ترد
 الزيادة التالية فيها .

(٣) في هـ : « المحرم » بكسر الراء .

(٤) في د ، ز : « الأمر » ولعله تصحيف .

(٥) في هـ : « يتوالى » .

(٦) في د : « المرض » وهو تحريف .

(٧) في ز : « يناقض » وهو تصحيف .

(٨) في هـ : « العبرة » .

فالجواب : [أن هذا] ^(١) الملك في التصرف غير منقطع عن الصفات المذكورة التي أضيف الحكم إليها ، ويتردد ذلك في الأحكام المضافة الى الأسباب : كالقطع المضاف الى السرقة ، وكذلك : الرجم المضاف الى الزنا ، والكفارة المضافة الى [قتل الخطأ ، وكذلك : الأحكام المذكورة عقيب] ^(٢) الأسباب الحادثة ، كالكفارة عند اخبار الأعرابي عن جماعه ^(٣) أهله ، الى غير ذلك من الأمثلة التي أوردناها . وليس فيه ^(٤) تعطيل الإيحاء ، ولا اخراج الوصف المذكور عن كونه معتبرا في الحكم . فأصل التعليل عقل من الاضافة ، ولكن احتمل أن يقال : [التحريم معلل بالغضب] ^(٥) لعينه ، واحتمل أن يقال : هو معلل به لعني يتضمنه ويلزمه لا لعينه ، وهو : ضَعْفُ العقل في الغضب .

وكذلك روى : أنه عليه السلام « سها فسجد » فهو صريح في اضافة السجود الى السهو وتعليقه به . ولكنه يتعلق بالسهو لعينه ، أو ^(٦) لعني يتضمنه ، وهو : ترك بعض من أباض الصلاة ، فتنتقص الصلاة بسببه ، حتى يتعدى الى تركه [١٢ - ب] عمدا ؟ فإن علّق بالسهو ^(٧) لعينه : لم يتعد الى العائد ، وإن تعلّق بالنقصان : تعدى اليه .

(١) في د : « عن هذا أن » .

(٢) سقطت الزيادة من ز .

(٣) في د ، ز : « جماع » على الاضافة .

(٤) في د ، ز : « فيها » .

(٥) هذا هو الظاهر . وفي ز : « التعليل في التحريم بالغضب » .
وفي هـ : « هو معلل بالغضب » .

(٦) في هـ : « أم » .

(٧) في د : « السهو » وهو تحريف .

وكذلك [الزنا : علق الرجم عليه]^(١) لكونه زنا ، حتى لا يتعدى الى اللواط : اذا لم تثبت تسميته زنا ، أو^(٢) لمعنى يتَخَصَّصَه ، وهو ايلاج فرج في فرج مشتبه^(٣) طبعا ، محرم قطعا^(٤) ؟

وكذلك السرقة : مناط الحكم لعينها ، أو لمعنى تضمنه ، وهو : أخذ مال محترم من حِرْزٍ مثله ، حتى يتعدى الى التباش ، وان سلم تقديره أنه لا يسمى سارقا ؟

وكذلك^(٥) أوجب الكفارة على الأعرابي المجمع - بالجماع لعينه ، أو لمعنى يتضمنه ، وهو : افساد صوم رمضان ، حتى يتعدى الى كل مفطر ؛ أو افساد " بجهة مقصودة ، حتى يتعدى الى المأكولات والمشروبات ، ولا يتعدى الى ابتلاع الحصة والنواة ، على ما اختلف فيه المجتهدون من الأئمة^(٦) ؟

(١) في هـ : « الرجم علق على الزنا » وهي صحيحة أيضا .

(٢) هذا هو الصحيح ، وصحف في د بلفظ : « وهو » .

(٣) في د : « وهو مشتبه » .

(٤) في ز : « محرما » وهو تحريف .

(٥) لم ترد الواو في د .

(٦) ذهب الشافعية - وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة - : الى أن الكفارة لا تلزم الا في الفطر بالجماع . وذهب مالك : الى أنه تجب الكفارة بكل ما كان هتكا للصوم الا الردة . لأنه افطار في رمضان ، فأشبهه الجماع . وحكى عن عطاء والحسن والزهرى والثوري والاوزاعي واسحاق بن راهويه : ان الفطر ، بالاكل والشرب يوجب ما يوجب الجماع . وبه قال أبو حنيفة ، الا أنه اعتبر ما يتغذى أو يتداوى به . فلو ابتلع حصة أو نواة أو فستقة بقشرها : فلا كفارة عليه عنده . راجع : الاشراف (٢٠٠/١) وبداية المجتهد (٢٥٨/١) وبدائع الصنائع (٩٧/١ - ٩٨) والمغنى (١١٥/٣) وانظر : آداب الشافعي وهامشه (٢٨٦) .

وكذلك قوله تعالى : « فلم تَجِدُوا مَاءً فَسَيَّمُوا » ^(١) ، فهو تنبيه على
 إضافة الإباحة الى الدم ، ولكن [الى] ^(٢) الدم لعينه حتى يقتصر عليه ،
 أو لمعنى يتضمنه ، وهو : العجز الحاصل به ، حتى يتعدى الى من وجد ماء
 ومنه [منه] ^(٣) حائل [أو افتقر اليه للسقية] ^(٤) ، أو افتقر في تحصيله الى
 تفويت مال [كثير] ^(٥) أو ارتكاب خطر وغيره ؟

وهلم جَرَأَ الى كل ملك من مسالك التثبيات دل على إضافة الحكم
 الى وصف ^(٦) ، فهذا الوجه من النظر ^(٧) جار فيه ، وليس فيه تعطيل .

فأنا نقول : الحكم معطل بالفضب ، ولكن لا لعينه ، بل لمعنى يتضمنه -
 فأصل التعليل قائم ولكن جعل ^(٨) الفضب - بحكم الدليل - كناية عن
 ضعف العقل ، لأنه يلازمه غالبا . فلم يكن ذكره لغوا ، بل كان مفيدا معتبرا
 بهذا الطريق .

وغرضنا أن التنبيه الذي [ذكرناه صريح في أن الوصف] ^(٩) المذكور
 لا سبيل الى جملة لغوا ، بل لا بد من اعتباره . [نعم] ^(١٠) لا اعتباره طرق ،
 وجملة كناية عن معنى يتضمنه ليس فيه الغاؤه ، وهذا كما أن النهي عن
 الشيء مطلقا صريح في تحريم المنهي [عنه] ^(١١) أو كراهيته ؛ ولكن قد يدل

(١) سورة النساء (٤٣) .

(٢) سقطت الزيادات من هـ ، وسقطت الرابعة من ز أيضا .

(٣) في هـ : « الوصف » . . . فهذا وجه النظر ، .

(٤) في هـ : « يجعل » .

(٥) في هـ : « ذكرناه في الوصف » وهي خطأ ، وصحف لفظ
 « صريح » في ز : بلفظ : « صحيح » .

(٦) ورد في هـ - بدل هذه الكلمة - وار .

(٧) سقطت الزيادة من هـ .

الدليل على أنه لم يَنْه عنه لعينه ، وإنما نهى عنه لغيره ، وليس في ذلك إبطال [أصل النهي]^(١) بل انتهى في أصله باق ، وإنما هو حوالة على معنى يتضمّنه .

فان قيل : فإذا ترددت الإضافة [بين جهتين]^(٢) ، فمن المفتر على الدليل ؟ الذي يضيفه الى عنه ، أو الذي يضيفه الى معنى يتضمّنه ؟

قلنا : الدليل على من يدعى اضافته الى معنى يتضمّنه ؛ لأن المنطوق به هو الغضب مثلاً ، فالظاهر أنه الملة ، فمن يدعى أنه ملل بمعنى يتضمّنه الغضب - وهو كالمتنبّط بالظر - فعليه اظهاره . وهذا كما أن النهي عن الشيء ظاهره^(٣) يقتضى تحريم ذلك الشيء لعينه ؛ فمن أراد أن يصرفه^(٤) الى غيره فعليه الدليل [١٣ - أ] والطلق بين الصفة مموت على الظاهر .

فان قيل : وما الدليل الذي يجوز الاكتفاء بمنله في ترك هذا الظاهر ، وإحالة التعليق الى^(٥) المعنى الذي تضمنه صورة الصفة المصرّح بها ؟

قلنا : ليس يمكن حصر مدارك الأدلة ، فكل ملك دل على هذا المقصد وجب قبوله . ومداركه مختلفة ، ولنا لذكره ، ولكنّا تبّه بأدنى الدرجات على أعلاها .

فقد قال الله تعالى : « فَاسْمَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ »^(٦) فهو^(٧)

(١) ورد في هـ : « الأصل المنهى عنه » .

(٢) في هـ : « من الجهتين » .

(٣) في د ، ز : « بظاهرة » ، وهي صحيحة ايضاً .

(٤) في هـ : « بصرف » ، ولعل سقوط الهاء من الناسخ .

(٥) في ز : « على » .

(٦) سورة الجمعة (٩) .

(٧) في هـ : « فنهى عن » ، وهي صحيحة كذلك .

نهى عن البيع ، وحكماً بأنه غير منهي عنه لعينه ، بدلالة عرفت من سياق الآية^(١) فقط ، وهو : أن الآية سقت لمقصد ، وهو : بيان أمر الجمعة ، فلا يُلحق به أن يذكر إباحة البيع [وحظره]^(٢) لأمر يرجع الى البيع في ادراجه ؛ فكان التعرض للبيع من الوجه الذي يتعلق به ، وهو : تضمنه^(٣) ترك السعى الواجب ؛ فيتعدى التحريم الى الاجارة والنكاح والأقوال والأعمال المانعة ، مع انحكم بصحة البيع وسائر التصرفات : لأن النهي لا يلاقيها ، ولا دليل سوى ما عرف من سياق الآية .

ومن الطرق المسلطة على هذا النوع من التصرف ، طلب المناسبة . اذ^(٤) يقال : الغضب لا يخلو ، اما ان يناط تحريم القضاء [به] لعينه^(٥) أو يناط بما يتضمنه : من دهشة وضعف نظر ، وتعليه بعينه^(٦) تحكم محض لا مناسبة فيه ، و اضافته الى ما يتضمنه مناسب لتصرفات الشرع ورعايته مصالح الخلق ؛ فكانت الاضافة الى ما يتضمنه أولى . وهذا القدر من الدليل كاف في مثل هذا المقام .

فان قيل : فهلا ردّ هذا التصرف : من حيث انه لا يعد أن يحكم^(٧) الشرع باعتبار دهشة تصدر عن^(٨) الغضب على الخصوص ، [كما يحكم

(١) في هـ : « اللفظ » .

(٢) سقطت الزيادة من د . وورد بدلها في هـ عبارة : « وحله ، وهي مصحفة » .

(٣) في د : « تضمينه » وهو تصحيف .

(٤) في هـ : « وهو أن يقال » .

(٥) في هـ : « بعينه » ولم ترد الزيادة السابقة فيها .

(٦) في د ، ز : « لعينه » ، لعله تصحيف .

(٧) في هـ ، ز : « يتحكم » والمثبت هو المناسب .

(٨) في هـ : « من » .

باعتبار مشقة تصدر من السفر [١] على الخصوص ، ولم يلحق به مشقة المرض وغيره ؟

قلنا : هذا الخيال فاسد ، ولو فتّح هذا الباب ، لا نحسم مسلك القياس ، فيقال : رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا لزناه ، ولكن زنا ما عزا على الخصوص [سبب في المحكم] [٢] دون زنا غيره - تحكما - [٣] . وجماع الأعرابي أهله سبب [في] [٤] الكفارة حتى لا يتعدى الى جماع غيره ، ولا الى جماع الأجنبية ، ولا الى جماع الأمة ؛ ويرقى ذلك الى التخصيص بالزمان والمكان . ويقال : لعل الشرع يحكم [بأن الزمان والمكان معتبر] [٥] .

وكذلك : الربا يجري في البرّ لطعمه أو للكيل ، ولكن المتبّع الكيل في البرّ أو طعم [٦] البرّ - تحكما - [٧] . وكل ذلك باطل لا وجه له .

أما السفر ، فله تأثير خاص لا يشاركه المرض فيه ، اذ المجوز للقصر والجمع فيه سبب [٨] الحاجة ، فانه [٩] لو أدى الصلاة في أوقاتها وأداها بكمالها ، فربما انقطع عن الترفقة ، فهو سبب الجمع . والتفريق في حق

(١) في ز : « كالحكم » . وعبارة ه : « كما اعتبر مشقة السفر » .

(٢) سقطت الزيادة من ه .

(٣) في ز : « تحكم » ولعله تصحيف .

(٤) لم ترد الزيادة في ه .

(٥) في ه - مكان ما بين القوسين - لفظ : « به » .

(٦) في ه : « أو الطعم في البر » .

(٧) في ز : « تحكم » ، وهو كسابقه .

(٨) في ه : « وسبب » ، ولعل أصلها عبارة ز وهي : « الحاجة وسبب الحاجة » .

(٩) في ه ، ز : « أنه » وهو مناسب لما ورد فيهما .

المريض على الأوقات قد يكون أيسر ، اذ^(١) حاجته الى القعود والاضطجاع وترك القيام ، لا الى ترك بعض الركعات ، ولا إلى [١٣ - ب] التمجيل والتأخير ، فلذلك افترقا^(٢) .

وأما المسح والتميم والفطر ، فكل ذلك يجوز بعذر المرض ، على الوجه الذي يليق به كما في السفر .

فان قيل : أليس صورة السفر تُتَّبَع في التسليط على الترخيص وان لم تحقق^(٣) عين المشقة ، فلا^(٤) ينظر الى المشقة في نفسها ، وينظر الى السبب المتضمن لها ؟ فلم^(٥) يبعد أن ينظر الى الغضب في صورته ، لا الى المعنى الذي يتضمنه ؟

قلنا : لسا نبعد ذلك ، ولكن الأصل : أن ما عُقِلت علته اتبعت العلة ، الى أن يدل [دليل]^(٦) على اتباع السبب المتضمن للعلة^(٧) ، دون نفس العلة ، وقد دل الدليل في السفر ، ولم يدل في هذا المقام .

فان قيل : فالأحكام منقسمة في الشرع الى ما أديرت على نفس^(٨) المعاني ، وإلى ما أديرت على أسباب المعاني ، مع الاعراض عن جوهر^(٩) المعاني ؟ فما الضبط فيها ؟ وكيف نفصل أحد القسمين عن^(١٠) الآخر ؟

(١) في هـ ، ز : « وحاجته » .

(٢) صحف في د بلفظ « افترق » .

(٣) من أول هذه الكلمة ، تبدأ نسخة « ل » .

(٤) في د ، ز : « ولا » .

(٥) صحف في د بلفظ « فكم » .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

(٧) في د ، ز ، هـ : « العلة » .

(٨) في د : « أنفس » ، ولعل الزيادة من الناسخ .

(٩) في د ، ز : « جواهر » .

(١٠) صحف في د بلفظ : « على » .

قلنا : هذه مغاصة^(١) عظيمة ، والخوض فيها يجر^(٢) بنا إلى الخروج عن المقصد الخاص بالفصل الذي تصدنا لبيان^(٣) ، ولعلنا نعود إلى بيانه ونذكر فيه ما يشفى الغليل : اذا ذكرنا كيفية تحديد مناط الأحكام^(٤) ، وقسمنا الأوصاف إلى ما يلغى ويمطل ، وإلى ما يراعى ويعتبر ، وذكرنا فيه دستوراً يرجع إليه في مظنة القموض ، فانه فصل مضبوط تكثر إليه الحاجة ، ويقل في كبار^(٥) أهل العلم من يستقل^(٦) به .

والآن نعتطف على الغرض الذي كنا بصدده ، ونقول :

اذا ظهرت المناسبة لتضمن الوصف ، وانقطع أثر صورة الوصف ، وكان اعتباره على مدّاق التحكّمات الجامدة التي لا تترشح منه مخايل المعنى - وجب احواله الحكم على متضمن الوصف . فان^(٧) كان للموصف خصوص تأثير ، فلا سبيل إلى الغائه .

كما أن الشافعي^(٨) رضى الله عنه يدعى أن للانفاطار بالجماع على

(١) في د ، ز : « مغلطة » ولعله تصحيف .

(٢) في د ، ل ، ز : « ينجر » .

(٣) في د : « قصدنا له » .

(٤) في ل « الحكم » .

(٥) صحف في ل بلفظ : « غمار » .

(٦) انظر هذا الفصل فيما سيأتي : (٥٨ ب - ٦٢ ب) .

(٧) في ل ، د : « وان » .

(٨) هو « أبو عبدالله محمد بن ادريس بن عثمان الامام المطلبى ، المولود في غزة : سنة ١٥٠ هـ ، والمتوفى في القاهرة سنة ٢٠٤ هـ . راجع : تاريخ بغداد (٥٦/٢) والحلية (٦٣/٩) ، وآداب الشافعي ومناقبه (بتحقيق استاذنا الشيخ : عبدالغنى عبدالخالق) ومناقب الشافعي للفخر الرازي ، وطبقات الشافعية (١٨٥/١) وتاريخ الأدب لبروكلمان (٢٩٢/٣) .

الخصوص تأثيراً في اقتضاء الكفارة ، لأنها مشروعة للزجر^(١) عما تشوف النفس اليه ، ولا ينزجر الطبع عنه بمجرد تحريم الشرع . وهذه خاصية ثبتت للجماع ، ولا يشاركه^(٢) الأكل والشرب .

ولا^(٣) يتمكن أبو حنيفة رحمه الله من تعطيل هذا الوصف ، الا ببيان سقوط هذا الأثر الذي ذكره الشافعي رحمه الله .

وكذلك يقول الشافعي وأبو حنيفة جميعاً لما لك^(٤) - رضي الله عنهم - اذ علق مالك الكفارة بكل مفطر^(٥) ، حتى ابتلاع^(٦) الحصة أو النواة : [ان لما يقصد تأثيراً]^(٧) في تشوف النفس وميسر الحاجة الى الزجر . فلا تتجاسر على تعطيل هذا الوصف المؤثر . الى غير ذلك من الأمثلة .

فان قيل : فإذا كانت المناسبة تسلط على التعليل بالمعنى ، حتى يثبت الحكم وإن^(٨) لم يثبت الوصف المذكور ، كما يثبت من تحريم القضاء بالآلام المتوالية والجوع [١٤ - أ] ، المفطر وغيره - : فهل تسلط على نفى

(١) في ل : « لأجل الزجر » .

(٢) في هـ ، ل : « ولا يساويه » .

(٣) في هـ : « فلا » .

(٤) هو : مالك بن أنس بن مالك الأصمعي الحميري ، امام دار الهجرة . ولد بالمدينة المنورة : سنة ٩٣ هـ ، وتوفي بها : سنة ١٧٩ . راجع : الديباج المذهب (١٧ - ٣٠) والوقيات (٤٣٩/١) والحلية (٣١٦/٦) وتاريخ الأدب لبروكلمان (٢٧٤/٣) وانظر هامش آداب الشافعي : (٢٧) . ومالك لأستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة .

(٥) صحف في د بلفظ : « معترض » .

(٦) في ز وحتى في ابتلاع » .

(٧) في هـ : « اذ لم يقصد تأثيراً » ، وهي مصحفة .

(٨) صحف في هـ بلفظ : « فان » .

الحكم مع وجود الوصف ، لانفكاك الوصف المذكور عن المعنى الذي يتضمنه ؟

قلنا : نعم ، فان الغضب اليسير - الذي لا يمنع من استيفاء الفكر - لا يُحرِّم • وأمثال ذلك كثيرة • منها : قوله عليه السلام « القاتل لا يرث » ، فان الصحيح أن القاتل قصاصا وحدا يرث ، لأننا فهمنا من القتل : أن ذلك مخصوص ببعض أنواع القتل ، فانا نقول : ليس يخلو ، اما أن يُنَاط الحرمان بالقتل لصورته ، أو لمعنى يتضمنه كما ذكرناه ^(١) ؛ وذلك ^(٢) المعنى - اذا كان مناسباً - لا بد من اعتباره •

وقد اضطرب رأي المجتهدين في مناط الحكم من القتل ^(٣) ، وفي تعيين المعنى الذي يتضمنه • وظهر ذلك باختباطهم في التفصيل • فالقتل ينقسم الى عمد وخطأ ، والخطأ ينقسم الى مباشر ومتسبب ^(٤) •

فذهب عثمان البتي ^(٥) الى أن الخطأ لا يُحرِّم ، تشوفا [منه] ^(٦) الى رعاية معنى القصد ، ومعارضة القاتل بنقيض مقصوده ^(٨)

(١) في هـ : « ذكرنا » بدون الهاء •

(٢) في د ، ز : « وذلك أن » والزيادة من الناسخ •

(٣) صحف في ل ، د ، ز بلفظ : « القاتل » •

(٤) عبارة هـ : « تسبب ومباشرة » •

(٥) هو : أبو عمرو بن سليمان التابعي البصري ، أو الكوفي ، شيخ أهل البصرة • المتوفى سنة ١٤٣ هـ • و « البتي » - وورد في مرسوما هكذا : « البتا » وهو خطأ - نسبة الى « البت » : موضع بنواحي البصرة ، أو قرية بالعراق قرب راذان • أو : الطيلسان أو الكساء الغليظ ، لأنه كان يبيع البتوت • راجع : طبقات ابن سعد (٢٧٥/٧) وهامش آداب الشافعي (٢١١) •

(٦) لم ترد الزيادة في : د •

(٧) في ل : « قصده » •

عند تعدّيه وتعمّده .

وخالفه فيه الشافعي وأبو حنيفة وعامة الفقهاء^(١) .

ووافقه [فيه]^(٢) مالك ، فقال : لا يُحرّم إلا من الدية التي لزمّت بفعله^(٣) ، [واستبعد أن يكون]^(٤) هو المأخذ^(٥) والمَصْرِف ، فيصير كالواجب له على نفسه .

ثم الخطأ ينقسم الى مباشر ومتسبب^(٦) . فالشافعي عمّم الحرمان ، وأبو حنيفة خصّص بالمباشرة ، وقال : مَنْ حفر بئرا في محل عدوان ، فتردّى فيه قريبه - لم يُحرّم ميراثه . فكأنه يقول : ليس قاتلا تحقيقا ، فان هلاكه حصل بتخطّيه ووقوعه [فيه]^(٧) لا با لحفر . والشافعي يقول : هو قاتل بدليل الدية والكفارة ، فيُحرّم الميراث .

والقتل - في حق القاتل - ينقسم الى ما يصدر من مكلف ، وإلى ما يصدر من غير مكلف .

فالشافعي عمّم الحرمان بقتل الصبيّ والمجنون . وأبو حنيفة تخيّل أن هذا^(٨) عقوبة ، جزاء على القتل^(٩) فيستّرط أن يكون القاتل أهلا

(١) في ل : « العلماء » .

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٣) في ه ، ل : « بقتله » .

(٤) في ه : « اذ يكون » .

(٥) في ه : « المأخذ » .

(٦) هذا هو الموافق لما سبق . وفي د : « وبسبب » .

(٧) لم ترد الزيادة في د .

(٨) في ه : « هذه » وهو صحيح أيضا .

(٩) في ه ، ل : « الفعل » .

لا يجب الجزاء ، وزعم أن الخطأ . أهل^(١) بتقصيره ، ولذلك يكفّر .

ثم القتل العمد - أيضا - ينقسم الى محظور ، وغير محظور ؛ فالمحظور - لا محالة - يندرج تحت العموم . وغير المحظور ينقسم الى مباح : كالقتل قصاصا ، وكدفع الصائل ، وقتل العادي الباغي . وإلى واجب : كالقتل حدا من جهة القاضي .

فتردد^(٢) الشافعي في هذه المسائل وقطع بأن كل قتل مضمون - إما بدية ، أو كفارة ، أو قتل - فهو موجب للحرمان . وما لا يوجب شيئا [فهو هدر أو]^(٣) في معنى الموت في حقه . فيحتمل التوريت ، ويحتمل تعميم الحرمان : نظرا الى الصيغة^(٤) .

ثم ثار - بعد هذا - اختلاف^(٥) في الوصية للقاتل :

فمنهم : من منع ؛ وهو رأى « الشافعي »^(٦) ، ومذهب أبي حنيفة .

(١) صحف في د بلفظ « أهلا ، » .

(٢) في د ، ز : « وتردد » .

(٣) في ه ، ل : « وهو هدر ، فهو » وعبارة ز : « فهو هدر ، وهو » .

(٤) أجمع الفقهاء على أن القتل العمد يمنع الارث . أما القتل الخطأ ، فذهب كثير منهم : الى أنه يمنع أيضا . وهو مذهب الشافعي وأحمد ، ومروى عن عمر وعلي وابن مسعود . وذهب آخرون : الى أنه يمنع الارث من الدية لا من المال . وهو مذهب مالك والظاهرية . وقد صرح الحنفية : بأن كل قتل لا مأم فيه لا يمنع الارث . فراجع تفصيل ذلك في الاشراف (٢/٢٢٩) والبداية (٢/٣١٠) والبدائع (٧/٣٣٩) ، وشرح الهروي على الكنز (٣٢١) وانظر : كلام الشافعي في الام (٤/٢) وكلام ابن قدامة في المغني (٦/٢٩١ - ٢٩٢) .

(٥) في ز : « خلاف » .

(٦) في د ، ز ، ه : « الشافعي » وهو خطأ . لأن للامام قولين فسي

المسألة ، كما في المذهب (١/٤٥٧) .

وهذا زيادة على ما تناولته الصيغة بطريق اللاحق بالمعنى : اما تشرفا الى معنى الاستعجال والمعارضة بنقيض القصد^(١) ، أو مصيرا الى أن المال^(٢) المستحق بالموت المطلق كله^(٣) باب واحد . ولكن يستحق مرة بقرابة ، وأخرى بزوجة ، وثلاثة بوصية . والكل باب واحد . فما كان علة [١٤ - ب] لاسقاط شيء منها ، كان علة لاسقاط الكل .

ومنهم : من فرق بين الوصية للجراح ، وبين جرح [الجراح]^(٤) الموصى له . نظرا الى معارضة المستعجل بنقيض قصده^(٥) .

فهذه آراء مختلفة ، بعضها : في الزيادة على النصوص [كما في الوصية]^(٦) ، وبعضها : في نقصان من النصوص من حيث الصيغة كما ذكرناه . ومستند الزيادة والنقصان معنى فهم من نفس النص . وكل ذلك من سبيل المجتهدين .

(١) في د : « المقصد » .

(٢) في ل : « المالك » وهو تحريف .

(٣) في هـ : « كأنه » .

(٤) لم ترد الزيادة في ل ، د ، ز . وهي موضحة .

(٥) قد اختلف الفقهاء في أن الوصية الصادرة قبل حدوث قتل الموصى هل تبطل به ؟ فذهب مالك : الى أنها لا تبطل به مطلقا سواء اكان القتل عمدا أم لا . وهو وجه لابن حامد الحنبلي . وذهب أبو حنيفة والشافعي : الى أنها انما تبطل بالقتل الحرام الواقع على سبيل المباشرة . وهو وجه لابن بكر الخلال من الحنابلة .

اما الوصية الصادرة بعد جرح الموصى وقبل موته ، فقد منعها الحنفية . واختلف قول الشافعي فيها . وذهب أبو الخطاب الحنبلي الى جوازها . فراجع في ذلك كله : المهذب (١/٤٥٧) ، والاشراف (٢/٣٢٦) ، والبداية (٢/٢٩٨) ، والبدائع (٧/٣٣٩) ، وشرح الهروي على الكنز (٣٢١) ، والمغنى (٦/١١١) .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

فأما إن نقول في جميعها : انه^(١) صواب في حق من أدى^(٢) اجتهاده إليها ، مصيرا الى تصويب المجتهدين • أو نقول : الحق عند الله واحد لا بعينه ، وطريق التعين محسوم ، اذ لا مطمع في العلم ولا في الدليل ، وإنما المنتهى أمانة طلبة تَعَبَّدَ الخلق بانباعها^(٣) .

وحفظ الأصول من جملة ذلك أن شيئا من هذه المسالك ليس باطلا على القطع بطريق أصولي ، لا في طرف^(٤) الزيادة ولا في طرف^(٥) النقصان ، وأن شيئا من هذه المسالك ليس مبطلا لأصل التعليل الذي وقع التيه عليه باضافة الحكم الى القتل^(٥) ؛ ولكن رجع حاصل النظر الى أن الحكم منوط بالقتل ليه^(٦) أو لمضى يتضمنه ؟ • فإن يطرأ به لمعنى يتضمنه ، فما عين ذلك المعنى وحدده ، وقد اشتمل القتل على معان ؟ • وكل ذلك في محل الاجتهاد ، وليس خارجا منه .

نعم : للمجتهدين أن يتجاذبوا أطراف الكلام في ترجيح^(٧) بعض هذه المعاني على بعض • فما لا يناسب من جملة متضمنات القتل - لا يجوز أن يجعل مناطا ، حتى نستخرج بسببه بعض مسميات القتل عن العموم ؛ لأن

(١) في ل ، ز : (انها) •

(٢) في ز : « أداه » •

(٣) راجع كلام الأصوليين عن هذه المسئلة الشهيرة : في المعتمد (٩٤٩/٢ و ٩٦٤) والمستصفي (٣٥٧/٢) ، والاحكام (٢٤٦/٤) ، وشرح المختصر (٤٦٦/٢) ، والمفنى للقاضي عبد الجبار (٣٥٥/١٧) ، والأسنوى (٥٥٦/٤) ، وشرح جمع الجوامع (٣٩٠/٢) ، والكشف على البزدوى (١٠/٤ و ٢٥) وشرح المسلم (٣٨٠/٢) ، ونزهة المشتاق (٨٠٥) •

(٤) صحف في د ، ز - في الموضعين - بلفظ : « طرق » •

(٥) في د : « القاتل » ولعله تصحيف •

(٦) صحف في د بلفظ : « لغيره » •

(٧) في ز : « وترجيح » •

الربط بما لا يناسب تحكُّم محض ، ومن قَنِعَ بالتحكم ، فالتعلق بالصيغة أولى مقتضٍ في حقّه • فلا^(١) يجوز مخالفة الصيغة في ظاهرها بزيادة ولا نقص^(٢) ، الا بظن غائب [أعلى من الجمود على الصيغة ، ولا غلبة للظن الا على معنى مناسب]^(٣) •

ثم اذا اشترك معيار في المناسبة ، وانتقض أحدهما أو كلاهما - فالتفويض مردود ، والرجوع الى ظاهر الصيغة متعين • كما يقال لمن اعتبر معارضة المستعجل بنقيض قصده : هذا منقوض بالمستولدة تقتل سيدها ، فَنَقِىَ وفاقا ، ومستحقّ الدين يَقْتُلُ مَنْ لَهُ الأجل ، فيستجز استحقاقه^(٤) وفاقا • فانتقض هذا المعنى • ولو كانت هذه العلة سديدة : لجاز طردها ، والقول بموجبها في المستولدة ومن عليه الدين • واذا لم توجد^(٥) بينهما فرقا معنويا ، انتقض معناه ، ولم يصلح^(٦) التعويل عليه في الفرق بين الوصية للجارج ، وجرح الموصى [له]^(٧) ، وجرح الوارث^(٨) المحجوب بقریب آخر : اذا مات حاجبه ، وجرح من ليس محجوبا • ولم يَجْزِ^(٩) اعتماده في اخراج الخطأ عنه ، من حيث انه لا ينسب الى قصد الاستعجال • ومن يدعى معنى العقوبة: ينتقض^(١٠) كلامه بالخطأ، فانه غير معاقب

(١) في د ، ز : (ولا) •

(٢) في ه ، ل ، ز : « بزيادة ونقصان » •

(٣) هذه عبارة د ، وهي ظاهرة ، وورد في ل بلفظ : « هو أغلب من

• الخ • ووردت في ز بلفظ : « هو أغلب من ••• الا لمعنى ••• » •

وردد بدلها في ه عبارة : « هو أغلب » ، فقط •

(٤) في ه : « الدين » •

(٥) أي : لم تظهر • وفي د ، ل ، ز : « نجد » •

(٦) في ز : « يصبح » •

(٧) لم ترد الزيادة في ز ، وهي جيدة •

(٨) في ه ، ز : « القريب » •

(٩) في د ، ل ، ز : « ولا جاز » •

(١٠) في ه : « فينتقض » ، وزيادة الفاء صحيحة : لان الموصول

يشبه الشرط في العموم •

شرعا ، فلم يصلح^(١) معناه لاختراج القتل خطأ^(٢) عن الممسموم . وكذلك
نصع [١٥ - أ] بأحاد المعاني المنقوضة .

فإن فرض معنيان مناسبان لا ينتقضان ، رُجِحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ
بِالتَّأْيِيرِ : بأن يدل دليل آخر في الشرع على كون أحد المعنيين مؤثرا في
جنس هذا الحكم ، فهو أولى من الآخر .

كقول أبي حنيفة رضي الله عنه : إن الحرمان نوع عقوبة ، والقتل
نوع جناية ، فهو محروم بسببه ، فيخرج منه القتل المباح ، والقتل الواجب ،
وقتل الصبي ، : إذ العقوبات محطوفة عنه ، ولذلك لا يُوجِبُ الكفارة
عليه ، لأن فيها^(٣) معنى العقوبة . ويوجب الكفارة على الخاطئ : لأن نسي
فعله معنى الجناية .

فترجح^(٤) هذا على قول من ينظر الى مقابلة^(٥) المستعجل بنقيض
قصده إن سلم من النقض ، ولم يستعمل على طريق العقاب ؛ وعلى قول من
يقول : الأثر اضطراري ، ولو حصل بالقتل لصار^(٦) كسبا ، وكان^(٧) ذلك
تغيرا لوضعه ، حتى نطرده في كل قتل مختار مكتسب^(٧) حقا كان أو
باطلا . إذ هذه المعاني وإن كانت تناسب بعض المناسبة ، فلم يظهر في الشرع

(١) في ز : « يصح » .

(٢) في هـ : « حدا » وهو تصحيف .

(٣) في هـ ، ل ، ز : « فيه » أي : في إيجابها .

(٤) في هـ : « فرجح » .

(٥) في هـ ، ل ، ز : « معارضة » .

(٦) في هـ : « صار كسبيا ولكان » .

(٧) في ز : « مكتسبا » ، وهو خطأ .

[تأثيرها في قيل]^(١) هذا الحكم^(٢) ، وقد^(٣) ظهر تأثير جنس القتل في جنس العقوبة .

ومن يدل ذلك بأن القتل يقطع الموالاة، فيمنع الارث كالرق والكفر - فكأنه يشوف الى المعنى المؤثر ، ويزعم أن القرابة بمجرد ما عرفت مؤثرة^(٤) الا مع قيام الحال المقتضى للمناصرة والمعاوضة والموالاة . واختلاف الدين^(٥) والرق^(٦) لما كانا مانعين من الموالاة والمناصرة والمعاوضة عرفاً - امتنع الميراث بهما مع وجود القرابة . فكذلك القتل ، لأن معنى الموالاة : أن يكونوا - بحكم القرابة - كالشخص الواحد متاصرين في تمهيد أسباب البقاء ، ودفع أسباب الشر والهلاك ، كما عهد من الأقارب . فذا بانسر القريب بالقتل وأعدم قريبه وأهلكه ، استحال تقدير الموالاة مع ذلك^(٧) . وهذا تشوف الى طلب معنى عرف في الشرع - في غير هذا الموضع - تأثيره . ولكنه يكاد أن يكون كلاما اقناعيا في المسئلة ، و [في]^(٨) الأصل المستشهد به ، اذ ليس يتبين تحليل منع الارث بالرق^(٩) والكفر لاقطاع الموالاة ، ويكاد^(١٠) يخرج هذا المعنى عن الضبط والفهم ، فإن أسباب

(١) في ز : « تأثير في مثل ، ولعل فيها نقصا .

(٢) في هـ : « القتل » .

(٣) في د : « وهذا قد » والزيادة من الناسخ .

(٤) أى : في الارث . وفي د ، ز ، ل : « مورثة » . فالمؤدى واحد .

(٥) في ز بعد ذلك كلمة : « والكفر » وهي زيادة ناسخ .

(٦) في هـ : « هذا » .

(٧) لم ترد الزيادة في هـ .

(٨) ورد في ز - بعد ذلك - كلمة : « والقتل » وهي زيادة من

الناسخ .

(٩) في هـ : « فيكاد » .

الموالاة وحقيقة الموالاة ليس مما يُوقف عليه • وسنبه على وجه الفرق بين الكلام المناسب حقيقة ، وبين الكلام الافتاعي المُخِيل في [مبدأ الاطلاق]^(١) - على وجه يتميز عن الطرد الذي لا يناسب ، ثم اذا ما سلط البحث عليه : رجع حاصله الى غير طائل •

وليس الآن [من]^(٢) غرضنا اعتبار^(٣) هذه المعاني ، وبيان الصحيح منها والفاقد ، وانما ذلك موكول الى نظر المجتهدين • وغرضنا أن كل ذلك من مسالك [التصرفات في الزيادة على النصوص]^(٤) والنقصان منها •

فان قيل : فلو ظهر في مثل هذا الأصل معنيان متساويان ، ولم يترجح أحدهما على الآخر [١٥ - أ] بالتأثير ، أو ترجح - فهلاً عُلِّلَ بهما جميعاً ، ولِمَ وجب^(٥) الترجيح بالتأثير وغيره بعد الصلاح للتعليل ، وهما متوافقان في اقتضاء الحكم ، ولا^(٦) تعاند ولا تضاد^(٧) بينهما ؟

قلنا : سنين - في الركن الثاني من أركان القياس - محل جواز تعليل الحكم الواحد بعلمتين ، ووجه النظر فيه : عند البحث عن شرائط الأصل الذي منه الاستنباط^(٨) • ونأتي فيه بشفاء القليل ان شاء الله

(١) في د : « هذا الاطلاق » ، وفي ز : « مبدأ هذا الاطلاق » وانظر ما سيأتي (١٥٥ - ٥٨ ب) •

(٢) لم ترد الزيادة : في ه •

(٣) في ز : « اعيان » •

(٤) ورد في ل - بدل هذه العبارة - كلمة : « التصرف » فقط •

(٥) هذا هو الظاهر • وفي ز : « يوجب » بفتح الجيم •

(٦) في د : « فلا » •

(٧) في ه ، ز : « تضاد » •

(٨) انظر ما سيأتي (١٧١ - ١٧٣) •

تعالى^(١) .

فإن قيل : ان من مشهور كلام الأصوليين : أن كل علة مستبطة من أصل ، عكّرتُ على الأصل بالتخصيص - فهي باطلة . وإن^(٢) من شرط تعليل الحكم أن لا يتضمن تغيرا لحكم المنصوص عليه . ومهما اقتضت الصيغة العموم ، ثم تخصصت^(٣) بعلة مستبطة منها - فقد تغير حكم النص^(٤) ، وعكّرت عليه العلة بالتخصيص . فكيف جاز ذلك ؟

قلنا : الكلمات التي تداولتها الألسنة^(٥) لا سبيل الى تهليدها ، دون البحث عن مداركها وأدلتها ، وإنما اتباع صورها دأب العجزة الذين قعدت بهم البلادة عن الارتقاء^(٦) الى بقاع المعاني المعقولة ، بالرأي الصائب والذوق السليم ، فلازموا - بحكم القصور والعجز - حضيض التقليد ، وركبوا الى ما^(٧) تداولته الألسنة من غير غوص^(٨) على خفيات أسرارها ، وتشوّف الى العثور على أغوارها .

(١) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « تخصيص العموم بالقياس » وورد بعدها فيها أيضا عبارة : « ليس من الاصل » . مما يدل على ان الكاتب هو الذي زاد هذا العنوان . ومسئلة التخصيص بالقياس مسئلة مشهورة ، فراجعها : في المعتمد (٢/ ٨١٠ - ٨١٩) ، والمستصفى (٢/ ١٢٢ - ١٣٦) وروضة الناظر (٢/ ١٦٩ - ١٧٢) وشرح المختصر (١/ ٢٧٩ - ٢٨٢) وتنقيح الفصول (٩٠ - ٩٢) وشرح المسلم (١/ ٣٥٧ - ٣٦٠) ، ونزهة المشتاق (٢٠٩ - ٢١١) .

(٢) في ز : « فإن » .

(٣) في هـ ، ل : « فخصصت » .

(٤) في د ، ز : « تغير الاصل » اي حكمه .

(٥) في د ، ل : (الألسن) .

(٦) في د ، ل ، ز : « الارتقاء » والمعنى واحد .

(٧) في د : « وركبوا ما » وهي مصحفة ناقصة .

(٨) في د « غير بحث غوص » وفيها نقص واو قبل الكلمة الاخيرة .

وهذا مزية قدم لا بد من الانتاد فيه •

نقول أولا : أظهرنا من تصرفات^(١) العلماء في الارث للقاتل ،
التقصان من المنصوص بالمعنى المفهوم من النص ، كما عرف بالاتفاق الزيادة
على المنصوص بالمعنى المعقول منها •

وأمثله ذلك كثيرة :

من^(٢) جعلتها : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم
يقبض^(٣) • وضافته^(٤) التحريم الى عدم القبض ، وتبييه^(٥) على التعليل
به - معلوم على القطع^(٦) • ثم اتفق الناظرون على أنه غير منوط بعدم القبض
لصورته^(٧) ، واضطربوا^(٨) في معناه •

فمنهم من قال : هو لتوالي الضمانين بسبب عدم القبض • فيخرج من
العموم البيع من البائع : [فانه لا يؤدي الى توالي الضمانين •

(١) في ل ، د : د تصرف •

(٢) في د ، هـ ، ز : د ومن • ، بزيادة الواو •

(٣) وردت عدة احداث صحيحة من طرق مختلفة في هذا المعنى ،
فراجعها في مسند الشافعي (٦٦ و ٧٨ و ٨٢) والرسالة (٣٣٥ - ٣٣٧)
واختلاف الحديث بهامش الام (٣٢٧/٧ - ٣٣٢) ومسند أحمد (١/٣٢٨ ،
٣/٢٨٣ ، ٥/١١٨ ، ٦/٣٣١ ، ٧/١٢٥ ، ٢٠٠ و ٢٥١ و ٢٨١/٨ ، ١٦٨ :
ع) وصحيح البخارى (٣/٦٦ و ٦٧ و ٦٨) ومسلم (١/٦٦١) وراجع كتب
السنن ، والمنتقى (٢/٣٢٣) ونصب الراية (٤/٣٢) ونيل الأوطار
(٥/١٣٤) •

(٤) في ز : د فاضافته •

(٥) في ل : د والتنبية •

(٦) في هـ : د معلوم قطعاً •

(٧) في ز : د في صورته •

(٨) في د ، ز : د فاضطربوا •

ومنهم من قال : هو لضعف الملك بسبب عدم القبض • فيخرج^(١)
 البيع من البائع^(٢) [• ويخرج منه الاستبدال عن بدل المتلفات : فهو جائز
 وإن كان قبل القبض •

وقال أبو حنيفة [هو]^(٣) لتضمنه غررا ، من حيث [انه]^(٤) يتوقع
 انقلاب الملك الى البائع الأول ، بالتلف قبل القبض ، فيتبين بالآخرة^(٥) كون
 البائع الثاني [غير مالك بل]^(٦) بائنا ملك الغير ، فيكون غررا • فيخرج منه
 العقار^(٧) •

وهو تشوف منه الى طلب معنى ظهر بالشرع تأييد في غير هذا
 المحل • وهو - أبدا - يطلب للأحكام عللا بأن شهادة الشرع تأييدها ،
 ولا يكتفى بالمناسبة • على ما سذكركه في طريق اثبات العلة بالتأثير
 والمناسبة^(٨) •

(١) في ل ، : « فيحرم » •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) لم ترد الزيادة في ، ز ، د •

(٤) لم ترد الزيادة في ه •

(٥) في ز : « بالآخر » ، ومعناه صحيح أيضا •

(٦) سقطت الزيادة من د ، ه ، ز •

(٧) قد اختلف الفقهاء في جواز بيع الشيء قبل قبضه ، فذهب
 الشافعي : الى المنع منه • وهو مذهب الثوري • وذهب أبو حنيفة : الى
 جوازه اذا كان المبيع لا ينقل ولا يتحول : كالدور والعقار • وذهب مالك
 الى الجواز ما لم يكن المبيع طعاما ربويا • أما غير الربوي ، فروى عنه
 روايتان ، احدهما - وهي الأشهر - : المنع • وبذلك قال أحمد وأبو ثور ،
 الا أنهما اشترطا مع الطعم : الكيل والوزن • والأخرى : الجواز • فراجع :
 الأم (٦٠/٣) والوجيز (١٤٦/١) والمهذب (٢٦١/١) والاشراف (٢٦٦/١)
 وشرح الهداية (٤٤/٣) والبداية (١٢٥/٢) •
 (٨) انظر ما سيأتى : (٢٥ ب) •

وليس من غرضنا النظر في آحاد الأمثلة ، وإنما المقصد من نقله : أن النقصان من^(١) النصوص - بالمعنى المفهوم من النص - مقول به وفاقا ، كالزيادة عليه بالمعنى المعقول منه : لتركب النفوس الى قبول هذا من حيث النقل . ثم لاركون الى الوفاق والخلاف في هذا الفن ، وإنما المستند [هو]^(٢) الدليل [وقضيته]^(٣) .

والذي يظهر لنا^(٤) في ضبط هذا النوع من التخصيص ، وما يجوز منه وما يتمتع - والعلم فيه عند الله تعالى - أن المعاني المفهومة [١٦ - أ] من النصوص ، تنقسم : الى^(٥) : ما يسبق مع اللفظ الى الفهم سبقا لا يتراخى عنه ، وقد يكون المعنى أسبق الى الفهم من اللفظ ، وقد يكون مساويا له^(٦) ، وقد يتراخى عنه قدر التأمل القليل من فهم^(٧) البصر ؛ وإلى ما لا يسبق الى الفهم ، ولكنه يستنبط بالسّر والنظر ، ويستبان^(٨) بدقيق الفكر .

وهذا الانقسام في الأصل معلوم ، وهو من قبيل الغضب الذي ذكرناه : إذ لا يسبق الى الفهم منه الا اضطراب العقل : اذا ذكر مقرونا بتحريم القضاء .

وكذلك قال الله تعالى : « ان الذين يأكلُونَ آمَوالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا »^(٩) الآية ، لا يسبق الى الفهم من الأكل معنى الأكل ، وإنما يسبق

(١) في د ، ل ، ز : « عن » .

(٢) لم ترد الزيادة في هـ .

(٣) في هـ ، ل ، ز (لي) .

(٤) الوارد في الأصل : « فمنها » والظاهر أنه محرف عما أثبتناه .

(٥) في ل : « مساوقا » .

(٦) في د ، ز ، ل : « الفهم » .

(٧) في هـ ، ل : « ويستثار » .

(٨) سورة النساء (١٠) .

إليه معنى الاحتياج والتفويت للمال ، حتى يُعلم ، - على الارتجال ، أو بأدنى تأمل - أن الظلم : بهبة ماله ، واعتاقه ، والتبرع به ، واتلافه واحرقاه ، والقائه في البحر ، وغير ذلك من وجوه الاتلافات - كالظلم بالأكل • [بل]^(١) يكاد يصير الأكل كناية عن الاتلافات^(٢) ، والغضب كناية عن زوال العقل •

وكذلك اذا قال : القاتل لا يرث ؛ فالسابق الى الفهم من هذا : الجنابة على الروح ، والتعدّي بالقتل • فيسبق هذا المعنى الى الفهم من اللفظ •

فما يجرى هذا المجرى ، فتحكيه في النقصان والزيادة ، وتغير الحكم الى الخصوص من العموم ، وإلى العموم من الخصوص - جائز على نسق واحد : من حيث انَّ مَنْ منع العلة التي تعكّر على الأصل بالتخصيص ، مَنَعَ من حيث ان القياس ليس تفسيرا للألفاظ • فيجب معرفة الحكم أولا ، ثم طلبُ علته •

وهذا : فيما يتقدم النكح في الفهم على العلة [والمعنى]^(٣) ولا يكون المعنى قرينة •

فالمعنى - في هذه الأمثلة ونظائرها - سابق الى الفهم ، وهو قائم مقام القرينة المفسّرة للفظ ، المقررة^(٤) لمعناه في الفهم • فلم يكن من ذلك القبيح •

ومن هذا الجنس ، قوله عليه السلام : « لا نكاح الى بولي

(١) سقطت الزيادة : من د ، ل •

(٢) لفظ هـ : « الاتلاف » •

(٣) سقطت الزيادة : من هـ •

(٤) حرف في د بلفظ : « المقررة » •

وشهود»^(١) فانه يعم العدل وغيره^(٢)؛ وليس يبعد عندي - لو لم يرد قوله عليه السلام « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل »^(٣) - أن يخصَّصَ الحديثُ بالعدل^(٤) : من حيث ان ذكر الشهادة مقرونا بالعقد لا يسبق منه الى الفهم الا معنى الاحتياط ؛ فإخراج^(٥) المحدود في القذف ، ومن لا احتياط^(٦) في نقله - بهذا النظر^(٧) - جائز ؛ وحاصله يرجع الى تخصيص اللفظ بقربة ، ولكن صار المعنى المفهوم - السابق الى الفهم السليم - قرينة • فأما ما لا يسبق الى الفهم ، ويستتبط بالتأمل والنظر - فلا يتجاسر به على كل تخصيص ، ولا يحسم أيضا باب التخصيص به • بل يجوز أن يعتمد [عليه]^(٨) ويخرج به عن اللفظ ، ما يقع موقع النادر البعيد عن الفكر ، بالإضافة الى المراد ؛ وهو : الذي لا يخطر بالبال الا بالاحطار ، ويقع نادرا في قيل ذلك الحكم •

(١) أخرج البيهقي عن الحارث عن علي رضي الله عنه : « لا نكاح الا بولي ، ولا نكاح الا بشهود » وقال الزيلعي بعد أن ذكر حديث رسول الله عليه السلام « لا نكاح الا بشهود » : غريب بهذا اللفظ • فراجع نصب الراية (١٦٧/٣) ونيل الأوطار (١٣٦/٦) ، وتخريج الفروع (ص ١٣٤) •

(٢) عبارة هـ : « العدول وغيرهم » •

(٣) حديث صحيح أخرجه أحمد (٦٦/٤ : ع) وأبو داود (٢٢٩/٢) والترمذي (٢٠٤/١) وابن ماجه (٢٩٧/١) وراجع الكلام عليه في انحلتي (٤٦٥/٩) ونصب الراية (١٦٧/٣) والمنتقى (٥٠٣/٢) ونيل الأوطار (١٠١/٦ و ١٠٧ و ١٠٨) وأنظر أيضا السنن الكبرى (٥٦/٧) و ١٠٤ و ١١١ ، ١٤٨/١٠) والمستدرك (١٦٩/٢ - ١٧٢) •

(٤) لفظ هـ ، ز : « بالعدول » • وقد ذهب الشافعي وأحمد : الى اشتراط عدالة الشهود ؛ وذهب الحنفية والمالكية الى عدم اشتراطها : فراجع : « المهذب » (٤٢/٢) والانصاح (٢٧٤) والهداية (١٣٧/١) والاشراف (٩٣/٢) والبداية (١٥/٢) •

(٥) لفظ د : « وإخراج ... الاحتياط » وفيه تحريف •

(٦) في هـ ، ز : « بمثل هذا » •

(٧) سقطت الزيادة : من د ، ز •

وهذا كقوله عليه السلام : « أيما اهاب دُبِغَ فقد طهر »^(١) ، فقد ذكر للطهارة سيا وهو : الدباغ ، واقتضى عمومته^(٢) طهارة جلد الكلب بالدباغ . وقد استبطن الشافعي - رضى الله عنه - من الدباغ معنى ، بالنظر الصحيح والفكر المستقيم ، وهو : أن الدباغ [١٦ - ب] يُبعد الجلد عن العفونات ، ويعصمه عن الفساد ، ويؤثر فيه مثل تأثير الحياة ، ويقوم مقامها في التأثير^(٣) واقتضاء الطهارة .

فهذا تعليل هذا السبب ، و [هو]^(٤) نزوله منزلة^(٥) الحياة : في اقتضاء الطهارة .

واقتضى مَسَاقُ هذا الكلام اخراج جلد الكلب منه ، بعد ما [تناوله ؛ بدليل]^(٦) أن الكلب نجس في حال الحياة^(٧) .

(١) حديث صحيح روى بلفظه أو بلفظ : « كل » وبمعناه ، من طرق عدة ، فراجع مسند أحمد (٢٧٣/٣ و ٣١٣ ، ١١٠/٤ ، ١١/٥ و ٧١ و ١٥١ و ١٧٥ : ع) وصحيح البخاري (٨١/٣) ومسلم (١٥٦/١) وراجع كتب السنن أجمع ، والكلام عنه أو مع ما يعارضه : في نبيل الأوطار (٥٣/١ - ٥٥) والسنن الكبرى (١٥/١ و ٢٠) ونصب الراية (١١٥/١ ، ٣١١/٤) وفيض التقدير (١٣٩/٣) .

(٢) حرف في ل بلفظ : « عموم » وفي ز : « عموم ظاهره » .

(٣) في د ، ل ، ز : « الأثر » .

(٤) لم ترد الزيادة في ه ، ل .

(٤) لم ترد الزيادة في ه ، ل .

(٥) في د : نزله منزله في .. وهي مضطربة .

(٦) في د ، ل ، ز : « بان له تقديرا » .

(٧) اتفق الشافعي وأبو حنيفة وداود ومالك - في رواية عنه - على أن الدباغ مطهر لجلود الميتة في الجملة . وذهب مالك - في رواية أخرى عنه - إلى أنه لا يطهر ، ولكن تستعمل في اليابسات فقط . ثم عمم داود الحكم ، واستثنى أبو حنيفة جلد الخنزير ، واستثنى الشافعي هذا وجلد الكلب أيضا . راجع : الأم (٧/١) ، والمهذب (٩/١) والوجيز (١٠/١) والانصاح (صفحة ٣) والإشراف (٤/١) ، والهداية (١٠/١) والبداية (٦٧/١) .

فهذا نوع تخصيص بعلة مستنبطة من المخصوص^(١) . وليس أمثاله ممنوعا : اذ المنوع التغير ، والتغير يقع بعد استقرار^(٢) العموم . وتناول اللفظ للكلب^(٣) ، بمجرد الصيغة ، ليس مستقرا معلوما [حتى]^(٤) لا يُغيرُ اذ العام يطلق ويراد به الخاص ، وهو غالب في عادة العرب ؛ فكان استقراره في تناول له موقوفا على أن لا يتبين^(٥) مُدْرَك آخر لتقرير اللفظ وتزييله ؛ واذا ظهر المعنى بالتأمل : فخرج^(٦) بعض ما تناولته الصيغة بعمومها - وهو بعيد عن الفكر - لا يمنع صحة هذا الاستنباط مع ظهوره . فيقال : المعنى مفهوم ، والمُخْرَجُ نادر خارج عن الفكر والذكر ، واتباع المعنى أولى من الجمود على محض الصيغة ؛ وخروج الكلب عن ذهن المتكلم والمستمع - عند التعرض للدباغ - ليس بعيدا ، بل هو الغالب الواقع ، ونقيضه هو الغريب المستبعد .

فتجاسرنا على هذا التخصيص - وإن لم يكن المعنى سابقا الى الفهم ، جاريا مجرى القرائن المفترسة^(٧) من حيث انه تبع^(٨) ارادة الكلب ، ولم يبق لدخوله مستند سوى مجرد الصيغة مع امكان ارادة العموم^(٩) .

(١) في د ، ل : « الخصوص » وهي محرفة .

(٢) ورد في د بلفظ « استمرار » .

(٣) لفظ د ، هـ : « الكلب » .

(٤) سقطت الزيادة : من د ، ز ، ل .

(٥) صحف في ز بلفظ : « يتضمن » .

(٦) حرف في د ، بلفظ : (فخرج) .

(٧) لفظ ل : « المعتبرة » .

(٨) في د ، ل ، هـ : « من حيث بعد » .

(٩) ورد في هـ بلفظ : « الخصوص » وهو خطأ .

وأما ^(١) ما لا يستبطل من نفس المخصوص ، فيقسم : الى ^(٢) ما يُستبطل من أصل ورد مخصّصاً والى ما يستبطل من قاعدة [لا تعرض بظاهرها للعموم بالتخصيص ، وانما تعرض له بمعناها المستبطل منها] ^(٣) .

أما ما يستبطل من أصل ورد مخصّصاً ، فمثاله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : من انتهى عن الصلاة بعد الفراغ من العصر ^(٤) ، فإن ذلك يقتضى عموم النهى في جميع الصلوات ، ولكنه عليه السلام روى : « أنه صلى بعد العصر ركعتين ، فقالت له أم سلمة ^(٥) رضى الله عنها : أما كنت نهيتنا عن هذه الصلاة ؟ فقال : هما ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر ، فشغلني عنهما الوفاء » .

ففيه به على [أن] ^(٦) اشتغاله به ^(٧) سبب ^(٨) ائضى الصلاة . فيقاس عليه كل صلاة لها سبب ؟ ولا سبيل الى الاقتصار في التخصيص على ركعتي الظهر : اذا شغل عنهما الوفد على الخصوص . فما عداها - من الصلوات

(١) في د ، ز : « فأما » .

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « لا » وهي من الناسخ .

(٣) هذه عبارة ز ، وهي الأظهر . ووردت في د بلفظ : « .. معناها المستبطل » وفي ه ، ل : « لا يتعرض بظاهرها للعموم بالتخصيص ، وانما يتعرض له بمعناه المستبطل منه » .

(٤) في ه : « بعد صلاة العصر » .

(٥) هي أم المؤمنين : هند بنت أبي أمية القرشية المخزومية . المتوفاة : سنة ٦٢ هـ ، وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة . انظر : الاصابة ٤٣٩/٤ - ٤٤١ .

(٦) سقطت الزيادة من ه .

(٧) أي : بالوفاء . وفي ز : « بها » وهو تصحيف .

(٨) في ل ، ز ، ه : « لسبب » وهو تحريف .

التي لها أسباب - دائرة بين أن تكون في محل العموم ، أو داخله^(١) في الخصوص ؛ فأنجذبت الى المخصوص^(٢) بالنص ، برابطة العلة التي جرى التبيه عليها . فأخرج عن العموم ، وبقي النهى مقصورا على التبرع بالصلاة المتبادئة التي ليست لها أسباب .

وليس^(٣) يشترط في هذا الجنس أن يكون المستخرج من اللفظ بحكم الخصوص نادرا ، والباقي [١٧ - أ] غالبا . لأن الحديث المخصص ورد مضادا للعموم في بعض أطرافه ؛ فسقط التعلق بعموم الصيغة ، ووجب المصير الى تقدير قرينة مفهومة مقتضى^(٤) اللفظ فيما أرادته الشارع عليه السلام . فالقارئ^(٥) قد تحمل الألفاظ على ما يعد نادرا بالاضافة الى مطلقه ، فتأثير القرائن عظيم ظاهر ، حتى قد نبعد في تصوير القرائن ؛ فإذا^(٦) ورد حديثان متضادان في ظاهرهما ، وافترنا في الجمع الى تقدير قرينة لم تقل - فلما ذلك ، وان كنا لا نتجاسر على مثله بمحض القياس .

وهذا كحديث الربا في النقد^(٧) ، فانه رواه^(٨) عبادة بن الصامت^(٩)

(١) لفظ هـ ، ل : « داخلا » .

(٢) صحف في هـ ، ل بلفظ : « الخصوص » .

(٣) في د ، ز : « فليس » .

(٤) في ز : « بمقتضى » ، وزيادة الياء من الناسخ .

(٥) في ل ، هـ : « والقرائن » .

(٦) لم ترد الفاء في سائر الاصول .

(٧) الذي سيأتى بيانه مع نظائره .

(٨) في هـ : « روى » وهو تحريف .

(٩) هو : « أبو الوليد الانصاري الخزرجي ، أحد النقباء في بيعة

العقبة ، وقد شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وثوفى بالرملة : سنة ٣٤ هـ . انظر : الاسابة (٢/٢٦٠) .

وجماعة • وروى أسامة بن زيد^(١) عن النبي - عليه السلام - أنه قال :
 إنما الربا في النسيئة ،^(٢) • وهذا صريح في الحصر ونفى الربا في النقد^(٣) •
 وإليه ذهب ابن عباس^(٤) وعُمة أصحابه^(٥) ، وسعيد^(٦)
 وعروة^(٧) •

ولكن : حديث^(٨) الربا في النقد رواه أبو سعيد^(٩) ، وأبو

(١) هو : أبو محمد أو أبو زيد الكلبي ، حب رسول الله وابن حبه •
 المتوفى : سنة ٥٤ هـ •

انظر : الاصابة (١/٤٦) ، والتهذيب (١/٢٠٨) •

(٢) حديث صحيح أخرجه الجماعة وغيرهم فراجعه في : مسند
 الشافعي (٦٢) ، واحمد (٥/٢٠٠ - ٢٠٨ : ج) وصحيح البخاري (٣/١٤٠)
 ومسلم (١/١٩٧) والمستدرک (٢/٤٣) ، وكتب السنن أجمع ، وراجع
 الكلام عليه في الرسالة (٢٧٨ - ٢٨٠) ، ونصب الراية (٤/٣٧) والروض
 النضير (٣/٢٢٠) والمنتقى (٢/٣٤٧) ونيل الأوطار (٥/١٦٢ و ١٧٣
 و ١٧٥) •

(٣) صحف في هـ بلفظ : « التعدى » •

(٤) هو : حبر الأمة أبو العباس الهاشمي ، المتوفى بالطائف : ٦٨
 على الصحيح • انظر : الاصابة (٢/٣٢٢) وهامش آداب الشافعي (١٤٢) •
 (٥) صحف في ز بلفظ : « الصحابة » •

(٦) هو : سعيد بن المسيب أبو محمد المخزومي المدني ، الفقيه
 التابعي ، المتوفى : ٩٣ أو ٩٤ هـ على المشهور • انظر : ميزان الاعتدال
 (١/٣٨٧) والحلية (٢/١٦١) وهامش آداب الشافعي (١٢٢) •

(٧) هو : عروة بن الزبير أبو عبدالله الأسدي المدني ، الامام التابعي ،
 المتوفى سنة ٩٤ هـ • انظر : الحلية (٢/١٧٦) والنخبة اللطيفة (٣/٤١٥ -
 ٤١٨) •

(٨) صحف في ز بلفظ : « حقيقة » •

(٩) هو : سعد بن مالك أبو سعيد الخدري ، الصحابي الجليل ،
 المتوفى : سنة ٧٤ هـ • انظر : الاصابة (٢/٣٢) •

هريرة^(١) ، وابن عمر^(٢) ، وعبادة بن الصامت • فهم أوثق وأكثر • وهذا وإن لم يكن فيه مطعن^(٣) ، أيضاً ، ولكن لا ضرورة في جملة ناسخه ولا في تكذيب الراوي ؛ فجمع بينهما ونقول^(٤) : لعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - [سئل عن]^(٥) صنفين مختلفين : إذا بيع أحدهما بالآخر : من ذهب وفضة ، أو تمر وحنطة ، متفاضلا • فقال عليه السلام : « إنما الربا في النسيئة » ، وأراد به ما سئل عنه • وهذا وإن كان تقدير قرنية لم تُنقل ، ولكنه محتمل • واغفال الراوي لسبب الجواب ، واقتصاره في النقل على كلامه - ممكن " وإن كان بعيدا ؛ فهو أولى من تكذيب العدل ، أو نسخ ما هو ثابت في الشرع من غير ثبوت • مع أن التأريخ ليس يظهر في التقدم والتأخر ، والبعيد يصير قريبا بالاضافة [الى الأبعد]^(٦) ؛ ويتعين المصير الى الأقرب فالأقرب ، عند تعارض الجهات • ولهذا لا يجوز الهجوم على مثل هذا التقدير ، بمحض الرأي والقياس ؛ لأن مخالفة القياس ليس بأبعد^(٧) من مثل هذا التقدير • فليتأمل الطالب المسترشد مراتب النظر ، ومدارك الكلام • وليعلم أن إطلاق الكلام بقبول كل تخصيص ، أو إبطال كل تخصيص ، أو الاقتصار

(١) هو : على أصح الأقوال - عبد الرحمن ، أو عبد شمس ، بن صخر الدوسي ، أكثر الصحابة رواية • المتوفى : سنة ٥٧ أو ٥٨ أو ٥٩ هـ • انظر : الاصابة (٤/٢٠٠) وهامش آداب الشافعي (١٤٨) •

(٢) هو : عبدالله بن عمر أبو عبد الرحمن القرشي العدوي ، المتوفى : سنة ٧٢ - ٧٤ هـ • انظر : الاصابة (٢/٣٣٨) وهامش آداب الشافعي (٢٦٤) •

(٣) لفظ هـ « طعن » •

(٤) لفظ د : « فنقول » وسقطت منها الزيادة التالية •

(٥) في د : « الى أن لا بعد » وهي مصحفة •

(٦) في د ، ز ، هـ : « مانعة » وهي خطأ •

في التخصيص والاخراج على ما يقع نادرا بالإضافة الى المستقبى ، أو وجوب التخصيص بالمعنى المستتب من غير النص ، لا بالمعنى المفهوم من النص - كل ذلك خُلِفَ من الكلام : يطلقه من لا يحيط بجميع أطراف النظر ؛ فتصدى له صورة [حكم فيها]^(١) بقضية ، فيحكم على الاطلاق بتلك القضية [لكل صورة • وذلك]^(٢) يورث الضلال والجهل ، ويعمى [عن]^(٣) طرق الصواب والحق •

هذا^(٤) كله فيما يستتب من نص ورد مخصّصا أو معارضا [بظاهره]^(٥) أو بفهم من نفس النص المتصرف فيه بالتخصيص •

القسم الآخر : ما لا يستد [المعنى فيه]^(٦) الى نفس النص ، ولا الى معنى مستار من حديث صريح [١٧ - ب] في تخصيص النص ؛ ولكن يستمد من قاعدة أخرى منفصلة عن^(٧) مورد النص • فهو التخصيص بالقياس ، المطلق ' في لسان الفقهاء^(٨) •

مثاله ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى عن بيع

(١) سقطت الزيادة من ل •

(٢) في ل : « لكن صورة ذلك مما » وهي غير ظاهرة •

(٣) سقطت الزيادة من د ، ز ، ل •

(٤) في د ، ل ، ز : « وهذا » •

(٥) سقطت الزيادة من هـ ولفظ ز « بظاهر » •

(٦) في د ، ل ، ز : « فهم المعنى » •

(٧) لفظ د ، ز : « من » •

(٨) راجع في هذه المسئلة المعتد (٨١٠/٢ - ٨١٩) والمستصفي

(١٢٢/٢ - ١٣٦) وشرح المختصر (٢٧٩/١) وشرح اللمع (٢٠٩ - ٢١٢)

وتخريج الفروع (١٧٥ - ١٧٧) •

الكلب وثمنه ،^(١) فاقضى عمومه تحريم بيع كل كلب .
 فأراد أبو حنيفة رحمه الله إخراج كلب الصيد والماشية من^(٢) عموم
 النهي ، وقصر النهي على^(٣) الكلب الذي لا منفعة فيه : مما يقتضى إعجابا
 بصورته ، واستئناسا بمخالطته ، وكذلك سائر الكلاب السلوقية التي
 لا منفعة فيها . ويستند في هذا التخصيص الى القياس على سائر السباع
 والأموال ؛ والجمع : أن الكلب مال منتفع به ، فجاز بيعه كسائر
 الأموال ، ومعناه : أن المال عبارة عن كل ما يتعلق به غرض الآدمي مما
 سوى الآدميين^(٤) [الأحرار] . فبهذا الوصف يصير مالا ، وبه يصير^(٥)
 قابلا للبيع ، وهذا المعنى جار في الكلب .

فهذا قسم من التخصيص : يدور بين الرتبين السابقتين ؛ فلا يشترط
 فيه^(٦) أن يكون المخرَج نادرا ؛ فإن كلب الصيد والماشية لا يقع نادرا
 في الذكر عند التعرض لبيع الكلب ؛ بخلاف المعنى المستبطن بالنظر من نفس
 النص : فانه لا يجرى - في غالب الأمر - الا على إخراج ما يقع نادرا
 بالاضافة الى المذكور ؛ ولا يحتمل فيه أن يكون المستبقى تحت اللفظ
 نادرا : بحيث يفقر في ارادته لعموم^(٧) اللفظ ، الى قرينة قويسة ظاهرة ،
 ليخرج بها عن حد^(٧) الاجمال بخلاف التخصيص بالنص المعارض

(١) رواه الجماعة وغيرهم ، فانظره : في مسند الشافعي (٤٩ و ٧٦)
 وأحمد (٢١٩/٤ ، ٩٤/٥ و ١١٨ ، ١٣٢/١٥ : ع) وصحيح البخاري
 (٦٠/٣ و ٨٤ و ٩٣ ، ١٣٦/٧ - ١٦٦) ومسلم (٦٨٤/١) والمستدرک
 (٢٩١ و ٣١٩) وراجع الكلام عليه في نصب الراية (٥٢/٤ و ١٣٥)
 والمنتقى (٣١٦/٢) ونيل الأوطار (١٢١/٥) .

(٢) في هـ : « عن » .

(٣) في د : « عن » تصحيف .

(٤) لفظ هـ : « الآدمي » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن

د ، ل .

(٥) في د ، ز : « ويصير » .

(٦) لفظ هـ : « فيها » وهو تصحيف .

(٧) في هـ : « بعموم ... جهة » .

بظاهرة^(١) ، أو بالمعنى المستبطن من النص المخصص للمعوم^(٢) . كما ذكرناه في النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة ، وفي حديث الربا . فهذه مرتبة بين المرتبتين .

ونظر أبي خيفة ليس بعيد^(٣) في مسألة بيع الكلب لأمر يرجع الى امتناع التخصيص ؛ لأن الشارع عليه السلام نهى عن اقتناء الكلب ، وهو مقصور على ما يقتضى اعجاباً بصورته ؛ فليس بعد أن يكون هو المراد^(٤) بتحريم البيع ، كما أنه المراد بتحريم الاقتناء ؛ اذ في تحريم اقتنائه إبطال الفرض المتعلق به ، والحق^(٥) أنه^(٥) بالخمير وما لا ينتفع [به] شرعاً . ولكن الشافعي رحمه الله يترضى على قياسه ، وبين أن للنجاسة تأثيراً في منع البيع ، عُرِف ذلك بالشرع ؛ فيبطل قياسه به ، ويمتنع التخصيص لبطالان القياس بنظر آخر وراء^(٦) [ما ذكره] .

(١) في د ، ز : « لظاهرة » .

(٢) في د : « بالمعوم » .

(٣) في ه ، ل : « بعيداً » وفي د : « بعيد » .

(٤) في د زيادة : « ببيع الكلب » ولعلها من الناسخ . وحديث النهي عن اقتناء الكلب أخرجه الجماعة فانظره : في مسند الشافعي (٤٩) واحد (٣٣٤/٦) ، ٨٠/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٣٢/٩ ، ٤٦/١٤ : ع) وصحيح البخاري (١٠٣/٣) ، ١٣٠/٤ ، ٨٧/٧) ومسلم (٦٨٥/١) وراجع الكلام عليه في نصب الراية (٩٧/٢) ونيل الأوطار (٣٣/١) ، ١٠٦/٨) .

(٥) في ه : « والحق » .

(٦) في د ، ل ، ز : « فهم المعنى » .

(٧) في ل : « وراء » وسقطت منها الزيادة التالية . ووردت في ه بلفظ : « ما ذكره » هذا ؛ وقد ذهب الشافعية والحنابلة الى أن الكلب لا يجوز بيعه ؛ أما اقتناؤه لمنفعة مباحة - كالصيد والحراسة - فجائز . واختلف المالكية في بيع الكلب المأذون في اتخاذه ، فمنهم من قال : انه مكروه ويصح ، ومنهم من قال : لا يجوز . والاول هو الاظهر عندهم على ما صرح به القاضي عبد الوهاب ، أما الحنفية ، فقد ذهبوا : الى اباحة بيع الكلب ؛ سواء أكان مستعملاً للصيد والحراسة أم لا . فراجع : الام (٩/٣) والمهذب (٢٥٩/١) والهداية (٥٨/٣) والاشراف (٢٧٧/١) والبداية (١٠٩/٢) .

وليس ذلك الآن من غرضنا ؛ وإنما الغرض التنبيه على هذه المراتب الثلاثة • وليس في المقدور بيان آحاد الصور ؛ وإنما القدر الممكن ضبط الأقسام الكلية • ثم كل قسم يندرج تحته ^(١) صور كثيرة ، تدانى الدرجة الأولى من صورها الدرجة الأخيرة ^(٢) من القسم الذي قبله ، وتُقارب الدرجة الأخيرة ^(٣) من صورها الدرجة الأولى من القسم [١٨ - أ] الذي بعده في الرتبة ^(٤) ، فيثير ذلك نوعا من الاشتباه والامتزاج • وقد يقع الشك في أصل الأقسام : بأن ^(٥) المعنى المفهوم من النص [أهو] ^(٦) من المعاني السابقة الى الفهم ، الصالحة لأن تكون قرينة معرفة للمعنى [مفسرة] ^(٧) ؟ أو هو ^(٨) من المعاني المستنبطة ^(٩) بالفكر الذي يترتب استنباطها على فهم حكم اللفظ أولا وتقريره ؟

فكل ذلك إنما يُستدرك بالقريحة الصافية ^(١٠) ، والفطنة المستقيمة • وفي مواقع تشابهها تختلف مسالك الناظرين ^(١١) ، وتباين طرق المجتهدين ؛ ويختص [آحادها بدقائق ، استدراكها] ^(١٢) من شأن الناظر المجتهد في الفروع • وقد ينتهي الأمر فيها - لدقتها وخفائها - الى منتهى يرجع الى الحكم بالحدس ، ووقوع في النفس ، يضيق عن التعبير عنها نطق

(١) في ه ، ز : « فيه » •

(٢) في د ، ز : « الآخرة » •

(٣) في ه ، زيادة : « الثانية » •

(٤) في د ، ل ، ز : « فان » •

(٥) زيادة جيدة لم ترد في الأصول •

(٦) لم ترد في ز •

(٧) في د ، ل ، ز : « هي » •

(٨) في ه : « المعنى المستنبط » •

(٩) في ه : « انصائية ... النظارين » •

(١٠) في ه : « آحادهم ... وذلك » •

النطق • وكلُّ مجتهد فيها - إذا تحرّى الصواب ، وهَجَرَ التقليد
والعناد - نصيب ، أو مثاب على جهده وكدّه في طلبه وإن لم يُحكم
له بالأصابة •

فان قيل : قد أنفى مساق كلامكم الى تجويز التصرف في النصوص ،
بتفسير ظاهرها لمعان^(١) مفهومة منها ، ومعلوم أن سدّ الخلّة ودفع^(٢)
الحاجة ، معنى يسبق الى الفهم من الزكوات ؛ فهلا ساعدتم أبا حنيفة على
مصره الى تسليط هذا المعنى على الظاهر ، بالتغير في مسألة اخذ القيسم في
الزكوات ، وفي مسألة صرف الزكاة الى الأصناف الثمانية ، وغيرها ؟

قلنا : لم نساعد ، لا لامتناع هذا التصرف ؛ ولكن : لأن معنى سدّ
الخلّة لم يتمحض اعتباره في الزكاة ، بل انضم اليه التعبد ، وعرف ذلك
بالتبيه على الأسنان^(٣) في مراتب الحيوان في الزكوات ، والاعراض عن
القيمة في الأصل ؛ والباب باب العبادة^(٤) ؛ فراعينا المعنى ولم يتمحض
اعتباره ، بل ضمنا اليه التعبد : لدلالة الأدلة عليه^(٥) على ما استقصيناه في

(١) في د ، ل : ه بمعان •

(٢) في د : ه ورفع ، ولعله تصحيف •

(٣) في ه ، ل : ه القيم •

(٤) في ه : ه التعبد ، وكلاهما صحيح •

(٥) قد اختلف الفقهاء في جواز اخراج القيمة بدل العين الواجبة
بالزكاة ، فذهب مالك والشافعي : الى أنه غير جائز • وذهب أبو حنيفة :
الى أنه يجوز سواء أقدر على المنصوص عليه ، أم لم يقدر • واختلفوا كذلك
في الاصناف التي تصرف لهم الزكاة : أينبغى أن تدفع لجميعهم ، أم يكفي
دفعها لصنف واحد منهم • فذهب مالك وأبو حنيفة : الى أنه يجوز للامام
أن يصرفها في صنف واحد أو أكثر • وذهب الشافعي : الى أنها تقسم على
الاصناف التي سبهاها الله تعالى • راجع : المهذب (١/١٥٠ - ١٧٠)
والهداية (١/٧٢) والافصاح (٩٤ - ١١٢) والاشراف (١/١٦٩ - ١٩٠)
والبداية (١/٢٢٩ - ٢٣٥) •

تلك المسئلة ، وليس ذلك الآن من غرضنا • ولعلنا نضيف الى هذا الكتاب كتابا في بيان التخصيص والتأويل ، ونأتي فيه بمزيد تفصيل نشفي فيه الغليل • فان النظر في هذا الفن متعلق بذلك المقصد ، ومنحرف عن [غرض]^(١) القياس ؛ وهو الذي ترشخنا لبيانه الآن ، وابتدأنا بالكتاب له ؛ فلا نتجر^٢ الى ما يخرج بنا عن الغرض الخاص أكثر من ذلك • فرجع الآن الى الغرض الذي كنا فيه ، وهو : بيان طرق الايماء وكشف الخيالات المتطرفة^(٣) اليها بالتيهات •
خيال وتنبية في أصل الايماء الى العلة :

فان قال قائل : قال الله تعالى : « اذا قُمْتُمْ الى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ »^(٤) الآية ، وقد ذكرتم أن ترتيب الحكم على الفعل بفناء التعقيب ، مشعر بالتسبب ؛ وهذه الآية تدل^(٥) على كون الصلاة سببا لوجوب الوضوء ؛ والاجماع منعقد على أن الوضوء يجب بالحدث ، وان انقائهم الى الصلاة - اذا^(٦) كان متوضئا غير محدث - لا وضوء عليه ؛ وهو اخراج للصلاة عن كونها سببا ؛ وقد ذكرتم : أن أصل الايماء في [مثل]^(٧) ذلك صريح في أصل التعليل ، وان احتمال الاحالة الى معنى يتضمنه السبب ، [١٨ - ب] وليس هذا احالة الى [معنى يتضمنه]^(٨) المذكور ، بل هو قطع له عن سببه^(٩) بالكلية ؟

فالجواب^(٩) أن الوضوء انما يجب للصلاة ؛ ولذلك لا يجب على

(١) في ه : « هذا الغرض وهو » •

(٢) في د : « المتطرق » وهو تحريف •

(٣) سورة المائدة (٦)

(٤) لفظ ه : « دلت » •

(٥) لفظ د ، ل ، ز : « ان » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ه •

(٧) في ه ، ل ، ز : « متضمن » فقط •

(٨) لفظ د : « سبيله » •

(٩) في ه ، ل : « والجواب » د ، ز : « الجواب » •

المحدث أن يتوضأ قبل وجوب الصلاة عليه؛ فلا تخرج الصلاة عن كونها سبباً، ولكنها سبب في حق المحدث لا في حق المتوضي، ومعناه: إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون، فأغسلوا وجوهكم •

والعلل المفهومة بالإيماء تحتل التخصيص بالشرائط والمحال، وليس في تخصيصها^(١) بشرط دلت الدلالة عليه إبطال لها • وهذا كالتعليل بالسرقه من قوله تعالى: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا»^(٢)، ثم خُصَّصَ ذلك بالنصاب، ولم يكن^(٣) إبطالاً للتعليل • وتُعرف الأدلة المخصصة للعلل بالمحال والشروط، بما يعرف به تخصيص الألفاظ: من اجماع، ونص، وقياس جلي وغيره •

فقد نقل: «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي صلوات بوضوء واحد» فعلم أن الصلاة [سبب لوجوب الوضوء على المحدث]^(٤) •

نعم: يبقى على الناظر نظر في [أن الحدث سبب للوجوب عند الصلاة، أو الصلاة سبب]^(٥) في حق المحدث، وأن الجاري [منهما]^(٦) مجرى

(١) في: د «تخصيصهما» وهو تحريف •

(٢) سورة المائدة (٣٨) •

(٣) في د، ز، ل - بعد ذلك - زيادة: «ذلك» •

(٤) في هـ: «سبب للوضوء في حق المحدث»، وفي د، ل: «سبب على المحدث» • وفيها نقص؛ والحديث من رواية بريدة، قالت: صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد • فقال له عمر: «إني رأيتك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه» قال: عمداً صنعته • (أي: لبيان الجواز) كما في سنن أبي داود (٤٤/١) وقد روى بنحوه أو بأطول منه: في صحيح مسلم (١٣١/١) ومسنند أحمد (٣٥٨/١): (ج) وسنن الترمذي (١٤/١) والبيهقي (١٦٢/١) وابن ماجه (٩٥/١) وانظر نيل الأوطار (١٧٩/١ و ١٨٤) ومشكاة المصابيح (١٠١/١) •

(٥) سقطت الزيادة من د •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •

العلة ، والجاري مجرى [المحل و]^(١) الشرط - ماذا ؟

وعلى الأحوال كيف ما كان ، فلا بد من اعتبار الصلاة وابقائه^(٢) معتبرا^(٣) في الحكم - شرطا أو سببا . وفيه الوفاء بموجب الایاء ؛ لأن الشرط أيضا مؤثر في الحكم ولكن بواسطة العلة ؛ فلم يكن التخصيص والترتيب بقاء التعقيب لغوا من الكلام ، بكل حال .

والأولى عندي أن يقال : الصلاة سبب لوجوب الوضوء ، والحدث سبب لانتقاضه ؛ فالأحداث نواقض ، والصلوات أسباب ، ثم من توضأ للقيام للصلاة^(٤) فهو ممتثل ، وله أن يُؤدِّيَ به صلوات ، ولا يتكرر عليه الخطاب بعدد آحاد الصلوات ، ولكن معناه : إذا أردتم الصلاة فغسلوا ، أي جنس الصلاة ، فما دام المصلي^(٥) بهذه الطهارة فحكم امتثاله مستمر لا يتجدد عليه الأمر الا اذا انتقضت طهارته بحدث [ظاهر]^(٦) ناقض ؛ فعند ذلك ينقطع حكم الامتثال السابق . فارادة الصلاة [بعده]^(٧) والقيام اليها يوجب الوضوء .

وقد قال قائلون : من أحدث قبل دخول وقت الصلاة وجبت عليه الطهارة وجوبا موسعا الى وقت الصلاة .

وقال آخرون^(٨) : لا ، بل ابتداء الوجوب بدخول وقت الصلاة ، ولكن في حق المحدث وهذا هو الأولى .

(١) سقطت الزيادة من هـ .

(٢) في د ، ل ، ز : « واثباتها » .

(٣) في ز : « معتبر » .

(٤) في د « للصلوات » .

(٥) في هـ ، ز : « يصلي » .

(٦) لم ترد الزيادة في هـ ، ل .

(٧) لم ترد الزيادة في د .

(٨) في د ، ز : « قائلون » .

وعلى الجملة : المفهوم من الايماء تأثير الصلاة في الوجوب ، وكيف
ما فرض فلا ينقطع تأثيره بحال .

خيال وتنبيه :

فان قيل : من مسالك الايماء - فيما ذكرتموه - الفرق بين الحالتين
بذكر الغاية . مثل قوله تعالى : « ولا تقربوهنَّ حتى يَطْهُرْنَ » ^(١) ،
و « .. حَتَّى تَغْتَسِلُوا » ^(٢) .

وقد قال تعالى : « فلا تحلُّ له من بعدُ حتى تكسَّحَ زوجاً
غيرَه » ^(٣) فأشعر ظاهره - بزعمكم : أن المحلل ^(٤) هو النكاح ووطء
الزوج الثاني ، وأنه الرافع للتحريم . وإذا رفع أثر الثلاث : لزم عليه
أن يرفع أثر الواحدة والاثنتين ، بطريق الأولى . كما قاله أبو حنيفة .
وسلككم في الرد عليه قولكم : ان التحريم ممدود الى غاية ينتهى
عند انقطاع الغاية ؛ ولا تأثير للغاية في القطع حتى يقال : اذا قطع [١٩ - أ]
الأكثر ، فليقطع الأقل [بل] ^(٥) ينعدم التحريم : لأن الموضوع تحريم
قاصر ممدود الى الوطء ، كما أن الصوم الموضوع [تحريم] ^(٦) قاصر
ممدود الى الليل ؛ وفي هذا قطع لأثر الغاية ، وإخراج لها عن كونها مؤثرة
في الانقطاع ؟

قلنا : ليس كذلك ، فان الوطء بالانفاق مؤثر في التحليل ؛ ولكن
الخلافاً في وجه التأثير :

فقد أبى حنيفة : هو مؤثر في هدم التحريم وقطعه .

(١) سورة البقرة (٢٢٢) .

(٢) سورة النساء (٤٣) .

(٣) سورة البقرة (٢٣٠) .

(٤) في د ، ل : « بأن المحل » .

(٥) سقطت الزيادة من د .

(٦) سقطت الزيادة من ز ، ل ، هـ .

وعندنا : يؤثر في قطع مدة التحريم ، والتحريم ينتهي ^(١) بنفسه عند انتهاء مدته ؛ فيكون ^(٢) التحليل ظاهرا بانتهاء التحريم ، والتحريم متبها لانتهاء مدته ؛ والمدة متبها بالوطء : فانه ^(٣) الغاية . وما يظهر الحكم عنده ، ولا يستغنى في الظهور عنه - فهو معتبر في الحكم ، وان لم يكن على حقائق العلل المؤثرة وكان شرطا . فالشرط ^(٤) معتبر ، كما أن العلة معتبرة .

والإيماء صريح في أصل الاعتبار ، لا في طريقه . واحتمل أن يكون الوصف الذي إليه الإيماء شرطا ، واحتمل أن يكون علة . وعلى الأحوال كلها ، فلا سبيل إلى انقائه . وتسمية الشرط علة صريحا جائز بطريق التجوز ^(٥) ؛ فإضافة الحكم إليه كيف لا تجوز ، والشرط مؤثر في الحكم ولكن بواسطة العلة لا بنفسه ؟ كما بينا أن الوطء مؤثر في قطع مدة التحريم تأثيرا من غير واسطة ، ثم التحريم ينتهي بانتهاء مدته ؛ فيصير الوطء مؤثرا في الحكم بواسطة المدة ، وان لم يكن مؤثرا بنفسه ^(٦) .

(١) في هـ : « ينتفى » .

(٢) في ل : « ليكون » .

(٣) في هـ : « فانها » .

(٤) في د : « والشرط » .

(٥) في ز : « التجوز » .

(٦) في د ، ل ، هـ في نفسه ، ، وهو صحيح أيضا . وقد ذهب الشافعية والمالكية : إلى أنه إذا عادت المطلقة ثلاثا إلى الزوج الأول - بشروط الإباحة - ملك عليها ثلاث تطبيقات . فان طلقها طليقة أو طلقتين ، فتزوجت بآخر ثم أبانها - رجعت إلى الأول بما بقى . وذهب الحنفية : إلى أن المرأة التي طلقت ثم عادت إلى زوجها الأول ، فان العود يهدم الطلاق السابق مطلقا . راجع : الأم (٢٣١/٥) والمهذب (١١٣/٢) والبداية (٩/٢) والاشراف (١٣٧/٢) والبداية (٧٦/٢) .

وهذا نظر يتعلق بتلك المسئلة ؛ والفرض : أن تعطيل الوصف المذكور - للفرق في الحكم - لا سبيل اليه ، بعد جريان الفرق والنسل بين القسمين [به]^(١) . فانه صريح في اعتباره ، وهو متفق عليه ، وانما النظر في طريق اعتباره ؛ والايماء ليس صريحا في تعيين طريق الاعتبار ، وانما هو صريح في أصل الاعتبار .

خيال وتنبيه :

فان قال قائل : من^(٢) طرق الايماء ، ترتيب الحكم على الفعل بقاء التعقيب وترتيبه عليه ترتيب الجزاء على الشرط . وقد قال الله تعالى : « فَاِنْ خِفْتُمْ اَلَا يُقِيْمًا حُدُوْدَ اللّٰهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ » به^(٣) . رتب رفع الجناح على الخوف النائر من الشقاق والنزاع ، ولا تأثير له في صحة الخلع . وقد قال تعالى : « فَاِنْ لَمْ يَكُوْنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَاَتَانِ »^(٤) في باب الشهادة ، ولا تأثير لفقدتهما في جواز الاستشهاد بالنساء . وقال عليه السلام : أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِشِيرِ اِذْنِ وَلِيِّهَا فَكَاحَهَا بِاطِلٍ^(٥) ، و [فقد الاذن]^(٦) لا تأثير له في الابطال ،

(١) سقطت الزيادة من ه ، ل ، ز .

(٢) في د ، ز : « فمن » .

(٣) سورة البقرة (٢٢٩) .

(٤) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٥) من حديث عائشة رضى الله عنها ، وقال عنه الترمذي : حديث حسن (٢٠٤/١ ، ٢٩٥) والحاكم في المستدرک : هو على شرط الشيخين (١٦٨/٢) وانظره في سنن أبي داود (٢٢٩/٢) وابن ماجة (٢٩٧/١) والسنن الكبرى (١١١/١) ومسند أحمد (٤٧/٦ و ٦٦ و ١٦٦ : ح) وراجع الكلام عنه في نصب الراية (١٨٤/٣ - ١٨٧) ونيل الأوطار (١٠١/٦) وانظر ذخائر الوارث (٢٣٤/٤) .

(٦) سقطت الزيادة من ه ، ل . وقد اختلف الفقهاء في أنه هل الولاية شرط في صحة النكاح ؟ : فذهب الشافعية والمالكية والحنابلة : الى اشتراطها ، فلا يصح العقد لها أو غيرها بعبارتها ولو اذن الولي في ذلك =

يل بطل النكاح مع الاذن ، كما يبطل مع عدمه •

فالجواب : أن الایماء لا يدل على أصل التأثير ، وهو يتقرر في الخوف والشقاق : لأن الخلع لا يقع الا عند الخوف في العادة الغالبة المستمرة ؛ والوصف يذكر تارة^(١) لتأثيره في حكم الفعل ، وتارة لتأثيره في وقوع الفعل • فمعنى التعليل ان يقال : حلُّ الخلع به ، وهو الظاهر من المطلق • ومعنى التأويل أن يقال : وقوع الفعل [به]^(٢) ، فانه سبب وقوع الخلع • فحلُّ الخلع يظهر بوقوع الخلع ، ووقوع الخلع يظهر بالشقاق فكان مؤثرا في الحكم بواسطة الفعل • فمُطْلَقُهُ^(٣) للتأثير بغير^(٤) واسطة ، ولكنه محتمل للتأثير بواسطة • فيجوز المصير اليه [بدليل ، وقد يقتصر]^(٥) في ذلك [١٩ - ب] الدليل على القرينة العرفية المفهومة مع اللفظ ، فنانجوزنا التصرف في النص بتغيير ظاهره اللفظي لمعنى^(٦) يسبق الى الفهم من نفس النص ، و [هذا]^(٧) هو المعنى بقول الفقهاء : ان هذا الكلام خَرَجَ^(٨) مَخْرَجَ العرف والعادة ، وحاصله : ان المذكور مؤثر في الحكم بواسطة الفعل ؛ فبقي^(٨) أصل

وقال أبو حنيفة والزهرى والشعبي : اذا عقدت المرأة نكاحها بغير ولي ، وكان كفتاً : جاز • وقال أبو ثور : اذا عقدت باذن الولي صح العقد • راجع : الأم (١١/٥) والمهذب (٣٧/٢) والهداية (١٤٢/١) والبدایة (٧/٢) والاشراف (٨٩/٢) والافصاح (٢٧٢) وبحوث في الفقه المقارن (١٠٦-١٠٧) •

(١) في ل ، ز : « مرة » •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) في د ، ل : « ومطلقه » •

(٤) في هـ ، ل : « من غير » •

(٥) في ز : « وقد مر » •

(٦) لفظ هـ ، ل ، ز : « بمعنى » •

(٧) لم ترد الزيادة في د •

(٨) لفظ د ، ز : « يخرج ... فيبقى » •

التأثير ، ورجع النظر الى طريقه .

وهو الجواب عن حديث النكاح بلا ولي ، وعن [آية]^(١) الشهادة ، وعن كل^(٢) ما يطابق العادة .

وفي الشهادة أمر آخر ، وهو : أن الآية [سقت]^(٣) للإرشاد الى طريق الاحتياط ؛ ومن استشهد النساء^(٤) مع وجود الرجال ، فيحكم في حقه بمخالفة^(٥) موجب الإرشاد ، وكونه مثالا عن توثيق الحق بكمال الاحتياط ؛ فيظهر^(٥) تأثيره في تحصيل الأمثال لأمر [يرجع الى]^(٦) الإرشاد . والأمر قد يجرى للإرشاد ، وقد يجرى للإيجاب . فالتأثير^(٧) ظاهر بالطريق الذي ذكرناه .

فان قيل : فقد قال تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : مِنْ ذَاتَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ »^(٨) الآية . فهلا نزلتم ذلك على تأثيره في الحكم بواسطة^(٩) الفعل ، مصيرا الى أن الغالب : أن القادر على الحرية^(١٠) لا يَنْكِحُ الأمة فيرقّ ولده ، ويضيق على نفسه الاستمتاع . ولم رددم مذهب أبي حنيفة اذ صار اليه ؟

قلنا : نظرد ليس باطلا لأن الآية [لا]^(١١) تحتل هذا التأويل ،

(١) لم يرد هذا اللفظ : في د .

(٢) في ه ، ز : « وكل » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) لفظ د : « للنساء . . . لمخالفة » ، وهو تصحيف .

(٥) هذا هو الظاهر . وعبارة ه ، ل : « وليظهر » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٧) لفظ ل ، د ، ز : « والتأثير » .

(٨) سورة النساء (٢٥) .

(٩) ورد في د . بعد ذلك . زيادة : « الحكم » وهي من الناسخ .

(١٠) صحف في د بلفظ : « الحر » .

(١١) سقطت الزيادة من د .

ولكننا قد نعمل على [المعنى في تلك المسئلة ، وهو : اوراق الولد ، وقد نعمل على]^(١) الآية ونبتل دليل الخصم على تأويله - بالطرق المذكورة في تلك المسألة^(٢) . فأما أصل التأويل ، فغير ممتنع في نفسه .

فنتج^(٣) - من ذكر هذه الأمثلة والتشبهات والخيالات - أن الايماء صريح في اقتضاء الربط بين الحكم وبين^(٤) الوصف المذكور ؛ وظاهر الكلام لربط الحكم بالوصف من غير واسطة ، ولطرد^(٥) الوصف على العموم وجعله علة من غير تخصيص ، ولكن يحتمل التخصيص بشرط ومحل : اذا قام الدليل ؛ كما في آية الضوء والسرقة . ويحتمل إبقاء التأثير مع تخلل واسطة في كلا طرفي الحكم والعلة .

أما في طرف العلة ، فكما ذكرناه في وصف الغضب واقتضائه تحريم القضاء بواسطة ضعف العقل ، ووطء الزوج الثاني واقتضائه الحل بواسطة انتهاء المدة .

وأما في طرف الحكم [ف] كارتباط حل الخلع بالخوف بواسطة الفعل : من حيث ترتب حكم الحل على الفعل ، وترتب الفعل في وقوعه

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) ذهب جمهور الفقهاء : الى أن نكاح الأمة المؤمنة لا يجوز الا باجتماع أمرين : أن لا يجد الرجل طولا لحره ، وأن يخاف الزنا . وذهب الحنفية : الى جواز ذلك مطلقا ، بل والى عدم اشتراط ايمان الأمة . وهو المشهور عن ابن القاسم صاحب مالك . راجع : الأم (٨/٥) وتقويم الأدلة (٦٣٧) والمهذب (٤٧/٢) والافصاح (٢٨٤) والبداية (٣٧/٢) والهداية (١٤٠/١) .

(٣) لفظ د ، ه ، ل : « فينحل » ، وهو صحيح أيضا .

(٤) لفظ ز : « والوصف » .

(٥) في ه : « واطراد » .

على الخوف • فصار حل الخلع ظاهرا بالخوف •

وكل ذلك طريق الاحتمال • والكلام ظاهر في ربط الحكم بالوصف مطلقا من غير واسطة ، ومحتمل^(١) لهذه الجهات على موجب قيام الدليل عليها • وفيه تمام البيان الذي^(٢) يتعلق بتلايماء الى العلل والتبنيه عليها •

فان قيل : فاذا كان الايماء يدل على التعليل على وجه لا يحتمل التغير ، فهو اذن نص^٣ في أصل التعليل • فما الفرق بينه وبين التصريح بالتعليل ، [وما جرى التصريح بالتعليل به تنطرق]^(٤) اليه هذه الضروب من التصرفات ؟

قلنا : لا فرق [٢٠ - أ] بينهما في افادة المعرفة ؛ وانما طريق التعريف هو المختلف [فيه]^(٥) • وللتعريف طرق ، من جملتها : النطق والتنقيص على المقصود بعبارة موضوعة له في الأصل • والتركيب في هذا الجنس يطابق المفردات ، ولا يتجدد بالنظم^(٥) الا تركيب المفردات •

وللعرب وراء ذلك عادات^(٦) في البيان وتعريف المقصود ، دون النطق بالعبارة الموضوعة في الأصل للدلالة عليه • [فالتعريف بالطرق]^(٧) المعتادة في البيان كالتعريف بذكر الأسمي الموضوعة بازاء المسميات •

فمن عاداتها : الحذف والايجاز في بعض المواضع • كقوله تعالى :
« فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ »

(١) في ز : « ومحتملا » وهو خطأ وتصحيف •

(٢) في هـ ، ل : « لما » وهي صحيحة كذلك •

(٣) في د ، ز : « وما جرى مجرى ... لا تنطرق » •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « بالنظر » •

(٦) لفظ هـ : « عبارات » •

(٧) في ز : « في التعريف ، فالطرق » •

أُخْرَ ،^(١) فمعناه : « فأفطر فعدة » ؛ فحذف ذلك إيجازاً ، وحصل الفهم كما لو نطق به من غير فرق . وقال جل من قائل : « فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ »^(٢) يعني : فحلق ففدية . وقال جل وعز : « فَأَنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ »^(٣) ، أي : فأردتم الاحلال . وقال جل من قائل : « فقلنا اضرب بعصاك الحجرَ فانفجرت »^(٤) يعني : فضرب [فانفجرت]^(٥) . والفائدة في ذلك كله - عند الذكر وتركه - واحد .

[ومن عاداتها]^(٦) في البيان ؛ التنبيه^(٧) على الشيء بذكر نظيره ، وضربَ مَثَلٍ فيه ، دون التعريض له في نفسه . وهو في الافادة كالعرض له . كقوله تعالى : « وَلَا يَتَّبِعْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ، يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا »^(٨) يعني : أنه محرم^(٩) كأكل لحم الغير . وقوله عز وجل « مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ »^(١٠) ، الآية ؛ عرف به تضعيف الحسنات في مقابلة الانفاق^(١١) ، ونزّل في الافادة منزلة تصريحه في قوله عز وجل :

(١) سورة البقرة (١٨٤) .

(٢) سورة البقرة (١٩٦) .

(٣) سورة البقرة (١٩٦) .

(٤) سورة البقرة (٦٠) .

(٥) زيادة جيدة لم ترد في الأصول .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

(٧) في هـ : « ومنها التنبيه » .

(٨) سورة الحجرات (١٢) .

(٩) في د ، ز « يحرم » .

(١٠) سورة البقرة (٢٦١) .

(١١) في هـ ، ل : « في مقابلته » .

« وما أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْمِفُونَ » ^(١) .

ومن هذا الجنس ، قوله عليه السلام : « لعن الله اليهود ؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » نزل هذا في حقنا منزلة قوله : حرمت عليكم اتخاذ قبور الأنبياء مساجد ، ولكن عرف التحريم بذكر اللعن الذي هو موجب ، وعرف تعلق التحريم [بنا] ^(٢) بتعير اليهود بذلك ، وأن مثله يذكر في معرض التحذير في العادة .

[ومن الألفاظ] ^(٣) والأساسي ما يجري على اللسان ذكرها ولا يكون مقصودا ، ويعرف ذلك [بجرى العادة] ^(٤) في النظم . كقوله صلى الله عليه وسلم : « من أعتق شركا له في عبد » ^(٥) و « أيما رجل مات أو أفلس » ^(٦) الحديث . فذكر العبد والرجل جرى وفاقا ، لا أثر له في

(١) سورة الروم (٣٩) .

(٢) سقطت الزيادة من د ، ز .

(٣) في ه ، ل : « في الألفاظ » ، و ز : « في حق الألفاظ » . وهي تنمة لما قبلها .

(٤) في ه : « بالعادة » .

(٥) هذا معنى ما رواه الجماعة عن ابن عمر وأبي هريرة رضى الله عنهما ، فانظر مسند الشافعي (٦٧) وأحمد (٣٢٨/١ ، ٢١١/٦ ، ٦٧/٧ ، ٢٦٤/٨ ، ١٢٤/٩ ، ٢٠٦/١٣ : ع) وصحيح البخاري (١٣٩/٢) و١٤٤ و١٥٠) ومسلم (٣١/٢) وراجع كتب السنن ، ونصب الراية (٢٨٢/٢) ونيل الاوطار (٧٣/٦) ومشاة المصابيح (٢٤٤/٢) واختلاف الحديث (٣٦٩) وفتح الباري (٧٧/٦ و٨٢) .

(٦) من رواية أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « أيما رجل أفلس فأدرك رجل ماله بعينه ، فهو أحق به من غيره » ، أو من طريق خلدة الزرقى قال : جئنا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس ، فقال : هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما رجل مات أو =

الحكم ، ولكنه سابق الى اللسان في عادة اليان ، بتغليب الذكور - في الذكر - على النساء .

ويقرب من هذا الجنس ، قوله تعالى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْمُتَمِّ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ »^(١) . فخصَّصَ بالتحريم اللحم ؛ والشحم والجلد وسائر أجزائه مفهومة^(٢) منه ؛ فنزل في اليان منزلة قوله : والخنزير ، وحمل التخصيص فيه على عادة اليان ، وهو : أن السابق الى اللسان ما يعتاد أكله ، وهو : اللحم .

فهذا ومثاله - من عادات^(٣) اليان عند نظم الكلام يعرفها من ألفها^(٤) ، ومارسها ؛ وتبين به أن [التعريف بحكم]^(٥) المسمى غير موقوف على التعلق بالعبارة الموضوعية [٢٠ - ب] له في أصل الوضع ، ولا ينبغي أن يتعجب [الانسان]^(٦) من قولنا : ان الائمة الى الوصف الذي أضيف الحكم اليه ، نص^٢ في اعتبارده . وان لم يكن ذلك نطقا صريحا .

هذا كله كلام مينا في الدلالة على كون الوصف علة بالطرق التقليدية ،
التصريحات منها والتسيئات .

أفلس ، فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا رجاه بعينه . . فانظر مسند الشافعي . (١١٠) . وأحمد (٩١ / ١٢) ، ٢٤٩ / ١٣ : ع) وصحيح البخاري (١١٨ / ٣) ومسلم (٦٨١ / ١) والمستدرک (٥١ / ٢) والسنن الكبرى (٤٤ / ٦) - (٤٧) والمشكاة (١٠٨ / ٢) والمنتقى (٣٦٤ / ٢) ونيل الأوطار (٢٠٥ / ٥) .

(١) سورة المائدة (٣) .

(٢) في ل ، هـ : « مفهوم » .

(٣) لفظ د ، ز : « عبارات » .

(٤) صحفت في د ، بلفظ : « الفقهاء » .

(٥) في هـ : « تعريف الحكم ، وهي صحيحة أيضا .

(٦) لم ترد الزيادة : في د .

المسلك الثالث :

اثبات كون الوصف علة بالاجماع^(١) .

وما دل الاجماع على كونه^(٢) مؤثرا في الحكم وموجبا له ، فهو مقبول كما دل عليه النص والاياء ، ولذلك أمثلة :

منها : أن الأخ للأب والأم يقدم على الأخ للأب في الميراث ؛ [يقاس^(٣) عليه] التقديم في ولاية النكاح ؛ والجامع : أن [رجحان أحد السبين^(٤)] - مع الاشتراك^(٥) في الأصل - يوجب التقديم ، كما في الارث .

افاذا قال المطالب : ولم قلت : ان الاختصاص بمزيد هذا السبب ، له تأثير في [هذا]^(٦) الحكم ؟

فقول : الاجماع منعقد على التقديم في الميراث ، وعلى أن التقديم بهذه العلة . فهذه^(٧) المزية ظهر بالاجماع أثرها في جنس هذا الحكم ، في غير محل النزاع .

المثال الثاني : أن الجهل بالعوض^(٨) له تأثير في الانسداد ومنع الثبوت

-
- (١) راجع كلام الأصوليين عن هذا المسلك : في المستصفى (٢٩٣/٢) وروضة الناظر (٢٦٥/٢) والاحكام (٣٦٤/٣) وشرح المختصر (٣٨٥/٢) والاسنوى (٧٤/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٧٨/٢) والتيسير (٣٩/٤) وشرح المسلم (٢٩٥/٢) ونزعة المشتاق (٧١٢) ونبراس العقول (٢٦٦) .
- (٢) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « علة » .
- (٣) في د ، ز ، ل : « قياسه » .
- (٤) هذا هو الظاهر . وفي ل ، ز : « امتزاج السبين » .
- (٥) في ز : « الاختصاص » .
- (٦) لم ترد الزيادة في د ، ز .
- (٧) صحف في هـ : بلفظ : « لهذه » .
- (٨) في هـ ، ل : « في العوض » . غير أن النكاح لا يبطل بجهالة =

في الذمة [في البيع]^(١) ؟ فيقاس عليه المهر ، ويقال : عوض مجهول ،
يفسد ولا يثبت كالثمن •

فاذا قيل : ولم قلت : انه يفسد لكونه مجهولاً ؟

فتقول : الاجماع منقذ على أن للجهل تأثيراً في افساد^(٢) العوض •
واذا أثر في غير محل النزاع بالاجماع ، فليؤثر في محل النزاع •

المثال الثالث : أن نقول في السارق اذا تلف المال تحت يده : انه
مال تلف تحت اليد^(٣) العادية ، فيضمن كالمفصوب •
فإذا قيل : ولم قلت : ان تلف المال تحت اليد^(٣) العادية يوجب
الضمان ؟

قلنا : بالاجماع ظهر تأثير هذا الوصف في ايجاب الضمان ، في
مسئلة الفصب وجميع الأيدي العادية^(٤) •

المثال الرابع : أن يقول الحنفي في الثيب الصغيرة : انها صغيرة ،
فيؤلّى عليها في بضعها كالبكر الصغيرة •
فيقال : ولم [قلت : انها]^(٥) اذا كانت صغيرة يولى^(٦) عليها [في
بضعها]^(٧) ؟ •

العوض ، بل ينتقل الى مهر المثل ، بخلاف البيع فانه يفسد بفساد العوض
انظر المذهب (١/٢٦٦ و ٢/٦١) •

(١) سقطت الزيادة من ه •

(٢) في ه ، ل : « فساد » •

(٣) في ه : « يده » •

(٤) راجع المغنى على منهاج النوى (٢/٢٧٧) • ونص الشيرازي

على أن الضمان يجب لحق الآدمي والقطيع يجب لله تعالى : انظر المذهب
• (٢/٨٤)

(٥) لم ترد الزيادة : في ه •

(٦) في ه : « فيولى » •

(٧) سقطت الزيادة من ل ، د ، ز •

أيقول : ظهر بالاتفاق - في غير محل النزاع - تأثير الصغير في
الولاية .

فإن أراد بذلك البكر الصغيرة : توجه المنع عليه ، فإنها مؤلّية
عليها للبكارة^(١) عندنا لا للصغير .

فيقول^(٢) : ظهر تأثير ذلك في الابن الصغير ، وفي ولاية المسال -
بالاتفاق ؛ وولاية البضع من جنس ولاية المال ؛ فإذا أثر في شيء أثر فيما
هو من جنسه^(٣) . فتقطع المطالبة بهذا القدر .

(١) في ز : « بالبكارة » .

(٢) في د : « فيقال » .

(٣) اختلف الفقهاء في تزويج الشيب الصغيرة ، والبكر كبيرة كانت
أو صغيرة . أما الشيب الصغيرة ، فذهب الشافعية ، وبعض الحنابلة : الى
انه لا يجوز للاب ولا لغيره تزويجها ، بل تنتظر حتى تبلغ وتاذن . وذهب
المالكية وبعض الحنابلة أيضا : الى أنه يجوز ذلك لأبيها فقط . وذهب
الحنفية : الى أنه يجوز لاي ولي تزويجها ، والى أن لها الخيار : اذا بلغت ،
وكان الولي غير الاب والجد .

وأما البكر الكبيرة ، فإن كان وليها غير الأب : فقد اتفق الاثمة على
أن ليس له اجبارها ، الا الجدد وصي الاب : فقد الحق الشافعية الجدد
بالأب ، والحق المالكية وصي الاب به . وإن كان الولي الاب ، فذهب مالك
والشافعية وأحمد : الى أن له اجبارها ، غير أنه يستحب استئذانها . وذهب
الحنفية والظاهرية : الى أنه ليس له اجبارها .

وأما البكر الصغيرة : فإن كان الولي هو الأب ، فقد أجمع الفقهاء على
جواز التزويج والاجبار . والحق الشافعية الجدد بالأب ، والحق المالكية
الوصي به . وإن كان الولي غير الاب ، فذهب مالك والشافعية وأحمد :
الى أنه لا يجوز تزويجها ، بل ينتظر حتى تبلغ وتاذن . وذهب أبو حنيفة
وجماعة : الى أنه يجوز ، وإن لها الخيار اذا بلغت . فراجع في ذلك كله :
الام (١٥/٥) والمهذب (٣٩/٢) والافصاح (٢٧٢) والاشراف (٩٠/٢)
والهداية (١٤٣/١) والبداية (٤/٢ - ٧) وبحوث في الفقه المقارن (١٠٦) .

المثال الخامس : أن يقول الحنفي : المريض اذا أقر بعد أن^(١) صار ماله مستغرقاً بالدين بأقراره^(٢) في الصحة - لم يقبل إقراره ، لأنه بالإقرار يُفوّت حق غرماء الصحة^(٣) ، فيكون^(٤) محجوراً عليه كما في الهبة •

فيقال : ولم قلت^(٥) : انه اذا فوت حقهم ينبغي أن يكون محجوراً ؟

فيقول : كما في الهبة •

فيقال : ولم قلت : ان منع الهبة معلل بذلك ؟

فيقول : الاجماع منعقد على أنه ان لم يكن دين مستغرق ، نفذت هبته في الثلث • وانما امتنع هبته ، لما فيه : من تفويت حق الغرماء • وان أنكر منكر ذلك : وجب التعليل به ؛ لأن حق الغير - بالاتفاق - له تأثير^(٥) في الحجر في الهبة [٢١ - أ] كما في الرهن ، وكما في التركة اذا تعلق الدين بها^(٦) • فهذا وصف عهد مؤثرا في الحجر ، في الشرع بالاتفاق •

وأمثلة ذلك كثيرة • ولعل شَطَرَ المسائل القياسية يجري على هذا المنهج • وهو مقبول باتفاق القائلين بالقياس •

(١) لفظ د ، ز ، ل : « ما » وهو صحيح أيضا •

(٢) لم ترد الهاء : في ه ، ل ، ز •

(٣) انظر تبیین الحقائق على الكنز (٢٣/٥) • وقد ذهب مالك والشافعي وأبو ثور الى قبول إقراره • وقد تردد الثقل عن أحمد ، فراجع المغنى لابن قدامة (١٧٧/٥) ومغنى المحتاج على منهاج النووي (٢٤٠/٢) وما سيأتي ص ١٣٨ هامش ٢ •

(٤) في ه : « فكان ... قلت » •

(٥) في ه ، ل : « أثر » •

(٦) لفظ ل ، د ، ز : « به » •

خيال وترتيبه :

فان قال قائل : مَنْ قدم الأخ من الأب والأم ، على الأخ من الأب باختصاصه^(١) بالقرابة المخصوصة ، مطالبٌ باثبات العلة ؛ ولا يغيثه قوله : ان هذا يؤثر بالاتفاق في التوريث . اذ يقال : اذا سلم لك تأثيره [في التوريث والتقديم فيه]^(٢) فَلِمَ ينبغي أن يؤثر في التقديم في ولاية النكاح ؟ وهل وقع النزاع الا فيه ؟

وكذلك يقال للحنفي اذا علل بالصغر : انه ان سلم لك تأثير الصغر في ولاية المال وفي حق الابن ، فَلِمَ قلت [انه]^(٣) ينبغي أن يؤثر في ولاية البضع وفي حق الشيب ؟ وهل النزاع الا فيه ؟ . وهلم جَرّاً الى جميع الأمثلة التي أوردتموها^(٤) [فان الملل لا يخلو اما أن يكون أظهر]^(٥) تأثيرها في عين الحكم المتنازع فيه ، أو في حكم آخر يزعم أنه من جنسه . فان ظهر تأثيره في عين الحكم المتنازع فيه : لم يتصور الخلاف معه ؛ اذ الوصف اذا اتفق على كونه مؤثراً [في ايجاب حكم ، كيف يحكم بتخلف الحكم عنه]^(٦) مَنْ وافق على كونه مؤثراً [فيه ؟ وهل لموافقة على كونه مؤثراً فيه معنى سوى ثبوت الحكم]^(٧) به]^(٨) ، وترتيبه^(٩) عليه ؟ وانما يتصور اظهار الوفاق في غير محل النزاع .

(١) لفظ ل ، ه : « لاختصاصه » .

(٢) في ز : « في التقديم في التوريث » وهي صحيحة أيضاً . (٣) لم ترد الزيادة في د . ل .

(٤) في ه : « ذكرتموها » .

(٥) هذه عبارة ه ، ل : وهي الأظهر والمناسبة . وفي د ، ز : « فان العلل ... أن يظهر » .

(٦) لفظ ه : « عند » ، وما بين القوسين، قد سقط كله من د .

(٧) سقطت الزيادة من ز .

(٨) في ه ، ل ، ز : « وترتيبه » .

وكذلك الجهل : ظهر^(١) اثره في افساد العوض في عقد البيع ؛ فلم ينبغي أن يؤثر في [افساد]^(٢) ائصداق [في عقد النكاح] ؟^(٣) • وحق الغير : ظهر تأثيره [في الحجر]^(٤) في الهبة في حق المريض ، فلم ينبغي أن يؤثر في الحجر في الاقرار ؟ فما وجه التقصى عن هذه المطالبة ؟

الجواب : أن هذه المطالبة ساقطة [العبرة]^(٥) باتفاق القائسين • وفي قبولها^(٥) حسم باب القياس ، فان التعليل : لتعسدية الحكم المنصوص [عليه]^(٦) الى غير محل النص •

وهذا السؤال يرد على العلل^(٧) الثابتة بالنص والايماء وطرق التنسيهات • فيقال : اذا^(٨) حرم البيع في وقت النداء لكونه تركا للسمعي الواجب ، فلم يحرم النكاح والاجارة ؟ وان سلّم كون ترك السعي موجبا لتحريم البيع ، فلم يوجب تحريم النكاح ؟ وأي بُعْدٍ في أن يحرم ترك السعي بالبيع ، ولا يحرم بالنكاح ؟

ويُترقى^(٩) من هذا الى التخصيص بالشخص والزمان [والمكان]^(١٠) ، فيقال : اذا أثر الزنا في حق ماعز ، فلم يؤثر في حق غيره ؟ وأثر الجماع في ايجاب الكفارة في حق الأعرابي ، فلم يؤثر في حق غيره ؟

(١) في ه ، ل ، ز : « ثبت » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه •

(٣) لم ترد الزيادة : في ز •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٥) في د ، ل ، ز : « قبوله » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٧) لفظ ه : « العلة » •

(٨) في ه : « ولم اذا » •

(٩) في ز : « وهو يترقى » •

(١٠) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز •

فان قيل ^(١) : ظهر على القطع أن لا اختصاص ^(٢) للحكم [بالأعيان
والمكان والزمان ؛ وعرف هذا ^(٣) بأدلة قطعية في الشرع] •

قلنا : [لا مستند] فيه الا معرفتنا باتِّباع الأحكامِ الأسبابِ
المؤثرة فيها • فانا لا نقصر على الغاء الزمان والمكان ، فقد قال الله تعالى
« يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهنَّ من قبل أن
تمسوهن ، فمالكم عليهنَّ من عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا » ^(٤) الآية • ورد
ذلك في حق المؤمنات ، ويلحق بهن الكافرات ؛ لأنه فهم السبب ، وهو :
الطلاق قبل المسيس ، فاذا ^(٥) كان سببا لسقوط العدة في حق المؤمنة ،
فكذلك يكون في حق الكافرة •

وكذلك قال تعالى : « فَلَمْ تَجِدُوا ماءً فَبِمَمَّا هُمْ فِيهِ » ^(٦) ، فان ^(٧)
ذلك في اللبس والغائط ، ونحن نطرد ذلك في البول [٢١ - ب] والنوم
والمذى والمنى وجميع الجهات • لأنه فهم بالايماء أن السبب : فقد الماء ،
فاتبنا السبب دون المحل •

وعلى الجملة : مثل هذا السؤال يظهر من منكري القياس ، وينجر
بهم ^(٨) الى انكار هذه الأمثلة ، وهو خروج عن اجماع الصحابة واتفاق
العلماء • وكل ذلك باطل ، لأن المعنى المؤثر اذا ظهر : قضت العقول

(١) لفظ هـ ، ل ، ز : « قال » •

(٢) في د : « أن الاختصاص » وهي مصحفة •

(٣) في هـ ، ز : « ذلك » • وقد سقط ما بين القوسين من : ل •

(٤) سورة الاحزاب (٤٩) •

(٥) في ل ، ز : « إذا » وقد ورد فيهما قبلها الزيادة التالية : « فان

قال قائل : لم قلت ان الطلاق قبل المسيس ؟ » •

(٦) سورة النساء (٤٣) •

(٧) لفظ هـ ، ل ، ز : « قال » •

(٨) في هـ ، ل : « به » •

باتباعه وقطع النظر عن المحال والصور .

فان قيل : أليس يتقدح في الفرق بين التقدم في الميراث ، والتقدم في ولاية النكاح - أن يقال : لقراءة الأم مدخل في الارث ، فأثرت في الترجيح ؟ وليس لقراءة الأم مدخل في ولاية النكاح ؟

قلنا : [القياس لا يحسم]^(١) باب الفرق على المقترض ، ولكن ابداء التأثير يحسم [عليه]^(٢) باب المطالبة ، ويرهقه الى بيان مفارقة^(٣) بين المحلّين ، بعد جريان الاشتراك فيما ظهر تأثيره . والنظر في هذا يتعلق بالمجتهد ، وبالمناظر^(٤) :

أما المجتهد ، فعليه أن يبحث عن مدارك الفرق بين الميراث [وبين]^(٥) ولاية البضع ، بطريق السبر والتفحص عما يعين له من الخيال . فاذا لم يظهر له فرق : فقد سلك جمعهُ عن المعارضة ، فيحكم به . وإن^(٦) ظهر [له]^(٧) الفرق : نزل ذلك منزلة المعارضة اذا ظهرت .

وأما المناظر ، فليس عليه - في النظر - التعرض لانحسام مدارك الفرق ، بعد ابانة الاشتراك في الوصف المؤثر : لأن الاشتراك في الوصف المؤثر غلب على الظن الاجتماع ؟ فلي الخضم ابداء ما يقابله . أما المطالبة المحضّة ، دون التنبيه على وجه الاشكال في الفرق ، فساقط . فان قيل^(٨) : لم قلت : ان [مزية]^(٩) قراءة الأمومة اذا رجّح

(١) في د : « لولا القياس لانحسم » ، وهي صحيحة أيضا .

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٣) في ه : « فرق » .

(٤) في د ، ل ، ز : « والمناظر » .

(٥) في ل : « وغيره من » .

(٦) في د ، ه : « فان » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٨) في ل ، ه : « قال » .

(٩) صحف في د ، بلفظ : « من له » .

قربة الأبوة فيما لها أثر فيه ، فينبغي أن يرجح فيما لا أثر لها [فيه] ^(١) ؟

فهذا السؤال صحيح وإن كان على صيغة المطالبة ؛ لأنه اشتمل على التنبيه على ما يطرُق إشكالا على ^(٢) الجمع ، فإن هذا الوصف له أثر [في الميراث] ^(٣) فلا يبعد أن يكون معتبرا في الترجيح [فيه] ^(٤) . فقد نبّه على الفرق ولكن على صيغة المطالبة ، وهو الأحسن في إيراد [هذا] ^(٥) السؤال ، والأبعد عن الانتهاض للابتداء والتسديد ، والتصدي ^(٦) للذب عن صحة دعوى يذكرها في معرض فرق مطرد منعكس ، يطالب بتصحيح كلا طرفيه .

فإذا ذكر هذا السؤال ، فعلى المناظر الملل أن يعترض عليه بما يفسده . فإن عجز : كان منقطعا . وهذا الجنس جار في جميع الأقيسة . فأما المطالبة المحضة - بعد تسليم تأثير الوصف في الحكم في الأصل - فهو دعاء الى تخصيص الملل بمواردها . وهو حسم لباب ^(٧) القياس .
خيال وتنبيه :

فإن قال قائل : حاصل هذا المسلك راجع الى أن الاجماع ^(٨) أظهر تأثيرا لمعنى في حكم ^(٩) ، فليكن مؤثرا في جنسه . وللمنازع أن يقول : أنا قائل بموجبه ، وهو مؤثر في جنسه ؛ ولكن ما الدليل على أن محل النزاع

(١) سقطت الزيادة من د ، ل .

(٢) في د ، ل ، ز : « الى » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « والمتعدى » .

(٥) في هـ : « باب » على الاضافة .

(٦) في ز - بعد ذلك - زيادة : « اذا » ، والمعنى صحيح عليها أيضا .

(٧) في هـ : « الحكم » .

[من] ^(١) جنس محل الوفاق ؟ فلا بد من إقامة الدليل عليه ، والخصم لا يسلم أن ولاية النكاح - في استحقاق التقدم فيه - من جنس الميراث ، ولا أن ولاية البضع - في حق الصغير - من جنس ولايته المال ، ولا أن الصداق - في التأثير بالجهالة [٢٢ - أ] من جنس الثمن ، ولا أن الأفراد - في حق المريض - من جنس التبرع ، وهلم جرّا الى نظائره .

ولو لم يطالب بإقامة الدليل على ذلك [واكتفى] ^(٢) - بما ادعاه - من التأثير فيما زعم بتحكمه أنه من جنسه - لا تسع مسلك التعليل ^(٣) واللاحاق ، ولجاز ابعاد التّجعة بالتأليف بين المتباعدات . فيقول القائل ضربا للمثل : ظهر تأثير الحلول في ابطال الكتابة على أصل الشافعي ، فليكن مؤثرا في ابطال السّلم ، من غير إقامة دليل على أنه من جنسه . ويقول ^(٤) أيضا : ظهر تأثير التفرّق ^(٥) قبل القبض في ابطال بيع المطعوم بالمطعوم ؛ فليظهر في الثياب وسائر الأموال . وكذلك ^(٦) في حكم تحريم الفضل والنساء . وكذلك يقول : الحج يُقضى عن الميت ، لأنه دين كما قاله رسول الله عليه وسلم ^(٧) . فقضى الصلاة والصوم كذلك . الى غير ذلك :

(١) لم ترد الزيادة : في ل ، ز .

(٢) في هـ : « اكتفاء » .

(٣) صحف في د ، ل ، ز - بلفظ : « التلفيق » .

(٤) في د ، ز : « ويقال » .

(٥) في د ، هـ : « الفرق » .

(٦) في د : « فكذا » .

(٧) في حديث الخشمية ، الوارد فيما سبق (٩ - أ) . وقد ذهب أبو حنيفة ومالك : الى أن الحج يسقط بالموت ، ولا يلزم الورثة أن يحجوا عن الميت الا أن يوصى . وقال الشافعي وأحمد : انه لا يسقط بالموت ، ويلزم الورثة الحج عنه من صلب ماله ؛ سواء أوصى او لم يوص . واتفقوا جميعا على أن النيابة في الحج تصح : في حق الميت ، وفي حق العاجز . راجع : الأم (٩٨/١ و ١٠٦) والمهذب (١٩٩/١) والهداية (١٣٣/١) والاشراف (٢١٦/١) والافصاح (١٢٨) والبداية (٢٧٣/١) .

من أمور بعيدة لا بد من ارتكابها في نُصرة^(١) هذا المسلك ، ولا وجه لها •
 فالجواب^(٢) : أن إقامة البرهان على تجانس الحكيم ليس في المقدور ؛
 لأن المجانسة تثبت^(٣) بالاشتراك في جميع الصفات ، وانتفاء الصفات
 الفارقة • وذلك غير متصور ؛ فانه اذا^(٤) ظهر الاشتراك في صفات ، تبقى
 [صفات فارقة ظاهرة ، وتُحتمل]^(٥) صفات فارقة خفية : ينسب مدعى
 انتفائها الى التحكم بما لا يعرف •

وفي هذا السؤال - أيضا - حكم باب القياس ، كما في اختصاص
 بالمحل والشخص والزمان والمكان في الأمثلة التي ضربناها • ولكن^(٦)
 لو فُوض اليه التحكم بدعوى الجنسية : للزم منه نوع آخر من
 التحريف^(٧) والانتساع^(٨) • فانما الحكم الفصل ، والفصل^(٩) العدل ؛
 إبانة التساوى في المناسبة ، وبه تنقطع المطالبة •

وبانه أن نقول : قدم الشرع الأخ من الأب والأم على الأخ من
 الأب^(١٠) ، في الميراث • وليس هو على مَذَاقِ التحكمات الجامدة ، التي

(١) صحف في د ، بلفظ : « نظرة » •

(٢) سقطت « الفاء » من ز •

(٣) في د ، ل ، ز : « ثبتت » ولعله تصحيف •

(٤) في ل ، ز ، د : « ان » •

(٥) سقطت الزيادة من د •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « ولأن » •

(٧) في د ، هـ ، ز : « التحرق » وهو تصحيف •

(٨) صحف في ز ، بلفظ : « والامتناع » •

(٩) صحف في د ، بلفظ : « والفصل » •

(١٠) في د : « الأم » وهو خطأ وتصحيف •

لا تلائم مسالك العقول^(١) في رعاية العدل والنصفَة والنظر للجوانب ؛ بل عقل أن^(٢) تقديمه لاختصاصه بهذه المزية المخصوصة من القرابة • فهو سبب الترجيح والتقديم • وهو معنى يناسب التقديم ، ويتقاضاه ويستدعيه • ومناسبته للتقديم في ولاية النكاح ، كهي في الميراث • فإن التقدم والتقديم والسبب المقدّم لا يختلف بما فيه التقديم ؛ وإنما الاختصاص يناسب التقديم مطلقا في كل ما يتصور فيه التساوى^(٣) والتفضيل •

وهذا القدر من التقدير يغلب على الظن الاجتماع ، وتتقطع به المطالبة ، وعلى الخصم بعده أن ينبّه على وجه الفرق ، كقوله : ان قرابة الأم لها مدخل في الوراثة ، ولا مدخل لها في ولاية النكاح • [فتأثيرها في الترجيح فيما لها فيه مدخل ، لا يدل على تأثيرها في الترجيح فيما لا مدخل لها فيه]^(٤) •

فيقول القائل : لا مدخل لقرابة الأم في العصوبة ؛ وهذا ترجيح [في الميراث]^(٥) بطريق العصوبة • فيقول المعترض : الفرض والتصيب طريقان في الميراث ؛ نله - على الجملة - مدخل في جنس الميراث •

فيقول القائل : انها - مع كونها مؤثرة في الفرض - ساقطة^(٦) التأثير في أصل العصوبة ؛ فكيف اعتبرت في الترجيح [بالعصوبة في

(١) في ل : « المعقول » ولعله تحريف •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « عن » •

(٣) ورد في ه ، ل - بعد ذلك - زيادة : « والتساوق » ، وهي من الناسخ •

(٤) في د ، ل ، ز : « فتأثيرد ... تأثيره ... له ... » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٦) في ه : « ساقط » •

كذلك يتجاذبان اهداب النظر ، وتجرى مراتب الكلام على مسالك معقولة المرام ، متسقة النظام . فأما الجمود على المطالبة^(٢) بعد ابداء المشاركة في المناسبة [ف] لا وجه له .

وكذلك الحنفي [اذا قال]^(٣) في الثبب الصغيرة : انها صغيرة فيولّى عليها [٢٢ - ب] كالبكر ؛ وطولب^(٤) باثبات الوصف - فيقول : ظهر تأثير الصغر في ولاية المال ؛ وولاية البضع من جنس ولاية المال^(٥) .

فاذا قيل : لم قلت : انه من جنس ولاية المال^(٥) ؟ ، كفاه أن يقول : هو من جنسه في مناسبة الصغر اياه ؛ لأن التصرف في البضع كالتصرف في المال ، لارتباط^(٦) قوأم مصلحة المعيشة [به]^(٧) ؛ والصغر نوع عجز يستدعى نصب قوأم مشفق يتولى ما يتعلق بالمصلحة . ففي هذه المناسبة تستوى الولايتان ، وليس ربط ولاية المال بالصغر خارجا عن المعقول ، بل هو معقول^(٨) ، وسببه ما ذكرناه .

فعلى الشافعي^(٩) - بعد ذلك - النزول عن المطالبة ، والتبنيه على وجه

(١) في هـ : « في العصوبة ... فيها » .

(٢) في ز - بعد ذلك - زيادة : « بالتأثير » .

(٣) في هـ : « يقول » .

(٤) في ل ، ز : « فطولب » .

(٥) في د ، ل ، ز : « من جنسه » .

(٦) في هـ : « في ارتباط » .

(٧) لم ترد الزيادة في ز .

(٨) في د ، ز : « المعقول » .

(٩) في هـ : « الشفعوى » وهو خطأ لأن النسبة الى الشافعي شافعي .

الفرق بين الولائتين ، اما من جهة الايمان في اضافة هذه الولاية الى البكارة
والنسيابة في الأحاديث الواردة ؛ [أو ^(١)] الى [^(٢)] الاجماع على ^(٣) ، تأثير
الرضاء في ولاية البضع بالبكارة ، دون ولاية المال . يعنى [به] ^(٤)
الاكتفاء بالصمت ؛ أو الى المناسبة في افادة الثبابة نوعاً ممارسة توجب قطع
الاجبار عنها . الى غير ذلك : من طرق الكلام في تلك المسألة .

وكذلك : اذا قال الحنفي في مسألة غرماء الصحة والمرض : ان اقراره
في المرض يفوت حق الغرماء ، فيطل في حقهم كالهبة ؛ فطُولِبَ ^(٥)
بالاثبات - يكفيه أن يثبت بالسّر أن الهبة امتعت لحقهم [فينبغي أن
يتمتع الاقرار] ^(٦) .

فاذا سلم له ذلك وقيل ^(٧) له : لم قلت : ان الهبة اذا امتعت لحقهم ، ينبغي
أن يُمنع الاقرار ؟ كان السؤال ساقطاً بعد استواء الهبة والاقرار في المناسبة ،
لأن المقصود حصّة حقوقهم ؛ والاقرار كالهبة في التفويت .

فعلى الشافعي أن ينبه على وجه الفرق ، بأن يقول مثلاً : حق ^(٨)
الغريم أثر في منع المريض من ^(٩) الهبة المستغنى عنها ؛ فلم يؤثر في المنع من
الاقرار المفتقر اليه ديناً وشرعاً وعرفاً ؟

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) لم ترد الزيادة في هـ .

(٣) في د ، ز : « في » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د .

(٥) في هـ ، ز : « ولو طُوب » وهي صحيحة أيضاً .

(٦) سقطت الزيادة : من د ، ل ، ز .

(٧) سقطت « الواو » من د .

(٨) في ز : « لحق ... أثر » بالتحريك .

(٩) في هـ ، ل : « عن » .

فيقول الحنفي : اذا ظهر أن المانع حقوقُ الغرماء ، استوى^(١) في المنوع به المحتاجُ إليه والمستغنى عنه ؛ كما في الرهن والتركة : اذا تعلق بها الدين •

فيقول الشافعي : حق التريم ليس كهبة^(٢) الحقوق ، فانه لا يمنعه من صرفه الى أوطاره وأغراضه ، وأثمان الجوارى واستيلادهن ، ومهور النساء مع الاستثناء عنهن ؛ لأن ذلك في مظنة الحاجة ، وكذلك الاقرار ملتحق^(٣) بها ، وينقطع عن الهبة •

فهذا تدرج النظر ، وترتيب الفكر • فلما المطالبة ، فمنقطعة ببيان الاستواء في المناسبة • كما سبق •

وأما^(٤) ما أوردناه - من الامثلة في تقرير هذا الخيال - فسيل دفعها أن يقال :

أما قول القائل : الحلول^(٥) أثر في افساد الكتابة ، فليؤثر في افساد السلم - فهو باطل لأن هذا القدر ينتقض بالبيع وسائر العقود التي لا يشترط فيها الأجل • واذا قيّد^(٦) بما هو احتراز : توجهت المطالبة^(٧) بابطاء الاستواء في المناسبة •

فان أبدى : بأن كل واحد عقد ارفاق شرع في حق عاجز بالرق

(١) في هـ : « استويا » ، وهو تحريف •

(٢) في د ، ز ، ل : « كهذه » ، وهو تصحيف •

(٣) صحف في د ، بلفظ : « ملتحقا » •

(٤) لفظ د ، ز : « فأما » •

(٥) في ل ، د : « للحلول أثر » بالتحريك • وصحف في ز بلفظ :

« للحلول » •

(٦) في ز : « قبل » وهو تصحيف •

(٧) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « عليه » •

والأفلاس ؛ والرفق^(١) ينتفى بالحلول - كان هذا على شكل القياس ، وانقطعت^(٢) عنه المطالبة ، ولزم أن يعترض عليه اما بالنقض بالقرض ، أو بالفرق بين السلم والكتابة ، أو بأنه لا قائل بهذا المذهب [٣٣ - أ] وهو : التسوية بين المقدين في الصحة والبطلان ؛ فان كل واحد من الفريقين فرق بينهما ، الا أن يصدر من مذهب ذي مذهب ، فيُعرض عليه [بطريقة^(٣)] لا بالمطالبة .

وأما قول القائل : التفرق قبل القبض أبطل بيع الطعام بالطعام ، فلبطيل غيره [فهو]^(٤) تحكّم ، ولا يمكنه ابداء الاشتراك في المناسبة .
وأبو حنيفة لا يقول باشتراط التقاض الا في النقود ، ويعمل ذلك [بالتحرز]^(٥) عن بيع الكالئ بالكالئ^(٦) ، ولا يطرّد ذلك في سائر الأعيان .

والشافعي يعمل بتحريم المعلوم بسبب الطعم ومناسبتة لتقييد طريق تحصيله بمزيد شرط وتضييق ؛ فالمطالبة متوجهة على هذه العملة .

وأما قول القائل : ان الصوم دَيْنٌ كالحيج ، فيقضى عن الميت - فهو على شكل القياس . وكيف لا ، وقد علّل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) صحف في ز بلفظ : « والرق » .

(٢) في د : « وانقضت » .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٤) زيادة جيدة ، لم ترد في الأصول .

(٥) سقطت الزيادة من ز .

(٦) اي : بيع الدين بالدين ، المنهى عنه في حديث رواه ابن عمر رضي الله عنهما ، فانظر : الموطأ (١٥٣/٢) والمستدرک (٥٧/٢) وسنن الدارقطني (٣١٩) والسنن الكبرى (٢٩٠/٥) والمنتقى (٣٢٢/٢) ونصب الرأيسة (٣٩/٤) والشكاة (٩٧/٢) ونيل الأوطار (١٣٢/٥) .

بكونه ديناً ، في قوله : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْكَ دَيْنٌ [ففَضِيَّتِهِ] » ^(١) ولكنه منقوض بالصلاة •

فإن خالف مخالف فيهما ^(٢) جميعاً : منع من هذا القياس بالفرق لا بالمطالبة ؛ وقيل : كونه ^(٣) دَيْنًا أَثَّرَ في تجويز النيابة للوارث فيما يقبل النيابة شرعاً في الحياة ، وهو : الْحَجَّ ، فلم يؤثر فيما لا يقبل النيابة أصلاً ؟ فيكون هذا تنبيهاً على وجه الفرق ، ويبين أن المطالبة تنقطع ببدء الاستواء في المناسبة •

خيال وتنبيه :

فإن قال قائل : ابدء الاستواء في المناسبة إنما يمكن ^(٤) فيما عقل المعنى في كونه مؤثراً [في حكم] ^(٥) وقد ينصب الشارع سبباً مؤثراً في حكم : لا ^(٦) يعقل معناه ، ولا ندرى : لم أثر فيه ؟

وهذا كقوله عليه السلام : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ » ، جعل المس ^(٧) سبباً للوضوء ، ولا ^(٨) يعقل معناه ؛ ومع هذا يقاس عليه مسّه

(١) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٢) حرف في د ، بلفظ « فيها » •

(٣) في ز : « لكونه • • أثر » بالتحريك •

(٤) في د ، ز : « يكون » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ل ، د ، ز •

(٦) في ز : « فلا » •

(٧) في ز : « اللمس » وهو تصحيف •

(٨) في هـ : « فلا » •

ذكرَ الغير ، وقد يخرج عن^(١) عمومه^(٢) مسَّه ذكر نفسه بعد الإبانة^(٣) .

وكذلك قال تعالى : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ »^(٤) ، فجعل اللبس سببا للوضوء ولا ندرى مناسبة [له]^(٥) ، ثم ألحق به الرجل اذا لامسته^(٦) المرأة ، والمرأة اذا لامست^(٦) الرجل .

وكذلك : انعقد الاجماع على أن خروج الخارج من السيلين يوجب الوضوء ، ولا مناسبة له ، وألحق الخارج من غير السيلين [به]^(٧) .
أما أبو حنيفة : فألحق الفصد والحجامة وغيرهما^(٨) . وأما الشافعي : [فألحق]^(٩) ما اذا انسد المخرج^(١٠) المعتاد وانفجرت ثقبته تحت

(١) في هـ : « من » .

(٢) حرف في ل ، بلفظ : « عموم » .

(٣) ذهب الشافعية : الى أن الوضوء ينتقض بمس الذكر مطلقا ، ولبس النساء ، وبخروج الخارج من السيلين ، ومن غيرهما : اذا انسد المخرج المعتاد ، وانفتحت ثقبته تحت المعدة . ووافقهم المالكية في هذا ، غير أنهم اشترطوا في نقض اللبس أن يكون بشهوة . وذهب الحنفية : الى أن خروج الدم والقيح والقيء ناقض ، والى أن المس واللمس غير ناتئنين ، فراجع : المهذب (٢٢/١) والهداية (٥/١) والافصاح (١٣) والاشراف (٢٣/١) والبداية (٢٩/١) .

(٤) سورة النساء (٤٣) والمائدة (٦) . وانظر : احكام القرآن للشافعي (٤٦/١) ، وآداب الشافعي (١٤٠) .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٦) في هـ : « لمسته .. لمست » .

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ل ، هـ .

(٨) في د ، ل : « وغيره » .

(٩) سقطت الزيادة من د .

(١٠) في ل : « المسلك » .

المعدة • الى أمثال له يجرى فيها شكل القياس المؤثر ، ولا يمكن ابداء المناسبة حتى يظهر به الاستواء في المناسبة •

وصورة القياس في هذه المسائل أن يقول : مس الذكر ، فينتقض وضوءه^(١) ، كما اذا مس ذكر نفسه •

فاذا طوب ، قال : ظهر تأثير مس الذكر في الوضوء بالنص ، وهو قوله عليه السلام « من مس ذكره فليتوضأ » •

فإن قيل له : ظهر تأثير مس ذكره في الوضوء لا مس ذكر غيره ؛ فكيف ينصل عن المطالبة بابداء الاستواء في المناسبة ، ولا مناسبة أصلاً ؟ • وكذلك يقيس الملموس على اللامس ، ولمس المرأة الرجل على لمس الرجل المرأة ؛ ويظهر التأثير بالنص ، ويعجز عن ابداء الاستواء في المناسبة •

وكذلك : في خروج الخارج من السيلين •

وكذلك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أعتق شركاً له في^(٢) عبد قوم عليه الباقي ، فجعل عتق الشريك^(٣) سبباً لعتق الباقي وغريمه ، ولا مناسبة له ، ثم تقاس عليه الأمة » •

الى غير ذلك : من نظائر^(٤) لها كثيرة ، ترجع جملتها الى نصب انتشار [٢٣ - ب] ، أسباباً مؤثرة في أحكام لا يعقل معنى كونها مؤثرة

(١) في ه ، ل : « طهره » •

(٢) في ه : « من » •

(٣) في ه : « النصف » وهو صحيح ، وفي ز : « الشريك » وهو تصحيف •

(٤) في د ، « نظائرها » •

في اثبات^(١) تلك الأحكام ، ويجرى فيها القياس •

فما سئل^(٢) الخروج عن المطالبة دون ابداء المناسبة فيها ؟ [أو ما سئل
ابداء المناسبة فيها ؟ ، أو] ما^(٣) وجه الافتقار الى المناسبة في الأمثلة السابقة ،
[ان لم نفتقر اليها في هذه الأمثلة]^(٤) ؟

فالجواب^(٥) : أن هذه الأمثلة اختلف^(٦) الأصوليون في تسميتها :

فمنهم من عبر عنها : بأنها في معنى الأصل • وهذا عندنا كلام مجمل •
والوجه : تسميتها^(٧) قياسا ، ولكن ليس من قبيل الأمثلة السابقة • فان
القائس - في مثل هذه الأمثلة - لا يجعل السبب المؤثر في حكم [مؤثرا في
حكم]^(٨) آخر ، حتى يطالب باثبات المجانسة بين الحكمين ، بالاستواء في
المناسبة • ولكنه يجعل السبب مؤثرا في عين^(٩) الحكم الذي ظهر أثره
فيه ، ولكن في محل آخر غير منصوص عليه اذ [قد]^(١٠) ظهر تأثير
اللمس والمس وخروج الخارج ، في ايجاب الوضوء ، وهو يجعلها مؤثرة في
ايجاب الوضوء •

(١) في ه ، ل : « انتاج » •

(٢) في ه : « سبب » •

(٣) في د ، ل : « وما » ولم ترد الزيادة السابقة : فيهما •

(٤) في د : « دون أن نفتقر ... المسئلة » ، وفيها تصحيف •

(٥) هذا هو المتعين ، وقد ورد في ه ، بلفظ : « والجواب » ، وفي

غيرها بلفظ « الجواب » •

(٦) في د : « اختلفت » •

(٧) في د ، ه ، ل : « تسميته » ولعله تصحيف •

(٨) سقطت الزيادة من ل •

(٩) في ل : « غير » وهو تصحيف •

(١٠) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ه •

نعم ، لو قال [قائل] ^(١) : هذه الأسباب اذا نَقَضَت الطهارة ، ينبغي أن تنقض الصوم ^(٢) - لكان ^(٣) هذا وزان الأمثلة السابقة ، ولقليل له : لم قلت : اذا ظهر تأثيره في نقض الطهارة ينبغي أن يظهر في نقض الصوم ؟ ويضطر الى ابداء المجانسة بالاستواء في المناسبة •

[نعم : نرى] ^(٤) أن يُلَقَّب هذا القياس بتقحيح مناط الحكم ومتعلقه • ومذكر أمثلة هذا الجنس في موضعه ^(٥) •

وقد سمي فريق من الأصوليين هذا الجنس : دلالة الخطاب • وسماه آخرون : ما في معنى الأصل • وحاصل ذلك يرجع الى تنقيح متعلق الحكم ومناطه ، بالفاء ما اقترن [به] ^(٦) وفاقا غير مقصود باضافة الحكم اليه • فان قوله : [من] ^(٧) مس ذكره فليتوضأ ؛ اضافة الوضوء الى مس الذكر لا باعتبار أنه ذكره ؛ ولكن جرى ذكر الاضافة اليه وفاقا ، لأنه الغالب في المس ؛ اذ يبعد أن يمس الانسان ذكر غيره •

وكذلك قوله عليه السلام : « من أعتق شيركا له في عبء » [الحديث] ^(٨) •

(١) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٢) صحف في ز بلفظ : « الوضوء » •

(٣) في د : « كان » وما اثبتناه أولى •

(٤) في ه : « ونرى » •

(٥) انظر ما سيأتي (٦٠ - ١) •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٧) لم ترد الزيادة في د •

(٨) لم ترد الزيادة في د •

فاعتاق البعض سبب السَّراية [لاعتاق كل العبد]^(١) ؛ ولكن جرى ذكر
العبد وفاقا : لأنه السابق الى اللسان في العادة • فهو - بحكم العادة - كناية
عن الرقيق •

وكان كقوله عليه السلام : « أَيُّمَا رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ
الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ » • والمرأة ملحقة بالرجل ، ولكن جرى ذكر^(٢)
الرجل وفاقا : لأنه السابق الى اللسان ، فهو - بحكم العادة - كناية عن
الانسان في هذا المقام •

وكذلك لو قال لزوجه : أنت طالق يوم يَقْدَمَ زيد^(٣) ، فَقَدِمَ
ليلا - طلقتُ عند أكثر الفقهاء^(٤) ، لأن اليوم في هذا المقام - بحكم
العرف^(٥) - كناية عن الوقت ، فانه السابق الى اللسان •

(١) هذا هو الصحيح وعبارة ه ، ل : « لا اعتاق بعض العبد »
هذا وقد ذهب الشافعي ومالك وأحمد : الى أنه إذا اعتق شريك شقصا له
في مملوك - عتق كله • وضمن حصة الشريك الآخر ؛ هذا إذا كان موسرا •
فان كان معسرا ، عتق نصيبه فقط • وقال أبو حنيفة : يعتق حصته
فقط ، ولشريكه الخيار بين أن يعتق نصيبه ، أو يستسعى العبد أو يضمن
شريكه : هذا إذا كان المعتق موسرا ؛ فان كان معسرا ، فله الخيار بين العتق
والسعاية فقط - فراجع الأم (١٨٢/٧) والهداية (٤٢/٢) والمهذب (٢/٢)
والوجيز (٢٧٤/٢) والافصح (٤٤٢) والاشراف (٣٠٤/٢) •

(٢) في ز : « تخصيص » •

(٣) في ه ، ل : « فلان » •

(٤) قد ذهب الحنفية : الى أن الطلاق يقع ، لأن اليوم يذكر في أمثال
هذه الحالات ويراد به : مطلق الوقت • وذهب الشافعية : الى أنه لا يقع ،
الا اذا قال : أردت باليوم الوقت • راجع : الهداية (١٧١/١) والمهذب
(١٠٢/٢) والوجيز (٦٩/٢) •

(٥) في ه : « العادة » ، وكلاهما صحيح •

وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد »^(١) يتضمن تحريم صب البول من الكوز في الماء ؛ لأن المفهوم النع من تنجيس الماء بالقاء النجاسة فيه ؛ ولكن الانسان بطبعه ممتنع من^(٢) القاء النجاسات في الماء من غير غرض ؛ وانما يتفق منه البول في الماء ؛ فجرى تخصيصه وفقا بحكم العادة •

وهذه^(٣) أمور تعرف من دلالة الخطاب ، وسياق الكلام ، وقرينة الحال • فتجسر على اللاحق ونستفصي^(٤) عن المطالبة في هذا الجنس من اللاحق ، بهذا [٢٤ - أ] الفن من الكلام •

والجواب الآخر : أن هذا الجنس - أيضا - غير خارج عن فهم نوع من المعنى • فإن المس^(٥) نوع هتك : اذ هو مقدمة الامذاء^(٦) ؛ فانه يحرك الآلة ، ويبعث الشهوة ، ويذكر الوقاع ؛ فيخرج المذى : فينتقض الوضوء^(٧) ، لكونه سبب خروج المذى وان لم يخرج •

وكذلك : لمس النساء سبب الامذاء ، فينتقض الوضوء وان لم يمس •

(١) ورد هذا الحديث الصحيح بصيغ شتى ومن طرق متعددة، فراجع مسند الشافعي (٥٧) وأحمد (٢٦٤/١٣ ، ٣٦/١٤ : ع) وصحيح البخاري (٥٣/١) ومسلم (١٣٣/١) وسنن أبي داود (١٩/١) والترمذي (١٥/١) وابن ماجه (٧٣/١) والنسائي (٤٩/١ و ١٢٥ و ١٩٧) والبيهقي (٩٧/١ و ٢٣٤ و ٢٣٨) ونيل الأوطار (٢٠/١ و ٢٨) •

(٢) في ه : « عن » •

(٣) في د : « وهو » •

(٤) أي : نتخلص ، على ما في المصباح : (فصي) •

(٥) في ه ، ز : « اللمس » •

(٦) في د : « المذى » •

(٧) لفظ ل : « الطهر » •

كما كان النوم سبب خروج الريح ، فكان حدثا وان لم يخرج • وكذلك :
التقاء الخنازين سبب خروج المنى ، فجعل جنابة وان لم يتحقق •

وخروج النجاسة - على الجملة - يناسب الاشتغال بالتطهير في محل
النجاسة ، وفي جميع البدن • ولكن حُطَّ استيعاب للعسر ، واقتصر
على الأعضاء الظاهرة في الغالب • فهذه المعاني تفهم من هذه الأسباب في
التخصيص ، وفي التعدية^(١) : اما بأنفسها ، واما بكونها قرينة مُعَيَّنَة
في^(٢) فهم مناط الحكم من جهة^(٣) المذكور ، ومنبهة على الغاء ما لا مدخل
له في هذا النوع من التأثير •

فهذا طريق تقرير هذا الفن ، وقد سمينا هذه الأجوبة : تبيينها ، وهي
- على التحقيق - خيال في مقابلة خيال ؛ وهو : سياق نوع من الجدل ،
وتمهيد طريق في التخيل والاحتيال •

وانما الكشف الشافي ما نذكره الآن ، وهو [أن]^(٤) قول القائل :
اذا ظهر تأثير العلة في حكم ، فلم ينبغى^(٥) أن يؤثر في جنس آخر من
الحكم ؟ ان كان محل التعدية جنسا آخر • وان كن عين الحكم أو مثله ،
فكيف تُصَوَّر - مع تسليم كونه مؤثرا - المنازعة في الحكم مع وجود
المؤثر فيه ؟ •

وهذا خيال لا طائل وراءه : فان العلة اذا ظهر تأثيرها في حكم ،
فلا تستعمل في اثبات حكم آخر - أعنى : في اثبات نوع آخر من الحكم -

(١) صحف في د ، بلفظ : « التعديد » •

(٢) في ه ، ل : « على » •

(٣) في ه ، ل ، ز : « جملة » ولعله تصحيف •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٥) في د : « ينبغ » على الجزم •

بل تُستعمل لتعدية ذلك الحكم بعينه الى محل آخر ، على لسان الفقهاء •
وهو - على التحقيق - اثبات مثل ذلك الحكم في محل آخر •

وهو كالأمثلة التي ضربناها في اللمس والمس وخروج الخارج ؛ فانه
جُعِلَ علة لاتقاض الوضوء : فلا يُستعمل الا في انتقاض الوضوء ؛ ولكن
في محل آخر غير محل النص : كمس ذكر الغير ، لمس المرأة الرجل ،
وخروج الدم من غير المَخْرَج المعتاد • وجميع ' الأقيسة تجري على هذا
المثال ^(١) : فان القياس لتعدية حكم المنصوص بالعلة التعدية ، وتعميمه
لعموم العلة • ولو كان يثبت بالعلة جنس آخر من الحكم : لم يكن هذا
تعدية المنصوص ^(٢) ؛ بل كان ابتداء لحكم على ^(٣) سبيل الاستثاف •
فليُتَقَدَّر ^(٤) هذا في كل قياس •

أما المثال الذي ضربناه في تقديم الأخ من الأب والأم في الميراث ،
وقياس التقديم في ولاية النكاح عليه - فهو من هنا القيل : لأن الاختصاص
بهذه الزية علة التقديم في الارث ، فيُعَمَّم ^(٥) التقديم ؛ وهو قضية معقولة ،
ونُعَدِّيهِ الى محل آخر وهو : ولاية النكاح • وتكون نسبة ولاية التزويج
الى الارث ، كنسبة الزيب الى التمر في الربا ؛ فان الطعم والكيل حرم
الفضل في التمر ، فيُثَبَّت تحريم الفضل في الزيب : للاشتراك في العلة •

وكذا : الصفر علة ولاية المال ، وولاية البضع - في حق الابن ،
فيُجْعَل علة ولاية البضع في حق الثيب [الصغيرة] ^(٦) ، لأنه عقل كونه

(١) في د : « القياس » •

(٢) في ز : « للمنصوص » •

(٣) صحف في د ، بلفظ : « لا » •

(٤) في هـ : « فليعقل » •

(٥) في د ، ز : « فيعم » •

(٦) سقطت الزيادة من ل ، د ، ز •

علة الإجبار والولاية [في البض]^(١) في حق الابن ، وهو محل الحكم^(٢) ،
فيُعنى الى البض في [حق]^(٣) الثيب ؛ والبض ' يُنزَل من المال منزلة
نوع من المال مع نوع آخر ، ومنزلة الزبيب من التمر في الربا .

فالحكم الثابت في محل الاجماع بعينه^(٤) ، يُعدَّى [٢٤ - ب]
ويُعَمَّم بالقياس . وكذلك نطرد هذا الجنس في جميع الأمثلة التي
ذكرناها .

واذا نهنا على الطريق : لم يَخْفَ وجه التقرير^(٥) في جميع الأمثلة ؛
وما خرج من هذا الجنس^(٦) فليس من القياس في شيء .

فان قيل : أليس جعل الشرع القتلَ علة الحرمان في الميراث ،
فجعل [بالقياس علة]^(٧) بطلان الوصية ، وهو حكم آخر . وقد قال
تعالى : « فان كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن
يُملَّ هو فليمللْ وليه بالعدل »^(٨) ، جعل الضعف والسفه علة
قضاء الدين ، فجعل علة الإجبار في سائر التصرفات : من البيع والإجارة ،
وغيرهما ؟

قلنا : هذا^(٩) داخل في الحد الذي ذكرناه . وانما المفهوم أن الضعف

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) صحف في د ، بلغظ : « الحكمة » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٤) في د : « لعينه » .

(٥) صحف في د ، ز بلغظ : « التقدير » .

(٦) في د ، ل ، ز : « الحد » وكلاهما صحيح .

(٧) في د : « القياس عليه علة » وهي خطأ .

(٨) سورة البقرة (٢٨٢)

(٩) في د ، ل ، ز : « هو » .

بالصغر والسفه سبب ' نيابة الولي المتفق ^(١) عنه ، فيما تمس حاجته اليه :
من قضاء الدين ؛ فسائر ما تمس حاجته اليه يُنزّل من محل النص منزلة
سائر المكيلات والمطعومات من المنصوص في الربا • والثابت ^(٢) بالنص في
قضاء الدين : [النيابة] ^(٣) بعله الصغر في محل الحاجة ؛ فعُدّيت النيابة
الى كل ما تعدى ^(٤) اليه الحاجة •

واما الوصية ، فمن يَبْنِي اللاحق : يتكلف ^(٥) التلفيق بهذا
الطريق ، ويثبت أن استحقاق المال [بمجرد مطلق] ^(٦) الموت نوع
خلافة ؛ تارة يُستفاد بالقرابة ، وأخرى بالزوجة ، وطورا بالوصية ؛ فالكل
باب واحد ؛ فيرجع ^(٧) الانقراق الى العدد كما في الربوبات ، أو يقول :
المفهوم من النص معارضته بنقيض قصده فيما تعدى باستجاله ؛ وفي هذا
تشارك الوصية والارث ^(٨) ويرجع التميز الى العدد ، وهذا شرط كل
قياس • وما خرج عن هذا القياس ، فليس من القياس في شيء •

يبقى خيال السائل : أنه اذا سُلّم كونه مؤثرا ، فكيف ^(٩) يتصور
التزاع في المسألة بعد الاجماع على وجود ما هو المؤثر ؟

(١) في د : « المولى المعتق » وهو تصحيف •

(٢) في ز : « اذ الثابت » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في د ، ل ، ز : « تعدى » وهو صحيح أيضا •

(٥) صحف في د ، ز بلفظ : « بتكليف » •

(٦) في ه ، ل ، ز : « بطلق » •

(٧) ورد في ه : بعد ذلك - زيادة « في » •

(٨) لفظ ه : « والميراث » ولفظ ل ، ز : « والقتل » وهو خطأ •

(٩) في د ، « وكيف » •

قلنا : من سلّم الاجماع على كون الوصف مؤثرا ، وسلّم سلامته عن المعارضة في محل النزاع - لم يتصور منه النزاع مع ذلك الا بجحد أصل القياس . وانما منشأ النزاع أحد أمرين^(١) : اما الاسترابة في كون الوصف مؤثرا بالاجماع والمجاهدة فيه ، أو اعتقاد معارضة في الفرع .

أما مثال الأول : فكمنازعنا لأبي حنيفة في دعواه : أن المؤثر في ابطال هبة المريض حقّ الغريم ؛ فإن من أصحابنا من يعتقد : أنه بطل تصرفه نظرا له في نفسه ، وليس من النظر ابطال اقراره ؛ وانما^(٢) تنازعهم : لأننا^(٣) لا نسلم كون هذا الوصف مؤثرا بالاجماع .

فطريقه أن يكشف عما يدعيه : من الاجماع ؛ وهو ابطال ما ندعيه : من المعنى ؛ ليتبين معناه . فانه حكم لا بد من تعليله بما يتضمنه المرض الحادث . والذي يمكن أن يقدّر علة [لا يزيد]^(٤) على المعنيين ؛ وفي بطلان أحدهما اثبات الآخر . فيقول : ابطال تصرف العاقل نظرا له ، لا عهد به . وابطال تصرفه لحق الغير [عهد في الشرع في مواضع بالاجماع^(٥) ؛ فاحالة الحكم في هذا المقام الى ما [عهد في^(٦) الشرع اعتباره في ابطال التصرفات أولى ؛ لأنه معنى عرف بالاجماع تأثيره في جنس هذا الحكم .

فيرجع مَسَارُ النزاع الى أنا لا نعترف بالاجماع أولا ، فلو اعترفنا

(١) في هـ : « الأمرين » .

(٢) في هـ ، ل : « فانما » .

(٣) في هـ : « بان » .

(٤) في هـ : « لا يمكن أن يزيد » .

(٥) في ل : « بالاتفاق » وما بين القوسين ساقط من ز .

(٦) في هـ ، ل : « من » .

أولا بالأجماع : لما نازعناه في الاقرار إلا بتقدير [٢٥ - أ] دليل في الاقرار يعارض ما ذكرناه ، وهو : قياس الاقرار^(١) على النكاح وسائر التصرفات ، لرابطة الحاجة ؛ ويتبين به أن حق الغريم لا يمنعه إلا عما يستغنى عنه في هذا المقام . بخلاف حق الغريم في الرهن والتركة وغيره^(٢) .

وأما الجنس الآخر من المنازعة - بعد تسليم التأثير - فينشأ من تقدير المعارضة : كما ذكرناه على أحد التقديرين في مسألة غرماء المرض والصحة ، وكما نعتقده في مسألة الثيب الصغيرة ، ويعتقد أبو خيفة في مسألة غرم السارق .

فأما^(٣) مسألة الصغيرة ، فنسلم أن الصَّغَر علة' الولاية في حق الابن وفي حق ولاية المال ؛ نسلم وجود الصغر في [عين]^(٤) محل النزاع ؛

(١) في د ، ل ، ز : « قياسه على » .

(٢) هذه المسألة مرتبطة بصحة اقرار المريض وقبوله . فالحنفية والحنابلة يرون : أن حق الغريم هو المؤثر في ابطال اقرار المريض بدين ؛ فإذا أقر حينئذ : فدين الصحة مقدم عليه مراعاة لحق الدائنين . وعلى هذا ، أبطلوا حبة المريض : فإن فيها احتمال تفويت حق الغرماء . والشافعية وإن أبطلوا هبته ، إلا أنهم لم يبطلوها لحق الغريم ، بل أبطلوها : نظرا له في نفسه ، أي : لكونه عاجزا عن الانشاء حالة المرض . أما اقراره : فهو ليس بانشاء ، بل هو اخبار . فيستوى دين الصحة ودين المرض : لاستوائهما في السبب ، وهو : الاقرار الصادر عن عقل ودين . وبالمالكية قد وافقوا الشافعية : في الاقرار للأجنبي ، فأما إذا أقر لوارث : فإن اقراره يثبت إذا كان لا يتهم به ، ولا يثبت إذا كان يتهم به . أما رأيهم في الهبة ، فهو كراى الشافعية . راجع : الوجيز (١٩٥/١) والمهذب (٣٦٣/٢) والهداية (١٣٨/٣) والافصاح (٢١٢) والاشراف (٣٥/٢ - ٣٦) . وانظر ما سبق ص ١١٣ هامش ٣ .

(٣) في ز : « أما » وفي د ، ل : « وأما » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

ولكن نقول : عارض الصغر الثبابة ، وهي علة لاسقاط^(١) الولاية بنصب
الشارع اياها علة ، بقوله : « الثيب أحق بنفسها من وليها »^(٢) .

ويسلم الخصم وجود علة الضمان [في السارق]^(٣) ولكن يقول :
عارضه وجوب القطع ، ومن ضرورته اسقاط الضمان بتقدير انتقال العصمة
الى [اليد]^(٤) كما قرروه في تلك المسألة^(٥) .

ولو استعمل سائل هذا الاعتراض على طريق المطالبة والممانعة^(٦) ،
وقال : لا نسلم^(٧) أن تلف المال تحت اليد العادية سبب الضمان
لمجرده ، بل هو مع سقوط القطع هو السبب ؛ والصغر مع انتفاء الثبابة
هو العلة - فهذا^(٨) كلام فاسد يضاهي كلام من يقول : العلة ما ذكرته مع

(١) في ل ، ه ، ز : « لقطع » .

(٢) من رواية لمسلم ، وفي بعض الروايات : « الأيم » بدل « الثيب » .
فراجع مسند أحمد (٢٧١/٣ و ٢٧٢) وسنن أبي داود (٢٣١/٢) وابن
ماجة (٢٩٥/١) والدارقطني (٣٨٩) والمشكاة (١٦٨/٢) ونصب الرأية
(١٨٢/٣) ونيل الأوطار (١٠٣/٦) وفيض القدير (٣٤٢/٣) .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) هذا هو المتعين وورد في د ، ز ه - بلفظ : « الله تعالى وجل »
وهو خطأ .

(٥) قد ذهب الشافعية والحنابلة : الى أن السارق يقطع ويضمن
المسروق ، سواء أكان المال موجوداً أم تالفاً . أما الحنفية ، فقد ذهبوا : الى
أن العين المسروقة ان كانت مستهلكة وقت القطع فلا تضمن . والمالكيسة
اشتروا للضمان يسار السارق وقت القطع . راجع المذهب (٣٠١/٢)
والهداية (٩٧/٢) والاشراف (٢٧٥/٢) والبداية (٢٨٨/٢) .

(٦) في د : « والمضايقة » .

(٧) في ه ، ل ، ز : « لا أسلم » .

(٨) في د ، ز : « وهذا » .

السلامة عن المعارضة [فإذا ذكر وجه السلامة عن المعارضة ^(١) فهو مردود عليه ؛ والمطالبة متوجهة عليه بإبداء المعارضة ، اذ ليس هذا جاريا مجرى أجزاء العلة ، بل له منصب الاستقلال .

فان قيل : فماذا ^(٢) تقطع المطالبة اذا قال السائل : سلمت تأثير العلة في ذلك المحل ، فما دليل تأثيره في محل النزاع ؟

قلنا : هذه المطالبة ساقطة بمجرد تسليم التأثير ، وكن كقول القائل : سلمت أن الكيل هو المؤثر في تحریم [دبا] ^(٣) الفضل في البر ، وسلمت وجود الكيل في الجيص ؛ ولكن لم قلت : اذا أثر ثم ، ينبغي أن يؤثر ها هنا ؟ وهذا تشوف الى حسم باب القياس ؛ وليس ^(٤) يحتاج المثل الى اظهار وجه المناسبة بعدما سُلّم له كون الوصف مؤثرا في الحكم في موضع ما : لأن معنى كونه مؤثرا [هو] ^(٥) : أن الحكم حصل به ومن اثره ، وأن الشارع نصبه علة موجبة ، وقد عرف ^(٦) ذلك بالاجماع ، نصار كما لو عرف ذلك بالنص والایماء .

وقد بينا أنه يستغنى فيه عن ابداء المناسبة ، وان كان يعد انفكاكه عن مناسبة ما . فقلّ ما يوجد - من تصرفات الشرع - ما يجرى على مذاق التحكّم الجسامد المحض ؛ ولكن : لو وُجد وجب اعتباره في غير

(١) ما بين القوسين سقط من د ، ل . وقد ورد في ه بلفظ : « فاذا ذكر ، الخ » .

(٢) في د ، ز : « بماذا » .

(٣) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٤) في ز : « وليس » .

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٦) حرف في ل ، بلفظ : « ينحرف » .

محل النص ، بحكم الدليل الذي دل على أصل القياس ، وكان^(١) هذا كما لو قال : لا تبيعوا التمر بالتمر لأنه حلو ؛ فيعتبر الزيب به بجامع الحلاوة ، بعد أن عرف بالشرع كونه علة وإن لم تعرف مناسبتة ووجهه اقتضاء^(٢) تحريمه من طريق المصالح . وإذا قال : لا تبيعوا البر بالبر لأنه أبيض ؛ فيس عليه الأرز وإن لم تعرف مناسبتة . ولم نلتفت الى قول القائل : ان البيضاء علة في البر لا في غيره ، والحلاوة علة في التمر لا في غيره .

والسبب في ذلك كله - وهو طريق الرد على منكرى القياس - : قضاء العقول باتباع الأسباب ، والاعراض عن المحال . فلا فرق في [٢٥ - ب] عقل حملة الشريعة - بين أن يقول الشارع : اقتلوا ما عزأ لأنه زان ؛ وبين أن يقول : اقتلوه لأنه طويل - في أننا نطرد ايجاب القتل في حق جميع الزناة وجميع الطوال ، وإن انتفت المناسبة ؛ لأن المناسبة طريق يعرف بها كون الوصف منصوباً^(٣) من جهة الشرع^(٤) علماً على الحكم وعلة له ؛ وهي^(٥) دون النص والاجماع ، فإذا ظهر بالنص أو الاجماع : أغنى^(٦) عن اظهار المناسبة .

ورجع حاصل هذا الميسل الى أن الوصف إنما يصير علة : اذا علم ان الشارع^(٧) جعله علة ؛ وإنما يعرف جعل^(٨) الشارع اياه علة : بنصه^(٩) ،

(١) في د ، ز : « وهذا » .

(٢) في هـ ، ل : « اقتضائه » .

(٣) صحف في د ، بلفظ : « منصورا » .

(٤) في هـ : « الشارع » .

(٥) في د ، ز : « وهو » .

(٦) في هـ : « أغناه » .

(٧) في ز ، - بعد ذلك - زيادة : « عليه السلام » وهي من الناسخ .

(٨) في د ، ل ، ز : « نصب » .

(٩) صحف في د ، بلفظ : « بنصبه » .

أو بإشارة النص في تنبيهه^(١) وإيمائه كما سبق ، أو بالاجماع من الأمة .
فالأجماع^(٢) في التعريف كالنص .

فالتحق هذا المسلك بالمسالك السابقة ، ووقع الاستثناء فيه عن المناسبة
كما في النصوص^(٣) والمنبئ عليه .

المسلك الرابع في الاستدلال على كون الوصف علة بالمناسبة^(٤) بينه
وبين الحكم . وهذا مما اختلف فيه الأصوليون .

فالذي^(٥) ذكره أبو زيد [الدبوسي]^(٦) : أن المناسبة لا تكفي في
اثبات كون الوصف علة ، بل لابد من اظهار التأثير : بالنص ، أو الاجماع ،
كما سبق .

فاتصر على المسالك السابقة ، ولم يقنع بما دونه . واستدل عليه : بأن
الاخالة يرجع حاصلها الى الوقوع في النفس ، وقبول القلب له ، وطمأنينة
النفس اليه ، وهذا أمر باطن لا يمكن اثباته على الخصم ؛ فانه اذا قال : غلب

(١) في د ، ز ، ل : « وتنبيهه » .

(٢) في ه ، ل : « والاجماع » .

(٣) في د ، ه ، ز : « النصوص » ، وهو تحريف .

(٤) لفظ ل : « المناسبة » ، وهو صحيح ايضا كما لا يخفى . وراجع
في بيان هذا المسلك : المستصفي (١/٢٨٤ و ٢/٢٩٦) وروضة الناظر
(٢/٢٦٧) والاحكام (٣/٣٨٨) ، وشرح المختصر (٢/٣٩٢) والأسنوي
(٤/٧٦) وشرح جبع الجوامع (٢/٢٨٩) وشرح المسلم (٢/٢٧٣ و ٣٠٠)
وتنقيح الفصول (١٦٩) ونزهة المشتاق (٧١٣) ونبراس العقول
(٢٦٧ - ٣٢٩) .

(٥) في ه : « والذي » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ه .

على ظني هذا ، فللخصم أن يقول : لم يغلب على ظني • فتحكيم^(١) القلب [انما يجوز]^(٢) . عند فقد الأدلة الظاهرة ، وعند^(٣) تصادم الأدلة وانحسام مسالكها ، للضرورة الداعية اليه • ثم هو مقيّد في حق المجتهد ، ولا^(٤) يتصب حجة على الخصم بحال^(٥) •

وهذا الذي ذكره هو مساعد عليه • ولكن ليس المراد بالمعنى المُخِيل المناسب ما ظنه وتخلّيه ؛ ولكن نفي بالمناسبة معنى معقولا ظاهرا في العقل ، يتيسر اثباته على الخصم بطريق النظر العقلي : بحيث^(٦) ينسب الخصم في جرده - بعد^(٧) الاظهار بطريقه^(٨) - الى النكر والعناد •

فاذن منشأ الاشكال يان حدّ المناسبة ؛ والاختالة عبارة عنها • وقد أطلق الفقهاء المؤثر ، والمناسب^(٩) ، والمُخِيل ، والملائم ، والمؤْذِن بالحكم ، والمُشْعِر به • واستبهم^(١٠) على جماهير العلماء^(١١) والأفاضل - الا من شاء الله - دَرَكَ المَيِّز والفَصْل بين هذه الوجوه ، واعتاص عليهم طريق الوقوف على حقائقها ، بحدودها وخواصها • واتصل بأذيال

(١) حرف في د بلفظ : « فتحكم » •

(٢) في هـ : « لا يجوز الا » •

(٣) في د : « عند » بدون الواو •

(٤) في هـ : « ولم » •

(٥) الى هنا انتهى كلام الامام أبي زيد • وراجع تفصيل كلامه : في

تقويم الأدلة (٦٢٤ - ٦٢٥) •

(٦) في د : « من حيث » •

(٧) ورد في ل - بعد هذا - زيادة : « هذا » •

(٨) في د ، ز : « لطريقه » •

(٩) في هـ : زيادة : « أيضا » •

(١٠) في د : « واشتبّه » •

(١١) في د ، ز : « الفقهاء » •

هذه الأجناس قياس^(١) الشبه والطرْد ، وهي المقاصة الكبرى ، والفصرة العظمى . فلقد عز على بسيط الارض من يعرف معنى الشبه المعتبر ، ويُحسِن^(٢) تمييزه عن المُخِيل والطرْد ، وأجراه^(٣) على نهج لا يمتزج بأحد الفين .

ونحن - [بعون الله وحسن توفيقه]^(٤) - نفصل^(٥) هذه الأجناس ، [ونشفي فيه الغليل]^(٦) ، ونوجز القول في قياس الشبه .

وتندفع الآن في بيان ما ترشحنا له : من [أنواع]^(٧) قياس المعنى . فنقول :

الحاصل من جملة هذه العبارات ثلاثة [أنواع]^(٨) . المؤثر ، والمناسب ، والملائم . أما الشعر والمؤذن والمخيل ، فهي في حكم العبارات المكررة عن^(٩) [٢٦ - أ] المناسب .

أما المؤثر ، فما ذكرناه ، وهو : الذي دل النص أو الاجماع على كونه علة للحكم في محل النص [أو في غير محل النص]^(١٠) . فهذا الذي رأينا تلقيه : بالمؤثر ، لتمييز الجنس [عن الجنس]^(١١) ، والا فتسمية المناسب

(١) صحف في ز : بلفظ : « بيان » .

(٢) في د ، ز : « يعرف » .

(٣) في د ، ل : « وأجراه » وهو تحريف .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٥) في د ، ل - بعد ذلك - زيادة : « بين » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٧) لم ترد الزيادة : في د .

(٨) لم ترد الزيادة : في د .

(٩) صحف في ز ، بلفظ : « على » .

(١٠) سقطت الزيادة من ل .

والملائم مؤثرا ، وتسمية المؤثر مناسبة وملائما [متجهة^(١)] . فكان ما جعل
 علة للحكم ، فانما جعل علة : لأن الشارع جعله علة ؛ لا لمناسبته [؛
 ولكن المناسبة قد تكون تعريفا وتتيها على جعل الشرع اياه علة - عند
 بعض العلماء . وما عرف جعل^(٢) الشرع [اياه] علة ، فقد عرف
 تأثيره : إذ لا معنى للتأثير الا^(٣) حصول الحكم من أثره وبسببه .

ولكن : لما انقسمت المعاني ثلاثة أقسام ، أحينا أن نفرّد كل قسم
 - على حسب اصطلاح الفقهاء - بعبارة معرفة . وانما الغرض تعريف
 وجه التمييز والاقسام . ثم اذا عُرِفَتْ : فلتتَّخَذْ هذه العبارات أعلاما
 معرفة لها . فالعبارات هي التي تتَّبَعُ المعاني وتُسَوِّى عليها ؛ فأما تسوية
 المعاني على العبارات - فهو^(٤) من دواعي^(٥) الخبط ، وجواب الضلال .
 فنقول : هذه المراتب تين بضرب^(٦) الأمثلة :

أما المؤثر ، فقد ذكرنا^(٧) مثاله .

وأما المناسب ، فمثاله : تحريم الخمر ، فانه يظهر تعليله بكونه
 مسكرا مزيلا للعقل ، حتى يقاس عليه النيد . ولكن في الكتاب تعرض
 للتعليل بهذا المعنى ؛ فهو - من هذا الوجه - يلتحق بالمؤثر ؛ اذ ظهر
 بالنص تأثير هذا الوصف : حيث نبّه على اثارته العداوة والبغضاء ، ولكن :

(١) في هـ : « متجه » وهو صحيح أيضا . وقد سقط ما بين
 القوسين من ز .

(٢) في هـ : « يجعل » وسقطت الزيادة التالية منها .

(٣) في د : « والا » وزيادة الواو من الناسخ .

(٤) في د ، ل ، ز : « فمن » .

(٥) صحف في د ، بلفظ : « دعاو » .

(٦) في د - بعد ذلك - زيادة : « من » .

(٧) في ل : « ضربنا » . وراجع ما سبق ص ١١٠ وما بعدها .

لو لم يكن في القرآن التعرض لهذا ، واقتصر على ذكر التحريم على تجرده - لكان تعليله بالاسكار وازالة العقل : تعليلا بكلام مناسب • ومعنى مناسبه : استدعاء هذا المعنى من وجه المصلحة هذا الحكم ، واقتضاؤه له • فان العقل ملاك أمور الدين والدنيا • فيقاؤه مقصود ، وتفويته مفسدة • فحرم لما فيه : من الانقضاء الى الفسدة •

وهذا كلام جليّ معقول يمكن اثباته على الخصم • فأين هذا من قول^(١) أبى زيد : انه يرجع الى قبول القلب ، وطمأنينة النفس ؟ • ولا نشك في تمييز هذا عن قول القائل : انه^(٢) حرم لرائحته الفاتحة المخصوصة ، أو لحرمته^(٣) ، اذ لا تناسب الحمرة التحريم ، ولا تستدعيه ، ولا تتقاضاه عقلا • وهذا يتقاضى التحريم لما ذكرناه ؟ فتميَّز عن الطرد بالناسبة العقلية بين المعنى وبين الحكم •

وتميَّزه عن المؤثر ، بأن يقال : لم يُعهد قط في الشرع ، في موضع آخر - لا بالنص ، ولا بالاجماع - كون الاسكار مؤثرا في التحريم ، حتى يكون التعليل به تعليلا [بمعنى]^(٤) عرف تأثيره ، ولتقدر عدم انباء النص عن التعايل بهذه العلة ، حتى يستد^(٥) التمثيل ، وينقطع عن المؤثر ، فان المستدل بالناسبة يدعى الاستغناء عن النص وإيمائه ودلالة الاجماع على كونه مؤثرا ؟ ويزعم : أن المناسبة كافية في التعريف ، على ما سنذكر وجه حصول المعرفة بها •

وكذلك اذا قلنا : ان الجماعة قتلوا^(٥) بالواحد ، كيلا يتخذ الظلمة

(١) في هـ : « كلام » •

(٢) في هـ : « انها حرمت لرائحتها ... » أو لحرمتها •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) صحف في ل ، بلفظ : « يسدد » •

(٥) في ز : « يقتلون » •

الاستعانة ذريعةً الى قتل الأعداء - كان ذلك تعليلاً بمخيل مناسب ظهر^(١) وجه استدعائه للحكم ، واقتضائه له في العقل^(٢) . ولم يدل دليل على تأثيره : لا من جهة النص ؛ ولا من جهة الاجماع . بخلاف التعليل بالصفر^(٣) ؟ فانه - مع المناسبة المعقولة - ظهر تأثيره في الولاية المالية ، وولاية التزويج - في حق الابن ، بالاتفاق .

وكذلك اذا قلنا : حط^(٤) قضاء الصلوات عن الحائض ، لما فيه : من الحرج والمشقة وانكسفة مع تكرار الصلاة مرارا في اليوم واللبلة ؛ بخلاف قضاء الصوم - كان [هذا]^(٥) الكلام مناسباً [٢٦ - ب] مخيلاً ، متميزاً عن تعليله : بأن الصوم يقضى لأنه لا تجب فيه الطهارة مثلاً ، بخلاف الصلاة . فان هذا الفرق لا يناسب ، ولا ينسب عن^(٦) الحكم في قضية العقل بحال .

فهذا^(٧) بيان المناسب . وليس يتميز عن المؤثر بذاته ، وانما يتميز عن المؤثر بأن ليس^(٨) من جهة النص والاجماع دلالة على كونه علة ، بل لا دلالة عليه سوى مناسبته . وما دل الاجماع على كونه علة [وسبباً]^(٩) ، قد يناسب^(١٠) : كالصفر يناسب الولاية ، ومزيد

(١) في هـ ، ل ، ز : « يظهر » .

(٢) صحف في ز ، بلفظ : « الحكم » .

(٣) في ل : « في الصفر » .

(٤) في هـ : « يحط » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٦) في هـ : « على » وهو تصحيف .

(٧) في د : « وهذا » .

(٨) في هـ ، ل : « فقد » .

(٩) لم ترد الزيادة : في هـ .

(١٠) في هـ - بعد ذلك - زيادة : « وقد لا يناسب » ، وهي من

الناسخ .

الاختصاص في القرابة يناسب الترجيح وانتقديم ، الى غير ذلك مما تقدم :
من الأمثلة • وقد لا يناسب : كخروج النطفة الطاهرة ، جعل سببا للغسل
ولا يناسبه^(١) ، وكذلك من الذكر : يعد تخيل المناسبة فيه •

هذا وجه تمييز المناسب عن المؤثر والطرد •

أما تمييزه عن الملائم ، فوجهه : أن المناسب ينقسم الى ما يلائم
معاني الشرع ، ويجانس تصرفاته^(٢) في ملاحظة^(٣) المعاني • والى ما يكون
غريبا : لا يلقى له جنس •

فالذي^(٤) ذهب اليه الجماهير : أن المناسب لا يكون علة الا بشرط
الملائمة [كما سنذكره • ومنهم من اكفى بمجرد المناسبة ولم يشترط
الملائمة]^(٥) ، فكل مناسب عهد جنسه في تصرفات الشرع : فهو ملائم ؛
وما لم يعهد جنسه : فهو المناسب الغريب الذي لا نظير له^(٦) في تصرفات
الشرع •

وهذا [الآن]^(٧) مزية قدم ؛ فقد يشبهه على الناظر الفرق بين
الملائم والمؤثر ، فيقول : المؤثر هو : الذي عهد في الشرع معتبرا كما في
الصغر ؛ والملائم أيضا كذلك • فما الفرق بين من شرط التأثير ، وبين
من شرط الملائمة مع المناسبة ؟

فتقول : الفرق بينهما : أن المؤثر هو : الذي ظهر تأثيره في عين

(١) في هـ : « ولا يناسبها » •

(٢) في د ، ل ، ز : « تصرفات الشارع » •

(٣) في د : « ملاحظات » ، وفي هـ : « ملاحظته » •

(٤) في د ، ز : « والذي » •

(٥) سقطت الزيادة من د ، ل ، هـ •

(٦) في هـ : « الذي لا يظهر » وهي صحيحة أيضا •

(٧) لم ترد الزيادة في هـ •

الحكم المتنازع فيه - بالأجماع أو النص ، في محل النزاع ، أو غير محل النزاع . كقول الحنفي^(١) : ان الثيب الصغيرة تزوج نصفها ؛ وبين أن عين الصغر ظهر تأثيره بالأجماع في الولاية في حق الابن ، وفي ولاية المال . فقد ظهر تأثير عين هذا المعنى في عين^(٢) هذا الحكم ، في محل آخر غير محل النزاع ؛ فعدى ذلك الحكم بعينه ، وهو : الولاية ، بتلك العلة بعينها ، وهي : الصغر - الى محل النزاع ، وهو : الثيب الصغيرة . وأما الملائم ، فمعنى به : أنه عهد جنسه مؤثرا في جنس ذلك الحكم ، وان لم يعهد عنه مؤثرا في عين ذلك الحكم - في محل آخر . مثاله^(٣) : أن سقوط قضاء الصلاة إذا علل بالحرج والكلفة ، يعلم أنه من جنس معاني الشرع وملائم له ، إذ^(٤) ظهر - على الجملة - اسقاط [الشرع]^(٥) جملة من التكاليف بأنواع [من]^(٦) الكلفة : كما في السفر والمرض وغيره ؛ ولم يظهر تأثيره عين المعنى في عين الحكم ، وإنما وزان المؤثر من [مثل]^(٧) هذا الأصل : أن يأمر النبي عليه السلام

(١) راجع أيضا المستصفي (٢٩٧/٢) والتقرير والتحجير (١٤٧/٣) . وقد اعتبر المحلى هذا مثالا للملائم لا للمؤثر ومثل للمؤثر بقول الرسول عليه السلام : « من مس ذكره فليتوضأ » فيقاس عليه ذكر غيره . انظر جمع الجوامع (٢٨٣/٢) .

(٢) صحف في د ، ل ، هـ - بلفظ : « غير » .

(٣) في ز : « ومثاله » . وراجع المستصفي (٢٩٧/٢) وفي المستصفي (٣١٩/٢ - ٣٢٠) عرف الملائم بأنه ما أثر جنسه في عين الحكم ، كاسقاط قضاء الصلاة عن الحائض ، تعليلا بالحرج والمشقة ، فإنه ظهر تأثير جنس الحرج في اسقاط قضاء الصلاة كتأثير مشقة السفر في اسقاط قضاء الركعتين الساقطتين بالقصر .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « إذا » .

(٥) لم ترد الزيادة : في ز .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، هـ .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

- مثلاً - عائشة^(١) رضى الله عنها بقضاء الصوم الفائت في أيام الحيض ، وبترك القضاء في الصلوات^(٢) . فيقاس عليها^(٣) سائر النساء . أو يحكم به في الحرة ، فيقاس عليها الرقيقة^(٤) . فيتدح أن يقال : ظهر تأثير الحيض في إسقاط الصلاة في حق الحرة ، فيُعدَّى عين هذا الحكم لعين^(٥) هذه العلة ، الى الرقيقة .

وكذلك^(٦) : اذا علنا انقطاع الولاية عن الثيب بالممارسة الحاصلة لها ، وما تستفيدة المرأة : من الاختبار والتمييز والاهتداء الى المقاصد ؛ وعدنيته^(٧) الى الثيب الصغيرة - كان هذا مناسباً ولكنه غريب . اذ يقال : ليس هذا من جنس تصرفات الشرع في اثبات الولاية^(٨) وقطعها ، فنقول : هو من جنسه ؛ اذ قال عز وجل : « وابتلوا [٢٧ - أ] اليتامى حتى اذا بَلَغُوا النِّكَاحَ ، فان آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فادْفَعُوا اليهم أموالهم »^(٩) . فجعل ممارسة اليتيم^(١٠) في المال سبباً ، فيصير ملائماً . وهذه المناسبة مع الملاممة في نهاية الضعف ، وليس من غرضنا عين هذه

(١) هي : أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق ، المولودة بعد البعثة بأربع سنين أو خمس ، والمتوفاة : سنة ٥٦ أو ٥٧ أو ٥٨ هـ . راجع الاصابة (٣٤٨/٤) .

(٢) في هـ : « الصلاة » .

(٣) في د : « عليه » .

(٤) في هـ : « الأمة » .

(٥) في هـ : ل ، ز : « بعين » .

(٦) في د : « وكذلك » .

(٧) سقطت « الواو » من د ، ز .

(٨) في هـ ، ل ، ز : « الولايات » .

(٩) سورة النساء (٦) .

(١٠) في هـ : « بالتصرف » .

المسئلة ؛ وانما المقصود التمثيل لتعريف الجنس •

وكذلك اذا قلنا : قيد الشرع بيع الأشياء الأربعة^(١) في الربا بثلاث^(٢) شرائط ، نكان ذلك معللا بالطعم المنبئ عن الحرمة والعزة ، فان ما يعز^د ويحترم^(٣) يضيق طريق تحصيله ، وما يستهن به يتسع الأمر فيه ، ويتساهل في أمره ؛ فلا يضيق طريقه ؛ لأن المضمون به عقلا وشرعا : ما ظهرت^(٤) الحاجة إليه ، وعظمت حرمة بسببه^(٥) ، والتقييد بالشرائط سد لبعض المسالك ؛ وسد بعض الطرق الى شيء^(٥) ضنه به •

فهذا نوع من الكلام : فيه ضرب مناسبة ، ولكنه غريب يزعم [الخصم]^(٦) انه لا يلائم تصرفات الشرع ، فنقول ، [لا]^(٧) بل قيد الشرع استحلال البضع بشروط : كالمعوض والولى والشهادة ؛ ويميزه عن الأموال ؛ فكان ذلك اظهارا لشرف البضع ، وتخصيصا له بميزة^(٨) الاعتناء ، وكشفا عن خطره^(٩) وحرمة ، وإشارة الى أن المال مبتذل بالاضافة اليه ، وأنه مضمون مضمون^(٩) به بالاضافة الى المال^(١٠) • فقد التحق بما عهد جنسه في الشرع ، فصار^(١١) ملائما لتصرفاته •

(١) في د ، ل ، ز : « الأربع » •

(٢) في ل : « بثلاثة » وهي صحيحة •

(٣) صحف في د ، بلفظ : « ويحريم »

(٤) في هـ : « دعت •• بسببها » •

(٥) في ل ، ز : « الشيء » •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

(٨) في د ، ل : « بميزة الاعتبار » •

(٩) صحف في د ، بلفظ : « حظره ••• مظنون » •

(١٠) صحف في ز ، بلفظ : « البيع » •

(١١) في هـ ، ز : « وصار » •

وطريق المترض : أن يبين أن تقييد النكاح [بهذه الشروط]^(١) لم يكن بهذا^(٢) الطريق ، بل كان لحاجة البضع في الصون الى هذه الشروط^(٣) ؛ ولا حاجة في^(٤) صون الأطعمة الى هذه الشروط ، فيُعترض بهذا الجنس ، ويجاب^(٥) عنه بطريقه • وغرضا التمثيل •

وكذلك اذا قلنا : القليل الذي لا يسكر - من الأنبذة - محرم قياسا على قليل الخمر ؛ وعللنا تحريم قليل الخمر : بأنه داع الى الكثير ؛ وأن^(٦) المطباع تختلف ، وانقدر الذي يسكر كل شخص في كل حال لا ينضب ؛ فيُحسب الباب بحكم المصلحة - كان هذا كلاما مناسباً : يستوى^(٧) فيه التيذ والخمر ، وتظهر ملائمة لتصرفات الشرع : بتحريم السباع الخلوة بالأجنبية^(٨) ، والنظر اليها ، لأنه داع الى الزنا ؛ وما يجرى مجراه : من تعميم^(٩) الشرع [التحريم] على مقدمات المحظورات ودواعيها ؛ فيكون ملائماً ، ولا يكون مؤثراً للتأثير الذي عنياه فيما سبق ؛ إذ^(١٠) لم يظهر تأثير عين انبعاث داعية الشرب ، في^(١١) تحريم الشرب • ولا ظهر في مسألة الربا تأثير عين الطعم وحرمة في اشتراط المسايلة والتقابض

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •

(٢) في د ، ز : « لهذا » •

(٣) في ه : « الشرائط » •

(٤) صحف في ه ، بلفظ : « الى » •

(٥) في ه : « فيجاب » •

(٦) في ه : « فان » •

(٧) في ه : « ويستوى » •

(٨) في د ، ل ، ز : « مع الأجنبية » •

(٩) في د : « تحريم » ، وقد سقطت منها الزيادة التالية •

(١٠) صحف في ز بلفظ : « اذا » •

(١١) في د ، ل ، ز : « إل » •

والحلول ؛ بل ظهر اعتبار جنس الحرمة ، في جنس التقييد بالشروط •
 فان قيل ^(١) : فما مثال المناسب [الغريب] ^(٢) الذي لا يلائم ؟
 قلنا : قلّ ما يتفق في المسائل أمثله ، فان المعاني اذا ظهرت
 مناسبتها ؛ فلا تنفك عن التفات الشرع الى جنسها في غالب الأمر ^(٣) ؛
 واندي يظهر لنا الآن من أمثلتها أربعة ^(٤) :

المثال الأول : ما ذكرناه : من تعليل سقوط الاجبار عن الثيب
 بالممارسة • فهذا وان عدناه في قسم الملائم ، فهو - عندنا - من المناسب
 الغريب الذي لا نظير له •

وأما ابتلاء اليتيم في التصرف ، فليس ^(٥) من هذا القيل ، وانما
 مثاله : وطء الابن زوجته ؛ وذلك لا يوجب قطع الاجبار عنه : اذا كان
 صغيرا • أو وزانه من الأموال : ما اذا تناول جنسا من الطعام وذاقه
 واستطابه أو استكرمه • وكل ذلك ساقط الأثر في قطع الاجبار ، واسقاط
 الولاية • وابتلاء اليتيم : لتعرف هدايته الى المصالح ، وانفكاكه عن داعية
 السفه والتبذير وغواية الاسراف ، والتصاون عن الغبن والخداع ؛ حتى
 اذا عرف ذلك بامتحانه بالبيع والشراء ، ردّ المال اليه بعد [٢٧ - ب]
 جريان البلوغ : الذي هو السبب الظاهر في قطع الولاية • فوزانه : أن
 تُمتحن المرأة بانتقاء زوج من الأزواج للنكاح ، وتُراقب أحوالها في
 اقتراحات مصالح النكاح وما تقترح عليها ؛ فنقد [الى] ^(٦) الاجابة الى

(١) في ه ، ل : « قال قائل » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٣) في ه : « الأمور » •

(٤) في د ، ه - بعد ذلك - زيادة : « أمثال » وفي ز : « أمثلة » •

(٥) في ه : ز : « ليس » •

(٦) سقطت الزيادة من د • وعبرة ز ، ل : « للاجابة » •

ما تقتضيه المصلحة ، ونستحصى فيما ينافي النبطة • ومثل ذلك لا عهد به في النكاح^(١) ؟ والمالم' الزوج بها ليس من هذا الجنس بحال ؟ وانما وزانه : تناول الطعام وذوقه ، ولبس الثوب ، وركوب الدابة • فيبقى هذا نوعا غريبا من الكلام ، [وهو - مع كونه غريبا -]^(٢) ضعيف في نفسه • وكذلك تفق المعاني الغريبة : فإن ما يظهر ويقوى لا يقدم التفات الشرع الى جنسه ، في غالب الأمر •

المثال الثاني : تعليل الربا في المطعومات بعله الطعم ؟ فهو - أيضا - من المعاني الغريبة التي لا تلائم معاني الشرع • وما ذكرناه - من اظهار الملازمة بآمر^(٣) البضع - ضعيف ؛ لأن الخصم لا يسلم اشتراط الولى • نعم : فيد بالشهادة اما صونا له من القوات^(٤) بالبحود ، أو تميزا [له]^(٥) عن السفاح الذي هو فاحشة • وليس في حسم طريق بيع البر بالبر متفاضلا ، أو نيسة ، أو دون التقاوض في المجلس - ما يصونه عن قوات هو متعرض له ، أو يميزه^(٦) [عن فاحشة] هو بصد الاشتباه بها ؛ فلا مجانسة بينهما •

فيبقى ذلك معنى - ان سلم مناسبته - غريبا لا نظير له في الشرع • والاعتماد في مسألة الثيب الصغيرة ، واثبات الثيابة علة - على الاضافة اللفظية ، الاستفادة من قوله عليه السلام : « الثيب أحق بنفسهن من وليها » • وفي مسألة الربا ، واثبات الطعم علة - على قوله عليه السلام : « لا تبيعوا

(١) لفظ هـ : « الشرع » •

(٢) عبارة هـ : « ومع كونه غريبا ، فهو » •

(٣) لفظ هـ : « فيه » •

(٤) لفظ د ، ل ، ز : « القوات » •

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٦) عبارة ز : « تمييزه » ، وقد سقطت منها الزيادة التالية •

الطعام بالطعام ،^(١) ، على ما قررناه في كتاب « مأخذ الخلاف »^(٢) ، وكتاب « تحصين المآخذ »^(٣) [وقد نبهنا على هذا المسلك الضعيف وطريق تقريره ، في هذه الكتب]^(٤) .

المثال الثالث : تعليل بعض العلماء ، حرمان القتلى عن الميراث ، بمعارضته بنقيض قصده : في استمجال الحق قبل أوانه .

وهذا ان لم^(٥) يستعمل في معرض العقاب على عدوانه ، يكون فناً غريباً من المعنى : لا يُلَفَّى له نظير .

واذا^(٦) قيل : القتل جناية ، والحرمان عقوبة ؛ فكان منوطاً به لكونه جناية ، وقطع عنه الصبي والمجنون - كان ذلك من قبيل التعليل بالمعنى الملائم ؛ فان تأثير الجنابات في العقوبات والتغليطات ، معهود^(٧) من دأب الشرع .

(١) حديث : « لا تبيعوا الطعام بالطعام الا كيلا بكيل » أخرجه ابن ماجه (١٥/٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٣١٥/٥ - ٣١٦) ورواه مسلم بلفظ : الطعام بالطعام مثلاً بمثل . (١١/٦٩٤ - ٦٩٥) وانظر مسند أحمد (١٣١/٤ ، ٢/٥ : ع) والمشكاة (٨٧/٢) ونصب الراية (٣٧/٤) ونيل الأوطار (١٦٢/٥ و ١٦٤ و ٣١٥ - ٣١٦) والسنن الكبرى (٢٨٣/٥ و ٢٨٥) والمنتقى (٣٢٥/٢ و ٣٣٩) والروض النضير (٢٢٧/٣) .

(٢) ذكر هذا الكتاب ابن السبكي ، وصاحب الشذرات ، والسيد مرتضى الزبيدي في شرح الاحياء ، وصاحباً مفتاح السعادة وكشف الظنون . ولم يعثر عليه في احدى المكتبات .

(٣) قد نقل عن هذا الكتاب ابن السبكي في الطبقات (١٤٣/٤) ، وذكرته الكتب التي ترجمت للامام الغزالي ضمن مؤلفاته . ولم يعثر عليه ايضاً .

(٤) في ز : « وان نبهنا على هذا المسلك ، وطريق هذا الكتاب » .

(٥) في د : « وان يستعمل » وفيها زيادة ونقص من الناسخ .

(٦) في د : « وان » .

(٧) في د : « معهود » وهي مصحفة .

ولو ثبت معنى المعارضة بنقيض المقصد للاستعجال ، لكان^(١) تعليل [بعض]^(٢) أصحابنا في تحريم الخل الحاصل من التخليل ، بمعارضته بنقيض قصده في استعجاله - من جنس الملائم ؛ اذ يصير معهود النظر في القتل ، ولكن هذا المعنى - في القتل - غير ثابت ولا مستقيم على السبر والبحث ولا يسلم عن النقض • وغرضنا ضرب الأمثلة ، لا أعيان^(٣) هذه المسائل •

المثال الرابع للمناسب الغريب : تخصيص الوضوء في ترتيبه : بتقديم الوجه على اليدين ، وذكر مسح بين مفسولين ؛ حتى قال الشافعي رحمه الله ؛ هذا تنبيه على كون الترتيب على هذا الوجه مقصودا^(٤) ؛ اذ لو لم يكن مقصودا : لم يكن هذا الترتيب • وتخصيصه بالذكر - مع ايقاع مسح بين مفسولين - أولى من جريانه^(٥) على ترتيب الخلق : من البداية بالرأس ، والانحدار الى الوجه ، والختم بالرَّجُل • الى غير ذلك : من وجوه الترتيب •

(١) في د ، ل : « كان » •

(٢) سقطت الزيادة من ه ، ل ، ز •

(٣) صحف في د ، بلفظ « لأعيان » •

(٤) قد اتفق الفقهاء على أن الترتيب والموالة في الوضوء مشروع ؛ ثم اختلفوا في وجوبهما ؛ فقال أبو حنيفة : لا يجبان • وقال مالك : الموالة واجبة ، دون الترتيب • وقال الشافعي : الترتيب واجب ؛ وله في الموالة قولان : القديم : أنها واجبة ، والجديد : أنها ليست بواجبة • والمشهور عن أحمد : أنهما واجبان ؛ وعنه في الموالة رواية : أنها لا تجب • فراجع : المذهب (١٧/١ - ١٨) والهداية (٥/١) والافصاح (٩) والاشراف (١١/١) والبداية (١٤/١ - ١٥) وراجع في مسئلة الترتيب خاصة : آداب الشافعي وهامشه (١١٢ - ١١٣) •

(٥) في د : « جريان » •

فَيُمنَعُ الشافعيُّ عن هذا الاستدلال ، بأن يقال : سبب هذا الترتيب : تقديم الوجه [٢٨ - أ] لأنه أهم الأعضاء بتحصيل النظافة فيه ؛ وتأخير الرجل : لأنه أحرى الأعضاء بالبعد من النظافة ، لمخالطة التراب في نقل الأقدام ، ومماسة الخُفِّ إلى غير ذلك ؛ فبقى ^(١) اليد والرأس ، فكان تقديم اليد أولى : إذ هو ^(٢) آتة التناول ويقع مكشوفاً غالباً ؛ والرأس في الغالب مستور بكور العمامة ؛ ولذلك خُفَّتْ وظيفته وهو : المسح •

فهذا فنٌّ من الكلام مناسب ، يتميز عن قول القائل : قدم الوجه لأنه على شكل الاستدارة مثلاً ؛ إلى غير ذلك : من صفات خِلْقَةِ تنبؤ عن الحكم •

الا أن مثل هذه المعاني - وإن كانت مناسبة - فغير موثوق بها ؛ إذ لم يثبت من [جهة] ^(٣) الشرع ملاحظة جنسها ، ويتسع التقدير ^(٤) في أمثالها ، ولا يضيق طريقها على أي وجه كان ، فانه لو ذكر الترتيب على عكس المعهود : لأمكن أن يعكس هذا المعنى ، ولكان ^(٥) يقال : البوضوء للصلاة ، والصلاة تقع بعده ؛ فأخَّر ^(٦) غسل الوجه : لأنه أهم الأعضاء بالنظافة ، ليكون العهد به - عند الاشتغال بالصلاة - أقرب ؛ ولو ابتدأ بالرأس ، ثم بالوجه ، ثم باليد ، ثم بالرجل : لأمكن أن يقال : سببه

(١) في د : « تبقى » •

(٢) في د : « هي » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) في ل : « الطريق » •

(٥) سرف في هـ ، ل - بلفظ « ولكن » •

(٦) في د : « وآخر » •

(٧) في د ، ز : « ثم اليد ثم الرجل » •

ترتيب الخلقة ؛ ولو قدم اليد لأمكن أن يقال : سببه تنظيف الآلة أولا حتى ينظف بها غيرها •

وأمثال هذه الخيالات يتسع طريقها ، ولا يوفق بها •

نعم: هي صالحة في هذا المقام لدفع الاستدلال بالآية؛ فان الآية ليس فيها صيغة تدل على وجوب الترتيب ؛ وانما يستند المستدل فيها الى تخصيص البعض بالتقديم والتأخير ، ويقول : اذا لم يكن له سبب ، فسيبه وجوب التقديم • فيقال : هذا امكان تعلقت به ، وهذه الامكانات تعارضه ؛ فتطرق اليه^(١) الاحتمال •

فهذا ما يعن^(٢) من أمثلة المناسب الغريب ، وقد يتطرق نظر الى بعض هذه الأمثلة في الحاقها بأجناسها • وغرضنا حاصل من تعريف الأجناس ، ولا غرض في أعيان الأمثلة •

فتحصل ان المعاني المناسبة تنقسم : الى [مؤثرة ، وهي : التي ظهر اعتبار عنها]^(٣) في عين الحكم المنظور فيه ، والى ملائمة ليست مؤثرة ، وهي : التي ظهر اعتبار جنسها في جنس ذلك الحكم ، والى غريبة : لم يظهر [في الشرع]^(٤) اعتبار عنها ، ولا اعتبار جنسها ، وهي - مع ذلك - تناسب نوعا من المناسبة : تميز به عن الطرد الذي يتبوء عن الحكم نبوة^٥ : لا يتقاضاه ، ولا يتعلق به • فهذا بيان تمييز الأجناس^(٥) •

فان قال قائل : ما ذكرتموه بيان انقسام المناسب - بالاضافة الى ما يدل

(١) في د ، ل ، هـ : « اليها » •

(٢) في هـ : « يعنى » أي : يقصد •

(٣) في د : « مؤثر ، وهو الذي ... عينه » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٥) ورد في د ، بعد ذلك - زيادة : « معنى المناسب » وهو عنوان

زاده الناسخ •

على اعتباره^(١) من تأثير ، أو ملاءمة ، أو فقد التأثير والملاءمة • فما حد
 المناسب وحقيقته [وإلى ماذا يرجع حاصله]^(٢) وما المعيار الذي يعرف به
 كون المعنى مناسباً : إذا وقع فيه الشك للنظر ، أو التنازع^(٣) للمناظر ؟
 قلنا : المعاني المناسبة : ما تشير إلى وجوه المصالح وأماراتها • وفي
 إطلاق لفظ المصلحة [أيضاً]^(٤) نوع اجمال^(٥) ؛ والمصلحة ترجع إلى
 جلب منفعة أو دفع مضرة • والعبارة الحاوية لها : ان المناسبة^(٦) ترجع
 إلى رعاية أمر مقصود •

أما المقصود ، فيقسم : إلى ديني ، وإلى دنيوي • وكل واحد^(٧)
 ينقسم : إلى تحصيل ، وإبقاء • وقد يعبر عن التحصيل بجلب المنفعة • وقد
 يعبر عن الإبقاء : بدفع المضرة • يعنى : [أن]^(٨) ما قصد بقاءه : فانقطاعه
 مضرة ، وإبقاؤه دفع للمضرة • فرعاية المقاصد عبارة حاوية للإبقاء ودفع
 القواطع ، وللتحصيل^(٩) على سبيل الابتداء • وجميع أنواع المناسبات
 ترجع إلى رعاية المقاصد • وما انفك عن رعاية أمر مقصود ، فليس
 مناسباً • وما أشار إلى رعاية أمر مقصود ، فهو : المناسب •

(١) في د ، ل ، ز : « اعتبارها » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في هـ ، ل : « النزاع » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٥) في د : « احتمال » •

(٦) في د : « المناسب » •

(٧) في د - بعد ذلك - زيادة : « من » وهي من الناسخ •

(٨) في هـ : « به » ولعلها مصحفة •

(٩) في هـ ، ل ، ز : « والتحصيل » •

ثم الشيء ينبغي أن يكون مقصودا للشارع^(١) ، حتى تكون رعايته مناسبة^(٢) في أقيسة الشرع . فقد علم - على القطع [٢٨ - ب] أن حفظ النفس والمقل والبضع والمال ، مقصود في الشرع .

فجعل ائتمل سببا لايجاب القصاص ، لمعنى معقول مناسب ، وهو : حفظ النفوس والأرواح المقصود^(٣) بقاؤها في الشرع ، وعرف^(٤) كونها مقصودة على القطع .

وحرّم الشرع شرب الخمر : لأنه يزيل العقل ؛ وبقاء العقل مقصود للشرع ، لأنه آلة الفهم وحامل الأمانة ، ومحل الخطاب والتكليف .

والبضع مقصود الحفظ^(٥) ، لأن في التزامه عليه^(٦) اختلاط الأنساب ، وتلطّخ الفراش ، وانقطاع التمسك عن الأولاد : لاستبهاام^(٧) الآباء ؛ وفيه التوثب على الفروج بالتمسك [والتغلب]^(٨) وهي مجلبة^(٩) الفساد والتقاتل .

والأموال مقصودة بالحفظ على ملاكها ؛ عرف ذلك بالتمنع من التعدي على حق الغير ، وايجاب الضمان ، ومعاقبة السارق^(١٠) بالقطع .

(١) في ه ، ل ، ز « للشرع » .

(٢) في د ، ل ، ه : « مناسبا » .

(٣) في ه ، ل : « المقصودة » .

(٤) لم ترد « الواو » في د .

(٥) في ه ، ز : « بالحفظ » .

(٦) في د ، ل ، ه : « عليها » .

(٧) في د : « عن استبهاام » وهي صحيحة .

(٨) لم ترد الزيادة في د .

(٩) في ل ، د : « مخيلة » .

(١٠) في ه : « السراق » .

وقد نبّه الرب تعالى على مقصود القصاص ، بقوله : « ولكم في القصاص حياة »^(١) ، ونبه على فساد الخمر ، بقوله : « أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر »^(٢) . وهي من المضار والمحذورات في أمور الدنيا ؛ وقد يقرن به أيضا مفسدة الدين .

و [قد]^(٣) نبه على مصالح [الدين]^(٤) في قوله في الصلاة : « أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر »^(٥) . [وما يكف عن الفحشاء]^(٦) فهو جامع لمصالح الدين ، وقد تقرر به مصلحة الدنيا أيضا .

فجميع المناسبات^(٧) ترجع الى رعاية المقاصد . الا أن المقاصد تنقسم مراتبها :

فمنها : ما يقع في محلّ الضرورات ؛ ويلتحق بأذيالها ما هو تمة وتكملة^(٨) لها .

ومنها : ما يقع في رتبة الحاجات ؛ ويلتحق بأذيالها ما هو كاللزمة والتكملة لها .

ومنها : ما يقع في رتبة التوسعة والتيسير الذي لا ترهق اليه ضرورة ، ولا تمس اليه حاجة ؛ ولكن تستفاد به رفاهية وسعة وسهولة ؛

(١) سورة البقرة (١٧٩) .

(٢) سورة المائدة (٩١) .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز .

(٥) سورة العنكبوت (٤٥) .

(٦) سقطت الزيادة من هـ .

(٧) في د : « المناسب » .

(٨) في د : « كالسمة والتكملة » وهي مصحفة عن عبارة : « كاللزمة والتكملة » .

فيكون^(١) ذلك - أيضا - مقصودا في [هذه]^(٢) الشريعة السمحة السهلة
الحنيفة . ويتعلق بأذيالها ولواحقها ما هو في حكم التحسين والتتمة لها .
تصير الرفاهية مهياة بتكميلاتها .

وتختلف مراتب المناسبات^(٣) في الظهور ، باختلاف هذه المراتب :

فأعلاهما ما يقع في مراتب الضرورات ؛ كحفظ النفوس ، [فأنه
مقصود الشارع ، وهو]^(٤) من ضرورة الخلق ، والعقول مشيرة اليه
وقاضية به - لولا ورود الشرائع ؛ وهو الذي لا يجوز انفكاك شرع عنه :
عند من يقول بتحسين العقل وتقيحه . ونحن وإن قلنا : ان لله سبحانه
وتعالى أن يفعل ما يشاء بعباده^(٥) ، وأنه لا يجب عليه [رعاية]
الصالح - فلا ننكر اشارة العقول الى جهة المصالح والمفاسد ، وتحذيرها
المهاالك ، وترغيبها في جلب المنافع [والمقاصد]^(٦) ولا ننكر أن الرسل
عليهم السلام بعثوا لمصالح^(٧) الخلق في الدين والدنيا : رحمة من الله
على الخلق وفضلا ؛ لا حتما ووجوبا عليه . قال الله تعالى : « وما أرسلناك
الا رحمة للعالمين »^(٨) ، الى غير ذلك : من الآيات الدالة عليه^(٩) .

(١) في د ، ل ، ز : « ويكون » .

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ز وفي هـ : « في هذه الشريعة السمحة » .

(٣) في د ، ز : « المناسب » .

(٤) في د ، ل : « فانها مقصودة الشارع ، وهي » .

(٥) في د : « لعباده » وهي مصحفة . وقد سقطت منها الزيادة
الآتية .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل .

(٧) في د ، ل : « بمصالح » ولعلها مصحفة .

(٨) سورة الانبياء (١٠٧) .

(٩) في هـ : « عليها » .

وانما نبهنا على هذا القدر ، كي لا تنسب الى اعتقاد الاعتزال ، ولا
ينفر طبع المسترشد عن هذا الكلام : خيفة التضمُّن ببقيدة مهجورة ،
يرسُخ في نفوس أهل السنة تهجينها •

فليعتقد - على هذا التأويل - أن العقول ترشد الى الزجر عن القتل
بالتقصص •

فكل مناسبة يرجع حاصلها الى رعاية مقصود - يقع ذلك المقصود
في رتبة يشير العقل الى حفظها ، ولا يستغنى العقلاء عنها - فهو ^(١) واقع
في الرتبة ^(٢) القصوى في الظهور •

مثاله : ايجابنا ^(٣) القصاص بالمتَّكِّل محافظة على قاعدة الزجر
[والردع] ^(٤) والحقا للمتَّكِّل بالجراح •

ومن قبيله قولنا : الأيدي تقطع باليد الواحدة ، كما تُقتل النفوس
بالنفس ، حسما لذريعة التوصل الى الاهدار [٢٩ - أ] بالتعاون [السير
الهيّن على أخذان الفساد وأقران السوء] ^(٥) فهذا فن واقع في الرتبة العليا

(١) في د ، ز : « فهذا » •

(٢) في د ، ل ، ز : « المرتبة » •

(٣) في ز : « ايجاب » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ز • وقد ذهب الجمهور : الى ايجاب
القصاص بالمتَّكِّل • وقال أبو حنيفة : لا يجب القصاص الا بالمحدد وما عمل
عمله في الجراح • فراجع : الأم (٥/٦) ، والمهذب (١٨٨/٢) والاشراف
(١٨٢/٢) والافصاح (٣٢٢) والهداية (١٢١/٢) •

(٥) لم ترد الزيادة : في د • وقد ذهب مالك والشافعي واحمد : الى
قطع الأيدي باليد • وذهب أبو حنيفة : الى أنها لا تقطع بها ، وأنه تؤخذ
دية اليد من القاطعين بالسواء • فراجع : الأم (١٩/٦) والهداية (١٢٥/٤)
والاشراف (١٨٢/٢) والافصاح (٣٢٢) والبداية (٣٤٤/٢) •

لا غبار على مناسبتها ؟ فان^(١) كان يعترض عليها : فمن طريق آخر لا من طريق المناسبة ، وغرضا ضرب [المثال]^(٢) لبيان مراتب المناسبات^(٣) .
ومن هذا الفن : تعليلنا تحريم شرب الخمر ، بكونه مفسدا للعقل الذي هو ملاك أمور الدنيا والدين . فهذا - أيضا - مما^(٤) لا يجوز أن تفك عنه عقول العقلاء ، ولا أن يخلو عنه شرع مهَّد بساطه^(٥) لرعاية مصلحة الخلق في الدين والدنيا ؟ فلم^(٥) تشتمل ملّة^(٥) قط على تحليل مسكر ، وإن اشتملت^(٦) على تحليل القسدر الذي لا يسكر من جنس المنسكر .

وكذلك القول في مقصود البضع [والمثال]^(٧) وما يقع على هذه الرتبة .

وأمثال اللواحق بهذه المراتب والتمه لها ، كقولنا : ان المماثلة مرغية في استيفاء القصاص ؟ اذ عقل أن الزجر وتشفّي الغيظ مقصود في^(٨) أصل القتل مراعاته^(٩) . وتماه : في رعاية المماثلة في التكيل بالقتل المتعدى كما فعل ، والاحراق اذا أحرق^(١٠) ، والتفريق اذا غرق [وما يجري مجراه]^(١١) .

(١) في د ، ل ، ز : « وان » .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في د ، ل ، ز : « المناسبة » .

(٤) في د ، ل ، ز : « ما » .

(٥) في د : « بساطها .. فلن .. مثله » .

(٦) في هـ : « اشتمل » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، هـ .

(٨) في د ، هـ ، ل : « وفي » والزيادة من الناسخ .

(٩) في د : « ومراعاته » والزيادة من الناسخ .

(١٠) لفظ د : « حرق » بالتشديد .

(١١) في د : « ونحوه » .

ومثاله أيضا في الخمر^(١) : تحريم السير لكونه داعيا الى الكثير ، ومحركا لعطش الشرب ، وباعثا على الترقى الى الحالة المطلوبة للنفوس : من الطرب والهمزة ؛ وتعديتنا^(٢) ذلك الى القليل من سائر المسكرات^(٣) . فاصل^(٤) المعنى فيه^(٥) جلى ، وهذا - لاتصاله به ، ووقوعه موقع التضييب^(٦) والتسمير لذلك الأمر المهم المقصود - وقع ظاهرا^(٧) لا سبيل الى انكار مناسبه . [ورجع حاصل]^(٨) هذه المناسبات الى رعاية المقاصد .

أما مثال [المرتبة الثانية فان]^(٩) الواقع^(١٠) في محل الحاجة : تسليط الولي على تزويج [الصغير والتزويج من الصغيرة]^(١١) ، فان^(١٢) نصَّبَ القوام على الطفل - لخصاته وصيائه ، وانفاق ماله عليه ،

(١) ورد في ل ، ز - بعد ذلك - زيادة : « تعليل » .

(٢) في هـ : « وعدينا » .

(٣) قد اتفق الفقهاء على أن الخمر - وهي : المتخذة من عصير العنب - يحرم قليلها وكثيرها ثم اختلفوا في الأنبة ؛ فذهب الجمهور : الى ان حكمها حكم الخمر . وذهب النخعي والثوري وأبو حنيفة : الى ان المحرم منها ما أسكر . فراجع : الكشف على البزدوى (٣٥٢/٤) والمهذب (٢/٣٠٣) والهداية (٨١/٤ - ٨٤) والبدائع (١١٣/٥ - ١١٨) والاشراف (٢٥٩/٢) والافصاح (٣٧٢) والبداية (٤٠٣/١) .

(٤) في د : « واصل » .

(٥) في هـ : « منه » .

(٦) في د : « التضميم » و ز : « التتميم » ولعلهما مصحفان .

(٧) في د : « ظاهر » .

(٨) في هـ : « وترجع » .

(٩) القطت الزيادة من هـ : ل .

(١٠) في د : « الواقعة » .

(١١) في هـ ، ز : « الصغيرة ، والتزويج من الصغير » .

(١٢) في د : « وان » .

[وشراء الطعام له ، واستئجار من يقوم بمصلحته]^(١) - واقع في محل
الضرورة^(٢) ؛ لأن الحاجة الى النفقة والحضانة [طبيعية]^(٣) جِئِلِيَّة في
حال الصغر ؛ وفي الاعراض عنها [سعى في هلاك الصبيان كلهم ، وفيه
هلاك النفوس وانقطاع الجنس ، فهذا يقع موقع الضرورة]^(٤) ، فاما^(٥)
تزويج الصغير ، والتزويج منه - فلا ترهق اليه ضرورة ، ولا تمس اليه
حاجة ناجزة : من شهوة وتَوَاقُن ؛ ولكن مصلحة المعيشة في العمر^(٦)
تنظم بأمر النكاح ، والاتصال بالعشائر ، والتكثُر بالأصهار ؛ والخاطب^(٧)
الكفء والكريمة المرموقة اذا ظهر^(٨) : فالمصلحة في تقيده قبل أن
يفوت ولا يتفق الظفر^(٩) بمثله ، فيقع ذلك في محل الحاجة • فصارت
غبطة النصبي ومصلحته المستغنى عنها مقصودا من جهة الشرع ، كضرورته
التي لا غنيةَ له^(١١) عنها ؛ وصار رعاية هذا المقصود مناسبا ، كرعاية
المقصود^(١٢) الضروري [وما^(١٣) يجري مجرى الضروري] ؛ والتحق
بتلك الرتبة •

-
- (١) سقطت الزيادة من د •
(٢) في ل ، ز : « الحاجة » • وورد في ل ، هـ - بعد ذلك - زيادة :
« التي لا غنية عنه » •
(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •
(٤) ورد بدل هذه الزيادة كلها ، في د ، عبارة « اهلاك الجنس » •
(٥) في د : « وأما » •
(٦) في د ، ز : « الأمور » •
(٧) في د ، ل : « فالخاطب » •
(٨) كذا بالأضوّل ، يعنى : ظهر أحدهما •
(٩) صحف في د ، بلفظ : « النظر » •
(١٠) في د ، ل ، هـ : « به » •
(١١) في د : « مقصود » •
(١٢) في د : « وما » وقد سقط ما بين القوسين من ل ، هـ •

ثم ما يجرى مجرى التهمة لهذا الغبطة : كمرعاة الكفاءة ، والمحافظة على مهر المثل - على ما اختلف العلماء في وجوبه^(١) - يلتحق في المناسبة بالأصل ؛ لأنه كالتكملة والتتمة لرعاية هذه الغبطة^(٢) ، وإن كان الأصل الكلمي من مقصود النكاح لا يفوت به .

فنحن نستعمل هذا المعنى في منع الولي من النقصان عن مهر المثل ، وفي منعه من التزويج من غير^(٣) كف .

وأبو حنيفة وإن صحح النكاح من الأب من غير كف ، فليس يصححه لانكار هذا المعنى . بل يقول : تفويض الأمر الى رأي الأب - وهو غير متهم : لشقيقته وأبوتها - أولى ؛ فلعله يتفطن لغبطة خفية ؛ توازي غبطة الكفاءة وتزيد عليها .

فأصل المعنى لا سبيل الى جرده ، وهو يستعمل^(٤) أصل المعنى في الثيب الصغيرة ، ويقول : تزويجها من مصلحة المعيشة ، فلا يُعطل ، وكذلك في اليتيمة التي ليس لها أب ولا جد ، كما في غير اليتيمة ، وكما في البكر ؛ ويعلل بالصغر^(٥) ، ويبدى فيه وجه المناسبة [٢٩ - ب] كما ذكرناه .

(١) قد ذهب مالك والشافعي وأحمد : الى أنه ليس للأولياء اعتراض على المرأة اذا رضيت بأقل من صداق مثلها . وذهب الحنفية : الى أن لهم الاعتراض على ذلك .

أما اشتراط الكفاءة ، فقد ذهب الحنابلة : الى أن فقدانها يبطل النكاح ، وذهب الحنفية ومالك والشافعي - في الجديد - : الى أنه لا يبطله ، غير أن الحنفية قالوا : أنه يوجب للأولياء حق الاعتراض . فراجع المذهب (٤٠/٢ و ٥٩) ، والهداية (١/١٤٥ - ١٤٦) والافصاح (١٧٨) والاشراف (٩٦ - ٩٧) .

(٢) في ل : « المقاصد » .

(٣) في د ، ن ، ز : « لغير » .

(٤) في ل : « مستعمل » .

(٥) في د : « الصغر » .

وهو بين لا يعترض عليه من حيث القدح في هذه المناسبة ؛ بل يعترض من وجه آخر • ويرجع منشأ النزاع الى التردد في محل استعمال هذه المعاني ، على ما ذكره في هذه المسائل •

نم للشرع - في هذا الجنس - نوع صرف - فلا ينبغي أن تغفل عنه - وهو : ادارة الحكم على أمانة المصلحة من غير تبع وجه المصلحة ؛ فان مصلحة انصي لحاجته الى قوام ، وحاجته لصغره ^(١) وضعف عقله ؛ وقد يقوى عقله عند مراهقة البلوغ ؛ ولكن يقطع الشرع غمّة ^(٢) الاشكال عن أطراف الأحوال ، باتباع الصغر الذي هو أمانة المصلحة [غالبا ؛ فيدار الحكم مرة على عين المصلحة ، وأخرى على أمانة المصلحة] ^(٣) • وكل ^(٤) ذلك من نظر الشرع • وفي اتباع الأمانة - أيضا - نوع مناسبة ، وهو : عمر الوقوف على عين الحاجة ؛ كما [أدير الرخص] ^(٥) على السفر لا على عين المشقة ، وأديرت النولاية على القرابة لا على الشفقة ؛ فانها لا يوقف ^(٦) عليها • وانما الغرض التنيه على مراتب المناسب ، وأن حاصل ^(٧) جملتها يرجع الى رعاية المقاصد ؛ وأن المقصود قد يقع في محل الحاجة ، وقد يقع في محل الضرورة ؛ وقد يعلم كونها مقصودا من جهة الشرع على القطع ، وقد يظن ذلك • [وكل ذلك] ^(٨) من طرق المناسبات •

(١) حرف في د ، بلفظ : « لصغيره » •

(٢) في د ، ز : « جهة » •

(٣) سقطت الزيادة من ز •

(٤) سقطت « الواو » من د •

(٥) في د ، ل : « أدير الترخص » •

(٦) في هـ : « بتوقف » •

(٧) في د : « فابت » •

(٨) سقطت الزيادة من هـ •

المرتبة الثالثة : ما لا يرجع الى ضرورة ، ولا الى حاجة ؛ ولكن يقع موقع التحسين والتزيين ، والتوسعة والتيسير ؛ للمزايا والمراتب ^(١) ، ورعاية أحسن المناهج في العبادات والمعاملات ، والحمل على مكارم الأخلاق ، ومحاسن العادات •

ومثال ذلك : حكم الشرع بسلب العبد أهلية الشهادة ^(٢) ، وليس الى سلب أهليته حاجة ولا ضرورة • ولو ^(٣) قبلت شهادته في حال العدالة : [لكان ذلك] كقبول ^(٤) فتواه وروايته ؛ ولكن : لما كان الرقيق نازل القدرة والمرتبة ، ضعيف الحال والمنزلة ؛ بآثبات يد الاستيلاء [عليه] ^(٥) والتسخير ؛ وكانت الشهادة ونفوذها على الغير منصبا عليا ^(٦) ومقاما سنيا - لم يكن ذلك لائقا بحاله ^(٧) •

يفهم مقصود الشرع - في سلبه الأهلية - على هذا الوجه ؛ ففيه نوع مناسبة تميز عن قول القائل : انه لا تقبل شهادته ، لأنه لا تجب عليه الجمعة مثلا كالصبي ؛ فإن سقوط التكليف بالجمعة لا ينهى بحال عن سقوط أهلية الشهادة ؛ بخلاف ما ذكرناه •

(١) صحف في ه ، ل - بلفظ « المزاييد » وفي ز بلفظ : « المراقد » •

(٢) في د : « شهادة » •

(٣) سقطت الواو والزيادة التالية ، من د •

(٤) في د : « كما تقبل » •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٦) في ه : « عاليا » •

(٧) قد اتفق الفقهاء على أن شهادة العبيد لا تصح في الحدود والقصاص • ثم ذهب جمهورهم : الى أنها لا تصح أيضا فيما عدا ذلك • وعن أحمد في ذلك روايتان ، أشهرهما : الصحة • فراجع : المذهب (٣٤٣/٢) والهداية (٨٩/٢) والاشراف (٢٩٠/٢) والافصاح (٤٣٤) وانظر : أحكام القرآن للشافعي (١٤١/٢ - ١٤٢) وهامشه •

ولو قال قتل^(١) ، هي^(٢) ولاية : فلم يكن من أهلها^(٣) كانوا ليات
 - قيل : ولم لم يكن من أهل الولايات ، ولا ينسب لها^(٤) ؟ إلا أن تكفل^(٥)
 شغل الخلق بولاية القضاء ، وتكفل شغل الأولاد بأنواع التفقد^(٥) -
 شغل^٦ شاغل : يستدعى فراغا واهتماما مصروفا إليه ؛ والعبد مستغرق
 الأوقات بوظائف الخدمة . وهذا المعنى لا يطرد في الشهادة : فانها كالرواية ؛
 إذ يرجع^(٦) حاصلها الى الاخبار عن المعلوم . ولو استقيم التعليل بهذا
 النوع : لالتحق بالرتبة السابقة ، كتعليل سلب الولاية [به]^(٧) .
 وكذلك قيد الشرع صحة النكاح [بشرط] الشهادة^(٨) ؛ ولو
 صح^(٩) على السبر تخيل مقصود الإثبات عند الجحود^(١٠) : لالتحق
 بالرتبة الثانية ، ولوقع^(١١) في مظان الحاجة ، ولكن^(١٢) : ليس يستقيم
 الاستغناء^(١٣) عن الاشهاد على رضا^(١٤) المرأة ، مع أن النكاح لا يثبت الا

-
- (١) في د : « القاتل » .
 (٢) في هـ ، ل : « هو ... أهله » .
 (٣) في هـ ، ل : « ولا سبب له » .
 (٤) في ز : « تكليف » ولعله تصحيف .
 (٥) في هـ ، ل : « النفقة » وهو صحيح ايضا .
 (٦) في د ، ز : « ويرجع » .
 (٧) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ .
 (٨) في د ، هـ ، ل : « بالشهادة » ، وقد سقطت الزيادة السابقة
 منها .
 (٩) صحف في د ، ز ، هـ - بلفظ : « صير » .
 (١٠) صحف في ل ، بلفظ : « الشهود » .
 (١١) في هـ ، ل : « ولو وقع » ، وفيها زيادة ناسخ .
 (١٢) في د ، ز : « ولكنه » .
 (١٣) في هـ : « للاستغناء » وفي ز : « بالاغناء » .
 (١٤) في هـ : « رضى » وهو مقصور ما أثبتناه .

عليها ؛ فِتْخِيلُ [اذن]^(١) أن المقصود من حضور الشهود : تمييز النكاح
بالاعلان [والاظهار]^(١) عن السفاح .

ثم مراتب الظهور تضطرب ؛ فضبط الشرع ما فيه - من الحَيْطِ -
بشهادة شخصين لهما أهلية الشهادة ، حتى يكون للاظهار عليهما وقع .
فهذا أمر لا حاجة اليه ، وانما يجري مجرى التحسين للأمر .
وكذلك قيد النكاح بالولي ؛ ولو أمكن تعليله بكون المرأة في منظمة
الغباوة - [لقصور العقل والنظر]^(٢) ووفور^(٣) الشهوة ، والمبادرة الى
سوء الاختيار ، بأنواع الخداع والاغترار لوقع هذا [٣٠ - أ] المناسب
في الرتبة السابقة ، ولكن : لا يَسْتَبِيحُ ذلك في [سب]^(٤) عبارتها ولا
في التزويج من الكفء ، فيقال في تعليله : لو ثبت ذلك بنص مثلا :
[لكان]^(٥) اللائق^(٦) بذوات المروءات الحياء' والانزواء عن مباشرة
النكاح ، فيه اظهار الشبق^(٧) ، والمجاهرة بالتشوف الى الرجال ؛ والشرع
يحمل على محاسن الأخلاق ؛ وفي مباشرتها النكاح بنفسها ما يناقض
ذلك ، فنُقَدِّرُ محاسن الأخلاق مقصودا من جهة الشرع ، ونقصد
الاستقلال مناقضا له ، فتراآى منه نوع من المناسبة .

(١) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز . هذا وقد اتفق الفقهاء على ان
الشهادة من شروط النكاح . ولكنهم اختلفوا ، هل هي شرط تمام يؤمر
به عند الدخول ، أو شرط صحة يؤمر به عند العقد . فالى الأول ذهب
المالكية . والى الثاني ذهب الجمهور . فراجع المذهب (٤٢/٢) والهداية
(١٣٨/١) والاشراف (٩٣/٢) والافصاح (٢٧٤) والبداية (١٥/٢) .

(٢) في ه ، ل : « لفتور العقل ، وقصور النظر » .

(٣) في د : « وفوت » .

(٤) لم ترد الزيادة في : د .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ه .

(٦) في د : « للائق » وهي محرفة .

(٧) في د : « التسبق » .

فهذا وأمثله أمثلة المناسبات الواقعة في الرتبة الأخيرة ؛ فانها من أضعف درجات المناسبات • وسنذكر المحلّ الذي يجوز الاعتماد فيه على [مثل هذا المعنى]^(١) ، والموضع الذي لا يعتمد فيه على أمثال هذه المعنوي •

ومن خاصية هذه الرتبة [أن تغلب فيها المناسبات]^(٢) الخيالية الاتقائية •

وعلى الجملة ، المناسب ينقسم : الى حقيقي عقلي ، وإلى خيالي اتقائي •

فأما^(٣) الحقيقي العقلي ، فما يناء في الربتين السابقتين ، وهو الذي لا يزال يزداد - على البحث [والتقرير]^(٤) والسبر - وضوحا ، ويرتقى - بمزيد التأمل - الى شكل العقليات •

وأما الخيالي^٥ الاتقائي ، فهو : الذي يخيّل في الابتداء مناسبته ، فيقطع^(٥) عن الطرد الذي ينبو عن الخيل^(٦) ؛ وإذا سلّط عليه البحث ، وسدّد^(٧) اليه النظر - ينحلّ^٨ حاصله ، وينكشف عن غير طائل •

مثاله : تعليل الشافعي في تحريم بيع الخمر والميتة والمعدرة بنجاستها^(٩) ، وقياس الكلب والذئبقين^(١٠) وسائر النجاسات العينية عليه ،

(١) في هـ : « أمثال هذه المعاني » •

(٢) في د ، ز : « ... فيه المناسبة » وفي ل : « أنه ... » •

(٣) في هـ : « أما » •

(٤) لم ترد الزيادة في ل ، هـ •

(٥) في ز : « فينقطع » •

(٦) صحف في د ، ل ، ز : بلفظ : « المحل » •

(٧) في د ، ز : « وجرد » وهي صحيحة أيضا •

(٨) في هـ : « لنجاستها » •

(٩) في هـ : « والمرجين » ، وهما واحد على ما في المصباح :

(سر ج) •

ووجه المناسبة في النجاسة : أن حكم الشرع بنجاسته أمر بإجتنابه ، وإشارة إلى استقذاره ، والتجنب عن مخالطته ؛ ففي الأقدام على بيعه ، ومقابلته بالمال ، وإيجاب الضمان على مُتْلِفِه - إقامة وزن له يناقض ما علم ^(١) : من ^(٢) خسته بتنجيس الشرع آياه ^(٣) .

فهذا الفن واقع في الرتبة الأخيرة ؛ إذ لا يتعلق بالمنع من ^(٤) بيعه حاجة ولا ضرورة ؛ ولكن : يُقَدَّر أن في الأقدام على بيعه - بعد تنجيس الشرع آياه - ما يناقض محاسن العادات ، وتستوى في هذه القضية سائر النجاسات .

والمعنى^٥ بكونه خيانا اقناعيا ، أن الحاذق يسلط البحث على هذا الكلام ، فيقول : هذه ألفاظ جميلة ^(٥) ركبت وخُيِّلَ من مجموعها مناسبة ؛ وإذا جُرِّدَ النظر إلى المعنى في حقيقته وإلى الحكم ، انتفت المناسبة . إذ معنى نجاسته : أن الصلاة لا تصح معه ^(٦) لا المنع من استعماله [لنجاسته] ^(٧) و [انكف عن] ^(٦) مخامرته ؛ فالارتفاع بالنجاسات جائز بالاتفاق ؛ ومعنى البيع : نقل الاختصاص ببدل . ولا مناسبة بين بطلان الصلاة باستصحابه ،

(١) في هـ ، ل : « عرف » .

(٢) صحف في د ، بلفظ : « ما » .

(٣) اجمع الفقهاء على تحريم بيع الخمر والميتة . ثم اختلفوا في بيع العذرة والسرقين ، فذهب الشافعية والحنابلة : إلى منعه مطلقا . وقرئ المالكية والحنفية : فأجازوا بيع السرقين ، ومنعوا بيع العذرة . فراجع المذهب (٢٥٩/١) والهمدية (٣٢/٣ و ٦٧) والافصح (١٦٠) والبداية (١١٠/٢) . ونقل عن أبي حنيفة أنه يجوز بيع العذرة أيضا . البحر الرائق (٢٢٦/٨) .

(٤) في هـ : « عن » .

(٥) في ل : « جمعتها » .

(٦) في ل : « معها » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

وبين المنع من بيعه • فهذا يكشف الغطاء ، وتقطع المناسبة • ولا تزال
تزداد المناسبة خفاء واندراسا بالبحث • ولكن على الجملة : ليس يعد - في
نظر الشرع - أن يمنع من بيعه : تأكيداً لتجيسه والكف^(١) عن
مخامرته •

ومثال^(٢) هذه الاتفاقيات قد^(٣) يوجد في الشرع معتبرا^(٤) ، ولكن
يمتد اعتباره : إذا دل عليه مسلك نقلي^(٥) ، أما مجرد هذه المناسبة ، فربما
[لا يجرى على دعوى التعليل •

وكذلك إذا قلنا : تحريم الربا في الأشياء الأربعة سببه : الطعم^(٦)
وحرمة ، تضيقا لطريق التحصيل فيما عَزَّ في نفسه ؛ فإن ما^(٧) يعز
لا ينال إلا بنوع تكلف ، وتجنُّم شروط ومضائق ؛ وما سقط حرمة
لم^(٨) يُضَيَّقُ طريقه ، بل سهل مثاله - كان هذا كلاما اتفاقا ضعيفا ،
ينكشف - بالبحث - عن غير طائل^(٩) ، إذ يقال : العزيز المحترم يُصان
عن الاتلاف بالاسراف^(١٠) والتضييع ؛ فأما أن يصان عن التحصيل بطريق
التملك - فلا ؛ بل يُسهَّد إليه طريق التملك^(١١) ، ويُوَسَّع مسلكه
لشدة الحاجة إليه •

(١) في ل : « ومنعنا » •

(٢) في هـ : « فأمثال » •

(٣) في هـ : « لا » وهو خطأ •

(٤) في د ، ز : « معتبرة » •

(٥) في ل ، د : « بالطعم » وسقطت منهما كلمة : « سببه » •

(٦) سقطت الزيادة كلها من ز •

(٧) في د ، ل : « لا يتضيق » •

(٨) في د ، ل ، ز : « حاصل » •

(٩) في د ، ل ، ز : « والاسراف » •

(١٠) في د ، ل ، ز : « التملك » •

وكذلك اذا قلنا : ان العبد لا يلي أمر ولده ، لأنه مَوْلِيٌّ عليه ، ويتناقض^(١) [أن]^(٢) يكون الشخص الواحد وليا [و]^(٣) موليا عليه - خيَّلَ هذا الكلام في مبدأ الأمر مناسبة^(٤) ، ولكن ينحل تعقيد [٣٠ - ب] بأن يقال : المتناقض أن يكون وليا فيما هو مَوْلِيٌّ عليه^(٥) ، فأما أن يكون وليا من وجه مولياً عليه من وجه آخر - فلا ؛ كالمرأة : فانها تلي أموراً ويولّى عليها في عقد النكاح . فيرجع^(٥) حاصله الى أنه اذا سلب^(٦) ولايته عن أمر نفسه - بعد أن يسلط على غيره ، فيبدأ المرء بنفسه ثم بمن يعول ، وهو ليس متفرغاً^(٧) لنفسه ، فكيف يلي غيره . فيرجع الى أمر اقناعي : ما لم يذكر وجه تضرر المَوْلِيّ بسبب اشتغال المبد ، واستغراقه الأوقات بوظائف خدمة السيد .

فهذه أمثلة هذه المناسبات على تفاوت الدرجات .

وطريق تركيب^(٨) الاتعائات [هو]^(٩) اقتباس قضايا جميلة من أسباب معينة ، وبناء الغرض عليها ، فنقتبس من النجاسات^(١٠) قضية

(١) في هـ : « فيتناقض » .

(٢) لم ترد الزيادة في : د .

(٣) في ز : « مناسبة » .

(٤) ورد في د ، ز - بعد ذلك - زيادة : « فيه » .

(٥) في د ، ز : « فرجع » .

(٦) في د ، ز : « سلبت » .

(٧) في د ، ز : « متصرفاً » .

(٨) صحف في د بلفظ : « تنكيب » وفي ز بلفظ : « تذكير » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(١٠) في هـ ، ل : « النجاسة » .

جميلة ، وهي : الحفارة والخساسة • ونقتبس - من الاقدام على البيع ، والمقابلة بالمال - قضية جميلة ، وهي : شريف ، واقامة وزن ، وابيات قدر • ثم ينشأ الثاني من^(١) القضيتين الجميلتين •

وكذلك نقتبس من وصف الطعم حرمة تنبىء عن عزة ومزية ، وهي قضية جميلة • ونقتبس من التحصيل بجميع الطرق ، من غير تضيق ومزيد اعتناء - قضية جميلة ، وهي : التساهل والتهاون به ؛ وتخيّل تافيا بين المتضيتين : فتتظم منه المناسبة ، وهي : المحافظة على القضية المقصودة الثانية ، بنفى ما يناقضها •

وكذلك نقتبس من رقى العبد نوع ذلة وصغار^(٢) ومهانة ؛ ومن قبول الشهادة علوً منصب وارتفاع قدر • وتخيّل^(٣) بينهما تافيا • فلو^(٤) رُفعت هذه القضايا الجميلة التي استثمرت من القضايا المعينة الخاصة ، ونُسبت القضايا الخاصة بعضها الى بعض - لم تناسب ، وهي^(٥) قول القائل : لا تصح الصلاة معه فيظل بيعه ؛ وهو مطعوم يحتاج^(٦) اليه فيجب فيه القبض في المجلس ، ويحرم [فيه]^(٧) النساء والفضل ؛ ومملوك فلا يُصدّق في قوله مع العدالة •

وهذه الأمور لا تناسب بأنفسها ، وتناسب بقضاياها الجميلة •
فيسيل حل هذه التعقيدات تفصيل ما أجمله المخيّل : من القضايا ،

(١) في ز : « بين » •

(٢) في د ، ل : « صغر » •

(٣) صحف في الأصول بلفظ : « وتخيّل » •

(٤) في د ، ز : « ولو » •

(٥) صحف في ه ، ل - بلفظ : « ونفى » •

(٦) في ه ، ز : « محتاج » •

(٧) لم ترد الزيادة : في ه •

وتبيّن أنها لا تزيد على المعنى [الخاص]^(١) الذي قدره موجبا له ، فإذا لم يزد عليه : انقطعت المناسبة .

فهذا بيان مراتب المناسبات وطرقها ، ودرجاتها وأمثلتها^(٢) .
فإن قيل^(٣) : [قد]^(٤) ذكرتم حقيقة المناسبات وأنواعها ؛
فما الدليل على كونه طريقا الى التعليل ومعرفة ؟

قلنا : هذا هو المقصود بالكلام ؛ ولكننا قدمنا الأمثلة : اذ لا يعرف وجه دلالة الدليل من^(٥) لم يعرف الدليل بنفسه ؛ ومناسبة^(٦) المعنى دليل على كون المحكم ثابتا به ومعلقا عليه .

فقول أولا : لنا نعرف خلافا - بين الفقهاء القائلين^(٧) - في قبول المناسب على التفسير الذي ذكرناه ؛ والمعنى^١ بالمخيل هو المناسب .

وما ذكره أبو زيد : من أن الإخالة لا يمكن الدلالة عليها مع الخصم ؛ فالظن به أنه عنى بذلك ما يرجع الى شهادة القلب ، ووقوع في النفس : يجرى مجرى الإلهام الذي يضيق نطاق العبادة عنه .

وما ذكرناه - من المناسب - خارج عن الفن الذي ذكره ؛ وهو الذي نعتبه بالمخيل أيضا ؛ اذا أطلقناه . ودليل قبوله ما هو الدليل على قبول القياس المؤثر الذي قدمناه ؛ ودليل قبولهما جميعا دليل أصل القياس ، وهو : اجماع الصحابة .

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٢) ورد بعد هذا في د ، زيادة : « الدليل على استعمال المناسبة » وهو عنوان زاده الناسخ .

٣ هـ في هـ ، ل : « قال قائل » .

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ز .

(٥) في د ، ل ، ز : « ما » .

(٦) في د ، ز : « ومناسبتها » .

(٧) في هـ ، ز : « القياسيين » .

والظنُّ بأبي زيد أنه أراد بالمؤثر : المناسب الملائم ؛ ولم يشترط التأثير على التمثيل الذي قدمناه^(١) ، بل اكتفى بالمناسبة مع الملائمة •

ويشهد لذلك ما ضربه : من الأمثلة للقياس المؤثر ؛ اذ قال :
[قال]^(٢) النبي عليه السلام : « انها من الطوافين عليكم والطوافات » ،
علل لسقوط النجاسة : بضرورة [الطَّوْفِ علينا]^(٣) ؛ وللضرورات
تأثير^(٤) في اسقاط حكم الخطاب^(٥) • وهذا ما نعينه بالمناسبة ؛ فان الحاجة
داعية الى المخالطة ، فوقع ذلك على الرتبة الثانية من المناسبات التي
ذكرناها • وهذا ملائمٌ "مجانسٌ" لتصرفات الشرع^(٦) في توسيع^(٧) الأمر ،
في مظان الحاجات •

ومن أمثله قوله في مسح الرأس : انه مسح ، فلا يُسَنُّ تليته^(٨)
كمسح الخف^(٩) •

(١) في هـ : « ذكرناه » •

(٢) سقطت الزيادة من ل •

(٣) ورد ما بين القوسين في د ، ز - بلفظ : « الطواف » فقط •
و « الطوف » و « الطواف » معناهما واحد ، على ما في المصباح : (طوف) •

(٤) في د ، ل : « أثر » •

(٥) راجع : تقويم الأدلة : (٦٣٣) •

(٦) في هـ : « الشريعة » •

(٧) في د ، ز : « توسع » •

(٨) في د : « ثلاثة » ولعله تصحيف •

(٩) قد اتفق الفقهاء على أن التكرار في غسل الإعضاء مندوب ؛
واختلفوا في تكرار مسح الرأس فذهب الشافعية : الى أنه فضيلة • وذهب
الأكثر : الى أنه لا فضيلة فيه • أما مسح الخف ، فقد اتفقوا على أن
تكراره غير مندوب • فراجع الأم (٢٧/١) والمهذب (١٧/١) والهنداية
(٤/١ و ١٦) والوجيز (٢٤/١) والبداية (١١/١) •

فهذا^(١) سماء مؤثرا ؛ وهو^(٢) واقع في الرتبة الأخيرة من المنايات التي [ذكرنا أمثلتها]^(٣) . ويكاد [٣١ - أ] يلتحق - عند تمام البحث - بشبه^(٤) مجرد ، أو بمناسبة اقناعية ضعيفة .

وبيانه [هو أن يقال له]^(٥) : ولم عللت سقوط التكرار في الأصل بكونه مسحا ؟ ويطالب^(٦) بابداء أثره .

فان قال : لأن المسح في ذاته أخف^١ من الغسل ، ويلحق^٢ الناس في الغسل - من المشقة - ما لا يلحقهم في المسح ؛ ولأن صفة المسح قد أثرت في ايجاب تخفيف هذا الركن ، متى قول بالغسل^(٧) في حق استيعاب محله . هذا ما ذكره أبو زيد في ابداء تأثيره^(٨) .

ففيه^(٩) نظر^(١٠) : اذ نسلم أن المسح في ذاته أخف^١ [من الغسل]^(١١) ولكن : لم يتمتع تكريره ؟ وما وجه المناسبة ؟ وأين^(١٢) ظهر في الشرع - ليخفّة الذات - تأثير^٢ في منع التكرار ؟

(١) في ه : « هذا » .

(٢) في ه ، ل ، ز : « وأنه » .

(٣) في ز : « ذكرناها وأمثلتها » .

(٤) في د ، ل ، ز : « بتشبيهه » .

(٥) في ل : « أنه يقال له » ، وفي ه : « أنه يقال » .

(٦) في ه ، ل : « فيطالب » .

(٧) صحف في د بلفظ : « بالمسح » .

(٨) راجع : تقويم الأدلة (٦٣٤ - ٦٣٥) .

(٩) هذا جواب قوله : « فان قال » . وورد في الاصل بلفظ :

« وفيه » .

(١٠) صحف في د بلفظ : « يطرد » .

(١١) سقطت الزيادة من د ، ل .

(١٢) في ه : « فأين » .

يبقى قوله : انه ظهر تأثيره في التخفيف حيث لم يجب استيعاب محله ؛ وهذا^(١) تدوّن^(٢) الى اظهار [أثر]^(٣) عين العلة في جنس الحكم المتنازع فيه ، وهو : التخفيف ، فيقول : اذا عهد المسح مؤثرا في التخفيف من هذا الوجه - : ظهر كونه مؤثرا في الوجه الآخر من التخفيف .

فيقال : ومن^(٤) سلّم أن ذلك من أثر كونه مسحا ؟ وبم عرفت ذلك : ولم يظهر^(٥) الا حكم مقرون بوصف ؟ فلم جعلته معللا بذلك الوصف : وليس فيه نص ولا اجماع ؟ وبم تنكر^(٦) على من يقول : المسح على الرأس اكتفي^(٧) فيه بالأقل : مما ينطلق عليه الاسم ، لأنه واقع على الرأس ؟ فهذا علته ؟ .

فإن قال : يبطل^(٨) بالنسخ على الخف ، فانه يساويه في الحكم ، وليس واقعا على الرأس .

قل : هذا عكس ، وليس بنقض ؛ والعلة فيه : كونه على الخف ؛ ويجوز اثبات الحكم في محلّين بعائين .

فإن قال^(٩) : وأي^(١٠) مناسبة - لكونه على الرأس ، أو على الخف - في الاختصار [على البعض]^(١١) ؟ قلنا : فهذا اعتراف بأن طريق المعرفة : المناسبة . فاذا ظهر مناسبة المسح للحكم ، ولم تظهر مناسبة هذه الأوصاف ، وجب التعليل بالناسب ؛ والا : فمن يتمكن من ابداء نص^(١٢) أو اجماع في

(١) في د : « وهو » .

(٢) لم ترد الزيادة في ه .

(٣) لم ترد « الواو » في د ، ز .

(٤) في د ، ل ، ز : « ولم نظفر الا بحكم » .

(٥) في د : « تنكرون » .

(٦) في ه - بعد ذلك - زيادة : « قائل » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٨) في ه : « النص أو الاجماع » .

تعليل الحكم بكونه مسحا ؟! • وانما الطريق هي ^(١) : المناسبة ؛ فطلب التأثير ، وطلب المناسبة واحد ؛ وهما عبارة عن معنى ^(٢) واحد • فأما الاختصار ، في ^(٣) الاستدلال ، على اثبات العلة بالاجماع أو بالنص - فلا وجه له •

وهذه العبارة تداولها المتلقفون من ^(٤) أبى زيد ، وهو أن العلة : ما ظهر تأثيره ^(٥) بالنص أو الاجماع • وهذه الأمثلة لا نصير على هذه الترجمة ، بل يضطرون الى تفسير التأثير : بالمناسبة ؛ ثم يكتفون بمناسبة ضعيفة ؛ ومناسبة المسح للتخفيف ^(٦) في غاية الضعف ، وحاصله يرجع الى انه خفيف بذاته ، فينبغي أن يخفف حكمه ؛ وهذا ^(٧) تحكم محض ، يكاد يلتحق [بأنواع الاقناعيات ^(٨) من] المناسبات ، ويتقاعد عنه ^(٩) ، وأي بعد في أن يقال : الاختصار على الأقل نوع ' تخفيف لا تعقل علة ، وليس ذلك لكونه مسحا ؟

وان أرادوا الاضاف ، فسيبه : أن المسح من المصادر التي لا تقتضي الاستيعاب في اللسان ، بخلاف الفسل ، فهذا مستنده • وليس من غرضنا عين تلك المسئلة ؛ وانما غرضنا اضطرابه - بهذا المثال - الى القول بالخیل المناسب ، والمنع من الاختصار - في اثبات العلة -

(١) في هـ ، ل : « هو » •

(٢) في هـ : « معبر » •

(٣) في هـ ، ل : « على » ، وهو تصحيف •

(٤) في هـ : « عن » •

(٥) في د ، هـ ، ز : « تأثيرها » •

(٦) في د : « التخفيف » •

(٧) في هـ : « وهو » •

(٨) ورد ما بين القوسين في د ، ل ، ز : بلفظ : « باقناعيات » فقط •

(٩) في ز : « عنها » •

على الاستدلال بالنص أو الاجماع ؛ فان ذلك يعزُ وجوده في المسائل
القياسية .

مثاله الآخر [قوله] ^(١) : انا متى قلنا : نكاح الأمة - مع طَوَل
الحرّة - يجوز : لأنه معنى يجوز معه هذا النكاح للعبد ؛ فيجوز للحرّة :
قياسا على [الجهل بالقنا] ^(٢) ووجود ^(٣) حرة رضيت بغير مهر ^(٤) .

سمي هذا مؤثرا ، وأورده في أمثلة المؤثرات ، وأين يتصور
ها هنا اثبات العلة [وتأثيرها] ^(٥) بنص أو باجماع ؟

والمطالبة عليه أن يقال : ولم قلت : ان ما لا يمنع العبد ^(٦) لا يصلح
أن يكون مانعا في حق الحر ؟ ومن سلم أن [الجهل بالقنا] ^(٧) لا ^(٨)
يمنع الحر لأنه لم يمنع العبد ؟ [بل لم] ^(٩) يمنع العبد : لأنه لم يمنع
الحرّ ، [بل] ^(١٠) لم يمنع كلّ واحد منهما [لدليل ^(١١) دل] عليهما على
وجه واحد . وهو الانصاف .

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) في ه : « الجب والعنة » ، ول : « الجهل والعنة » وكلتاها
مصحفة .

(٣) في ه : « ووجوده » .

(٤) راجع : تقويم الادلة (٦٣٧ - ٦٣٩) .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ه ، ز .

(٦) في ه : « للعبد » .

(٧) في كل من : ه ، ل هنا نظير ما سبق عنهما قريبا (رقم ٢) .

(٨) في ه : « لم » .

(٩) في ه : « لا ، بل لا » .

(١٠) في ه ، ز : « لا ، بل » .

(١١) في ز : « لقيام الدليل » .

فان قال : لأن الشرع بنى ^(١) جواز النكاح على الحل ^(٢) ، ونصّف حكمه بالرق ، وجوز [٣٢ - ب] للحر أربع نساء ^(٣) ، وللعبد اثنتين ؛ فبقى العبد في النصف ^(٤) ، على ما عليه الحر في الكل ؛ فلا يفترقان الا في هذا القدر ، ويستويان فيما بقى . هذا ما ذكره أبو زيد من تأثيره ^(٥) .

فهو ^(٦) تحكم . اما انفرق في العدد ، فمسلم .
واما قوله : بقى في الباقي مساويا ^(٧) للعبد ؛ فتحكم في محل النزاع ، وليس ذلك مسلما ، وعليه اقامة الدليل .

فان قال ^(٨) : استويا في [الجهل بانفينا] ^(٩) ، فليستويا في القدرة . قلنا : لم قلت ذلك ، ولم يبعد أن يستويا من وجه ويفترقا من وجه ، كما في العدد وغيره ؟ وانما استويا - فيما استويا فيه - لاقتضاء الدليل التسوية ، لا لاستوائهما في حكم آخر . فما الدليل المقتضى التسوية ^(١٠) ها هنا ؟

فالطالبة لا تقطع عن هذا الكلام أبد الدهر ، لأنه حاول تحليل

(١) في د ، ل : « بين » وهو تصحييف .

(٢) صحف في ز بلفظ « الحر » .

(٣) في ز : « نسوة » .

(٤) في ه ، د : « بالنصف » .

(٥) في ه : « التأثير » .

(٦) هذا جواب قوله : « فان قال » . وورد في الاصول بلفظ : « وهو » .

(٧) في د : « مساو » .

(٨) في د ، ز : « فان قالوا » .

(٩) في كل من هـ ، ل هنا نظير ما سبق عنهما في الموضعين المتقدمين .

(١٠) في ه ، ز : « للتسوية » .

النفي الأصلي^(١) بعلّة مؤثّرة موجبة ؛ وذلك محال كما سنشرحه من بعد .
وانما الثاني يستدل اما بعموم أو بدلالة ، أو [بسير حاصر لمدارك]^(٢)
الآبات وفيه . فان انشاقني يجعل القدرة على الطول مانعا ؛ فهو المدعى ،
وكونه مانعا يفتر الى موجب ومقتضى^(٣) ؛ فأما عدم كونه مانعا - وهو^(٤) .
البقاء على الأصل - فلا يقتضى موجبا ، بل يكفي فيه بانتفاء الدليل المفسّر^(٥) ،
وانما^(٦) يستدل - في هذا الجنس - بعموم ، كقوله تعالى « وَأَنكِحُوا
الْأَيَامَى مِنْكُمْ »^(٧) ، مثلا ؛ الى أن يبيّن المدعى أن هذا مخصوص
بالموانع ، وأن القدرة من [جملة]^(٨) الموانع . فيذكر مأخذه ، أو يستدل
بطريق الدلالة [عليه]^(٩) فيقول : لو منع الحرّ لمنع العبد ؛ فاذا^(١٠)
لم يمنع العبد : دل على انه غير مانع في حق الحر . فهذا الجنس^(١١) من
الدليل جار في النفي ، ولكنه^(١٢) - في هذا المقام لا ينفك عن المطالبة .
أو يستدل بالسبر - وهو الطريق الجارى في جميع هذه الأجناس -

(١) في د ، ز : « في الأصل » .

(٢) وردت هذه العبارة في د ، ل بدون كلمة : « حاصر » . ووردت في
هـ بلفظ « يشير الى مدارك » .

(٣) في ز : « ومقتضى » .

(٤) لم ترد « الواو » في جميع الأصول .

(٥) ورد في د ، ل - بلفظ : « المعتبر » .

(٦) في د ، ل ، ز : « وانما » .

(٧) سورة النور (٣٢) .

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٩) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل .

(١٠) في هـ : « واذا » .

(١١) في هـ ، ل ، ز : « الشكل » .

(١٢) لم ترد « الواو » في هـ .

فيقول : كونه مانعا انما يُتلقى من السمع ، أو من القياس ، ووجهه في القياس : افضاؤه الى الارفاق ، أو اقتباسه من منع الحرية تحته نكاح أمة^(١) . وهذه الطرق^(٢) باطلة^(٣) . واذا انتفى دليل على تأثيره في المنع ، لم^(٤) يؤثر .

فهذا هو الطريق^(٥) في أجnas ذلك ، كما سنذكره . وغرضنا الآن أن نقول : من اجتزا^(٦) بمثل هذا الكلام ، فكيف^(٧) يحسن منه أن يترجم مذهبه في العلل ، بأن العلة : ما دل النص أو الاجماع على كونه علة . فدل أنه في جميع ذلك يتشوف الى المناسبة ، وقد يشترط معها^(٨) الملازمة . فكلامه - في هذه الأمثلة - يرجع الى اظهار الملازمة ، وهو مراده بالتأثير . ولذلك^(٩) أورد في أمثله عن الشافعي : أن النكاح ليس ببال ، فلا يثبت بشهادة النساء^(١٠) وقال : هذا [مؤثر]^(١١) ، لأن المال خُلِقَ بِذَلَّةٍ ،

(١) في ز : « الأمة ... الطريقة » .

(٢) في ل : « بالجملة » .

(٣) في ل : « لو » وهو تصحيف .

(٤) في هـ ، ل ، د : « الطرق » .

(٥) في د : « اجتزى » على التسهيل . راجع في ذلك المصباح :

(جزى) .

(٦) في هـ ، ل : « كيف » .

(٧) في د : « معه » ولفظ هـ : « مع المناسبة » .

(٨) في هـ ، ل : « وكذلك » .

(٩) قد ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة : الى أن النكاح لا يثبت

بشهادة النساء . وذهب الحنفية : الى أنه يثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التداعى . فراجع المهذب (٤٢/٢) والهداية (١٣٧/١ - ١٣٨) والافصاح

(٢٧٥) والاشراف (٢٨٧/٢) والبداية (٣٩٩/٢) .

(١٠) سقطت الزيادة من ز .

فتكرر^(١) فيه [وجوه]^(٢) المعاملة ؛ وفي تقييد الأمر فيه بالرجال نوع حرج ، وهذا ما نغنيه بالناسب [الملائم] . وكذلك قال الشافعي : الزنا فعل يرجم عليه ، فلا يساوى النكاح الذي يحمده عليه : في حرمة المصاهرة^(٣) وقال : هذا مؤثر^(٤) ، وهو الذي نغنيه بالناسب^(٥) ، كما تقدم .

وأما ما نقله - من أمثلة^(٦) المؤثر ، عن أبي حنيفة ، أنه قال : المحجور [عليه]^(٧) إذا استودع فاستهلك الوديعة - لا يضمن ، لأنه لما أودعه : فقد سلطه عليه^(٨) . وزعم أن^(٩) هذا مؤثر - فالأمر^(١٠) على ما قال ؛ ولكنه ليس من قبيل اثبات وصف علة الأصل ، فإن هذا الكلام لا يقتدر الى أصل لو ثبت ؛ فليس^(١١) هو على شكل هذا القياس [الذي حددناه : بالجمع بين الأصل والفرع برابطة]^(١٢) [٣٢ - أ] وإنما هو

(١) في ه ، ل ، ز « تكرر » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) قد ذهب الشافعي ومالك في أشهر الروايتين عنه : الى أن الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة . وذهب الحنفية والحنابلة ومالك في الرواية الأخرى : الى أنه يثبتها . فراجع : الأم (٢٣٤/٥) والهداية (١٣٩/١) والافصاح (٢٨١) والمهذب (٤٥/٢) والبداية (٣٠/٢) .

(٤) راجع : تقويم الادلة (٦٤١) .

(٥) سقطت الزيادة من ه .

(٦) في ه : « الأمثلة المؤثرة » .

(٧) سقطت الزيادة من ه ، ل .

(٨) وقد ذهب الى هذا الشافعية أيضا ، على ما في المهذب (٣٦١/١) والوجيز (٢٨٤/١) وراجع : تقويم الادلة (٦٤٠) .

(٩) في ه : « أنه مؤثر » .

(١٠) هذا جواب : « أما » وورد في الاصول بلفظ : « والأمر » .

(١١) في د ، ز : « وليس » .

(١٢) سقطت الزيادة من ه .

من قيل دخول التفصيل تحت الجملة •

وسنذكر جنس هذا الدليل ؛ وحاصله يرجع الى أن التسليط 'مُسْقَط' ، والایداع 'ها هنا تسليط' : فكان مسقطا ؛ فهما مقدمتان ونتيجة ، لا يُتصورُ الخلاف في النتيجة مع تسليم المقدمات ، وهو كقولنا : كل حيوان نام^(١) وكل انسان حيوان : فكل انسان نام^(١) • ومثاله من الفقه : كل منصوب مضمون ، والعقار منصوب ، فكان مضمونا •

فليس هذا على شكل القياس الذي نحن فيه ؛ وانما محل النظر اثبات النصب في العقار ؛ ومأخذه طلب حد النصب ؛ وذلك لا يعرف من القياس ؛ ومحل النظر في الايداع بيان [أن]^(٢) الايداع [تسليط]^(٢) ، ومأخذه طلب حد التسليط ؛ ولا يؤخذ ذلك من القياس •

ومن هذا القيل ، ما أورده من قول أبي حنيفة : اذا اشترى نصف أبيه لم يغرم للبائع ؛ لأنه أعتق برضاه^(٣) •

وكذلك ما أورده [عن محمد بن الحسن] ، من قوله [(٤)] ، اذا قال لزوجته : اذا دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ، ثم طلقها ثلاثا ، ثم عادت اليه ، ثم دخلت [الدار]^(٥) لا تطلق ، لأنه حين طلقها ثلاثا فقد

(١) في هـ : « نامى » وهو صحيح أيضا •

(٢) سقطت الزيادة من د ، ل •

(٣) راجع تقويم الأدلة (٦٤٠) •

(٤) لفظ د ، ز : « من قول ... » في ... • ومحمد بن الحسن

هو : أبو عبدالله الشيباني الكوفي البغدادي صاحب أبي حنيفة ومدون مذهبه • المتوفى بالرى : سنة ١٨٩ ، أو ١٨٧ هـ • راجع : الجواهر المضية (٤٢/٢) ، وتاريخ الأدب لبروكلمان (٢٤٦/٣) وانظر : هامش آداب الشافعي (٣٢ - ٣٣) •

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

ذهب طلاق ذلك الملك [كَلُّهُ]^(١) ، لأن^(٢) حاصله ان اليمين لم يتناول
الا طلاقَ ذلك الملك ، ولم يَبْقَ : فلا يقع^(٣) .

ومن سلم هذه المقدمات ، لا يتصور خلافه في النتيجة ، نعم : قد
ينازع في المقدمات ثم ينجر^٢ الكلام - في اثباتها - الى كلام هو على شكل
القياس الذي نحن فيه .

وقد بان - على الجملة - أن المناسِب الملائم مقول به باتفاق القائسين ؛
وانما اختلاف القائسين في المناسِب الغريب : الذي لا يلائم ؛ أو المناسِب^(٤)
الملائم : الذي لم يشهد له أصل معين . وهو الذي يلقَّبُ - في لسان
الفقهاء - بالاستدلال المرسل ؛ يُعْنَى به الاعتماد على المعنى المناسِب
المصلحي [الذي]^(٥) يظهر في الفرع ، من غير استنهاد باصل معين .
ومذهب مالك يشير^(٦) الى اتباع المصالح المرسلة ؛ وللشافعي فيه
تردد رأى .

فأما المناسِب الغريب - الذي لا يلائم ، ولا يشهد له أصل معين -
فهو مردود : لا يعرف^(٧) فيه خلاف^(٧) . فينحل^٢ منه : أن ما لا يناسب

(١) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٢) لفظ هـ ، ل : « فان » .

(٣) أما ان قال لها : « ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ، فطلقها
ثنتين ، ثم عادت اليه ودخلت الدار - فانها تطلق ثلاثا : سواء أتزوجت
بآخر أم لم تتزوج . فراجع الهداية (١/١٨٤) . ثم راجع كلام أبي زيد :
في تقويم الأدلة (٦٣٩ - ٦٤٠) .

(٤) في د ، ز ، « والمناسِب » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٦) في د : « مشير » .

(٧) في ز : « نعرف ... خلافا » .

لا يجوز نصبه علة بالرأى ؛ وإنما يعرف نصبه علة بدلالة النص أو الإيحاء أو الإجماع^(١) .

فأما ما يناسب ، فأربعة أقسام : مناسب جمع شهادة الأصل والملاءمة ، فهو حُجَّةٌ باتفاق القاسين . ومناسب عَدَمِ الملاءمة وشهادة الأصل ، فليس حجة بالاتفاق . ومناسب شهد له أصل معين ، ولكنه غريب لا يلائم . ونَعْنَى شهادة أصل معين : أنه مستبطن منه من حيث أن الحكم ثبت^(٢) شرعا على وَفْقِهِ . ومناسب ملائم^(٣) [لا] يشهد له أصل معين . وسنذكر أمثلة ذلك في المصالح المرسلة .

أما المناسب الغريب الذي لا يشهد له أصل معين ، فمثاله^(٤) ما [ذكرناه : من المناسبات]^(٥) الغريبة ، لو^(٦) قدر ابتداءها لاثبات الحكم ، لا لتعليل الحكم الوارد . كما لو لم يَرَدْ قوله : « القاتل لا يرث » ، [فقال قائل]^(٧) : لا نورثه ، معارضة له^(٨) بتقيض قصده في الاستعجال للميراث قبل أوأانه . ويزعم أنه مناسب ، ويريد اثبات الحكم به . فهذا لا وجه له .

والآن ، فلا بد وأن^(٩) نفصل القول في المناسب الغريب المستبطن

(١) في د : « أو للإجماع » .

(٢) في د ، ل ، ز : « يثبت » .

(٣) في د : « وملائم » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها .

(٤) في هـ : « فمثال » .

(٥) في ل : « ذكرنا والمناسبات » وهي غامضة .

(٦) في د : « ولو » والزيادة من النامخ .

(٧) في د ، ز : « فيقال : قاتل » وهي صحيحة أيضا .

(٨) صحف في د بلفظ : « لا » .

(٩) لم ترد « الواو » في هـ .

من محل النص ، وفي المناسب الملائم المرسل الذي لا يشهد له أصل
[معين ^(١)] .

أما المناسب الغريب ، فالاعتماد عليه في محل الاجتهاد . وينقدح
لمنكريه التمسك بأمرين :

أحدهما : أن مستند القول بالقياس [٣٢ - ب] اجماع الصحابة ؛
والمنقول عنهم : التعليل بالمعاني الملائمة ، دون المناسبات الغريبة التي لا نظير
لها في الشرع .

والثاني : أن تكشف عن مستند المستند ، فقول : حكم الصحابة
بالرأي والقياس لا من [تلقاء] ^(٢) أنفسهم ، بل فهموا - من مصادر
الشرع وموارده ، ومدخل أحكامه ومخارجه ومجاريه ومبائعه - : أنه
عليه السلام كان يتبع المعاني ، ويتبع الأحكام الأسباب المتقاضية لها :
من ^(٣) وجوه المصالح ؛ فلم ^(٤) يعولوا على المعاني إلا لذلك ^(٥) ، ثم فهموا :
أن الشارع جواز لهم بناء الأحكام على المعاني التي فهموها من شرعه ؛
لقوله - عليه السلام - لماعاذ ^(٥) : بم تحكم ^(٦) ؟ وتقريره على قوله :

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٣) في د : د على وجه ٠٠٠ فلا ، .

(٤) صحف في ه بلفظ : د كذلك ، .

(٥) هو : معاذ بن جبل أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المتوفى
بالشام في طاعون عمواس : سنة ١٧ هـ على المشهور - راجع : الإصابة
(٤٠٦/٣ - ٤٠٧) .

(٦) هذا الحديث رواه الترمذي (٢٤٩/١) وأبو داود (٣٠٣/٣)
والدارمي (٦٠/١) ، وانظر السنن الكبرى (١١٤/١٠) ومسند أحمد
(٢٣٠/٥ و ٢٣٦ و ٢٤٢ : ج) ونصب الراية (٦٣/٤) والمشكاة (٣٣٤/٢)
واعلام الموقعين (٢٤٣/١) وطبقات ابن سعد (٥٨٤/٣) .

أجتهد رأيي • ولقوله^(١) لعمر : « أرايت لو تمضمضت ، ؟ » ولقوله^(٢) للخنصميّة : « أرايت لو كان على أهلك دين ، ؟ » ولقوله^(٣) : « انها من الطوافين عليكم والطوافات » • كل ذلك تنبيه^(٤) على الحكم بالنظر ، والتسوية بينهما عند الاجتماع في المعاني المعقولة منها • فهذا مستخدم ؛ ثم هو واضح فيما نبّه على^(٥) المعنى فيه تصرّحا أو تعريضا ، نطقا أو ايماء •

فاما ما ذكره^(٦) ولم يذكر علته ، فطريق التفطن لعلته : ملاحظة^(٧) عاداته المألوفة في اثبات الأحكام ونفيها • كالواحد منا اذا قال لغلامه : اضرب فلانا لأنه سرق مالي ؛ فهم سببه بنصّه^(٨) • فلو^(٩) قال : اضرب فلانا ؛ واقتصّر ولم يذكر سببه ، ولكن علم الحاضرون انه [قد]^(١٠) شتمه - غلب على ظنونهم^(١١) أن الداعي له الى [الأمر]^(١٢) بالضرب ، شتمه • هنا : اذا عرف من دأبه وعاداته مقابلة الاساءة بمثلها ، على طريق العقاب والزجر والانتقام والتشفي • فأما الرجل الذي^(١٣) عرف من دأبه - على الطرد - مقابلة الاساءة بالاحسان ، أو الاغضاء والتجاوز -

(١) في د ، ز : « ويقول » •

(٢) في هـ : « تنبيهها » •

(٣) في ز : « عليه » •

(٤) في د ، ل ، ز : « ذكر » •

(٥) في هـ ، ز : « بملاحظة » •

(٦) حرف في د ، بلفظ : « بنصبه » •

(٧) في هـ : « ولو » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٩) في هـ : « ظنهم » •

(١٠) لم ترد الزيادة : في هـ •

(١١) في هـ : « اذا » وهو صحيح أيضا •

فاذا قال : اضرب فلانا ؟ وكنا قد علمنا شتمه ، لا يتيسر لنا أن نضربه
للشتم ^(١) : فان الدواعي والصوارف تختلف بانطباع والعدايات ، فالرجل
المنعم المتقى ^(٢) اذا تواضع له رجل : احتَمَل ذلك أن يكون تبركا منه
بتقواه ، واحتَمَل أن يكون طمعا منه في نعماءه ، وديناه . ولا يعرف ذلك
الا بعادة المتواضع . فان عرف بالتكدّي والسؤال وجمع المال ، فهذا
الطريق ظهر أن سبب تواضعه ذلك . . وان عرف من دأبه الزهد في الدنيا
والاعراض عنها ، والترفع عن التضمُّخ برذيلة السؤال - وهو مع ذلك
ملازم سَمَتَ التقوى والسداد - ظهر أنه تواضع : لتقواه ، لا لغناه
[وديناه] ^(٣) . وان لم يُعرف من عادة المتواضع شيء من ذلك ، بقى
الأمر محتملا ^(٤) .

وكذلك معانسي الأحكام ؟ تعقل بمثل هذا الطريق ؟ وكل ذلك
يُسْتَمَد ^(٥) من موافقته معاني الشرع وملحوظاته : من المصالح . لأنه ^(٦)
كما ^(٧) راعى ضروبا من المصالح ، أعرض عن أنواع من المصالح .
فهذه المصلحة المناسبة : اذا ظهرت أمكن أن يكون ملحوظا ،
و [أمكن] ^(٨) أن لا يكون هو الملحوظ ، وانما [وقع] ^(٩) ذلك مقرونا

(١) في ز : « بالشتم » .

(٢) في هـ : « المتقى » .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٤) في د ، ل ، ز : « مجملا » .

(٥) في هـ : « يستمد » .

(٦) في هـ ، ل : « فانه » .

(٧) في د ، هـ : « كلما » .

(٨) لم ترد الزيادة في هـ .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

بالحكم وفقاً كسائر الأوصاف • فما الذي رجَّح جانب^(١) الاعتبار ، على جانب^(١) الأخلاق ؟

والى مثل هذا ، ترجع تصرفات الصحابة - رضى الله عنهم - : اذا سبَّرت مسائلهم •

فقد تكلموا^(٢) في مسألة الجد مع الأخ ، وليس فيها نص ؛ واحتمل التقديم ، واحتمل التشريك • فعلموا أن الشارع - في الترجيح والتسوية - يلاحظ مراتب القرب ، فقالوا : [الجد]^(٣) أب [الأب]^(٤) ، والأخ^(٥) ابن الأب ؛ فكل واحد يدلى بواسطة واحدة ، والنواسطة هو الأب ؛ فاستويا : فيشركان •

وقال آخرون : كما عُرِف من دأب الشرع ملاحظة القرب ، عرف ملاحظة القوة في الترجيح • ولذلك قدم من تقوَّت [٣٣ - أ] نسبه^(٥) بالعصوبة ، وقدَّم ابن^(٦) العم - وان سفل - على ابن الأخت وان قَرُب وللجدودة قوة في افادة الولاية ليس ذلك للأخوة^(٧) ، والجد^(٨) أب عند فقد الأب ، وليس الأخ أبا ؛ فيقدم •

وأجيب^(٩) عنه : بأن النبوة أقوى من الأبوة ؛ ولذلك فضَّل الابن

(١) في هـ : « جهة » •

(٢) في هـ : « حكموا » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « والأب » وهي من الناسخ •

(٥) في د : « تقرب سببه » وهي صحيحة •

(٦) ورد في هـ ، ز - بعد ذلك - زيادة : « ابن » وهي من الناسخ •

(٧) في ل : « في الأخوة » •

(٨) في د ، ل ، ز : « فالجد » •

(٩) في د ، ل ، ز : « فأجيب » •

على الأب في الميراث • والأخ يدلى بنوة الأب ، والجَدُّ بأبوتِه ؛ فتعادلَت القوة^(١) .

وهلم جَرَّأ الى جميع نظائره • وكل ذلك عرف من عادة الشرع اعتبارُها ، وملاحَظَة جنسها • وانما ترجع جهة الاعتبار على جهة [التعطيل و]^(٢) الاهمال ، بملاحظة العادة المألوفة ؛ وليس ذلك الا بالملازمة •

هذا طريق تقرير هذا الجانب ، والذي نراء - والعلم عند الله تعالى - جوازُ التعطيل بهذا المناسِب ، وان لم يكن ملائِماً ، ولست أقول : ان المسئلة قطعية ، ولكنها اجتهدية • وانما المنقطع به - في الشرع - أصل القياس • أما الحكم^(٣) بهذا النوع من القياس ، فهو في محل الاجتهاد • والظاهر عندي : جواز التعويل^(٤) عليه ، وأنه ملتحق بالمناسِب الملائم وان كان دونه في الظهور ، ولكن للمعاني مراتب ودرجات ، يظهر أثر تفاوتها عند التوارد ، والتراحم ، والترجيح •

فالْمُؤَثَّر^(٥) الذي قدمناه ، على التفصيل الذي حددنا [القياس]^(٦) المؤثَّر به ، - وهو : ما دل مسلك نقلي على اعتبار عينه - مقدم على المناسِب الملائم •

(١) ولقد ذهب الجمهور : الى أن الجد لا يسقط الاخوة ؛ وذهب أبو حنيفة والمزني : الى أنه يسقطهم كالأب • راجع : الأم (١١/٤) والمهذب (٣٤/٢) والافصاح (٢٥٦) والاشراف (٣٣٢/٢) والبداية (٢٩٨/٢) •

(٢) لم ترد الزيادة في هـ •

(٣) صحب في د بلفظ : « بحكم » •

(٤) في ل : « التعطيل به » •

(٥) في د : « بالمؤثر » •

(٦) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

والملائم مقدم على الغريب • ولكن المناسب الغريب - أيضا - حجة؛ ويتَّضح^(١) وجهه بالانفصال عما نصرنا به الجانب الآخر • فأما التمسك باجماع الصحابة، وأنه لم ينقل عنهم هذا الفن - فلا حجة فيه • ولا يستين ذلك الا بسبر جميع مسائلهم •

وعلى الجبلة : المفهوم من الصحابة اتباع المعاني ، والاقتصار في درك المعاني على الرأي الغالب ، دون اشتراط دَرْك اليقين ؛ فانهم حكموا في مسائل مختلفة ، بمسالك متفاوتة الطرق ومتباينة المناهج ؛ لا يجمع جميعها الا الحكم بالرأي الأغلب الأرجح ؛ وهو المراد بالاجتهاد الذي قرر النبي - عليه السلام - معاذنا عليه • فعلينا أن نين [أن]^(٢) هذا يفيد غلبة الرأي •

وأما^(٣) ما ذكروه - : من أن الدواعي انما تعرف بالعادة المألوفة ، وأن من عرف منه مقابلة الاساءة بالاحسان ، لا يعْلَل أمره بالضرب ، بالشم المعلوم - قلنا : نعم ؛ وما عرف - أيضا - من عادة الشرع^(٤) نقيضه ، فلا يجوز التعليل به • ولكن في هذا المقام ثلاث مراتب ، لا بد من التنبيه^(٥) لتقاطعها ؛

أحدها : أن يُعرف من عادته الضرب والعقاب بجنسه ، فيظهر التعليل بالشم •

(١) في هـ : « ويتجه » •

(٢) لم ترد الزيادة في د •

(٣) في هـ : « وأن ما » وما أثبتناه حرر الفاضل • والفاء - فيما سيأتي من الجواب - مقدرة •

(٤) في هـ : « الشارع » •

(٥) في هـ : « التنبيه » •

والثاني^(١) : أن يعرف من عادته مقابلة' الاساءة بالأحسان ، فيظهر
- مع معرفة هذه العادة - بطلان التعليل •

والثالث : [أن]^(٢) لا تعرف له عادة بنفى ولا اثبات ؛ فإذا أمره
بالضرب ، وقد عرف الشتم - : غلب على الظن أنه الداعي إليه •

وكذلك عادة الملوك في معاملة الجاسوس منقسم ؛ فمنهم : من يقتل
الجاسوس للزجر ، ومنهم : من [يعرض عنه]^(٣) لاطهار الاستهانة
بالخصم ، أو يستميل ليستكشف عورات^(٤) العدو منه •

فلو فرضنا ملكا حديث العهد بالملك ، عثر على جاسوس ، فقتله -
لم نسترب في أنه قصد [به مقصد]^(٥) العقاب على تجسسه ، ولو أعرض
[عنه]^(٦) - مع العلم والقدرة على العقاب - واستمال ، لم نسترب في أنه
قصد به مقصد الاستمالة : للاستكشاف ، ويتنبه العقل لداعيه^(٧) تنبها^(٨)
ظنيا ، [ان]^(٩) لم يكن قطعيا •

فان قيل : انما يعرف ذلك بملاحظة سائر الملوك ، وأن الغالب : أن
مسالكهم تتفق في ذلك ، [وكذلك] الأمر بالضرب للشاتم ، يعرف^(١٠) أن

(١) في ه ، ل ، ز : « والآخر » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في ه : « لا يتعرض له » •

(٤) في د : « عورة » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٦) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٧) في ه : « لداعيته » وفي د : « الداعية » وهو تصحيف •

(٨) في د ، ل ، ه : « تنبيهها » •

(٩) سقطت الزيادة من د •

(١٠) في ه : « فعرف » وسقطت الزيادة انسابقة منها •

داعيته : جريمة التسم ، ملاحظة [لغالب « ٣٣ - ب ، عادة الخلق]^(١) ؛
فان الغالب : أن الناس - في ارادة التسفى والانتقام - لا يتفاوتون ، فان ذلك
قضية جبلية [طبيعية]^(٢) . فلم نستغن في فهم ذلك عن ملاحظة عادة
الناس]^(٣) وملازمة الفعل له .

قلنا : الملك الواحد : اذا عهد منه مرة قتل ' جاسوس ، وعُهد أخرى
استماتته ؛ فاتفق ثالث فقتله - نعلم أنه سلك مسلك العقاب ؛ وان^(٤) كانت
عاداته متعارضة ، وعادات غيره من الملوك متعارضة . ولكن : اذا أثبت^(٥)
الحكم على وفقه ، يتقنا^(٦) أنه أجاب تلك الداعية المعينة .

فكذلك الشارع : اذا أثبت حكما على وفق معنى يتقاضى ذلك الحكم
ويستدعيه ويناسبه ، غلب على انظن أنه [ملحوظه و]^(٧) مقصوده ، وأنه
بحكمه^(٨) موجب تلك المناسبة الداعية المتقاضية .

فاذا فرض ميراث بين الأخ من الأب والأم والأخ من الأب : احتمل
في منهاج النظر - لرعاية النصف والمعدلة بين الجوانب - ثلاثة^(٩)
احتمالات كلها مناسبة :

أحدها [أن]^(١٠) تقديم الأخ من الأب والأم ، لاختصاصه بنزید

(١) في هـ : « عادة غالب الخلق » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٤) في د : « فان » .

(٥) في ل : « ثبت » .

(٦) في د ، ل ، ز : « تنبينا على » .

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٨) سقط في ز ابتداء من هذه الكلمة نحو سفتين .

(٩) في د هـ : « ثلاث » وكلاهما صحيح .

(١٠) سقطت الزيادة من د .

القوة^(١) ، وترادف جهة القرابة عليه .

واحتمل أن يقال : لا يُحَرِّم الأخ من الأب ؛ فإن فيه الحاقه
بالأجانب ؛ وهو يختص^(٢) بقرابة لا يبنى أن تمطل . [فيفصل القسم
على تفاوت الأثلاث مثلا]^(٣) .

واحتمل أن يقال : إذا استويا في الدرجة من جهة الأبوة ، وهي الجهة
الأقوى في العصوبة ؛ والأمومة لا مدخل لها في العصوبة - : فليستويا^(٤) .
فاذا جاء الشرع بالتقديم : عقل [به]^(٥) أنه سلك به ذلك المسلك ؛
وإذا جاء بالتسوية : عقل أنه أسقط ملاحظة الأمومة ؛ وإذا جاء بالقسمة مع
التفاوت : عقل أنه سلك به المسلك الثالث^(٦) ، فالاحتمالات كلها مناسبة
صالحة لأن تكون داعية ، وإثبات الحكم على وفقها أمانة على ملاحظة
الداعية المتقاضية [له]^(٧) .

فان قيل : لأن هذا حكم بموجب المصلحة ، وقد عرف من [عادة]^(٨)
الشرع ملاحظة المصالح .

قلنا : فهذا^(٩) هو الحجة ؛ اذ عرف من دأب الشرع اتباع المعاني

(١) في هـ ، « قرابة الأمومة » .

(٢) في هـ : « مختص » .

(٣) في ل : « فيفصل ويقسم » . ولم يرد في هـ إلا هذه العبارة

هكذا : « إلا باب مثلا » وهي مصحفة .

(٤) في د : « فيسوا » ، ولفظ ل « فيستوى » وهو مصحف .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ل .

(٦) قد اتفق الفقهاء على تقديم الأخ الشقيق على الأخ من الأب .

فراجع : المذهب (٣١/٢) والافصاح (٢٥٦) والبداية (٢٩٧/٢) .

(٧) لم ترد الزيادة في د .

(٨) لم ترد الزيادة في هـ .

(٩) في د : « هذا » .

المناسبة ، دون التحكيمات الجامدة ، وهذا غالب عادة الشرع • يدل^(١) عليه : أن المصالح المتناقضة في توريث الأخوين ، لم تعرف جميعها^(٢) من عادة الشرع • ثم ما من حكم الا ولو ورد الشرع به : لعقل أنه اتباع للمناسبة المتناقضة له • كيف : ولو بعث نبي مثلاً ، ولم ينفل عنه سوى هذه الواقعة الواحدة ، فحكم فيها - فُهم : أنه انقاد للمناسبة المتناقضة لها ؛ قبل أن تُعرف عادته ، حتى انه لو اخترعته المنية ، ولم يتفق^(٣) له حكم سواء - لبقى هذا الظن مستمراً لا محالة •

والذي يوضح وجه غلبة الرأي في هذا المقام ، هو : أنه اذا ورد [حكم]^(٤) احتمل أن يقال : انه تحكم لا سبب [له]^(٥) ، ولا مصلحة فيه ، ولا لطف • واحتمل أن يقال : انه معلل بسبب خفي يستأثر بدركه الشارع عليه السلام ، ولا يُطلع عليه ، والآخر أن يقال : انه معلل [بالمعنى]^(٦) المناسب الغريب الذي ظهر •

وأغلب^(٧) هذه الظنون هو الأخير • اذ حَمَلُ تصرفات الشارع^(٨) على التحكم ، أو على المجهول الذي لا يعرف - نوع ضرورة يرجع^(٩) اليها

(١) في ل ، هـ : « الدليل » •

(٢) في د : « جميعاً » •

(٣) في هـ : « يبقى » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٥) لم ترد الزيادة في د •

(٦) لم ترد الزيادة : في د •

(٧) في هـ : « فأغلب » •

(٨) في ، ل ، د : « الشرع » •

(٩) في هـ ، ل : « ندفع » (يضم أوله) • ولفظ د : « توضيح »

وهو « تصحيف » •

عند العجز • فأما مع ظهور المعنى المناسب ، فلا يتحقق العجز ؛ فيغلب على الظن أنه اتبع المعنى الذي ظهر •

فان قيل : من ^(١) تصرفات الشرع ، ما لم يعقل معناه ، ولم يطلع عليه ، فيحتمل أن يكون هذا التصرف من جملة ؛ ويكون المناسب قد اقترن به وفاقا غير مقصود •

قلنا : هذا كلام من ينكر أصل القياس ؛ فان هذا السؤال ينطرق الى الملازم ، فلمله وقع وفاقا وملحوظ الشرع معنى آخر خفي ^(٢) لم يطلع عليه ، أو ^(٣) هو تحكيم لا سبب له ، وقد ^(٣) عضدوا هذا [٣٤ - أ] بأن قالوا : عرف [من] ^(٤) الشارع أن [من] ^(٤) تصرفاته تحكيمات لا تعقل معانيها ؛ اذ سوى بين مختلفات ^(٥) ، وفرق بين متماثلات ؛ كحكمه بجواز النظر الى شعر الأمة ، وتحريم النظر الى شعر الحرة ^(٦) ، ولو لم ينص على تجويز النظر الى شعر الأمة لقال الفقهاء : الأمة في معنى الحرة ، والمعنى [المقضى] ^(٧) للتحريم : خوف الفتنة ، وهما سيان •

وقال بضل الثوب من بول الصبية ، وبرش [الماء] ^(٧) على بول الغلام ^(٨) ، ولو ذكر أحدهما ، واقتصر عليه - لألحق القاسون الجانب

(١) في ل ، د : « ومن » •

(٢) في د ، ل : « لا ... اذ » •

(٣) في ه ، ل : « وهم قد » •

(٤) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٥) في د : « المختلفات » •

(٦) وهذا ثابت بالاتفاق ، على ما في المهذب (٦٤/١) والاشراف

(٦٠/١) والاقصاح (٣٨) والهداية (٢٨/١) •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل •

(٨) لفظ ه ، ل : « الصبي » وورد هذا الحديث بطرق عدة

وصيغ شتى ، فانظر مسند أحمد (١٨/٢) و١١١ و٢٦٧ (ع) وسنن أبي داود (١٠٢/١) والترمذي (١١٩/١) والبيهقي (٤١٦-٤١٤/٢) والمستدرک =

الى أمثال لذلك ضربوها ، وهو وارد على جميع القياسين^(١) .

ووجه الانفصال ؛ أن ذلك يجرى من تصرفات الشرع مجرى [الشاذ]^(٢) النادر . والغالب من عادته في التصرفات اتباع المعاني ؛ والواقعة النادرة لا تقطع الغالب^(٣) المستفاد من العادة المتكررة . كما أن مَنْ عُرِف من عادته المعاقبة على الاساءة ، فَفَعَلَ^(٤) الاحسان منه مرة لا يقطع ظنَّ الظان سلوكه مسلك الانتقام عند العود . وكذلك من رأى مركب الرئيس على^(٥) باب السلطان ، غلب على ظنه أنه في دار السلطان ؛ وان أمكن أن يكون المركب قد استعاره انسان أو باعه بجميع آله^(٦) ، أو أمسكه الركابي لغرض له وهو في دار أخرى . ولا يشوش^(٧) هذا الظن عليه رؤيته ذلك مستعاراً مرة نادرة^(٨) .

(١٦٥/١) وراجع الكلام عليه في نيل الأوطار (٤٠/١) ونصب الرأية (١٢٦/١ - ١٢٨) وأنظر ذخائر المواريث (١٧/٣) . ولم يرد الحديث بلفظ الصبية وان ورد في فتح العزيز كما صرح به الحافظ وبينه في التلخيص (١٣ - ١٤) .

وقد خالف الحنفية في هذا ، فقالوا : باستواء بول الصبي وبول غيره ، في أنه لا يطهر الا بالغسل . فراجع : المهذب (٤٩/١) والوجيز (٩/١) ، وبدائع الصنائع (٨٨/١) والبداية (٦٨/١) .

(١) في د ، ل : « القياس » وهو تحريف .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٣) في د ، ز : « غالب الرأي » .

(٤) في د ، « فنقل » .

(٥) ورد في هـ - بعد هذا - زيادة : « فناء » .

(٦) في هـ : « الآلة » .

(٧) هذه الكلمة آخر - الصحيحتين الساقطتين من ز .

(٨) في هـ : « نادراً » .

وكذلك : الغيم الرِّكَم^(١) الكدِر في صميم الشتاء ، يغلب على الظن استعقابَ المطر ؛ وان كان الناظر قد عهد [في عمره]^(٢) مرة أو مرتين الغيمَ الخالي عن المطر ، على سبيل الدور .

وكذلك : اذا عرف أن عزيزا من أعزة بيت قد أشرف على الموت . فسُمع عند الاجتياز باب الدار الصباح والصراخ [على الدأب المعتاد عند وفاة المحتضر]^(٣) - غلب على الظن [أنه قد مات]^(٤) ، وان أمكن أن يكون سببه موتٌ غيره فجاءه من غير مرض . وقد عهدت^(٥) الفجأة على الدور بالاضافة الى المرض .

فبان أن الظن مع ما ذكروه حاصل ؛ وقد ثبت باجماع الصحابة اتباعُ الظن الغالب ، ودلت^(٦) عليه الأحاديث ، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسمر : « أرايت لو تميمضت [بماء]^(٧) ؟ » معناه : هتلا عرفتَ هذا بنظيره ؟ . فلو قال له : ومن عادتكَ الفرق بين النظيرين^(٨) ، كما في شعر الأمة والنجرة ، وبولِ الصبي والصبية ؛ لكان^(٩) ذلك مستكرا .

وكذلك قوله عليه السلام : أرايت لو كان على أهلك دين ؟ . فمليم

(١) في ه ، ل : « الرطب » ، وقد مر نحوه فيما سبق .

(٢) لم ترد الزيادة في : د ، ز .

(٣) سقطت الزيادة من د ، ز .

(٤) في د ، ز : « موته » .

(٥) في د ، ل ، ز : « عهد في » ، وليست واضحة .

(٦) في ه ، ل : « ودل » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٨) في ه : « النظير » .

(٩) في ه ، ل ، ز : « كان » .

أنه عرفهم تعرف الأحكام بالنظائر ، والتناظر ؛ والتساوى يعرف بالتناظر في المعنى لا بالصورة ، فلا مضاهاة بين القبلة والمضمضة في الصورة ، وإنما اشتراكهما في المعنى ، وهو : أن كل واحد [منهما] ^(١) مقدمة قضاء الشهوة ، وليس فيه قضاء الشهوة •

فقد بان ^(٢) بطلان هذا المسلك على منكرى القياس [ولاخفاء بطلان هذا السؤال من انقائنين بالقياس] ^(٣) ؛ إذ ينعكس عليهم في الملائم والمؤثر ، ويقال لهم : هم يتكرون على من يقول : لعل الشارع خصص اعتبارهما ^(٤) بمحل النص تحكما : فلا تجوز نعتيته ؛ أو لعل المعنى وقع وفاقا ، والحكم تحكم أو له سبب آخر لا يعرف •

فإن قيل : التحكمات - التي لا تعقل معانيها - ليست نادرة ، وأنتم بنيتم ما ذكرتموه على ندور التحكم ^(٥) ، بالاضافة الى المعاني واتباعها •

قلنا : ما يتعلق من الأحكام بمصالح الخلق - : من المناكحات والمعاملات ، والجنايات والضمانات ؛ وما عدا العبادات - فالتحكم فيها نادر ؛ وأما ^(٦) العبادات والمقدرات ، فالتحكمات فيها غالبية ، واتباع المعنى نادر • لا جرم رأى الشافعي [فيه] ^(٧) الكف عن القياس في العبادات ، إلا إذا ظهر المعنى ظهورا : لا يبقى معه ريب ^(٨) ؛ ولذلك لم يقس على التكبير

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٢) في د ، ل ، ز : ه ، فبان •

(٣) في د ، ز : ه وعلى القائمين أيضا ، ه ، وهي صحيحة كذلك •

(٤) في د ، ل ، ز : ه (اعتبارها) •

(٥) في ل : ه الحكم •

(٦) في ه ، ز : ه فاما •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٨) في ه ، ل : ه مرة •

والتسليم والفاتحة والركوع والسجود - غيرها ؛ بل لم يقس على الماء في الطهارات غيره ^(١) ، ولم يقس الأبدال والقيم في الزكوات على المنصوصات ، ولم يقس في مسألة الأصناف . ومال في جميع مسائلها الى الكف عن القياس ، ورعاية الاحتياط ، لأن مبنى العبادات على الاحتكامات ^(٢) ، ونفى بالاحتكام : ما خفى علينا وجه اللطف فيه [٣٤ - ب] ؛ لأننا نعتقد أن لتقدير ^(٣) الصبح بركتين ، والمغرب بثلاث ، والمغرب بأربع - سرا ، وفيه نوع لطف وصلاح للمخلق ، استأثر ^(٤) الله سبحانه وتعالى بعلمه ، ولم نطلع عليه . فلم نستعمله ، واتبعنا فيه الموارد .

ولسنا نقول ذلك : لأننا نرى رعاية الصلاح واجبا على الله تعالى ، ولكننا عرفنا من أدلة الشرع أن الله تعالى - [بعثه الرسل ، وتمهيد] ^(٥) بساط الشرع - أراد صلاح أمر المخلق في دينهم ودنياهم ؛ والله [سبحانه وتعالى منزله] ^(٦) عن التأثير بالأغراض ، والتغير بالدواعي والصوارف ، ولكنها شرعت لمصالح المخلق ، نعقل ^(٧) ذلك من الشرع لا من العقل ؛ كيلا يظن بنا ظان استمدادنا ^(٨) - في هذه التصرفات - من معتقدات أرباب الضلال ،

(١) في د ، ل : « غيرها » .

(٢) راجع في هذا الرسالة (٥٤٥ ، ٥٩٨) والمعتد (٧٢٣/٢) و٧٩٤ - (٧٩٦) والاحكام (٨٩/٣) والاسنوي على المنهاج (٣٥/٤ - ٤٢) وأنظر ما كتبناه في بحثنا في التعليل (٢٢) .

(٣) في هـ : « التقدير للصبح » .

(٤) في د : « واستأثر » .

(٥) في هـ : « لما بعث ... ومهد » وهي صحيحة أيضا .

(٦) مكان ما بين القوسين في د ، ز ، ل - عبارة : « يتعالى » .

(٧) في هـ ، ز : « فعقل » .

(٨) في د ، ز : « استمدارنا » وهو تصحيف .

وطبقات^(١) الاعتزال •

فإن قال^(٢) قائل : فما قولكم في الاتعائيات من المناسبات ؟

قلنا : ذلك - أيضا - من المعبريات في اثبات الأحكام ؛ لأن جميع المناسبات - عند البحث - لا ترجع الى اقتضاء المعاني الموجبات بذاتها^(٣) ، وإنما هو نوع من المناسبة^(٤) يستدعى الحكم بالعادات المطردة ؛ ولا يرجع ذلك الى الذوات ، مثل العلل في العقولات^(٥) ، وللعادات الثقات الى المعاني الخطابية الاتعائية ؛ وللشرع ملاحظة لجنسه^(٦) ؛ وهو من الدواعي المتقاضية بالعادة أيضا ، فاحالة الحكم عليه أغلب على الظن من اعتقاد التحكم الجامد الذي لا معنى له ولا سبب ؛ وكأن العقول مشيرة الى احالة كل حكم على معنى ؛ والاعتراف بالتحكم ضرورة العجز ؛ فاذا فقد^(٧) وجه سوى الوجوه الخفية الضعيفة ، وجب التعليل بها • الا أن الاتعائيات لا ينفع بها غالبا في تعدية الأحكام ؛ اذ يمكن أن يذكر لاختصاصها بمحل^(٨) النص ، معنى على ذلك مذاق : يخصها^(٩) ، وينمها من التعدى •

(١) في هـ : « طبقة » •

(٢) في هـ ، ل : « قيل » •

(٣) في ز : « لذاتها » •

(٤) في د ز ، : « المناسبات » •

(٥) في هـ : « العلولات » •

(٦) في د ، ز : « الى جنسه » •

(٧) في ز : « وجد » وهو مصحف عما أثبتناه • وفي د ، ل :

« قصد وجهها » وفي أولها تصحيف وفي د : « فقد (أي المثل) وجهها » وهي صحيحة •

(٨) لفظ : ز « بموضع » • ولفظ د ، ل : « بمعنى » وهو

تصحيف •

(٩) في د : « ويخصها » •

بيانه : أن من علل تحريم بيع الخمر مثلاً بنجاسته ، بالطريق الذي قدمناه ؛ وعداه الى السرقين وسائر النجاسات - أمكن أن يقال في معارضته : ان [للشرع ^(١) اعتناء] بنوع خسة أثبتها للخمر وخصصها بها ^(٢) : تبيها على فسادها ، وتحريضاً على استقذارها واجتنابها ؛ فتحريم البيع يختص بها ولا يتعدى الى السرقين : لاختصاصها بهذا المعنى .

وكذلك لو علل تحريم بيع الكلب بنجاسته ، بالطريق الذي قلنا ^(٣) - أمكن أن يقال في معارضته : انه معلل ^(٤) بنوع خسة وردالة تختص بالكلب في العادة ؛ ولذلك ^(٥) يشبه الخسيس - من سائر الحيوانات - به : كما يشبه الشجاع بالأسد ، والمنافق بالثعلب .

فيقابل الاحتمال بهذا القدر ، لأن أمثال هذه المعاني لا يصنفو عن التخيلات مذاقها ، فيتسع ^(٦) نطاقها ، ولا ^(٧) تحصل الثقة بها ؛ فان حصل به الثقة ، وسلم عن المقابلة بشئله ^(٨) - جاز للمجتهد التعويل عليه ^(٩) : ان رآه ؛ فانا ^(٩) رأينا هذا الجنس في محل الاجتهاد ، ويختلف ذلك بأحادي المسائل ؛ فيجوز للمناظر الاحتجاج به : ان قدر على ابراده في قالب المناسبة وشكله .

(١) في هـ : « الشرع اعتنى » .

(٢) في هـ : « به » .

(٣) في هـ ، ل : « ذكرناه » .

(٤) في ز : « معارض » ولعله تحريف .

(٥) في د : « وكذلك » .

(٦) في ز : « ويتسع » .

(٧) في ز ، ل ، هـ : « فلا » .

(٨) في د : « بمثلها » عليها .

(٩) في د ، ل ، ز : « فان » ولعله تحريف .

هذا^(١) ما أردنا أن نذكره في المناسبات المستتبطة من الأصول المنصوصة ، ولم نتعرض فيه لأدلة اثبات انقياس على منكريه ، مقصودا^(٢) لغرضين .

أحدهما : أن اعتدنا في هذا الكتاب بما تمس [إليه حاجة]^(٣) القائمين المتناظرين ؛ وقبول أصل القياس - فيما بينهم - كالمفروغ منه^(٤) . والآخر : أن كلامنا - في هذه الترديدات والمرادات - اشتمل على اللباب^(٥) من أدلة [اثبات]^(٦) القياس ، فلم يستترِبْ من تأمل في مجارى هذه الكلمات - في مأخذ أصل القياس ، وكونه حجة في الشرع . وقد تم غرضنا من بيان المناسب للملائم والغريب : إذا ثبت حكم على وفقه .

أما المناسب المرسل : إذا ظهر في نفس المسئلة على مذاق المصالح - وهو الذي يعبر عنه الفقهاء : بالاستدلال المرسل ؛ وهو : التعلق بسجرد المصلحة من غير استشهاد بأصل معين ، - فهذا ما اختلف فيه رأى العلماء . فالمنقول عن مالك - رحمه الله - : الحكم بالمصالح المرسل ، ونقل عن الشافعي [فيه]^(٧) تردد . وفي كلام الأصوليين [٣٥ - أ] - أيضا - نوع

(١) في د ، ز : « وهذا » .

(٢) ورد في ه ، ل - بعد ذلك - زيادة : « مرتبا » .

(٣) في ه : « الحاجة إليه عند » .

(٤) في د ، ه ، ل : « عنه » .

(٥) في ه : « لباب » ولعله تحريف .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٧) لم ترد الزيادة : في ه . ولعل المقصود من التردد حالة ما إذا

حصل تعارض بين مقصودين أو مصلحتين واستغلق طريق الترجيح بينهما . أما إذا توفرت مصلحة يترتب عليها المحافظة على مقصود الشارع ، فإنه - كما يرى الإمام الغزالي - لا وجه للخلاف في اتباعها ، بل يجب القطع بكونها حجة . انظر المستصفى (١/٣١١) وشرح تنقيح الفصول (١٧٧ و ١٩٩ و ٢٠٠) .

اضطراب فيه • ومعظم الغموض في هذه القواعد منشؤه : الاكتفاء بالتراجم
والمعاقد ، دون التهذيب بالأمثلة^(١) •

ونحن نعهد - في مبدأ^(٢) [هذا]^(٣) الكلام - قاعدة ، ثم نهذبها
بالأمثلة • فنقول :

قد رتبنا المناسب^(٤) [فيما تقدم] على ثلاث مراتب ، وذكرنا أن منها :
ما يقع في رتبة [الضرورات] ومنها : ما يقع في رتبة الحاجات ، ومنها :
ما يقع في رتبة [^(٥) التحسينات والتزيينات] •

فالواقع منها في هذه الرتبة الأخيرة ، لا يجوز الاستمسك بها : ما لم
يعتد بأصل معين ورد من^(٦) الشرع الحكم فيه على وفق المناسبة ؛ ثم اذا
اتفق ذلك ، فتحه منه^(٧) على علالة كما قدمناه ، فأما اذا^(٨) لم يرد من
الشرع حكم على وفقه ، فاتباعه وضع للشرع^(٩) بالرأى والاستحسان ؛ وهو
منصب الشارعين ، لا منصب المتصرفين في الشرع ، وإنما لنا التصرف في

(١) راجع في هذا المستصفي (٢٨٤/١ - ٣١٤) وروضة الناظرين
(٤١١/١) والاحكام (٢١٥/٤) ومختصر ابن الحاجب (٣٩٧/٢) و (٤٦٠)
وشرح الأسنوى (٣٨٥/٤) وجمع الجوامع (٢٩٨/٢) وتنقيح الفصول
(١٧٠ ، ١٩٩) ونبراس العقول (٣١٨) •

(٢) في د ، « مثل » •

(٣) لم ترد الزيادة في : ه •

(٤) في د ، ز : « المناسبات » ولم ترد الزيادة التالية فيها •

(٥) سقطت الزيادة من ه •

(٦) في د ، ل ، ز : « في » •

(٧) في ه : « فيه » •

(٨) في د ، ز : « فاذا » •

(٩) في د : « الشرع » وفي ه : « الرأي » •

[هذا] ^(١) الشرع الموضوع ؛ فأما ابتداء الوضع : فليس لأحد ^(٢) من الخلق التجاسر عليه .

ومثال هذا الجنس : الحكم بأن ما حكم الشرع بنجاسته مثلا [فنحن نحرم] ^(٣) بيعة ، وتقدر عدم وقوع الاتفاق على تحريم بيع بعض التجاسات • وكذلك القول في الأمثلة التي ضربناها ^(٤) لهذه المناسبات : اذا قدر الابتداء بها في الفرع دون الاعتناء بأصل ، أو قدر عدم وجود الأصل •

فكل ذلك مثال لهذا الفن • ولا يخفى سقوط التمسك به ، فإنا ^(٥) - بأنواع من التكليف - توصلنا بآيات الحكم ^(٦) على وفقه ، الى إثباته ؛ وقدرنا الحكم شاهدا له ، فاذا انقطعت ^(٧) الشهادة : لم يبق الا الاستحسان والوضع بالرأى ؛ وذلك باطل على القطع •

أما الواقع من المناسبات في رتبة الضرورات أو الحاجات ، كما فصلناها - فالذي نراه فيها : أنه يجوز الاستمسك بها ، ان كان ملائما لتصرفات الشرع • ولا يجوز الاستمسك بها : ان كان غريبا لا يلزم القواعد ^(٨) • ونقسمها نوعا آخر من التقسيم ، فنقول : هي تنقسم الى

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في د ، ل ، ز : « الى أحد » •

(٣) في هـ : « فنحرم » •

(٤) في د : « ضربنا » •

(٥) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « صححنا » ولا معنى لها •

(٦) في هـ : « الشرع » •

(٧) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « له » •

(٨) لقد ذهب الامام الغزالي في المستصفى الى أن الواقع في رتبة الحاجيات والتحسينات لا يجوز الحكم بمجرده ، ان لم يعتضد بشهادة أصل • انظر (١/٢٩٣) •

ما يلقي في الشرع ملاحظة جنسها ، فهو المعتبر • وإلى ما يصادم في محل
نصا للشرع ، يتضمن اعتباره^(١) تغيير الشرع ؛ فهو باطل عندنا • وإلى
ما تسكت شواهد الشرع ونصوصه عنه - فلا يناقضه نص ، ولا يشهد لجنسه
شرع - فهي : المصلحة الغريبة التي^(٢) يتضمن اتباعها احداث^(٣) أمر بديع
لا عهد بمثله في الشرع •

هذا وجه انقسامها : من حيث الاضافة الى شواهد الشرع •
وتقسم^(٤) قسمة أخرى : [بالاضافة] الى مراتبها في التوضوح
والخفاء • فمنها : ما يتعلق بمصلحة عامة ، في حق الخلق كافة • ومنها :
ما يتعلق بمصلحة الأغلب • ومنها : ما يتعلق بمصلحة شخص معين في واقعة
نادرة •

وتفاوت هذه المراتب [بتفاوت مصالحها في الظهور]^(٥) • وكل ذلك
حجة : بشرط أن لا يكون غريبا بعيدا^(٦) ، وبشرط^(٧) أن لا يصدم نصا ،

بينما اعتبر الحاجي هنا مع الضروري ، ولم يشترط له الا الملازمة
- التي هي عموم كونه وصفا مصلحيا - •

ونحن نرجح ما ذهب اليه هنا : لأنه اشترط في المناسب المرسل
العموم ، ومعلوم أن الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة • وراجع أيضا
الاعتصام (١١٢/٢) •

(١) في هـ ، ل ، ز : « أتباعه » •

(٢) في د ، ز : « الذي » •

(٣) في حـ : « اختراع » •

(٤) في هـ : « وتقسّم » ، ولم ترد فيها الزيادة الآتية •

(٥) سقطت الزيادة من ز • ووردت في د بلفظ : « بتفاوت في

الظهور » وفي ل بلفظ : « بتفاوت هذه المراتب ... » •

(٦) في د ، ل ، ز : « بديعا » •

(٧) اللفظ الوارد في سائر الاصول : « ويشترط » وانظahr أنه

مصحف عما أثبتناه •

ولا يتعرض له بالتغير •

وهذه التقسيمات تتخايل مجملة^(١) الى الناظر ، [ونحن]^(٢) - أيضا - نهذبها بالتمثيل^(٣) والتفصيل^(٤) • وكل ما تلقى هذه [القاعدة في كتب الأصوليين مفصلة ممثلة]^(٥) ونحن^(٦) نشفي [فيها] الغليل ونكشف الغطاء عن محل الغموض ، ونستقصي^(٧) ذلك على وجه ينكشف به المقصود ، ان شاء الله • ونرى^(٨) أن نورد أمثلة القاعدة^(٩) في معرض الأسئلة ، وتكلم عليها في معرض الانفصال ، ونبه على ما يشتمل عليه كل مثال •

فان قال قائل : لم^(١٠) قلتم : ان هذا الجنس حجة ؟ • وما وجه التمسك به ؟ وما الدليل عليه ؟ : وقد اضطربت^(١١) فيه مسالك العلماء ، وقد قطعتم القول بقبوله ؟

قلنا انما دلنا عليه ما دلنا على قبول أصل القياس ؛ فانا بينا أن حاصلا ذلك كله راجع الى [القول بالرأى الأغلب في]^(١٢) فهم مقاصد الشرع •

(١) في هـ : « مجملها » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د : « التمثيل » •

(٤) في ز : « والتفسير » •

(٥) في د : « القواعد • • الاصول مفصلا ممثلا » •

(٦) في هـ ، ل « بحيث » ولم ترد الزيادة الآتية فيهما •

(٧) في هـ ، ل : « ونحن نستقصي » •

(٨) في د ، ل ، ز : « نرى » •

(٩) في هـ : « القواعد » •

(١٠) في هـ : « فلم » •

(١١) في د : « اضطرب » •

(١٢) سقطت الزيادة من د •

والى هذا يرجع ما يجوز التمسك به ؛ وكل مثال تذكره ففيه دليل على قبوله : اذا أظهرنا وجه الرأى فيه • ويشهد على جنس ذلك أمر كلي ، [وهو مثال منقول عن الصحابة : اشتهر بين أئمتهم ، وتطابقوا عليه] ^(١) • وذلك [ما روى] ^(١) : أن الناس لا تبايعوا في شرب الخمر ، واستحقروا الحمد المشرع فيه - جمع عمر - رضى الله عنه - الصحابة ، واستشارهم [واستطلع آرائهم] ^(١) ، فضربوا فيه سهام الرأى ؛ حتى قال علي ^(٢) - رضى الله عنه - : « من شرب سكر ، ومن سكر هذى ، ومن هذى افترى ؛ فأرى عليه حد المفترى » • فأخذوا بقوله واستصوبوه واستمروا عليه ^(٣) • وهذه هي المصلحة المرسلة التي يجوز اتباع مثلها •

(١) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٢) هو : أبو الحسن ، زوج الزهراء ، وابن عم أبيها صلى الله عليه وسلم • رابع الخلفاء الراشدين ، المقتول غدرا : سنة ٤٠ هـ • راجع : الإصابة (٣٥٣/١) وتهذيب الاسماء (١٦٨/١) وانظر هامش آداب الشافعي (٥٢) •

(٣) والى هذا ، ذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وهو رواية عن أحمد : مستندين الى إجماع الصحابة هذا • وخالف في هذا الشافعي وأهل الظاهر وهو رواية عن أحمد ، فذهبوا الى أن الحد أربعين وللإمام أن يبلغ به الثمانين تعزيرا محتجgin برواية أنس أن النبي عليه السلام كان يضرب في الخمر بالنعال والجريد أربعين ...

فراجع : الأحكام السلطانية للماوردي (٢١٦) والمهذب (٣٠٤/٢) والاشراف (٣٧٣/٢) والهداية (٨٣/٢) والبداية (٣٨١/٢) والمغنى (١٤١/٩) •

وانظر استشارة عمر في حد الخمر وما أثر عن علي فيه ، في مسند الشافعي (٩٦) ، وأحمد (٤٩/٢) و٢٧٩ و٢٩٤ : (ع) وصحيح البخارى (١٥٨/٨) ومسلم (٥٦/٢) والموطأ (٥٥/٣) وفتح الباري (١٢/٥٠ - ٥٦) والمستدرک (٣٧٥/٤) وكتب السنن اجمع ، والمشكاة (٣٠٦/١) • وذخائر الوارث (٢٩/٣) • ونصب الراية (٣٥١/٣) واعلام الموقعين (٢٥٤/١) ونيل الأوطار (١١٦/٧) •

فان قيل : شرطتم في المصالح أن تكون ملائمة ؛ وليست هذه ملائمة : فالشرب جناية متميزة عن القذف ، وليست كل من يسكر يقذف ؛ فإيجاب حد جريمة على من [لم يجترمها]^(١) أمر غريب [في الشرع]^(٢) ، ولا يشهد له نظير ، ولا تلائمه قاعدة •

قلنا : ليس الأمر كذلك ؛ فانهم أبوا أولا أن يعاقبوه بعقوبة لم تعهد مشروعة من جهة الشرع ؛ ولو كانوا يسوِّغون ذلك : لما افتقروا الى التشبيه بحد مشروع ولو كِلَ ذلك الى رأى الولاية^(٣) حتى يفعل [كل وال]^(٤) في كل شخص ما يراه زاجرا في حقه ، لائقا بحاله ، جامعا لمصلحته ؛ فطلبوا أولا حدا مشروعا ، وتشوفوا فيه الى أحط الدرجات في الحدود : اكتفاء بالأقل ما أمكن • ففي شرع العقوبات نوع من الخطر ، وألنَّوا أقل الحدود : حد القذف والافتراء ، ثم لم يجوزوا أن يوجبوا حد جريمة على من لم [يجترمها]^(٥) : ما لم يطلبوا مناسبة بين جريمته وبين تلك الجريمة ؛ فان ذلك يؤدي الى ابداع أمر غريب لا يلائم [نظائر]^(٦) الشرع ، فطلبوا المناسبة ، بأن قالوا : من سكر هذى ، ومن هذى افترى ؛ فعليه حد المفترى : من حيث ان السكر مظنة الهذيان والافتراء واطلاق اللسان بالسخف • وقد عهد في الشرع اقامة مظان الأمور مقام الأمور المقصودة : في افادة الأحكام ؛ فأقيم النوم - الذي هو مظنة خروج الحدث - مقام الحدث ،

(١) في ه ، ل : « لا يجترم تلك الجريمة » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٣) في د : « الولاية » ، وهو تحريف •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٥) في ه ، ل : « يجترم تلك الجريمة » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ز •

و « العيان وكاء السَّه » ^(١) فإذا نامت العيان : استطلق الهواء ، ثم - سواء استطلق [البوكاء] ^(٢) أو لم يستطلق - ثبت حكم الحدث ، ووجب الوضوء .
وكذلك تغيب الحشفة مظنة نزول الماء ، فعلق به وجوب الغسل وان لم ينزل مع قوله السلام : « الماء من الماء » ^(٣) فكان وجوبه من مظنة الماء ، كوجوبه من الماء ، فكان مساقه : أن من غيب الحشفة أنزل ، ومن أنزل اغتسل ؛ فمن غيب اغتسل . وأن من نام أحدث ، ومن أحدث توضأ ؛ فمن نام توضأ . [كقوله بعينه] ^(٤) : من سكر هذى ، ومن هذى أقرى .

وكذلك القول في إقامة مظنة العقل مقال انعقل ، وهو : البلوغ ، وإقامة مظنة شغل الرحم مقام شغل الرحم : في إيجاب العدة ، وهو ^(٥) الوطء .

[ولو ذهبنا نستقصي نظائر ذلك لسودنا به أورافاً ، ولم نذكر منه إلا أطرافاً وآحاداً] .

(١) من حديث أخرجه الامام أحمد وأصحاب السنن ، فانظر مسند أحمد (١٦٧/٢ : ج) وسنن أبي داود (٥٢/١) وابن ماجه (٩١/١) والدارمي (١٨٤/١) والدار قطني (٥٨) والسنن الكبرى (١١٨/١) معالم السنن (٧٢/١) والمشكاة (١٠٣/١) وذخائر المواريث (٢١/٢) ونصب الراية (٤٦/١) ونيل الأوطار (١٦٨/١) .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (٣٦/٣ ، ١١٦/٥ و ٤١٦ و ٤٢١ : ج) وأبو داود (٥٥/١) والدارمي (١٩٤/١) وأخرجه مسلم بلفظ : « إنما ... » (١٥٢/١) وراجع أقوال العلماء في نسخ الحديث أو الجمع بين الروايات بحمل الحديث على صور مخصوصة في صحيح البخاري (٦١/١ ، ٢٩/٨) وفتح الباري (٤١٣/١) ، وسنن أبي داود (٦١/١) والبيهقي (١٦٦/١) ونصب الراية (٨٠/١) ونيل الأوطار (١٩٤/١) وفيض القدير (٥٦١/٢) والام (٣٨/١ و ٣٩) .

(٤) في هـ : « كقول علي - رضي الله عنه - : من شرب سكر ، و » .

(٥) في د : « وهي » . وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن ز .

فطلبهم هذه^(١) المناسبة هي الدلالة [الظاهرة] على أنهم لم يروا
الاختراع^(٢) للمصانع ؛ بل تشوفوا الى التصرف في موارد الشرع ، بضروب
من التقريب والمناسبة .

فان قيل : ومن سكر اقتحم جميع الفواحش ؛ فلم خصص القذف
بالاعتبار ؟

قلنا : لمضين ، أحدهما : التشوف الى الأقل ؛ والثاني : أن خاصية
السكر الهذيان وانطلاق اللسان ؛ فانه الفاحشة اللازمة لذات السكران ،
التي تستب^(٣) من غير أداة منفصلة ، وآلة زائدة عليه . فالزنا والسرقه
والقتل ، كل ذلك : يتعلق بالغير ، ولا يستب الا بأنواع من الحيل عمادها
الحزم والعقل . ولا يتنظم ذلك من السكران . فأما الهذيان ، فهو الذي
يغلب على السكران . فاختلال^(٤) العقل لا يمنع انطلاق اللسان ؛ [وأخص
الفواحش بالسكر : الهذيان ، والجناية المخصوصة باللسان]^(٥) ؛ فكان
مظنة له بهذا الطريق .

فان قيل : فالردة^(٦) من فواحش اللسان ، ومن جملة الهذيان ؛ وقل
ما ينفك عن اللهج به من غلبة السكر .

قلنا : لم يجعل مظنة له من وجهين :
أحدهما : ان الواجب بها^(٧) القتل ، وهو أعلى العقوبات ، وشرع

(١) في ز : « من هذه » ، ولم ترد الزيادة الآتية فيها ولا في د .

(٢) في د : « الاختلاع » . وهو تصحيف .

(٣) في ل : « سيقت » وهو تحريف .

(٤) في د ، ل ، هـ : « فاختلف » .

(٥) سقطت الزيادة من ل .

(٦) في د ، ز : « والردة » .

(٧) في د ، ز : « بهذا » .

القتل خطر عظيم ؛ ووقع جناية السكر في الشرع ، دون وقس الردة بدرجات ، ولا هجوم على سفك الدم [٣٦ - أ] لمقصود^(١) الزجر ، مع العلم بحصول الزجر - غالبا - بما دون القتل .

والآخر : أن عقوبة الردة تسقط بالتوبة ؛ والسكران يعاقب بعد الافاقة ؛ وهو^(٢) في الحال ليس مرتدا ، ومن ليس بمرتد لا^(٣) يُقتل وإن سبقت منه الردة ، فكيف يقتل : إذا سبقت منه مظنتها ؟ ، وبه يتبين أن عقوبة الردة ليست حدا بازاء الجريمة^(٤) ؛ وإنما هو ارهاق الى العود الى الاسلام ؛ فإن^(٥) عاد : خُلّي سبيله . فلا بد من طلب المناسبة مع حد تجب [عليه]^(٦) عقوبة .

فإن قيل : قد^(٧) شرطتم في المصلحة المرسلة أن لا تتضمن تغيير النص ؛ ولقد كان حد الشرب في النسخ أربعين ، فزادوا عليه بالمصلحة ، فكان ذلك تغييرا للنص .

قلنا : ليس الأمر كذلك ؛ فلم يكن حد الشرب مقدرا في الشرع ، بل « أتى النبي عليه السلام بشارب ، فأمر حتى ضرب بالنعال وأطراف الثياب وحُشِيَ عليه التراب »^(٨) . ولما آل الأمر الى أبي

(١) في د ، ز : « بمقصود » .

(٢) في د ، ز : « ففى » .

(٣) في د : « ليس » .

(٤) في ل : « الجنابة » .

(٥) في ه ، ل : « فاذا » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ل .

(٧) في ه ، ل : « لقد » .

(٨) ورد الحديث عن طرق عدة وبصيح شتى ، فانظر مسند الشافعي

(٩٧) واحمد (١٥/١٤١ج) وصحيح البخاري (٨/١٥٨) ومسلم (٢/٥٦)

والمستدرک (٤/٢٧٥) وسنن أبي داود (٤/١٦٢ و ١٦٥) والترمذي =

بكر^(١) - رضى الله عنه - : قدر ذلك بأربعين ؛ ورآه قريبا مما كان يأمر به النبي عليه السلام ، وحكم بذلك^(٢) عمر مدة ؛ ثم توالى عليه الكتب من أطراف البلاد ، بتابع الناس^(٣) في الفساد وشرب الخمر ، واستحقار هذا القدر من الزجر ، فجرى ما جرى في معرض الاستصلاح : تحقيقا لزجر الفاسق^(٤) .

فان قيل : فما^(٥) ذكرتموه - : من أمثلة انشراح في إقامة المنظمة مقام الشيء - أصول لهذا القياس ؛ فيرجع النظر الى رد فرع الى أصل ، بمعنى مناسب جامع ، وليس ذلك استدلالا مرسلا .

قلنا : كل مصلحة ملائمة ، فيتصور إيرادها في قالب قياس يجمع متكلف^(٥) : يعتمد التسوية في قضية عامة لا تتعرض لعين الحكم ؛ فان أراد السائل بما ذكره - من رد الفرع الى الأصل ، بمعنى مناسب - هذا القدر ، فهو الذي نريده بالاستدلال المرسل . وكيف لا ينتظم هذا الشكل : وما من مسألة الا ويمكن أن يقال : هذه مصلحة على وجه كذا ، فينبغي أن تراعى قياسا على مسألة كذا ؛ والمصلحة عبارة تشتمل قضايا مختلفة ؛ فيندرج تحتها المتباعدات ، وتنظم بالتحريير فيها صورة القياس .

(١/٢٧٢) والسنن الكبرى (٨/٣١٩ - ٣٢١) والمشكاة (٢/٣٠٤ - ٣٠٥) ونيل الاوطار (٧/١١٦) .

(١) هو : عبدالله بن عثمان أبو بكر الصديق التيمي ، أول الخلفاء ، وأفضل الصحابة . المتوفى : سنة ١٣ هـ . راجع أسد الغابة (٣/٣٠٥) والاصابة (٢/٢٣٤) وانظرها مش آداب السائعي ١٤٨ .

(٢) في ه ، ل : « على ذلك ... الخلق » .

(٣) في د : « الفاسق » .

(٤) في د ، ل ، ز : « ما » .

(٥) في د : « يتكلف » .

وهذا غير منكر جريانه في الاستدلال المرسل • وانما نغني^(١) بالقياس
تعدية حكم بعينه من محل النص ، الى غير محل النص - بعله هي الموجبة
[للحكم]^(٢) في محل النص • وهنا لا يساعد في [مثل]^(٣) هذه
الأمثلة ، ولا يتمتع^(٤) - بعدم مساعدتها - الاستدلال • فهذا هو المراد •
ووجهه في مسئلتنا ؛ أن الحكم المنظور فيه : [وجوب]^(٥) ثمانين
جلدة ؛ ومحل النص فيه القذف ، وشكل القياس ان يقال^(٦) : وجب
ثمانون جلدة في القذف لعله^(٦) كذا ، وتلك العلة بعينها موجودة في شرب
الخمير ؛ فتجب تلك الجلدات •

ولن يستتب ذلك ؛ فان موجب الثمانين القذف : لكونه جناية على
عرض الغير ؛ وليس في شرب الخمر [وايجاره في الحلق واجرائه الى
المعدة]^(٧) ، تعرض لعرض الغير : [بالجناية]^(٨) • فعلة محل الاتفاق
- في هذا الحكم - لا تشهد لهذا الحكم في محل النظر ، وهو : الفرع ،
فهذا ما أردناه [وقد لاح الغرض ، و [بان^(٩) المراد بالجمع بين شرط
الملازمة ، وإبقاء الاستدلال مرسلًا من غير أصل معين يشهد [بعلته
للكم]^(١٠) المعين •

وعلى الجملة : ليس من غرضنا تقرير عين هذه المسئلة ؛ وانما

- (١) في هـ ل : « الذي نغنيه » •
- (٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز •
- (٣) في د ، ز : « يمنع لعدم » •
- (٤) سقطت الزيادة من ل •
- (٥) في هـ ل : « نقول » •
- (٦) في د ، ز : « بعله » •
- (٧) سقطت الزيادة من د ، ز •
- (٨) سقطت الزيادة من ل ، د ، ز •
- (٩) في د : « نبان » ، وقد سقطت الزيادة السابقة منها •
- (١٠) في هـ : « لعله الحكم » ، وفي د : « عليه الحكم » •

نورد [هذه] ^(١) الأمثلة : للكشف عن مقاصد القاعدة ، وشروطها ،
وحدودها •

مثال آخر : فان قال قائل : نقل : « ان بعض أكابر العلماء ^(٢) دخل
على بعض السلاطين ، فسأله عن الوقاع في نهار رمضان ، فقال : عليك
صوم شهرين متتابعين ؟ فلما خرج راجعه بعض الفقهاء ، وقال : القادر على
اعتاق رقبة كيف يعدل الى صوم شهرين ^(٣) ، والصوم ' وظيفة المعسرين ؟
وهذا الملك يملك عيدا غير محصورين ؟ فقال : لو قلت له : عليك اعتاق
رقبة ، لاستحقر ذلك ، ولأعتق ^(٤) عيدا ، وواقع مرارا ؛ [فلا يزجره
اعتاق الرقبة ، ويزجره صوم شهرين متتابعين] ، ^(٥) • فما قولكم في اتباع
مثل هذه المصلحة ، مع العلم بأن الكفارة مقصودها الزجر ؛ [وانما ينزجر
الملك بالصوم لا بالعتق] ^(٦) ؟ [٣٦ - ب] •

قلنا : هذا [عندنا] ^(٧) خروج عن الشرع [بالكلية] ^(٨) وانسلاخ
عن رقبة ^(٩) الدين ، وهو متداع الى هدم قواعد الشرع وتحريف

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) هو : يحيى بن يحيى الأندلسي ، تلميذ مالك وناشر مذهبه
في الاندلس المتوفى بقرطبة سنة ٢٣٤ هـ • أنظر الديباج (٣٥٠) وجنوة
المقتبس (٣٨٢) ونفع الطيب (٢١٧/٢) وقد ذكرت هذه الفتوى في نفع
الطيب (٢١٨/٢) والعطار على جمع الجوامع (٢٩٨/٢) وشرح المسلم
(٢٦٦/٢) والفكر السامي (٧٢/١) والمراد بالسلطان : هو عبدالرحمن بن
الحكم بن هشام • رابع ملوك بني أمية بالاندلس المتوفى بقرطبة سنة
٢٣٨ هـ • أنظر نفع الطيب (٣٢٣/١) وجنوة المقتبس (١٠) •

(٣) في ه ، ل : « الصوم » •

(٤) في د ، « أعتق عبدا » •

(٥) في د : « وانما يزجره الصوم لا العتق » •

(٦) في ه ، ل : « وان الملك لا يزجره اعتاق الرقبة ، ويزجره

الصوم » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٨) في ه ، ل : « قالب » •

حدودها وقبورها ، وتغير ذلك بالأشخاص والأزمنة والأحوال ؛ والحكم في جميعها على مختلفه النص بموجب الاستصلاح ؛ [وذلك أمر باطل على القطع]^(١) . وهذا ما غيناه بقولنا : « ان اتباع المصالح على مناقضة النص باطل ، ، وهذا من ذلك الفن . وانما تطلب الأحكام من مصالح تجانس مصالح الشرع : اذا فقدنا تنصيب الشرع على الحكم ، فأما اذا صادفناه ، فالاستصلاحات وتصرفات الخواطر معزولة مع النصوص ، فاذا نص الشارع على امر : وجب مراعاته ، فان فقد النص : تشوفنا الى درك علة المنصوص ، واثبات الحكم بها . فان عجزنا : تشوفنا الى مصالح تضاهي جنس مصالح الشرع .

فأما^(٢) ما تخيله هذا المفتي - من الزجر - ففاسد ، وطريق زجر مثله : أن نبين له أن الكفارات [ليست]^(٣) محققات^(٤) للذنوب ، فان^(٥) تراب الأرض [لو انقلب]^(٦) ذهباً ، لو أنفق : لم يقابل جريمته في هتك حرمة شهر الله تعالى العظم ، وهلم جرا ، الى بيان ما يتعرض له : من سخط الله تعالى ولائمه .

ولو ذهبنا [نكذب المملوك]^(٧) على حسب استصلاحهم : ارتقبا لعلاجهم ؛ لشوشنا الشريعة ، ولم نثق بتحصيل النجح منهم ، ولا تنبذ الى

(١) في د ، ز : « وهو باطل قطعاً » .

(٢) في هـ : « وأما » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) في ل ، هـ : « محصلات » وهو تصحيف .

(٥) في هـ ، ل : « وإن » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٧) في هـ : « نهذب المملوك » .

أسماعهم : أن علماء الشرع يحرفون الفتاوى لأجلهم ؟ وسقطت الثقة بقولهم . فلا بد من المحافظة على حدود الشريعة والاعراض عن المصالح ؟ فان الفتوى بالمصلحة اجتهد ، وقد^(١) قال ماذ : رضى الله عنه : أحكم بكتاب الله ، ثم بسنة رسول الله - عليه السلام - فان لم أجد : أجتهد رأيي . فكيف تصادم النصوص بالمجتهادات . فهذا^(٢) مثال المصلحة المناقضة للنص .

مثال آخر : فان قال^(٣) قائل : فما قولكم في الزنديق المستر^(٤) اذا تاب ؟ هل تقولون : انه يقتل للمصلحة ولا تقبل توبته ؟ فان من دينه الاستمرار والتماسك عن الاظهار تهية عند الحاجة ، ولو كفنا عنه بمجرد التوبة ، لم يعجز عن مثلها عند المعاودة ؟ وذلك من نفس عقيدته ؟ [أم هل تقولون]^(٥) : ان قتله - بحكم هذه المصلحة - على خلاف نص الشرع في قوله : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله »^(٦) .

قلنا : هذه مسألة مجتهد فيها ؟ ولسنا نقطع بطلان أحد المذهبين ، بخلاف ما ذكرناه في المثال السابق ؟ ووجه الانكفاف^(٧) عن قتله بين من

(١) في د ، ز : « وقال » .

(٢) في هـ : « وهذا » .

(٣) في د ، ل ، ز : « قيل » .

(٤) في ل : « المستر » ، وهو صحيح ايضا .

(٥) في ل : « ثم ... » وفي د : « اتقولون » .

(٦) من حديث صحيح رواه الجماعة ، فانظر : مستند الشافعي (٥٨ و ٦٨ و ٧٢) وأحمد (١٨١/١ و ٢٠٦ و ٣٠٠ : ع) وصحيح البخارى (١٠/١ و ٨٣ ، ١٠٥/٢ ، ٤٨/٤ ، ١٥/٩ و ٩٣ و ١١٣) ومسلم (٣٩/١) وكتب السنن اجمع ، وراجع المشكاة (١١/١ و ٥٦٣) ونصب الراية (٣/ ٣٧٩ و ٣٢٤/٤) ونيل الاوطار (١٠٢/٤ و ٩/٨ - ١٠) ، وذخائر الوارث (٧٤/١) .

(٧) في د : « الانفكاك » ، ولعله تصحيف .

حيث عموم النص ، ومن ^(١) حيث الاعتبار بكل صنف من أصناف الكفار
والمرتدين : اذا تابوا •

وجه قتله : أن المعلوم من الشرع أن الكافر مقتول ؛ ونحن نكف
عن قتله بتوبته ، والمعنى بتوبته : تركه الدين الباطل ؛ والزنديق
- بالنطق بكلمة الشهادة - ليس تاركا لدينه ^(٢) الباطل ؛ بل هو حكم
من أحكام دينه • واليهودي والنصراني وكل ملئى - يعتقد النطق
بكلمتى الشهادة كفرا في دينه وتركها له ؛ فاذا أسلم : فموجب دينه أنه
تارك لدينه ^(٣) ، وموجب دين الزنديق - عند شهادته - أنه مستعمل دينه

فهذا وجه التأويل والنظر ؛ وليس فيه إيجاب عقوبة بمصلحة ^(٤) ،
بل هو قتل بالكفر في حق من نعتقه كافرا مستمرا على كفره • وانما
النظر : في بيان أن شهادته ليس في معنى شهادة الكفار ^(٥) وتوبة المرتدين
المتحلين لبعض الأديان ؛ لأن ذلك ترك ^(٦) في دينهم ، وهذا استمرار في
دينه ، فليس هذا من قبيل شرع العقوبة بالمصلحة المجردة ^(٧) •

(١) في ه : « أو من » •

(٢) في ه : « دينه » •

(٣) في ه ، ل : « دينه » •

(٤) في ز : « لمصلحة » •

(٥) في د ، ز : « الكافر » •

(٦) في د ، ه : « تركا » وهو تصحيف •

(٧) لقد اتفق الفقهاء على ان الزنديق الذي يسر الكفر ويظهر الاسلام
يقتل • ثم اختلفوا فيما اذا تاب ، اتقبل توبته كالمترد أم لا ؟ فذهب أبو
حنيفة وأحمد • في اظهر الروایتين عنهما ، الى أنه لا تقبل توبته ، وهو
مذهب مالك •

وذهب الشافعي الى أنها تقبل • وهو رواية عن أبى حنيفة وأحمد •
فراجع الام (٦/١٥٥-١٥٦) والمختصر (١٦٥/٥) والاشراف (٢/ =

وينقدح في مقابلة هذا النظر ، أن يقال : أعرض النبي عليه السلام - على المنافقين^(١) ، مع تواتر الوحي بنفاقهم ، وعلمه بهم ، وظهور المخايل منهم ، وأنكر بناء الأمر على الباطن ، وقال : « هلا شققت عن قلبه » ، في الحديث المشهور^(٢) . فإذا ألم المسلمون ببلد من ديار الكفار ، فأسلم سكانها : وقد أظلمت السيوف [٣٧ - أ] وغلبهم قهر المسلمين وسطوتهم ، وتناطقوا بكلمة الشهادة - كففنا عنهم سيوفنا ، وردناها عن^(٣) الرقاب ، الى القرب ، ونعلم قطعاً أنهم لم يلهموا الهداية للدين ، ولم تشرح صدورهم لليقين ؛ ولكن أقيمت^(٤) كلمة الشهادة - وهو السبب الظاهر - مقام العقيدة الباطنة التي لا نطلع عليها ، كدأب الشرع في نظائره .

ويمكن أن يجاب : بأن العوام والمقلدة ينون الدين على المصلحة ،

٢٠٣) والمهذب (٢٣٩/٢) والوجيز (١٦٦/٢) والافصح (٣٤٨) وفي حاشية ابن عابدين (٤٠٨/٣) أنه ان أخذ بالزندقة قبل التوبة ثم تاب - لم تقبل توبته . أما اذا تاب قبل أن يؤخذ ، فان توبته مقبولة . وراجع هامش أحكام القرآن (٢٨٩/١) والقوانين الفقهية : ٣٦٥ . وابن عابدين على الدر (٣٠٥ و ٣٠٦) وقلوبى وعميرة على المحلى (١٧٧/٤) .

(١) أي : عن قتلهم « وانظر الحديث في مسند الشافعي (١٠٧) . وأحكام القرآن للشافعي : (٢٩٤/١ - ٣٠٠ وهامشه) ومسند أحمد (٤/٣) و١٧٤ و ٣٥٤ و ٨/٤ : ح) وسنن الترمذي (٢٣٠/٢) والنسائي (٧٩/٧) والسنن الكبرى (١٩٦/٨ ، ١٢٤/١٠) والمنتقى (٩٤١/٢) ونيل الاوطار (٢٣٩/٨) .

(٢) من حديث أسامة بن زيد حينما بعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الى أناس من جبهة ، فانظر مسند أحمد (٣٢٠/٣ : ج) وصحيح البخاري (١٤٤/٥) ومسلم (٥٤/١) والسنن الكبرى (١٩٦/٨) وسنن أبي داود (٤٤/٣) وابن ماجه (٢٣٩/٢) ومعالم السنن (٢٦٩/٢) والمشكاة (٢٥٩/٢) وذخائر الموايد (١٢/١) وفيض القدير (١٧/٣) .

(٣) في هـ ، ل : « من » ،

(٤) في هـ : « أقيم » .

فيتلبسون^(١) بها مختارين ، وينترعون عنها كذلك ، وهم في كلا حالتهم يعتقدون التحول من دين الى دين • وكذلك يعتقدون الالتزام باللسان مع القهر تركا للدين ؛ ولأجله يستمع المصرون المصممون في العقائد عن النطق به • وأما المنافقون ، فكان يظهر كفرهم [على النفاق]^(٢) بالمخايل لا بالتصريح ، ولا يجوز بناء الأمر على المخايل • وأما الزنديق ، فقد جاهر بالالحاد ، ثم حاول ستره بتقيهِ هي من صلب دينه •

فهذا مجرى النظر ، وعلى الأحوال ، لا تصلح المسئلة للتمثيل لما^(٣) نحن فيه - بحال •

مثال آخر : فان قال^(٤) قائل : اذا نبغ بين أظهر العوام نابغة من المبتدعة ، وكان يدعوهم الى الضلالات والأهواء الباطلة ، والبدع التي^(٥) لا يكفر بمثلها ؛ وكان لا يرعوى بالزجر ، ولا يندفع شره الا بالقتل - فهل ترون حسم مادة فساده بقتله ، اتباعاً للمصلحة ؟

قلنا : لا سبيل الى قتله بحال ؛ فانه لم يجز موجب للقتل^(٦) ، ولا مصلحة تقتضيه ، وقد شرع الشرع^(٧) - في أمثال هذه الجنايات - التعزيرات ، وفوضها الى آراء الولاة ؛ وناطها باستصوابهم ؛ واليهم زمام الأمر في الاقامة مرة والصنح أخرى ، ولا ينبغي ذلك على التشهي ، بل ينبغي على ما يلوح لهم : من المصلحة في حال الجاني ، قرب انسان تتفق

(١) في د : « فيعلنون » •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٣) في د ، ه : « بما » •

(٤) في د ، ل ، ز : « قيل » •

(٥) في د : « الذي » •

(٦) ورد في د - بسد ذلك - زيادة : « بحال » •

(٧) في ه : « الشارع » •

له هفوة ، وفي اقالته^(١) اياها ، ما يكفه عن معاودتها ، ورب لثيم لا يزيده
الصفح والتجاوز الا تماديا في النغي ، وتابعا في الفساد .

والنظر في كل ذلك يرجع الى استصلاح الولاية . [و]^(٢) المختلفون
من العلماء في اتباع المصالح ، لم يختلفوا في اتباع الولاية للمصالح^(٣) في
أمثال ذلك ؛ وقد نيط بهم^(٤) نسا واجماعا ، وحكم في تفصيلها
اجتهادهم .

وغرضنا أن نين : أن ما يجرى الكلام فيه - من اثبات الأحكام
بالمصالح - ليس من هذا الطريق ، ولا داخلا في هذا الجنس ، وانما
الوظيفة على الولاية : أن لا يزيديا في التّعزيرات على الحدود ، وأن
يحطوها عنها ؛ واليهم الرأي في تعيين المقادير دونها^(٥) .

فلو قال قائل : رب جان لا يرعوى بالتّعزير المحبوط عن الحد ،
فتقتضى المصلحة الزيادة عليه ، وقد رأى مالك الزيادة على الحدود في
التّعزيرات ، ولا يستقيم ضبط الأمر الا بأنواع من السياسة هذا مقادها .
وكذلك المبتدع الذي فرضاه^(٦) ؛ ربما لا يرعوى بالتّعزير ، وانما
طريق تطفية نائزته : تطهير وجه الأرض عنه .

(١) في د ، ل ، هـ : « اقالتها اياه » .

(٢) لم ترد الزيادة في د .

(٣) في د ، ز : « المصالح » .

(٤) في د ، ل : « به » .

(٥) قد اختلف الفقهاء في أنه هل يجوز أن يبلغ بالتعزير قدر
الحد ؟ فذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد : الى عدم الجواز . وذهب
مالك : الى جوازه وان ذلك متروك لرأي الامام . فراجع : أحكام الماوردي
(٢٢٤) وأحكام أبي يعلى (٢٦٥) والمهذب (٣٠٦/٢) والافصاح (٣٥٩)
والهداية (٨٧/٢) .

(٦) في د ، ز : « قدمناه » .

يقال له : ليس الأمر كما ظننت ؛ فالحدود مقادير مقدرة من جهة الشرع ، والزيادة عليها تحريف للنصوص ، [ثم لا جواز لذلك بالمصلحة]^(١) . ولو فتحنا هذا الباب ، وجلدنا غير الزاني : اذا بدت منه مقدمات المارودات ، وبإدء فاحشة الزنا - لرجعنا الزاني الذي ليس بمحصن للمصلحة ، ولتعدينا ذلك الى جميع الحدود ؛ ولاتخذنا دأب الأكاسرة وعادة الملوك الغابرة ، قدوّتنا في الايالات : تشوفا^(٢) الى رعاية المصلحة^(٣) ، ولا نخذ كل من له مسكة من العقل ، ودربة في النظر [والفكر]^(٤) - عقله : دستوره وأسوته ؛ ولانقلب^(٥) الشرع ظهراً لبطن ، حتى لا تبقى له قاعدة مرعية . وهو باطل على القطع ، من وضع الشرع . فالأولون^(٦) والتابعون ومن بعدهم ، اتفقوا على أن التحريف للمقادير مهبور ، وأن ذلك خارج عن الدين ؛ والجنايات - التي ليست فيها عقوبات مقدرة - تجرى من الكبائر ، انتي شرعت الحدود فيها ، مجرى الأجزاء من الكل : فلا يساوى الجزء الكل ، ولا يزيد عليه ، وهي نازلة منزلة الحكومات [٣٧ - ب] : بالنسبة الى الأروش المقدرة . والمصبر الى أن حكومة جناية على اصبع تزيد على دية الاصبع ، مصادمة للتقدير . وهو^(٧) باطل .

وعلى هذا يخرج المنع من قتل المبتدع ؛ فان البدع تجرى كلها من

(١) في هـ : « ولا تجوز تلك المصلحة » .

(٢) في د : « تشوفنا » .

(٣) في هـ ، ل : « المصالح » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د .

(٥) لم ترد « الواو » في ز .

(٦) في هـ : « في الاولين والتابعين » .

(٧) في د ، ن ، ز : « فهو » .

الكفر مجرى الأجزاء من الكل^(١) ؛ فلا تبلغ مبلغها في العقوبة • كيف :
وانما شرع القتل لمصلحة ؛ والمصلحة : في الحاجة الى القتل ؛ والحاجة
اليه : اذا لم يحصل الغرض بما دونة ؛ ومقصود الزجر حاصل
بالتعزيرات المشروعة : اذا أحسن الولاية في وضعها مواضعها ؛ وذلك :
بنصب المراقبين في الخفية على المبتدع ، بعد زجره بجلدات النكال ،
وصب سياط التعزير عليه • فان عاود دعوته وبدعته : عاود الامام
عقوبته ؛ ولا يزال يفعل كذلك : فتزيد مجموع الضربات - الواقعة في
كرات - على مبالغ الحدود ؛ وذلك لا منع منه^(٢) ، فان عسر عليه ذلك :
فالحبس نوع من التعزير - فيه متسع ولا منتهى له ؛ وفيه الكف عن كل
فساد وعادية في المستقبل - الى^(٣) أن تتبين مخايل الرشد^(٤) •

ففي موضوعات الشرع - فيما تعرضت له النصوص - غنية ومندوحة
عن كل وجه مخترع بالمصالح ؛ وانما يظن الحاجة الى غير المشروع [من
لم يطلع على وجوه لطف الشرع ومحاسنه ، فالتعزير مشروع]^(٥)
والحبس الى غير منتهى في التعزير مشروع ، وفي الحبس الدائم ، ومعاودة
التعزيرات حالا بعد حال - ما يتضمن الزجر عن كل خيال وضلال •

(١) في هـ ، ل : « الجمل » •

(٢) في هـ : « عنه » •

(٣) في ز : « الا » وهو صحيح ايضا •

(٤) ان التعزير انما يكون من كل ما يعصى به العبد ربه : من
جناية على حق الله أو حق الآدمي وهو متروك الى رأي الامام : فتدري
المصلحة في العفو والاقتصار على التوبيخ ، كما أن له أن يضم الحبس الى
الضرب ، وما الى ذلك • فراجع : المهذب (٣٠٦/٢) والوجيز (١٨٢/٢)
والافصاح (٣٥٨) ، والهداية (٨٧/٢) •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

فتبين بهذا المثال : أنا^(١) ما دنا نجد في المشروعات غنية ، نكتفي بها ، وندور^(٢) عليها ؛ فلا^(٣) تعداها بالمصلحة المتخيلة الى ما عداها • بل نعلم أن مراسم الشرع - فيما أحاطت به - حاوية^(٤) لجميع المصالح ومغزاها •

مثال آخر : فان قال قائل : المصلحة داعية^(٥) الى الضرب بالتهم في السرقة والقتل وما يجرى خفية وغيلة ؛ فان الجاني لا يقر على نفسه مختاراً ؛ واقامة الحجج والبيات على الاختزال^(٦) الجاري في ظلام الليل - متمتع ، وتعطيل الحقوق لا سبيل اليه • وقد رأى مالك ذلك^(٧) • فما

(١) في هـ : « أن » •

(٢) في ز : « فندور ... ولا » •

(٣) في د ، ز : « جارية بجسيح » •

(٤) في د ، هـ ، ز : « الداعية » •

(٥) في ل : « الاختزالي » وهو تحريف •

(٦) لنا ملاحظات على هذه النسبة نوردتها فيما يلي :-

أ - لم نجد فيما اطلعنا عليه من كتب المالكية ما يدل على أن الامام مالكا أفتى بجواز الضرب بالتهمة ، بل وجدناه - رحمه الله - لا يرتب أي آثار على اقرار منتزع بالضرب أو التهديد فقد جاء في المدونة (٤/٢٣٦) : قال سحنون : قلت : أرايت ان أقر بشيء من الحدود بعد التهديد أو القيد أو الوعيد أو السجن أو الضرب ، أيقام عليه الحد أم لا في قول مالك ؟ قال : - أي ابن القاسم - قال مالك : من أقر بعد التهديد أقيل ؛ فالوعيد والقيد والسجن والضرب ، تهديد كله وأرى أن يقال ؟ وراجع أيضا الاحكام السلطانية للماوردي ص (٢٢٠) •

فأرى الامام مالك واضح في أنه لا يقبل الاقرار المنتزع بالضرب والتهديد ، فهو اذاً لا يقول بضرب المتهم وتهديده ، ما لم تقم عليه البينة أو يقر •

لكنني وجدت في الشرح الكبير لابي البركات الدردير على المختصر (٤/٣٤٥) نسبة هذا الرأي الى سحنون • قال : وقال سحنون : يعمل =

رأيكم فيه : ولا مصلحة أظهر^(١) من هذه ؟ ان كان لكم رأي في اتباع المصالح ، فتوافقونه عليه - وهو خلاف رأي الشافعي ، أو تخالفونه ، وفي المخالفة ابطال القاعدة التي مهدتموها في جواز اتباع المصالح ؟ •

قلنا : هذه المصلحة غير معمول بها [عندنا ، وليس لآنا]^(٢) لا نرى اتباع المصالح ؛ ولكن : لأنها لم تسلم عن المعارضة بمصلحة تقابلها ؛ فان الأموال والنفوس معصومة ؛ وعصمتها تقتضي الصون عن الضياع ؛ وان من عصمة النفوس أن لا يعاقب الا جان ؛ وان الجناية تثبت بالحجة ؛ واذا انتفت الحجة : انتفت الجناية ؛ واذا انتفت الجناية : استحال العقوبة • فكان - في المصير اليه - نوع آخر من الفساد : فان المأخوذ بالسرقه قد يكون بريئا عن الجناية ، فالمهجوم على ضربه تفويت "لحق عصمته من

باقرار المتهم باكراهه ، وبه الحكم ؛ أي ان ثبت عند الحاكم أنه من أهل التهم ، فيجوز سجنه وضربه ، ويعمل باقراره • وقد ذكر الدسوقي (٣٤٥/٤) أن بعض العلماء نسب هذا الرأي للإمام مالك • وبهذا يتضح أن سجنونا هو صاحب هذا الرأي • أما من عداه من أئمة المذهب فانهم ذهبوا الى القول بعدم صحة الاقرار المنشق عن تهديد ونحوه • وأنظر أيضا القوانين الفقهية لابن جزي ص (٣٦١) •

ب - اننا لو سلمنا ما ذهب اليه سخزون ، فانا نقول : ان القائلين بهذا لم يستندوا في ذلك الى المصلحة المرسله ، وانما استندوا الى ما روى أن النبي عليه السلام أمر الزبير أن يقرر عم حبي بن أخطب بالعذاب على اخراج المال الذي غيبه وادعى نفاذه ، فقال له : العهد قريب والمال أكثر من ذلك • الطرق الحكيمه لابن القيم (٨ - ٩) فاعتمدوا على هذا الاثر في قولهم بجواز عقوبة أهل التهم على أنه يمكن أن يجاب عن هذا بأن هذه الحادثة وقعت مع اليهود وفي ظروف الحرب ، فلا تصلح شاهدا على ما نحن فيه وكان هذا الاضطراب قد لاح للإمام الغزالي في هذا المثال ، فلم يقطع فيه برأي • بل قال : هذه المسألة في محل الاجتهاد • •

(١) في د ، ز : « أصلح » •

(٢) في هـ ، ل ، ز : « لا ، لأن » •

نفسه ناجزا^(١) ، لأمر موهوم : يرجع حاصله الى التشوف الى تأكيد عصمة المال . فان كانت مصلحة ذي^(٢) المال في ضربه ، رجاء أن يكون هو الجاني فيقر ، فمصلحة المأخوذ : في الكف [عنه]^(٣) وترك الاضرار به ؛ وليس أحدهما - برعاية مصلحة - أولى^(٤) من الآخر ، فوجب الوقوف على جادة الشرع ؛ في أن لا عقوبة الا بجناية ، ولا تظهر الجناية [في حقه]^(٥) [مع الخفاء]^(٦) الا بينة ، كيف : وفيه مادة الفساد ، وفتح لباب الدعوى على كل من يضر المرء عليه حقدا^(٧) . « ولو أعطى الناس بدعوايهم : لادعى [قوم دماء قوم وأموالهم ، كما قال النبي عليه السلام]^(٨) ؟

ولو قيل : ان من ظهرت عدالته لا يعاقب ، وانما [يعاقب منهم]^(٩)

(١) في ز : « بآخر » .

(٢) في د ، ز : « ذوى » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في د ، ل : « بأولى » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٧) في ه ، ل ، ز : « حتفا » وهو صحيح أيضا .

(٨) ورد في ه ، ل - بدل هذه الزيادة عبارة : « بعضهم دماء بعض » . وهذا معنى الحديث الذي رواه مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : لو يعطى الناس بدعواهم ، لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، ولكن اليمين على المدعى عليه ، فانظر صحيح البخارى (٣٥/٦) ومسلم (٥٩/٢) وسنن ابن ماجه (٢٨/٢) والنسائي (٢٤٨/٨) والسنن الكبرى (٢٥٢/١٠) وقد ورد فيها زيادة : « لكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر » . وانظر المشكاة (٣٤١/٢) ونصب الراية (٩٥/٤) ونيل الاوطار (٢٥٤/٨) .

(٩) في د : « نعاقب متهمها » .

بأمثال ذلك •

لقليل^(١) : وبم تعرف وجه التهمة ، ولا سبيل الى تصديق صاحب الحق فيه [٣٨ - أ] : فانه في الدعوى متهم أيضا ، والأغراض منطوقة اليه ؟

فان قيل : [ان]^(٢) التهمة تثبت بكونه معروفا بالسرقه ، وبما يعرف^(٣) من حاله في التردد على الموضع الذي جرت فيه السرقه ، قبل ذلك الوقت أو بعده ؛ أو ما يجري مجراه : من المخايل •

فنقول : يستحيل الهجوم على عقوبته بالسرقه السابقة : التي عرف بها ، وعوقب عليها • ويستحيل أن يعاقب بما يتوهم عليه : من هذه السرقه المدعاة ، فليس من ضرورة كل من سرق شيئا ، أنه يسرق أمثاله • وان كان من ضرورته : فالزجر بالقطع عن السرقه ، شرع : كي لا يسرق ثانيا بعد ما قطعت يمينه ، ففیه أكمل مقنع في الزجر •

فالهجوم على عقوبته تعرض لحقه الناجز ، بالتفويت لأمر هو موهوم •

ويعتضد هنا بأمر ، وهو : أن الجنایات^(٤) قد كثرت في عهد الصحابة : من السرقه وغيرها ؛ ولم ينقل عنهم قط الا الحكم بالافراد أو بالحجة^(٥) أو باليمين • فأما العقوبة بالتهمة ، فلم يصير اليه منهم صائر ، مع كثرة الوقوع • وذلك يدل على أنهم فهموا - من موارد الشرع ومصادره - أن لله تعالى سرا في تضيق طريق الكشف عن الفواحش ؛

(١) في ز ، ل ، هـ : « قلنا » •

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٣) في ل : « يظهر » •

(٤) في د ، ز : « الجنایة » •

(٥) في د ، ز : « أو البينة » •

فقد قال عليه السلام : « من ارتكبَ شَيْئاً من هذه القاذورات ، فليستترْ بستر الله » ^(١) وقال عليه السلام - لمن كان يسأله عن السرقة - : « اسرقت ؟ قل لا » ^(٢) وقال تعالى : « ان الذين يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » ^(٣) وقضى الشرع : بأن الزنا لا يثبت الا بأربعة عدول ، يشهدون : انهم رأوا ذلك منه فسي ذلك منها كالمروء في المكحلة ^(٤) ، وكيف يتصور أن يحضر أربعة من المزكين مشهدا تجرى فيه الفاحشة ، ويحدقون انظر الى ملتقى الأليتين ! وهل هذا الاسد لباب الانبات ، أو تضيق له ، مع تعظيم أمر الجنابة ، بشرع العقوبة المتفاقمة فيها : كي ينزجر المتعبد ^(٥) عنها ؟ مع ارسال الستر :

(١) من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قاله بعد أمره بجلد من اعترف بالزنا فانظر الأم (٤١/٤) والموطأ (٣٩/٣ و ٤٣) والتلخيص للحبير (٣٥٢) وسنن الترمذي (١/٢٧١ ، ٢/١٠٤) والنسائي (٧/١٤٢ و ١٤٨) والسنن الكبرى (٨/٣٣٠) والاحكام السلطانية للماوردي (٢٥٢) ولأبى يعلى (٢٧٩) .

(٢) حديث تلقين السارق الذي اعترف ولم يوجد معه متاع : من طريق أبى أمية المخزومي ورواه أبو داود (٢/١٣٥) والنسائي (٨/٦٧) وابن ماجه (٢/٨٦٦ : ح) وأنظر : نصب الراية (٤/٧٨) والتلخيص (٢/٣٥٦) والمشكاة (٢/٣٠٣) .

(٣) سورة النور : (١٩) .

(٤) لقد ذهب الفقهاء الى أن الزنا يثبت بالاقرار أو بشهادة أربعة عدول . فانظر : المهذب (٢/٣٥٠) والوجيز (٢/١٦٩) والافصاح (٣٥٢) والهداية (٣/٨٥) ، والاشراف (٢/٢١٣) وأنظر ما أثر عن عمر - رضى الله عنه - في حادثة المغيرة : في المستدرک (٣/٤٤٨) والسنن الكبرى (٨/٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ١٠/١٤٧) ونصب الراية (٣/٣٤٤ - ٣٤٦) واعلام الموقعين (١/١٤٧ و ٢٦٠) وتاريخ الطبري (٤/٢٠٦) .

(٥) في ز : « المتعدي » وهو صحيح أيضا .

بتغيق الأمر [عليه]^(١) في الإنبات على فاحشة •

وكيف لا يفهم هذا من الشرع : ولما شهد أبو بكر^(٢) مع عدلين على زنا المغيرة^(٣) ، وانهى الأمر الى الرابع ، وكاد^(٤) يصرح بالشهادة - استماله عمر - رضى الله عنه - بالقول اللين اللطيف ، واستدرجه بحسن المنطق - حتى طرّق اليه شبهة - وقال : « أرى وجهها وسيما ، وأتوسم سيما الخير فيك ؟ فما أراك تفضح رجلا من أصحاب النبي عليه السلام » ؟ حتى قال : « رأيت مستلقيا على بطنها ، ورجلاها تختلج^(٥) كأنهما قضيا خيزران » وحكى جميع ما شاهد من الحركات في وقت المباشرة ، فاستبشر [به]^(٦) عمر ، وأقام الحد على الشهود الثلاثة^(٧) •

فعلم أنهم امتنعوا عن المؤاخذة بالتهم ، التفتا الى المصلحة التي ذكرناها ؟ وعلمنا بأن الشرع ينهى عن تَحَسُّسِ الفواحش ، والسعى بالاستطلاع بها بالحيل •

(١) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٢) هو : نفع بن الحارث ، أو ابن مسروح • وهو ممن اشتهر بكنيته • وقد كان من فضلاء الصحابة ، ممن سكن بالبصرة منهم • راجع : الاصابة (٥٤٢/٣) •

(٣) هو : المغيرة بن شعبة أبو عيسى ، أو أبو محمد ، أو أبو عبدالله الثقفي • الملقب بمغيرة الرأي ، وأحد دهاة العرب ، وأحد الذين شهدوا اليمامة وفتوح الشام والعراق • وقد ولاء عمر البصرة ، ثم عزله بسبب هذه الحادثة • وقد توفى : سنة ٥٠ أو ٤٩ أو ٥١ هـ • راجع الاصابة : (٤٣٢/٣) •

(٤) صحف في هـ ، بلفظ : « وكان » •

(٥) في هـ : « تحته » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٧) في هـ : « الثلاث » وكلاهما صحيح •

فهذا ما منعنا من اتباع هذه المصلحة • فالمانع في المثال الذي قبل هذا :
أن لا حاجة الى العقوبة بالقتل ، وفي التعزير حصول المصلحة ، والمانع
في ^(١) هذا المثال : تقابل المصلحة من الجانبين مع الاعتضاد ^(٢) بستر
الصحابة ، والمخايل الشاهدة ^(٣) لاختفاء ^(٤) الفواحش •

وعلى الجملة : هذه المسئلة في محل الاجتهاد ؛ ولنا نحكم بطلان
مذهب مالك - رحمه الله - على انقطع ، فاذا وقع النظر في تعارض المصالح :
كان ذلك قريبا من النظر في تعارض الأقيسة المؤثرة التي ذكرناها •

مثال آخر : فان قال قائل : توظيف الخراج على الأراضي ووجوه
الارتفاقات ^(٥) مصلحة ظاهرة ، لا ^(٦) تنتظم أمور الولاية - في رعاية الجنود ،
والاستظهار بكثرتهم ، وتحصيل ^(٧) شوكة الاسلام - الا به • ولذلك لم
يلف عصر خال عنه • فالملوك - على تفاوت سيرهم ، واختلاف أخلاقهم -
تطابقوا عليه ، ولم يستغنوا عنه ؛ فلا تنتظم مصلحة الدين والدنيا الا بامام
مطاع ، ووال متبع ؛ يجمع شتات الآراء ، ويحمي حوزة الدين وبيضة
الاسلام ، ويرعى مصلحة المسلمين وغبطة الأنام ، وليس يستتب ذلك له
الا بنجدته وشوكته ، وجنده وعدته ؛ فبهم مجاهدة الكفار ، وحماية
التغور ، وكف أيدي الطفافة والمارقين وذبتهم عن مد الأيدي الى الأموال
والحرم والأرواح ؛ فهم [٣٨ - ب] الحراس للدين عن أن تنحل

(١) في د : « من » •

(٢) في د ، ز : « الاعتقاد بستر » وهي مصحفة •

(٣) في ه ، ل : « المشاهدة » •

(٤) في د ، ز : « باختفاء » •

(٥) في ز : « الانتفاعات » •

(٦) في د : « ولا » •

(٧) في د ، ز : « وتحصين » ولعله تصحيف •

دعائمه ، وتتخاذل قواه بتوغل الكفار بلاد الاسلام ؛ وهم الحماة للدنيا عن أن يختل^(١) نظامها : بالتغالب ، والتسالب ، والتوب من طعام الناس ، بفضل العرامة^(٢) [والبأس ولا يخفى]^(٣) كثرة مؤنهم ، واشتباب^(٤) حاجاتهم : في أنفسهم وذرياتهم ؛ والمرصد لهم : خمس [الخمس من المغنم]^(٥) والفى . ؛ وذلك مما يضيق - في غالب الأمر - عن الوفاء باخراجاتهم ، والكفاية لحاجاتهم ، وليس يتم ذلك الا بتوظيف الخراج على الأغنياء . فان كنتم تبعون المصالح ، فلا بد من الترخيص في ذلك مع ظهور وجهه المصلحة .

قلنا : الذي نراه جواز ذلك عند ظهور [وجه]^(٦) المصلحة ؛ وانما النظر في بيان وجه المصلحة .

ف نقول أولا : توظيف الخراج - في عصرنا هذا ، وكل عصر هذا مزاجه ومنهاجه - ظلم محض لا رخصة فيه ؛ فان آحاد الجند لو استوفيت جراياتهم ، ووزعت على الكفاية^(٧) : لكفاهم برهة من الدهر^(٨) ، وقدرا صالحا من الوقت . وقد تشحوا^(٩) : بتنعيم وترفيههم في العيش ، وتبذيرهم في افاضة الأموال على العمارات ، ووجوه التجميل على سنن الأكسرة ؛

(١) في هـ : « ينحل » وهو صحيح أيضا .

(٢) صحف في د ، بلفظ : « العراقة » .

(٣) في هـ : « والناس لا تخفى » .

(٤) في د : « واستيعاب » وفي ز : « وانبعث » . وكلاهما تصحيف .

(٥) في هـ ، ل ، « خمس القنائم » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٧) في ز : « الكفالة » وهو صحيح أيضا كما لا يخفى .

(٨) في هـ : « الزمان » .

(٩) في د ، ز : « تشمخوا » .

فكيف نقدر احتياجهم الى توظيف خراج لامدادهم وارفاقهم ، وكافّة
أغنياء الدهر فقراء بالاضافة اليهم ؟ •

فأما لو قدرنا اماما مطاعا ، مقتترا الى تكثير الجنود : لسدّ النفور ،
وحماية الملك ^(١) : بعد اتساع رقعته ، وانبساط خطته ؛ وخلا بيت المال عن
المال ، وأرهقت حاجات الجند الى ما يكفيهم ، وخلت عن مقدار كفايتهم
أيديهم ، فللام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال ، الى أن
يظهر مال في بيت المال ؛ ثم اليه النظر في توظيف ذلك على وجوه انقلاط
والثمار ؛ كي لا يؤدي تخصيص بعض الناس به ، الى ايقار الصدور ،
وايحاش القلوب • ويقع ذلك قليلا ^(٢) من كثير : لا يجحف بهم ، ويحصل
به الغرض ^(٣) •

فان قيل : فهذه مصلحة غريبة لا عهد بها في الشرع ولا بمثلها ؛
وحاصلها يرجع الى مصادرة الخلق في ^(٤) أموالهم ؛ وهو محظور : نعلم
حَقْظَرَهُ من وضع الشرع ؛ ولذلك لم ينقل [قط] ^(٥) عن الخلفاء
الراشدين : قبل أن صارت الخلافة ملكا عضوا ^(٦) ، وانما أبدعها الملوك
المترفون ^(٧) ، المائلون عن سمت الشرع •

(١) في ل : « المسلك » وهو صحيح أيضا •

(٢) في د ، ز : « قليل » وهو خطأ وتصحيح •

(٣) قد ذكر القرائي في كتاب : « نفائس الاصول » (ج ٣ ص ٢٠٣) :

« ان امام الحرمين يرى : أنه اذا ضاق بيت المال يجوز أن يجعل على الزرع
والثمار مال دار مستقر : يجبي على الدوام ، يستعين به الامام على حماية
الاسلام - من غير أن يتوسع فيه » اه •

(٤) في د ، ل ، هـ : « على » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « عموما » •

(٧) في د ، هـ ، ز : « المترفهون » •

قلنا : انما لم ينقل عن الأولين ذلك ، لاستعمال بيت المال في زمانهم ، واتساع وجوه الرزق^(١) على أعوانهم ، وقد نقل عن عمر - رضي الله عنه - ضرب الخراج على أراضي العراق . فأصل الضرب ثابت بالاتفاق^(٢) ؛ وانما اختلاف العلماء في طريقه .

ثم الكلام انشافي للقليل ، هو : أن السائل ان أنكر وجه المصلحة فيما ذكرناه [أبديناه وأريناه ، وقلنا : ان لم يفعل الامام ذلك]^(٣) : تبدد الجند ، وانحل النظام ، وبطلت شوكة الامام ، وسقطت أبهة الاسلام ، وتعرض ديارنا لهجوم الكفار واستيلائهم ؛ ولو ترك الأمر كذلك : فلا ينقضي الا قدر يسير ، وتسير أموال المسلمين طعمة للفكر ، وأجسادهم دُرْبَةً للرماح وهدفا للنبال ، ويشود بين الخلق - من التغالب وانتواب - ما تضعع بها الأموال ، وتعطل معها النفوس ، وتنتهك فيها الحرم . ونظام ذلك شوكة الامام بعده ، وما يحذر المامة - من الدواهي - بالمسلمين : لو انقطعت عنهم شوكة الجند ، التي تستحقر - بالاضافة اليها - أموالهم . فاذا ردّنا^(٤) بين احتمال هذا الضرر العظيم ، وبين تكليف الخلق حماية أنفسهم بفضلات أموالهم ، فلا تمارى في تعيين هذا الجانب . وهذا مما يعلم قطعا من كلى مقصود الشرع : في حماية الدين والدنيا ، قبل أن نلتفت الى الشواهد المعينة من أصول الشرع .

(١) في ل : « الفرق » .

(٢) راجع في ذلك : الاموال لابي عبيد (٥٧ وما بعدها) والخراج لابي يوسف (٢٣ وما بعدها) .

(٣) في د : « وابديناه واريناه . قلنا : محال ، لان الامام ان لم يفعل ذلك » .

(٤) حرف في د ، بلفظ : « أرددنا » .

على أنا ان^(١) حاولنا اظهار هذا من شواهد الشرع ، وكشفنا عن ملامته لنظره^(٢) وجدنا في ذلك مضطربا ؛ ولكن الحاجة الى الاعتضاد بالشواهد والملاءمة في اتباع مصلحة مظنونة - ينصور مخالفتها ؛ وهذه مصلحة في الصورة التي فرضناها^(٣) - ان تصورت - قطعية من وضع الشرع : [لا]^(٤) تفنقر الى شاهد من الأصول بصدقها ، وينزل [مثل]^(٥) هذه المصلحة - من المصالح المظنونة - منزلة المعلومات بالعيان [٣٩ - أ] أو^(٦) بأخبار التواتر من المعلومات بأقوال الآحاد ؛ وانما^(٧) نشترط في الآحاد العدالة لترجيح جهة الصدق على جهة الكذب ، وما علم عيانا أو تواترا ، وانقطع التردد عنه - استغنى عن الترجيح .

ثم خاصية مثل هذه المصالح القطعية : أنها لا تعدم قط شواهد من الشرع كثيرة .

فأبعدها عن الشهادة ظاهرا - وهي أقربها تحقيقا - هو : أن الأب في حق طفله مأمور برعاية الأحسن ؛ وانه ليصرف ماله الى وجوه من النفقات والمؤن في [الغرامات و]^(٨) العمارات ، واخراج الماء من القنوات ، وهو - في كل ذلك - ينظر له في ماله ، لا في حاله ، فكل ما يراه سببا لزيادة ماله [في الحال]^(٩) ، أو لحراسته في المال - جاز له بذل المال في تحصيله .

(١) في د : د وان ، .

(٢) في هـ : د لنظيره ، ، وهو تحريف .

(٣) في د : د ذكرناها ، .

(٤) سقطت الزيادة من ل .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٦) في د ، ل : د وبأخبار ، .

(٧) في د ، ل ، ز : د فانا ، .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٩) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز .

ومصلحة خطة الاسلام وكافة المسلمين ، لا تقتصر^(١) عن مصلحة طفل
[واحد]^(٢) . ولا نظر للامام - الذي هو خليفة الله في أرضه - يتقاعد عن
نظر واحد من الآحاد في حق طفله ، فكيف يستجيز منصف انكار ذلك
[المعنى]^(٣) ، مع الاعتراف بظهور هذه المصلحة ؟ وان أنكر منكر وجه
المصلحة : فعلينا تصويرها ، والحكم بالتحريم عند انتفاء المصلحة .

وأما الشواهد الظاهرة القريبة من هذا الجنس ، [فمنها]^(٤) أن
الكفار لو وطئوا أطراف بلاد^(٥) الاسلام ، يجب على كافة [المسلمين و]^(٦)
الرعايا أن يطيروا اليهم بأجنحة الجذ ؛ فاذا دعاهم الى ذلك الامام : وجب
عليهم الاجابة ، وفيه اتعاب النفوس وانفاق المال ؛ وليس ذلك الا لحماية
الدين ، ورعاية مصلحة المسلمين . فهذا - في هذه الصورة - قطعي^(٧) .

وان نزلنا في التصوير ، وقدرنا ما اذا لم يهجم الكفار ، ولكن كما
نحذر هجومهم ، وتتوقع انبعاثهم ؛ فلو استشعر^(٨) الامام من شوكة الاسلام
وهنا وضعفا وتفرقا : لوجب على كافة الخلق امدادهم ؛ كيف : ولو لم

(١) في د ، ل : « تتضائل » .

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٤) لم ترد الزيادة : في سائر الاصول .

(٥) في ل ، ه : « دار » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٧) لفظ د ، ل ، ه : « قطعية » ولعله تحريف . هذا وقد اتفق
الفقهاء على أن الجهاد فرض على الكفاية ، الا أن يصير النفي عاما ، فحينئذ
يصير من فروض الاعيان فراجع في هذا المذهب (٢/٢٤٣) والهداية (٢/١٠)
والافصاح (٣٧٦) .

(٨) لفظ د ، ل : « واستشعر » .

ينبت^(١) جنود المسلمين في ديار الكفار : انبتوا في ديارنا [على قرب]^(٢) .
ولطالما قيل : « الروم اذا لم تغز غزّت » . ومهما سقطت شوكة
الاسلام ، كان ذلك متوقعا على قرب من الأيام^(٣) ؛ كيف : والجهاد في كل
سنة واجب على الكفاية ، على كافة الخلق ، وانما سقوطه^(٤) باستقلال أقوام
من المرتزقة^(٥) به^(٦) ، فكيف يتمارى في وجوب بذل المال في مثل ذلك ؟
وان نزلنا في التصوير ، وقدرنا - ضربا للمثل - انبساط أطراف ظل
الاسلام على [أقصى]^(٧) الغرب والشرق ، واطباق الندين الأرض ذات
الطول والعرض ؛ حتى لم يبق من الكفار نافخ نار ، ولا طالب نار - :
فلا يؤمن هيجان الفتن بين المسلمين ، وثوران^(٨) المحن من نزعات المارقين ؛
وهو الداء العضال ، وفيه تستهلك النفوس والأموال ولا كاف^(٩) لأمثالها
الاسطوة الامام ، ولا كاف عن فسادها الا قهر الوالى المستظهر بجند
الاسلام . ولو اتفق شيء من ذلك : لافتقر أهل الدنيا الى نصب حراس ،
ونفض أكياس على أجرهم ؛ ثم لا يقنيه ذلك . فهذه^(١٠) مصلحة^(١١)
ملائمة قطعية ، لا يتمارى منصف في وجوب اتباعها .

(١) في هـ : « ينبت » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٣) في د ، : « الاسلام » وهو تصحيف .

(٤) في هـ ، ل : « سقوطها » .

(٥) في د : « المرتزقة » .

(٦) في هـ ، ل : « بها » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د .

(٨) في د : « ونوازل » .

(٩) في ل ، د : « كافى » ويمكن تصحيحه .

(١٠) في هـ : « وهذه » .

(١١) في ل ، هـ : « مصالح » .

فان قيل : في الاستقراض غنية عن المصادرة واستهلاك الأموال ، فقد كان^(١) النبي عليه السلام - يستقرض : اذا جهز جيشا ، وافقر الى مال^(٢) .

قلنا : نقل الاستقراض من النبي عليه السلام ، ونقل - أيضا - أنه كان يشير الى مياسير أصحابه : بأن يخرجوا شيئا من فضلات أموالهم^(٣) ؛ الا^(٤) أنهم كانوا يبادرون - عند ايمائه - الى الامتثال ، مبادرة العطشان الى الماء الزلال .

ولسنا ننكر جواز الاستقراض ووجوب الاقتصار عليه ، اذا دعت

(١) في هـ ، ز : « وكان » .

(٢) كما في حديث عبدالله بن عمرو - رضى الله عنهما - : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم - أمره أن يجهز جيشا ، فنفدت الابل (قال :) فامرني رسول الله أن آخذ من قلائص الصدقة فكنت آخذ البعير بالبعيرين » المروى مختصرا ومطولا : في مسند أحمد (١٣٠/١٠) ، ١١ / ٢١٧ والمستدرک (٥٧/٢) وسنن أبى داود (٢٥٠/٣) والدارقطني (٣١٨) والبيهقي (٢٨٧/٥) والتلخيص (٢٣٥ و ٢٤٤ و ٢٤٥) .

(٣) كأمره - صلى الله عليه وسلم أصحابه - عند جهازهم في غزوة تبوك - : أن يجمعوا صدقة أموالهم ليجهز بها من لا يجد نباتا . كما في مقازى الواقدي (٣٤٠) وكما في حديث عثمان - رضى الله عنه - : « ... أتعلمون أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين جهز جيش العسرة قال : من ينفق نفقة متقبلة ؟ أو : من جهز جيش العسرة فله الجنة . والناس مجهودون معسرون ، فجهزت ثلث ذلك الجيش » والمروى بالفاظ عدة : في مسند أحمد (٣٤٠/١ - ٣٤١) والطيالسي (١٤ و ١٦٤) وسنن الدارقطني (٥٠٩) وتاريخ ابن كثير (٤/٥) وغير ذلك من احاديث عامة صريحة في الحث على الانفاق في سبيل الله مما لا يتسع المجال لذكرها تتبعها .

(٤) في د : « الا وأنهم » وزيادة « الواو » من الناسخ .

المصلحة اليه ، ولكن : اذا كان الامام لا يرتجى انصباب^(١) مال الى يس المال ، يزيد على مؤن السكر ونفقات المرتزقة^(٢) في الاستقبال ؛ فعلى ماذا الاتكال في الاستقراض مع خلو اليد في الحال ، وانقطاع الأمل في المال ؟

نعم : لو كان له مال غائب ، أو جهة معلومة تجرى مجرى الكائن المونوق به ، فلاستقراض أولى . وينزل [ذلك]^(٣) منزلة المسلم الواحد : اذا اضطر - في مخصة - الى الهلاك ، فعلى الغنى أن يسد رمقه ، وبذل من ماله ما يتدارك به حشاشته ؛ فان كان له مال غائب أو حاضر : لم يلزمه [٣٩ - ب] التبرع ، ولزمه الاقتراض ؛ وان كان فقيرا : لا يملك تقيرا ولا قطميرا ، فلا نعرف خلافا في وجوب سد مجاعته ، من غير اقتراض^(٤) .

وكذلك : اذا أصاب المسلمين قحط وجذب ، وأتسرف على الهلاك جمع ؛ فعلى الأغنياء سد مجاعتهم ، ويكون ذلك فرضا على الكفاية ؛ يخرج بتركه الجميع ، ويسقط بقيام البعض به التكليف ؛ وذلك ليس على سبيل الاقتراض^(٥) ؛ فان انفقوا عالة [على]^(٦) الأغنياء ، ينزلون منهم منزلة الأولاد من الآباء ؛ ولا يجوز للقريب أن ينفق على قريبه بالاقتراض ، الا اذا

(١) في ل : « ايصال » .

(٢) في د ، ز : « المسترزقة » .

(٣) لم ترد الزيادة في هـ .

(٤) لقد ذهب المالكية والشافعية : الى أن المضطر له أن يأخذ طعام الغير بعوض في ذمته ان كان معسرا ، أما ان كان موسرا : فلا يحق له الاخذ الا بعد دفع الثمن . فان طلب المالك أكثر من ثمن المثل ، أو امتنع عن بذله - : فله أن يقاتل عليه . فراجع : المهذب (٢٤٩/١) والاشراف . (٢٥٨/٢)

(٥) في هـ : « الاستقراض » .

(٦) لم ترد الزيادة في د .

كان له مال غائب • فكذلك القول فيما نحن فيه •

فهذا وجه المصلحة ، وهو من القطعيات : التي لا مرية في اتباعها اذا ظهرت ، ولكن النظر في تصوير المصلحة ، على الوجه الذي قرناه • فأصل أخذ المال متفق عليه عند^(١) العلماء ؛ وانما الاختلاف في وجوب تعيين الاستقراض • وفيما ذكرناه من التفصيل ، ما يشغى القليل •

مثال آخر : فان قال^(٢) قائل : اذا رأى الامام جمعا من الأغنياء يسرفون في الأموال ويبذرون ، ويصرفونها الى وجوه من الترفه والتنعيم ، وضروب من الفساد ؟ فلو رأى المصلحة في معاقبتهم : بأخذ شيء من أموالهم ، ورده الى بيت المال ، وصرفه الى وجوه المصالح فهل له ذلك ؟

قلنا : لا وجه له ؛ فان ذلك عقوبة بتقصص الملك^(٣) وأخذ المال ؛ والشرع لم يشرع المصادرة في الأموال^(٤) عقوبة على جناية ، مع كثرة الجنائيات والعقوبات ؛ وهذا ابداع [أمر]^(٥) غريب [لا عهد به ، وليست المصلحة فيه متعينة ؛ فان العقوبات والتعزيرات مشروعة بازاء الجنائيات]^(٦) ، وفيها تمام الزجر ، فلما المعاقبة بالمصادرة ، فليس من الشرع • وليس هذا كالمثال السابق ، فان الأموال مأخوذة بطريق ايجاب الانفاق منهم على جند الاسلام لحماية مصلحة الدين والدنيا ، لا بطريق العقاب ؛ ومسالك الانفاق

(١) في هـ : ل : « بين » •

(٢) في ل : « قيل » •

(٣) في د ، ز : « المال » •

(٤) في هـ ، ل : « بالاموال » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •

والأرفاق مقيدة من الشرع ؟ أما المعاقبة بالمصادرة فليس مشروعاً ؛ وانزجر حاصل بالطرق المشروعة ، فلا يعدل عنها مع إمكان الوقوف عليها .

فان قيل روى : « أن عمر - رضي الله عنه - شاطر خالد بن الوليد^(١) على ماله ، حتى أخذ رسوله فردة^(٢) نعله ، وشطر عمامته »^(٣) .

قلنا : المظنون^(٤) بعمر - رضي الله عنه - : أنه لم يدع العقاب بأخذ المال ، على خلاف المؤلف من الشرع ، وإنما ذلك : لعلمه باختلاط ماله بالأموال المستفادة من الولاية ؛ واحاطته بتوسعه^(٥) فيه . ولقد كان عمر يراقب الولاية بعين كائلة ساهرة ؛ فلعله خمن الأمر ، فرأى شطر ماله من فوائد الولاية وثمراتها ؛ فيكون ذلك كالاسترجاع للحق بالرد الى نصابه ، فأما أخذ المال المستخلص للرجل عقاباً على جناية - شرع الشرع فيها عقوبات سوى أخذ المال - فهو مصلحة غريبة لا تلائم قواعد الشرع .

فتبين بهذا المثال^(٦) : أن إبداع أمر في الشرع - لا عهد به - لا وجه

(١) هو : أبو سليمان القرشي المخزومي ، سيف الله ، وصاحب الفتوحات ، المتوفى بحمص أو بالمدينة : سنة ٢١ أو ٢٢ هـ . راجع : الاصابة (٤١٣/١) وأنظر هامش آداب الشافعي ٢٦٢ .

(٢) لفظ د ، ل ، ز : « فرد » .

(٣) راجع في هذا تاريخ الطبري (٢٠٥/٤ - ٢٠٦) وابن الأثير (٢٢٧/٢) وابن كثير (٨٠/٧ - ٨١) والاصابة (٤١٤/١) وسيرة عمر لابن الجوزي (١٣٥ - ١٣٦) .

(٤) في هـ : « الظن » .

(٥) في ل : « بالتوسع » . يؤيد هذا ما ذكره ابن سعد قال : كان عمر - رضي الله عنه - إذا بعث عاملاً على مدينة كتب ماله . وقد قاسم غير واحد منهم ، الطبقات (٢٨٢/٣) والنظم الإسلامية للدكتور حسن إبراهيم ص (٢٢٥) .

(٦) في د ، ز ، هـ : « المقال » .

له ؛ وأنا^(١) - في اتباع المصالح - تتردد على ضوابط الشرع ومراسمه •
وقد ذهب الى [تجويز]^(٢) ذلك ذاهبون ، ولا وجه له •

مثال آخر • فان قال قائل : لو طبق الحرام طبقة الأرض أو خطة
ناحية ، وعُسِر^(٣) الانتقال منها ، وانحسمت^(٤) وجوه المكاسب الطيبة على
العباد ، ومست حاجتهم الى الزيادة على قدر سد الرمق من الحرام ؛ ودعت
المصلحة اليه - فهل يسلطون على [تناول قدر الحاجة]^(٥) من الحرام ،
لأجل المصلحة ؟ نأى أبتم ذلك : خالفتم وجه المصلحة ، وان رأيتم ذلك :
اخترعتم أمراً بدعاً^(٦) لا يلائم وضع الشرع •

قلنا : ان اتفق ذلك - ولعل مزاج العصر قريب مما صورده السائل -
فيجوز لكل واحد أن يزيد على قدر الضرورة ، ويرتقى الى قدر الحاجة
في الأقوات والملابس والمساكن ؛ لأنهم لو اقتصروا على سد الرمق : لتعطلت
المكاسب ، وانبت^(٧) النظام ، ولم يزل الخلق في مقاساة ذلك الى أن يهلكوا •
وفيه خراب أمر الدين وسقوط شعائر الاسلام ، فلكل [واحد]^(٨) أن
يتناول مقدار الحاجة ، ولا ينتهى الى حد الترفه والتعم والتبع ، [٤٠ - أ]

(١) صحف في د ، بلفظ : « دلنا » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) سقطت « الواو » من ه •

(٤) في ه : « وانحسم » •

(٥) في ه : « تناول الحاجة » وفي د : « قدر تناول الحاجة » ،

وفيها تقديم • وراجع في هذا : الاشباه والنظائر للسيوطي (٨٤) •

(٦) في د : « بدعياً » •

(٧) في ه ، ل : « وتبتتر » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل • وراجع الاشباه والنظائر للسيوطي

(٨٤) •

ولا يقتصرون على حد الضرورة •

وقول القائل : ان هذا غير ملائم للشرع ؛ فليس ^(١) الأمر كذلك :
فان الشرع سلب على [أكل] ^(٢) لحم الخنزير ، - وهو أخبت المحرمات -
عند الضرورة ؛ ولكن : اختلف العلماء في أنه [هل] ^(٣) يقتصر على سد
الرمق ، أو يتناول قدر الاستقلال ^(٤) وتلافى القوة ^(٥) ؟ • والحاجة العامة
- في حق كافة الخلق - تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق الشخص
الواحد ؛ والحاجة عامة الى الزيادة على سد الرmq ، اذ ^(٦) في الاقتصار
عليه وجوه من الضرر : تنقاد الى بتر النظام ، وانصراف الخلق عن اقامة
شعائر الشرع ، ومصالح النفس • ومنتهى ذلك يقود الى أن يثبت المرض
والسقام ، وتوالي الآلام ^(٧) ، ويتداعى ذلك الى الهلاك • فهذه مصلحة
ظاهرة بعمومها وملاءمتها لنظر الشرع ، لا مرية فيه •

مثال آخر • فان قال ^(٨) قائل : لو اجتمع جماعة في سفينة ، وأشرفت

(١) في د ، « وليس » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل •

(٣) لم ترد الزيادة في هـ د ل •

(٤) في د : « الاستقلال » ، وهو تصحيف •

(٥) قد ذهب كل من مالك والشافعي - في رواية عنه - : الى أن

المضطر يتناول من المحرم الى حد الشبع • وذهب أبو حنيفة : الى أنه لا

يتناول الا ما يسد الرmq • وهذا مروى أيضا عن مالك والشافعي • فراجع :

المهذب (١/٢٤٨) والاشراف (٢/٢٥٧) ، والانصاح (٤٠٥) والبداية

(٤٠٧/١) •

(٦) ورد في د - بعد ذلك - زيادة من النسخ ، هي : « لا » وعبرة

هـ : « وفي » •

(٧) صحف في د : بلفظ : « الايام » •

(٨) في د ، ل ، ز : « قليل » •

على الفرق ؟ وعلم أنه لو ألقى أحدهم في البحر : لنجا الكل ؛ ولو امتنعوا من ذلك : لعلمهم الهلاك ، فلا شك [في ^(١) اقتضاء] المصلحة أن يلقي واحد ^(٢) في البحر بالفرقة ؛ لأن فيه استبقاء الباقيين ، وفي الامتناع عن ^(٣) ذلك اهلاك الجميع ؛ وبإبقاء النفوس وتقليل الاهلاك واجب ، وقد نقل عن مالك - رضي الله عنه - : قتل ثلث الأمة لاستبقاء نلتها ؛ من طريق المصالح ^(٤) ، فما رأيكم فيه ؟

قلنا : هذه بدعة لا يجوز القول بها ؛ والوجه : التوكل على الله تعالى ، وارتقاب نفوذ قضائه ^(٥) ، فأما الاقتراع ، والتخصيص بالاهلاك [به] ^(٦) - فمحال ؛ لأن فيه قتل من ليس جانيا قصدا ؛ ولا عهد في الشرع بتجريد انقصد الى قتل من ليس جانيا ، لمصلحة غيره ، فمصلحة القتل فانت ، ومصلحة غيره ليست أهم من مصلحته في حقه ، ولا تُغَيَّر مصلحة في حقه بالكثرة ، ففي قلبه تغويت كل أمره ، [وكيف لا ولو] ^(٧) أكره ظالم

(١) في ه ، ل : « في أن اقتضاء » ، وهو صحيحة أيضا .

(٢) في د : « نلقى واحدا » .

(٣) في د ، ز : « من » .

(٤) قد ذكر القرافي في « نفائس الاصول » (٢٠٢/٣) : « أن امام الحرمين قد نسب الى الامام مالك : أنه يجيز قتل ثلث الأمة لبقاء الثلثين ، بناء على مصلحة الاغلب » . ثم قال : « ان المالكية ينكرون ذلك انكارا شديدا ، وان هذه النسبة لم توجد في كتبهم ، انما هي في كتب المخالف لهم ، ينقله عنهم ، وهم لم يجدوه أصلا » اهـ . فيكون الغزالي قد اعتمد في النقل على ذكر شيخه في البرهان (٣٣٦/٢) .

(٥) في ه ، ل : « قضاء الله تعالى » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٧) في د ، ز : « ألا ترى لو » وهي صحيحة أيضا .

شخصين على قتل شخص واحد ، لم يبح لهما القتل : لتكثير الأبقاء ؛ ولو أكره مسلم على قتل ذمي ، أو عالم تقى على قتل فاسق غبي - لم يحل له قتله : لمصلحة احياء النفس وإبقائها^(١) ؛ لا بطريق التقديم بالفضل ، ولا بطريق التقديم بالكثرة ؛ لأن المكره على قتله لا جناية من جهته ؛ وحقه مرعى من عصيته في نفسه^(٢) ، فلا يجوز تفويته بالمصلحة .

فهذه مصلحة غريبة غير ملائمة لتصرف الشرع ؛ فليس في تصرفات انشرع قتل غير الجاني قصدا لمصلحة غيره . فهذا مثال المصلحة الغريبة .

فان قيل : موت هذا الذي يقتل^(٣) بالقرعة لا بد منه على الأحوال كلها ، ولنا في الباقيين طريقان ؛ أحدهما : التخليص^(٤) ، والثاني^(٥) : الإهلاك ، والإهلاك محظور ، والإبقاء مقصود ؛ وهو ممكن ، أما هذا الواحد ، نموته - قتل ، أو لم يقتل - لا بد منه .

قلنا : ما يتفق - من الموت بالآفات السماوية ، لا عن قصد - فجميع الخلق بصدده ؛ والأمر في التقديم^(٦) والتأخير قريب ، وأما تجريد القصد الى الإهلاك ، جناية على الروح قصدا لمصلحة الغير - ففيه تفويت مصلحة القتل بالكلية .

(١) فمذهب الشافعية : أنه يجب القود على المكره (الأمر) قولا واحدا . وأما المكره (المأمور) : ففيه قولان المعتمد منهما : وجوب القود عليه أيضا . ومذهب الحنفية : الى أنه يجب القود على المكره دون المباشر . ومذهب المالكية والحنابلة : الى وجوب القود على كل منهما : فراجع : المذهب (١٨٩/٢) والافصاح (٣٢٣) والاشراف (١٨٢/٢) والبداية (٣٤٠/٢) .

(٢) في د ، ل ، هـ : « بنفسه » .

(٣) في هـ ، ل : « نقتله » .

(٤) في ز : « التخليص » .

(٥) في هـ ، ل : « والآخر » .

(٦) في د ، ل : « التقدم » .

ومن هذا الجنس ؟ ما اذا اضطروا في مخمصة ، وعلموا أنهم يهلكون
 جوعا لا محالة ، وأنهم لو قتلوا واحدا بالقرعة وأكلوه لتخلصوا - فهو
 محرم [في الشرع]^(١) قطعا ، وعليهم الانقياد لقضاء الله تعالى ، فأما
 التخلص^(٢) بالقتل : فباطل لا وجه له^(٣) .

نعم : لو ورد [حكم]^(٤) انشرع في صورة السفينة - مثلا -
 بالالقاء بالقرعة ، لكان ذلك تنبيها على رعاية هذه المصلحة ، حتى نطردها في
 المضطرين في المخمصة ، وبه يتبين أن اثبات الحكم على وفق المناسبة ، تنبيه
 على ملاحظته ؛ ولكن : اذا لم يرد الشرع بالحكم على وفقه ، ولا^(٥) رأى
 ذلك ملائما لتصرفات الشرع - كان ذلك أمرا [بدعا]^(٦) مستحدا في
 الشرع بمحض الرأي ، من غير انتفات الى قالب الشرع ، وهذا باطل كما
 قدمنا .

مثال آخر : فان قال^(٧) قائل : رأيتم قطع الأيدي باليد [الواحدة]^(٨)
 قياسا على قتل النفوس بالنفس [الواحدة]^(٩) . فما مستدكم في قتل

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٢) في د ، ز : « التخصيص » .

(٣) قد أجمع الفقهاء على منع ذلك ، ثم اختلفوا فيما اذا كانت الميتة
 لحم آدمي ولم يجد المضطر غيرها ، فقال مالك وأحمد : لا يجوز الاكل .
 وقال الشافعي وأصحاب أبي حنيفة : يجوز . فراجع : المهذب (١/٢٤٩)
 والاشراف (٢/٢٥٨) والافصاح (٤٠٥) . هذا وللشافعي - في الام (٢/
 ٢٢٥) واحكام القرآن (٢/٩٠ - ٩٢) كلام في هذا المقام لا نظير له
 فراجع .

(٤) لم ترد الزيادة في ه .

(٥) في د « ولم يرد » وهي تصحيف .

(٦) لم ترد الزيادة في د .

(٧) لفظ د ، ل ، ز : « قيل » ولم ترد الزيادتان التاليتان في

جميعها .

النفوس بالنفس الواحدة ؟ أهو^(١) المصلحة [أم النص أم الاجماع]^(٢) ؟
 فإن اتبعتم [٤٠ - ب] المصلحة ، فما وجه كون هذه المصلحة ملائمة
 لمصالح^(٣) الشرع ، وفيه قتل من ليس قاتلاً على الكمال ، وهو مستبعد !
 قلنا : لم ينقل فيه نص عن^(٤) انشارع ؟ وانما المأثور عن عمر - رضى
 الله عنه - في قتل قتله جماعة ، أنه قال : « لو تمالأ عليه أهل صنعاء :
 لقتلتهم به »^(٥) فكيف يدعى فيه نص أو اجماع ، ومذهب مالك : أنه لا
 يقتل من جملتهم الا واحد خرجت القرعة عليه ؟

(١) في ه ، ل : « أهى » .

(٢) في د ، ز : « أو الاجماع » فقط .

(٣) في ز : « لتصرفات » . وقد ذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي
 الى قتل الجماعة بالواحد وهو احدى روايتين عن أحمد . وذهب في رواية :
 الى وجوب الدية دون القود في هذه الصورة . وهو مذهب الظاهرية .
 فراجع : الام (٩/٦) والمهذب (١٨٦/٢) ، والاشراف (١٨٢/٢) والافصاح
 (٣٢٢) ، والهداية (١٢٤/٤) ، والبداية (٣٤٣/٢) .

(٤) في ه : « من » .

(٥) كما ورد في مسند الشافعي (٦٩) وصحيح البخارى (٨/٩)
 والموطأ (٧٣/٣) وسنن الدار قطنى (٣٧٣) والسنن الكبرى (٤١/٨) ونصب
 الراية (٣٥٣/٤) وأعلام الموقعين (٢٥٧/١) والمشكاة (٢٦٥/٢) .
 (٦) لم أجد في كتب المالكية ما يؤيد هذا النقل عن الامام مالك ، بل
 وجدت الأمر على العكس من ذلك ، فقد جاء في المدونة (٤٩٦/٤) : قلت :
 أرايت نفر اذا اجتمعوا على قتل امرأة ، أيقتلون بها في قول مالك ؟ قال :
 نعم . قلت : فكذلك لو اجتمعوا على قتل صبي أو صببية عمدا ، أيقتلون
 بذلك ؟ قال : نعم . وراجع الخرشى على المختصر (١٠/٨) والدسوقي
 على الشرح الكبير (٢٤٥/٤) . وجاء في المنتقى على الموطأ (١١٦/٧) : أما قتل
 الجماعة بالواحد يجتمعون في قتله ، فانهم يقتلون به ، وعليه جماعة
 العلماء . وانظر الاشراف على مسائل الخلاف (١٨٢/٢) .
 والملاحظ أن الامام الغزالي - مثل أكثر الأصوليين يرى أن قتل
 الجماعة بالواحد ثابت بالمصلحة، ونسبه الى الامام الشافعي . وقد نسب =

الزنجاني هذا الرأي الى الامام الشافعي بناء على الأصل من أن الشافعي لا يحتج بقول الصحابي اذا انفرد برأى ، ولا يجب على من بعده تقليده •
انظر تخريج الفروع على الأصول (١٧٠ - ١٧١ و ٨٢) •

غير أن ما في الرسالة لا يشهد لهذا الاتجاه : اذ ورد فيها ما يفيد أن الامام الشافعي يأخذ بقول الواحد من الصحابة اذا لم يعرف له مخالف •
انظر الرسالة (٥٩٨) • ثم ان الشافعي في الواقع يبني قتل الجماعة بالواحد على المأثور عن - عمر رضى الله عنه - • ويشهد لهذا قوله - رضى الله عنه - بعد أن نقل رواية ابن المسيب عن عمر في قتل الجماعة بالواحد - « وقد بنيت جميع هذه المسائل على هذا القول » • الأم (٢٢/٦) • وبهذا يتبين أن الامام الشافعي يحتج بهذا القول وينذهب الى هذا المذهب استنادا اليه لا الى المصلحة •

وقد خالف الظاهرية في هذه المسألة محتجين بقول الله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين » (المائدة : ٤٥) وقوله تعالى : « الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى » (البقرة : ١٧٨) •

والامام الشافعي أزال كل اشكال يرد حول الموضوع فقال : فان قال قائل : ارايت قول الله عز وجل : كتب عليكم القصاص في القتلى • الآية ، هل فيه دلالة على أن لا يقتل حران بحر ، ولا رجل بامرأة ؟ •

قيل له : « لا نعلم مخالفا في أن الرجل يقتل بالمرأة ، فاذا لم يختلف أحد في هذا ، ففيه دلالة على أن الآية خاصة » • ثم ذكر أن سبب النزول كان في حين من العرب اقتتلوا قبل الاسلام بقليل ، وكان لأحد الحيين فضل على الآخر ، فاقسموا ليقتلن بالأنثى الذكر وبالعبد منهم الحر • فلما نزلت هذه الآية رضوا وسلموا • الأم (٢٤/٦) وأحكام القرآن للشافعي (٢٧١/١) • وتفسير القرطبي (٢٢٦/٢ و ٢٣٢) •

فالآية اذا وردت لسبب خاص ، وهي ساكتة عن حكم قتل الجماعة بالواحد •

أما الآية : « وكتبنا عليهم » ، فانها ليست نصا على عدم شرعية قتل الجماعة بالواحد ؛ لأن هذه الآية انما هي اخبار عن شريعة قوم موسى ، والراجح أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا اذا لم يثبت في شرعنا ما يؤيده • راجع المستصفى (٢٠٥/١) • فاذا سقط مستند الظاهرية ، فان مستند =

فدل أن كل واحد - من الشافعي ومالك - سلك مسلك المصلحة ؛ وهو الذي رآه عمر رضى الله عنه • وذلك يدل على اتفاق مسالك العلماء القاسمين : في اتباع المصالح المرسله ؛ وإن لم يعتضد بشهادة أصل معين - مهما كان - من جنس مصانح الشرع ؛ ووجه المصلحة : أن القتل معصوم ، وقد قتل عمدا ؛ واهدازه داعٍ الى خرم مقصود القصاص ، واتخاذ الظلمة الاستعانة ذريعة الى [بغيتهم في]^(١) سفك الدماء [وقتل الأعداء]^(٢) • وهذا وجه في المصلحة ظاهر ، •

ولا يشهد له - بطريق الأصل^(٣) - قتل المنفرد ، فانه قاتل - تحقيقا - على الكمال • ومقابلة النفس بمثلها ، لا تدل على مقابلتها بأمثالها • ولكن المقصود - المعلوم على القطع من أصل القياس - يتقاضى

الجمهور الاستحسان عند من يقول به ، أو المصلحة ، عند الآخرين • وبهما استدل كثير من العلماء • انظر المبسوط للسرخسي (١٢٦/٢٦ - ١٢٧) وتخريج الفروع على الأصول (١٧٠ - ١٧٢) وراجع ضوابط المصلحة (١٤٩ - ١٥٠) أو نقول : ان المستند هو ما أثر عن عمر رضى الله عنه في هذه المسألة ، كما صرح الامام الشافعي •

بقى أن نذكر ان القرطبي في تفسير آية البقرة (١٧٨) (٢٣٢/٢) نص على أن الامام أحمد بن حنبل استدل بالآية على قوله : لا تقتل الجماعة بالواحد ؛ وقد رد على الامام أحمد استدلاله هذا •

غير أن ابن هبيرة في كتابه الافصاح (الاشراف) ص : ٣٢٢ ، ذكر أن هناك عن أحمد روايتين • أحدهما : تقتل الجماعة بالواحد ، كمنهـب الجماعة ؛ وهي التي اختارها الخرقى • والأخرى : لا تقتل الجماعة بالواحد ، وتجب الدية دون القود •

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٢) في د ، ل ، ز : « الاصلية » •

الحاق المشتركين بالمتفردين •

وقول القاتل : ان هذا أمر بدع في الشرع غريب ، وهو : قتل غير

القاتل • قلنا : ليس كذلك •

أما أبو حنيفة ، فانه يزعم : ان كل واحد قاتل على الكمال ؛ مصيرا الى أن حد القتل جرح يتعقبه زهوق الروح •

ونحن لا نرى ذلك ، وانما تتبع المصلحة ، واليه يشير مذهب مالك - رحمه الله - في المسئلة ، ولكنا - مع ذلك - لم نقتل غير القاتل ؛ فان القتل حاصل ، وهو مضاف الى المتماثلين على الجرح ؛ فهم ^(١) المتماثلون ، ولم نقتل الا القاتلين • نعم : لا يسمى كل واحد منهم قاتلا على الكمال [والتمام] ^(٢) ؛ ولكنا نقول : جميعهم في حكم شخص واحد ، والقتل مضاف اليهم اضافته الى الشخص الواحد ؛ فاذا جمعتهم رابطة الاستماتة ، فقد صاروا في حكم الشخص الواحد ، بالتعاقد على مقصد واحد ، ومن جرح انسانا : فقد قصد قتله ؛ فاذا جرحه غيره : فقد أيد قصده ، وعضد غرضه ؛ ولم يزاحمه عن مقصده ، بل مالأه وعاونه عليه ، فحسُن تنزيلهم منزلة الشخص الواحد ، والقتل ^(٣) مضاف الى جميعهم تحقيقا ، فلم نقتل الا جمعا قاتلا ، وانما [النظر] ^(٤) : في تنزيل الأشخاص منزلة الشخص الواحد ؛ وقد دعت اليه [الحاجة و] ^(٥) المصلحة ، وأشار اليه سر المشاركة ؛ فلم يكن ذلك مبتدعا ^(٦) •

(١) في د ، ل ، ز : « فانه » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٣) لفظ د : « العقل » ، وهو تصحيف •

(٤) في ز : « اللبس » وفي د : « اللسن » ، وهي مصحفة عنها ، وفي

ل : « السر » بل التعسر •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٦) في هـ : « مستبدعا » •

فان قيل : في مذهب مالك - رحمه الله - ما يحصل الزجر ؛ فان
آحادهم اذا كانوا^(١) على مخافة من خروج القرعة عليهم^(٢) ، انتهض ذلك
وازعا ، وتوقع خروج القرعة على الغير لا يكون سببا للجرأة^(٣) على
القتل ، كتوقع العفو من ولي الدم .

قلنا : لم ير الشافعي ذلك : من حيث ان الصارف عن قتل الكل
اقتحام قتل من ليس قاتلا على الكمال ؛ وفي قتل الواحد منهم ارتكاب لهذا
الأمر المحذور^(٤) ؛ والقرعة لا تؤثر في تكميل جنايته وتخصيصه بالموجب
عن غيره ؛ وانما تصلح^(٥) القرعة : عند تعارض الأسباب الكاملة للتعين في
حق الأشخاص ؛ كما اذا لم يملك الا ستة أعبد ، فأعتقهم في المرض :
أُقرع بينهم ، وأُعتق اثنان^(٦) ، لأن سبب العتق كامل في حق كل واحد ،
وضاق المحل عن الوفاء ؛ فتوصلنا الى الترجيح والتعين ، بالقرعة .

وفي هذا المقام لم تتكامل النجاية من كل واحد ؛ فاذا جاز الاقدام
على القتل : فلا فرق بين شخص^(٧) وشخص . على أن مقصود الزجر
غير حاصل به ؛ وكل^٩ يقدر انحراف القرعة عنه ، لا سيما اذا كانوا جميعا
غفيرا ؛ وتوقع خروج القرعة عليه لا ينتهض واذا ؛ وهو كتوقع الانسان

(١) في د : د كان ، ولعله تصحيف .

(٢) في ل ، د : د عليه .

(٣) حرف في د ، بلفظ : « للجرأة » .

(٤) في هـ ، ل : « المحذور » .

(٥) في د ، ل ، ز : « تحسن » .

(٦) والى هذا ، ذهب مالك والشافعي وأحمد . أما أبو حنيفة ، فقد

ذهب : الى أنه يعتق من كل واحد ثلثه ، ويستسعى في الباقي فراجع الام

(١٦/٧) واحكام القرآن (١٦٢/٢) والوجيز (٢٧٧/٢) والمهذب (٦/٢)

والبدائع (٩٩/٤) ، والاشرف (٣٠٤/٢) والافصاح (٤٤٣) .

(٧) في هـ : « شخصين وشخص واحد » .

الموت فجأة في كل حالة : فانه ما من شخص الا ويجوز - في كل وقت - أن يموت [فيه]^(١) ؛ ولا أثر لذلك على قلبه • وليس ذلك كتوقع العفو من ولى الدم : فانه - بعد ايفار صدره ، واثارة الحقد والضغينة في [٤١ - أ] باطنه - يبعد الانتكال عليه •

وعلى الجملة : المسألة اجتهادية ؛ وانما هنا نظر : في تعيين الطريق في رعاية المصلحة ؛ مع الاتفاق على مراعاة المصلحة •

فان قيل : فاذا تعاون رجلان على السرقة ، فثقب أحدهما وأخرج الآخر المال - فهلا أوجبتم القطع : رعاية للمصلحة ، وحسما للباب ؟ اذ فيه تمهيد ذريعة - هيئة الدرك ، قربة المال - لسرق^(٢) الأموال ، على اختلاف الأحوال ؛ وهو الغالب من عادات السراق ؟

قلنا : لأنه لم يبين لنا^(٣) أن القطع مشروع لعصمة المال ، كما بان كون القصاص مشروعا لعصمة النفس • ودل عليه ثلاثة أمور : أحدها : وجوب القطع مع رد المال بكامله ؛ وليس فيه تفويت واتلاف وحاجة الى جبر •

و^(٤) الآخر : أن النفس مثل النفس ، ولا مناسبة بين يد ديته^(٥) خمسمائة دينار - وفيه تمييز الروح للمال - وبين ربع دينار • والآخر : أن القطع لو وجب عصمة للمال ، لوجب لمستحق المال : حتى يسقط باسقاطه كاتقصاص ؛ فلاح [بهذه الشواهد أن قطع اليد]^(٦)

(١) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٢) في ز : « لسراق » •

(٣) في ل : « له » •

(٤) لم ترد « الواو » : في د •

(٥) في د ، ل ، ز : « قميتها » •

(٦) في د ، ز : « أن القطع » •

عقوبة وجبت لله تعالى ، بازاء فاحشة ارتكبتها العبد - ؛ لتفاحش الجريمة ، وما فيه من هتك المرء حرمه نفسه بالتضمخ بتلك الرذيلة . وانما الصورة المتفاحشة : السرقة ؛ والنائب لم يصدر منه الا تخريب جدار الغير ؛ وهذا وان كان محظوراً : فلا يتفاحش في العقل والعرف والشرع ، تفاحش السرقة ؛ وشريكه لم يصدر منه الا أخذ المال عن مضيفة ؛ وليس ذلك على مضاهاة السرقة : في التفاحش^(١) . ومراتب القبيح في الفواحش تختلف ، وتفاوت بسببها العقوبات النواجبة بها ؛ ولا مناسبة بين هذه الصور .

(١) وهذا ما ذهب اليه الشافعي ، فقد نص على انه : لو نقب رجل البيت فاخرج المتاع من النقب كله قطع ، ولو وضعه في بعض النقب ، ثم اخذه رجل من خارج ، لم يقطع ، لان الداخل لم يخرج من جميع حرزه ولا الخارج . الام ٦ : ١٤٩ . وانظر الزيلعي عن الكنز ٣ : ٢٢٣ .

والمالكية وافقوا على ذلك ، واشتروا لعدم القطع أن لا يكون بينهما اتفاق على ان ينقب احدهما ويأخذ الآخر . فان اتفاقا على ذلك قطع المخرج على مذهب المدونة . ومقابل المدونة : انهما يقطعان عند الاتفاق ، وعليه ابن شاس وتبعه ابن الحاجب في المختصر الفقهي . أنظر الدسوقي على الشرح الكبير ٤ : ٣٤٤ .

وعن ابي يوسف ان على الداخل القطع على كل حال ، لان الهتك تم منه ، فصار المال مخرجا منه او بمعاونته ، واما الخارج ، فان ادخل يده قطع . أنظر : الزيلعي على الكنز ٣ : ٢٢٣ .

وذهب أحمد الى قطع كل منهما مطلقا . الافصاح (٣٦٢) .

وذكر الشيرازي في المهذب ٢ : ٢٨٠ . انه أن ثقب رجلان حرزا ، فاخذ احدهما المال ووضعه على باب الثقب ، وأخذه الآخر ففيه قولان : احدهما : انه يجب عليهما القطع ، لانا لو لم نوجب القطع عليهما ، صار هذا طريقا الى اسقاط القطع . والثاني : انه لا يقطع واحد منهما ، وهو الصحيح ، لان كل واحد منهما لم يخرج المال من كمال الحرز ، . وراجع الوجيز (١٧٢/٢ و ١٧٥) والاشراف (٢٧١/٢) والهداية (٨٩/٢ و ٩٣) .

فان قيل : لو اشترك رجلان في النقب وسرقة المال ، بحيث لم يتميز
فعل أحدهما عن الآخر - فما قولكم فيهما ^(١) ؟

قلنا ^(٢) : ان بلغ المال نصابين وجب القطع ؛ وان بلغ نصابا واحدا
فلا : لأن كل واحد [منهما] ^(٣) لا يخصه نصاب ^(٤) واحد ، وما دون
النصاب ليس في محل التشوف : لبحارته وخسته ؛ فلا يفتقر فيه الى
[شرع] ^(٥) الزاجر ، كالمفرد بما دون النصاب .

فان قيل : فالقطعة الواحدة من النبيذ لا تشتهى ، والطباع لا تشوف
اليها : لأن ^(٦) المقصود [منها] ^(٧) انطرب والهزة المستمرة من استيفاء
الأقداح ؛ فلم شرعتم فيها الحد ؟

قلنا : لم نقبس ذلك من المصلحة ؛ ولكننا ألحقناه باليسير من الخمر ،
وقد ثبت فيه التحريم نصابا . وسببه : أن قليله داع الى كثيره ؛ ولا وازع
من حيث الطبع : فالرجل يستخلى ^(٨) بنفسه في شرب الخمر ، ولا حامي
ولا عاصم وراءه .

أما الأموال [فانها] ^(٩) مصونة محروسة بالأعين الكالئة ، محفوظة

(١) في ه ، ل : « فيه » .

(٢) في د ، ز : « قيل » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٤) في ل : « الانصاب » ، وزيادة « الا » من الناسخ .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز . وقد ذكر الشيرازي أن أبا ثور

يرى وجوب القطع على الشريكين : اذا سرقا نصابا واحدا ، كما لو اشترك
رجلان في القتل . وقد نص على أن هذا خطأ : لأن كل واحد منهما لم يسرق
نصابا ، ويخالف القصاص . المهذب (٢/٢٧٧) .

(٦) في ه ، ل : « اذ » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ز .

(٨) في ه - « يختلى » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

بالقلاع المشيدة [العالية]^(١) وفي انسلق^(٢) عليها : تفرير بالروح ،
واقترام [متن]^(٣) الخطر ، مع التردد في قضاء الوطر • فعزاة المال
ونفاسته هي الداعية اليه ، ثم النظر الى الشرع في تقدير النفيس ، وتمييزه
عن الخسيس •

وهذا وان كان مناسبا وتنقطع عنه السرقة ، فلما نراه على مذاق
المصالح المستقلة ، دون شهادة الأصل • فلو لم يرد الشرع بتحريم قليل
الخمر ، لا^(٤) كنا بالذي يحرمه بهذا القدر من المناسبة • ولكن : اذا
ورد الشرع بالحكم على وفقه ، شهد لملاحظته : فقيس به ما يقاربه وهو
النيز ؛ ولا يستقل بآيات الحكم ، دون شهادة الأصل ، وان كان ملائما •
على ما سبق وجه ملاءمته ، ولكنه واقع في الرتبة الأخيرة من المناسبات^(٥)
الجارية مجرى التمة والتكميلات للقواعد المبنية على الحاجات أو
الضرورات ؛ على ما سبق تفصيل القول فيها •

فان قيل : فلم ألحقتم الأيدي بالنفوس في حكم القصاص ، ووجه
المصلحة في النفوس : عموم التعاون فيه على القتل غالبا ، لاستقلال الواحد
بدفع الواحد في الأعم الأغلب ؛ والتعاون على قطع الأطراف على الوجه
الذي يشترطه الشافعي - : من امتزاج الفعلين بحيث لا يتميز [٤١ - ب]
أحدهما عن الآخر - لا يعرض الا نادرا • فكيف^(٦) يلحق به بطريق
المصالح ؟

قلنا : اذا ثبتت قاعدة على مصلحة ، لم تتبع آحاد الصور من

(١) لم ترد الزيادة في د •

(٢) في د ، ل ، ز : « التسليط » ولعله تصحيف •

(٣) ثم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٤) في د ، ز : « ما » •

(٥) في د ، هـ : « المناسبة » •

(٦) في د : « كيف » •

التقاعد [على هدمها]^(١) بل انسحب الحكم على جميع الأطراف ، مع التفاوت في مراتب الحاجة • وانشركة في النفوس أيضا قد تجرى وفانا ولا تجرى تواطؤا ؟ وقد تجرى مع الأب والأقرب ، وهو نادر ، والحكم منسحب • والممكن [فيه رعاية]^(٢) امكان الاستعانة ، لا رعاية الاستعانة وجودا ؟ والامكان جار في الأطراف ؟ ونحن نحذر انتصاب ذلك ذريعة الى الاعداد • واذا علم الناس أن ذلك مدراء للمقاصص : اتتحوا ذلك قصدا ، وجردوا اليه العمد احتيالا وصدا ، واتخذوا ذلك طريقا وصار عاما • كما صارت صورة مسألة العينة عامة بين الخلق : اذ عرفوا^(٣) أن ذلك حيلة في الخلاص من الربا^(٤) • وكل من قصد مقصدا ، وكان الطريق اليه محسوما ، وسنحت له حيلة في تسييرها - انتهض لها بأقصى الجهد والتسكير ؟ وصارت الحيلة الغريبة بصورتها عامة في الموقوع ، بذلك •

فهذا طريق الالحاق ، والغرض : بيان وجوه الترداد على المصالح

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في د ، ل : « رعايته فيه » ، وفي ز : « رعاية » •

(٣) في ز : « اذ أعلموا » •

(٤) ان بيع العينة هو : ان يبيع الرجل متاعه الى أجل ، ثم يشتريه في المجلس بثمان حال • وقد ذهب أبو حنيفة : الى أن العقد الاول صحيح ، والثاني فاسد • وقال محمد بن الحسن : انه مذموم اخترعه أكلة الربا • وذهب مالك وأحمد : الى أنهما باطلان • وذهب الشافعي : الى اجازته ان لم يشترط الثاني في الاول ، وقال في ذلك : من باع سلعة الى أجل وقبضها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر ودين ونقد ، لانها بيعة غير البيعة الاولى • وهو مذهب أبي يوسف • فراجع : الأم (٣٣/٣) وحاشية ابن عابدين (٣٣٨/٤ و٣٨٧) والافصح (١٨٥) والبداية (١٢٢/٢) •

المرسلة واتباعها ؟ فأما^(١) أعيان هذه المسائل ، فalcول فيها في مظنة الاجتهاد ؛
وكل مجتهد مثاب على ما يتحراه من السداد والصواب .
فان قيل : ايجاب القصاص بالثقل ، هل هو مبني^(٢) على المصلحة
وانتهاض ذلك ذريعة عامة ؟

قلنا : هذه مصلحة جارية فيه ظاهرة ؛ ولكن : انضم^(٣) فيها
الاستشهاد بأصل معين . فالحاق^(٤) المثل [بالجارج]^(٥) ، بالمعنى المفهوم
من الجارج - جار على شكل الأقيسة المعتدة^(٦) بالأصول انشاهدة المعينة ؛
ولكن انضم القياس وعلت رتبته : لاستمداده من هذه المصلحة ، التي لها
رتبة الاستقلال [لو قدر انفكاكها عن شهادة الأصل المعين . واذا اعتضد
شكل القياس بمصلحة لها رتبة الاستقلال]^(٧) : وقع^(٨) في الرتبة العليا من
القوة والظهور .

وهذا ما أردنا أن نذكره : من الأمثلة للمصالح التي يعم جدواها ،
و [تشمل]^(٩) فائدتها ، ولا تخص الواحد المعين . ثم قد تكون أسبابها
غالبة في الوقوع ، وقد تكون نادرة . ونحن نذكر أمثلة [المصالح التي
تظهر]^(١٠) بأسباب نادرة في حق [آحاد]^(١١) الأشخاص .

(١) في د ، ز : « وأما » .

(٢) في د : « مشى » ، وهو صحيح أيضا .

(٣) في د ، ل ، ز : « انتظم » .

(٤) في د ، ز : « والحاق » .

(٥) سقطت الزيادة من ل .

(٦) لفظ هـ ، ز : « المقيدة » ، ولعله تصحيف لما أثبتناه .

(٧) سقطت الزيادة من هـ .

(٨) في هـ : « ووقعت » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

(١٠) في د ، ل ، ز : « لمصالح تظهر » .

(١١) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

مثال [ذلك]^(١) : فان قال قائل : ما قولكم في المفقود زوجها اذا طالمت غيبة الزوج عنها وانقطعت الأخبار ، واندرست الآثار ، وبقيت المرأة محبوسة في جباله^(٢) النكاح ، مع الفقر والاضافة وانحسام طريق النفقة ، ولا تعرف من زوجها موتا ولا حياة ، ولا تسمع من حديثه همسا ؛ فهل نسلط [المرأة]^(٣) على النكاح : تقديرا للموت في حق زوجها^(٤) ، ورعاية لمصلحتها^(٥) ، وتخليصا لها من هذه الضرورة التي لا تنتهي لها الى منقرض أجلها ؟

قلنا : اختلف العلماء [في هذه المسألة]^(٦) ، فالذي رآه عمر - رضي الله عنه - أنها تكبح اذا طالت المدة ، واندرست الأخبار ، وظهرت آثار الوفاة . واليه ذهب الشافعي في القديم .

ونص - في الجديد - على أن لا طريق لها الا الاصطبار والانتظار : الى أن يتحقق الحال بظهور نبه ، أو بانقضاء^(٧) مدة يقطع فيها بتصرم عمر الزوج . وليس هذا من الشافعي امتناعا عن اتباع المصالح ، وانما هو رأى رآه في عين هذه المصلحة : من حيث ان في تسليطها على التزويج خطرا عظيماً ؛ ولا ندرس الأخبار أسباب سوى الوفاة : من تنائي المزار ، وتباعد الأقطار ، وانقطاع الرفاق ؛ لا سيما اذا^(٨) كان الرجل خامل الذكر ، نازل

(١) في هـ : « آخر » ، ولم ترد الزيادة في ل .

(٢) ورد في د ، ل - بعد ذلك - زيادة : « في » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٤) في د : « زوجته » .

(٥) في د ، ز : « المصلحة » .

(٦) في د ، ز : « فيها » .

(٧) في هـ : « وانقضاء » .

(٨) في د ، ل ، ز : « ان » .

القدر ، ركيك الحال والأمر ؛ بقاؤه في الأحياء ليس بعيدا ، وربما يعود يوما من الدهر : وقد سلمنا حليته الى فحل يتغشاها ويستولدها ، ويلطخ فراشه ؛ فيعظم فيه الخطب^(١) ، ويتفاقم فيه الأمر ، ويستفحل الضرر والمرة على الزوج . ونحن بين أن نأمرها بالتربص [على النكاح]^(٢) فنضرب بها ان كان زوجها - في علم الله تعالى - ميتا ، أو نسلطها على النكاح : فنضرب بالزوج ان كان في علم الله تعالى حيا . والضرر في تربص أيم وتعزبها أهون - وذلك معناد شرعا وعرفا - من الضرر في تسليم زوجة منكوحة الى واطي .

فاستعظم الشافعي - في الجديد - الخطر في هذا الأمر ؛ وانضم اليه ندور [هذه]^(٣) الواقعة ، واختصاص [٤٢ - أ] المضرة بالشخص الواحد . فهذا وجه نظره .

وللقول^(٤) القديم - الموافق لرأى عمر رضى الله عنه وجه^(٥) لا يخفى تقريره^(٦) .

(١) في ه ، ل « الخطر » .

(٢) لم ترد الزيادة : في ه .

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ل .

(٤) في د « والقول . . . » وفي ه ، ل « وللقديم » .

(٥) في د : « وجهة » .

(٦) قد ذهب أبو حنيفة ، والشافعي في الجديد ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه : الى أن زوجة المفقود لا تحل للزواج حتى تمضى المدة التي يعيش في مثلها غالبا . وذهب مالك ، والشافعي في القديم ، وأحمد في الرواية الأخرى : الى أنها تتربص أربع سنين ، وهي أعلى مدة الحمل ، وأربعة أشهر وعشرا ، وهي عدة الوفاة . ثم تحل للزواج بعد ذلك : اعتبارا بصنيع عمر رضى الله عنه . فراجع : مختصر المزني (٤٠/٥) والام (٢٢١/٥) والمهذب (١٥٦/٢) والاشراف (١٧٢/٢) والافصاح (٣١٢) .

مثال آخر : اذا كان للمرأة وليان ، فأذنت^(١) لهما في تزويجها^(٢) ؛ فزويجها كل واحد منهما من انسان واستبهم السابق [واللاحق]^(٣) ، مع العلم بجريان العقدين^(٤) على التعاقب ؛ وانحسم طريق الكشف والتذكر ، ووقع الاعتراف بالاشكال - بقيت^(٥) هذه المرأة محبوسة بين الزوجين مترددة^(٦) ولا^(٧) طريق لأحدهما اليها : فلا سبل لها الى النكاح ، وقد جرى على القطع عقد صحيح ، فالمصلحة^(٨) داعية الى فسخ العقد الذي جرى في علم الله تعالى ، وتسليطها على النكاح ، وتخليصها عن هذه الحالة المزمنة طول العمر .

وقد اختلف فيها قول الشافعي ، وهو دليل ميله الى المصالح ورعايتها ؛ اذ هذه المسألة لا نظير لها : فالعسر الحاصل بالنسيان لم يُرَقَط في الشرع معتبرا في فسخ العقد ؛ ولكنه - على الجملة - ملائم لجنس تصرفات الشرع ؛ فان الشرع يرى فسخ العقود^(٩) : اذا تعذر امضاؤها ، وامتنع استيفؤها^(١٠) ؛ فاذا^(١) وقع اليأس عن الكشف ، فلا شك في اقتضاء المصلحة الفسخ ؛ وقد جاز الفسخ بالجب والعنة ، دفعا للضرار عنها ؛ اذ فيه فوات التحصين ؛ وذلك جار فيما نحن فيه ؛ الا أن شهادة هذه المسائل ضعيفة : لأن الضرر

(١) في ل : « فأذن » .

(٢) في د ، ل ، ز : « التزويج » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٤) في د : « العقد » .

(٥) في هـ : « وبقيت » .

(٦) في د : « مرددة » .

(٧) في هـ : « فلا » .

(٨) في هـ : « والمصلحة » .

(٩) في هـ : « العقد ... امضاؤه ... استيفأؤه » .

(١٠) في د : « واذا » .

فيها ينشأ من عيوب وأسباب جلية ، لا تقصير فيها من انعاقدين ، وأما العسر على هذا الوجه بالنسيان [ف]^(١) نادر ؛ وسببه : تقصير وترك تحفظ ، ومساهلة في احتياط [لا محالة]^(٢) . فالحاقه بهذه الأسباب ليس سديدا ؛ وانما الممول عليه ، المصلحة ؛ وهو في محل الاجتهاد والتردد ، كما ردد الشافعي قوله هذا فيه : اذا لم يتعين السابق .

فلو تعين أولا ، ثم نسي - فطريقان : منهم من قطع بأنه لا سبيل الى الفسخ ، ومنهم من طرد القولين : لاستواء المصلحة . وظاهر المذهب - من حيث النقل - : الفرق . وسببه : ظهور التقصير عند النسيان بعد العلم ، وبعده عن ملائمة الأسباب الموجبة للفسخ^(٣) .

مثال آخر : اذا طلقت المرأة الشابة بعد المسيس ، ولزمتها المدة ، وترجعت الأفرأ : فتباعدت حيضتها سنين - فقد قال العلماء : يلزمها التبرص الى سن اليأس ، ولا يغنيها الاعتداد بالأشهر . وهذا ضرر عظيم ظاهر ، وفيه تعطيل عمرها وشبابها ، ومنعها من النكاح . ولكننا نرى هذه المسألة مجمعا عليها ، وتكاد تهدم اتباع المصالح^(٤) في المثالين السابقين : فانها قريبة منهما ، ولكن : وجه الرأي فيه - والعلم عند الله - أن الله تعالى قال :

(١) لم ترد « الفاء » في سائر الاصول .

(٢) لم ترد الزيادة : في ل .

(٣) اذا كان للمرأة وليان فأذنت لهما في التزويج ، فزوجها كل واحد منهما من انسان ، واستتبهم السابق - : فان كان العقدان في وقت واحد ، أو لم يعلم وقتها أو علم أن احدهما قبل الآخر ولكن لم يعلم حين السابق منهما - بطل العقدان : لانه لا مزية لاحدهما على الآخر . وان علم السابق ، ثم نسي : وقف الأمر . فراجع : الأم (١٤/٥) والمهذب (٤١/٢) والوجيز (٨/٢ - ٩) .

(٤) في ل ، ز : « المصلحة » .

« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »^(١) ؛ والتربص واجب على كل من حيض ؛ ولنا نفى [بقولنا]^(٢) : حيض ، وجود الحيض عند الطلاق ؛ فالطاهرة تطلق ويقال : إنها ممن حيض ، فتربص الحيض . فالمعنى : إمكان الحيض ، أما من لا^(٣) يمكن في حقها الحيض جلة : كالصغيرة والمعجوز الهرمة ؛ فلها العدول الى الأشهر . وما^(٤) دامت المرأة جارية - في وسط العمر - بين طرفي الوجود : فإمكان الحيض جار في حقها ، وقد أمر الشرع بتربص الطاهرة للحيض ؛ فعليها أن تنتظر الحيض ، وما من لحظة تنقضي الا وهي على رجاء من هجوم الحيض . نعم : لو علمنا أنها ليست حيض الى منتهى الهرم ، لكننا نعدل بها الى الأشهر . ولكن ذلك ان كان : فهو في علم الله تعالى ، وهي - في كل ساعة تبغي الشروع في العدة بالأشهر - يتوقع الحيض لها حالا على حال . فان^(٥) مضت سنة أو ستان : لم ينقطع هذا الرجاء ؛ فرب امرأة لا تحيض سنين ثم يعاودها الحيض ؛ ومن لها الى الانتظار سبل : فليس لها في الشرع الا التربص . وانما الضرر ينتظم تقديره بتمادي الطهر سنين كثيرة . ونحن - في الحال - لا نعلم تراخيها سنين ؛ وانما ندرك ذلك بعد مضيتها ، ولا سبيل الى تلافيها . وطريق الرجاء والأمل متسع في المستقبل . فهذا هو السبب والعلم عند

(١) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في هـ : د لم ، .

(٤) في هـ : د فما ، .

(٥) في د ، ل ، ز : د وان ، .

الله تعالى^(١) ، بخلاف المثال^(٢) السابق : فان انشيء اذا نسي على قرب عهد به ، استحال في العرف - تجدد علم به ، بعد طول العهد بالامارات •
 فان قيل : عقل^(٣) قطعاً أن مقصود العدة براءة الرحم ؟ وقد حصل بمضى أربع سنين : فان مدة الحمل لا تزيد عليها • فهلا اكتفيتم بها^(٤) ؟
 قلنا : علم أن البراءة مقصودة من العدة [٤٢ - ب] ، ولم^(٥) يعلم أنها المقصود فقط ، بل علم أن للشرع وبراءتها تبعدا في العدة ؟ فانه لو قال لزوجته : اذا استيقنت براءة رحمتك فانت طالق ؟ فاذا استيقنت : طلقت ولزمتها العدة^(٦) • فلم يمكن تجريد النظر الى معنى البراءة •
 هذا ما أردنا أن نذكره : من أمثلة المصالح ؟ وفيه الكفاية لصاحب الهداية ؟ ان شاء الله تعالى [والله الحمد ، وبه التوفيق]^(٧) •

القول في الطرد والعكس

المسلك الخامس : في اثبات كون الوصف علّة بالاطراد^(٨) والامكاس ؟ وهو : أن يوجد الحكم بوجوده ، ويعدم بعدمه ، فيعلم^(٩) به

(١) قد ذهب الشافعي في القديم : الى انها تمكث حتى تعلم براءة رحمتها ، ثم تعتد عدة الآيسة • وهو مذهب مالك • وذهب الشافعي في الجديد : الى انها تمكث حتى تياس من الحيض ، ثم تعتد عدة الآيسة • وهو مذهب أبي حنيفة • فراجع : الآم (١٩٦/٥ - ١٩٧) والمهذب (١٥٣/٢) ، والوجيز (٩٤/٢) ، والاشراف (١٦٦/٢) •

(٢) في د : « السبب » •

(٣) في ز : « علم » •

(٤) في هـ ، ل : « به » •

(٥) في د : « ولا » •

(٦) راجع في هذه المسئلة : الآم (١٩٨/٥) والهداية (٢٣/٢)

والوجيز (٩٣/٢) والاشراف (١٦٨/٢) •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٨) في هـ ، ل : « الاطراد » ، على انها الخبر •

(٩) في ل ، ز : « فيعرف » •

أنه مؤثر فيه ، وموجب له ؛ وأن وجوده بالإضافة الى الحكم ، ليس كعدمه^(١) .

وهذا قد اختلف فيه الأصوليون اختلافا ظاهرا ؛ [فالذي اختاره القاضي أبو بكر : أن ذلك]^(٢) لا حجة فيه ؛ من حيث ان الطرد [المجرد ليس بحجة]^(٣) ، والعكس ليس بشرط في العلل الفقهية ؛ فلا تأثير لوجوده ؛ ولأن انتفاء الحكم بانتفاء الوصف مسألة^(٤) ، والثبوت عند الثبوت مسألة أخرى منفصلة عنه ؛ فكيف يعتضد أحدهما بالآخر . الى كلمات مشهورة قررناها في كتاب « المنحول من الأصول »^(٥) .

وليس يحصل - في هذه القاعدة - شفاء الغليل ، الا بالتمثيل والتفصيل .

فأقول - وبالله التوفيق :

الطرد والعكس يذكر من وجهين : أحدهما سديد ، والآخر فاسد .

(١) راجع كلام الأصوليين عن هذا المسلك : في المعتمد (٧٨٤/٢) والمستصفي (٣٠٧/٢) وروضة الناظر (٢٨٦/٢) والاحكام (٤٣٠/٣) وتنقيح الفصول (١٧٢) والكشف على البزدوى (٣٦٥/٣) والتيسير (٤٩/٤) وشرح المسلم (٣٠٢/٢) ونزهة المشتاق (٧١٢) ، ونبراس العقول (٣٥٥) والكاشف عن المحصول (٢٦٣/٣) وشرح المختصر (٤٠١/٢) .

(٢) في د ، ل ، ز : « فاختار القاضي أبو بكر أنه » : وهو محمد بن الطيب ، من كبار علماء الكلام ، ومن رؤساء المذهب المالكي ، وانتبت اليه الرياسة في مذهب الاشاعرة ، ولد بالبصرة وسكن ببغداد ، وتوفي بها سنة ٤٠٣ هـ . انظر تاريخ بغداد (٣٧٩/٥) والوفيات ١/٤٨١ . والديباج المذهب ٢٦٧ .

(٣) في د ، ز : « بمجرد ، لا حجة فيه » .

(٤) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « أخرى » .

(٥) راجع : المنحول (ص ١٢٨ : مخطوطة دار الكتب المصرية ، رقم

١٨٨ اصول) وانظر الاسنوي على المنهاج (٧٠/٣) .

فأما^(١) الفاسد ، فهو : اظهار وجود الحكم عند وجود وصف في محل ، واظهار عدمه عند عدم ذلك الوصف في محل آخر ، كما يقول الحنفي مثلاً : انبجس مكيل ، فيجرى فيه الربا كالبئر ، فيقال له : ولم قلت : ان العلة في البئر هي الكيل ؟ فيقول : لأن البئر مع الأشياء الثلاثة ، لما كان مكيلاً مقدراً : جرى فيه الربا ؛ والنياب والعيذ [لما لم تكن]^(٢) مكيلاً مقدراً^(٣) : لم يجر فيها الربا . فوجد هذا الوصف مع وجود الحكم ، وعدم مع عدمه .

فهذا وأمثاله^(٤) فاسد : لأن الحكم يوجد مع أوصاف وفاقية يقارنها ، وينعدم عند انعدام أوصاف وفاقية ، فلم يستمكن هذا المستدل من أن يقول : وجد الحكم بوجوده وعدم بعده ؛ بل قال^(٥) : وجد مع وجوده في موضع ، وعدم مع عدمه . وهذا وإن سلم سلامته عن النقض في الطرد والعكس ، فلا خير فيه من طريق الاطراد والانعكاس . وقد يمكن التعلق به بطريق التشبه ، كما سنذكر وجهه وكيفيته [ان شاء الله تعالى]^(٦) . هذا وجه في الطرد والعكس .

والوجه الثاني : أن يستمكن المستدل من ادعاء وجوده بوجوده ، وعدمه بعدمه .

وذلك : اذا استقام [فهو]^(٧) دليل على كون الوصف علة عندنا .

(١) في ز : « اما » .

(٢) في د ، ز : « لما كان ليس » .

(٣) في هـ ، ل : « ومقدراً » .

(٤) في د : « ومثاله » .

(٥) في د ، ل ، ز : « يقول » .

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ . ونظر ما سيأتي : (مس ٤٧ب) .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل .

بل نزيد فنقول : اذا سلم قوله : انه وجد بوجوده ؛ كفاء ذلك ، ولم يشترط أن يبين انعدامه بعدمه ، بعد^(١) الوجود ؛ اذ في الوجود بوجوده ، بيان الانعدام بعدمه ؛ اذ كان قبول الوجود منعما ، وكان انعدامه بانعدام ما وجد بوجوده . فهذا القدر كافى .

ونحن نضرب لذلك ثلاثة أمثلة ، ونرتب الدليل على تقرير وجه الأمثلة :

[المثال^(٢) الأول ، هو أن نقول : العلة في تحريم الخمر : الشدة والاسكار ؛ لأنه يوجد بوجودها ، اذ كان منعما : حيث كان عصيرا ، فلم يتجدد الا الشدة فتجدد التحريم^(٣) ثم صار خلا ، فصار حلالا : فانعدم^(٤) بعدمه .

وهذه زيادة لا حاجة اليها ؛ اذ في تجدد التحريم ، بتجدد الشدة - ما يدل على أن الشدة هي العلة فنقيس بهذه الرابطة سائر الأنبة ، على الخمر .

المثال الثاني : [هو^(٥) أن يقول الحنفي في الصبي العاقل : انه تعتقد بعارته العقود ، لأنه عاقل : فتعتقد العقود بعارته ، كالبالغ .
ف قيل [له^(٦) : وما الدليل على أن العقل - في حق البالغ - هو المناط لصحة العبارة ؟

فيقول : انه عدم بعدمه ، فانه اذا جنَّ : لم يعدم الا العقل ؛ فاذا

(١) في د ، ل ، هـ : « بعله الوجود » ، وهي مصحفة .

(٢) لم ترد الزيادة : في سائر الاصول .

(٣) في هـ : « الحكم » .

(٤) في د : « وانعدم » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٦) لم ترد الزيادة : في د .

أفاق : لم يتجدد الا العقل • فقد وجد بوجوده ، وعدم بعده •
 المثال الثالث [هو] ^(١) أن نقول في العبد : انه رقيق ، فيشطر حد
 الزنا في حقه كالأمة ، ونقيس على الأمة : لأن النص وارد في حق الأمة ؛
 اذ قال تعالى : « فاذا آحصينَ فان آتَيْنَ بفاحشة فعليهن نصف ما على
 المحصنات من العذاب » ^(٢) •

فيقال : وما الدليل على أن الرق علة ؟
 قلنا : [هو أن] ^(٣) التشطير يعدم بعده ؛ فانها لو عتقت ^(٤) : لم
 ينشطر حدھا •

ففي ^(٤) هذه الصور ^(٥) : اذا ظهر الوجود بوجود الوصف ، كما في
 الطرف الأول : من شدة الخمر وخلولها ؛ [أو] ^(٦) أظهرنا العدم بعدم
 الوصف ، كما في انعدام التشطير بعدم الرق ، وانعدام العبارة بعدم العقل
 عند طريان الجنون - فقد استقل الدليل على كونه علة الى ^(٧) ان [٤٣ - أ]
 يبين الخصم في المناظرة ، أو يتبين للناظر بنظر آخر : أن الحكم لم يحدث
 بحدوثه ، بل حدث بحدوث معنى [آخر] ^(٨) يتضمنه الحادث ، أو معنى
 يجاور الحادث ؛ أو حدث به مع وصف آخر سابق عليه في الوجود ،
 أو حدث عنده بعلة أخرى متقدمة في الوجود عليه • وكل هذه الاحتمالات

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل •

(٢) سورة النساء (٢٥) •

(٣) لفظ د : د فوات ... اعتقت •

(٤) في د : « وهي » •

(٥) في د ، ل ، ز : « الصورة » •

(٦) هذا هو الصحيح المتعين • والوارد في هـ ، د ، ل : « اذ » •

وفي ز : « اذا » •

(٧) في د ، ز : « الا » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

متطرفة اليه ؟ ولكن لا تدرأ دعوى التعليل في مبادئ النظر • وعلى من يدعى شيئاً من هذه الاحتمالات ، اقامة الدليل ، واظهار المناسبة •

فان قيل : كيف تفعمكم هذه الأمثلة ، وانما نسلم فيها^(١) دعوى التأثير بالمناسبة لا بالأطراد والأعكاس ؟ • فان وجود العقل وعدمه يناسب اطلاق التصرف وجبهه ، ووجود الاسكار يناسب تحريم الشرب ، وضعف حال الرقيق يناسب تخفيف العقوبة • فكان الاعتماد على المناسبة • واذا سلمت المناسبة : سلم بالاتفاق دعوى التعليل ؟ فأين تأثير الطرد والعكس ؟ قلنا : المناسبة جازية في هذه الأمثلة ، ولكن : قبل أن يطلع الناظر [على وجه المناسبة يفهم أن الحكم انما حدث بحدوث وصف مرتباً عليه ؛ فذلك]^(٢) الوصف هو المؤثر فيه ، وهو الموجب لحصوله • هذا ظاهر الغلن في أول^(٣) النظر ؟ فان اعتضد هذا النظر بالمناسبة : ازداد وضوحاً ، وهو حاصل قبل المناسبة ، والدليل عليه ما قدمناه في مسائلك الايماء : أن كل حكم رتب على سبب بقاء التعقيب ، أو بصيغة الشرط والجزاء - أشعر بكونه سبباً • كقوله : « من جامع في نهار رمضان فليكثر » لو ورد هذا اللفظ • وكقوله الوارد : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ »^(٤) • وليس يفهم سببه من المناسبة ؛ بل يفهم من الاضافة اللفظية ، بدليل أنه لو قال : « من مس ذكره فليتوضأ » ، [يفهم كونه سبباً وان لم يناسب • ولو قال مثلاً :

(١) في هـ : « فيه » •

(٢) ورد مكان هذه الزيادة ، في د ، العبارة الآتية : « عليها دل أن » •

(٣) في د ، ل ، ز : « وأول » • وراجع الاسنوى على المنهاج (٣/٦٩) •

(٤) حديث صحيح روى من طرق عدة ، فانظر : مسند الشافعي

(١٠٧) والموطأ (٢/٢١١) ومسند أحمد (٣/٢٦٥ ع) وصحيح البخاري

(٤/١٦ ، ٩/١٥ ، ١١٣) وسنن أبي داود (٤/١٢٦) والترمذي (١/٢٧٥)

والسنن الكبرى (٨/١٩٥ ، ٢٠٢) ونصب الراية (٣/٤٥٦) وفيض القدير

(٦/٩٥) وتخريج النروع (١٧٩) والمشكاة (٢/٢٨١) •

من مس الجدار فليتوضأ^(١) ، لفهم أنه جعل مس الجدار سبباً ؛ ثم زدنا عليه ، وقلنا : اذا حكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بحكم ، عقوب واقعة ذكرت له : فالواقعة سبب للحكم ، كما قال الأعرجي : [اني]^(٢) جامع أهلني في نهار رمضان ، فقال : « أعتق رقبة » ، ففهم^(٣) [منه] أن الجماع علة الاعتاق ؛ ولم يفهم من [طريق] المناسبة : فانه لا مناسبة • ولو [قدرنا حكاية]^(٤) أمر لا يناسب ، كقول القائل مثلاً : رأيت في المنام البارية أنني كنت أشرب ماء في كوز ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : أعتق رقبة ؛ لفهم أن رؤياه سبب ، ولقضت العقول من سماعه العجب ، [وبأية حكمة جعل]^(٥) سبباً ولا مناسبة ؟ وانما التعجب لفهم^(٦) جعله سبباً •

وهذا كله قدمناه ؛ ومستند النهم فيه : حدوث الحكم عند حدوث الواقعة مرتباً عليه ؛ وهو عين الطرد والعكس الذي ندعيه ، وانما المتغير العبارة • فاننا نقول : كان الأعرجي يرى الزمة من^(٧) الكفارة ؛ علم ذلك شرعاً ، ولم^(٨) يتجدد منه الا الجماع ، فتجدد لزوم الكفارة ، فقد وجد بوجوده ؛ وفي^(٩) ضمنه أنه كان منعداً قبل ذلك بعدمه ، فهذا طريق يعرفنا كون الجماع سبباً وعلة ، حتى تتبع السبب ونقول : ورد ذلك في

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •

(٣) في د : « فهم » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٤) في د : « قدر مكانه » ، وفي ه ، ل : « قدر حكاية » •

(٥) في ل : « وانه بأي حكمة جعله » ، وفي ز : « ولاية ... » ،

وفي ه : « وبأي ... » •

(٦) في ز : « بحكم » ، وهو صحيح أيضاً •

(٧) في ز : « عن » •

(٨) في ل ، ه ، ز : « فلم » •

(٩) ثم ترد « الواو » : في ه •

الأعرابي ، [فليحلق به كافة الخلق ، أو : ورد في حق حر ، فليحلق^(١) به العبد ، أو : ورد في حق رجل] : فليحلق به المرأة ، على الرأي الأظهر ، أو : ورد في جماع الأهل ، فليحلق به جماع الأمة والأجنبية • ومستند ذلك كله ، فهمنا أن الحكم حدث بحدوث الجماع • وليس يستند ذلك الى المناسبة : اذ هذا الفهم ، وهذه التصرفات بعينها والالفاظ تجري في مثل^(٢) الرؤيا التي أبدنا [النجعة في تصويرها]^(٣) ، [نبتد عن تقدير]^(٤) المناسبة •

وكما عرف هذا في الواقعة المرفوعة الى النبي عليه السلام ، فهو بعينه مفهوم في حدوث الوصف على المحل الخالي عن الحكم • فالصير لا تحريم في شربه ، ولم تتجدد الا الشدة ، فتجدد التحريم • فعلم أنه حدث بحدوثه •

وكذلك : البائع : اذا جن امتنت^(٥) عبارته ، ولم يعدم الا عقله : فان البلوغ لم يعدم به • فعلم - لما انعدم بعدمه - أنه كان قائما بوجوده ، وأنه السبب فيه ؛ فأي فرق بين أن [يقال للرسول عليه السلام : اشتد العصير ، فيقول : حرم]^(٦) شربه ؟ فيفهم كون الشدة سببا ، وبين أن نعرف من الشرع والاجماع أنه مهما اشتد [العصير]^(٧) حرم ؟ • فاذا كانت الحرمة مقرونة [٤٣ - ب] بالشدة وحادثة معها ، علم أنها موجبة لها ،

(١) في هـ : « ويلحق » ، وقد سقطت الزيادة من ، ز •

(٢) في ل ، ز : « مثال » •

(٣) في هـ : « نجعة بتصويره » ، ول ل : « • • • بتصويرها » •

(٤) في ز : « لبعيد عن تقدم » •

(٥) في د : « امتنع » •

(٦) عبارة د ، ز : « يقول الرسول عليه السلام : اذا اشتد العصير

حرم » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

وعلامة عليها •

وكذلك : لو سئل النبي - عليه السلام - [مثلا]^(١) عن شاة ماتت :
أتباع ؟ فقال : لا ؛ لاعتقد أن الموت سبب تحريم البيع : إذ كان عرف جواز
البيع قبل الموت ولم يتجدد إلا الموت ، فتجدد حرمة البيع ، فعرف أنه
تجدد بسببه ؛ ولو عرف شرعا أن الشاة إذا ماتت حرم بيعها ، لحكم بأن
الموت هو السبب - كما في صورة السؤال وترتيب الجواب عليه - وهذا
دون أن تعرف مناسبة الموت ؛ بل لا تعرف له مناسبة • وآية فهم كونه علة :
تعميته الى الأبل والبقر وسائر الحيوانات ، قبل البحث عن^(٢) مناسبة ،
وقبل الوقوف عليه •

نعم ، لو قال باحث : ليس معللا بالموت ، وإنما هو معلل بخروجه
عن المالية ؛ فإن المال : ما ينتفع به ، وهذا لا منفعة له - فهذا كلام مناسب
معقول ؛ وبه تبين أن الموت ليس سببا لعينه ، وإنما هو سبب لمعنى يتضمنه ،
وهو : تفويت المنافع ، وإبطال المالية ، فيكون^(٣) مضاهيا لقولنا : ان قوله
عليه السلام : « لا يقض القاضي وهو غضبان » ، مشير^(٤) الى التعليل
بالغضب في أول النظر ؛ ويعرف بالنظر الثاني : أن الغضب ليس سببا لعينه ،
بل هو سبب لما يتضمنه : من ضعف العقل ودهشته • وضربنا أمثلة ذلك
في^(٥) الأوصاف التي أضيفت [الأحكام إليها]^(٦) ؛ فهذا يجسرى

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٢) في ز : « على » •

(٣) في هـ : « ويكون » •

(٤) حرف في سائر الأصول ، بلفظ : « مشيرا » •

(٥) في ز : « بالأوصاف » •

(٦) في ز : « للأحكام » •

هذا المجرى •

ثم للمعلل بالموت ، أن يبطل هذا المعنى ويقول : لم تبطل منفعة ؟ فإن جلده ينتفع به بعد الدباغ ، ولحمه يجعل طعمة للجوارح والكلاب • وهو غرض مقصود ؟ وقضم الدواب مال لغرض اعلاف الدواب ؟ فكذلك طعمة الجوارح ؟ فيبطل هذا المعنى ، ويرجع [هنا] ^(١) التعليل الى عين الموت • ولناظر آخر ، أن يقول : سببه ما يتضمنه الموت : من النجاسة ؟ فيتعدى الى كل نجس ، ولا يتعدى الى حيوان مات ولم ينجس : لو تصور ذلك •

وهذا [يسلم أن لو كانت] ^(٢) النجاسة مناسبة ^(٣) تحريم البيع ؟ فإن لم تكن : عدنا الى التعلق بعين الموت •

فإن قيل : رجع الاستدلال الى أنه حدث بحدوثه ؟ ومن يسلم ذلك ؟ وانما المسلم : حدوثه مع حدوثه أو عند حدوثه ، فيلحق هذا بالوجه الآخر الذي رفضتموه ^(٤) ، وجعلتم فيه وجود الوصف وفاقيا ^(٥) • قلنا : هذا حكم حادث بحدوث أمر ، فوجب اضافته الى أمر حادث • ولا حادث الا ما ذكرناه ؟ فتبينت الاضافة اليه ؟ فنشأ ^(٦) الدليل من أمرين ؟ أحدهما : وجوب التعليل بأمر حادث ، والآخر : أنه لا حادث الا ما ذكرناه •

فإن قيل : ومن سلم أنه لا حادث الا ما ذكرتموه ؟ فقلعه حدث - مع

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في د ، ل ، ز : « مسلم ان كانت » •

(٣) في د ، ز : « تناسب » •

(٤) في هـ : « زيفتموه » •

(٥) في د ، هـ : « وفاقا » •

(٦) في د ، ل ، ز : « ونشأ » •

هذا - معنى (١) آخر خفى عليكم ؟ [وذلك] (٢) هو السبب ؛ وهذا المظاهر جرى وفاقا .

قلنا : نحن نجوز ذلك ، وعلى مدعيه أن يديه ؛ وتجوزنا (٣) ذلك لا يقطع دعوى الإضافة اليه ؛ كما أنه لو كان مناسبا ؛ لم ينقطع هذا الامكان ، بل احتمال حدوث وصف (٤) خفى أظهر مناسبة مما ظهر ؛ فيكون هذا هو العلة والآخر ساقطا (٥) ، ولكن المظاهر هو الأسبق الى الظن ، فهو متعلق به الى أن يظهر الأخفى بدقيق النظر ؛ وكذلك الحادث المظاهر : يضاف [اليه في] (٦) أول النظر ؛ وهذا النظر بعرضة الفساد بما (٧) يظهر - : من معنى آخر خفى - بالنظر الدقيق . ولكن قبل ظهوره هو متعلق به ؛ فهو مرتبة في النظر يستقل به قدم المعلن ؛ وشرط اتماهه : أن لا يظهر غيره ، أو يفسد ما يظهر سواء . كما في المناسب ، وكما في الإضافة اللفظية : الى الغضب في تحريم القضاء ، وإلى القتل في حرمان الميراث ، والأمثلة السابقة .

فان قيل : المستد - في تلك الأمثلة - : الإضافة (٨) اللفظية ؛ وفي الأوصاف المخيلة : المناسبة ، فهو انذني يقرر أول قدم المعلن ، الى أن يستنزل عنه بنظر وراء (٩) [فما الذي يستقر به قدم المعلن في هذا المقام ،

(١) في ز : « الأمر » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) في د : « وتجوزنا » .

(٤) في ز : « أمر » .

(٥) في د ، ز : « ساقط » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د .

(٧) في د : « لم ؟ » .

(٨) في د : « الإضافية » ، وهو تحريف .

(٩) في ل : « ورده » ، وهي مصحفة .

حتى يفتقر المفترض الى استزاله عنه بنظر وراءه [^(١)] يسديه في معارضته ؟ •

قلنا : المستد في هذا المقام : حدوثه مرتبا عليه وعقيب ^(٢) حدوثه ؛ كما في حكم النبي - عليه السلام - عند وقوع واقعة : ناسبت الواقعة أو لم تناسب ؛ فالظاهر أن الواقعة بصورتها ^(٣) هي ^(٤) السبب ، الى أن يتبين أنها سبب : لما تضمن من المعنى ، لا بعينها ونفسها • فهذا الظن لا ينقطع الا بتقدير [٤٤ - أ] معنى ^(٥) آخر وراء ما ظهر ؛ وامكان ذلك لا ينقطع الظن ؛ [فان امكان مناسب آخر أظهر ، ممكن في الأوصاف المناسبة ؛ فلم ينقطع الظن] بإمكانها وتجويزها ^(٦) ، وان كان ينقطع بظهورها : اذا ظهرت ^(٧) •

ألا ترى أن ظن أبي حنيفة ظاهر في قوله : ان [علة] ^(٨) أهلية العبارة العقل دون البلوغ ؛ لأنه لم يعدم البلوغ بالجنون ، وانما انعدم به العقل ؛ الى أن يقال [له] ^(٩) : لا ، بل انعدم شيء سوى العقل ، وهو : التكليف • فالصبي العاقل غير مكلف ؛ فبهذا ينقطع الظن الأول ، ويجب رد النظر الى أن التكليف أصلح لأن يكون ^(١٠) مناطا ، أو العقل ؛ فان

(١) سقطت الزيادة من د •

(٢) في د : « ووجد عقيب » •

(٣) في ل : « تصويرها » •

(٤) في د ، ل ، م : « هو » •

(٥) في ز : « أمر » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها •

(٦) في د : « وتجوزها » •

(٧) في هـ : « ظهر » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، هـ •

(٩) لم ترد الزيادة في د •

(١٠) في د ، ل ، ز : « لكونه » •

التكليف انعدم مع انعدام العقل^(١) .

وكذلك : لو أظهر المفترض أنه حدث شيء [آخر]^(٢) سوى الموت ، في امثال الذي ضربناه - وجب علينا النظر فيه ، وترجيح الموت عليه أو ترك التعليل بالموت .

فان قيل : فهل تجوزون^(٣) التعليل بتحريم الخمر بالرائحة الفاتحة المخصوصة بالخمر ، فانها حدثت مع الشدة ؟ فلو قال قائل : التحريم معلل بالرائحة الفاتحة [المخصوصة]^(٤) فانها حدثت : فحدث الحكم معها^(٥) .

قلنا : لو تصور أن يخفى على ناظر حدوث شيء آخر سوى الرائحة ، لكان^(٦) هذا أول نظره ، الى أن يتبين أنه حدث ما هو مناسب - وهو : الاسكار - فكان أولى منه ؟ ولكن هذا ضعيف : لأنه ساوqه معنى [آخر]^(٧) : أصلح للتعليل ، وأظهر للنظر ، وأسبق الى العلم والاحاطة . ونحن نسلم بطلان هذه الاضافة مهما ظهر ما هو أولى منه ؟ وذلك لا يدل على أن أول الاضافة ليس على مرتبة في النظر يستقر به القدم ؟ كما أن

(١) لقد قسم الحنفية تصرفات الصبي العاقل فيما لم يكن من حقوق الله تعالى الى ثلاثة أقسام ، الاول : ما هو نفع محض ، فيصح منه مباشرته . الثاني : ما هو ضرر محض ، فليس بمشروع في حقه . الثالث : ما يتردد بينهما ، فله مباشرته باذن الولي . أنظر الكشف على البزدوى (٢٥٣/٤ - ٢٥٧) . أما الشافعية فلم يجيزوا تصرف الصبي قبل البلوغ مطلقا . فراجع : المهذب (٣٣١/١) .

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل .

(٣) في د : « يجوز » .

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٥) جواب « لو » محذوف للعلم به ، وتقديره : فماذا تقولون ؟ .

(٦) في د : « كان » .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل .

المناسب الأظهر : اذا ظهر ، بطل المناسب الأخفي ؛ ونعني [بالمناسب الأظهر]^(١) : الأقوى الذي يظهر ثانيا ؛ وبالأخفي : الأضعف الذي يظهر أولا .

فان قيل : لو أظهر المعترض [حدوث]^(٢) معنى آخر لا يناسب فهل يبطل به النظر الأول ؟

قلنا : ان كان الأول لا يناسب : اعتدلا ؛ ولم يكن أحدهما أولى من الآخر ، فعلى المعلن الترجيح والانفصال ؛ وان كان الثاني مناسبا : صار - بمجرد مناسبه - مقدما على الأول الظاهر الذي لم يناسب ؛ وان كان الأول مناسبا ، والثاني غير مناسب : لم يقابله ؛ وان كان مناسبا مثل مناسبه : اعتدلا ، فعلى المعلن الترجيح ؛ وان كان أقوى من الأول : ترجح عليه بقوته ، فغير المناسب يعادل - في هذا المقام - غير المناسب - كما أن المناسب يعادل المناسب .

وفي هذا المقام^(٣) يفارق ما نحن فيه - : من الوجود بحدوث الوصف - الاضافة اللفظية ؛ فانه لو قال القائل : ليس الغضب علة لعينه وانما هو لمعنى يتضمنه أو يجاوره ؛ وذلك المعنى أيضا لا يناسب : كالغضب مثلا - فهو ساقط ، وتتعلق^(٤) بالوصف المنطوق به : لأن النطق به حجة .

أما^(٥) ها هنا : فلا^(٦) نطق ؛ وانما المستند : حدوث الحكم بحدوثه ؛ وقد حدث وصفان : فالإضافة الى أحدهما تحكم . نعم ، كأن

(١) في ل ، ه ، ز : « بالأظهر » .

(٢) لم ترد الزيادة في ل .

(٣) في ه ، ل : « الموضع » .

(٤) في ه : ل : « فتتعلق » .

(٥) في ه : « وأما » .

(٦) في ل ، ه ، ز : « لا » .

يضاف الى واحد : فانه الظاهر فقط ؟ فاذا نبه الخصم على الوصف الثاني : بطل الفطن^(١) الأول ، واحتيج الى الترجيح ، ولا ترجيح بالحدوث ، ولا ترجيح بأن الأولى^(٢) هو انذي ظهر أولا : فان التقدم والتأخر في الظهور ، يختلف بالأشخاص ووجوه البحث . وذلك لا يرجع الى قوة المعنى . فالظاهر ثانيا - بعد ظهوره - يساوي الظاهر أولا .

فصورة^(٣) [سؤال الشارع - في هذه القضية - تلتحق]^(٤) بالاضافة اللفظية ، لا بالاضافة الوجودية التي نحن فيها ؛ لأن ترتيب الحكم على منطوق السائل ، كترتيبه على كلام نفسه ، فلا فرق - بين أن يقول السائل : اشتد العصير ، فيقول الشارع : حَرُمَ وبين قوله : اذا اشتد العصير حرم - في أن الظاهر : كون الشدة سببا وان لم تناسبه . ولا يقاومه^(٥) معنى آخر : [لا]^(٦) يجاوره ولا يناسب ؛ لأنه لم يقع منطوقا به .

فان قيل : يحتمل أن يكون السبب هو الوصف الحادث مع وصف آخر هو مستمر في هذه العين ؛ والحكم المنوط بوصفين : يوجد بطريقتين أحدهما بعد سبق الأول وينعدم بعده ؛ ثم لا يتبع^(٧) ذلك الوصف الفرد ، دون انضمام الوصف الآخر [اليه]^(٨) . ومثاله : أنه لو صرح الشارع بأن العلة شدة عصير الغنبل كان^(٩) الحكم [٤٤ - ب] يوجد بوجود

(١) قد صحف في ز ، بلفظ : « الوصف » .

(٢) في ل : « الأول » ، وهو تصحيف .

(٣) في ه ، ل ، ز : « وصورة » .

(٤) في ه ، ل : « السؤال عن ... ملحق » .

(٥) في د : « ولا يقاربه » .

(٦) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز .

(٧) في د ، ل : « ينفع » .

(٨) لم ترد الزيادة : في ل .

(٩) في د : « كان » .

الشدة وينعدم لعدمها^(١)؛ ثم لا تتبع^(٢) الشدة في غير عصير العنب ، لأن كونه عصير العنب وصف ذاتي له مستمر ، [والآخر عارض يطرأ ويزول]^(٣)؛ والحكم موقوف على الوصف العارض . وأحد الوصفين إذا كان مستمرا ، والآخر عارضا : يطرأ ويزول ، فالحكم يدور^(٤) مع العارض ويزول بزواله ؛ فانه منوط بمجموع الوصفين ، وفي حدوثه الاجتماع ، وفي زواله زوال الاجتماع .

قلنا : هذا مسلم لا تنكره ؛ ولكن ليس في تجويزه ما يقطع الظن عن اتباع الوصف الحادث ؛ فان المعنى المناسب - أيضا - لا يمنع أن يكون معه وصف آخر يزيد في^(٥) المناسبة^(٦) ، ويكون الحكم مرتبا على مجموع الوصفين . ولكن : إذا [ظهر واحد مناسب]^(٧) انقطعت المطابقة عنه ، وعلى الخصم تبييه على الزائد المضموم اليه ، حتى ينفصل عنه .

نعم ، ان كان مجتهدا : فينبغي أن يبحث ؛ فان [تعذر ابداء وصف ثان]^(٨) : اقتصر على الأول ؛ وان كان معللا : ذكر ما ظهر ، واستقر قدمه في النظر الأول . وعلى الخصم أن يبيئه على الوصف الثاني ، حتى يتكلم عليه .

(١) في هـ : « بعده » .

(٢) في د ، ز : « تنفع » .

(٣) سقطت الزيادة من هـ ، ل .

(٤) في ز : « يتقرر » ، وهو صحيح أيضا .

(٥) في ز : « على » .

(٦) في د ، ل ، ز : « مناسبتة » .

(٧) في ل : « أظهر واحد مناسبا » وهي صحيحة أيضا .

(٨) في هـ : « فقد زائدا » ، وفي ز : « تعذر زائدا » ، وفيها

تصحيف . وفي ل : « تعذر ابداء » .

وكذلك المجتهد في مسئلتنا : يبحث ويتأمل ، فلعله يعثر على وصف آخر ، فإن لم يعثر : اعتمد على الوصف الحادث ؟ وإن كان معللا : كفاء ذلك^(١) انوصف الحادث ؟ وعلى المفترض ان يقول : ما الذي يؤمنك من كون الوصف الفلاني مضموما الى وصفك ؟ واذا ذكر هذا القدر : لزمه الانفصال ، واذا لم يذكر ، وقال : لعل وصفا آخر خفي عليك ، هو كامن^(٢) مضموم^(٣) الى وصفك ، فما الذي يؤمنك منه ؟ فهذا لا يلزمه^(٤) الجواب عنه ، كما في المناسب .

فان قيل : الحكم يظهر بحدوث الشرط عند تقدم العلة ، كما يظهر بحدوث العلة ؟ فمن اشترى قريبه : عتق عليه ؟ وقد حدث العتق بحدوث الشراء والملك [جميعا]^(٥) ؟ وليس الملك علة العتق ، وانما [العلة]^(٦) القرابة ، ولكن القرابة وصف ذاتي مستمر : لا يطرأ ولا يزول ؟ والملك يطرأ ويزول ، فظهر انحكم بظهور التمسرط ، وهو محل العلة لا نفس العلة .

قلنا^(٧) : هذا من قبيل السؤال السابق ؟ فان المجتهد يجب عليه أن

(١) في ل ، ز : « ذكر » .

(٢) في ل : « كائن » .

(٣) في هـ : « مضموما » ، وهو صحيح أيضا .

(٤) في د ، ل ، ز : « لا يلزم » .

(٥) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز .

(٦) عبارة هـ : « العتق علة » . وقد ذهب جمهور الفقهاء : الى أن من ملك أحدا من أصوله أو فروعه ، عتق . وعلى هذا اقتصر الامام الشافعي . وزاد الامام مالك : الفروع المشاركة في الأصل القريب ، وهم : الاخوة . أما أبو حنيفة : فأوجب العتق لكل ذي رحم محرم بالنسب . فراجع : المهذب (٤/٢) والبداية (٣١٨/٢) والاشراف (٣١٥/٢) :

(٧) في د ، ز : « قليل » .

يبحث عن الأوصاف الكامنة^(١) سوى الوصف الحادث ؛ فإن ظهر وصف
 [ما]^(٢) يساوى الحادث : جعل العلة مركبة من الوصفين ؛ وإن ظهر
 وصف مناسب : جعله علة ، وجعل الحادث شرطا . كما في شراء القريب ،
 وإن لم يظهر : جعل الوصف الحادث مانطا للحكم وعلماء له ، وأضاف
 الحكم إليه .

وعلى الأحوال ، لا يجوز تعطيل الوصف الحادث الذي ظهر الحكم
 به : إما أن يعتبر وصف^(٣) علة ، أو شرط علة ، أو علة^(٤) ؛ والنظر^(٥)
 الأول يقتضى الاحالة عليه ، وتقدير الاستقلال له بإفادة الحكم ، فإن سلم
 هذا النظر - في المرتبة الثانية ، والثالثة - من النظر عما ينقضه : سلم^(٦) ؛
 والا : حكم^(٧) بما ظهر ثانيا .

والغرض أن الملل تنقطع عنه المطالبة ، ولا تتوجه عليه : ما لم ينبه
 المترض على وصف آخر مضموم^(٨) إليه : يقدره وصفاً أو علة مستقلة ؛
 أو يقدر ذلك الوصف الآخر أصلا مستقلا ، والحادث مجاورا وفاقا^(٩) .
 فما لم ينبه على شيء من ذلك : لا تتوجه مطالبته^(١٠) . فهذا هو الغرض .
 فانه إن سلم في المرتبة الثانية من^(١١) النظر ، ولم يظهر غيره - جاز للمجتهد

(١) في هـ ، ل ، ز : « الكائمة » .

(٢) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز .

(٣) كذا في د ، ز ، ل . أي : أمانة علة . وفي هـ : « نصف » ،
 ولعله تصحيف على ما سيأتي قريبا .

(٤) في د : « فالنظر » .

(٥) في ل : « حكمه » .

(٦) في هـ : « مضموما » ، وهو صحيح أيضا .

(٧) في هـ ، ل ، ز : « وفاقيا » .

(٨) في د ، ز : « المطالبة » .

(٩) في هـ : « في » .

ان يجعل الوصف الحادث علما على التحكم متبا ، كما في ترتيب الجواب^(١) من انشراح على الواقعة ، وكما في الترتيب اللفظي بفاء التعقيب ، فان الاضافة الى الشرط [لفظا]^(٢) جائز ، كما يجوز الى العلة ، ولكن الأصل : أن المضاف اليه هو الموجب ، الى أن يظهر وصف هو أولى بالإيجاب منه ، فكذا ما نحن فيه .

فان قيل : اذا جوزتم أن يعلل بانوصف الحادث وان كان لا يناسب ، فبم ينكر الملال على المعترض اذا قال له : سلمت لك أنه سبب ، ولكنه سبب في هذا المحل على الخصوص ، كقوله : سلمت [لك]^(٣) أن الشدة سبب ، ولكن السبب شدة عصير الغضب ، [فبم تنكر عليه]^(٤) : وغايتك أن تقول : هذا تخصيص بوصف أو بمحل لا مدخل له ولا تأثير له في ايجاب الحكم ؛ على معنى أنه لا يناسب ، فأصل الوصف - أيضا - غير [٤٥ - أ] مناسب ، واطافة الحكم اليه على مذاق اتحكامات التي لا تعقل ، ولا فرق بينه وبين التخصيص بهذا المحل . وفيه ما يمنع الاتفاف بجنس هذا التعليل ، ويقصر الحكم على محل النص والاجماع ؟ .

وهذا هو السؤال الأعظم على هذه القاعدة ، [و]^(٥) في دفعه تمهيد هذا الأصل وتقريره .

قلنا : نتكلم على هذا السؤال ، من وجهين :

أحدهما : هو أن يقال : يجب على الملال أن يبين أن هذا الحكم ليس

(١) صحف في ه ، د - بلفظ : « الجواز » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٥) لم ترد (الواو) في : د .

مخصوصا بالمحل ومقتصرا على الذات [التي فيها] ^(١) الاجماع ؛ واذا بطل ذلك : وجبت الاضافة الى صفة متعدية • فبطل به الاختصاص • وهذا كقولنا : صوم مفروض ، فيفتقر الى التثبيت كالقضاء • فيقول الخصم : لا مناسبة لكونه مفروضا ؛ فلم قلتم : ان علة وجوب التثبيت في القضاء كونه مفروضا ، وهو لا يناسب ؟ [لا] ^(٢) ، بل العلة فيه كونه قضاء ، حتى يقتصر عليه • فيقال : وبالاجماع التثبيت ليس مخصوصا بوصف كونه قضاء ، فان النذر والكفارة وسائر الصيام يشترط فيه التثبيت ؛ فبطل التخصيص بالمحل والذات ، ووجب التعليل بوصف يتعدى ^(٣) •

وكذلك اذا قلنا : ان المستعير يضمن ، لأنه أثبت يده على مال غيره ^(٤) لفرض نفسه ، من غير استحقاق ؛ فيضمن ^(٥) كالسائم • ف قيل لنا : هذا الوصف

(١) في ه ، ل : « الذي فيه » وفي ز : « التي فيه » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٣) قد اتفق الفقهاء على وجوب النية في صوم رمضان والنذور والكفارات والتطوعات • ثم اختلفوا في وجوب تعيين النوى في صوم رمضان وفي النذر المعين ، فذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية عنه : الى أنه لابد من التعيين ، فان نوى صوما مطلقا لم يجزه • وذهب أبو حنيفة وأحمد في رواية أخرى عنه : الى أنه اذا نوى صوما مطلقا أو صوم تطوع أجزاء • واختلفوا كذلك في وقت النية ، فذهب الجمهور : الى أنه لا تصح الا أن تقع قبل طلوع الفجر الثاني • وذهب أبو حنيفة : الى أن النية كما تجوز من الليل فانها تكفي اذا وقعت فيما بين طلوع الشمس والزوال •

أما ما يثبت بالذمة - كقضاء رمضان والنذور والكفارات - : فلا يجوز الا بنية معينة من الليل ، بالاتفاق •

أما صوم النفل ، فذهب الجمهور الى صحته بنية في النهار قبل الزوال • وذهب مالك : الى أنه لا يصح الا بنية قبل الفجر •

فراجع في ذلك كله : المهذب (١/١٨٠) والهداية (١/٨٤ - ٨٥) والاشراف (١/١٩٤ - ١٩٥) والافصاح (١٠٩) •

(٤) في ز : « الغير » •

(٥) في د ، ل ، ز : « فضمن » •

ليس علة في المستام ؛ لانه لا يناسب ، فينبغي أن يقال : انه غير معقول ،
 ليس علة في السسام ؛ لانه لا يناسب ، فينبغي أن يقال : أنه غير معقول ،
 أو هو مخصوص بمحله وصورته ، وهو : يد السوم ، فيقال : وبالإجماع
 ضمان الأيدي غير مقصور على يد السوم ؛ اذ هو جار في يد الشراء ، ويد
 المستعير من الفاصب ، ويد المودع اذا جحد ، ويد الفاصب وغيره ، فاجتمع
 أمران ، أحدهما : وجوب التعليل ؛ [والآخر] ^(١) الاضافة الى الوصف
 الحادث : لأن الحكم حدث بحدوث وصف ، وهذا مما ^(٢) يجب تعليله ؛
 فقد ^(٣) كان الرجل يرى الذمة ، فضمن بالأخذ ؛ فأضيف الى الأخذ ،
 ووجب سبر صفاته ؛ وامتنع تخصيصه بمحله بالإجماع . لذلك فلم يبطل
 تعليلنا به : لأن ذلك منقوض بالإجماع ؛ وكل وصف انتقض بالإجماع
 فقد بان بالإجماع أنه ليس مناطا للحكم ؛ حتى [لو] ^(٤) عللنا الضمان في
 يد السوم : بأنه اثبات يد على مال الغير ؛ وتركنا خصوص جهة السوم -
 لبطل بيد الوديعة ؛ فلا بد أن نزيد ، فنقول : أثبت اليد لغرض نفسه ؛
 احترازا عن الوديعة . وهو أيضا منقوض بيد الاجارة ؛ فلا بد وأن نزيد
 قولنا : من غير استحقاق ؛ فاستقام ^(٥) التعليل بهذا القدر - وان كان
 لا يناسب - : من حيث ان الحكم [حدث] ^(٦) مع حدوث سبب فعر ^(٧)

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ه ، ز .

(٢) في ل : « ما » .

(٣) في د ، ز : « وقد » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ز .

(٥) في ه : « واستقام » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ل .

(٧) في ه : « فيعرف » .

ارتباطه [به]^(١) . ففعلرنا في تنقيح المناط وتهذيبه وتحديده^(٢) ، فاستقام ما ذكرناه بعد وجوب التعدية من محل الاجماع - وهو [جهة]^(٣) السوم - بطريق المناقضة التي ذكرناها .

نعم : لو اقتبس النخضم من يد السوم وصفا آخر : يطرد له أيضا ، ولا ينتقص ، ولا يتعدى الى العارية - كان مقاوما معارضا لكلامنا ، وعليا الترجيح .

وهذا كقوله : ان المستام انما ضمن : لأنه أخذ بجهة الشراء^(٤) ، والشراء جهة ضمان^(٥) ؛ والمأخوذ على جهة الشيء : كالمأخوذ على حقيقته ؛ وتعدى هذا الى يد الرهن^(٦) ، وتقطع عنه يد العارية . فهذا^(٧) يقاوم كلامنا الى أن نرجح جانبنا بطريقه . وعلى المجتهد البحث عن هذه المعارضات وتعيين واحد منها بالترجيح ؛ وليس على الملل ذلك ، بل كفاه أن يذكر وصفا يدعى ظهوره [له]^(٨) الى أن يقابل بغيره : فيتكلم عليه .

ولا ينبغي أن يتخيل الناظر [ان النظر]^(٨) في هذا المثال ، استقام : لكون^(٩) الأوصاف فيها مناسبة ؛ اذ لا مناسبة لها ؛ وان ظن ظان أن فيها مناسبة ، فهذا المنهاج جار قبل العثور على وجه المناسبة ؛ فليقدر عدم المناسبة

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) في هـ : « وتجريده » وهي مصحفة .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٤) في د : « المشتري » وهو مصحف عن « الشرى » .

(٥) في د ، ز : « الضمان » .

(٦) في د ، ز . هـ : « الراهن » .

(٧) في ز ، د : « وهذا » .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٩) في د ، ز : « يكون » .

التي يتخللها^(١) : فان غرضنا المثال •

وكذلك : قال الشافعي - رضى الله عنه - تعذر الثمن بأفلاس المشتري ، على تعذر العبد المبيع^(٢) بالأباق ؛ وهذا^(٣) حكم واجب التعليل والاضافة : فان الخيار حدث بحدوث الأباق ، فدل أنه السبب بعينه أو بما يتضمنه ، فلم يختص بأباق العبد في البيع - وهو أخص [٤٥ - ب] الصفات - إذ هو جار في أباق الجارية ، و جار في نفار الدابة وطيران الطير ؛ بل هو جار في غضب المنقولات ؛ فوجب التعدية^(٤) ، فقيل : الشامل لجميع هذه الصور : تعذر العوض • فكان الأباق علة بهذا الاعتبار ؛ وقد تعذر الثمن بالأفلاس •

ثم هذا القدر يطل بتعذر استيفاء الصداق : فانه لا يثبت الخيار في النكاح ؛ وتعذر استيفاء البضع بالأباق لا يوجب الفسخ^(٥) • فوجب أن نزيد ،

(١) في د: « قبلها » • وراجع في ضمان اليد من الغاصب والمشتري والمستعير : المهذب (٣١٩/١ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧٠ و ٤١٣) وحاشية ابن عابدين (٦٨/٤) والاشراف (٧/٢ و ٣٩ و ٤١ و ٤٤ و ٦٨) والافصاح (٢٠٢) •

(٢) في ل : « الممتنع » • (٣) في هـ ، ل : « وهو » • (٤) وإلى هذا ، ذهب مالك والشافعي وأحمد • وذهب الحنفية : إلى أنه لا خيار ، بل البائع مساو لغيره من الفراء • فراجع : الأم (١٧٦/٣) والمهذب (٢٦١/١ و ٢٩٤ و ٣٢٤) ، والوجيز (١٧٢/١) والافصاح (١٩٤) والهداية (٢٠٩/٣) •

(٥) قد ذكر الشيخ أبو اسحاق الشيرازي : أنه اذا أعسر الرجل بالمهر ففيه طريقان ، فمن الأصحاب من قال : ان كان قبل الدخول ثبت للمرأة الخيار في الفسخ • وإن كان بعد الدخول فلا يثبت • ومنهم من قال : ان كان قبل الدخول ثبت الفسخ ، وان كان بعده ففيه قولان ، أحدهما : لا يثبت • والآخر : يثبت ، وهو الصحيح • وذهب المالكية والحنابلة : إلى أن لها انخيار مطلقا • أما الحنفية : فانهم لم يذهبوا إلى الخيار ، بل ذهبوا : إلى أن للمرأة أن تمنع نفسها حتى تأخذ المهر • وهو المختار عند الغزالي • فراجع : المهذب : (٦٥/٢) والوجيز (١٧٣/١) والافصاح (٣١٧) والهداية (١٥٣/٢) والبداية (١٤٥/٢) •

فنقول^(١) : تذر عوض في عقد بيع ، فيبطل الخصوص بالأجماع ، ويجب التعليل للحدوث بحدوث الوصف ، فيه^(٢) يندفع^(٣) السؤال •

ثم المخصم أن يبعد هذا الوصف بقيد آخر : يتعدى محل النص ، ولكن لا يتعدى الى محل^(٤) النزاع ، وهو أن يقول : تعذر في عين ، فلا يتعدى الى الثمن وهو دين ؟ وعليه أن تتكلم عليه بالابطال أو الترجيح ، فنقول : ليس مخصوصا بالعين ؟ اذ يتعدى^(٥) الى المسلم فيه : اذا انقطع جنسه ، وهو دين ؟ فيقول : تعذر في عوض مقصود هو محل العقد ، والثمن ليس محلا للعقد ؟ فنكر ذلك ، فنقول^(٦) : بل هو محل العقد ؟ فالثمن^(٧) والتمن عوضان يتعادلان عندنا ، فذهب في الاستدلال بالشواهد على كونه محل العقد ، ويذهب في معارضته •

وقد يغير العبارة ، ويقول : العلة تعذر في مقصود قبل القبض تعيين فيه القبض ؟ ويخرج عليه المسلم فيه ؟ وتنعكس العلة في الثمن : فانه لا يتعين فيه القبض ؟ اذ يجوز الاعتياض عنه • فتتكلم عليه بالمنع أو بالابطال أو بالترجيح •

هكذا تقوم مراتب النظر بين المتناظرين في الأحكام الحادثة بحدوث الأوصاف ؟ وهي : التي وجب^(٨) اضافتها الى الحادث ، ورجع النظر الى

(١) في ه : ل : « ونقول » •

(٢) في د : « وفيه » •

(٣) في ز : « فيندفع » •

(٤) في د ، ل ، ز : « صورة » •

(٥) في د ، ل ، ز : « تعدى » •

(٦) في ه ، ل : « ونقول » •

(٧) في ه : « والثمن » •

(٨) في د : « نوجب » •

تعيين وصف من الحادث ، أو الى تنقيح جملته : بإلغاء بعض ، وإبقاء بعض . فكل ذلك جار دون المناسبة ، وقبل العثور على المناسبة ؛ ومعظم الأحكام القياسية من هذا القبيل : فانها أحكام حدثت بحدوث أسباب موجبة وقع النظر : في تعيين الأوصاف من الموجبات الحادثة ، أو في تنقيحها . وقد رجع حاصل هذا الجواب ، الى أن السؤال الداعي الى تخصيص الحكم بالمحل لازم ، ولكن^(١) نين سقوطه بالاجماع ، وهو كعارضنة أخرى تقاوم الوصف المذكور : في أنه [لا]^(٢) يناسب ؛ فانه يندفع بالتقضى : بالاجماع ، أو بمسلك من الترجيح ، وذلك جار^(٣) بين الوصف المتعدى وبين الوصف القاصر .

وقد قال قائلون : المتعدى أولى من القاصر في العلل ، والمتعدى الى فروع أولى من المتعدى الى فرع واحد ؛ وعلى هذا المذهب ، يحصل الترجيح بمجرد التعدية .

والجواب الثاني - وهو المختار : أنه اذا اتفق شيء مما ذكرناه في الجواب الأول : من دلالة الاجماع على بطلان التخصيص ؛ فهو ظاهر جلي لا شك فيه ، ولكن ليس ذلك مشروطا .

وقد شرطه فريق ؛ اذ قد نقل عن بشر المريسي^(٤) وجماعة ، أنهم قالوا : لا يجوز القياس على أصل ، بمجرد قيام الدليل على أصل تجويز

(٨) لم ترد « الولو » في هـ .

(٢) سقطت الزيادة من ز .

(٣) صحف في ز ، بلفظ : « جائز » .

(٤) هو : أبو عبدالرحمن الفقيه الحنفي المعتزلي ، صاحب أبي يوسف ورأس الطائفة المريسية . المتوفى : سنة ٢١٨ هـ . و « المريسي » نسبة الى « مريسة » ، (بالفتح فالتشديد) : قرية بمصر او الى « مريس » (كامير) : من بلاد النوبة . انظر : الجواهر المضية (١/١٦٤) ، والنجوم الزاهرة (٢/٢٢٨) وهامش آداب الشافعي (١٧٥) .

القياس ، بل لابد وأن يدل دليل خاص على أن الأصل - الذي عليه القياس - معلول بعلته ، فإنا^(١) - [مع^(٢)] ورود الدليل على أصل القياس - نُجَوِّزُ أن يكون من جملة ما أُصل لا يعلل ، بل يخصص بمورده ، فلا بد من دليل على كون الأصل معللاً^(٣) .

ولست^(٤) أعرف لهذا المذهب وجهاً إلا ما ذكرته^(٥) ، فإن الوصف المخصص إذا عادل الوصف المتعدى : في الانفكاك عن المناسبة ، تقاوما . فلا بد من دليل على التعدية .

فإن خصص صاحب هذا المذهب مذهبه بهذا الجنس : من التعليل الخالي عن المناسبة ؛ فله وجه . ووجهه بين كما ذكرناه .

وإن طرده فيما ظهرت فيه المعاني المناسبة ، وقال : يجوز أن يلحظ الشرع المناسب في محل مخصوص ؛ فلا بد من دليل التعدية ؛ أو قال : يجوز أن يقدر وقوع هذا المناسب وفاقاً - فهو في هذا الطرف أضعف ، واستمداده من القول بانكار أصل القياس . وإليه أشار نفاة القياس : في وجوب الاختصار .

[وعلى^(٦) الجملة : هذا] المذهب غير سديد^(٧) في جميع الصور ؛ فلا تشترط دلالة الاجماع على التعدية ؛ ولو اتفقت : فهو الأعلى^(٨)

(١) في د ، ز : « فإما » .

(٢) لم ترد الزيادة : في ل .

(٣) راجع في هذه المسئلة : المعتمد (٧٦١/٢) والمستصفي (٣٢٦/٢) وما سيأتي (٨٢ ب) والاحكام (٢٨٧/٣) وشرح الاسنوى (٣٢٣/٤) .

(٤) في د ، ز : « ولا » .

(٥) في هـ : « ذكرناه » .

(٦) في هـ : « على الجملة » وهذا .

(٧) قد ورد في هـ ، ل - بعد ذلك - زيادة : « على الجملة » .

(٨) في هـ ، ل : « الأجل » .

والأوضح • ولكننا نقول : إذا حدث وصف ، وحدث عقيب حكم [٦] - أ[دل^(١) حدوثه عقيب حدوثه ، على أن الوصف الحادث : مناطه ؛ وأن الحكم يتبع الوصف دون المحل • ثم إن كان انوصف مناسبا : ظهر تسميته علة ، وإن لم يكن مناسبا : فالظاهر أن الحكم مضاف إليه ؛ ويحتمل أن لا يسميه علة من يفهم من العلة المناسبة ؛ ويحتمل أن يسميه علة من يفهم من العلة العلامة ؛ ويحتمل أن يجعل اسم العلة له مجازا ولمناسب^(٢) حقيقة ؛ فإن المناسب عرف وجه تأثيره في الحكم ، وهذا لم يعرف وجهه تأثيره ، ولكننا نظن أنه متضمن للمعنى المناسب المصلحي الذي لم نطلع عليه ، فهذا الوصف أمارة تلك المصلحة التي غابت عنا وعلامتها ، ونظن أنه لا تنفك عنه^(٣) في غالب الأحوال ، وتنزل^(٤) منزلة القالب والمنظرف ، فتسميته علة : بطريق تضمنته للعلة^(٥) - على طريق المجاز - ليس بعيدا •

وهذا^(٦) الاختلاف يرجع الى التسمية ، وقد صرح الأصوليون بهذا الاختلاف ؛ ولا خير فيه ، فإن العلامات المنصوبة من جهة الشرع متبعة : سواء ناسبت ما هي علامة عليه ، أو لم تناسب ؛ فلا ينبغي أن تسوى انقواعد على [الألفاظ ؛ بل ينبغي أن تسوى الألفاظ]^(٧) على المعاني •

(١) قد ورد في ه ، ل - بعد ذلك - زيادة : « على » وهي من الناسخ •

(٢) في ه : « والمناسب » •

(٣) في د ، ه : « منه » •

(٤) في ه : « فتتزل » •

(٥) في د ، ز : « انعلة » وهو صحيح أيضا •

(٦) في ه : « وهو اختلاف » •

(٧) ورد في ز - بدل ما بين القوسين - عبارة : « ألفاظ » فقط •

فإذا^(١) رجع حاصل النظر الى أن العلم على الحكم الحادث هو الوصف الحادث : الذي ظهر في أول النظر حدوثه ؛ وأن الحكم يتبع الوصف دون المحل ، فالإضافة^(٢) الى المحل ساقطة : عند ظهور العلامة^(٣) ، كما أنها ساقطة عند ظهور المناسبة^(٤) .

وإن قال^(٥) قائل : فهذه^(٥) حكاية المذهب ، فماذا دليلكم^(٦) عليه ؟ قلنا : اشتمل المذهب على دعويتين • ففي ماذا النزاع ؟ - احدهما : أن الوصف الظاهر حدوثه علامة ؛ والآخرى^(٧) : أن الحكم يتبع العلامة ، دون المحل الذي العلامة ظهرت فيه •

فإن نوزعنا في قولنا : ان الوصف الحادث علامة ، فدليله ما سبق : من أن حدوثه بحدوثه [دل عليه]^(٨) كما في الإضافة اللفظية ، وكما في حكم الرسول - عليه السلام - عند وقوع واقعة جديدة ، بحكم جديد • والدليل عليه : أنه لو علم مثلاً أن لا حادث الا الوصف الذي ذكرناه ، لوجب الإضافة اليه • فإن أصل التعليل والإضافة واجب قطعاً بحدوثه بعد أن لم يكن ؛ فافتقر الى محدث : يتميز به عما قبل الاحداث ، فلو لم يعمل ، لبطل قولنا : ان الإضافة واجبة • وهو معقول ، ولو لم يعمل بهذا الحادث ، لبطل قولنا : أن لا حادث سواء • هذا : اذ علم - بسبب قطعي - أن لا حادث سواء •

(١) في د : « واذا » •

(٢) في د : « والاضافة » •

(٣) في هـ ، ل : « العلامات ... المناسبات » •

(٤) في د ، ل ، ز : « قيل » •

(٥) في د ، هـ : « فهذا » •

(٦) في د : « دليلك » •

(٧) في د : « والآخر » وهو تصحيف •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

فإن لم يعلم ، وكان ذلك مضمونا - كفى ذلك المجتهد^(١) ؛ ويكفى من الملال بأن يعين وصفا يزعم : أنه لم يظهر له سواء ؛ [إلى أن ينبه على وصف آخر ظهر سواء]^(٢) : فيلزمه أن يتكلم عليه •

ولا تتوجه^(٣) عليه المطالبة بأن يقال له : ولم قلت : أن لا حادث سوى ما ذكرت ، ونعله حدث وصف غاب عنك ؛ لأنه^(٤) لو فتح هذا الباب في الجدل : لا نحسم طريق النظر ، وتتوجه ذلك على كل من يبدى المناسب ، ولقيل له : أسلم^(٥) بطلان علتك المناسبة لو ظهرت عللة أخرى أظهر [مناسبة]^(٦) مما تدعيه ؛ على ما تقرر^(٧) : من استحالة تعليل الحكم بعلمتين عرفنا بطريق المناسبة ؛ فاذا^(٨) قال : نعم ، فيقال : وما الذي يؤمنك من وجود مناسب أظهر مما تدعيه وأقوى ، ولم تطلع عليه ؟ فهذا السؤال مدفوع في الجدل •

وقد قال القاضي أبو بكر : يجب السبر على الملال ، وهو : أن ينسب علته ، ويبين انتفاء ما عداها • وطردَ هذا في المناسب أيضا •

وهو بعيد في حق المجادل ، متجه في [حق]^(٩) المجتهد ؛ اذ على المجتهد تمام النظر : لتحل له الفتوى ؛ وليس على الملال الا ارتقاء مرتبة

(١) في ه ، ل : « للمجتهد » وهو صحيح أيضا •

(٢) في ل : « إلى أن يظهر وصف آخر ، وينبه عليه » •

(٣) في ز : « تتجه » •

(٤) في د : « ولأنه » •

(٥) في ه : « تسلم » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •

(٧) في ه ، ل : « سنقرر » •

(٨) في ه : « وإذا » •

(٩) سقطت الزيادة من د •

من مراتب النظر^(١) ، الى أن يستنزل عنها^(٢) الى مرتبة أخرى ، بالمقاومة^(٣) والمناظرة . فان المناظرة : معاونة على النظر . ولو ألزم المعلن ذلك : لأنزم بيان السلامة عن المعارضة^(٤) ، وللزمه السبر ، وكان^(٥) يجب أن لا يبقى للخصم كلاما ، فيقسم ويقول : [نعارضه بكنا]^(٦) ، والكلام عليه لا يخلو اما أن يكون كَيْتَ وَكَيْتَ . فيأخذ في ابطاله ؛ [ثم أدلة ابطاله]^(٧) ايضا - فتتفرق الى أنواع من السبر ؛ ويتسلسل الى غير ضبط .

وقد كن - من عادة القاضي في المناظرة - ذلك : فكان يستقصى - في أول الأمر - كل ما [كان]^(٨) يتوهم تعلق الخصم به - بطريق [٤٦ - ب] السبر - ويبطله : بحيث^(٩) لا يبقى للخصم متعلقا .

وهذا بعيد عن مصلحة المناظرة ؛ اتفق المناظرون على خلافه . فاذا بطل هذا المسلك ، استقر^(١٠) قدم المعلن في دعواه : أن الوصف الذي ظهر حدوثه ، هو العلامة على العلة أو [هو]^(١١) العلة . وعلى الخصم أن يشير الى وصف آخر : ان كان عنده ، حتى يتكلم عليه . فهذا بيان احدى الدعويين ، وهو : أن الوصف الحادث علامة أو

(١) في ز : « الظن » وهو صحيح ايضا .

(٢) في ل ، هـ : « عنه » .

(٣) في د : « بالمعاونة » وهو تصحيف .

(٤) في هـ : ل : « المعارضات » .

(٥) في د ، « وكان » .

(٦) في هـ : د : « في معارضة هذا » .

(٧) سقطت الزيادة من ل .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٩) في هـ : ل - زيادة : « كان » .

(١٠) في ل : « استنقل » .

(١١) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

علة ، وكلاهما^(١) في الغرض واحد ، فيكتفى^(٢) من العلل بأن يستدل على كونه علة : بحدوث الحكم عقيب حدوثه . ويبطل عليه ملكه : بأن يبين [نه]^(٣) أنه حدث عقيب وصف آخر ، حدث مع هذا الوصف : [مستقلا أو مضموما إليه]^(٤) ؛ فما الذي رجح أحدهما : [على الآخر]^(٥) ؟ ، وعلى المجتهد البحث عن الأوصاف المقدرة الموهومة : التي تقدر حادثة مع هذا الوصف مستقلا أو^(٦) مضموما إليه .

فأما الدعوى الثانية - وهي المقصود بالانبات - : أنه إذا سلم كونه علامة أو علة ، فما الذي يمنع اختصاصه بذلك المحل ، يقال : الشدة في ماء العنب علامة ، دون الشدة في غيره^(٧) ؟ وغاية ما نبي الباب أن يقال : لا مناسبة لهذا التخصيص ؛ وأصل العلة - [أيضا] -^(٨) لا مناسبة له . فكيف الخلاص ؟

ف نقول : إذا سلم أن الحدوث عقيب الوصف الحادث ، دلَّ على أن^(٩) الوصف الحادث علامة - فالعقول تشير الى اتباع العلامات ، والأعراض عن التخصيص بالمحال^(١٠) . وهذا معلوم من تصرفات علماء^(١١)

(١) في د ، ز : « وكلاهما » .

(٢) في د ، ز : « فليكتفى » وهو خطأ وتحريف ناسخ .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٥) لم ترد الزيادة : في ، ز ، ل ، د .

(٦) في ل : « ومضموما » .

(٧) في ل ، د ، ز : « غيرها » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، هـ .

(٩) في هـ : « كون » .

(١٠) في د : « بالمحل » .

(١١) في هـ ، ل ، ز : « عقلاء » .

الشرع ، وهو راسخ في عقولهم - على وجه : يُعَدّ انكاره عنادا وجهلا
[وغاوة]^(١) .

فان قيل : فلو أنكر منكر اشارة العقل الى هذا ، فليس يبقى بأيديكم
الا التثبت والانكار ، مع المعجز عن اقامة دليل يهتدى به .

قلنا : المنكر - في هذا المقام - تضرب له الأمثلة ؛ حتى اذا أصغى
واعترف : اهتدى^(٢) . فان^(٣) أبى وجحد : اختزى واعتزى الى مخالفة
علماء الأمة [ومناكرة من سلف ومضى]^(٤) ، ونحن نضرب ثلاثة أمثلة :
مثالا مقدرا ، ومثالا من مذهب الشافعي ، ومثالا من مذهب أبى حنيفة :

أما المثال المقدر ، فهو^(٥) ما قدمناه : من أنه لم يقل للنبي - عليه
السلام - ماتت شاة ، فهل تباع ؟ فقال : لا ؛ لفهم [منه]^(٦) أن الموت
علامة لتحريم^(٧) البيع . اذ كان يجوز بيعها قبل الموت ، ولم يحدث الآن
غير حلول الموت ؛ فحكم بتحريم البيع . ففهم أن الموت علامة ؛ فلو ماتت
بقرة أو ناقة : لحكم بمنزل هذا الحكم ، وهذا لا سيل الى جحد ، ولم
تعرف مناسبة الموت : اذ ما يتخيل فيه - من تعطيل المنافع [فقد]^(٨)
أبطلناه ، وذكرنا أنه خيال . ولو قدر^(٩) الاخبار عن وصف آخر حدث :

(١) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٢) في د ، ل : « وان » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) في هـ ، ل : « هو » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) في د ، ل ، ز : « تحريم » .

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ل .

(٨) في ز : « قدرنا » .

أبعد من هذا الوصف ؛ لكان^(١) الحكم عند حدوث ذلك الوصف مفهوما
 اضافته الى ذلك الوصف ، وكون الوصف علامة عليه : حتى تقدر مشاركة
 البقرة والناقة للشاة فيها ؛ وان أنكر منكر هنا ، كان مناكدا^(٢) ، وان زعم
 أنه من قبيل ما في معنى الأصل ؛ قلنا : هذه عبارة اشتهرت ، فلا بد من
 البحث عنها . فان قنع^(٣) بمثل هذه العبارة ، فنحن نقول : الشدة
 [المطربة]^(٤) لا تناسب - مثلا - [وهي]^(٥) علة أو علامة ، وشدة نيز
 التمر كشدته وفي معناه . فلا نمجز عن اطلاق هذه العبارة في جميع
 المواضع . ومعنى قولنا : في معناه ؛ أنه شاركه فيما عرف كونه علة أو
 علامة ؛ وأنه انما فارقه فيما ليس له مدخل في العلامة ، وهو : كونه شاة ،
 وكونه بقرة . وهذا لا مدخل له ؛ فكان يمكن أن يقال ، العلامة والعلّة
 هو : الموت في الشاة ، كما يقول : هو الشدة في عصير العنب .

هذا هو المثال المقدّر ، وهو واضح . وفي تقرير أمثاله متسع ؛ وهو :
 كل وصف حادث رتب الشارع^(٦) عليه حكما ، والوصف الحادث
 لا يناسب الحكم .

المثال الثاني - من مذهب الشافعي - قوله : ان بيع العنب [بالعنب
 رطباً^(٧)] كيلا بكيل باطل ؛ لأنه يتوقع نقصانه عند الجفاف : فصار

(١) في د : « كان » .

(٢) في ل : « مناكرا ، والمعنى واحد » .

(٣) في ل : « قبل » .

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٦) في د ، ز : « الشرع » .

(٧) سقطت الزيادة من د .

كالرطب^(١) .

ف قيل^(٢) : ولم قلت : ان توقع النقصان في ثاني الحال علة الابطال ،
مع حصول التماثل في الحال ؟ وهل هذا الا لتعليل بما لا يناسب ؟

فقال^(٣) : الدليل على اثبات الوصف في الأصل ، قوله - عليه السلام -
للسائل : « أينقص الرطب اذا جف » ؟ فقال : نعم ، فقال^(٤) : « فلا اذن » .
فعلى^(٥) بالنقصان عند الجفاف .

فلو قيل [له]^(٦) : علل بنقصان الرطب عند الجفاف ، فلم عديت
الى العنب ؟ - فلا يمكنه الانفصال باظهار المناسبة : اذلا مناسبة ، وانما فهم
الحكم ، وفهم علامة الحكم ، وهو : توقع النقصان ؛ فكان الحكم
مع^(٧) العلامة - غير مخصوص [٤٧ - أ] بمحل العلامة . فمتى^(٨)
تُصَرَّفَ في اللبن والمخمان وجميع الأشياء الرطبة ، وقدر لجميعها حالة
الكمال - اعتبر^(٩) التماثل بالاضافة اليها .

(١) قد ذهب الشافعية ومحمد بن الحسن : الى أن علة المنع من
بيع الرطب بالرطب هي توقع نقصانه عند الجفاف ، فقاسوا عليه العنب
وسائر الفواكه . وذهب الحنفية والمالكية والحنابلة : الى جواز بيع العنب
وما اليه مثلا بمثل ، وهو مذهب المزني . فراجع : الام (٢١/٣) والمهذب
(٢٧٢/١) والوجيز (٣١٣٧/١) والاشراف (٣٦٠/١) ، والانصاح (١٧٠)
والهداية (٤٨/٣) والبحر الرائق (١٤٤/٦) والبداية (١٢١/٢) .

(٢) في د ، ز : « فيقال » .

(٣) في د : « فيقال » .

(٤) في د ، ل : « قال » .

(٥) في ه ، ل : « علل » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ه .

(٧) في ه ، ل : « تبع » ، وهو صحيح ايضا .

(٨) في د ، ل ، ه : « حتى » . واعتبر .

(٩) في د ، ل : « واعتبر » .

ومن عرف مسالك المناسبة على ما قدمناه^(١) ، عرف أنه لا مطمع في المناسبة في هذه المسئلة ؛ ولكن اتبع العلامة كما اتبع العلة المناسبة . والعلل المناسبة - عند التحقيق - علامات : فانها لا توجب الأحكام^(٢) لذواتها .
فان قيل : ليس هذا وزان مسئلتكم ؛ فانه تلقى التعليل من الاضافة والايماء من جهة الشارع ، لا من جهة الحدوث .

[قلنا]-^(٣) : ولما نورد هذا المثال دليلا على أن الحدوث عقيب الوصف علامة التعليل ؛ وانما أوردناه دليلا على من سلم أنه عرف بالحدوث عقيه كونه علامة ، بالدليل الذي سبق ؛ [ولكن]^(٤) قال : هو علامة في هذا المحل حتى لا يتعدى . ولا يستنكر هذا لعدم المناسبة في التخصيص ، كما لم يستنكر لعدم المناسبة في الأصل ، وفي هذا لا يختلف الأمر باختلاف طرق معرفة العلامة ؛ فنقصان عرف كونه علامة بالايماء ، وهو - بعد كونه علامة - لا يختص بالمحل ، فكذلك الموصف : اذا عرف كونه علامة بالحدوث عقيه ، لا يختص بالمحل وان لم يناسب .

على أن الشافعي كيف يتعلق في التعدية بالاضافة ، والاضافة الى نقصان الرطب ، اذ قال : أينقص الرطب اذا جف ، فنقصان العنب كيف صار علامة ؛ فدل أن العنب كالرطب^(٥) محل العلامة ، والحكم يتبع العلامة ؛ وكذلك القول في الشدة التي لا تناسب مثلا ، هي بالنسبة الى عصير الرطب ، كهى بالنسبة الى عصير العنب ، والموت بالنسبة الى انشاء ، كهو^(٥) بالنسبة الى البقرة وسائر الحيوانات .

(١) في هـ ، ل : « قدمناها » .

(٢) في د ، ل ، ز : « الحكم » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « والرطب » .

(٥) في د : « كهى » .

وبهذا ، يتبين اتفاق العلماء على اتباع العلامات دون المحال^(١) .

المثال الثالث : قول أبي حنيفة : الجص مكيل ، فيحرم فيه ربا الفضل كالجبر ؟ فطوالب به ، فقال : ظهر تأثير الكيل في ربا الفضل . قلنا : وما معنى تأثيره ؟ قال : ظهور الحكم به ، ومظهر^(٢) الحكم علة الحكم . وهذا [منه]^(٣) دليل على تسمية العلامة علة : لأن العلامة تظهر كالعلة .

قال : ووجهه أن الفضل - الذي لا مقابل له - حرام في انبيع بالاتفاق ؛ وهو أن يقول : بعتك هذا العبد بهذا الثوب ، على أن تزيد^(٤) درهما ؛ فأندهم فضل لا مقابل له ، فهو حرام ، وإنما صار فضلا : بأن صارت المقابلة بحكم الشرط والصيغة ، مقصورة على العبد والثوب .

وانشروع شرط^(٥) المائلة في مقابلة البر بالبر ؛ فكانت الزيادة فضلا على المثل : لا مقابل له^(٦) . بحكم الشرع . وإنما يصير فضلا على المثل ، بحصول المائلة . وإنما تحصل المائلة في القدر : بالكيل ؛ وفي المعنى : بالجنسية ، فالعلة مركبة منهما ؛ إذ بمجموعهما^(٧) ظهر^(٨) الفضل ، وبظهور الفضل ظهر التحريم . فسمي علة : لأنه مظهر [يظهر]^(٩) الحكم . وهو الذي رددنا القول في تسمية جنسه علة أو علامة العلة . والغرض : وراء هذا ، وهو أن يقال له : هذه الأوصاف لا تناسب ، وهي

-
- (١) في د ، ز : « المحل » .
 - (٢) في د : « ويظهر » ولعلها مصحفة .
 - (٣) لم ترد الزيادة : في هـ .
 - (٤) في د : « يزيد درهم » .
 - (٥) في هـ : « شرع » .
 - (٦) في د : « لها » .
 - (٧) في د ، ز : « بمجموعها » .
 - (٨) في ز : « ظهور » .
 - (٩) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

مظاهرات • فان سلم لك أنها^(١) العلامة ، فهي علامة في الأشياء الستة ؛ فلم عديتها الى غيرها : وأنت لا تطلع على وجه المناسبة فيها ؟ فيقول : اذا سلم [لي]^(٢) أنها مظهرة ، فهي علامة بنفسها حيث وجدت ، ولا^(٣) تخص بالمحال •

ومن سلم له كونه علامة لا ينازعه في الطرد ، وانما النزاع في طريق اثبات كونه علامة ؛ اذ يقال له : والبر المتهىء لحصول المائلة فيه قدرا وجنسا ، لم شرط^(٤) [الشرع] المائلة الممكنة فيه ؟ وبم عرفت [ان علامة الحكم]^(٥) الامكان^(٦) ؟ والمقصود أنه عدى الكيل والجنس ، وهي علامة مظهرة ، وليست علامة مناسبة أصلا •

فقد تبين - بالأمثلة من مذاهب العلماء - أن العلامة التي لا تناسب [متبعة]^(٧) ، لا يجوز تخصيصها بالمحل ، كالعلامة المناسبة • وأن^(٨) المناسبة احدى الطرق التي يعرف بها كون الوصف علامة • وقد يعرف غيرها : كالنص ، والايماء ، واستعقاب الحكم عند الحدوث • فان من اعترف بكونه علامة ، وعرف ذلك بطريق من هذه الطرق ، وجب عليه اتباع العلامة ، وقطع النظر عن المحال^(٩) ، وقد حصل بذلك دفع هذا السؤال [على أوضح وجه ، للفتن المتأمل ؛ ان شاء الله تعالى]^(١٠) •

(١) في هـ : « أنه » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د : « فلا » •

(٤) في هـ ، ز : « يشرط » ، ولم ترد الزيادة التالية : في هـ •

(٥) ورد في ز - بدل ما بين القوسين - لفظ : « علة » •

(٦) في د : « للامكان » ، وهو تصحيف •

(٧) لم ترد الزيادة : في د •

(٨) في د : « وانما » •

(٩) في هـ ، ل ، ز : « المحل » •

(١٠) لم ترد الزيادة : في ، ز •

القول في قياس الشبه

وفيه تمام بيان الطرد [٤٧ - ب] والعكس^(١)

فإن قيل : حاصل معصمكم في التعلق^(٢) بالطرد والعكس ، يرجع الى التعلق بأن لا متجدد الا الوصف الحادث ، وقد كان الحكم معدوما قبل ، ووجد الآن ؛ ولا فارق^(٣) بين الحالتين المختلفتين^(٤) في الحكم ، الا الوصف الحادث ، فكان الوصف الفارق^(٥) مناطا للفرق بين الحالتين^(٦) ، وعلاوة على الحكم المتجدد ؛ وهذا في وصف يعترى على ذات واحدة ، فكان الوصف فارقا بين الحالتين •

ويلزمكم - على مساق القول به - الحكم بأن الفارق بين الذاتين ، المختلفتين في الحكم علامة الافتراق : اذا لم يظهر فارق سواء ، وإن لم يكن مناسبا • فإن ظهر فارق آخر : قابله ، الى أن يرجع عليه ، كما في الوصف الحادث الفارق بين حالتي الذات الواحدة •

وبيانه : أنه لو قدر الخمر المشتد مائتا بنفسه ، غير [متصف بالعصير]^(٧) والخل ؛ بل كانت الشدة وصفا مساوقا لوجوده ؛ وورد

(١) راجع كلام الأصوليين عن الشبه : في المعتمد (٨٤٢/٢) والمستصفى (٣١٠/٢) ، وروضة الناظر (٢٩٥/٢) والاحكام (٤٢٣/٣) وشرح المختصر (٤٠٠/٢) وشرح الأسنوى (١٠٥/٤) وشرح جمع الجوامع (٣٠٢/٢) وتنقيح الفصول (١٧١) والتيسير (٥٣/٤) وشرح المسلم (٣٠١/٢) ونبراس العقول (٣٣٠) •

(٢) في ، ز : « التعليل » وهو صحيح أيضا •

(٣) في د ، ز : « فرق » •

(٤) صحف في د ، ز - بلفظ : « المقرونتين » •

(٥) في ل : « الفرق » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « المقرونتين في الحكم الا الوصف

الحادث » وهي من الناسخ •

(٧) عبارة ه ، ل ، ز : « محفوف بطرفي العصير » •

الشرع بتحريمه وتحليل الخل والعصير والأدهان ، لأمكن أن يقال :
[لا فارق]^(١) بينه وبين سائر المائعات الا الشدة ، فلتكن الشدة علامة ،
حتى يتعدى الى مشتد آخر هو : نبيذ التمر مثلا ، فهذا مثال مقدر .

ونذكر^(٢) مثالا واقعا ، وهو : أن التكرار مشروع في غسل الأعضاء
وفقا ، وغير مشروع في المسح على الخف وفقا ؛ فإذا نظر الناظر اليه : لم
يتميز المسح عن الغسل الا بكونه مسحا ؛ والا فهو ركن في الطهارة ، وجار
مجراه في كل قضية الا في كونه مسحا . فليكن كونه مسحا علامة ترك
التكرار ، حتى يتعدى الى مسح الرأس ؛ وهو متنازع فيه . وإذا قيل
بذلك ، يقابله أن الغسل شرع فيه التكرار ، وتميز عن المسح على الخف
بكونه أصلا : لا مدخل للمبدل فيه ؛ فيتعدى الى مسح الرأس ، فتصح كل
واحدة^(٣) من العلتين ، الى أن يظهر الترجيح .

وكذلك يقول الحنفي ؛ لا ربا في الثياب والعبيد ، وجرى في الأشياء
المتة ؛ ولا تفارقها الا في كونها^(٤) مقدرة . فهو^(٥) العلامة ، وتعدى الى
المقدرات .

والمالكي يقول : [بل]^(٦) خالف الاشياء الأربعة غيرها من العبيد
والثياب ، في كونها قوتا ؛ فهو العلة والعلامة .
والشافعي يقول : لا ، بل فارق في كونها مطعوما .

(١) سقطت الزيادة من ز .

(٢) في د : « فنذكر » .

(٣) في د ، ل ، ز : « واحد » .

(٤) في هـ ، ل : « كونه » .

(٥) في د ، ز : « فهي » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

وتقاوم هذه الأوصاف ؛ فيقضى^(١) بأن كل واحد صالح ، فلا بد من
الترجيح والامتحان بالشواهد^(٢) . ولو فتح هذا الباب : لاسع النطاق في
القياس ، ولأمكن التعليل بكل وصف مطرد غير منتقض .

فان قلتم بذلك : كنتم محدثين أمرا بدعا بين المحققين من العلماء ،
وانقسمتم في غمار الحشوية من الطردية .

(١) في ز : « فيقتضى » .

(٢) في هذا الذي ذكره الامام الغزالي ، اشارة الى ما وقع بين
الفقهاء : من تفاوت في وجهات النظر الى حديث رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - في الربا ، وفي أن حكم هذا الحديث معلل أم لا ؛ واذا كان معللا :
فما هي العلة ؟ واذا عرفت العلة : فهل هي قاصرة أو متعدية ؟ ففسد
حكى عن طاوس وقتادة ومسروق والبتي وداود وسائر نفاة القياس : أنه
لا ربا فيما عدا الاصناف الستة المنصوص عليها ، وأنه لا يجوز تخطيها
الى ما سواها تمسكا بالنص ، واطراحا للمعاني . وذهب جمهور الفقهاء :
الى أن الربا يتجاوز المنصوص عليه الى ما شاركه في معناه ، ولكنهم اختلفوا
في هذا المعنى : ففي البر والشعير والتمر والملح ، مذاهب شتى . فذهب
ابن سيرين : الى أن علة الربا الجنس ، فأجراه في سائر الأجناس ، ومنع
التفاضل فيه حتى التراب بالتراب . وذهب أبو بكر الأصم : الى أن العلة
المنفعة مطلقا . وذهب الحسن البصري : الى أنها المنفعة في الجنس ، وذهب
سعيد بن جبير : الى أنها تقارب المنافع في الأجناس . وذهب ربيعة الرأي :
الى أنها جنس تجب فيه الزكاة . وذهب مالك : الى أنها مقتات مدخر
جنس . وذهب أبو حنيفة وأحمد : الى أنها مكيل جنس . وذهب سعيد بن
المسيب : الى أنها مطعوم مقدر جنس ، وبه قال الشافعي في القديم . وذهب
في الجديد : الى أنها مطعوم جنس . وفي الذهب والفضة ، ذهب أبو حنيفة
وأحمد : الى أن العلة الوزن والجنس ، وأنها متعدية . وذهب الجمهور :
الى أنها الثمنية وأنها قاصرة . فراجع في هذا كله وما يتعلق به من
استدلالات ومناقشات الأم (١٢/٣) وما بعدها (والحاوي (٤٥/٦) - ٥٦) ،
والمجموع (٣٩٣/٩) وما بعدها ، وفتح العزيز (١٦٠/٨) والهداية (٤٥/٣)
والبحر الرائق (١٣٦/٦) والاشراف (٢٥٣/١) والافصاح (١٦٨) والبداية
(١١٢/٢) .

وان أبتسم ذلك : لم تجدوا فرقا وفصلا بين هذه الرتبة ، وبين الطرد والعكس الذي قدموه • فان ذلك [يرجع حاصله الى اضافة الاتراق في الحكم ، الى وصف فارق بين حالتي ذات واحدة ، وهذا]^(١) يرجع حاصله الى اضافة الاتراق في الحكم ، الى وصف فارق بين ذاتين متعدتين ، ولا^(٢) فرق بين المقامين • وكيف^(٣) يعتقد بينهما فرق مع تقاربهما^(٤) ؟ وأي فرق بين أن نعلم أن الكلب محرم^(٥) بيحه مثلا ، فيقول قائل^(٦) : بيع سائر الحيوانات دون الكلب جائز ؟ فكان السبب كونه كلبا : فانه^(٥) الفارق • وكان هذا كما لو تصور أن يصير حيوان^(٥) - ليس كلبا - بالانقلاب كلبا ، لكننا نقول : قبل الانقلاب يباع ، وبعده لا يباع ؛ ولم يحدث الا وصف الكلية ، كما لم يحدث - في انقلاب النصارى - الا وصف الخمرية والشدة • فلا مدرك للفرق بين المقامين^(٦) وفيه فتح باب الطرد والانسلال عن ضبط المعنى لئلا يناسب المؤثر ، وذلك لا وجه له ؟

[قلنا]^(٧) : هذا الزام نلقول بالشبه ، وهو : الوصف الذي لا يناسب ، ويظن كونه علامة متضمنة للعلة التي غابت عنا ؛ فيحكم بالاشتراك في الحكم ، عند الاشتراك فيه •

(١) سقطت الزيادة من ل •

(٢) في د : « فلا » •

(٣) في ل : « فكيف ... تفاوتهما » ، وفيه تصحيف •

(٤) في هـ : « يحرم ... القائل » •

(٥) في د : « وانه ... حيونا » ، وفيه تصحيف •

(٦) في د : « القدمين » ، ولعله تصحيف •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

والقول^(١) به تلو القول بالطرْد والعكس - كما سبق - إلزامه
علة^(٢) ؟ واتمول بالطرْد والعكس هو [تلو]^(٣) القول باضافة [الأحكام
الى الأسباب]^(٤) الواقعة الحادثة ، [التي يترتب]^(٥) جوابه الشارع
عليها^(٦) ؟ والقول به [هو تلو]^(٧) القول باضافة الأحكام^(٨) الى
الأسباب^(٩) ، باللفظ : بقاء التعقيب ، وصيغة الشرط ، والصفة الفارقة .
كما ضربناه^(١٠) : من الأمثلة في مسلك الإيماء . والقول بجميع ذلك ،
تلو القول بالتصريح بالتعليل . والمناسبة غير مشروطة في شيء من هذه
المراتب .

ومن قال بالأول ، لزمه القول بما يليه : بحيث لا نجد بين الرتبتين
فرقا ، وينحط الى رتبة [٤٨ - أ] الطرد : فيلزمه القول بالطرْد . ونعني
بالطرْد : الوصف الذي لا يناسب .

ومن^(١١) أنكر الطرد : يلزمه إنكار الشبه ، فانه عين الطرد كما
سنذكره ، ومن^(١٢) أنكرهما : لزمه إنكار الطرد والعكس ، والحدوث

(١) في د : « فالقول » .

(٢) في ل ، ز : « عليه » .

(٣) سقطت الزيادة من هـ .

(٤) في د ، هـ ، ل : « الحكم الى » .

(٥) في د : « الذي يندرج » ، وفي هـ ، ل : « التي خرج » .

(٦) في هـ ، ل : « إليها » .

(٧) سقطت الزيادة من ز .

(٨) في هـ ، ل ، د : « الحكم » .

(٩) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « اللفظية » ، وهي من الناسخ .

(١٠) في هـ ، ل : « ضربناها » .

(١١) في د ، ز : « فمن » .

(١٢) في ل : « وإذا » .

عند حدوث الوصف ، وترتيب الحكم على جواب الواقعة ؟ وهلم جرّا الى المراتب التي قبلها ، حتى ينكر الدرجة العليا في الظهور ، وهو : صريح التعليل .

فاذا قال الشارع مثلاً : اقتلوا هذا لأنه أسود ؛ فيقول هذا القائل : لا يتبع السواد في شخص آخر ، بل يختص [ذلك] ^(١) بالحكم بذلك الشخص ؛ وقد انجز القول الى هذا الحد بمنكرى القياس ، وهو اللازم ^(٢) على مساق انكار [القول بالطرد] ^(٣) ، وانجز القول بالقائسين ^(٤) الى القول بالطرد ، وهو اللازم ^(٥) على مساق القول بالقياس .

والوقوف على مرتبة من المراتب تحكم محض ، مستنده : قصور [النظر عن الوقوف على] ^(٦) [وجه] ^(٧) الزام رتبة على رتبة ، وكيفية ترتيب درجة على درجة ، وهذه هي المغاصة الكبرى ، والمحارة العظمى ، لقول المتصرفين ، وانما الرجل : من يرتقى من هذه المغاصة .

فان قال قائل : هذا ^(٨) قول منكم بتكافى الأدلة ، ورد على جميع أهل الملة ؛ فانكم أبطلتم الوقوف على مرتبة : لاستحالة الفرق ؛ وأبطلتم انكار الطرد ^(٩) : فانه يتداعى الى انكار ^(١٠) صريح التعليل ؛ وأبطلتم

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٢) في د ، ل ، ز : « الالزام » .

(٣) في د : « القول بالقياس » وفي ه ، ل : « القياس » فقط .

(٤) في ه ، ل « بالقياس » (بتشديد الياء) .

(٥) في د : « الالزام » .

(٦) في د ، ل ، ز : « نظر الواقف على وجه » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ه .

(٨) في د ، ز : « فهذا » .

(٩) في د ، ل ، ه : « القياس » .

(١٠) في د « ابطال » .

القياس : لأنه^(١) ينجر الى القول بالطرد ، والقول بالطرد باطل ، وما يلزم عليه الباطل فهو باطل ، فما سبيل الترقى عن هذه المهواة ؟ ولابد من كشف الضمير ، وإبداء المعتقد [فيه]^(٢) .

قلنا : القول بالقياس حق ، عرف ذلك - قطعا - من الشرع ، وتحرف علماء الصحابة واجماعهم عليه ، فكَوَّن^(٣) أصل القياس حقا مقطوع^(٤) به ؛ وكل ما^(٥) يدعو الى انكار القياس الحق فهو باطل ؛ وكل ما يلزم على القول بالقياس فهو حق ؛ لأن القياس حق في الشرع على القطع .

وعند هذا نبدي ما هو السر ؟ فنقول : قياس الطرد صحيح ، والمعنى به : التعليل بالوصف الذي لا يناسب ؛ على الحد الذي قدمناه في بيان المناسبات .

وعند هذا ، ربما تنفر طباع بني الزمان عن سماع [مثل]^(٦) هذا الكلام ؛ لكثرة ما قرع مسامعهم^(٧) : من التشنيعات على الطردية وأصحابها . فيعتقد [به]^(٨) السامع أن هذا مذهب مبتدع خارج عن أقاويل أكابر العلماء ، وأنه لا دليل عليه .

ونحن نقيم الدليل عليه ، ونبين أنه مقول به عند أكابر العلماء : كالشافعي وأبي حنيفة ومالك رضي الله عنهم ، ونبين أن المشنعين على أبواب

(١) عبارة د : « لأنه لا ينجر » وزيادة « لا » من الناسخ .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، هـ .

(٣) في د : « فيكون » مقطوعا .

(٤) في ز : « وما » .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٦) في هـ : « اسماعهم » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

الطرد - من علماء العصر القريب : كآبى زيد رحمه الله ، واستاذى امام الحرمين رضى الله عنه - من انقائين به ؛ الا أن امام الحرمين كان يعبر عن الطرد الذي لا يناسب : بالشبه ؛ ويقول^(١) : الطرد باطل ، والشبه صحيح . وأبو زيد يعبر [عن الطرد : بالمخيل ، وعن الشبه : بالمؤثر]^(٢) ويقول : المخيل باطل ، والمؤثر صحيح ؛ وقد بنا بأمثلة : أنه [أراد]^(٣) بالمؤثر ما أردناه بالمخيل^(٤) .

وسنين بالأمثلة أن الذين قالوا بالشبه وأنكروا الطرد ، فقد أرادوا بالشبه ما أردناه بالطرد . وانما^(٥) انقسام الوصف الى قسمين : مناسب كما ذكرناه وغير مناسب .

فالمناسب^(٦) حجة وفاقا ، ومنهم من لقبه : بالمؤثر ، وأنكر المخيل . حتى ظن فريق وقوع الاختلاف^(٧) بين الجنتين ؛ وانما المختلف : العبارة لا المعنى .

وغير المناسب - أيضا - حجة : اذا دل عليه الدليل ؛ وقد لقبه فريق : بالشبه ، حيث اضطروا الى القول به . حتى يتخيل متخيل ان الشبه غير الطرد ، والطرد غير الشبه ؛ ولو سئلوا عن الفرق : اعترفوا^(٨) بأنهم لا يحسبون بينهما فرقا محققا^(٩) ؛ وانما يرددون ألفاظا لا حاصل وراءها .

(١) في هـ : « فيقول » .

(٢) عبارة هـ ، ل ، ز : « عن الطرد والمخيل ، بالمؤثر » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) في ز : « من المخيل » .

(٥) في ل : « وانما » .

(٦) في د : « والمناسب » .

(٧) في هـ ، ل : « اختلاف » .

(٨) في د : « واعترفوا بأنه » .

(٩) في هـ : « تحقيقا » .

ونحن نكشف الغطاء عن هذه العمایات ، ومُلْتَطَمٌ ^(١) هذه العبارات ؛ بضرب الأمثلة : حتى يطلع الناظر على غور هذا الفصل ، فلقد قل في [هذا] ^(٢) المصّر من يستقل بفهم هذا الكلام ، فضلا عن درايته ، والاستبداد بتقريره الى نهايته • فنقول :

اختلفت المذاهب في الطرد والعكس والنسبة ؛ فمنهم : من قال بأحدهما دون الآخر ، ومنهم : من أنكرهما ، ومنهم : من قال بهما • ونحن نقول :

مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك - رضي الله عنهم - القول بهما ؛ فانهم ^(٣) قالوا : بالنسبة ، وهو أضعف من القول بالطرد والعكس •

ونحن نذكر الدليل ، ثم [ننقل الى] ^(٤) الأمثلة ؛ وبتقرير الأمثلة يتبين الدليل ؛ فان الدليل على هذه الأمثلة : أن نين أنها محصّلة غلبة الظن ؛ وذلك يحصل بضرب ^(٥) المثال •

أما الدليل الجملي ، فما ذكرناه في الطرد والعكس ، وهو ^(٦) : تلوه ؛ لأننا قد بينا أن الوصف [٤٨ - ب] - الفارق بين الحالين في ذات واحدة - أوجب اضافة الافتراق في الحكم اليه ؛ لأن هذا افتراق واقع لم يكن : فافتقر الى علامة معرفة ، وليس ذلك الا الوصف الظاهر • وعماد هذا الكلام أن لا يظهر وصف [آخر حادث] ^(٧) سوى ما ذكر ،

(١) في ز : « ومتضمن » ، وفي د : « ومنتظم » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د ، ل : « فانهما قالا » وهي مصحفة •

(٤) في م : « ننقل » فقط •

(٥) في ه ، ز : « بتعيين » •

(٦) في ه ، ل : « فهذا » •

(٧) سقطت الزيادة من ل •

وظهوره ممكن ، وعلى المجتهد البحث عنه ، وعلى المعلن الانتهاض لردّه :
 اذا^(١) ذكر ، ولا شيء عليه قبل أن يذكر^(٢) . فكذلك^(٣) الفارق بين
 الذاتين : كالفارق بين الحالتين في ذات واحدة .

فاذا^(٤) قال الشارع : القاتل لا يرث ؛ فهنا أن القتل علامة الحرمان ،
 ناسبت أو لم تناسب ؛ فانه لو قال : الطويل لا يرث ، والأسود لا يرث ؛
 لكننا نقول : الطول والسواد علامة ، وهما يتضمنان وجها في المصلحة
 لا نطلع عليه^(٥) . ولو^(٦) لم يرد هذا اللفظ ، ولكن^(٧) عرف من الاجماع
 أنه لا يرث ، أو حكم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، في شخص^(٨)
 أخبر عن قتله ، بأنه لا يرث - لكننا نفهم كون القتل علامة للفرق بين
 الوارث وغير الوارث ، بإضافته إلى شخص آخر : يساويه في القرابة ، اذ
 يقال^(٩) : لا يفارقه الا في كونه قاتلا ، فهو المناط - كما يقال : لا تفارق
 حالة الشدة ما قبلها ، الا في الشدة - وان احتمل^(١٠) أن يكون المناط معنى
 يتضمن القتل ؛ ولكن ذلك لا يمنع جعل القتل علامة ، إلا^(١١) أن يبين
 متضمن له أولى بالاعتبار منه .

(١) في د : « واذا » والزيادة من الناسخ .

(٢) في د : « يذكره » .

(٣) في ز : « وكذلك » .

(٤) في د : « واذا » .

(٥) في د : « عليها » .

(٦) في هـ ، ل ، ز : « وان » .

(٧) في د : « ولكنه » .

(٨) ورد في د ، ز - بعد ذلك - زيادة : « آخر » .

(٩) في د : « قال » .

(١٠) في ز : « تخيل » .

(١١) في هـ ، ل : « الى » .

والغرض : أن اضافة الحكم^(١) الى شخص ، كاضافة الحال الى حال^(٢) : في قضاء العقل بحالة الافتراق على الوصف الظاهر المفرق [أولا ؛ وتمة]^(٣) هذا النظر^(٤) : بيان أنه لا فارق سواء يجاور انوصف الظاهر ، أو يتضمنه الوصف الظاهر .

وكذلك : اذا عرف أن الأسود لا يرث ، فيعرف كون السواد علامة - بمقابلته بالأبيض ، كما يعرف ذلك بمقابلته بحالة^(٥) سابقة - على ذلك الشخص بعينه - كان فيها أبيض .

وكذلك القول في الرق : يعرف كونه علامة الحرمان ، بتقدير الطريان مرة على شخص واحد ، وبتقدير الاضافة الى ذات حر^(٦) .

فالفرق مطلوب بين الذاتين ، كالفرق بين الحالتين ، واذا لم يكن بد من الفارق - ولا^(٧) فارق الا الوصف الذي ادعاه المعلن - : فهو مناط الفرق : ان^(٨) سلم أنه لا فارق الا ذلك ؛ كما قررناه في الفارق بين الحالتين المتعاقبتين على ذات واحدة يجرى - في حق المجتهد والمجادل المعلن - على ذلك المذاق بعينه ؛ فانه [هو هو ، ودليله دليله]^(٩) وانما يتضح وجه الدلالة ، بضرب الأمثلة .

وعلى الجملة : لا يجوز التحكم بجعل الوصف علة بالتشهي ، بل

(١) في د ، ل ، ز « الشخص » وهو تصحييف .

(٢) في د ، ل ، ز : « الحال » .

(٣) في هـ ، د : « الى أن يتم » .

(٤) في هـ : « الظن » .

(٥) في د : « بحال » .

(٦) في د : « اخرى » .

(٧) في هـ : « فلا » .

(٨) في د : « وان » .

(٩) في د ، ز : « هو دليله » .

أَحْوَجْنَا الْمَعْلَى إِلَى دَلِيلٍ ، وَهُوَ : حَدُوثُ الْإِفْتِرَاقِ بِحُدُوثِهِ فِي الطَّرْدِ
وَالْعَكْسِ ، وَوُقُوعُ الْإِفْتِرَاقِ [وَكُونُهُ ^(١)] بِكُونِهِ : فِي صُورَةِ الشَّبهِ ، فَكَانَ
الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ [أَوَّلَى وَ ^(٢)] أَجْلَى . وَنَبِينَ هَذَا بِأَمْثَلَةٍ :

المثال الأول . قَالَ الشَّافِعِيُّ : بَيْعُ الْعِذْرَةِ أَمْتَعٌ لِنَجَاسَتِهَا ؟ فَعِدَاهَا
إِلَى السَّرْقِينَ وَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ ؟ فَإِذَا طَوَّبَ بِالْأَنْبَاتِ : لَمْ يَرْجِعْ فِيهِ إِلَى
مُنَاسَبَةٍ ، فَإِنَّا بَيْنَا أَنَّهُ لَا مُنَاسَبَةَ فِيهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا الْمُمْكِنُ [فِيهِ] ^(٣)
تَخِيلُ اقْتِنَاعِي تَسْتَقِلُّ [بِهِ] ^(٤) الدَّلَالَةُ ، دُونَ الْعُثُورِ عَلَيْهِ . وَوَجْهُهُ أَنَّ
يَقُولُ : كَانَ الطَّعَامُ قَبْلَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ الْآدَمِيُّ جَائِزَ الْبَيْعِ ؟ [فَالْتَنَاوُلُ لَمْ يَجْدَدْ
فِيهِ إِلَّا اسْتِحَالَاتِهِ] ^(٥) إِلَى النَّجَاسَةِ ؟ فَكَانَ هُوَ الْعَلَامَةُ ، وَتَعَدَّى إِلَى سَائِرِ
الْأَرْوَاحِ . فَهَذَا ظَنٌّ يَظْهَرُ أَوَّلًا ، وَتَمَامُهُ بِالسَّبْرِ . وَهُوَ أَنَّ الْخَصْمَ
يَقُولُ : لَا ، بَلْ أَمْتَعُ بَيْعُهُ : لِأَنَّهُ خَرَجَ بِاسْتِحَالَاتِهِ ^(٦) عَنْ كَوْنِهِ مُتَّفَعًا بِهِ ؟
فَبَطَلَتْ مَالِيَّتُهُ . فَلَنَّا : لَا ، بَلْ هُوَ مُتَّفَعٌ بِهِ لِتَسْمِيدِ الْأَرْضِ ، كَمَا فِي السَّرْقِينَ
بَيْعِهِ : مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ . فَبَطَلَ هَذَا الْخِيَالُ ، وَصَحَّ الْأَوَّلُ . فَيَقُولُ الْخَصْمُ :
حَدَثَ أَمْرٌ آخَرٌ ، وَهُوَ : الْاسْتِحَالَةُ ؟ فَهُوَ السَّبَبُ دُونَ النَّجَاسَةِ ، فَيَقَالُ :
الْاسْتِحَالَةُ لَا تَمْنَعُ الْبَيْعَ ؟ كَمَا قَالَهُ الْخَصْمُ فِي السَّرْقِينَ ، وَكَمَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ
كَافَّةً فِي اسْتِحَالَةِ الْخَمْرِ خَلَا ؟ فَإِنَّهُ لَمَّا اسْتَحَالَ إِلَى الطَّهَارَةِ ، وَاسْتَمَرَ
الِاتِّفَاعُ - جَازَ الْبَيْعُ . فَيَقُولُ الْخَصْمُ : حَدَثَ أَمْرٌ آخَرٌ ، وَهُوَ : أَنَّهُ صَارَ
جُزْءًا مِنَ الْآدَمِيِّ ؟ وَالْآدَمِيُّ لَا يَبَاعُ ، فَكَذَلِكَ أَجْزَاؤُهُ .

(١) لَمْ تَرُدَّ الزِّيَادَةُ : فِي د ، ز .

(٢) لَمْ تَرُدَّ الزِّيَادَةُ : فِي ه ، ل .

(٣) لَمْ تَرُدَّ الزِّيَادَةُ : فِي د .

(٤) لَمْ تَرُدَّ الزِّيَادَةُ : فِي ه ، ل .

(٥) عِبَارَةٌ هـ : « فَالْتَنَاوُلُ لَمْ يَتَجَدَّدْ إِلَّا الْاسْتِحَالَةُ » .

(٦) فِي ه ، ل : « بِالْاسْتِحَالَةِ » .

وهذا معتد الخصم ؟ وعليه يخرج لبن الآدمية ، فَيَمْنَعُ ^(١) بيعه :
وان كان طاهرا ^(٢) . وهو [ان استقام] ^(٣) أجلى من التعليل بالنجاسة .
فينتهض ^(٤) الشافعي لابطاله ، ويقول : العذرة ليست ^(٥) جزءا من الآدمي
بحال ؛ وانما هو [طعام] ^(٥) استحال في معدته وانفصل ، كما يستحيل
الخمر في الدن ، والمرقة في القدر ؛ فلا يحدث له حكم [في] ^(٦) الجزئية .
فيطل مسلكه بهذا الفرق ^(٧) ، وربما يترجح ^(٨) في هذا المقام جانب ^(٩) على
جانب . والغرض أن ظن الشافعي - في الاحانة على النجاسة - قائم الى أن
يظهر سبب آخر حادث يحال عليه .

ولو قيل للشافعي : النجاسة حكم شرعي ، فبم تنكر على من يقرب
التعليل ، ويقول : انما نجس لأنه امتنع بيعه ؟ - فيقال : امتناع البيع
مظنون ، والنجاسة معلومة ؛ والمعلوم لا يستفاد من المظنون [٤٩ - أ] .
ولأنه لو كان نجسا لامتاع بيعه ، لحكم بنجاسة ^(٩) الحر والمستولدة ،
والموقوف والمرهون ، والمكاتب ، وكل ما امتنع بيعه ؛ فلم يصلح ^(١٠) للتعليل

(١) في د ، ل ، ز : « فمنع » .

(٢) الى هذا ذهب الحنفية . وقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة
الى جواز بيع لبن الآدميات وشراؤه . فراجع : الرجيز (١٣٤/١)
وانهداية (٣٤/٣) والاشراف (٢٦٠/١) والافصاح (١٧٠) .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في د : « فلينتهض ... ليس » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٧) في ل ، ز : « لطريق » .

(٨) في د ، ز : « ترجح ... جانب » .

(٩) حرف في د ، بلفظ : « بنجاسته » .

(١٠) في د : « يصح التعليل » .

على هذا الوجه ، وصلح على الوجه [الآخر] ^(١) الذي ذكرناه .
فهذا طريق إثارة الظن من التعليل بوصف لا يناسب ، تلقيا من
الحدوث بحدوثه .

ولو قال قائل : فهم ذلك لأن النجاسة تناسب بطلان البيع .
قلنا : أي مناسبة بين امتناع الاستصحاب في الصلاة ، وبين امتناع
البيع ؟ • ولو قنع المنكرون بهذا القدر من الخيال الاقتاعى الذي قدمناه في
النجاسة ، فلا طرد - في عالم الله - الا ويقدر الفطن المتشدد - الآنس ^(٢)
بمسالك تخيل الشعراء ، وتلفيق الوعاظ - على تبشئة ^(٣) مناسبة من هذا
الجنس منه • وقد لاح - على القطع - ظهور أول الظن ، بظهور هذا
الوصف الحادث ؟ ونمام هذا الظن : بانقطاع الخيالات المعارضة •
وقد يستثار الظن من هذا الأصل بعينه ، بطريق المقابلة بذات أخرى ؟
كما نقول : جاز بيع الجمادات : كالتراب والنجش وبسائر الأموال ، وامتنع
بيع العذرة • ولا تفارقها في المنفعة والمالية ؟ وانما تفارقها في النجاسة ؟
فبدل ^(٤) على أن النجاسة مناط الفرق ؟ فيتمدى إلى الأرواث كلها ، فينشأ
ظن أولي سابق من سياق هذه المقابلة بينها وبين سائر الأعيان ، كما ينشأ
من سياق المقابلة بينها وبين الحالة المتقدمة عليها قبل الاستحالة •
[الا أن هذا الظن] ^(٥) أضعف وأخفى وأدق ، وابطاله أهون ؟
فيقال له : [لا] ^(٦) بل فارق سائر الأعيان : في الاستحالة ، أو في كونها ^(٧)

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٢) في هـ : « السالك مسالك » .

(٣) في د ، هـ : « تنشئة » .

(٤) في د ، ل ، ز ، هـ : « بدل » .

(٥) كرر فيه ما بين القوسين ، وهو من الناسخ .

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٧) في هـ : « كونه » .

جزءاً من الآدمي ، الى غير ذلك مما قدمناه • فيتكلم عليه كما يتكلم على تلك الطريقة ؟ فلا^(١) فرقان بين المسلكين •

وهذا - من كلام الشافعي - يعرف تعليله بالوصف الذي لا يناسب وقد بنى عليه تحريم بيع سائر النجاسات ، وتحريم بيع الكلب وغيره •
المثال الآخر^(٢) : تعليل الفقهاء كافة - أعنى : الشافعي وأبا حنيفة رحمهما الله - سقوط التكرار في مسح الخف ، وشرع التكرار في غسل الأعضاء •

فيقول أبو حنيفة في مسح الرأس : إنه مسح ، فلا يتكرر كمسح الخف •

ويقول الشافعي : أصل في الطهارة ، فيكرر كالغسل •
فان قيل : تعليل أبي حنيفة [تعليل بمؤثر]^(٣) ، لأنه يقول : المسح خفيف^(٤) في ذاته ، فجاز أن يخف حكمه •

قلنا : ان كانت المناسبة عبارة عن تجانس^(٥) الألفاظ ، فهذا مؤثر مناسب ؟ وان كان المناسب ما قدمنا حده ، فهذا طرد محض • ويقابله قول القائل : ان^(٦) ما خف في ذاته أولى بأن^(٦) يغلف حكمه ؛ ليقارب الفصل ، ويعدل بينهما الأمر ، فان ما غلف في ذاته ، لو غلف حكمه : لتراكم التغليظ ، وكل ذلك تلفيق لفظية : لا مناسبة لها •

وقول أبي زيد على ما قدمناه - : اني انما عللت بالمسح لظهور أثر

(١) في د ، ز : « بلا » •

(٢) في ز : « الثاني » •

(٣) في د ، ز : « مؤثر » •

(٤) في د ، ل ، ز : « خف » •

(٥) في ل ، هـ : ز : « تجنيس » •

(٦) في هـ : « بأن ... أن » •

المسح في التخفيف ، وهو الاختصار على ما ينطلق عليه الاسم •
 قيل^(١) له : ومن سلم لك أن ذلك من أثر كونه مسحا ؟ فنضطره
 المطالبة الى أن يعترف بعدم المناسبة ، لا بل هو من أثر كونه مجرى^(٢) على
 الشعر : لو وقع عليه • وهو طرد في مقابلة كلامه : فأني مناسبة لكونه
 مسحا : في تجوير الاختصار على ما يقع^(٣) عليه الاسم ؟ وانما متناه أن
 يقول : اذا قوبل مسح الرأس بسائر الأعضاء ، فارقه في جواز الاختصار
 على أقل ما يسمى باسمه ، فلا يفارقه الا في كونه مسحا ؟ فهو علامة الحكم ،
 وهو عين ما ذكرنا : من طلب الفارق بين الذاتين ، بمد مقابلة احدهما
 بالأخرى •

وكذلك يقول : مسح الخف اذا قوبل بسائر الأعضاء وبغل
 الرجل^(٤) ، لم يفارقها^(٥) الا في كونه مسحا • فهو العلامة ، ويتعدى الى
 مسح الرأس : في سقوط التكرار •

فيقول المجادل المعاند : [لا]^(٦) بل فارقه في وقوعه على الخف •
 فيقول : ليس مخصوصا بالخف ، فان المتيمم - أيضا - يمسح على
 الوجه بالتراب ولا يكرر ، ولا شركة بينهما الا في وصف كونه مسحا •
 وكذلك يرد عناد المعاند : أن الاختصار على الأقل لاجرائه على الشعر
 لو أجرى^(٧) عليه ، بخلاف سائر الأعضاء ، ويقول^(٨) : مسح الخف أيضا

(١) في هـ : « فليل » •

(٢) في د ، ل ، ز : « مجريا » •

(٣) في ز : « ينطلق » •

(٤) في ز : « الرجلين » •

(٥) في هـ ، ل : « يفارقه » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٧) في د ، ز ، هـ : « أدى » •

(٨) في د ، ل ، ز : « اذ يقول » •

يساويه^(١) في الاختصار ، ولا شركة بينهما الا في عموم وصف المسح •
فكان التعليل بانوصف النجام المشترك - الضابط لجميع محال^(٢) الحكم -
أولى •

فيقول الشافعي - في مقابلته - : لا ، بل فارق مسح الخف سائر
الأعضاء : في كونه وظيفه بدلية ليست أصلية ؛ وإنما الأصل : الغسل على
الرجل ، وبهذا يفارق المسح [على الرأس]^(٣) : فانه أصل كالفسل في
سائر الأعضاء ، وفي^(٤) هذا يشارك التيمم ؛ فانه لما كان يؤدي بدلا^(٥) ،
لم يشرع فيه التكرار •

وعند هذا ، يتقابل المقامان • ولابد من الترجيح ، وقد سلك كل
[٤٩ - ب] من الفريقين - من قدماء علماء المذهبين - مسلك الترجيح :
فدل أنهم رأوا انتعيل بالوصف الذي لا يناسب ، بطريق المقابلة ، وطلب
الفارق بين المتقابلين • كما ذكرناه^(٦) في طلب الفارق بين حالتي الذات
الواحدة •

فان قيل : ذكروا هذا بطريق التشبيه •

قلنا : لا نضايقتهم في هذا التلقيب ؛ وكل طارد يلقب طرده أيضا بلقب
التشبيه ، واذا قال : أردت به تشبيهها يغلب على الظن • ، فيقول : وتشبيهي
هذا - الذي لقبته بالطرده - يغلب على الظن ؛ فكل مسلك يذكره يعارضه
في طرده ؛ حتى يقول : المحكم فيه الذوق السليم ؛ فان هذا يغلب على

(١) في هـ : « ساواه » •

(٢) في د ، ل ، هـ : « محل » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٤) في د ، هـ : « وهذا » •

(٥) في هـ ، ل : « بديل » •

(٦) في د ، ز : « ذكرنا » •

الظن ، والطرْد لا يغلب . فيقول : وقد غلب هذا على ظني ، ولم ^(١) يغلب تشبيهِك ^(٢) على ظني ؟ وما ^(٣) الذي زكى ذوقك وعصمه من الغلط ؟ ويرجع الأمر الى حدس في الضمير : لا يصلح للمحاجة ، وتتقابل ^(٤) فيه ^(٥) الدعاوى .

فان قال : تشبيهي يوهم الاجتماع في مخيل ^(٦) هو مأخذ الحكم . فيقول : وجمعي - انذني لقبته بالطرْد أيضا - يوهم ؟ فما الفارق ؟ وكل ما ينطق به لسان المشبَّه ، ينطق ^(٧) به لسان القائس الذي سُمي طاردا ^(٨) . فلتحذف هذه الألفاظ جانباً ، وليقل : لابد من تغليب ظن في كون النوصف علامة ، عن ظن أنه ليس بعلامة [ولا بد] ^(٩) لغلبة الظن من طريق ؟ وطريقه : طلب الفارق لوقوع الافتراق بين الذاتين . وهو الذي اعتمده العلماء في مسح الخف وتعليه .

فان قيل : عوّل الشافعي على مناسب ^(١٠) وهو : أن الخف لا ينبغي تنظيفه ، والتكرار لتكملة النظافة ، والخف يتخرق بالتكرار ، فصين عنه لذلك .

قلنا : هذا خيال ؟ فان الخف كما لا يتخرق بأصل المسح فلا يتخرق بتكرار ^(١١) امرار اليد الرطبة عليه .

(١) في د ، ز ، ل : « أولم ... شبيهك » .

(٢) في ه ، ل : « ومن » .

(٣) في د : « قيل » .

(٤) في د ، ز : « محل » وهو تحريف .

(٥) في ه ، ل : « ينطلق » .

(٦) صحف في د ، بلفظ : « طارد » .

(٧) في ل : « وهو » .

(٨) في ز : « مناسبة » .

(٩) في ه : « بتكرير » .

وأما قوله : الخف لا يبغي تنظيفه ، قلنا : فلم شرع أصل المسح ؟
فليكن تكرار المسح للفرض الذي شرع له أصل المسح : تكميلا له .
فإن قيل : ليس ^(١) في المسح نظافة ، ولكنه وظيفة تعبدية ؛ حتى
لا تعود اخلال [هذا] ^(٢) العضو : فركن الى الدعة في حالة الكشف ،
ولا نفسه ؛ كما في التيمم : فانه شرع لمثل هذا المقصود ؛ والا فلا نظافة فيه .
قلنا : ليكن تكرار المسح تأكيدا لهذه الوظيفة التعبدية وتكملة لها ،
أو ليحكم ^(٣) بأن الرأس لما اكتفى فيه بالمسح : فلم ^(٤) يقصد تنظيفه حتى
يكمل بالتكرار ^(٥) ؛ فأى نظافة في المسح على شمرة واحدة ؟ فليترك
التكرار .

وهذه وساوس وخيالات في غاية الضعف [والوهى] ^(٦) ، لقبها بعض
فقهاء العصر - وهم المتلقفون عن أبي زيد - بالمعاني المؤثرة المعقولة ؛ وذلك
لظنهم أنه لا مدرك للدليل على كون الوصف مناطا للحكم ، وعلامة عليه -
سوى المناسبة . فصنعوا ^(٧) للطرديات صيغة المناسبات ؛ وأخرجوها في
معارضتها ، فغلب على كلامهم [الحكم] ^(٨) الضعيفة الوعظية ، وهي - في
اتارة الظنون - أبعد من المسالك التي ذكرناها .
المثال الآخر ^(٩) ، قول علمائنا ^(١٠) في مسألة التثبيت والتعيين : إن

-
- (١) في « اليس » .
 - (٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .
 - (٣) في هـ : « أو يحكم » .
 - (٤) في ز : ل ، « ولم » .
 - (٥) في د : « بالتكرير » .
 - (٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز .
 - (٧) في هـ : « فوضعوا » .
 - (٨) سقطت الزيادة من د .
 - (٩) في ز : « الثالث » .
 - (١٠) في د ، ز : « العلماء » .

صوم رمضان صوم مفروض ، فافتقر الى التيسير كالفضاء • وهم يقولون :
انه صوم عين ، فلا يفتقر الى التيسير كالتطوع •

وقولهم : صوم عين فلا يفتقر الى التعيين ؛ من قيل المؤثر : لو سلم
على البر • أما استعماله في مسألة التيسير ، فهو ^(١) من قيل الطرد ، وأي
مناسبة بين كونه فرضا وبين كونه مفتقرا الى التيسير ؟ والفرض والنفل
استويا في النية ؟ [وأي مناسبة بين كونه عينا ، وبين الاستغناء عن التيسير :
اذا لم يعمر ^(٢) عن أصل النية] •

أما امامي - رضى الله عنه - فكان يقول بهذا القياس في مسألة
التيسير ^(٣) ، ويقول : انه تشبيه ، وليس بطرد •

وأما المراءضة ، فانهم لما اثبت فيهم كلام أبى زيد : من طلب التأثير ؛
ولم يحيطوا بأغوار ذلك الكلام ، وما فيه : من وجوه الالتباس - لم يجوزوا
الاستشهاد بالأصول • ولقد نظرت جمعا من أفاضلهم ، فكانوا يلقبون كل
من يستشهد بأصل في كلامه : بأنه أحكامى لا يعرف الفقه • وأي ضلال
- في عالم الله سبحانه وتعالى - يزيد على هذا ؟ فمعظم أحكام الشرع يثبت
بالقياس ؛ وانما انتظم القياس : باستنباط المعاني والعلامات من موارد
النصوص ، فكيف يستجيز التصرف في الشرع ، من يحسم باب الانتفات
الى الشواهد والاستمداد من النصوص ؟ ويزعم : أن المعاني المعقولة المؤثرة
هي التي تقبل دون الأحكام ؟ ولذلك انفتح عليهم باب من الهذيان ضلوا
فيه ، وأخذوا يثبتون أحكام الشرع على حكم ضعيفة خيالية : يستر كُفها

(١) في د ، ل ، ز : « فمن » •

(٢) في ل : « يعرض » وسقطت الزيادة من ز •

(٣) لفظ : ل : « التعيين » •

أرذال الواعظين ؛ وهجروا [٥٠ - أ] لأجلها^(١) مسالك علماء السلف ، وما نقل عن^(٢) الشافعي - صاحب المذهب - في مسائله • وكذلك يفعل الله تعالى بمن لم يؤيده بتوقيفه ، ولم يرشده الى طريقه •

فارجع^(٣) الآن الى المقصود ، ونقول :

قولنا : صوم مفروض فيفتقر الى التبييت ؛ طرد محض لا يناسب ، ولكن الظن حاصل منه ؛ وطريقه : - أنه تقابل أصلان : القضاء والتطوع ؛ ودار صوم رمضان بينهما ، ففارق التطوع : في كونه فرضا ؛ وهو الوصف الذي سبق الى الفهم كونه فارقا ، فقدّر ذلك علامة على الحكم : متضمنة للمناسبة المغيية عنه ، وقد شاركه صوم رمضان في هذا الأصل : فالتحق به ، وانقطع عن التطوع •

وهذا يقابله قوله : لا ، بل يفارقه في كونه صوم عين ، وقد شارك صوم رمضان التطوع في هذا الوصف ، ولا يعنى قولنا : لا مناسبة بين كونه صوم عين ، وبين الاستثناء عن التبييت • فانه لا مناسبة [أيضا]^(٤) بين الفريضة وبين التبييت ؛ ولكننا نين أن صوم التطوع ليس بصوم عين ، كما ذكرناه في تلك المسئلة •

ولو قال قائل : فارق القضاء التطوع : في كونه فرضا ، وفارقه - أيضا : في كونه قضاء ، وكل واحد لا يناسب ؛ فهلا جعلتموه مناطا وضابطا للحكم ؟

قلنا : لأن صوم الكفارات والنذور كلها يفتقر الى التعين^(٥) ، وليس

(١) في د : « لأجله » •

(٢) في هـ ، ل : « من » •

(٣) في هـ ، ل : « ونرجع » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٥) في ز : « التبييت » •

قضاء ؟ فالوصف الشامل الجامع هو ^(١) الفرعية ، ولم يفارقه الا التطوع •
 فان قال ^(٢) : ويضاف الحكم في الكفارة الى كونه كفارة ، وفي النذر
 الى كونه نذرا ؟ فاذا جاز ^(٣) التعليل بالطرد : فيجوز أيضا تعليل الحكم
 بعلى •

قلنا : ولكن التعليل بالفرضية تشهد له جميع الأصول ؟ ولو علل
 بالقضاء : لم تشهد له سائر الأصول ، فاذا علل ذلك بالكفارة : لم ^(٤)
 يشهد له ^(٥) القضاء • فالوصف المشترك الجامع للحكم المشترك أخرى بأن
 يكون علامة : متضمنة للمعنى المصلحي [المصيب عنا] ^(٦) ؟ وهو أغلب على
 النظم من التفريق ^(٧) بأمور متفرقة لا تتوارد عليه الشهادات •
 فان قيل : فالحج ^(٨) أيضا مفروض ، ولا يفتر الى التعين ؟ فبم
 تجيبون عنه في مسألة التعين ؟

قلنا : وهو مشكل على الخصم - أيضا - في مسألة التعين ؟ فان الحج
 لا يتعين وقته ولكن بان لنا - بالدليل - أن الحج مخصوص بقضايا ، بعلامة
 كونه حجا ؟ وأن ذلك لم يمتد : [لا] ^(٩) الى الصوم ، ولا الى الصلاة •
 فتضمن قولنا : صوم ، احترازا عنه ؟ وحقيقته ترجع الى أن القضاء : اذا لم
 ينجذب الى الحج ، فالأداء أيضا لا ينجذب اليه • ومناسبة الحج للقضاء ؟

(١) في د : « هذه » •

(٢) في ز : « قيل » •

(٣) في د : « واذا كان » •

(٤) في د ، هـ : « ولم » •

(٥) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « الا » وهي زيادة ناسخ •

(٦) في د ، ز : « المعين » •

(٧) في ز : « التعليل » •

(٨) في هـ ، ل : « والحج » •

(٩) لم ترد الزيادة : في هـ •

كمناسبتة^(١) للاداء ، فقام^(٢) الشبه بما ذكرناه^(٣) .

ولنا في كل مثال غرضان ؛ أحدهما : بيان أنه مقول به من جهة
الفريقين ، وقد ماء الأصحاب ومحدثيهم ، والثاني : ابانة كيفية اثاره الظن
من هذا النوع من التعليل ، مع الانفكاك عن المناسبة ، وكيف لا يثور الظن .
فاذا لم يبين معنى مناسب في التيسر ، وعرف أصلان في التشرع متقابلان
- فيجب^(٤) أن يحكم بقضية في محل النزاع ، وهو دائر بين الأصلين ،
وفارق التطوع : في كونه فرضا ، كما فارق القضاء ، وبأن أنه ليس يشارك
التطوع الا في كونه صوما ؛ وفي هذا شارك القضاء أيضا ، ونحن نقدر معنى
مناسبا : لم نطلع عليه في القضاء وفي التطوع ، فيعلم قطعا^(٥) ان الأغلب على
الظن : أن المتعدى الى الأداء معنى القضاء ، لا معنى التطوع - قبل الاطلاع
على ذلك المعنى ، وهذا معنى التشبيه .

وحاصله راجع الى طلب الفارق ، والتعليل بعلامة المصلحة المجهولة ،
لا بعين المصلحة ، وإثبات كون النوصف علامة - من بين سائر الأوصاف -
بالمقابلة وطلب الفارق ، كما تقدم .

المثال الآخر ، قول الشافعي - رضى الله عنه - : طَهَّرَانِ ، فكيف
تفترقان ؟ وهو التشبيه على قول أصحابنا : طهارة عن حدث ، [وطهارة
حكمية] ، وطهارة : موجبها في غير محل موجبها ، فأشبهت^(٦) التيمم .
وقد تقابل ها هنا أصلان : ازالة النجاسة ، والتيمم ، فأردنا أن نطلب مناطا

(١) في د ، ل ، ز : « كمناسبة الأداء » .

(٢) في ه ، ل : « فيقام » .

(٣) لم أعلم مخالفا : في أن الحج لا يقتصر الى التعيين ، فراجع : الام

(٤) (١٠٨/٢) والمهذب (٢٠٥/١) والافصاح (١٤٠) .

(٥) في ه : « فوجب » وفي ل ، ز : « ووجب » .

(٦) في ه : « على القطع » .

(٧) في ه ، ل : « فأشبهه » . وقد سقطت منهما الزيادة السابقة .

للفرق بينهما من أوصاف التيمم ؟ فكان - من الأوصاف العامة - أنه^(١) طهارة : فيبطل بازالة النجاسة ، وأعم منه أنه شرط الصلاة : فيبطل بستر العودة ، واستقبال القبلة ، وأخص من الطهارة أنه طهارة بجامد : فيبطل بالاستنجاء . فكان الأخص والأولى أن يقال : طهارة حكمية ، وطهارة عن حدث ، وموجبها في غير محل موجبها ، وكل ذلك يرجع الى شيء واحد ، وفي هذا [المقام]^(٢) يستوى الوضوء والتيمم ؛ فغلب على الظن أن هذه هي العلامة المشتملة على المصلحة المجهولة .

فكان^(٣) ذلك لعجزنا عن ابتداء المناسبة ، حتى لو أظهر الخصم مناسبا : انحل هذا التعليل ، بل ينحل [هذا بقولهم]^(٤) : طهارة بالماء ، فأشبه ازالة النجاسة ، وإن لم يذكر وجه المناسبة - الى أن تتكلم عليه .

ولو سلم للخصم ما يدعيه : من أن الماء مطهر لعينه ، والتراب غير مطهر لعينه ؛ فافتقر الى قصد [٥٠ - ب] - لكان^(٥) ذلك فرقا مخيلا ، ولكن النافعي يقول : هو مطهر للنجاسات العينية لعينه^(٦) ؛ وأما ازالته الحدث : فبالشرع كالتييمم ، من غير فرق . فهو مشابه له^(٧) . وكذلك :

(١) في د ، ز : « أنها » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) في د ، ل ، ز : « وكل » وهو صحيح أيضا .

(٤) في هـ ، ل : « بقوله » .

(٥) في د ، ز : « كان » .

(٦) في هـ : « بعينه » .

(٧) قد اتفق الفقهاء على أن غسل النجاسة لا يفتقر الى نية ، وذهبوا الى وجوب النية في التيمم ، ما عدا زفر : فانه شذ وقال بعدم الوجوب . وذهب الجمهور : الى وجوبها في الطهارة من الحدث بالماء ، وذهب أبو حنيفة : الى عدم وجوبها فيها . فراجع : المهذب (١٣/١) والوجيز (١١/١) و ١٨ و ٢١) والهداية (٥/١ و ١٤) والافصاح (٨) والاشراف (٧/١) والبداية (٧/١ و ٣٨ و ٥٧) .

إذا سلك الخصم مسلك الفرق • وتكلم عليه حتى يسلم لنا هذا الجمع :
ولا اخالة له ، وهو محض التشبيه ، وهو : الطرد الذي لا يناسب ، ولكن
طريق اثباته : المقابلة بين الأصلين المتقابلين ، وطلب الفارق والتصرف في
انسالة اشتددة ، بالعلامة الفارقة أو الجامعة^(١) .

ولا ينبغي أن ينخدع المحصل بما يذكر في الطهارة الحكيمة : من
الاخالة بانه^(٢) ينشأ عن كونه^(٣) تعبدا وعادة وقربة ؛ والقربات تفقر الى
النيات ، لأن^(٤) افتقار العبادات الى النيات لا بد من تعليله بمسلك مخيل ،
وعند أبي حنيفة : لا فرق بين العبادات [وأمر المعاملات]^(٥) في النية ؛ فان
النية عنده تُعتبر^(٦) فيما لا يتعين ، يجب ذلك في قضاء دين العباد ، ولا يجب
في رد المفصوب ، ويجب في قضاء الصوم ، ولا يجب في صوم رمضان ،
فعلى هذا يديره ، فلا^(٧) مناسبة بين كونها حكيمة وبين الافتقار الى النية
بحال ، وانما حاصلها يرجع الى التشبيه •

ولذلك^(٨) أطلق الشافعي القول ، فقال^(٩) : طهارتان ، فكيف
تفترقان ؟ استبعد أن يكون بينهما فرق معتبر ، مع الاشتراك في وصف :
يكاد يقوم مقام الخاصة ؛ وهو : أن كل واحد طهارة عن حدث ، فرأى

(١) في د : « والجامعة » •

(٢) في د ، ل : « فانه » •

(٣) في د ، ز : « كونها » •

(٤) في د ، ز : « فان » •

(٥) عبارة هـ : « وغير العبادات » وقد سقطت الزيادة من ل •

(٦) في د : « تعيين » وهي مصحفة •

(٧) في د ، ل ، ز : « ولا » •

(٨) في د ، ل ، هـ : « وكذلك » •

(٩) في هـ : « وقال » •

الإضافة الى هذا الوصف متعينا^(١) .

وكل ذلك إشارة منا الى أن التعليل بالوصف الذي لا يناسب ، مقول به من كافة العلماء : السلف منهم والخلف . فلا مضايقة في التلقيب : بالشبه والمؤثر ؟ بعد أن لاح الغرض .

مثال آخر : اتفق الفريقان على أن يد السوم توجب^(٢) الضمان ، وطلب كل فريق علامة يجعلها مناطا للحكم .

فقال الشافعي : هو أخذ مال الغير لغرض نفسه ، لا بالاستحقاق ؛ محترزا بأحد الوصفين : عن الوديعة ، وبالأخر : عن الاجارة ، ويد الموصى له بالمنفعة ، ويد المرتهن . فكانت هذه الأوصاف - التي بها الاحتراز - علامات لا تناسب ، فلم ينبغى أن يكون اثبات اليد على مال الغير لغرض نفسه - من غير استحقاق - سببا للضمان ؟ فهذا لا يعرف كونه سببا [الا بنصب الشارع اياه سببا . ولم يصرح الشارع بنصبه سببا]^(٣) باعتبار هذا الضبط ، وهذه العلامة . ولكن توصل اليه^(٤) الشافعي بنظره والتفاته الى المسائل ، فجعله علامة .

وقال أبو حنيفة : لا ، بل علامته : أنه مأخوذ على جهة الضمان ، وهو الشرى ، والمأخوذ على جهة الشيء ، كالمأخوذ على حقيقته ، وخرج [عليه^(٥) يد الرهن] وعكسه في العارية ، فكيف يطمع في مناسبته ؟ ولو عكس [وقوبل]^(٦) وقيل : [لا ، بل]^(٧) المأخوذ على جهة الشيء ، ليس

(١) في د ، بلفظ : « معينا » وهو تصحيف .

(٢) في ه ، ل : « موجب للضمان » .

(٣) سقطت الزيادة من ل .

(٤) في ز : « اليها » .

(٥) عبارة ه : « على هذا . . المرتهن » .

(٦) سقطت الزيادة من ه ، ل .

(٧) سقطت الزيادة من د ، ز .

كالمأخوذ على حقيقته ؛ لاعتدال القولان ، ولم^(١) يفترقا .
والغرض من هذا المثال : بيان القول بالوصف الذي لا يناسب ، من
الفريقين . ووجه تنشئة انظن منه يستقصى في تلك المسألة .
مثال آخر : حكم الشرع بضرب الدية على العاقلة ، على خلاف المخيل
في سائر الأموال والغرامات والكفارات . فوقع^(٢) النزاع في القليل .
فقال^(٣) الشافعي : القليل واجب بالجنابة على النفس ، فيضرب على
العاقلة كالكثير ، وهذا يجري مجرى العلامة الضابطة للمصلحة المجهولة :
في ضرب الدية على العاقلة .
فلو^(٤) قال قائل : لا ، بل علامة الأصل^(٥) : كونه كل بدل النفس -
بطل بالأطراف .

ولو قال [قائل]^(٦) : علامته كونه كثيرا مجحفا ؛ بطل بحصص
الشركاء ، وقيمة العبد القليلة^(٧) ، وغرة الجنين .
ولو قال : علامته : كونه مقدرا ؛ بطل بأرشف الحكومات^(٨) .

(١) في د : ه ولن .

(٢) في د : ل ، ز : ه ووقع .

(٣) في د : ل ، ه : ه قال .

(٤) في د : ه ولو .

(٥) في ل : ه التعيين .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ه .

(٧) في د : ل ، ز : القليل القيمة .

(٨) قد أجمع الفقهاء على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة القاتل
المخطيء ، وذهب الحنفية والشافعية : إلى أن الحكم كذلك في دية شبه
العبد . وقد جعلها المالكية في مال الجاني . أما قطع الأطراف ، فذهب
الحنفية والمالكية والحنابلة : إلى أن الدية في مال الجاني ، وهو قول للإمام
الشافعي ، وذهب في قول آخر : إلى أنها على العاقلة . وقد اختلفوا في الحر
إذا قتل عبد خطأ ، أر قطع يده ، فذهب أبو حنيفة : إلى أن قيمته على =

وإذا بطلت هذه العلامات : سلم ما ذكرناه .

مثال آخر : أوجب الشرع في يد النحر نصف دية . فقال (١)

الشافعي : في يد العبد نصف قيمته . ولا إخاله فيه : إذ المناسب اتباع
النقصان ، كما في الكل . ولكن نعلم ضرورة أن [غناء] (٢) يد العبد من
العبد ، [كغناء يد] (٣) الحر من الحر ، وأن النسبة (٤) مستوية . ولا يجرى
ذلك في البهائم . وإن قدر الشرع بدل كل الحر ، فسيه : صيانه عن
تحكم السوق فيه . وقد قل القيمة مع شرف الخصال ، لقلة الرغبات في
الاستخدام . وهذا غير محذور في الطرف : فإن أروش الحكومات تعرف
بتقدير القيمة ، ثم تكثر بالنسبة إلى [مبلغ] (٥) اندية ، فما تقتضى فيه القيمة

العاقلية ، وهو قول للشافعي . وذهب مالك وأحمد :
إلى أن الدية في مال الجاني ، وهو قول آخر للشافعي .
فراجع في هذا كله : الأم (٢٣/٦ و ١٠١) والرسالة (٥٢٨ - ٥٤٠) والمهذب
(٢٢٧/٢) والوجيز (١٥٣/٢) والهداية (١١٧/٤) والافصاح (٣٣٦)
والإشراف (١٩٢/٢ - ١٩٣) والبداية (٣٥٤/٢) والقوانين الفقهية (٣٤٥ -
٣٤٧) .

(١) في د ، ز : « وقال » .

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٣) في هـ : « كيد » .

(٤) لفظ د : « النسبية » ، وهو تصحيف . وقد ورد في هـ - بعد

ذلك - زيادة : « المجهولة » ، وهي من الناسخ . وقد اجمع الفقهاء على أن
دية يد الحر نصف الدية ، واختلفوا في دية يد العبد : فذهب الشافعية
والحنفية والحنابلة إلى أنه يجب في يده نصف قيمته . وذهب المالكية : إلى
أنه يلزم ما نقص من قيمته .

فراجع : الأم (٦٣/٦) والمهذب (٢٢١/٢) والهداية (١٣٦/٤ و ١٥٥)
والافصاح (٣٣٢) والإشراف (١٨٦/٢) والبداية (٣٦٦/٢) والقوانين
(٣٥١) .

(٥) لم ترد الزيادة في هـ .

دينارا مثلا - لكونه عسراً^(١) القيمة - توجب مائة دينار • ومع هذا
[يقدر ؛ فعرف أن ذلك لسر]^(٢) في خلقة الآدمي : اقتضى وقوع اليد
من الجملة موقع النصف ؛ وهو في العبد كهو في الحر [٥١ - أ] فكانت
هذه العلامة الخاصة مقدمة على المخيل المرسل المتسع •

مثال آخر : لأبي حنيفة رحمه الله ، قوله : ان العبد تقدر^(٣) قيمته
كالحر ، والمناسب لا يوجب التقدير مع تفاوت الخصال : كما في البهائم ؛
ولكن شبهه بالحر ، وهذا يدل - من مذهبه - على القول بالشبه •
فان قيل : لا ، بل هذا قول بالمؤثر ؛ لأن بدل الدم مقدر ، والعبد
يضمن منه الدم : فكان مقدرًا ، فهذا من قيل دخول تفصيل تحت جملة ،
ويرجع شكل الدليل فيه الى مقدمتين ونتيجة كما قدمتموه •

قلنا : انشاعقي - رحمه الله - لا يسلم كون^(٤) بدل الدم مقدرًا^(٥) ؛
وانما المقدر بدل دم الحر • وأبو حنيفة - رحمه الله - يلحق العبد به :
بالتشبيه • وهذه طريقة لنا في تلك المسألة ؛ اذ نسلم أن العبد دم ، ولكن
نقول : المقدر دم الحر ، ونستدل بالعبد القليل القيمة • فيرجع^(٦) النظر
- عند تجاذب القول - الى^(٦) أن التقدير معلوم^(٧) بعلامة الدمية ، أو
بعلامة الحرية ؛ ويكون ذلك نظرا في العلامات دون الوقوف على المعاني •
وان سلمنا [له]^(٨) [أنه ليس مقدرًا]^(٩) بعلامة الدمية ، فنقول : بدل

(١) في ل : « جنس » •

(٢) عبارة ه : « فقد يعرف أن ذلك ليس لمعنى » •

(٣) في ه ، ل : « تتقدر » •

(٤) في ه ، ل : « أن مقدر » •

(٥) في د : « ويرجع » •

(٦) في ه : « فيه » •

(٧) في د ، ز : « يتعلق » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ه •

(٩) عبارة ل : « أنه مقدر » وهي ناقصة • وعبارة ز : « أنه مقدر »

وهي محرفة •

المال [غير]^(١) مقدر ، وقضية الأموال والدماء متعارضة فيه • فنسلك مسلك التغليب ، وتصور المسألة تشبيها من طريق آخر على ما سنذكره^(٢) ، طريقا آخر لتغليب الأشياء •

ويقرب من هذا المأخذ ، النزاع في أن دية العبد : هل تضرب على العاقلة ؟ وهو راجع الى تجاذب العلامات •

مثال آخر ، وهو البرهان التقاطع على قول زعماء القاسيين ، وعلماء الشرع من المتصرفين - بالتعليل بالوصف الذي لا يناسب ، من غير تنقيص وإيماء من جهة الشارع ؟ وأنهم سموا ذلك الوصف - وإن كان لا يناسب - علة ، في اصطلاحهم ، لا علامة •

وهو : تعليل الحديث الوارد في الربا - المشتمل على الأشياء الستة • فقال الشافعي : [نعلل بالطعم والنقدية]^(٣) ، أو الطعم^(٤) ، والتقدير على قول • وقال أبو حنيفة : نعلل بالكيل والوزن • وقال مالك : [نعلل]^(٥) بالنقدية والقوت • وكلهم اتفقوا على تعدية الحكم بهذه الأوصاف ؛ وهي لا تناسب ، وإنما هو الذي لقبه فريق بالطرده ، وآخرون بالشبه •
فإن قيل : أبو حنيفة تلقى ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم : « وكذلك ما يكال ويوزن »^(٦) ؟ فكان ذلك عاما •

(١) سقطت الزيادة من ل •

(٢) لفظ د ، ز : « سنذكر » •

(٣) في ل : « نعللها بالنقدية » •

(٤) في د : « والطعم » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٦) هذا جزء من حديث لأبي سعيد الخدري ، مروى من طريق حيان ابن عبيد الله عن أبي مجلز ، قد استدلل به الحنفية والعترية على ما ذهبوا اليه في علة الربا : من أنها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن ، وهو حديث متكتم فيه من جهة حيان المذكور ، فراجع مع الكلام عليه : في المسنن الكبرى (٥/٢٨٥ - ٢٨٦) والمستدرک (٢/٤٣) والروض النضير (٣/٢٢٧ - ٢٢٨) ونيل الأوطار (٥/١٦٥) •

قلنا : هذا [حديث] ^(١) كذب موضوع [متقول] ^(٢) ولم ينقل عن أبي حنيفة • وأصحابه - السابقون واللاحقون - سلكوا مسلك التعليل بالاستنباط ، لا بهذه التكملة ^(٣) المختلفة •

فإن قيل : أبو حنيفة لا يقول إلا بالقياس المؤثر المناسب ؛ وقد أظهر تأثير الكيل كما عرف ذلك من [كلامه و] ^(٤) كلام أصحابه ؛ وهو الذي بالغ أبو زيد في تقريره ، حتى رفاه إلى مضاهاة المعقولات ، وأظهر تأثيره • وبيانه بالإيجاز : أن تحريم البيع في الأشياء الستة ، ينبغي أن يتعرف مما اعتبره الشرع في موضع آخر في التحريم ، وليس ذلك - في هذا المقام - إلا تحريم الفضل الذي لا مقابل له بالإجماع ؛ وهو أن يقول : بعك العبد بهذا ^(٥) الثوب على أن تزيد ^(٦) درهما • فالدرهم ربا ، وهو فضل لا مقابل له ، فإذا باع صاعا بصاعين ؛ فاصصاع الزائد فضل لا مقابل له ؛ وإنما ^(٧) صار ذلك فضلا : بشرط ^(٨) الشرع المائلة في المقابلة ، بقوله : « الحنطة بالحنطة مثلا بمثل ، والفضل ربا » ^(٩) ، ومشروط الشرع كمشروط

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في هـ : « ولم يصح منقولا » •

(٣) صحف في ز ، بلفظ : « الكلمة » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ •

(٥) في هـ ، ل : « بالثوب » •

(٦) في د : « يزيد درهم » •

(٧) في د ، ز « نعم ، إنما » •

(٨) في ل : « لشرط » •

(٩) ورد هذا الحديث في شرح الهداية بزيادة : « يدا بيد » وهو معنى جزء من حديث طويل مروى عن عبادة بن الصامت • وأبى سعيد الخدري ، وعمر ، وأبى هريرة • فراجع : نصب الراية (٤/٣٥ - ٣٦) ومسند أحمد (١٢/١٦٠) وصحيح مسلم (١/٦٩٣) ، والمستدرک (١/٦٩٤) ، والمستدرک (٢/٤٣) وسنن الترمذی (١/٢٢٣) والبيهقي (٥/٢٨٤ - ٢٨٦) وانظر هامش الرسالة (٢٨١) •

العائد ؛ ثم اختص بالمقدرات المتجانسات : لأن الفضل يظهر بعد ظهور المائة ، والمائلة تظهر بالجنسية والتقدير . ولا يظهر الفضل بين جنسين^(١) [غير مقدرين بالكيل أو الوزن] : اذ لا معيار للمائلة^(٢) [فيه] . ولا يظهر بين الشير والحنطة : اذ لا مجانسة في الصفات ، فظهر الفضل المحرم بهذين الوصفين : فسيناه علة لذلك . فأما فضل الصفات فألفى^(٣) الشرع قيمتها بقوله : « جيدها وردئها سواء »^(٤) وهذا أظهر ملك في التأثير^(٥) فكيف يكون هذا شها وتعليلاً بوصف لا يناسب ؟ . قلنا : التبس جنس^(٦) هذا الكلام على معظم أبناء الزمان ، لكثرة مقدماته ومراتبه التي سلسلها : فالتبس المقصد في غمارها ، ونحن نحل هذه التعقيدات ، [بتسليم]^(٧) جميع المقدمات ؛ وهو : أن الفضل - الذي لا مقابل له - محرم ، وأن ظهور الفضل بالكيل والجنسية [على]^(٨) ما ذكره . ولكن لا يظهر الفضل - في مسألتنا - ما لم تصر المائلة

(١) في ز : « الجنسين » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن د ، ل .

(٢) في د : « للمائلة » ، وهو تصحيح ، وسقطت منها الزيادة التالية .

(٣) في هـ : « ألفى » .

(٤) ورد هذا الحديث في شرح الهداية ، وذكر صاحب نصب الراية (٣٧/٤) : أنه غريب يؤخذ معناه من اطلاق حديث أبي سعيد الخدري ، أنه . ويؤيده ما نقله النووي عن العلماء - على ما في الروض النضير (٢٢٨/٣ - ٢٢٩) - : أن هذا الحديث يتناول جميع أنواع الذهب والورق من جيد وردى . الخ . وحديث أبي سعيد مذكور في نصب الراية (٣٥/٤) وسنن النسائي (٢٨٧/٧ - ٢٧٩) ونيل الأوطار (١٦٢/٥) وغيرهما .

(٥) في ز : « القياس » .

(٦) صحف في د ، ل - بلفظ : « حسن » .

(٧) في ز : « بتسليمها ، فالتبس » وفيها تحريف .

(٨) في هـ ، ل : « الى تمام » .

مشروطة • وعن علته البحث ؛ فلم شرطت المائلة في بيع التماثلات المقدرة ؟ ولم لا يجوز أن تقابل صاعا بصاعين ، كذراع بذراعين ، وخشبة بخشبتين ؟ وعند هذا يتبين عجزهم عن ابداء التأثير ؛ فيقولون^(١) : لأنه متماثل متجانس يمكن تحصيل المائلة فيه [٥١ - ب] •

قلنا : وما أمكن تحصيل المائلة فيه ، لم تشترط فيه المائلة الممكنة ؟ [وما هذا]^(٢) الا أقول القائل : ما أمكن رؤيته [تشترط رؤيته]^(٣) وما أمكن^(٤) قبضه يشترط قبضه في المجلس ، وما أمكن نقله يشترط نقله • وهلم جرا الى الامكنات • فتأثير^(٥) التجانس والتقدير : في تحصيل امكان المائلة^(٦) ؛ فلم كانت المائلة [الممكن] حصولها شرطا ؟ ولم شرطها^(٧) الشارع ؟ • ان عقل سيده : فليذكر حتى يتعدى ؛ وان لم يعقل فليقتصر على مورد النص •

فتبين أن تطويلااتهم مسلمة ، ولا منفعة فيها ، وانما مجرى النظر ، وموقع البحث : طلب علة اشتراط المائلة فيما أمكن فيه تحصيل المائلة ؛ حتى اذا عقل ذلك المعنى : اتبع في الاقتصار والتعدى • ولو اجتمع الأولون والآخرون على أن يذكروا فيه مناسبة : لم يجدوا اليه سبيلا •

فان قال قائل : لاح - على القطع - من أبي حنيفة القول بالوصف

(١) في ه ، ل : « فسيقولون » •

(٢) في ه ، ل : « وهل هذا » •

(٣) سقطت الزيادة من ز •

(٤) في د : « يمكن » •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « فيأتي » •

(٦) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « الممكنة » ، ولم ترد الزيادة

التالية فيها •

(٧) في د ، ز : « يشترطها » •

الذي لا يناسب والتعليل به من غير نص وإيماء • ولكن كيف يصح ذلك من الشافعي في هذه المسألة : فانه يتمسك فيها بالإيماء ، من قوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » ^(١) ؟ وقد يتمسك [فيها] ^(٢) بمناسبة الحرمة لظهور انشرف ؟ بالتقييد بالشروط ^(٣) • كما قدمتموه في أمثلة المناسبات ؟ •

قلنا : أما التعلق بالإيماء فقد قررنا طريقه ؛ وليس مسلك الشافعي مقصورا عليه ؟ فانه علل الربا في الدراهم والدنانير ، بكونهما ^(٤) جوهرى الأثمان • ولا إيماء فيه • وأما تلك المناسبة ، فمن محدثات المتأخرين ؟ لم يذكرها ^(٥) الشافعي ؟ وانما أحدثه من لم تسع حوصلته لدرك جميع [مدارك] التماثل ^(٦) ، ولم يستقر قدمه في فهم قاعدة الشبه • فثموفوا الى خيالات هي - على ^(٧) التحقيق - نفاخات الصابون : تكشف بأدنى بحث [عن] ^(٨) غير طائل • وقد [نبها على وجه] ^(٩) فساد [هذا المناسب بما] ^(١٠) تقدم • ومن لم يستقل فهمه بدرك وجه الفساد في كل مناسبة : خلت في مشكلة علة الربا من [كل] ^(١١) الجوانب ، فلا ينتفع بكلامنا هذا ، [ولا مطعم له في فهمه] ^(١٢) : فان درك فسادها من الجليات ؟ ومن تقاعدت

(١) سبق الكلام عنه في ص (١٥٥) •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٣) في د : « من الشروط » •

(٤) في د ، ز : « بكونها » •

(٥) في د ، ل ، ز « يذكره » •

(٦) لفظ هـ ، ل : « التعليل » ، وقد سقطت الزيادة السابقة من د •

(٧) في د ، ز : « في » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

(٩) في د ، ز : « بينا » •

(١٠) في هـ : « هذه المناسبة فيما » •

(١١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(١٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

رتبته عن درك الجليات : كيف ترتقى قريحته الى فهم هذه المدقائق [التي لا يكشفها فضل التقرير ، وانما تدرك بجهد التأمل واتقاد القريحة ، بعد الانقباض ^(١) عن كدورة المؤلفات وشوائب التقليدات ؟] •

والذي يدل على أن الشافعي لم يذهب في التعليل مسلك الاخالة ، فُصِّلَ ذكره ^(٢) في كتاب الرسالة - وقد قلناه بلفظه :

قال الشافعي : قال الله تعالى « والوالدات يُرْصِعْنَ أولادَهُنَّ » ^(٣) الآية • وأمر النبي - عليه السلام - هذا ^(٤) : بأن تأخذ من مال أبي سفيان ^(٥) ما يكفيها وولدها [بالمعروف] ^(٦) ؟ وكان الولد من الوالد : فأخبر على

(١) لفظ د ، ل : « الانتفاض » ، وهو تصحيف • وقد سقطت الزيادة من ز •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « ذكرره » • والفصل المشار اليه مذكور في الرسالة (ص ٥١٧ - ٥٢٧) ، والنقل عنه وارد ببعض تصرف أو اختصار أو اختلاف لفظي •

(٣) سورة البقرة (٢٣٣) •

(٤) في نسخة الربيع : « هند » ، وهذا الاسم يصرف ويمنع • وهي بنت عتبة بن ربيعة والدة معاوية ، الصحابية المتوفاة : في خلافة عثمان ، أو في خلافة عمر • انظر : الاصابة (٤/٤٠٩) وهامش آداب الشافعي (٢٩٧) •

(٥) هو : صخر بن حرب القرشي الاموي ، والد معاوية • المتوفى بالمدينة : سنة ٣١ - ٣٤ هـ • انظر الاصابة والاستيعاب (٢/١٧٢ و ١٨٣) ، وهامش آداب الشافعي (١٨١) •

(٦) سقطت الزيادة من د ، ز • والحديث رواه الجماعة الا الترمذي • فانظر الرسالة (٥١٧) ومسند أحمد (٦/٣٩ و ٥٠ و ٢٠٦ ح) وصحيح البخاري (٣/٧٩ و ١٣١ ، ٧/٦٥ و ٦٧ ، ٩/٦٦ و ٧١) ومسلم (٢/٦٠) واحكام القرآن للشافعي (١/٢٦٣) وسنن ابن ماجه (٢/٢٤) وأبي داود (٣/٢٨٩) والنسائي (٨/٢٤٦) والدارقطني (٥٢٥) والدارمي (٢/١٥٩) والسنن الكبرى (٧/٤٧٧ ، ١٠/١٤٢) ونيل الأوطار (٦/٢٧٤) وذخائر المواريث (٤/٢٥٤) وفيض القدير (٣/٤٣٦) •

صلاحه في الحال التي لا يغنى فيها عن نفسه • فكان^(١) الأب : اذا بلغ أن لا يغنى عن نفسه بكسب ولا مال ، فعلى ولده صلاحه في نفقته وكسوته • قياسا على الولد^(٢) ، ولم يضع شيئا هو منه ، كما لم يكن للوالد^(٣) ذلك ، والوالدون وإن بعدوا ، والولد وإن سفل – في هذا المعنى [مشتركون]^(٤) • فقلنا : ينفق على كل محتاج منهم غير محترف ، وله النفقة على الغنى المحترف •

وذكر حكم رسول الله عليه السلام بأن الغلة بالضمان^(٥) ، وقال : فكانت^(٦) الغلة لم تقع عليها صفقة^(٧) البيع ، فيكون لها حصة من الثمن • فكانت في ملك المشتري : في الوقت انذى لو مات فيه العبد مات من ماله ، فدل أنه انما جعلها له : لأنها حادثة في ملكه وضمانه • فقلنا كذلك في ثمر

(١) لفظه : « فان » •

(٢) كذا في ه ، ل ، والرسالة • ولفظ د ، ز : « الوالد » ، ويمكن تصحيحه أيضا •

(٣) كذا في الأصول ونسخ الرسالة ، ما عدا نسخة الربيع : فان لفظها : « للولد » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز • ولا في الرسالة •

(٥) اشارة الى حديث : « الخراج بالضمان » • الذي روى بهذا اللفظ ، وبالمعنى من طرق عدة • فانظر مسند الشافعي (٨٤) والرسالة (٤٤٨ – ٤٤٩ و ٥١٩) ومسند أحمد (٤٩/٦ و ٨٠ و ١٦١ و ٢٠٨ و ٢٣٧ :) والمستدرک (١٥/٢) وسنن أبي داود (٢٤٨/٣) والترمذي (٢٤٢/١) وابن ماجه (١٧/٢) والنسائي (٢٥٥/٧) والدارقطني (٣١١) ونيل الأوطار (١٨١/٥) ومعالم السنن (١٤٧/٣) وراجع اختلاف الحديث (٣٧٢ و ٣٤٠) •

(٦) في د ، ز : « فكان » ، وهو تصحيف – وانظر الرسالة (ص ٥١٩) •

(٧) ورد في د – بعد ذلك – زيادة لم ترد في ان رسالة أيضا ، هي :

« من » •

التخل ، ولبن الماشية وصوفها ، وأولادها وولد الجارية ، وكل ما حدث في ملك المشتري وضمانه . وكذلك وطء الأمة الثيب وخدمتها . و « نهى النبي عليه السلام عن^(١) الذهب بالذهب ، والورق بالورق ، والتمر بالتمر ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ؛ الا مثلا بمثل ، يدا بيد »^(٢) فلما حرم^(٣) النبي - عليه السلام - في هذه الأصناف المأكولة - التي شح الناس عليها حتى باعوها كيلا - لمعينين أحدهما : أن يباع منها شيء بمثله دينا ، [والآخر : زيادة أحدهما]^(٤) على الآخر نقدا^(٥) - كان ما كان في معناها محرما : قياسا عليها ، وذلك^(٦) : كل ما أكل مما يبيع موزونا .

(١) ورد في ه ، ز - بعد ذلك - زيادة لم ترد في الرسالة أيضا ، وهي : « يبيع » .

(٢) هذا المعنى وارد في أحاديث كثيرة بروايات متعددة والفاظ مختلفة ، ففي رواية لمسلم عن عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ، ولا البر بالبر ، ولا الشعير بالشعير ، ولا الملح بالملح ، ولا التمر بالتمر . الا مثلا بمثل سواء بسواء عينا بعين . فانظر في ذلك : مسند الشافعي (٤٨ و ٥١ و ٦٢ و ٧٥) والرسالة (١٧٣ و ٢٧٦ و ٥٢٣) ومسند أحمد (٤/٣) وما بعدها و ٤٩٠/٥ و ٣١٤ ، ٢٢/٦ : ح) وصحيح البخاري (٧٤/٣) ومسلم (١/٦٩٠) والموطأ (١٣٤/٢) وسنن الترمذي (٢٣٣/١) وابن ماجه (١٨/٢) والنسائي (٦٨/٣) والدارمي (٢٥٨/٢) والسنن الكبرى (٢٧٦/٥ و ٢٧٩ ، ١٠/١٥٧) ونصب الراية (٤/٤ و ٣٥) ونيل الاوطار (١٦١/٥) ومعالم السنن (٦٨/٣) واعلام الموقعين (٢/٢٦٧) والمشكاة (٢/٨٦ - ٨٩) .

(٣) كذا بسائر الأصول ، وفي سائر نسخ الرسالة . وذكر محققها : أن أصل الربيع لفظه : « خرج » (بالتحريك) فراجع الرسالة (ص ٥٢٣) هامش (٦) .

(٤) عبارة ه ، ل : « والثاني : الزيادة في أحدهما » . وانظر عبارة الرسالة (ص ٣٢٣ و ٥٢٤) .

(٥) صحف في ز ، بلفظ : « دينا » .

(٦) هذا لفظ ه ، والرسالة . ولفظ د ، ل ، ز : « وكذلك » .

والوزن والمكيل في ذلك سواء . وذلك : كالسل والسنن والزيت والسكر ، وغيره : مما [يؤكل ويشرب]^(١) ويباع موزونا ، ولم يقس الموزون على الموزون^(٢) من الذهب والورق : لأنه يجوز أن [٥٢ - أ] يشترى بالدرهم والدنانير نقدا عسلا وسننا الى اجل ؛ ولو قيس عليه : لم يجز الا يدا بيد ، كالدنانير بالدرهم^(٣) ، و « أما »^(٤) الذهب والفضة فمحرمان^(٥) في أنفسهما : لا يقاس [شيء]^(٦) عليهما ؛ لأنه ليس في معناه : لانهما الأثمان والقيم الا اللديات^(٧) ، والمأكول المكيل محرم في نفسه ، ويقاس به ما كان في معناه^(٨) : من المأكول الموزون ؛ لأنه في معناه .

هذا كله نقلناه من لفظ الشافعي ؛ فليتأمل المنصف : ليعرف كيف علل بهذه الأوصاف التي لا تناسب ، ذاهبا الى أن المشارك له في هذه الأوصاف في معناه ، غير معرج على المناسبة والايماء .

(١) هذه عبارة هـ ، ل ، والرسالة وفي د ، ز : « يكال » .

(٢) في د : « الوزن » .

(٣) في د ، ز : « والدرهم » . وراجع كلام الرسالة : (٥٢٥) .

(٤) في هـ : « فأما » .

(٥) في د : « فيحرما » ، وهو مصحف .

(٦) وردت الزيادة : في د ، ل ، ز ، والرسالة (ص ٥٢٧) . ولم ترد

في هـ .

(٧) هذه عبارة هـ ، ل ، وهي الموافقة لعبارة الرسالة (ص ٥٢٨) ،

فراجعها . وعبارة د ، ز : « للديات » . ولم ترد فيها أداة الاستثناء .

(٨) كذا في هـ ، ل ، د ، والرسالة (ص ٥٢٧) . ولفظ ز :

« معناها » .

ونقل أبو بكر الفارسي^(١) من لفظ ابن سريج^(٢) - في مساق كلام له
في تصحيح العلل بالاطراد ، والسلامة عن النواقض - فصلا ، وهو قوله :

« قلت : فان قال قائل : اذا ادعيتم أن العلل تستخرج وتصح بالسبر
والنظر والاطراد في معلولاتها ؟ فان عارضها أصل يدفعها : علم فسادها ؟
وان لم يعارضها أصل : صحت فأخبروني : اذا انتزعت علة من أصل
[محللا]^(٣) ، وانتزعت مخالفوكم [علة محرما]^(٤) ، فما [الذي]^(٥) جعل
علتكم أولى ؟ فان أحلتهم ذلك أريناكموه^(٦) : زعم العراقي في علة^(٧) البر :
أنه مكيل ، وأن ذلك لا ينكسر ، وزعم الشافعي : أنها هي الأكل ، وأن ذلك
يطرد » .

[فاجاب عن ذلك]^(٨) - بعد فصل طويل ليس من غرضنا - : « أنا
نقول بالاعتلال بالأكل دون الكيل^(٩) ؟ فنقول : انا تركنا جعل كل واحد -

(١) هو : أحمد بن الحسين بن سهل الفقيه الشافعي ، صاحب
كتاب « عيون المسائل » في نصوص الشافعي . المتوفى : سنة ٣٠٥ هـ .
انظر : طبقات الشافعية (٢٨٦/١) وكشف الظنون (١١٨٨/٢) .

(٢) هو : أحمد بن عمر بن سريج أبو العباس البغدادي الشافعي ،
كبير الأصحاب في زمانه . المتوفى ببغداد : سنة ٣٠٦ هـ . انظر : تاريخ
بغداد (٢٨٧/٤) ، وطبقات الشافعية (٨٧/٢) ، وتهذيب الأسماء
(٢٥١/٢) ، وكشف الظنون (٧٠٥ و ١٢٥٧ و ١٤٤٤ و ٢٠٠٥) .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٤) في ل : « فحويا » ، وهي مصحفة . وفي د : « محرما » فقط .

(٥) لم ترد الزيادة في هـ ، ل .

(٦) في د ، ز : « أريناكم » .

(٧) في د : « مسئلة » .

(٨) في هـ ، ل : « فقال مجيبا عن هذا » .

(٩) في ز : « الأكل » ، وهو تصحيف .

– من هذين الأمرين – علة : [لأنه يخرجنا]^(١) عن^(٢) قول العلماء الذين احتجنا الى ترجيح قول بعضهم على بعض ، ومعارضة [قول]^(٣) بعضهم بقول بعض ، لأن الشافعي أقصر على الأكل ، والعراقي على الكيل ؛ فرجنا هذه على تلك : بأننا^(٤) وجدنا الكيل معناه معنى الوزن ، ووجدنا ما حرم [من الوزن]^(٥) – من الذهب والفضة – لا يدل على تحريم الموزونات ؟ وذلك : أن الذهب لا يجوز بالورق نساء^(٦) ، ويجوز الذهب بالموزونات نساء . *

وقرر هذا الكلام ، ثم قال : « دل هنا على أن الشيء حرام لمعنى فيه ، كالذهب والورق : فانها^(٧) أصل القلب وقيم المتلفات^(٨) ، وفيها فرض انزكوات ؛ فلم يحرمنا : لأن ما هنا أمراً^(٩) يعرف به مقدارهما وهو : الوزن ؛ بل لما فيهما : من منافع الناس التي [لا]^(١٠) يعدلها فيهما^(١١) سواهما ، من القلب والتفد الذي اليه مرجع المعاملة الدائرة بين الناس . وكذلك^(١٢) البر والشعير ، انما حرما : لأنهما الأقوات والمعاش ، والغذاء

(١) صحف في د ، بلفظ : « لا يخرجنا » .

(٢) في ه ، ل ، ز : « من » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه .

(٤) في ه : « لأن » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٦) في د : « بنساء » وقد سقطت الزيادة من ز .

(٧) في د ، ل : « وانهما » .

(٨) في د ، ز ، ل : « المستهلكات » .

(٩) في د ، ه : « أمر » ، ولعله تحريف .

(١٠) سقطت الزيادة من د .

(١١) في د ، ل : « فيهما » ، وهو تحريف .

(١٢) في د ، ه : « فذلك » .

والطعام ، ثم جرد من ذلك كله الأكل ، فكانت ^(١) أعم الأمور ، وقد ضُم إليها - في قول لأصحابنا آخر - الكيل والوزن . قال الشافعي في كتاب البيوع القديم : وروى عن ابن المسيب أنه قال : لا ربا إلا في ذهب أو ورق ، أو ما يكال أو يوزن : مما يؤكل أو يشرب ^(٢) . وقول ابن المسيب في هذا من أصح الأقاويل .

فهذا جملة ما أردنا نقله من لفظ الشافعي وابن سريج ، لينين طلبه انعلم - من أهل العصر - أن أرباب المذاهب ^(٣) بأجمعهم ذهبوا : الى جواز التعليل بالوصف الذي لا يناسب من غير استناد ^(٤) الى إيماء ونص ومناسبة . ولو نقل كلام الشافعي وابن سريج ، وكلام المتلفين عن ^(٥) الشافعي - في ^(٦) علة الربا - لبلغ أوزاقا . ورجع كل ذلك الى التعليل بهذه الأوصاف : من غير تعريض على مناسبة وإيماء ونص ؛ وإنما المناسبات الضعيفة لفقها المحدثون الطائون : أن مدارك العلل محصورة فيها ؛ المتقاعدون - ببلادهم ، وقصور فهمهم ^(٧) - عن الاحاطة بكلام الأولين ومدارك نظرهم ؛ فحسروا النظر على تخيلات اقناعية ، وخيالات خطابية ؛ تستمال

(١) في ز : « وكان » .

(٢) ورد هذا الأثر في الموطأ (١٣٦/٢ - ١٣٨) والسنن الكبرى (٢٨٦/٥) ونصب الراية (٣٦/٤ - ٣٧) والحاوي للماوردي (٥٣/٦ ب) والروض النضير (٢٢٤/٣) وراجع صحيح البخاري (٨٣/٣) وسنن ابن ماجة (١٩/٢) والنسائي (٤٥/٧) والدارقطني (٢٩٤) .

(٣) في هـ : « المذهب » .

(٤) في د ، ز ، ل : « اسناد » .

(٥) في هـ ، ل : « من » .

(٦) في هـ : « من » .

(٧) في د ، ل ، ز : « فهمهم » .

بها النفوس المنخدعة بالتزويقات ، وهجروا كلام الأئمة ، وطمسوا
مسالكهم ، وزعموا : أن القياس ينحصر في المؤثر ؛ ومنهم : من زاد المخيل ؛
ومنهم : من زاد التشبه^(١) ، ومنهم : من زاد الدلالة ، والتبس مضمون هذه
المعارات على جماهير فضلاء الدهر ؛ فقاموا وقعدوا ، وصوتوا وصعدوا ؛
ولم يتحصلوا - في ضبط المراتب - على طائل .

وغرضنا الآن أن نبين نقلا من علماء الشرع - كمالك وأبي حنيفة
والشافعي - رحمهم الله - انقول [٥٢ - ب] بالوصف الذي لا يناسب ،
وتسميتهم ذلك : علة ، ولذلك^(٢) استتب تعليل التقدين بالنقدية القاصرة ؛
والتشبه لا يقوم الا بفرع وأصل . فلم يكن لهم مسلك الا طلبهم فارقا بين
النقدين وغيرهما : مما لا يجري فيه الربا . فكانت النقدية علامة سابقة الى
الفهم ، سلمت عن المعارضة بما هو أولى منها ، وهو مأخذ هذا الجنس من
التعليل .

فان قال قائل : لم تزيدوا - فيما ذكرتموه - على أمثلة ضربتموها ،
ومذاهب نقلتموها من الأئمة ، والمذاهب لا تنتهض^(٣) حجة ، فما الحجة
على انقول بالوصف : الذي لا يناسب ولا يدل عليه ايماء ولا نص ولا تأثير
[ولا مناسبة]^(٤) ؟

قلنا : انما استقصينا القول في نقل المذاهب ، لفرة بني الزمان
[عن ذلك]^(٤) وتصورهم الى المؤثر والمخيل ، والى الايماء والنص ؛

(١) في د : « التشبيه » .

(٢) في د : « وكذلك » .

(٣) في د ، ل : « تتضمن » .

(٤) سقطت الزيادة من د .

وحصرهم المدارك فيها ، ومن قبل هذا الجنس [من التعليل]^(١) لقبه
 بلقب الشبه^(٢) ، فأريناه - من تعليل الشافعي بالنقدية القاصرة التي لا فرع
 لها - أنه ليس مقصورا على التشبيه^(٣) ؛ إذ الشبه^(٢) إنما يقوم من فرع
 وأصل ، ولا فرع لهذا الأصل .

ودليل القول بهذا الجنس : اثارته لغلبة الظن ؛ ووجه تغليب الظن
 فيه [قد ذكرناه بما]^(٤) ضربناه : من الأمثلة . ونحن نحرر الآن - عن
 ذلك - عبارة رشيقة ، فنقول :

تقدم أن الصفة الطارئة - التي حدث الحكم بحدوثها - علة " للحكم ،
 أو علامة [له]^(٥) . ومستنده : أن حدوث الافتراق انقصر الى فارق ؛
 ولا فارق الا ما ظهر . وهذه مقدمتان لو سلّمنا : لا يبقى للنزاع وجه ،
 فأما الافتقار الى فارق - مع وقوع الافتراق - فقطعي ؛ وأما قولنا : لا فارق
 الا ما ظهر ، فتمام^(٦) النظر فيه : بالسبر والتدوير^(٧) على جميع الفوارق
 الممكنة ، وإبطالها ، أو ترجيح^(٨) ما ظهر أولا^(٩) ، عليها ، فيقع النظر في
 التعيين ، بعد وجوب طلب الفارق ، وكان هذا الجنس جليا ، لوجوب القول

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٢) في ه ، ل : « التشبيه » .

(٣) في ز : « الشبه » .

(٤) قد ورد - مكان هذه الزيادة - في د ، ل ، ز - لفظ : « ما » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) في د ، ل ، ه : « يتم » .

(٧) في د ، ز : « التدوير » .

(٨) في د ، ز : « ويصح » .

(٩) في د : « أول » وهو مصحف نما اثبتناه .

بالتعليل وطلب الفارق ؟ وذلك : لأن الحكم حدث بتغير أمر ، فكانت
[الصفة ^(١)] المتغيرة للذات هي المتغيرة للحكم •

وكذلك نقول في الشبه بعد الفرض في الربا : جرى الربا في الأشياء
الأربعة ولم يجز في الثياب والعبيد ، وليس ذلك الا لانفراقهما في معنى :
اقتضى الفرق ، فلا بد من طلب فارق ، ولا فارق الا الطعم . ولو سلمت المقدمتان
- وهو : أنه لا بد من فارق ، وأن لا فارق الا الطعم - لكانت الاضافة الى
الطعم ضرورية ، وانما الشأن : في اثبات المقدمتين ؟ فانهما - بعد البتة -
تلتحق النتيجة المستفادة منهما ، بدرجة العقلات •

أما ^(٢) قولنا : لا فارق الا انطعم ، فتعني ^(٣) به [أنه ^(٤)] لا فارق أولى
من الطعم ؟ فانه أولى من الكيل والقوت والمالية ، وكل ما يفرض : من
الصفات ، وطريقة الترجيح كما ذكر في تلك المسألة ، وكما سنذكر الآن
طرفا منه • والكلام في هذه المقدمة مجال الفقهاء ، وقد أكثروا فيه ؟ وانما
الغموض في المقدمة الأولى • وهو : أنه لا بد من طلب فارق وعلامة فاصلة
زائدة على المفارقة الواقعة بالذات • فان [بالأشياء الستة ^(٥)] متميزة ^(٦)
- بأسمائها وذواتها - [عن غيرها ، فلا تحتاج الى اعلام حكمها بأمازة زائدة
على أسمائها وذواتها ^(٧)] • ولما ظهر الاحتياج الى العلامة الفارقة - في صورة

(١) لم ترد الزيادة في د •

(٢) في هـ : « وأما » •

(٣) لم ترد « الفاء » في الاصول •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ •

(٥) صنف في د ، بلفظ : « الشبه » •

(٦) في د ، ز : « مفارقة » •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

الطرْد والمكس - كان النظر فيه أظهر •

ومن أجاب عن هذا السؤال ، فقد قرر قاعدة التشبه والقول بالوصف الذي لا يناسب ؛ وحل عقدة علة الربا ، وكشف الغطاء عنها • فنقول في قاعدة الربا : بأن لنا بالاجتماع أنه لابد من اعلام محل الحكم بأمانة^(١) جامعة مانعة ، زائدة على الاعلام بالاسم والذات ، فإن الربا بالاجماع غير مقصور على الأشياء الستة ؛ اذ اتباع الاسم والتخصيص بذات المسمى - يقتضى أن [يقال]^(٢) : لا يجرى الربا في الدقيق والخبز وما يؤخذ من البر ، ولا فيما يؤخذ من التمر : لأن اسم البر لا يطلق على الدقيق ، ولا هو متصور بصورته • فلن يعرف حكمه باسم البر ؛ فانه غير البر : اسما وصورة ومعنى • ولذلك قلنا : ان الدقيق لا يقوم مقام البر في الزكوات ، لأنه بدل المنصوص لا عين المنصوص ، وأبو حنيفة يقيمه^(٣) مقامه باعتبار المعادلة بالقيمة ؛ كما يجريه في سائر العروض • ولم يذهب أحد من الأمة : الى أن الربا لا يجرى في الدقيق والخبز ؛ وكان^(٤) الخلق في زمان الصحابة يحترزون عنه •

وان نازع منازع^(٥) فيه ، فنقول : الرطب بالاجماع يجرى فيه الربا ، وليس تمرا • ولذلك ن قدره بدلا في الزكوات عن التمر كائنا الأبدان ؛ فليس هو مسمى باسمه ، ولا [هو]^(٦) متصور بصورته ، وهو غير منصوص

(١) في ه ، ل : « بعلامة » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٣) في ه ، ل : « يقيم مقامها » •

(٤) في د ، ل ، ز : « فكان » •

(٥) في ه ، ل : « معاند » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

عليه ، فان^(١) أنكر منكر ذلك : دفعناه بإجماع الصحابة ؛ فانهم اعتقدوا جريان الربا في الرطب ، حتى جاء المحاويع من الأنصار الى النبي - عليه السلام - وشكوا اليه احتياجهم الى الرطب ، وأن ليس بأيديهم الا فضول قوت من التمر ؛ فأرخص لهم النبي - عليه السلام - في العرايا : فيما دون خمسة أوسق^(٢) ، و [لو]^(٣) لم يكن انرطب ربويا : لكان بيع التمر به [٥٣ - أ] كيبه بالثياب والعيد ، فدل أن الصحابة وكافة الأمة اعتقدوا من عند آخرهم : أن الرطب - وإن لم يتأوله اسم التمر - تعدى اليه الربا ؛ وكذلك البر . فوجب طلب الصفة التي وقعت فيها^(٤) الشسركة بين البر والدقيق ، والتمر والرطب . فانها علامة محل الحكم ، لا الاسم المجرد المخصوص بذات المسمى . والدقيق لا يشارك البر في كونه برا ؛ ويشاركه : في كونه مالا ومكيلا ، ومطعوما وقوتا . فوجب امتحان هذه العلامات ، وسبرها بالعرض على الشهادات .

فثبت^(٥) بهذا - على القطع - المقدمة الأولى ، وهو : وجوب طلب

(١) في د ، ز : « وان » .

(٢) حديث صحيح ، فراجعه في : مسند الشافعي (٥٠) والرسالة (٣٣٢ و ٣٤٨ و ٥٤٧) ، واختلاف الحديث (٣٢٣ - ٣٢٧) والموطأ (١٢٥/٢) و (١٤٧) ومسند أحمد (٦/٢٤٨ و ٢٧٠ ، ١٢/٢٢٦ : ع) وصحيح البخاري (٣/٧٦ و ١١٥) ومسلم (١/٦٦٧ و ٦٧٠) وكتب السنن أجمع ، ونصيب الراي (٤/١٣ - ١٤) ونيل الاوطار (٥/١٦١) . هذا والعرايا : بيع الرطب على النخل بالتمر على الارض خرصا ، وقد ذهب مالك والشافعي واحمد الى جواز بيع العرايا . بشرط ان لا تتجاوز خمسة أوسق . ومنع منه الحنفية على الاطلاق فراجع في هذا الام (٣/٤٦ - ٤٩) والمهذب (١/٢٧٣) والافصح (١٧٠) والهداية (٣/٣٣) والبحر الرائق (٦/٨٢ - ٨٣) .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في د : « فيه » .

(٥) في د ، ل : « وثبتت » .

علامة للحكم^(١) زائدة على الاسم والذات • ثم اذا وجب : فلا بد من الحصر والتعين^(٢) ؛ وهي المقدمة الثانية •

وبهذا ، انتهى الكلام في قاعدة الربا الى رتبة في الوضوح : لم يبق عليها غبار لمن أحسن^(٣) الاحاطة به • اذ بان وجوب طلب علامة بالاجماع ، زائدة على الاسم المخصوص بالذات ؛ وبان^(٤) - على القطع ، [أو]^(٥) بالاجماع ، أو بغالب الظن المستفاد من [السبر]^(٦) - أن لا شركة الا في الصفات الأربع • وبطل - عند الشافعي - [جميع]^(٦) الصفات : فتعين الطعم • واذا سلمت هذه المقدمات : اتضح الأمر ؛ وهذا سياق اثبات [كل]^(٧) وصف لا يناسب •

فان قال قائل : [ساعدكم]^(٨) - في هذه الصورة - ابانة [الاجماع على وجوب تعدى [الحكم عن]^(٩) المسميات المخصوصة ؛ فهل تشترطون هذا في كل مسألة : تسلكون فيها مسلك التشبيه ونصب العلامة المخالية عن المناسبة ؟

قلنا : لا نشترط ذلك ، ولكن ان ساعد : فهي الرتبة العليا ؛ [وتلتحق درجة الظن فيها]^(١٠) بالطرده والعكس ؛ لأنه ظهر ثم وجوب طلب الفارق ،

(١) في د : « الحكم » وهو صحيح أيضا •

(٢) في د ، ز : « والتعليل » •

(٣) في هـ : « أحسن » وهو تحريف •

(٤) في د ، ز : « فبان » •

(٥) لم ترد الزيادة في ز •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) سقطت الزيادة من ز ، وورد في د بدلها كلمة « حكم » •

(٨) عبارة هـ : « نساعدكم .. على ... » •

(٩) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز •

(١٠) عبارة د ، ز : « ويلتحق الظن فيه » •

وقد التحقت هذه الرتبة بها : في وجوب طلب العلامة الحاصرة^(١) ؛ وهما - في المقدمة الثانية ، وهو : سبر الصفات الممكنة وتعيينها - لا يختلفان ؛ ويلتحق بهذه الرتبة عندي كل أصل : عرف الحكم فيه باجماع مرسل ، لا بلفظ خاص منقول ، كالحاقنا قليل الدية بكثيرها : لأنه عرف بالاجماع [أصل الضرب]^(٢) ، ولم ينقل^(٣) لفظ خاص في مقدر خاص ، حتى يقال : يكفى بتمييزه باسمه الخاص •

فان قيل : المستند ما روى : « أنه عليه السلام ضرب الدية على العاقلة في قصة تخاصم الجارين »^(٤) وهو عبارة عن كل الدية •

قلنا : وعرف بالاجماع أنه ليس مخصوصا بكل الدية ، ولا بالمقدرات : اذ جرى في الحكومات ؛ ولا بالكثير^(٥) : اذ وظف حصة آحاد^(٦) الشركاء - وقد قلت^(٧) حصصهم - على العاقلة • وكذلك قيمة العبد القليل القيمة ،

(١) في ز : « الخاطرة » وهو تصحيف •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) لفظ د ، ز : « يعقل » وهو تصحيف •

(٤) لفظ هـ : « جارين » والقصة والضرب في الحديث الصحيح الذي رواه الجماعة ، فانظر : مسند الشافعي (٧٠ و ٨٣ و ١١٤) والرسالة (٤٢٧ - ٤٢٨) ومسند أحمد (١٤٦/٥ ، ١٢/٢٠٦ ، ١٤٠/١٢) وصحيح البخاري (١٣٥/٧ ، ١١/٩) ومسلم (٤٤/٢) والموطأ (٦٢/٣) وسنن ابن داود (١٩٠/٤) والترمذي (٣٦٤/١) وابن ماجة (٧٣/٢) والسنن الكبرى (٤٣/٨ و ١٠٥ - ١١٦) ونصب الراية (٣٣٣/٤ و ٢٨١ و ٣٩٨) ونيل الاوطار (١٧/٧ ، ٥٨ - ٦٠) وآداب الشافعي (١٤٤) والمشكاة (٢/٢٦٧ - ٢٦٨) •

(٥) في د : « بالتكثير » وهو تحريف •

(٦) في د د أحد •

(٧) في ز : « تقل » •

عن الضبط ، ووجب - على الضرورة - طلب علامة : معرفة محل الحكم ،
حاصرة فارقة بينه وبين الواجبات التي [لا ^(١)] تحمل ^(٢) ، فتمين أن يكون
منوطا ^(٣) ، ببدل الجناية على النفس .

ولا يبقى - في هذا - الا سؤال بعيد لمن يستمد من انكار القياس من
حيث لا يدري ، فيقول : لنقتصر على المعلوم اجماعا ، ولنترك الباقي على
الأصل .

وهذا فاسد : فان محل الاجماع لم يتعين بعبارة منقولة ؛ وانما امتنع
الاجماع ^(٤) في القليل : لمخالفة الخصم ؛ فهو الذي كدر الاجماع . فلم ^(٥)
يكدره ^(٦) ؟ [وما حمله ^(٧) على المخالفة] ؟ وبم ^(٨) ينضبط ^(٩) محل الحكم :
ويستحيل أن [ينضبط الا] ^(١٠) بالاجماع ؟ وانعقاد الاجماع مبني على
موافقته ؛ فنكون موافقته مبنية ^(١١) على الاجماع ، والاجماع مبنيا ^(١٢) على
موافقته ؛ ولم ينعقد الاجماع : لأنه لم يوافق ، ولم يوافق : لأنه لم ينعقد
الاجماع ، وهذا تناقض .

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) في ز : « تحتل » .

(٣) في هـ : « مضبوطا » وهو صحيح ايضا .

(٤) في ز : « الامتناع » وهو تصحيف .

(٥) في د : « ولم » .

(٦) في ز : « خالف » .

(٧) لفظ هـ ، ل ، ز : « حمله » وسقطت « الواو » من د . وورد

فيها - بعد ما بين القوسين - زيادة : « فلم خالف » ؟

(٨) في د : « ولم » .

(٩) في هـ ، ز : « يضبط » .

(١٠) في هـ : « نضبطه » .

(١١) في هـ : « مبتنيا » .

(١٢) في د ، ل ، ز : « مبني » .

فان قال : أعتمد الاجماع الذي أنا مسبوق به .

قلنا : ولا تقدر على أن تنقل من أهل الاجماع ، اخراج القليل عن محل الاجماع . فان^(١) أهل الاجماع لم يتعرضوا للضبط : حتى تبين به^(٢) اخراجهم القليل ، أو ادراجهم [له]^(٣) تحت الجملة . فان نقل خلافا ممن قبله : كانت الحجة من أولئك مقامة على المخالف فيه ، كما أقنناه عليهم : لو كان خلافهم فيه مبتدئا غير مسبوق باجماع سابق .

ومن هذا القيل أيضا : تقدير [دية]^(٤) أطراف الأحرار ؛ فانه لم لم ينقل بلفظ مخصوص بالحر ، فكان الضبط بعلامة الحرية ، وبعلامة الآدمية - أمرا : يتعين طلبه لحصر محل الحكم ؛ فسلك^(٥) فيه مسلك الترجيح : اذ^(٥) لم يرد اسم خاص ، حتى يقال : انه تميز باسمه ، فلا يتعدى . فلو نقل ناقل مثلا أن النبي - عليه السلام - قال : في يد الحر نصف ديته ؛ كان ذلك لفظا خاصا ، ولم يقع الحاق العبد به في هذه الرتبة ، فلو^(٦) نقل أنه قال : في يد الرجل نصف ديته ؛ فهذا يشمل العبد ، فعلى المخرج عن هذه العلامات الضابطة - الدليل .

ومن هذه الرتبة الواضحة : التنية في الطهارة ؛ فانها لم تختص بذات التيمم بالاجماع ، بل تعدى الى وظائف حكمية سواها ، وكذلك يد السوم . وأكثر أمثلة الأشياء نظفر فيه بمثل هذا المسلك ؛ وعند ذلك تتضح

(١) في هـ ، ل : « ولكن » .

(٢) في د « بهم » ولعله تصحيف .

(٣) لم ترد الزيادة في هـ ، ل .

(٤) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز .

(٥) لفظ ز : « فنسلك » إذا .

(٦) في هـ ، ل : « وإن » .

رتبة الكلام ؛ اذ الغموض الأظهر في قولنا : لابد من طلب علامة حاصرة فارقة ، وانه [لم يخصه]^(١) باسمه وذاته ، فيقال : كيف افتقرنا الى طلب ما هو موجود ؟ وقد اندفع هنا الغموض في هذه الرتبة •

الرتبة الثانية : أن لا تساعد دعوى الاجماع على وجوب تعدى^(٢) المنصوص ، وقد صار المنصوص علما محصورا باسمه • فالكلام في هذا الطرف أغمض ؛ ومع ذلك فيجرب القول^(٣) بالتشبيه بالعلامات فيه ، وسيل الكلام هو أنا نقول [٥٣ - ب] للمنكر : أسلم في هذا الجنس جواز النحاق ما في مثناه به ؟ فان قال : لا ، كان معاندا وأخرج من^(٤) زمرة العلماء ؛ فان ما في معنى الأصل : من الشرعيات ، جار مجرى الضرورات : من العقلات ؛ ومنكره جار^(٥) مجرى السوفسطائية • فحشوية منكرى القياس : سوفسطائية الشرع ؛ ولسنا نخاطب أولئك ، وانما نخاطب طبقة القاسمين ، وهم علماء الدين ؛ وسيقولون^(٦) : نعم • فنقول : هل يتبين لكم أن الدقيق في معنى البر ، وأن الرطب في معنى التمر ؛ كما بان للصحابة حتى سألوا عن مسألة الرايا ؟ ، وهو^(٧) بيان مستد^(٨) الاجماع المقول في الرتبة الأولى ؟ فيقولون : نعم • فنقول : هل يتبين أن الزبيب في معنى التمر ؟ فان أنصفوا قالوا : نعم ، فقد قال القاضي أبو بكر الباقلائي : أقطع بأن الزبيب

(١) في د ، ل ، ز : « لمنحصر » •

(٢) في د : « دعوى » وهو تصحيف •

(٣) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « فيه » •

(٤) في هـ : « عن » •

(٥) في هـ ، ز : « جاري » وكلاهما صحيح •

(٦) في ز : « فاذا قالوا » •

(٧) في هـ ، ز : « وهذا » •

(٨) في د : « مسألة » •

في معنى التمر ، وأن الأرز في معنى البر ، وأن الذرة في معنى السمير .
وما ذكره بين^(١) .

فان^(٢) جاحد مجاحد هذا : فذلك لكثرة تفكره في هذه المسئلة ،
وشغفه بطريق المحاجة والملاحاة فيها ؛ وذلك قد يعنى طريق الصواب ،
ويفسد الذوق السليم من ذوى الألباب ، فترقى به الى مثال آخر ، فنقول :
[لو] ثبت الوضوء بنيذ التمر ، هل كان بنيذ الزبيب في معناه ؟ أو نقول :
لو ورد الحكم في تمر صبحاني اتفق السؤال عنه ، هل كانت العجوة في
في معناه ؟ وكيف ينكر هذا شافعي^(٣) : وقد طرد الشافعي نقصان الرطب
في حال الجفاف ، في سائر الأشياء الرطبة ، وقال : انها في معناه ؟ وطرد
أبو حنيفة سقوط الفطر في الجماع ناسيا ، وزعم : أنه في معنى الأكل ،
مع حكمه بأنه على ضد القياس ، حتى [لم]^(٤) بلحق به المكره والمخطىء ،
الى غير ذلك : مما عرف من كلامهم^(٥) . فلا نطول الكلام مع^(٦) من
نعتقه خارجا عن زمرة الفقهاء المتصرفين . [وقد قال بما في معنى الأصل
جميعهم . فان قال المصنف^(٧)] نعم ، نترف بأن الزبيب في معنى التمر .

قلنا : فقد اتضح بطلان الاعلام بالاسم ، ووجب طلب الوصف الذي
بالشركة فيه التحق الزبيب بالتمر ، والتحق النظر بالرتبة الأولى .

(١) ورد في هـ ، ل - بعد ذلك - زيادة : « ونحن نقول » .

(٢) في ل : « وان » . وسقطت الزيادة التالية من « د » .

(٣) في هـ ، ل ، د : « شفعوى » .

(٤) سقطت الزيادة من ز .

(٥) في هـ : « كلامه » .

(٦) في د ، ل : « على » .

(٧) سقطت الزيادة من د .

فان قال^(١) : أطلبوصفا يخص التمر والزبيب ولا يتعداهما^(٢) .
 قلنا : ان قدرت عليه فعلينا ابطاله ، فان [أحد]^(٣) الأوصاف انما
 يسلم : اذا بطل غيره أو رجح عليه .

وغرضنا أن نبين وجوب طلب علامة زائدة على الاسم المخصوص^(٤)
 بذات المسمى ، وقد حصل به^(٥) الغرض .

فان قال : أقتصر في التعمد على ما علم^(٥) أنه في معنى النص ، وهو :
 ما يتناهى القرب فيه ، وعلم ذلك على وجه لا يتطرق للمراء اليه : كالآمة
 مع العبد في العتق ، والزبيب مع التمر [ها هنا]^(٦) .

قلنا : وهل^(٧) يجوز في العقل - من حيث الامكان - وقوع مقدار
 من التقارب^(٨) لا يفيد الا غلبة الظن بكونه في معناه [ولا يفيد العلم ؟]^(٩)
 فان قال : لا ، كان خارجا عن قضية العقل ؟ فان كل^(١٠) مملك تصور^(١١)

(١) ورد في د - بعد ذلك - زيادة « قائل » .

(٢) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « قلنا : فما الوصف الجامع
 بين الزبيب والتمر ، حتى نسب الفارق فيه الى العناد ؟ وكيف خفى في
 التمر والسقمونيا » .

(٣) سقطت الزيادة من هـ .

(٤) في هـ : « المخصص ... هذا » .

(٥) في هـ ، ز : « أعلم » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(٧) في د : « وهو » .

(٨) في ل : « التفاوت » وهو تصحيف .

(٩) لم ترد الزيادة في د .

(١٠) في د : « كان » .

(١١) في ز : « يتصور » .

أن يكون مفيدا للعلم ، فهو الى افادة الظن أقرب^(١) ، وان قال : نعم : قلنا : والظن كالعلم في وجوب اللاحق ، فانا لم نستنب^(٢) من المناسبات الا^(٣) الظنون .

فان قال : لم ينقل عن الصحابة هذا الجنس ، قلنا : المنقول عنهم لم ينحصر^(٤) ، بل فهم من مسالكهم اتباعهم غلبات الظنون ، وهو : الحكم بان رأى الأرجح .

فان قال : فكم من رأى غالب تركوه . قلنا : ذلك لمخالفته نصا ، أو قياسا ، أو رأيا أغلب على الظن منه . فاما اعراضهم عن^(٥) الرأى الغالب السليم^(٥) عن القوادح والمعارضات فلا^(٦) يظن بهم ، ولا يستجيز مسلم أن يقول ذلك على^(٧) صحابى أو امام متدين ؛ فان من أنكر الشبه ، أنكره : من حيث [انه]^(٨) لم بين^(٩) له وجه غلبة الظن [منه]^(١٠) . ومن اعترف بحصول غلبة الظن ، ثم انكر الحكم به - كان معاندا .

فان قال قائل : قد ثبت بما ذكرت أن نوعا من القرب يجوز أن يفيد ظنا ؛ وهذا^(١١) لا ينفعك في هذه المسئلة ؛ فان القرب بالطعم لا نسلم أنه مفيد ظنا .

(١) في ه ، ل ، ز : « أسبق » .

(٢) في ه ، ل ، ز : « نستشر » وهو صحيح أيضا .

(٣) صحف في د ، بلفظ : « الى » .

(٤) في ه : « يتجنس » وهو صحيح المعنى أيضا .

(٥) صحف في د بلفظ : « على » التسليم .

(٦) لم ترد « الفاء » في الاصول .

(٧) في د : « عن » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د . ل .

(٩) في ز ه يكن « وهو صحيح أيضا » .

(١٠) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه .

(١١) لفظ د ، ل : « وهو » .

قلنا : وليس من غرضنا عين هذه المسئلة^(١) ، بل غرضنا : اقامة
البرهان على جواز اعلام الحكم بصفة لا تناسب ، يقع - بالمقاربة والمشاركة
فيها - الاشتراك في الحكم ؟ وقد حصل الفرض .

تم طريق تقرير الظن في هذه المسئلة : أن نبين^(٢) أنه لا علامة ،
تقدر حاصرة أو جامعة ، للتمر والزبيب - الا القوت والكيل والمائسة
والطعم ، وقد بطل الكل الا الطعم ، أو ترجح الطعم : فصار أولى ، واذا
سلك هذا المسلك حصل الظن ؛ وعند ذلك تجوز الفتوى به والعمل عليه .
وقد تقررت القاعدة ؛ فما من أصل الا ويقاربه ما هو في معناه ؛ علما ، أو
ما^(٣) هو في معناه : قلنا . وكل ذلك : لمشاركه اياه في علامة معلومة أو
مظنونة ؛ فن لم يوجد ذلك ، اقتصر على النص : اذ من النصوص
ما لا يتعدى حكمها ؛ اذ لا يوجد ما هو في معناها . أما الزبيب ، فقد علم^(٤)
أنه في معناه : قبل أن تتعين العلامة ؛ لأنه كيفما تصور [في العقل]^(٥)
العلامة ، يعلم قبل العثور على عينها أن الزبيب [٥٤ - أ] يشاركها في تلك
العلامة . وقد قال النبي عليه السلام : « من أعتق شركا له في^(٦) عبد :
قوم عليه الباقي » . فالعبد معلوم باسمه ، وعلم أن الأمة في معناه قبل أن
نتبين حد العلة والعلامة^(٧) الحاصرة^(٨) ؛ ولو أعتق نصفنا من عبد يملك

(١) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « فان القول بالطعم لا نسلم
أنه يفيد ظنا ، وهذا لا ينفعك في هذه المسئلة » وهي من الناسخ .

(٢) في د ، هـ : « نتبين » .

(٣) في هـ ، ل : « وما » .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « يعلم » .

(٥) في د : « العقل في » .

(٦) في هـ : « من » .

(٧) في هـ ، ل ، ز : « أو العلامة » .

(٨) صحف في ز بلفظ : « الحاصلة » .

جميعه : لم يقوم عليه ، ولم يكن ما عتقه مسمى باسم^(١) ! الشركة ؛ ولكن نعلم أنه يعنى وأنه في معناه ؛ ولو أعتق نصفاً معيناً من عبده ، أو عضواً كيداً أو رجلاً - غلب على الظن أن بعض العبد في معنى بعضه ؛ شائعاً كان أو معيناً ، كما كان نصف العبد الخالص في الملك : في معنى النصف الممزوج بملك الغير . ولكن ذلك معلوم ، وهذا مذكور . وإنما ينكشف هذا الظن بأن نبين أن لكون [المضاف إليه محلاً قابلاً]^(٢) لسائر التصرفات - أثر^(٣) في سريان العتق ، فيقطع ما ظناه ، أو تبطل عليه ما ذكره^(٤) فسلم انظن الأول .

وكل وصف لا يناسب وعلامة شبهة ظهرت أولاً^(٥) ، فهي على خطر الانحياز بمعنى^(٦) تقابل به [هو أظهر]^(٧) أو^(٨) أولى منه^(٩) ؛ وكذلك كل مناسب يظهر أولاً ، فهو على هذا الخطر ، وذلك لا يدل على بطلان جنسه .

وإذا انتهى الكلام إلى هذا المنتهى ، فلو تحدينا وادعينا أن القول بالشبه قطعي في^(١٠) فن الأصول : لم نبعد ؛ إذ بآن على القطع أن غالب الظن متبع ، وبآن^(١١) في العقل جواز استفادة [الظن من نوع من القرب

(١) في هـ : « بتسميته » .

(٢) في هـ : « العتق المضاف إلى محل قابل » .

(٣) في ز : « أثر » وهو تحريف .

(٤) في ل : « ذكرتم » .

(٥) صحف في د ، بلفظ : « أولى » .

(٦) في د ، ز : « لمعنى » .

(٧) صحف في د ، بلفظ : « ظواهر » .

(٨) في د ، ز : « وأولى » .

(٩) في ز : « منها » .

(١٠) في هـ : « من » .

(١١) سقطت « النون » من ز .

لا يناسب ، كما جاز استفادة [^(١) العلم منه ، وإنما الغموض في أحاد المسائل : تعارض النصفان الجامعة والفارقة فيها ، وعُسّر مدارك الترجيح في بعضها ، وإلا فالتقول بهذا الجنس يترقى الى رتبة القطعيات ، بالتقرير الذي [كنا] ^(٢) ذكرناه .

فإن قال قائل : فنبهونا ^(٣) على طريق سبر العلامات الفارقة الجامعة عند تعارضها ^(٤) ، وطريق ترجيح البعض منها على البعض . وأهم الأمثلة مسألة الربا : فإنها معيار النظر ، وعليها تدوار ^(٥) الأصولين في أمثلة الملل ؛ وهي من أغصن المسائل .

قلنا : الطريق فيه أن نردد ^(٦) النظر بين الطعم والكيل أولاً ^(٧) ، ونقول : التعليل بالكيل باطل لوجهين ، أشار الشافعي اليهما :

أحدهما : أن الكيل مثل الوزن ؛ والتعليل بالوزن باطل : لأنه لو علل به ، لوجب تحريم بيع ^(٨) الموزون بالموزون ^(٩) نساء ، كما حرم ^(١٠) بيع ^(١١) المكيل بالمكيل ؛ وكل ^(١٢) جنسين مختلفين اشتركا في العلة .

(١) سقطت الزيادة من ز .

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٣) في د : « نبهونا ... تعارضهما » .

(٤) في د : « تداور » .

(٥) في د : « نردد ... أولى » .

(٦) لفظ د ، ز : « سلم » .

(٧) عبارة د ، ز : « في الموزون » .

(٨) في د : « يحرم » .

(٩) في د ، ز : « سلم » .

(١٠) عبارة د ، ز : « في المكيل » .

(١١) لفظ د : « وكذلك » .

والاجماع منعقد على جواز اسلام النقيدين في الأشياء الموزونة من النحاس والرصاص والزعفران وغيرها^(١) . وبهذا^(٢) المسلك ، عرفنا وجوب التعليل لحكم الربا . اذ لو اقتصرنا على موجب الاسم ، لقلنا بامتناع اسلام^(٣) الدراهم [في]^(٤) الموزونات ، فانه قال عليه السلام عقيب ذكر الاشياء الستة : « فاذا اختلف الجنسان فيعوا كيف شئتم يدا بيد »^(٥) . وهذا يقتضى تحريم اسلام النقيدين في الأشياء الأربعة ، كما اقتضى تحريم اسلام أحد النقيدين في الآخر ، وأحد الأشياء الأربعة في الباقيات ، ولا دليل - من حيث اللفظ - يوجب تقاطع النقيدين عن الأشياء الأربعة ؛ [فدل على]^(٦) الرجوع الى التعليل ، وإنما معناه : فاذا^(٧) اختلف الجنسان من هذه الجملة المشتركة في علامة الربا ، لا من هذه الجملة المعلومة باسمها وصورتها . وهذا الاجماع نص في وجوب البحث عن^(٨) العلة ، والتجاوز

(١) لفظ : د « وغيرهم » .

(٢) عبارة ه ، ل ز : « وهذا المسلك هو الذي » .

(٣) لفظ د ، ل ، ز : « سلم » .

(٤) سقطت الزيادة من د .

(٥) هذه من رواية أخرجه مسلم من طريق عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل . سواء بسواء ، يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد . فانظر صحيح مسلم (٦٩١/١) ومسند أحمد (١٨٥/٨) والشافعي (٦٢) والمستدرک (٤٣/٢) ونصب الراية (٣٨/٤) والروض النضير (٢٢٠/٣ و ٢٢٢) ونيل الأوطار (١٦٢/٥ و ١٦٤ و ١٦٥) والمشكاة (٨٦/٢) .

(٦) في ز : « فوجب » .

(٧) في ه ، د : « واذا » .

(٨) في د : « على » .

عن موجب اللفظ • وكيف يتماهى فيه منصف مع قول أمير المؤمنين عمر - رضى الله عنه - : ان الناس يقولون : ان عمر أعرف^(١) الناس بأبواب الربا ؟ ولو كنت عالما بها : لكان أحبَّ اليَّ من حُرِّ النِّعم ؟ وان الربا من آخر ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فمات [قبل أن]^(٢) يبينه لنا • فدعوا الربا والريبة «^(٣) • ولو كان الحكم يقتصر على المسميات : لما خفى على العوام ؟ [فكيف عمر]^(٤) مع ما اشتمل عليه اللفظ من التفصيل والتعديد^(٥) • فكيف ينتهى اشكائه الى أن ينسب عمر الى الاختصاص بدركه من بين كافة الصحابة : وهم الغواصون في علم الشريعة ، والمجتهدون في مصادرها ومواردها ؟

وغرضنا الآن بطلان التعليل بالموزن ، مع انعقاد الاجماع على اسلام^(٦) النقيدين في الموزونات •

فان قالوا : السلم محرم بالاجماع في الثمنية أو^(٧) المثنية ؟ كان ذلك تحكما مستحدثا [لا أصل له]^(٨) دعاهم الى ذلك مساق مذهبه ،

(١) في ز : « من أعلم » •

(٢) في هـ : « ولم » •

(٣) لم نعتز على لفظ هذا الأثر فيما لدينا من المراجع ، وانما عثرنا على قوله : « ان آخر ما نزلت آية الربا ، وان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبض ولم يفسرها لنا : فدعوا الربا والريبة » الذي أخرجه ابن ماجة (٢١/٢) وصاحب المشكاة (٩١/٢) • وله خطبة تعرض فيها لمثل هذا المعنى • رواها البخاري (١٠٥/٧ - ١٠٦) ، ومسلم (٦١١/٢) •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

(٥) في د « التقدير » ول : « التحديد » •

(٦) في د ، ل ، ز : « سلم » •

(٧) في د ، ل ، ز : « والمثنية » •

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

ولا مستند له ، وان زعموا أنا فهمنا ذلك من الاجماع ، قلنا : وهلا فهمتم
من الاجماع اختصاص التقدين بعلتهما ، كما فهمناه ^(١) حتى لا تخرجوا ^(٢)
الى الضبط بالثمنية والشمية ؟

الوجه الثاني للابطال ^(٣) ، هو : أن التعليل بالكيل يوجب اخراج
الحفنة [والحفتين] ^(٤) عن حكم الربا ؟ واخراج الحلى عن ذلك ، والربا
جار فيهما بحكم النص .

قال انشائي : وما ناقض الشبه فهو المنتقض دون الشبه ؛ اذ موجب
الشبه جريان الربا في كل ما يسمى باسم البر والذهب ، وذلك جار في
القليل والحلى ؛ والمجب أنهم أخرجوا القليل وأدرجوا الحلى وخواتم ^(٥)
[٥٤ - ب] الفضة ، ولم يطرودوا ذلك في خواتم ^(٥) الحديد . فَبِهِ
عُرف تناقض هذا الأصل .

فان قيل : أبو حنيفة أساء [في] ^(٦) التفریع ؛ فيمكن التعليل بالكيل
وطرده في الجنس ، وإجراء ^(٧) الربا في الحفنة . وذلك لا يدل على أن
الكيل غير صالح .

قلنا : لا ، بل استدَّ في التفریع ^(٨) ؛ فانه أراد بالكيل ^(٨) والوزن

(١) في د ، ه ، ل : « فهمناها » .

(٢) في ل ، ز : « تَحْوَجُونَ » .

(٣) في د : « الابطال » .

(٤) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز .

(٥) في د « وخواتيم » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٧) في د ، ل : « وأجرى » .

(٨) في د : « التعريف ... الكيل » .

اعتبارهما لا امكانهما^(١) . حتى قال أبو يوسف^(٢) : كل مصر لا يوزن فيه اللحم ، فلا بأس بطابق بطاقين . والحفنة والخواتم لا يعتاد فيسه التقدير^(٣) . فلو قيل : انه من جنس المقدر ، لتعددت العلة ، ولكانت العلة في الكثير^(٤) أنه مقدر ، وفي القليل : أنه من جنس المقدر ، ولكان كقولنا : [ان كثير]^(٥) الخمر محرم بعله الاسكار ، والقليل بعله كونه داعيا الى السكر ؛ وهما علتان : احدهما خفية ضعيفة ، والأخرى قوية . وتقسيم البر^(٦) بتعدد^(٧) علته ، محال لا وجه له . فهذان وجهان لا يبطال مذهبه . وقد أشار الشافعي الى وجهين آخرين ، يصلحان^(٨) للترجيح . لا [الا]^(٩) بطل :

أحدهما : أن الطعم مقصود هذه الاشياء ، ولأجله فطرت وخلقت ؛

(١) حرف في ل ، ز - بلفظ - : « لامكانهما » .

(٢) هو : يعقوب بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي ، قاضي القضاة وكبير اصحاب أبي حنيفة ، المتوفى ببغداد : سنة ١٨٢ هـ . انظر : أخبار القضاة لوكيع (٢٥٤/٣) . وتاريخ بغداد (٢٤٢/١٤) والجواهر المضية (٢٢٠/٢) والنجوم الزاهرة (١٠٧/٢) وهامش آداب الشافعي (١٧٣) .

(٣) قد ذهب الحنفية : الى جواز بيع الحفنة بالحفتين ، وأرادوا بذلك : أن الربا لا يجري فيما دون نصف صاع . وذهب الجمهور : الى عدم جوازه . فراجع : الافصاح (١٢٧) ، والهداية (٤٦/٣) والبحر الرائق (١٤٢/٦) والحاوي (٥١/٦) .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « الكيل » .

(٥) لم ترد الزيادة في د .

(٦) في د ، ل : « السبر » وهو تصحيف . وفي ز : « الشيء » .

(٧) في ز : « بتقدير » وهو تصحيف .

(٨) في هـ ، ل : « تصلح » .

(٩) سقطت الزيادة من د .

ولما ظهر مقصودها شج الناس عليها : فباعوها مقدرا^(١) لا جزافا ، فتقدير المقصود الخاص علامة ، أولى من تقدير ما يجري مجرى العاصم للمقصود • والدرهم والدنانير متميزة بمقصودها الخاص : الذي لا يعدلها [فيه]^(٢) غيرهما ؛ فكون الخاصية علامة للحكم - أغلب على الظن من العدول الى النوزن المعروف للمقدار^(٣) ، لأجل المشاحة في المعاملات^(٤) •

الثاني : أن الكيل علامة الإباحة ، فيعد^(٥) أن يكون علامة التحريم وإن اختلف محله ، ونحن قد عددنا علامة الإباحة وعلامة التحريم ؛ وإحالة تضاد الأحكام على اختلاف العلامات أغلب على الظن من إحالتها على اختلاف الحال ، مع اتحاد العلامة^(٦) •

وقد ترجح أيضا بتأييده بقوله عيه السلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » •

والعبارة المحررة لأصحابنا في الترجيح معروفة ؛ وهي^(٧) : أن علتنا سلمت عن المعارضة والمناقضة ، واستندت الى عموم اسمها ، ولم تخرج عن حكم أصلها ، ولم تتناقض في نفسها ، وقد استقصى ذلك في التعليقات •

(١) في د : « مقدرة » •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٣) في ز : « المقدار » •

(٤) في ه ، ل ، ز : « المعاملة » •

(٥) في ه ، ل : « فيعد » •

(٦) قد وضع الماوردي هذين الوجهين ، فراجعه كلامه : في الحاوي

(٥١ / ٦) •

(٧) في د ، ل ، ه : « وهو » •

[فلسنا للاطتاب فيه ، وانما الغرض التنبيه على طريقه ؛ فان ^(١) الترجيح من المسالك التجارية في هذه المسئلة المتعينة فيها : في بعض أطرافها]
 فان قيل : [تأيدت] ^(٢) علتهم بقوله عليه السلام : « الا كيلا بكيل » .
 قلنا : ذلك مذكور للخلاص [من الربا] ^(٣) ؛ وهو معتبر علامة للخلاص والاباحة .

فان قيل : ايجاب المائلة - في القابل للمائلة - أولى ؛ فليعلم ^(٤) الشرط بإمكان حصوله ، فللكيل والجنسية تأثير في اظهار محل الحكم ؛ فهو أولى بأن يجعل علامة عليه ^(٥) . ولأن الربا شرع مقرونا بالخلاص ، وفي التعليل بالطعم اجراؤه في السفرجل والبطيخ وما لا خلاص فيه ^(٦) .

قلنا : لهذا ، ضم الشافعي في قول الكيل الى الطعم ، واعتبر اجتماعهما ، وقال : قول ابن المسيب في هذا من أصح الأقاويل كما سبق نقله . وهذا قول ^(٧) قوى جامع لجميع أطراف الكلام ، فتكون العلامة - على هذا القول - اجتماع الأمرين . ولعله رجع في الجديد عن هذا ؛ لأنه وردت أخبار في الربا في حلى الذهب ، والخرز الذي يباع عددا . فقد علم النبي - عليه السلام - طريق بيعه : في عقد اشتمل على خرز الذهب

(١) لم ترد كلمة « فان » في د ، وقد سقط ما بين القوسين من ز .

(٢) لم ترد الزيادة : في ز .

(٣) سقطت الزيادة من د ، ل ، ز .

(٤) في د ، ز : « فليعمل » وهو تصحيف .

(٥) في د ، د أو علة » .

(٦) في هـ ، ل ، ز : « منه » .

(٧) في د : « نقل » .

واللآلى،^(١) وذكرت^(٢) الفضة في مسألة مد عجوة ، فعرف به أن المقصود هو المتبع ، دون التقدير ، وقد قررنا^(٣) وجه ذلك في مسألة الحفنة •

فان قيل : فتدواوركم^(٤) على المقصود الخاص ، تبييه على متانة طريق مالک - رضى الله عنه- في التعليل بالقوت : فانه أخص •

قلنا : [لولا ورود]^(٥) الملح : لكان^(٦) التعليل به أخص • ولكن عدل الشافعي عنه لأجل الملح •

فأما^(٧) قوله : ما يستصلح به القوت [قوت]^(٨) ، ففاسد : لأنه

(١) كما في حديث فضالة بن عبيد الأنصاري : « أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو بخيبر بقلادة فيها خرز وذهب ، وهي من المغائم - تباع : فأمر رسول الله بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ، ثم قال لهم : الذهب بالذهب وزنا بوزن » • المروى بالفاظ مختلفة ، فراجعته : في صحيح مسلم (١/٦٩٤) وسنن أبى داود (٣/٢٩٤) وانظر نيل الأوطار (٥/١٦٧ - ١٦٨) والروض النضير (٣/٢٣٧) والسنن الكبرى (٥/٢٩٣) •

(٢) في د ، ز : « وذكر » • وهذا اشارة الى ما ذكره الامام في الوجيز (١/١٣٧) من قوله : لا يصح بيع مد ودرهم ، بمد ودرهم ، لان حقيقة المائلة غير معلومة ، اذ المائلة هنا لا تكون حقيقية ، بينما المعتبر في الربا المائلة الحقيقية • ومن الشافعية من صحح العقد فيما اذا باع مد عجوة ودرهما ، بمد عجوة ودرهم ، والدرهمان من ضرب واحد • والمدان من شجرة واحدة • انظر فتح العزيز على الوجيز (٨/١٧٢ - ١٧٦) والروض النضير (٣/٢٣٢ - ٢٣٣) • وأصل المسئلة تناوله حديث ابن مسعود المذكور في السنن الكبرى (٥/٢٨٦) والمستدرک (٢/٤٣) ومسند الطيالسي (٢٨٨) •

(٣) في د : « قدرنا » •

(٤) في د ، ز : « فتدواوركم » •

(٥) في ز : « لو ورد » •

(٦) في د : « كان » •

(٧) في د ، ز : « وأما » • (٨) سمطت الزيادة من د ، ل ، ز •

لا يخلو اما ان يكون^(١) علة^(٢) على حياها كالتفدية ، فيلزم [على مساقه]^(٣) جواز اسلام البر في الملح ، وهو خلاف الاجماع ، أو يقال : هو يرجع الى القوت لاتهاله به بطريق الاتصال ، وذلك يلزم أن يعدى الى الحطب والتور وما يتصل باصلاح^(٤) القوت ؛ ومهما تعدى الى ذلك على تبعية القوت ، فتعديته الى الفواكه التي تسد مسد القوت ، وإلى الآدام^(٥) انني تقع تبعا للقوت : كاللحم وغيره - أولى • وعند ذلك يتداعى الى القول بالطعم •

واذا^(٦) قال : للملح خاصية ليست لغيره ، قلنا : إن لم يكون هو القوت فهو علة أخرى ، فليجز^(٧) اسلام الاشياء الثلاثة فيه ، كما جاز اسلام التقدين في الاشياء الأربعة [٥٥ - أ] وهو خلاف الاجماع ، فلولا الملح لكان ما ذكره مالك أولى وأخص •

وعلى الجملة : تحليل الأشياء الأربعة بعة واحدة ، أولى : فانه اذا كثرت الأصول ، كان ككثرة^(٨) الشواهد ، فاذا [اشتركت في الطعم ، كان الطعم مشهودا له من جهة الملح أيضا • فهذا يتبين بطريق الترجيح • فان قيل : فليكن تحليل أبى خيفة بالتقدير الجامع للاشياء الستة

(١) في ل : ه : « يقدر » •

(٢) في ز : « علته » •

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ل ز •

(٤) في ه ، ز : « باستصلاح » •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « الآحام » •

(٦) في ه ، ل ، ز : « وان » •

(٧) في د ، ه ، ل : « فليجز » •

(٨) في ه : « كثرة » • وقد سقطت الزيادة من ز :

أولى ؟ أو ليكن تعليل ابن الماجشون^(١) بالمالية أولى .

قلنا : الوزن غير الكيل عند أبي حنيفة ، كما ذكرناه . وإنما التقدير عبارة شاملة ؟ ولذلك لم يتمد إلى الذرع والعد ، وهو نوع تقدير . وأما [مالية ابن الماجشون]^(٢) فهي أوسع الصفات وأعمها ، وأبعدها عن الخاصية المقصودة . وهو مضطر إلى تجويز اسلام انتقدين في غيرهما ؟ وفيه التفريق في العلة . وعلى الجملة : لا تلغى^(٣) أخص الصفات - مع صلاحها - بالأعم ؟ فهو^(٤) ليس آخذا مذهبه من الشبه^(٥) والعلامة ؟ ولعله يأخذ من المنع من اجتياح المال وتفويته من غير منه ومحمدة ومشوبة ، وإليه ترجع مقابلة الشيء بمثله^(٦) ؟ ثم يعتذر عن الجيد بالردى ، بما اعتذر أبو حنيفة به : من اسقاطه قيمة الجودة .

فإن قيل : فهلا جمعتم بين هذه العلل ؟ قلنا : اعتذر^(٧) ابن سريج عن هذا : بأن ذلك يخرجنا عن قول العلماء ، وسنذكر مستند قول العلماء ، فإن التعليل - في مثل هذا المقام - بعلمين ، غير جائز إلا أن^(٨) يجمعل الجميع علة ؟ كما قال الشافعي في قول : إن العلة هي الطعم مع التقدير ؟ وقال مالك : القوت ، وفيه الجمع بين الكل .

(١) المراد به : عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبد الله التيمي المنكدرى ، صاحب مالك ، المتوفى : سنة ٢١٢ هـ على ما صرح به الفخر الرازي في تفسيره (٣٥٨/٢) و « الماجشون » مثلث الجيم ، معناه في الأصل : الورد ، أو الأبيض الأحمر . ثم لقب به كثيرون من هذه الأسرة . انظر : تاريخ بغداد (٤٣٦/١٠) والديباج (١٥٣) وهامش آداب الشافعي (١١٢) .
(٢) ورد في د ، ز - مكان ما بين القوسين - لفظ : « المالية » فقط .

(٣) في ز : « تنفى » والمعنى واحد .

(٤) ورد في د - بعد ذلك - زيادة من الناسخ ، وهي : « توليس » .

(٥) في هـ ، ز : « التشبيه » .

(٦) في هـ : « بمثليه » .

(٧) في د ، ل ، هـ : « اعتذار » .

(٨) في هـ : « إلا بجعل » .

القول في بيان الفارق بين الشبّه والطرد

فإن قال قائل : رجع حاصل نظركم - في القاعدة السابقة - الى أن الوصف الذي لا يناسب ، يجوز أن يكون علامة على الحكم ؛ وزعمتم : أنها علامة متضمنة لوجه المصلحة وملزمة لها ، وإن كان لا يطلع على وجه المصلحة . فما الفرق بين ذلك وبين الوصف الطردى^(١) الذي اتفق المحققون على رده ، مع الاعتراف بأن كل واحد منهما ينفك عن المناسبة بنفسه^(٢) وإنما يتوهم اشتماله^(٣) على مناسبة خفية ، وقضية مصلحة : غابت عنا . وما من وصف طردى^(٤) ألا ويمكن أن تدعى فيه هذه القضية . فكيف يتميز عن الطرد المرذود ، مع الاستواء في هذه الخاصية؟

قلنا : هذه غمرة عظيمة خاض فيها فريق : فدارت رؤسهم ، وخارت عقولهم ، ولم يحصلوا^(٥) على طائل . فمن طلب مالم يخلق ، تب ولم يرزق ؛ فأنهم التمسوا فرقا بين الطرد والشبّه [بامر]^(٦) يرجع الى تمييز أحدهما عن الآخر ، بوصف [في]^(٧) ذاته ، والشيء لا يتميز عن جنسه ومثله ، بوصف يرجع الى ذاته . وها نحن نكشف الغطاء عن هذا السر ، ونقول :

الاحكام انما تظهر - في حقنا - بعلامات منصوبة عليها ؛ والعلامات للأحكام تنقسم : الى الآسامى اللغوية ، والى الأوصاف الزائدة على الآسامى .

فاما المسميات المعلومة بعلامة الآسامى^(٨) فهي^(٩) التي يقتصر فيها

(١) في د ، ز ، ل : « الطرد » .

(٢) في ه ، ل : « بنفسها ... اشتمالها »

(٣) في د ، ز ، ل : « طرد » . (٤) في د : « يتحصلوا » .

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، .

(٦) في د : « الاشياء » .

(٧) لم ترد « الفاء » في الاصول .

على مورد النص ، ولا حاجة في بيانها الى اطناب •
وأما ^(١) المعلومات بعلامات زائدة على الاسامي ، فهي ^(٢) التي يقال
فيها : انها قياسية • وتلك العلامات تنقسم : الى ما يناسب الحكم في ذاتها ،
على ما أوضحنا معنى ^(٣) المناسبة • وإلى ما لا يناسب ، ويعرف كونه علامة
بالطرق التي ذكرناها في علة الربا •
فما يناسب كله جنس واحد ، يدرج ^(٤) تحته الشعب المنتشرة
التي قدمناها •

وما لا يناسب - أيضا - كله جنس واحد : من حيث الذات والنفس ؛
وهو متناول لما سماه المسمون : شبا ، ولما سموه : طردا ، أيضا • فلا
فرق بين الشبه والطرد ، عند النظر الى ذات الاوصاف التي لاتناسب الأحكام •
[فالكيل والقوت والطعم] ^(٥) كله طرد في لغة هؤلاء واصطلاحهم ؛
وان سموه شبا : فلا حرج في الاطلاق ، وانما الغرض بيان ان الوصف الذي
لا يناسب جنس واحد بالنظر الى ذاته • فطلب الفرق بتمييز البعض عن
البعض بالجنسية ، طلب لما ^(٦) لا ينال أبد الدهر •

فان قال قائل : كيف تكرون هذا الفرق : واتم مضطربون الى
الى الاعتراف بأن كل وصف من الأوصاف وجد مع الحكم ، لا يجوز أن
يعلل الحكم به ، وأن يجعل علامة عليه ، ويتبع في اثبات الحكم ونفيه ؛
بل هو منقسم : الى ما يصلح للاعتماد ، وإلى ما لا يصلح ؟ فما الفيصل
الفارق ؟ وقد سامحناكم بحذف لفظ الطرد والشبه •

قلنا : نعم ؛ الأوصاف التي لا تناسب - أيضا - تنقسم [٥٥ - ب] الى
[ما يصلح للاعتماد عليها ، وإلى ما لا يصلح] ^(٧) ؛ كما ان المناسب أيضا

(١) في ه ، ل ، ز : د اما • (٢) لم ترد « الفاء » في الاصول •

(٣) في د ، د ، في • (٤) في د : د ويندرج •

(٥) في ه : د فالكيل كالطعم والقوت •

(٦) في د ، ه : د ما •

(٧) لم ترد « لا » : في د وعبرة ه : د ما يعتمد ، وإلى ما لا =

ينقسم : الى ما يصلح للاعتماد والى ما لا يصلح • ولكن ليس انقسامه
لافتراق^(١) راجع الى الذات ؛ وانما هو بالاضافة الى السلامة عن المعارضة
بما [نقول : انه]^(٢) اولى منه ؛ والى عدم^(٣) السلامة عنه • وهذا يستوى
فيه المناسب وغير المناسب •

وايضاحه [هو]^(٤) : بأن نقسم الكلام ونجريه في طرفين ؛ أحدهما :
فيما يعتمد المجتهد ، ويجوز له أن يفتى به والآخر : فيما يسمع من
المعلل ، ويسوغ له الاقتصار عليه في مبتدأ^(٥) التعليل ، الى ان يستزل عنه
بالاعتراض و^(٦) المعارضة بما هو اولى منه •

أما المجتهد ، فلا يحل له الاعتماد على مجرد ظهور^(٧) الوصف
الذى لايناسب ، مالم يسبر سائر الاوصاف سبرا حاصرا : من حيث
الامكان والاستطاعة في حق المجتهد ، وما لم يقابل الوصف الذي ظهر
له أولا بسائر الأوصاف • فاذا قابله بها ، وأبطل^(٨) جميعها أو رجح
ما ظهر أولا على غيرها^(٩) - على ما ذكرناه في مسألة علة [الربا]^(١٠) - حل
له الاعتماد عليه : في العمل والفتوى • وهذا السبر - أيضا - واجب [عليه]^(١١)
في المناسب ؛ فانا سنبين أنه لا يجوز تعليل الحكم بهاتين مناسبتين : عرفنا

= يعتمد • • عبارة ز : « ما لا يعتمد ، والى ما لا يعتمد » ، وفيها زيادة
ناسخ •

(١) فى ه ، ل : « بافتراق » •

(٢) فى ه ، ل ، ز : « هو » • (٣) فى د : « عدمه » •

(٤) لم ترد الزيادة : فى ه ، ل •

(٥) فى ه : (مثال) • (٦) فى ز « أو » •

(٧) فى ز : « وجود » •

(٨) كذا فى د ، ل ، ز : « وهامش ه • ولفظ ه : « عطل » •

(٩) فى د ، ز : « غيره » •

(١٠) لم ترد الزيادة : فى د ، ل ، ز •

(١١) لم ترد الزيادة : فى ل ، ز •

بشهادة^(١) الحكم ، فلا بد أن تبطل سائر الأقسام ؛ اذ لو ظهر مناسب أقوى مما ظهر أولا : لصار الأول بالاضافة الى الثاني كالطرد المهجور . ولذلك^(٢) لم يلتفت الى سلامته عن النقض والمعارضة وغيره .

وكذلك^(٣) لا بد من استقصاء السبر في الأوصاف التي لاتناسب ؛ فان ظهر وصف لايناسب فبحث وسبر ، فعر على مناسب - انمحق الوصف الاول واضمحل ؛ وان لم يعثر على مناسب ، ولكن عثر على وصف آخر لايناسب - وهو أمس - للمقصود ، وأخص^(٤) منه بالفرض - انمحق الأول وبطل ، كما ذكرناه في الطعم بالاضافة الى الكيل .

فاذاً : كل وصف ظهر وسلم - بعد السبر - عن البطلان بظهور ما هو اولى منه ، جاز الاعتماد عليه ، وهو الذي يُعبر عنه : بالشبه . وكل وصف ظهر أولاً ، ولكن ظهر في مقابله وصف آخر - اما على البدئية أو بالتأمل^(٥) - هو^(٥) اولى وأخص من الاول : فالاول لا يجوز الاعتماد عليه ، وهو الذي يُعبر عنه : بالطرد . فرجع الافتراق بين القسمين ، الى الاضافة ، لا الى النات . وهذا الافتراض جار فسي المناسبات^(٦) .

فلأجل هذا ، رأينا ان نهجر عبارة الطرد والشبه : كيلا نخيل افتراقا من حيث النات ؛ فان فهم ما اليه رجع الافتراق ، فلا حرج بعده في الاطلاقات ، والاصطلاحات بالتعريفات .

(١) في د : «لشهادة» .

(٢) في هـ ، ل ، ز : « وكذلك .. فلذلك » .

(٣) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : «به» .

(٤) في هـ : « التأمل » .

(٥) في ز : « وهو أدل » .

(٦) في د ، « المناسبة » .

وعبارة الشبه [أيضا] مستكرهة^(١) من وجه آخر ، وهو : أنا قد
بيننا ان ذلك لا يقوم الا بفرع وأصل ؟ وأنا نعلل التقدين بالتقدي القاصرة ،
ونظن أنها هي الصفة الملتزمة المتضمنة للمصلحة الخفية الغائبة عنا . ولا
فرع لهذا الأصل ، وسنذكر ما نريده^(٢) بالعللة القاصرة ، وندرأ عنه
[اعتراض الخصوم ، واستبعادهم]^(٣) وقد تبين أن الوصف الذي لا يناسب
جنس واحد ، وأن ظهور الفرق : بالاضافة ؛ فالكيل^(٤) يظهر أولا :
فيظن أنه^(٥) علامة ؛ فيظهر الطعم - بالطريق الذي ذكرناه - ويصير
أولى^(٦) منه ؛ فينقلب الكيل ساقطا مطرحا ؛ وقد يعبر عنه : بالطرء ،
وعن الطعم - الذي صار أولى - : بالشبه . وقد يظهر بالتأمل للناظر في
الرتبة [الثالثة]^(٧) أن القوت أولى بأن يجعل أمارة^(٨) ، فيتهجر
الطعم ويطرحة ، ويعبر عنه : بالطرء ، وعن القوت : بالشبه . ثم قد
يتبين له بطلان القوت بالملح كما سبق ، فينعطف الى الطعم ويقول :
هو^(٩) الوصف المعتبر الذي يغلب على الظن كونه علامة ؛ ويجعل القوت
طرءا^(١٠) مهجورا .

ولا فرق بين هذه الاوصاف الثلاثة : من حيث الذات ؛ وانما

(١) في د : « مستكرهة » .

(٢) في هـ : « نريد » .

(٣) في د ، هـ ، ز : « استبعاد الخصوم » .

(٤) في ز : « الكيل » .

(٥) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « لا » .

(٦) صحف في ز ، بلفظ : « أولا » .

(٧) في هـ : « الاولى او الثانية » وفي ز : « الثانية » .

(٨) في هـ : « علامة » .

(٩) في د ، ز : « هذا » .

(١٠) في د : « مطرحا » .

افترقت : بالاضافات ، فلهذا استكرهنا عبارة الطرد والشبه : فانه يوهم جنسين مختلفين • ولا اختلاف : اذ الطارد يزعم أنه شبه بين الفرع والأصل ، بما ذكره من الوصف ؛ وتسميته شها - بهذا التأويل - صحيح • والشبه يسمى : طاردا ، من حيث انه اتى بوصف لا يناسب • وتسميته طاردا - بهذا التأويل - صحيح •

فلم يكن [لفظ]^(١) الطرد والشبه الا مشوشا ومعنيا لمقصود^(٢) الكلام ؛ فوجب اطراحه^(٣) والقول بأن الأوصاف تنقسم الى [ما يناسب]^(٤) ، والى [ما لا يناسب]^(٥) ؛ وغير المناسب ينقسم الى ما يسلم عن المعارضة^(٦) [٥٦ - أ] بعلامة هي أولى منه ؛ فيصلح^(٧) لاعتماد المجتهد [عليه] بعد السبر ؛ والى ما لا يسلم عن وصف هو أولى منه ، وهذا ينقسم فمنه : ما يكون قرب وصف آخر معلوما^(٨) بالبدية ، [ومنه : ما يعلم بالنظر •

فما يعلم بعده ، وقرب غيره ، وكونه أولى منه بالبدية]^(٩) - فهو : الطرد القبيح الذي لا يتصور أن يكون معول^(١٠) مجتهد •

وما يعلم كون غيره أولى منه بالتأمل ، يتصور أن يختلف في العثر عليه المجتهدون بحسب اختلاف قرائحهم ؛ فيسميه من لم يعثر على

(١) لم ترد الزيادة في د •

(٢) في د « بمقصود » •

(٣) في هـ « اطراحهما » •

(٤) عبارة ل : « ما يسلم عن المعارضة يناسب » •

(٥) في د « غير مناسب » •

(٦) في ز : « المقاومة » •

(٧) في د : « فيصح » ولم ترد الزيادة التالية فيها ولا في ل •

(٨) في د : « معلوم » وهو خطأ وتحريف •

(٩) سقطت الزيادة من ز •

(١٠) في هـ : « معلولا لمجتهد » •

الأولى^(١) : شبهها ، ومن عثر على الأولى^(١) يسمى الآخر : طرفا •

فان قيل : فهلا^(٢) حددتم الوصف المعتمد - الذي عبر عنه فريق بالشبه - [بالوصف]^(٣) الخاص ، أو بالمقصود - كما قاله المعبرون^(٤) -
تتميز الشبه عن الطرد ؟

قلنا : لأن الخاص اضافة ؛ فالشيء يكون خاصا : بالاضافة الى شيء ،
عاما : بالاضافة الى غيره • فالطعم خاص بالاضافة الى المائية ، عام بالاضافة
الى القوت ، والقوت خاص بالاضافة الى الطعم ، عام بالاضافة الى الذات
المسمى باسم البر والتمر • والأخص غير مشروط بالاتفاق عند انقائين
بالشبه ؛ فان الأخص في التقدين : النقدية ؛ ولم يطل الوزن بالاضافة اليه
لأنه أعم : اذ لو بطل لذلك^(٥) ، لبطل الطعم بالاضافة الى القوت : لأنه أعم •

وأما المقصود فليس يشترط في صحة التشبيه - عند المطلقين لهذه
اللفظة - أن يقع التشبيه بالمقصود ؛ وانما يساعد ذلك في الربا ، وقد يكون
الشبه خلقيا ، وقد يكون حكما ؛ فكيف يصح [حد الشبه]^(٦) بهذا ؟

فان قيل : وهلا حددتموه بما حده به القاضي - رضى الله عنه - :
من^(٧) أنه الذي يغلب على الظن كونه في معنى الأصل ؟

(١) في د ، ز : « الأول » •

(٢) في د ، ز : « وهلا » •

(٣) سقطت الزيادة من ل •

(٤) في هـ : « المقررون » •

(٥) في هـ : « ذلك » •

(٦) في هـ ، ل : « التحديد » •

(٧) في ز : « بانه » •

قلنا : لا حجر^(١) في هذه العبارات ؛ وهي حاوية للمقصود اجمالاً ، ولكن لا بيان فيه . فلم يشكل الا تمييز الوصف : الذي يغلب على الظن الاشتراك [فيه الاشتراك]^(٢) في الحكم ؛ عن الوصف : الذي لا يغلب - بحد فاصل^(٣) ، ومعيار صادق : ترتفع به المنازعة^(٤) . وهذه عبارة متسعة تشمل جميع أنواع القياس .

ونحن الآن في طلب الوصف الذي يغلب ، وتمييزه عما لا يغلب ؛ أهو متميز [بذاته]^(٥) ؟ أم^(٦) بالاضافة ؟ فأقول : اذا كان الكل^(٧) لا يناسب ، فالتمييز : بالاضافة التي ذكرناها .

فان قيل : فهلا حددتموه : بأنه الوصف الذي يوهم الاجتماع في مخيل مبهم هو مأخذ الحكم ، كما قاله القاضي ؟

قلنا : ولا حجر - أيضاً - في اطلاق هذه العبارة ، لمن ينبغي عبارة حاصرة ؛ لا لمن ينبغي كشفاً ووضوحاً . فانا رأينا جملة من الأوصاف تذكر [في محافل ومجامع ، تجمع أفاضل وأكابر]^(٨) ؛ فتختلف آراؤهم [وتفرق أهواءهم]^(٩) في أنها من الأوصاف التي توهم الاجتماع في المخيل^(١٠) : فتسمى شبهها ؛ أو لا توهم : فتسمى طرداً . فلم يتجنس هذا

(١) صحف في ز بلفظ : « حجة » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٣) صحف في ل ، بلفظ : « واصل » .

(٤) في ل : « المصارعة » .

(٥) لم ترد الزيادة : في ز .

(٦) في ل ، ز : « أو » .

(٧) في ز : « الكيل » هو تحريف .

(٨) في د : « تذكره بين الافاضل » .

(٩) لم ترد الزيادة في د ، ز .

(١٠) في ز : « مخيل » .

الوصف عندهم ، ولم يتميز بعلامة يرتفع معها النزاع ، وإذا رد الأمر الى ما يقبل [على الظن]^(١) أو ما يوهم ؛ اختلف ذلك بالطباع والقرائع : على ما نشاهد ذلك من^(٢) الفقهاء في المناظرات ، وهي الخصومة الناشئة التي لا سبيل الى قطعها .

أيقول القائل : طهارة حكمية ، فتفتقر الى النية كالتيتم ؛ أو : عبادة يبطلها الحدث ، فتفتقر الى الموالاة كالصلاة ؛ أو : عبادة مختلفة الأركان يستحب الترتيب في تماثلاتها ، فيستحق في مختلفاتها قياسا للوضوء على الصلاة .

ويقول في افتراض الفاتحة في الصلاة : عبادة ذات تحليل وتحريم ، فيشترط في أركانها ما يتعدد سبعا كالحيج .

فهذا وأمثاله^(٣) يعرض على الجمع من الفقهاء ، فلا يتفق رأى اثنين منهم في أن هذه [هل]^(٤) تغلب على الظن ، أو هل توهم الاجتماع ؟ بل يقول فريق : الكل طرد ، ويقول آخرون^(٥) : الكل شبه^(٥) ، وتقول طائفة^(٦) : ما ذكره في نية الطهارة تشبيه ، لكثرة تكررها على اللسان ، فهو مغلب^(٧) ؛ وما ذكره^(٨) - من القياس على الحج^(٩) - فطرد ، وما ذكره^(٨) - من الترتيب والموالاة في الطهارة - فمعتدل ؛ وهو محتمل لأن يقال : انه طرد ، ولأن يقال : انه شبه ، وكل ذلك لعدولهم عن المنهاج السديد

(١) لم ترد الزيادة في ل

(٢) في ه ، ل ، ز : « بين » .

(٣) في ه ، ل ، ز : « وأمثالها » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ز .

(٥) في د ، ل ، ز : « الآخر ... تشبيه » .

(٦) في د ، ل ، ه : « طبقة » .

(٧) في د : « يغلب » .

(٨) في ز : « ذكره » .

(٩) صحف في د ، بلفظ : « الحجر » .

[والصراط المستقيم] ^(١) ، وظنهم أن الفرق راجع الى ذات هذه الأوصاف ، هيئات هيئات ، انما انترأقها : لاختفاء الأوصاف المقابلة لها مرة ، ولجلائها [أخرى] ^(٢) . فقولنا : حكمة ، يقابلها : أنها طهارة بالتراب والوضوء بالماء . وقولنا : يبطلها الحدث كالصلاة ، يعارضها ^(٣) : أن الكلام لا يبطلها بخلاف الصلاة ، الى أمثال لذلك لا نستقصيها ^(٤) ، بل [نجزى بالتنبيه لمن يفهما ويعيها] ^(٥) . فهذه ^(٥) الأوصاف المتقابلة ^(٦) ، كلها طرد غير مناسب كما ذكرناه في الثريا ، فطريق نصبها علامة وترجيح ^(٧) البعض منها على البعض - ما ^(٨) سبق . فاذا استنهج المجتهد الطريق [٥٦ - ب] ، واستم السبر والتحقيق ، [وشاء الله التوفيق] يحصل بالآخرة على ظن [غالب مستقر : يتكل عليه ، و] يطمئن اليه .

الطرف الثاني : الكلام في المعلل . فان قيل : ما ذكرتموه سياق نظر المجتهد ، فما الموظف على الجادل في ابتداء التعليل ؟ وبماذا تقطع عنه المطالبة ؟ أيلزمه أن يستوفى السبر ويبطل الصفات الفارقة بحد أن يحصرها ؟ أم يكفي منه بالاقصر على ما أبداه ، ويقال : على ^(٩) من ادعى بطلانه ، اظهر ^(١٠) ما يراه أولى منه أو مماثلا له ، حتى يتكلم عليه ،

(١) لم ترد الزيادة : في د .

(٢) في د : يعارضه ، .

(٣) في د ، ل ، ز : « نستقصيه » .

(٤) في د ، ل ، ز : « يجرى التنبيه لمن يفهمه ويغنيه » .

(٥) في د ، ز : « وهذه » .

(٦) في ز : « المقابلة » .

(٧) لم ترد « الواو » في د .

(٨) في د : « بما » ، ولم ترد فيها الزيادتان التاليتان .

(٩) في د : « لمن » .

(١٠) في د : « أظهر » .

وَيَجْمَل الوصف الذي ذكره أول^(١) رتبة من مراتب النظر ، ومراقبة من مراقبه ؛ الى أن يستنزل عنه بالمعارضة^(٢) بمثله ، أو بما هو أولى منه .

قلنا : ليس هذا السؤال عن مسألة شرعية ، حتى يفتى فيها بتحليل أو تحريم ، أو إثبات أو نفي . لا كتنطرف السابق : فان النظر فيه يتعلق بقطب ديني عظيم . وانما هذه مسألة جدلية ؛ والجدليات رسميات واصطلاحات ، وكل فريق اصطلاحوا على أمر ، فالوجه أن يساعدهم الواحد انفراد ، ويندس في غمارهم ، ويكلمهم بمعتقدهم . هذا هو الأصل بعد استمرار العادات ، وترسخ الاصطلاحات .

نعم : لو سألنا عن أولى ما يصطلح عليه ، وألقيه^(٣) بمقصود الجدل ومصلحته ؛ فقد نبدى فيه ما نبديه ، فنقول : أما الذين ذهبوا الى [أنه لا يقبل]^(٤) الا المؤثر - وهم المراوزة وأهل سمرقند في عصرنا هذا - فلا يقطعون المطالبة الا بابداء التأثير ؛ وقد يطلق الانسان فيما بينهم الاخالة ، فتتفر طابعهم ، [وتشتت نفوسهم]^(٥) لرؤيتهم في كتابه أبى زيد - أن الاخالة باطلة في الجدل .

فطريق المناظر معهم ، أولا : أن يهجر لقب الاخالة ، ويسمى مُخَيِّلَةً : مؤثرا ؛ ووجه الاخالة : تأثيراً ، ويظهر^(٦) الاخالة بلقب التأثير ، فيروج عليهم - بعد التقيب بهذا اللقب - كل^(٧) ما سميناه مخبلاً

(١) في ل : « أولا » .

(٢) في هـ ، ل ، ز : « بالمقاومة » .

(٣) في د : « واليق » .

(٤) في هـ : « أنهم لا يقبلون » .

(٥) لم ترد الزيادة في د .

(٦) في ز : « ويطرد » وهو تصحيف .

(٧) في د : « كما » .

مناسبا ، كما [تقدم التفصيل فيه]^(١) . فمن استمسك - مع هؤلاء -
 بعلامة لا تناسب ، ولم^(٢) تقطع المطالبة عنه - فطريقه : أن يقيم البرهان
 الأصولي على جواز التعليل بالوصف الذي لا يناسب ، كما قدمناه ،
 فيتبدى^(٣) بالأيماء ، والاضافة اللفظية ، ثم ينحدر الى الحكم عقيب الوقوع ،
 ثم الى الطرد والعكس ، ثم الى الشبه ، وهو : اعلام الحكم بعلامة لا تناسب .
 أو يضرب لهم الأمثال نقلا عن الأئمة ، ويقرر^(٤) طريق النظم ونورانه^(٥)
 من الوصف الذي لا يناسب ، كما تقدم في مسألة علة الربا - : ان صادف
 من نفسه منة^(٦) التقرير ، وساعده حشمة : يستميل^(٧) [بها]^(٨)
 أسماعهم للأصفاء الى كلامه ، الى أن ينبيه الى تمامه . فإن لم يجد هذه
 المنة ، ولم تساعده هذه القوة [والحشمة]^(٩) فليكلّمهم بلسانهم ، وليلقب
 كل^(١٠) ما سنج له - : من الخيالات البعيدة^(١١) الاقناعية - بلقب التأثير ؛
 فيروج عليهم الفث والسمين ، وانازل والشمين ؛ وتنقطع عنه المطالبة ،
 وينغمس في غمرة المسئلة .

-
- (١) في د : « فصلناه » .
 (٢) لم ترد « الواو » في ه ، ل .
 (٣) في ز : « فيبدأ » .
 (٤) في د ، ل ، ز : « أو » .
 (٥) صحف في د ، ل - بلفظ : « توازيه » .
 (٦) في ز : « قوة » .
 (٧) في د : « تشمل » .
 (٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .
 (٩) في د : « كما » .
 (١٠) صحف في د ، بلفظ : « البعدية » .

وان جرت المناظرة مع فريق : يجوزون التعليل بغير المؤثر ؛ هؤلاء
- أيضا - ينقسمون :

فأهل بغداد وسائر العراقيين ، يلقبون هذا الجنس : بقياس الدلالة ؛
فإذا ذكر وصفا غير مؤثر : فليقلبه بهذا اللقب ، ليقطع^(١) المطالبة عنه .

وان جرت المناظرة بنيسابور - [ومجامعها ، في غالب الأمر ، خاصة
بالمثقفين]^(٢) من أستاذنا امام الحرمين - قدس الله روحه - فليذكر من
الأوصاف غير المناسبة ، ما يراه سديدا : غالبا على الظن ، سليما عن المعارضة ؛
وليقلبه بلقب التشبيه^(٣) ، وإيآه والاعتراف بأنه طرد ؛ فيعظم ثوران
المستمعين وانكارهم عليه ، وتفر عنه الطباع ، وتبوء عن كلامه الأسماع ؛
بحيث لا يصفى بعده الى كلامه ، ولا يزداد على الاستهزاء وانتهجين .
وليروج عليهم كل وصف طردي^(٤) لا يناسب ، بلقب الشبه [فهو رائج] ؛
ولا توجه عليه الا مطالبات ببيان وجه التشبيه . فاذا أخذ^(٥) في كلامه ،
وقرر وجه الجمع ، وذكر : أنه لا فارق الا كيت وكيت وهي باطلة ،
وأن^(٦) لا مسلك للقول بالتشبيه الا هذا - تلقتى ذلك منه بالقبول ،
وانقلب الاستبعاد من جملتهم الى المطالب ، فهذا هو الطريق في [مجاملة
هؤلاء الفرق ومجادلتهم]^(٧) .

(١) في ز : « لننقطع » .

(٢) في د ، ز : « ومجامعها وبحضرة المثقفين » .

(٣) في هـ : « التشبيه » .

(٤) في د ، ز : « طرد » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية .

(٥) في هـ ، ل : « احتد » .

(٦) في د ، ز : « ولا » .

(٧) في هـ : « مجادلة ... ومجادلتهم » .

ولو أحدث محدث رسماً آخر ، وأراد قطع المطالبة عن نفسه ، بمجرد التعليل - لم يُصنَّ هؤلاء إليه ؛ وإنما يتلقاه بالقبول طوائف من المشايخ : هُجِّروا وهُجِّر كلامهم ، وشُهِرُوا بالانفكاك عن^(١) التحقيق ، بمصيرهم الى القبول^(٢) بنوع من التعليل : لا يناسب ، ولا يؤثر . فإذا كانت المسئلة رسمية ، فعلينا أن ننبه على المراسم ، وطريق مكالمتهم . وقد فعلنا ذلك .

فان قال^(٣) قائل : هذه حكاية مراسم^(٤) [الجدل] مع التنبيه [٥٧ - أ] على المراسم في مجادلة هؤلاء الفرق ؛ [فما الذي تروونه أليق]^(٥) بمصلحة المجادلة : الاشتغال^(٦) بالاعتراض على^(٧) كل طرد يذكر ، أو المطالبة باظهار الوجه الذي منه استقى^(٨) غلبة الظن ؟

قلنا : المجهود من عادة المشايخ - في الأعصار السابقة [على هذا العصر]^(٩) - الاشتغال بالاعتراض ، دون الجمود على المطالبة ، فكانوا يسمعون كل قياس ذكر ، اشتمل على جمع بين فرع وأصل برابطة ؛ [و] كانوا ينقضونه : ان كان منقوضا ؛ ويقابلونه بما هو أولى [منه]^(١٠)

(١) في د : « من » .

(٢) في ز ، ل : « القول » .

(٣) في د : « قيل » .

(٤) في د ، ل ، ز : « المراسم » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٥) في د : « فما الأليق » .

(٦) في د : « للاشتغال » وهو تحريف .

(٧) في د : « عن » .

(٨) في د ، ز ، ل : « اشعر » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(١٠) لم ترد الزيادة : في د .

من أوصاف الأصل : ان كان مقابلا • وهذا هو الواجب في مصلحة
الجدال •

وبيانه : أن الجدل لا يخلو اما أن وضع لمقصود الافحام والالزام ،
ومؤاخذة الخصم في مضائق الخصام ؛ أو [وضع] لابتداء [مستند فتوى
المجتهد]^(١) الذي يحل الاعتماد عليه في الفتوى •

فان وضع^(٢) لابتداء مستند المذهب : فينبغي أن لا تقطع المطالبة عن
أبدى مناسبا أيضا ؛ بل يكلف أن يسبر أوصاف الأصل وما يقدر فيها^(٣) :
من مخيلات ؛ ثم يسبر الأصول التي تقدر ناقضا^(٤) ؛ ثم يسبر المعارضات
بطرقها ، وبين سلامة ظنه عنها ، فهو الذي يجوز الاعتماد عليه في الفتوى •
وهذا ما أوجبه التماضي [أبو بكر] - رضى الله عنه - في كل مسألة على
كل معلل ؛ وقال : ما لم يسبر سائر المعاني والمفردات ، ولم يدفعها - لا^(٥)
يستقر قدمه •

وهذا قد اتفق أهل الأعصار على خلافه في مصلحة الجدل ؛ لأن
الجدال معاون على النظر ، ومصالوة^(٦) بأسلحة الخواطر والفكر ؛ ولو
وظف على المعلل ذلك في الابتداء : لم يبق للخصم كلام ؛ وانبت^(٧) الأمر
من غير جدوى •

(١) في د : « المجتهد ، مستند الفتوى » •

(٢) في هـ ، ل ، ز : « كان موضوعا » •

(٣) في د : « فيه » •

(٤) في د : « نواقضا » ، وهو خطأ وتحريف •

(٥) في هـ : « لم » •

(٦) في د : « ومصالوة » ، وهي مصحفة •

(٧) في ل : « وانتشر » •

واذا بطل هذا المأخذ ، فنقول : الجدل موضوع لتتبع المخاطر
وامتحانها بالتدوار^(١) على درجات الفكر ؛ ولا فحام الخصم ، وقطعه
بالإلزامات ، ولذلك أجمعوا على قبول التعلق^(٢) بمناقضات^(٣) الخصم .
وتعلق فريق بالتركيات - وهم الأكثرون - ولم يجوزوا للمعترض أن
يمنع النقض ويدل عليه . الى غير ذلك : من أمور لا تخفى . فوجب -
على الضرورة - رعاية مصلحة الجدل . فنقول^(٤) الآن : كل طرد ذكره
المعلل فهو مسموع ؛ ثم هو مردود بطريقه : ان^(٥) كان مردودا . ولا بد
وأن يذكر وجه رده بالنقض : ان كان منقوضا ؛ أو بالمقابلة بفساد
يقاومه^(٦) : ان كان فاسدا ؛ أو بالمعارضة بتحكم يساويه : ان كان تحكما .
حتى يجتزىء المعلل الطارد المفتش في طرده على قرب ، ولا يطول
الخصام بالمطالبة بإبداء وجه غلبة الظن ، وتنازعهما في أن هذا مغلب أم لا ،
وتحاكما الى أهل المجمع^(٧) مع افتراق القرائح فيه . وهذا ما عهد من
الأولين .

فقول : اتفقتا على جواز التعليل بما لا يناسب . ونفرض مثلا في
البحس ، فنقول [مكبل فكان ربويا كالبر . فليل : ولم قلت : ان البر
ربوى لكونه مكبلا ؟ فنقول :]^(٨) ، لا بد من طلب علامة [لحكم]^(٩) الربا ،

(١) في د ، ز : « بالتداور » .

(٢) صحف في ز ، بلفظ : « التعليل » .

(٣) في ز : « بمناقضة » .

(٤) في د ، ل ، هـ : « فأقول » .

(٥) في هـ : « فان » .

(٦) في د ، ل : « يقاربه » .

(٧) في ز : « الجمع » .

(٨) سقطت الزيادة من د .

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

ولا علامة الا الكيل . فهما^(١) مقدمتان ، ففي أيهما النزاع ؟ فان [قال : لا أسلم]^(٢) أنه لا بد من طلب علامة ، بل الحكم معلوم باسمه . فهذا سؤال صدره عن انكار القياس [بل هو عين معتقدهم]^(٣) ؟ فان قال : أوجب طلب العلامات ، ولكن من الأحكام ما يعرف باسمه ، فبم تنكر على من يقول : هذا من ذلك ؟ فهذا السؤال مقبول ، وهو مقاومة^(٤) في علامة [الأصل]^(٥) بما يقابله . اذ حاصله رجع الى أن الحكم في البر معلوم بكونه برا ؟ وهو [يقول : وهو معلوم بعلامة الكيل . فقد عارضه بطرد مثله ؟ فعليه ابطال]^(٦) ما ذكره ، أو الترجيح . فبين له - بطريقه - بطلان التخصيص بالاسم ، وهو : الاجماع التقاطع على أن الحكم غير مقصور على اسم البر والتمر ، كما تقدم . أو بطريق آخر يساعده في كل مسألة ، على حسب النظر فيها . فرجع حاصل الأمر [فيه]^(٧) الى منعا اياه عن قوله : لم قلت : ان العلامة هي الكيل ، مع الانتصار عليه ؟ بل تنبيه^(٨) على علامة أخرى تقاوم كلامه في كونه طردا ؟ وهو : كونه برا ؟ الى أن يفرق ويرجح .

فان قال : سمعت أنه لا بد من طلب علامة زائدة على الاسم ، ولكن

(١) في هـ : « فهذه » .

(٢) في د ، ز : « قيل : لا نسلم » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في ز : « مقابل » .

(٥) في د : « الا » والنقص من الناسخ .

(٦) سقطت الزيادة من د .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز .

(٨) في د : « ينبه » .

لم قلت [لا]^(١) علامة الا الكيل ؟ - فهذا السؤال مردود مع الاقتصار على هذا القدر ؟ فانه سؤال لا منتهى له . وفي تهيد حسم طريق الجدل . اذ غايته أن تقول : لا صفة الا الطعم وانقوت [والكيل]^(٢) والمالية ؛ وقد بطل الكل ، فللسائل أن يقول : وراء هذا صفة لم تطلع عليها ، ولا يلزمي اظهارها^(٣) . وانما ينقطع عنه هذا النزاع ، بحصر قاطع دائر بين النفس والاثبات - وذلك لا يلقى في الشرعيات - أو بحكاية إجماع على حصر العمل ، وذلك لا يساعد الا في مسئلة الربا : لأن العلماء قصدوا بالنظر الأصل ، دون الفروع . وهو على خلاف سائر المسائل .

ولو أحوجناه الى أن يتكلم على القوت والطعم والمالية ، ويذكر فيها مسائل الترجيح والابطال - للزمه أن يتكلم على نفس الكيل ، وما وجّهه اليه^(٤) : من الالتزامات ؛ وأن يعد شرائط العمل ؛ وأنه لا يناقض نصا ولا أصلا . الى [٥٧ - ب] غير ذلك ، ولا يستوعب^(٥) في أول التوبة جميع المسئلة ؛ وانخرم نظام^(٥) التناوب^(٦) في الجدل .

فطريق المعترض أن يتكلم على الكيل بالتقضى وطرق^(٧) الاعتراضات ، أو يقابله بالطعم أو غيره من الصفات ؛ ويكفيه ذكرها . وتكليفه التذكر - من غير دليل - أهون وأقطع للخصام من تكليف العمل حصر سائر

(١) في هـ : « أن لا » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) في ز : « ابرازها » .

(٤) في ل : « عليه » .

(٥) في د : « مستوعب ... تطاوم » ، وفيه تصحيف .

(٦) في ل : « التفاوت » .

(٧) في د ، ز : « وطريق » .

الصفات وسبها وإبطالها ؛ لأن الفوارق والعلامات لا استقلال بحصرها •
فإن لم يعرف المعارض^(١) غيره ، فالمعلل صادق في قوله : لا علامة سواء ،
وإن عرف غيره : فذكره هين حتى يتكلم عليه • ولو جوزنا [له]^(٢)
أن يضمر ولا يبدى ، لانتهى الأمر الى أن لا يضمر : وهو يدعى الإضمار
والامتناع عن الذكر جدالاً^(٣) ، وهو غير صادق فيه • وكان ذلك سؤالا
لا ينتهى له •

وعن هذا ، قلنا : [لو ذكر اخالة الكيل مثلا]^(٤) ، فليس يلزمه أن
يبين [نفي]^(٥) اخالة انطم والقوت أو^(٦) يبطلهما ؛ لأن ذلك يقطع نظام
انتساب ، ولأن ذلك [اتمام للنظر]^(٧) ، والتعليل^(٨) لا ابتداء النظر
لا لاتمامه ، فدل أنه اذا لم يمكن^(٩) إبطاله لعدم المناسبة ، لوجوب القول
بما لا يناسب — كما تقدم — : فلو سلم قوله : لا علامة الا هذا ، استقر
قدمه ، وإن^(١٠) كان كاذبا : فبين كذبه بذكر الطعم وغيره حتى يجتزىء
فهو^(١١) أولى وأقرب الى الإفحام والاجتزاء ، من أن نكلفه السبر الذي

(١) في ل « المعلل » وهو تصحيف •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في ز : « جدلا » •

(٤) عبارة ل : « مثلا لو ذكر ... » وعبارة د ، هـ :

« لو ذكرنا ... » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٦) في د ، ز : « ويبطلها » •

(٧) في هـ : « كاتمام النظر » •

(٨) في ل : « في التعليل » •

(٩) في ز ، د : « يكن » •

(١٠) في د ، ل ، ز : « فان » •

(١١) في هـ : « هو » •

لا [يتوصل الى الوفاء]^(١) به • وحاصله يرجع الى أنه لم يظهر لي • فإذا قُبِلَ منه بالآخرة [قوله]^(٢) : لم يظهر لي الا هذا ، فليقبل [هذا]^(٣) ابتداء ، ولينبه^(٤) على بلادته ، وقصور^(٥) نظره — بذكر الوصف الظاهر للخصم ، حتى ينقطع •

فان قال : لا علامة أولى من هذا ؟ فلا يقال [له]^(٦) : [لم قلت ؟ أو]^(٧) بم عرفت أنه لا علامة أولى من هذا ؟ بل يقال : بم عرفت أن هذه العلامة أولى من علامة الطعم ؟ حتى يلزمه الكلام عليه •

فان قال : انه لا يناسب • قيل له : وانكيل لا ينسب • فكذلك^(٨) يقاومه رتبة بعد رتبة ، ليتنظم ترتيب الجدال • ويبين^(٩) أن هذا الوصف : هل سلم عن المعارضة بما هو أولى منه : فيعتمد^(١٠) ، أو لم يسلم : فيطرح ؟

فان قيل : رجع حاصل استدلال المثلل الى أن دليل صحة علامتي عجزك عن اظهار علامة [أخرى]^(١١) أظهر منها^(١٢) ؟ وهو راجع الى

(١) في ل : « يتصور الوفاء » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د : « ولينتبه » •

(٤) في ز : « وقصر » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه •

(٦) لم ترد الزيادة : في ز •

(٧) في د ، ز : « وكذلك » •

(٨) في د ، ل ، ز : « ويتبين » •

(٩) في د : « فيعتمد به » •

(١٠) لم ترد الزيادة : في د •

(١١) في ه ، ل : « منه » •

أن دليل [صحة ما ذكره عجزه]^(١) عن [علامة]^(٢) الافساد • ولو فتح هذا الباب ؛ فلنقاتل أن يقول : وراء هذا الجبل غزالة ، [ودليل صحته عجزك عن الافساد]^(٣) • وجبريل [الآن]^(٤) في السماء [الرابعة]^(٥) ، ودليل صحته عجزك عن الافساد • والانسان قد يعجز عن افساد [ذلك]^(٥) ، ولا يكون دليلا •

قلنا : [نعم] الى^(٦) هنا يرجع ؛ ونحن نقول : هذا غاسد ، ولكن نذكر فسادہ ؛ [فيقال : لا ، بل ليس وراء هذا الجبل غزالة ، ودليل صحة قولي عجزك عن افساده]^(٧) ، واذا صح قولي : فسد قولك • وجبريل ليس في السماء الرابعة بل في السابعة ؛ ودليل ذلك عجزك عن افساده • فهذا الطريق أقرب الى افحام الخصم ، من الاصرار على بارد المطالبة ، وحصره ان كان الرجل مجازفا في قوله : لا علامة أولى مما ذكرته ، ودليله عجزك عن اظهاره ، وربما يكون صادقا ومعتمدا عليه ؛ عرف ذلك بالبحث والعجز عن العثور على وجود وصف آخر أصلا ، أو على وجود وصف آخر أولى منه • فيستقر^(٨) قدمه ، ويكون - فسي الابتداء - دليله على خطر الفساد : : بالمقابلة بما هو مثله ، كما في انساب •

(١) في د ، ز : « صحة ما ذكرته عجزك » ، وهي صحيحة أيضا •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) عبارة ل : « الى الله » ، وهي خطأ وتحريف •

(٥) في د : « افساده » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٦) في د : « اليه » •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

(٨) في د : « وليستقر » •

وذلك لا يدل على خروجه عن كونه على مرتبة من الكلام يلزمه افساده بطريقه .

وعلى الجملة : نو سلم أن لا علامة أولى مما ذكره^(١) ، لاستقام كلامه ، ولا يعرف نفي العلامات الا بالسبر ؛ والوفاء بالسبر في الجدل غير ممكن على وجه يقطع السؤال ؛ ويلزم عليه الزام السبر في المناسب أيضا ، كما ذكره القاضي .

فان قيل : المناسب اذا ظهر فهو بظهوره يستثير ظنا ، ثم يزول ذلك الظن بانقضاء المعارضة ، والوصف الذي لا يناسب [لا استتارة للظن الا بظهوره وسبر]^(٢) ما وراء من العلامات والفوارق [فأول حصول انظن فيه]^(٣) بالسبر ؛ فيلزم ذلك بخلاف المناسب .

قلنا : لا ، بل رب وصف غير مناسب يصح التشبيه به ؛ وهو بظهوره يستثير ظن الجمع^(٤) قبل البحث عما وراءه . كقولنا : طهارة حكمية ؛ فانه ينه في مبتدأ^(٥) الأمر ، على التقارب وعسر الفرق ، قبل سبر الفروق الكثيرة المشهورة لأبي حنيفة بين التيمم [والوضوء]^(٦) . ولو لم نكتف بما أظهره : للزمه^(٧) أن يتكلم على كل [فرق مهم ويبين بطلانه]^(٨) ؟

(١) لم ترد « الهاء » في هـ ، ل ، ز .

(٢) عبارة هـ ، ل : « أولا ، استثارته للظن بظهوره وسبر » .

(٣) عبارة هـ : « فاذا حصل الظن » .

(٤) في ز : « الجميع » .

(٥) في هـ : « مبدأ » .

(٦) في هـ ، ل : « وبين الطهارة » .

(٧) في د : « للزم » .

(٨) عبارة هـ : « فروقهم ، ويبين بطلانها » .

ويتوجه عليه بالآخرة أن فرقا آخر غادرته ولم تطلع عليه • ولا منتهى له • فتكليف^(١) المعارض ذكره أولى من [تكليف المعلن]^(٢) السببر ؛ لأن المعارض لا يعدل^(٣) عن الاظهار - مصرا على المطالبة [٥٨ - أ] - الا لعلمه بضعف الفرق ، وأنه لا يقاوم الجمع •

فان قيل : فليقبل من المعلن الوصف الذي يستثير الظن ، دون الوصف الذي لا يستثير •

قلنا : شرط ذلك في الجدل^(٤) مستحيل ؛ لأن اثاره الظن تختلف بالأشخاص ، ويطول فيه النزاع : فيدعى المجيب أنه مثيره^(٥) ، وينكره المعارض ، ولا يمكن اثباته بيمين ولا بشاهد^(٦) ؛ فربما لا تجرى المناظرة في جمع ، فان جرت : فالجمع يختلفون - أيضا - في اعتقاد كون الوصف مثيرا • فاستحال - في مصلحة الجدل - فتح هذا الباب ؛ بل وجب القول بأن ما لا يثير الظن - عند المنصف - فذلك : لأنه يجاوره^(٧) على القرب ما هو أولى منه • فليذكره حتى يفتضح^(٨) ؛ فهو أولى^(٩) من رد الأمر الى معيار مضطرب : تختلف فيه القرائح والظن [ويبقى النزاع ناشبا

(١) في د : « فتكلف » •

(٢) في هـ ، ل : « تكليفه » •

(٣) في هـ ، ل ، ز : « يحترز » •

(٤) في ز : « المجادل » رهو خطأ •

(٥) في د ، ل ، ز : « مثير » •

(٦) في ل ، ز : « بشهادة » •

(٧) في هـ : « لا يجاوره » •

(٨) كذا في د ، ل ، ز : « وهامش هـ » • ولفظ أصل هـ :

« يتضح » •

(٩) في هـ ، ل : « أخرى » •

لا ينقطع [١] ، وهذا قطعى عندنا في مصلحة النظر ، يعرفه مَنْ كُسر
تداوره [٢] على الأشياء في المناظرات .

فان قيل : [ان كان في فتح هذا الباب نوع عسر لا وفاء به ، وضرب
خصام لا مقطع له ؛ ففني المصير الى ما صرتم اليه ، فتح باب في الهذيان :
لا منتهى لتبجحه ، وتعرفون بطلانه] [٣] من غير احتياج الى الاعتراض
عليه ، كقول القائل : الخل مائع لا تبنى الفناطر على جنسه ، فلا تزال [٤]
النجاسة به كالدهن واللبن . وكقولهم : [الخل مائع ، فتجوز ازالة
النجاسة بعينه كالماء] [٥] وكقول بعض المستهزين : الذكر طويل
مستدار [٦] فلا تنقص بمسه الطهارة كالمثارة . ولا يقطع هذا الجنس عما
ذكرتموه : بأنها حيات ؛ فان الأوصاف الحية قد تصلح للتشبيه والتعليل
عندكم . ورب وصف حكيمى لا يصلح ، بل هو باطل بلهيهة ، كقول
القائل : تجب قراءة الفاتحة في الصلاة ، لأنها عبادة ذات تحليل وتحريم ،
فيشترط فيها ذو عدد [٧] سبع : كالحج ، أو أحد عددي [٧] صوم
التمتع ، فلا تصح الصلاة دونه كالثلاث . والمراد به : آيات [٨] الفاتحة .

(١) في د : « ولا ينقطع به النزاع » .

(٢) في ز : « تداوره » .

(٣) عبارة د : « ان كان في هذا فتح باب لا وفاء به ، ففينا قلتم فتح
باب هذيان : لا منتهى له ، وتعرفون بطلانه » .

(٤) في ز : « تزال » .

(٥) عبارة ، ز : « الماء مائع ، فتزول النجاسة بغيره كالخل » .

وعبارة د ، ل : « الماء مائع ، فتجوز ازالة بغيره كالخل » .

(٦) في هـ : « مستدير » ، وصحف في د بلفظ : « مستداره » .

(٧) في د : « عدد ٠٠٠ عدد » .

(٨) في هـ : « اثبات » .

أو^(١) : الثلاث ' احدى^(٢) مدنى المسح ، فلا يجوز الاقتصار عليها^(٣) في الصلاة كالأواحد ، الى غير ذلك : من الهذيان ، فان^(٤) [من]^(٥) مساق كلامكم أن كل ذلك مسموع : يجب الاعتراض عليه .

قلنا : الذين ذهبوا الى وجوب الاعتراض على الطرد بطريقه - كما تقدم - حاولوا الانفصال عن هذا الجنس ، فقالوا : انما يجوز التعليل بوصف موجود مع الحكم - وان كان لا يناسب - بشرط أن يصلح لاضافة الحكم اليه . ومنهم من قال : يشترط أن لا تستحيل اضافة الحكم اليه . ومنهم من قال : يشترط أن يكون له في القلب خيال الصحة . وقطعوا - بهذه الشرائط - أمثال هذه الأمثلة ، عما قبلوه .

ونحن نقول : هذه الشرائط في الجدل فاسدة ؛ اذ يكثر النزاع فيها ، فأكثر الأوصاف يتنازع الخصمان في أنها تصلح ، أو [أن]^(٦) لا تستحيل اليه الاضافة ، أو له في القلب خيال الصحة . فان هذا يختلف بالطباع ؛ ورب طرف^(٧) ظاهر تتفق انطباع عليه ، ولكن يعاند المعاند بذكره . فلا بد من طريق في قطع لسانه ، سوى تحكيم^(٨) العقلاء ، [أو تحكيم]^(٩)

(١) في د « الثلاث » .

(٢) في هـ ، ز : « أحد » .

(٣) في د ، ل ، هـ : « عليه » .

(٤) في د ، ل : « وان » .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٦) لم ترد الزيادة : في ل ، ز .

(٧) في ز : « طرد » .

(٨) في د ، ز : « تحكم » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

الحاضرين ؛ [فإن الأمثلة الواضحة على الطرفين - في النفي ، أو في ^(١)
الاثبات - مما يَقل ؛ والأكثر هو الأوساط الدائرة بين الطرفين ويطول فيه
النزاع] •

فأقول : هذه الأمثلة لا يتصور أن يذكرها جاد في الكلام ؛ وإنما
تذكر ^(٢) على سبيل الاستهزاء ؛ [أو على طريق] ^(٣) اللعب بالمبتدئين ، أو
على طريق التحدى بتمشية الفاسد ، وافحام الخصم بالسلاح الضعيف ،
كمن [يزعم : أنه] يقاوم الأسد بأحداه ، [ويصادم النبال بأشداه ؛
شجعا على ضعيف : لا يحتمل السيف والسنان •

فإن فرض معاند يذكر شيئا من ذلك ، أمكن افضاحه - على قرب -
بما يقطع لسانه ، دون أن يذكر له أنا نعلم - بالضرورة - بطلانه ؛ فإنه
يقابل ذلك] ^(٤) بالجدد ؛ وإنما علم بطلان هذه الأمثلة بالضرورة :
بالطريق ^(٥) الذي ذكرناه ^(٥) أولا ، وهو : وجود ما هو أولى منه
[وأقرب] ^(٦) ، ودرك قرب غيره بالبديهة من غير احتياج الى تأمل •

[فإن ذكر معاند ذلك ، فطريق الجدل عندنا] ^(٧) : افحامه بطريقه ،
وهو : أن يقال مثلا : استويا في الطول والاستدارة ، ولكن افرقا في أن

(١) في ه ، ل : « والاثبات » •

(٢) في د « يذكرها » •

(٣) لم يرد في د - مكان ما بين القوسين - الا حرف : « و » • ولم
ترد فيها الزيادة التالية •

(٤) عبارة د : « فإن ذكره معاند ، فلا يقال له : نعلم بطلانه
بالضرورة ، فإنه يقابل » •

(٥) عبارة ز : « بالطرق التي ذكرناها » •

(٦) ثم ترد الزيادة في د •

(٧) عبارة د : « ولكن طريق الجدل » •

هذا ذكر ، وذلك ليس بذكر ؛ وأن هذا يخرج منه المنى ، وذلك لا يخرج .
 [وهلم جرا الى هذيانات تقابله] ^(١) . فينقطع به ويجتزىء ؛ ويقال [له] :
 ثم يكن امتناع ازالة الدهن ، لامتناع بناء القطرة عليه ؛ بل لما فيه : من
 الدسومة ؛ بخلاف الخل ^(٢) . فيجتزىء . [ويقابل قوله : الخل مائع ،
 فتجوز ازالة النجاسة بعينه ، كالماء : بأن ^(٣) الخل ليس بماء ، فيتعين
 ازالة [النجاسة بغيره ، كالدهن .

ولسنا نذكر هذا : لأننا نقدر عاقلا يتعلق بمثله ، ويهدف نفسه
 للافتضاح ، وعرضه للتعرض ، [وانما ذكرنا هذا : لتبين] ^(٤) أن طريق
 الجدل الاعتراض ، كما ذكرناه . إذ التمييز بما تقدم لا ينقطع عنه
 الخصام ، [ولا ينبغي أن تنفر الطباع عن هذا الكلام ؛ وليعلم] ^(٥) أن
 امتحان القرائح بالمجادلة [بهذا الجنس] ^(٦) كإمتحانه بالمجادلة بالحقائق ^(٧) .
 فهو - من حيث الالتزام والانحاط ، ورعاية الانتظام في الكلام ، ومؤاخذة
 الخصم في مضائق الخصام - غير مختلف . نعم : الامتحان بنوع من
 التحقيق تكثر فيه الجدوى ، [أولى . فلذلك نرى هذا الجنس مهجورا

(١) عبارة د : « ويوجوه من الهذيانات » ، ولم ترد الزيادة
 التالية فيها .

(٢) في د ، ل ، ز : « الماء » .

(٣) عبارة هـ : « . . . فان . . . » وعبارة د : « ويقال : قوله
 الماء مائع ، فتزول النجاسة بغيره كالدهن » . وعبارة ز : « ويقال : قوله
 الماء مائع ، فتجوز ازالة النجاسة بغيره كالخل : فان الخل ليس بماء ،
 فيتعين ازالة » .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « ولكننا نبين » .

(٥) عبارة د : « لا أن عاقلا يذكر مثله الا » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٧) في هـ ، ل : « على الحقائق » .

من ذوى الجد^(١) • [وانا يذكر هذا الجنس للعب^(٢) والاستهزاء •
 [٥٨ - ب] فطلان هذا الجنس - عندنا - ليس تمييزه عما تقدم بذاته ،
 بل هو الوجه الذي يبطل به ما تقدم : من ظهور ما هو أولى منه ؛ الا أن
 ظهور غير ما ذكرناه في هذا المقام قد يدرك بديهته • وفيما تقدم قد يدرك
 بنوع تأمل •

فهذا هو البيان الشافي في [اظهار^(٣) مصلحة المجادلة ، وهي لازمة
 على كل قائل بالشبه^(٤) لزوما ضروريا ؛ وان لم يقل به : انتهى في كل
 تشبيه نذكره ، الى الانقطاع النصريح الذي لا مخرج له منه بطريق الجدال ،
 [الا^(٥)] بطريق الانسجار والاستشهاد ، ومجرد الاستبعاد من غير كلام
 ينصب في قالب الجدال على السداد ، فهذا منتهى المراد [في هذا
 الكلام]^(٦) •

(١) سقطت الزيادة من د •

(٢) عبارة د ، ز : « فاما ما يذكر من اللعب » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٤) في هـ : « بالتشبيه » •

(٥) كذا بسائر الأصول ، هو الظاهر • وصحح بهامش هـ -

بلفظ : « لا » •

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

القول في بيان ما يعده العامة من الشبه الذي قدمناه ، وليس منه

وهو^(١) أنواع ثلاثة ترجع جملتها الى اتباع العلامات الجامعة ، بعد قيام الدليل على وجوب طلب العلامة .

فقد ذكرنا أن لقياس^(٢) الشبه عمادين ، يترجمها قولنا في حكم الربا : [انه] لا بد من طلب علامة ، ولا علامة الا الطعم . وأن منشأ غموض هنا الجنس من القياس ، قولنا : لا بد من طلب علامة ؛ والخصم ينكر هذا انوجوب ، ويقول : العلامة المعركة : الاسم المذكور في النص ، أو المحدث المعلوم بالأجماع ؛ وانما وجوب التعدى عند العثور على علامة مناسبة .

فأما اذا سلمت المقدمة الأولى - وهو : أنه لا بد من طلب علامة . فلا يسع لأحد^(٣) من القائمين أن ينكر طريق السبر والترجيح ، في تجاذب العلامات بعد حصرها بطريق الاجتهاد ، اذا^(٤) دل اندليل على وجوب اضافة الحكم الى علامة زائدة على الاسم الخاص .

النوع الأول من ذلك : اتباع الشبه في جزاء الصيد من التمثيل بالنعم ، كمصيرنا الى أن في العامة بدنة ، وفي اليربوع جفرة ، وفي الغزال عنزا^(٥) ، وفي الظبية شاة ، وفي حمار الوحش بقرة ، وفي الضبع كبشا^(٦) ،

(١) في هـ ، ل : « وهي » .

(٢) لفظ د : « قياس » ، ولفظ ل : « القياس » ، وكلاهما تصحيف .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٤) في د ، ز : « أحد » ، وهو مصحف عما أثبتناه أو عن « أحدا » .

(٥) في د ، ز : « اذ » .

(٦) في ز : « عنز » ، وهو صحيح كما لا يخفى .

(٧) في د ، ل ، هـ : « كبش » ، وهو كسابقه . ولم ترد الزيادة التالية : في ل . وهذا النوع يلقب بتحقيق المناط ، والمراد منه : النظر في معرفة وجوده في آحاد الصور التي ينطبق عليها ، وتدخل في عمومها بعد ان تكون العلة نفسها قد عرفت بطرق المعرفة المختلفة . وقد عرق ابن السبكي بانه اثبات ، العلة في آحاد صورها بعد معرفتها بنص أو اجماع أو استنباط .
جمع الجوامع ٢ : ٣٠٨ .

وفي الأرنب عناقا ، وفي الضب جدبا [جمع الماء والشجر] ؛ الى غير ذلك •

فهذا وأجاسه عَدَّةٌ عَادُونَ من جملة قياس الشبه ؛ واستدنا عليه
[بصفة التشبيهات]^(١) بالصفات الخلقية^(٢) ؛ وهو خيال باطل ، [وتمثيل
ماثل • اذ]^(٣) قال الله تعالى : • يا أيها الذين آمنوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ
وأنتم حرّم ، فمن قتله منكم مُتَعَمِّدًا فجزاءٌ مِثْلُ ما قتل من
النَّعَمِ ،^(٤) • فأوجب المثل وحصر في النعم ، فكان طلب الوصف
- الذي به تقع المائلة - واجبا بحكم النص • فسلمت المقدمة الأولى ، وهي
الغامضة من قياس الشبه ، واذا سلم ذلك فلا يمكن طلب المائلة إلا
بالخلقة ، ولا تمويل إلا على المائلة في الصغر والكبر ؛ فان الصيد والنعم
لا يتماثلان في الألوان والصفات^(٥) والعادات ؛ فصار النظر في تعيين الصفات
التي إليها النظر في المائلة - واقما من جملة النظر في المقدمة الثانية ؛ وذلك
ضرورة كل [قابل للشرع]^(٦) [وقائل به • ومثاله : [ايجاب الشرع
منه المثل • وتعرفنا ذلك بالنظر الى مثل الموطوءة من نساء العشيرة ؛

(١) لم ترد الزيادة : في د •

(٢) في ل : « المختلفة » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) سورة المائدة (٩٥) •

(٥) عبارة د ، ز : « في العادات » وقد ذهب جمهور الفقهاء ومحمد بن

الحسن : الى أن المحرم اذا قتل سييدا له مثل ، فداء بمثله من النعم • واذا
وجب المثل : فهو مخير بين اخراج المثل أو قيمة المقتول طعاما ، أو صوم يوم
ثن كل مد • وذهب سائر الحنفية : الى أنه لا يضمن الا بقيمته فقط ،
فيقومه ذرا عدل ، ثم بعد ذلك يجري التخيير • فراجع : أحكام القرآن
للشافعي (١٢٠/١ - ١٢٥) والمهذب (٢١٦/١) والاشراف (١٣٨/١)
والهداية (١٢٢/١) والافصاح (١٤١) •

(٦) عبارة د ، ز : « قائل بالشرع » وقد سقطت الزيادة التالية من د •

وانما يعرف كون غيرها مثلاً لها : بالجمال والورع ، والصالح والنسب ،
وجميع الصفات ؟ [بنوع نظر]^(١) .

وكذلك أوجب الشرع الكفاية في نفقة الولد ، وقيس به الوالد ؟ اذ
قال عليه السلام لهند : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » ؛ وانما تعرف
كفاية الولد ، بالنظر الى مثله : في السن والصحة ، والقوة والسلامة ،
وغير ذلك : من صفات تؤثر في الحاجة الى الطعام .

ويلتحق بهذه الجملة معرفة القيم [المختلفات]^(٢) ؛ فانها تعرف
بالقياس الى الأشياء والأمثال والظواهر . وتقدير كفاية الولد [بما ظهر]^(٣)
بالاجتهاد في النظر الى المثل ، أظهر من قياس الوالد على^(٤) الولد ، مع أن
اعتباره [به]^(٥) برابطة البعضية ، يلحق بالأقيسة المناسبة .

فاذا كان هذا القياس أجلى من المؤثر ، فكيف يدرج في غمار انشبه
الضعيف [الذي قدمناه ؟]^(٦) أو كيف يستدل به على صحة الشبه
الضعيف ؟ فكل صفة تعبدنا بطلبها ، فطلبها بالسبب والحصر والترجيح
والاجتهاد حتم لا يسع [لأحد]^(٦) خلافه . ولهذا نقل عن أبي حاشم^(٧)

(١) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

(٢) لم ترد الزيادة في د ، هـ ، ز .

(٣) صحف في ل ، بلفظ : « لا تظهر » .

(٤) في د : « الى » ولعله تصحيف .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٦) لم ترد الزيادة في د .

(٧) هو : عبد السلام بن أبي علي الجبائي المعتزلي ، المتوفى ببغداد :

سنة ٣٢١ هـ . انظر تاريخ بغداد (٥٥/١١) والوفيات (٣٥٥/٢) .

— وهو من منكرى القياس^(١) — القول باتباع الشبه في مسألة جزاء الصيد ، متعللاً ؛ بأن ذلك منصوص عليه • فإن بذلك أن هذه رتبة عليّة في الاجتهاد ؛ وسيبه : ثبوت المقدمة الأولى بالنقل ؛ وهو منشأ انغموض في قيس الشبه •

فان قيل : احتمال أن يكون المعنى بالآية المثل من النعم في القيمة ؛ وهو أن يشتري بقيمته مثله من النعم •

قلنا : ان كان هذا هو المراد ، فرعاية 'المماثلة' ويجاب [٥٩ - أ] المثل من النعم أصلاً بانسبه الخلقي — باطل قطعاً ؛ فان^(٢) كان المراد منه ما ذكرناه : فايجاب القيمة باطل قطعاً ، أما النظر في أن المراد منه ماذا ؟ [ف]^(٣) طريقه طريق التأويل والتصرف في الألفاظ • وقد صح لنا — بعمل الصحابة وأقضيتهم في بلاد مختلفة ، وأوقات متفاوتة ، بمثل ما حكما به — أنهم فهموا من الآية ما ذكرناه •

وغرضنا أنه ان بان [أن المراد]^(٤) تلك المقدمة ، لم يكن هنا من انقياس ؛ وان لم يتبين^(٥) : فليس طلبه من الآية على مذاق مأخذ وجوب

(١) في هذا القول نظر : فان أبا هاشم لم ينكر القياس ، ولكنه قد اشترط للعمل به ان يكون النص قد تعرض بالجملة لما يراد اثبات الحكم فيه بالقياس • وهو اشتراط قد رده عليه أئمة المعتزلة • ولعل الامام الغزالي قد راعى ان هذا الاشتراط يرتفع بصاحبه الى مصاف المائنين من القياس ، فجعله منهم • راجع : المعتمد (٢/٦٩٧ و ٧٥٣ و ٧٦٦ و ٨٠٩) •

(٢) في ز : « وان » •

(٣) لم ترد « الفاء » في الاصول • وراجع تفسير الطبري (١١ / ١٤ -) لمعرفة جملة من اقضية الصحابة المشار اليها •

(٤) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٥) في ز : « بين » •

طلب العلامة في قاعدة الربا •

النوع الثاني من ذلك : ما عرف مناط الحكم فيه بالاجماع ، ثم سحنت واقعة تركبت من مناطين ازحما^(١) عليه ، فتجاذب أطراف الكلام في الترجيح • وهذا ينقسم : الى ما يزدحم عليه المناطان المتناقضان ، فيوجد كل مناط على كماله بتمام صورته • وإلى ما يتركب منهما^(٢) ، فيكون ممزوجا في ذاته ، متركب الزاج من القسمين ؛ فيتكلم فيه بالتغليب بالشوا^(٣)ب •

أما مثال القسم الأول : فكنظرنا^(٤) في أن قيمة العبد هل تضرب على العاقلة ؟ وهل تقدر في نفسها ؟ وذلك : لأن الاجماع منعقد على أن بدل الدم مقدر ، وأن بدل المال غير مقدر ، وقد ازدحم على العبد كلاهما ؛ فهو انسان كامل حامل لأمانة الله تعالى ومكلف كالأحرار ؛ وهو مال متحول كالفرس والثوب • فمن قدر : لم يخرج عن تقدير بدل الدم ، وهو مناط التقدير بالاتفاق • ومن لم يقدر : لم يخرج عن ترك التقدير في بدل المال ، وهو علامة لعدم التقدير • ولكن ازدحمت علامتان : تناقض حكمنها ، وعلم كونهما علامة بالاجماع • فكانت العلامة في أصلها معلومة^(٥) كونها مناطا ، ومعلوم الوجود في المسئلة ، فيتعين طريق الترجيح على كل قائل بالقياس •

وكذلك القول في ضرب بدله على العاقلة • وكذلك القول في أنه

(١) في ل : « ازدحمتا » •

(٢) في د : « منها » •

(٣) في ل : « للشوا^(٣)ب » •

(٤) لم ترد « الفاء » في الاصول •

(٥) في د ، ز : « معلوم » •

هل يملك أم لا ؟ لأن^(١) الانسان يملك والمال^(٢) لا يملك ؛ وهو موصف
بكللا الأمرين : بالانسانية والمالية . ولسنا نحيل أن يعثر باحث في هذه
المسائل ، على وصف يناسب حكمها^(٣) في النفي والاثبات فيتبعه . ولكن
لو قدر فقد الميولات المناسبة ، واعترف المعترف بها - وجب عليه طلب
الحكم من الطريق الذي ذكرناه . وكذلك^(٤) قد لا يسلم أن المقدر بدل
الدم ، بل يقول : المقدر بدل دم الحر ؛ ويستشهد بالقليل القيمة . فيخرج
النظر عن مقصود المثال . ولكن لو ترك ذلك الطريق - أيضا - فما ذكرناه
- من طرق النظر - [متبع]^(٥) ، فليتبه الناظر لمقصودنا من سياق كل
كلام ، ولا ينظرن بعين السخط ، ولا يتشوقن - بسبب الحرص على
الظن - الى تشويش هذه القواعد^(٦) ، بالتحوُّم على أمور غير مقصودة :
قد لا تعرض لأمثالها أحيانا ، اتكالا على قرائح المسترشدين [وعلمنا منا
بتبهمهم لها دون التنبيه]^(٧) .

وإذا بان أن ما ذكرناه طريق ، فليس هو^(٨) من الشبه المقدم ؛ فإنا
قدمنا أن له عمادين ، وأن الغموض في تمهيد العماد الأول ، وهو : طلب
العلامة مع الاستغناء عنها بالاسم المعروف . وهذا الغموض مندفع في
هذا المثال أيضا .

(١) في ه ، ل : د اذ ، .

(٢) في ه ، ل : د والملوك ، .

(٣) في ه ، ل ، ز : د حكما ، .

(٤) عبارة د : د وذلك ، وعبارة ه : د ولذلك ، .

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٦) في ل ، ز : د الحقائق ، .

(٧) لم ترد الزيادة : في د .

(٨) في ه : د هذا ، .

وكذلك^(١) لا يبعد قول القائل : ان قياس الشبه - على الحد الذي تقدم في مسألة الربا - في محل الاجتهاد ، وليس مقطوعا [به]^(٢) ، وهذا - الذي ذكرناه الآن - المقول به مقطوع به ؛ بل يضطر اليه كل ناظر متقبل للشرع^(٣) .

ثم الترجيح في [مثل] هذا المقام ، بين المناطين للحكم ، قد يكون بالذات كقولهم : النفسية أصل والمالية عارض^(٤) : اذ يبقى بعد العتق انسانا ، ولا تبقى المالية مع فوات الانسانية . وقد يرجح بالاتفات الى الأحكام ، كقول أصحابنا : ان البدل مصروف الى السيد ؛ ترجيحاً لقضية المالية ، ورعاية لجبر جانبه ، فليرع^(٥) في القدر ما يحصل به الجبر ، كما روعي في الأصل ذلك ، الى نظائر لذلك هو من مسالك الفقهاء ، وقد استقصيناها في مواضعها . وقد لاح انفصال هذا - أيضا - عن الشبه الضعيف الذي قدمناه ، وان كان ذلك - أيضا - مقولا به . وقد نقل عن أبي هاشم أنه قال : لا يجوز أن يثبت بالقياس الاحكام

(١) في د ، ل ، ز : « ولذلك » .

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل .

(٣) في د « بالشرع » ولم ترد لزيادة التالية : فيها ولا في ز .

(٤) في ل : « عارضة » .

(٥) لفظ هـ : « فليرعى » ، وهو تحريف ناسخ . وعبرة ل :

« وليرع في قدر ٠٠٠ » وقد رجح الشافعية جانب المالية في تقدير البدل ، لانه مصروف الى السيد ، وفي ضرب البدل على العاقلة رجحوا الانسانية ، اذ هو مشابه للحر في كثير من المعاني ، ولا يفارقه الا في معنى واحد . انظر الرسالة ٥٣٦ . وما بعدها . وانظر الام ٦ : ٢٧ . باب الحر يقتل العبد ، فقد قال الشافعي : وان جنى عليه خطأ فقيمته على عاقلة الجاني وانظر المستصفى ٢ : ٣٢١ .

ويرى الآمدي ان العبد المقتول خطأ ، اذا زادت قيمته على دية الحر ،

فالحاقه بالحر اولى . انظر الاحكام ٣ : ٤٢٤ .

ورد الشرع بجملته ، فدخل بالقياس تفصيل تحت الجملة الثابتة ، حتى لو لم يثبت ميراث الجد والأخ على الجملة نصاً ، لما جاز الخوض في ميراثهما عند الاجتماع بالقياس^(١) .

وظنى أنه أراد بما ذكره استثناء القاعدة التي نحن فيها ، عن محل إنكاره من القياس . فانه ثبت جملة أن بدل الدم مقدر ، وأن بدل المال غير مقدر ؟ ونحن - على أي وجه ترددنا - لم نحكم بما لم يرد الشرع بجملته ؛ بل أدخلنا^(٢) واحداً مفصلاً تحت جملة سابقة معلومة بالشرع . فهذا يبين انقطاع هذا عن الشبه المذكور الممثل بـ « الربا » وهو واضح لاشك فيه . وإذا عقل وجه الفرق : فلا حرج في إطلاق لفظ الشبه [٥٩ - ب] ، فهو صالح لأن يطلق على كل قياس .

ومثال القسم الآخر - وهو : المركب المزاج في ذاته من العلامتين والمناطقين للحكم - قولنا : إن [حكم]^(٣) اللعان مشوب مركب من شائبة اليمين والشهادة^(٤) ؛ لأنه يتقيد بقوله : أشهد ، ويتقيد بالحلف الذي يتضمن تصديق الحالف ؛ فإذا سنح حكم في اللعان : لا يتوافق فيه اليمين والشهادة ؛ وجب الترجيح بالتغليب لأحد الشائتين . وكذلك إذا قلنا : إن حد القذف مركب من حق الله عز وجل ،

(١) راجع : المعتمد (٨٠٩/٢ - ٨١٠) .

(٢) في د : « إذا قلنا » ، مصحفة عما أثبتناه .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) قد ذهب المالكية والشافعية : إلى أن اللعان يمين . وذهب الحنفية : إلى أنه شهادة ، فلا يصح إلا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة . وعن أحمد روايتان ، أحدهما كمذهب الشافعي ، وهي الأظهر . والآخرى كمذهب أبي حنيفة ، وقد اختارها الخرقى في المختصر . راجع : الأم (٢٧٣/٥) ، والنويز (٨٨/٢) ، والهداية (١٨/٢) ، والإشراف (١٥٧/٢) ، والأفصاح (٣٠٧) .

وحق الأدعى • فيه^(١) شائتان ؛ والكفارة مركبة من العقوبة والعبادة ؛
وزكاة الفطر مركبة من المؤونة والعبادة ؛ والظهار مركب من الطلاق
والقذف •

فاذا اتفق حكم هذه الشوائب : لم يشبهه ، واذا تناقضت : وجب
النظر الى الغالب • ويعرف الغالب مرة بالنظر الى النيات ، والبحث عن
خاصية [نفس]^(٢) كل ركن قُدِّرَ شائبة • وقد يعرف بكثرة الأحكام ،
وقد يعرف بوجود حكم خاص قوي في الشهادة للمقصد المعلوم • وكل
ذلك يعلم بطلب من هذه المسالك : اذا فقدت المعاني المناسبة •

وغرضنا أنها اذا^(٣) فقدت : فالأخذ من هذه الجهات واجب بالاتفاق
بين القائسين • وليس ذلك واقعا في محل الخلاف المقدم في قياس الشبه
السابق : لأن مناط الحكم معلوم بالاجماع ، وقد وجد على مزاج
التركيب ، فهو^(٤) كمتولد من أصلين مختلفين ، ومتركب في المحسوسات
من لونين يُعرف بالحسن أن الغالب عليه أيهما ، فكذلك يعرف بالنظر
في هذا المقام • وقد يتقابل الأمر فيتوقف المجتهد ، كما تردد الرأي
في أن الظهار اذا تكرر على التوالي هل يتعدد حكمه^(٥) ؟

(١) في د : د وفيه •

(٢) لم ترد لزيادة في هـ •

(٣) في هـ ، ل : د ، ان •

(٤) في د ، ز : د وهو •

(٥) اذا ظاهر الرجل من امراته في عدة مجالس ، فمذهب مالك : أن
عليه كفارة واحدة الا أن يظهر ثم يكفر ثم يظهر • فعليه كفارة ثانية •
والى هذا ذهب أحمد والأوزاعي وإسحاق ابن راهويه • أما اذا كان ذلك
في مجلس واحد ، فالذي نقله ابن رشد عن مالك : أن في ذلك كفارة
واحدة • ومذهب الحنفية والشافعية : الى أنه اذا كرر الظهار في مجلس
أو مجالس فعليه لكل ظهار كفارة ، الا أن يتوى التأكيد • وهو الذي نقله =

والقذف^(١) اذا تكرر لم يتكرر حكمه^(٢) ، وهو خبر زور كالقذف ؛
 والطلاق اذا تكرر : تكرر حكمه ، والظهار من طلاق الجاهلية وهو سبب
 للتحريم ؛ وقد تصرف الشرع فيه بنوع من التغير . ويمكن الحاق هذا
 المثال بالنسبة السابق ؛ فانه ليس يتبين أن علامة التكرار كونه طلاقا ، وأن
 علامة عدم التكرار كونه قدفا ؛ فان كان : فالظهار ليس طلاقا ولا قدفا .
 ولكنه جنس آخر : شابه القذف بصيغته ، وهو : أنه كلمة زور ؛ وشابه
 الطلاق بحكمه ، وهو : أنه سبب للتحريم^(٣) .

فاذا قال : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ؛ تكرر حكمه . واذا
 قال : أنت زان أنت زان ، أنت زان ؛ لم يتكرر حكمه . فاذا قال : أنت
 على كظهر أمي ، أنت على كظهر أمي [أنت على كظهر أمي]^(٤) فهو
 دائر بين [هاذين]^(٥) الأصلين ، وقد قررنا عدم المنور على علة تناسب
 التكرار^(٦) وعدمه ؛ فالوجه أن يقابل الطلاق بالقذف ، وتطلب علامة

القاضي عبد الوهاب عن مالك . فراجع الاشراف (١٤٩/٢) والمهذب
 (١٢٣/٢) والبحر الرائق (١٠٨/٤) ، والبداية (٩٩/٢) وانظر بحث
 التعليل (هامش ١ صفحة ١٧٣) والام (٢٧٨/٥) والمدونة (٣٠٠/٢)
 والبدائع (٢٣٥/٣) .

(١) في ل : « فالقذف » .

(٢) قد اتفق الفقهاء على أنه اذا قذف الانسان شخصا مرارا كثيرة ،
 فعليه حد واحد : اذا لم يجد لواحد منها . وأنه اذا قذفه قحدا ، ثم قذفه
 ثانية : حد ثانيا . فراجع الام : (٢٨٥/٥) والمهذب (٢٩٣/٢) والبداية
 (٨٦/٢) والوجيز (١٧٠/٢) والاشراف (٢٢٧/٢) والبداية (٣٨٠/٢) .

(٣) في هـ ، ز : « تحريم » .

(٤) سقطت الزيادة من د .

(٥) لم ترد الزيادة في هـ ، ل .

(٦) في ل : « التكرار » .

فأرقه : اذا^(١) لم نعر على مناسب فارق • ونعرض الظهار على تلك العلامة • ويلتحق هذا الوجه - من التمثيل - بالشبه السابق الذي تقدم • وإنما غرضنا أن المركب^(٢) تحقيقا يجب الحكم فيه بطريق التغليب ، فلو [أنكرنا القول]^(٣) بالشبه السابق لوجب^(٤) القول بهذا الجنس •
فإن قيل : فما^(٥) وجه غلبة الظن فيه ؟

قلنا : اذا ثبت أن إحدى انشائتين أغلب ، فثبت الحكم على وفقها أغلب على الظن من ثبوت الحكم على وفق انشائية المغلوبة ؛ لأننا نقدر المناط الشرعي متضمنا لوجه في المصلحة واللفظ غاب عنا ، ونقدره مقرونا بالعلامة والمناط الظاهر ، فاذا غلب ذلك المناط : كان ذلك دليلا على غلبة المصلحة التي هي في ضمنه^(٦) ، بحسب غلبتها •

نعم : لا تنكر - من حيث التجويز - احتمال تغير المصلحة بهذا^(٧) التركيب ؛ ولكن كما تتوهم تغير مصلحة العلامة الغالبة ، تتوهم - أيضا - تغير مصلحة العلامة المغلوبة • والتغير الى المغلوب أقرب ، وبه أولى : اذا^(٨) نقدر وجود حيزين من المصلحة بحسب وجود العلامتين ؛ فنقدر غلبة مصلحة العلامة الغالبة ، على مصلحة العلامة المغلوبة ؛ فاتباعه أغلب عند المقابلة بمعارضة^(٩) المغلوب في جواره • وإنما التموض في بيان وجه

(١) في هـ ، ل : واذ •

(٢) في هـ ، ل : « المركب » •

(٣) في هـ : « أنكر ، فالقول » •

(٤) في هـ : « أوجب » •

(٥) في ل ، د ، ز : « وما » •

(٦) في هـ ، ل : « ضمنها » •

(٧) في د ، ز : « لهذا » •

(٨) ورد في هـ - بدل « اذا » - حرف « و » •

(٩) في ل ، ز : « لمعارضة » •

التغليب • فأما بعد وضوحه ، فلا غموض في وجوب اتباعه •

فان قيل : انما أثبت الشرع الحكم عند اتحاد مزاج المناط والعلامة ؛ فاذا تركب كان المركب^(١) واقعة أخرى غير المفرد ؛ فلم تكن اضافة الحكم الى المناط فيه واجبا ، فمن يدعى وجوب طلب العلامة ، فعليه الدليل • وعند ذلك يلتحق القول بالشبه الذي قدموه ؛ إذ تطرق النزاع الى المقدمة الأولى ، كما سبق •

قلنا : ليس الأمر كذلك ، فان وجوب طلب المناط ها هنا ظاهر ، لأن الحكم متاقتض ، والتخليصة عنهما غير ممكن ، والجمع غير ممكن ، والتخصيص لا يقلل الا بالترجيح ؛ فكانت هذه الضرورة ظاهرة في^(٢) وجوب طلب الترجيح • لا كواقعة الربا : إذ لا ضرورة في طلب علامة ، بعد معرفة الحكم باسمه ؛ ولم يتركب الجص من أصلين : عرف [٦٠-أ] ارتباط الحكم بأحدهما^(٣) على القطع في الشرع ؛ حتى يتعين تغليه • فكان هذا من فن لا ينازع فيه المتكرون للشبه ، ولا تسعهم المنازعة فيه •

والدليل على أن الاحتمال الأغلب^(٤) يجب^(٥) اتباعه في هذا الجنس ، ما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لفاطمة بنت أبي حيش^(٦) وقد استحضت : « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، واذا أدبرت فاعسلي »

(١) في د ، ه ، ز : « المتركب » •

(٢) في ل : « لوجوب » •

(٣) في ح : « بأحادهما » •

(٤) في د ، ه ، والاعقاب ، •

(٥) في ه ، ل : « يتعين » •

(٦) هي : فاطمة بنت أبي حيش بن المطلب بن أسد القرشية
الأسدية • انظر : الاصابة (٤/٣٩٩) •

عنك الدم وصلي ،^(١) • وهما لا يقال الا لمن تميز بين الدين بلون السواد ، على ما عرف ؛ وهو^(٢) علامة على الحيض تميزه عن الاستحاضة ، وليست قاطعة ، ولكنها علامة ظاهرة تحتذى ، ويشبه ذلك قياس المعنى المناسب : فان العلة المناسبة تحتذى^(٣) وتبع وجودا وعدما •

وقد روى أنه - عليه السلام - قال لأخرى حين استفتت لها أم سلمة رضوان الله عليها : « لتنظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن قبل أن يصيبها الذي أصابها ، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر ، ثم لتغتسل ولتستفر بثوب وتصل »^(٤) • وانما قال ذلك لمن أعوزها التمييز • وهو مثبته بقياس غلبة الشبه ، فان العادة تحتمل التغير ؛ ولكن مع ذلك الاستمرار أغلب من التغير ؛ فَرَدَّ الى الأغلب ، وترك الاحتمال

(١) هذا بعض حديث عائشة - رضى الله عنها - الوارد باللفاظ مختلفة : في مسند الشافعي (١٠٤) والموطأ (٨٠/١) ومسند أحمد (١٩٤/٦) و ٢٦٢ ج) وصحيح البخارى (٥١/١ و ٦٤) ومسلم (١٤٨/١) وكتب السنن أجمع ، وراجع الكلام عليه في نصب الراية (٣٩/١) ونسبتدرك (١٧٤/١ ، ٦٢/٤) والسنن الكبرى (٣٣١/١ و ٣٤٦) ، ونيل الأوطار (١٩٦/١ و ٢٣٤) وهو أيضا بعض حديثها في قصة أم حبيبة امرأة عبد الرحمن بن عوف الوارد في صحيح مسلم (١٤٩/١) وانظر معانم السنن (٨٦/١ و ٩٠) •

(٢) في هـ ، ل : « وهي » •

(٣) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « العلة » •

(٤) هذا حديث أم سلمة المروى بلفظه أو بنحوه ، في مسند الشافعي (١٠٤) والموطأ (٨٠/١) وسنن أبي داود (٧١/١) والنسائي (١١٩/١ و ١٨٢) والدارمي (١٩٩/١) والدارقطني (٧٦ و ٨٠) والبيهقي (٣٣٢ - ٣٣٥) • وروى باختصار : في سنن ابن ماجه (١١١/١) وراجع الكلام عليه في معالم السنن (٨٤/١ - ٨٦) ونصب الراية (٢٠٢/١) ونيل الأوطار (٢٣٦/١) •

المغلوب بالاضافة اليه •

وقال صلى الله عليه وسلم لحمئة بنت جحش^(١) وقد استحضت :
 تحيض^(٢) في علم الله ستا أو سبعا ، كما تحيض النساء ويظهرن لمقات
 حيضهن وطهرهن ،^(٣) ، وهذه كانت قد أعوزها التمييز والعادة ؛ فردت
 الى عادة النساء : لأن الموافقة أغلب على الطباع - مع اتحاد الاقليم والبلد -
 من المخالفة ، والمخالفة - أيضا - غالبية ليست نادرة ؛ ولكنها - بالاضافة
 الى الموافقة - مغلوطة ، وهذه رتبة دون الرد الى عاداتها ، والرد الى
 عاداتها دون الرد الى التمييز • وكل ذلك اتباع للظن ، وهو شاهد لصحة
 اتباع الأغلب في تغليب الشوائب : من حيث ان الحيض عرف حكمه نساء ،
 والاستحاضة عرف حكمها نساء ؛ ووقتها بعد مجاوزة يوم وليلة من أول
 الاستحاضة الى خمسة عشر [يوما] ، متردد^(٤) محتمل للحيض
 والاستحاضة ، فأمرنا أن نأخذ بأغلب الاحتمالات عند الاشتباه • وهو
 راجع الى تمييز مناط عن مناط ، معلومين بالشرع بالظن الغالب ، فهو
 يشهد لهذا الجنس • وقد يشهد أيضا - من بعد - التشبه الذي ذكرناه في
 مسألة الربا - وهو المختلف فيه بين العلماء - بعد ما ثبت وجوب طلب

(١) هي : حمئة بنت جحش الأسدية ، أخت زينب أم المؤمنين •
 قد شهدت أحدا : فكانت تسقى العطشى ، وتدأوى الجرحى • انظر :
 الاصابة (٢٦٦/٤) •

(٢) حرف في د ، بلفظ : « تحيض » •

(٣) هذا جزء من حديث طويل روى بلفظ : « فتحيضى (أو : تلجى
 وتحيضى) ستة أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي » ، أو بنحوه : في
 مسند الشافعي (١٤٠) وأحمد (٤٣٩/٦ : ح) وسنن أبى داود (٧٦/١)
 والترمذى (٢٧/١) وروى مختصرا في سنن الدارمى (٢٢١/١) وراجع
 إكلام عليه : في معالم السنن (٨٨/١) ، ونيل الأوطار (٢٣٨/١) •
 (٤) لفظ هـ ، ل : « مردد » وقد سقطت الزيادة السابقة منهما •

العلامة ؛ فانا - في مدارج العلامات - نأخذ بالأقرب فالأقرب ، والأغلب
 [فالأغلب]^(١) ، كما أمرنا في هذه القاعدة باتباع^(٢) العادة مع التمييز ؛
 وهي علامة ناجزة قد تقرر ضعفها ، ولكن عند عدمها^(٣) تعين^(٤) ؛ وعادة
 النساء مع وجود عاداتها كالطرد الساقط المفلوب ، ولكن - عند عدم
 عاداتها - اتباعها أولى .

ثم يحتمل أن يقال : اتباع نساء العشيرة أولى ، لأن الموافقة فيه أغلب
 من اتباع نساء البلدة ؛ ولكن قد يترك لنوع عسر يلقى فيه ، فانه ربما
 تختلف العادة بعميتها وخاليتها ، وأختيها : وكانت^(٥) إحدى الأختين مثلاً
 لأب وأم والأخرى لأب ، الى غير ذلك : من اضطرابات لا يمكن الوفاء
 بها ، [وغالب عادة]^(٦) النساء على السمت والسبع أمر مستمر^(٧)
 لا يختلف ؛ فيرجع اليه لذلك . وهو بعينه نظير التدوار^(٨) على مراتب
 العلامات : في القرب والبعد ، والخصوص والعموم ، كما سبق ذكره في
 مسألة [علة]^(٩) الربا .

النوع الثالث من ذلك : ما علم مناط الحكم فيه على الجملة ، ووقع

(١) سقطت الزيادة من ل .

(٢) في ل : « فاتباع » .

(٣) في ز : « عدمه » .

(٤) في هـ : « يتعين التمييز » .

(٥) في د ، ز : « فكانت » .

(٦) في ل : « وعادة غالب » .

(٧) في د ، ز : « يستمر » وفي هـ : « مستقيم » . والكل صحيح .

(٨) في د ، ز : « التدوير » .

(٩) لم ترد الزيادة : في ل .

النظر في تنقيح المناط : بالغاء بعض القيود والاختصاصات أو اعتبارها^(١) ،
 والتدوار^(٢) فيها على أمور عقل من الشرع تأثيرها في الأحكام . وذلك
 ينقسم : الى ما عرف المناط فيه بورود الحكم مرتبا على وقوع الواقعة ،
 والى ما عرف بالاضافة اللفظية بصيغة التسيب ؛ من الترتيب بقاء التعقيب ،
 وترتيب الجزاء على الشرط ، كما سبق في مسالك الايماء ، والى ما عرف
 مناط الحكم فيه بحدوث الحكم عند حدوث العارض^(٣) .

(١) في د : « واعتبارها » .

(٢) في د ، ز : « والتدوار » . وتنقيح المناط ، هو الاجتهاد
 الفقهي لتعرف الاوصاف المختلفة في المحكوم فيه ، لمعرفة ايها يصلح وصفا
 يكون مناسباً للحكم ، وذلك بان يكون هناك علة للحكم قد تستفاد من
 مجزؤ ما اشتمل عليه ، فيتعرف الوصف الذي يصلح علة من بين هذه
 الاوصاف ، ويستبعد الوصف الذي يكون غير مناسب ، حتى ينتهي
 المجتهد الى الوصف المناسب الذي يصلح علة .

وقد عرف ابن السبكي تنقيح المناط بقوله : ان يدل نص ظاهر
 على التعليل بوصف ، فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد ، ويناط
 الحكم بالاعم ، أو تكون اوصاف في محل الحكم ، فيحذف بعضها عن
 الاعتبار بالاجتهاد ، ويناط الحكم بالباقي . وبين المحلى ان حاصله يرجع
 الى الاجتهاد في الحذف ، والتعيين ، المحلى على جمع الجوامع ٢ : ٣٠٨ .

هذا وان بعض الاصوليين اعتبر تنقيح المناط مسلكا من المسالك
 الدالة على العلية ، كالامام الرازي ، والبيضاوي وابن السبكي ،
 والزرکشي . انظر الكاشف عن المحصول ٣ : ٢٧٩ والمنهاج ٤ : ١٢٨
 وجمع الجوامع ٢ : ٣٠٨ ، والبحر المحيط ٣ : ٩٧ .

امام الامام الغزالي فانه لم يعتبر التنقيح مسلكا من مسالك العلية .
 بل العلة في الاقسام التي ذكرها لتنقيح المناط وامثلتها ، دل عليها النص
 او غيره من المسالك ، فلما اقترن بالعلة ما لا دخل له في العلية ، حصل
 الاجتهاد في حذفه عن درجة الاعتبار ، فسمى هذا تنقيحا . راجع ايضا
 المستصفى ٢ : ٢٢٣ .

(٣) في هـ ، ل ز : « عارض » .

مثال انقسم الأول - وهو المعلوم بالورود على الواقعة - ما روي أن
 أعرابيا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « هلكت وأهلك » ، واقعت
 أهلي في نهار رمضان ، فقال : « أعتق رقبة » . ففهم من مورد ^(١) الشرع ^(٢)
 أمران ، أحدهما : وجوب الكفارة على الأعرابي . والثاني : تعليقها بما
 صدر منه ، وجعل الفعل الصادر منه موجبا .

ولم يكن هنا كورود الشرع بتحريم الخمر ، وجريان الربا في
 البر ، فانه لا يفهم من مجرد ورود الحكم في المحل المسمى ، ولا يفهم
 تعليق الشرع اياه بمناط [الحكم ومتعلقه] ^(٣) ، بل تستثار ^(٤) - بالاستبطاء
 والنظر - علته ومتعلقه .

وفي ^(٥) مثالا هذا ، عرف الحكم على السائل ، وغلم وراءه تعلقه
 بسبب ، وهو الصادر منه . ثم الصادر منه مقيد بقيود ، وواقع على
 [٦٠ - ب] أنواع خصوص ^(٦) ؛ فالنظر ^(٧) في حذف تلك القيود أو ^(٨)
 اعتبارها - تدوارا على ما عقل من مورد الشرع ، وفهم كونه داخلا في
 الاقتضار والایجاب - نظر واجب مقول به بالاتفاق . ولا يجوز أن
 يكون واقعا في رتبة الشبه المختلف فيه ، بل لا يجد قياس إلى انكار
 هذا الجنس ، سيلا .

(١) في هـ : « موارد » .

(٢) في ل : « النص » .

(٣) في د ، ل ، ز « ومتعلق » .

(٤) في د ، ز : « تستفاد » .

(٥) في د ، ل ، ز : « ومن » .

(٦) في هـ : « بخصوص » .

(٧) في ز : « والنظر » .

(٨) في د : « واعتبارها » .

ولذلك قاس [به]^(١) أبو حنيفة في الحاق الأكل بالجماع ، مع
انكاره القياس في الكفارات^(٢) .

بو قد عبر بعض الأصوليين - عن هذا الجنس - بالاستدلال على
موضع الحكم ، وزعم : أن ذلك لا يسمى قياسا ، وسماه أبو زيد
الدبوسي : دلالة الخطاب^(٣) . وسماه فريق : قياس الشبه . وغرضا أن
ينين أنه [مقول به]^(٤) بالاتفاق ، وليس داخلا في قيل^(٥) الشبه الذي
اختلف فيه المتقبلون للقياس .

وبيان هذا الجنس من التصرف بالمثال : أن الجماع في حق
الأعرابي وقع على وجوه في الخصوص ؛ إذ كان حرا بالغا ذكرا ، فالحكم
به في العبد والصبي والمرأة إذا جومت^(٦) - مأخوذ من النظر في تنقيح
المناط .

وهو بالإضافة الى المرأة - أيضا - تقيد^(٧) بخصوص : إذ صادف
آدمية حبة أنثى منكوحة حرة . فالحكم به في الجماع المصادف للمبهمة ،
والميتة ، والائيان في غير المأني من الرجال والنساء ، وفي المملوكة التي
ليست منكوحة ، وفي المنكوحة الرقيقة ، وفي الأجنبية المحرمة - مأخوذ
من فهم المناط [وتقيقه]^(٨) .

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٢) انظر : تقويم الادلة (ص ٢٤٠) .

(٣) انظر : تقويم الادلة (ص ٢٣٦) .

(٤) في ل : « مقبول » .

(٥) في هـ : « قياس » .

(٦) في ل ، هـ : « جامعت » .

(٧) في د ، ز : « مقيد مخصوص » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د .

وهو بالإضافة الى العبادة التي لاقاها وأفسدها ، مقيد بكونه صوما
 فرضا أداء عن رمضان • فالحكم فيما ليس بصوم كالحج ، وفي النقل ،
 وفي أداء صوم آخر ، وفي القضاء - مأخوذ من فهم المناط •
 وهو بالإضافة الى نفسه - أغنى الجماع^(١) - مخصوص بكونه
 افطارا بمقصود^(٢) ، وهو قضاء شهوة الفرج • فالحكم في ابتلاع الحصة
 وليس بمقصود^(٢) ، وفي^(٣) الأكل وليس بقضاء شهوة^(٤) الفرج -
 مأخوذ من النظر في فهم المناط •

فهذه وجوه من القيود والخصوص اتفقت [في الواقعة التي فيها
 الحكم]^(٥) • وبعضها محذوف لا مدخل له في الاقتضاء ، وبعضها معتبر ،
 وبعضها مختلف [فيه ، و]^(٦) التدوار^(٧) - في الانقضاء والبقاء - على
 تأثيرات معقولة من مورد الشرع ، ومناسبات مفهومة تترقى في رتبها عن
 الشبه المتقدم المختلف فيه ، ولذلك لا يتصور الخلاف من القاسمين ، في
 [هذا]^(٨) الجنس •

والضبط في هذا : أن ما عرف كونه مؤثرا أو مؤيدا لتأثير
 الأصل ، فلا يلغى ، وما علم^(٩) أنه لا مدخل له في اقتضاء الحكم ، فيلغى •

(١) صحف في د ، بلفظ : « الاجماع » •

(٢) في ل : « مقصودا » • • • وليست بمقصودة •

(٣) لم ترد « الواو » : في د ، ل ، ه •

(٤) في د ، ز ، ه : « لشهوة » •

(٥) في د ، ز : « في هذه الواقعة » •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) في د ، ز : التداور •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

(٩) في ه ، ل : « يعلم » •

وبيانه : أن القيد^(١) في حق المجمع بالحرية والذكورة^(٢) والبلوغ .

أما البلوغ فمرعى^(٣) ، فلو جامع الصبي في نهار رمضان وهو صائم ، فلا كفارة عليه ؛ لأنها^(٤) - على الجملة - منوطة بنوع جنابة على حق الله عز وجل ، على مذاق العقوبات ، وقد بان من الشرع أثر الصبا في اسقاطه ، فلا يلحق به الصبي .

وأما^(٥) البعد ، فيلحق به . وهو كالحجر المسر ، لأنهما - في التكليف ووجوب عبادة الصوم - يستويان ، ولم^(٦) يعرف للرق تأثير في التسليط على افساد العبادات .

وأما المرأة فملحقة عند أبي حنيفة - وهو أحد قولنا - بالرجل ، وإن لم يتعرض لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن كل عقوبة منوطة بالجماع ، سوى الشرع فيها^(٧) بين الرجل والمرأة . ونحن [قد]^(٨) تفرق - على قول - : [لأنها ما]^(٩) أفطرت بالجماع ؛ أو لأن للأنثى تأثيرا^(١٠) في اسقاط الغرامات المالية المتعلقة بالجماع : كالمهر ، وثمن ماء الفسل ، وغيره^(١١) .

(١١) في د ، ز : « التقييد » .

(١٢) في د ، هـ : « والذكورية » .

(١٣) في هـ ، ل : « فرعى ... فانها » .

(١٤) في د ، ل ، ز : « فاما » .

(١٥) في هـ ، ل : « ما عرف » .

(١) في ل : « فيه » وانظر بدائع الصنائع (٩٨/٢) .

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٣) في د ، ل : « لانا نقول ما » .

(٤) في د : « تأثير » وهو تحريف

(٥) قد ذهب الفقهاء : الى ان المرأة اذا جمعت في نهار رمضان مكروهة أو نائمة ، فسد صومها ، ووجب عليها القضاء . الا في أحد قولي =

وأما^(١) القيود في حق المحل - وهو^(٢) المرأة - فلا تأثير للحرية ولا للمحل قطعا ، فالأمة^(٣) والأجنبية في معنى المنكحة الحرة : إذ^(٤) لم يعرف للنكاح وللحل مدخل في ايجاب الكفارة ، فالتحقق ذلك بالزمان المخصوص والمنكان المخصوص ، إذ لا مدخل لهذه الأوصاف في التأثير ، ولا في تأييد المؤثر ، إذ عقل أن الكفارة وجبت لنوع^(٥) جنائية [على حق الله تعالى]^(٦) والجنائية لا تتأثر^(٧) بهذه الصفات ، كما لا تتأثر^(٧) بالزمان والمكان .
وأما^(٨) جماع الميتة والبهيمة والايان في غير المأثى ، فهو في محل النظر :

فالشافعي^(٩) - رضى الله عنه - يوجب الكفارة ؛ فانه قضاء شهوة

الشافعي : أنه لا يفسد صومها . واتفقوا على أنه لا كفارة عليها ، الا في رواية مرجوحة عن أحمد بوجوبها . واتفقوا كذلك على أن الموطوءة مطاوعة يفسد صومها ويجب القضاء عليها . وفي الكفارة ذهب أبو حنيفة ومالك : الى وجوبها وعن الشافعي قولان ، وعن أحمد روايتان . اظهرها - عندهما - : الوجوب . فراجع : المهذب (١/١٨٢ - ١٨٤) والاشراف (١/٢٠٠) والافصاح (١١٢/١١٣) ، والبحر الرائق (٢/٢٩٧) . والام (٢/١٠٠) والبداية (٢/٣٠٤) .

- (١) في ز : « اما » .
- (٢) في هـ ، ل : « وهي » .
- (٣) صحف في د ، بلفظ : « بالامة » .
- (٤) في ز : « بأنه » ، وفي د : « اذا » .
- (٥) في د ، ز : « بنوع » .
- (٦) سقطت الزيادة من هـ ، ل .
- (٧) في ل : « تتايد » ولعله تصحيف .
- (٨) في د ، ز : « فاما » .
- (٩) في د ، ز : « والشافعي » .

بالجماع^(١) • بخلاف الانزال بين [غصون السمن والأفخاذ]^(٢) • فان ذلك ليس جماعا •

وأبو حنيفة يقول : هذا يسمى جماعا مجازا ، وليس المحل محل الشهوة في الأصل ، الا في حق المضطر • فلا تعدى اليه الكفارات^(٣) •

وأما قيود العبادة ، فهي مرعية • فأما^(٤) افساد الحج بالجماع ، فقد ورد نص بالواجب فيه ، وأما القضاء والتطوع وغير صوم رمضان - فلا^(٥) يلتحق به • اذ عرف من الشرع تعظيم هذا الشهر الحرام^(٦) • فكان له تأثير في تفخيم الجناية وتفاخسها • فلم تحذف هذه القيود •

وأما الجماع نفسه ، فقد ذهب مالك - رضى الله عنه - الى حذف

(١) لفظ د : « الجماع » ، ولفظ هـ : « في الجماع » •

(٢) عبارة د : « غطون الأعكان والسمن والأفخاذ » وفيها تصحيف •

(٣) قد اختلف الفقهاء في الإيلاج في البهيسة والميتة في نهار رمضان ، فذهب الحنفية : الى انه أنزل فسد صومه وعليه القضاء فقط • والا فصومه صحيح • وذهب الشافعية والحنابلة : الى فساد الصوم أنزل أو لم ينزل • وفي الكفارة قولان للشافعي ، وروايتان عن أحمد • أما الإيلاج في الدبر ، فقد اتفقوا على فساد الصوم به ، وأوجب الجمهور مع القضاء الكفارة • الا في رواية عن أبي حنيفة : لا كفارة عليه • أما الانزال بين الأفخاذ والبطن والابط ، فيفسد الصوم ولا تجب به الكفارة • وقد أوجب الامام مالك الكفارة مع القضاء في جميع الصور المتقدمة • فراجع : الأم (٨٥/٢ - ٨٦) والمهذب (١٨٥/١) والهداية (٨٩/١) والاشراف (٢٠٠/١) والافصح (١٦ - ١١٧) والبحر الرائق (٢٩٧/٢ - ٢٩٩) •

(٤) في هـ : « وأما » •

(٥) في هـ ، ل : « لا » • المحترم •

قيوده ، وأوجب ابتلاع الحصة ، وقال : « الجناية من حيث كان افسادا ، والكل مفسد : موجب للقضاء ^(١) » بمفوت لفضيلة الوقت .

• وأبو حنيفة اعتبر كمال الافطار بمقصود تشويق النفس اليه .
[٦١ - أ] فإن هذه عقوبة بازاء جنائية ، فتأثر ^(٢) بما يؤثر في اثاره [باعثة] ^(٣) التشويق • فساعده عليه الشافعي - رضى الله عنه - وزاد ، فاعتبر كونه جماعا : لأن توقان النفس اليه لا يسكن بمجرد وازع الشرع ؛ وقد ظهر للجماع المحظور تميز في الشرع عن غيره ، اذا صادف الحج أو ملك الغير •

فهذه وجوه من التصرفات معقولة من مورد الشرع • اذ فهم أن الكفارة منوطة بنوع جنائية ، وفهم مناسبتها وتأثيرها • فحكم ^(٤) التأثير في الغاء القيود وابقائها • فكان ذلك كلاما واضحا ، ومسلكا في التصرف لاثنا ؛ مترقيا عن غموض الشبه المختلف فيه الذي قدمناه • فمن سماه شبا - على ذلك التأويل - فقد غلط • لأن وجه الغموض فيه : [في] ^(٥) انتهاض ^(٦) طلب علامة متعدية [بعد] ^(٧) تعرف الحكم باسمه في محله ، والاستغناء عن طلب المناط • وفي هذا المقام فهم الحكم ، وفهم معه ارتباط

(١) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « به » وانظر الدسوقي على الشرح الكبير (١/٥٢٨) •

(٢) في د : « فتنايد » ولعله تصحيف • وانظر تقويم الأدلة (٢٤٠) وفتح القدير (٢/٧٠) •

(٣) لم ترد الزيادة : في ز • وانظر الأم (٢/١٠٠) •

(٤) في ز : « وحكم » •

(٥) لم ترد الزيادة في ه •

(٦) في ه ، ل : « انتهاضنا لطلب » •

(٧) لم ترد الزيادة في ز •

الحكم ، وتعلقه [بسببه ومناطه]^(١) .

فان قيل : هذا الجنس الذي ذكرتموه هو الذي عبر عنه عامة الفقهاء : بما في معنى الأصل . فغيرتم العبارة عنه ، وبدلتم كسوته بالتليب : بتقريب مناط الحكم .

قلنا : معظم الأغاليط والاشتباهات ، نارت من الشغف باطلاق ألفاظ دون الوقوف على مداركها ومآخذها ، فلسنا نمنع من اطلاق هذه العبارة بعد فهم هذا^(٢) المأخذ . وانما المنكر ان يظن الظان - في هذه المسئلة ونظائرها - أن غير الوارد ألحق بالوارد ، بمجرد التقارب^(٣) والتشابه ، دون فهم الاستواء في السبب [بعد فهم]^(٤) السبب ، ورجوع الانتراق الى ما لا تأثير له في السبب . وقد يظن العامة أن ذلك من القرب^(٥) المحض ، وهيهات ، فانا نلحق الأمة بالعبد [في قوله صلى الله عليه وسلم] : « من أعتق شركا له في عبد » . ونلحق العبد [بالأمة]^(٦) في قوله عز وجل : « فاذا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ »^(٧) . وقد انعقد الاجماع على اجبار السيد الأمة على النكاح . وليس يمكن اطلاق القول بأن العبد في معناها . فلتن كان [هذا]^(٨) مأخوذا من القرب ، فالقرب لا يختلف باختلاف الأحكام .

(١) في ل : « ومناطه بسببه » .

(٢) في هـ ، ل : « هذه المأخذ » .

(٣) صحف في د ، بلفظ : « إلتفاوت » .

(٤) عبارة ز : « بل بفهم » ، وعبارة ل : « ... فهمه » .

(٥) صحف في هـ ، بلفظ : « الفرق » .

(٦) سقطت الزيادة من ز .

(٧) سورة النساء (٢٥) .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

بل^(١) هو مأخوذ من العلم بأن مناط السراية : العتق من الشريك ، ومناط
التشطير : الرق ، ولا مدخل للأثوثة والذكورة^(٢) في الرق والعتق ؛
فاستويا في السبب ، واختلفا^(٣) فيما لا مدخل له في [تغيير]^(٤) السبب .
وللأثوثة والذكورة تأثير^(٥) في تغيير أمر النكاح . فان الأثنى مملوكة
بالنكاح والذكر مالك : فلم ينع قول القائل : ان [السبب المسلط على]^(٦)
اجبار الأمة : ملك اليمين ؛ والعبد يشتركها فيه . فانه - مع المشاركة -
فارقها^(٧) فيما لا مدخل له في التأثير في هذا الجنس من الحكم . وكذلك^(٨)
أنحنا العبد بالحر المعسر في الكفارة في جماع الأعرابي ، ولم نلحق العبد
بماز في الرجم على الزنا . وانتقارب في المسئلتين واحد من حيث الظاهر .
وكذلك ألحقنا المرأة بماز في الرجم ، وترددنا في إلحاقها بالأعرابي في
الكفارة . وانتقارب في المسئلتين واحد من حيث الظاهر .

فعلم أن المستند فيه ما تقدم ، وهو ما عرف من^(٩) الشرع : من
تأثير الرق في تخفيف عقوبة الزنا ؛ بالنص مرة ، وبالنظر أخرى . فدل
أن [مناط المعرفة]^(١٠) في هذه المسائل العلم بمقدمتين ؛ أحدهما :
الاشتراك في السبب . والثانية : رجوع الافتراق الى ما لا مدخل له في

(١) في د ، ل ، ز : « لابل » .

(٢) في د : « الذكورية » .

(٣) في ل : « وافترقا » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د . وعبارة ل ، ز : « تعيين » .

(٥) في ل ، ز : « مدخل » .

(٦) في ل : « المسلط على السبب » .

(٧) في د ، ل ، هـ : « فارقه » .

(٨) في د ، ز : « ولذلك » ، ولعله تصحيف .

(٩) في هـ ، ل : « بالشرع » .

(١٠) في ل : « المناط » .

الحكم ، وهو - على التحقيق - راجع الى تمة المقدمة الأولى • وهو الاشتراك في السبب • فان كانت المقدمتان معلومتين : لم يختلف فيه القرائح ، وعبر عنه : بأنه في معنى الأصل • وان كانتا^(١) مظنوتين : أمكن تقرير النزاع فيه • ومن عرف هذه الحقائق فلا حرج عليه في اطلاق العبارات •

مثال القسم الثاني - وهو : ما عرف كونه مناطا بالاضافة اللفظية - كقوله عليه السلام : « من أعتق شركا له في عبد قوم عليه الباقي » • فهذا بطريق الترتيب بصيغة الجزاء والشرط • وقوله عليه السلام : « اذا ولع الكلب في اناء أحدكم ، فليغسله سبعا احداهن بالتراب »^(٢) وهذا من طريق الترتيب بفاء التعقيب ، وهو - أيضا - للتسيب • فقد علم - على الجملة - بمجرد سماع الحديث الأول أن اعتاق أحد الشريكين نصيبه سبب للمراية الى الباقي ، وأنه موجب له ومناط لحكمه^(٣) • وانما النظر : في تنقيح المناط بالغاء قيود وإبقائها •

ففي قوله : أعتق ، قيد عن البيع والطلاق وسائر التصرفات ، وفي قوله : شركا ، قيد عن نصف العبد المستخلص ، والبعض المقتق من العبد •

(١) في د ، ل ، ز : « كان مظنونا » •

(٢) حديث صحيح روى بالفاظ متقاربة وبزيادات مختلفة من طرق عدة ، فانظره : في مسند الشافعي (٢) وأحمد (٦٨/١٣) و ١٨٤ ، ٣٦/١٤ و ٨٩ : (ع) وصحيح البخاري (٤١/١) ، ومسلم (١٣٢/١) والمستدرک (١٦٠/١) وسنن أبي داود (١٩/١) والترمذي (٢٠/١) وابن ماجه (٧٦/١) والنسائي (٥٣/١ و ١٧٦) والدارمي (١٨٨/١) والدارقطني (٢٤) والبيهقي (١٨/١) و ٢٣٩ و ٢٤٧ و ٢٥١) وراجع الكلام عنه : في معالم السنن (٣٩/١) ونصب الراية (١٣٠/١ و ١٣٥) ونيل الاوطار (٣٠/١) •

(٣) في ل : « للحكم » •

[وفي قوله : له ، قيد عَنْ اعتاقه ملك الغير]^(١) . وفي قوله : من عبد ، قيد عن الأمة .

فأما قيد العتق فمرعى ؟ فمن باع شركا له في^(٢) عبد : لا يسرى الى الباقي ولا يقوم عليه ؛ اذ^(٣) عرف بالشرع نوع قوة وغلبة للعتق لم تعرف للبيع ؛ ولذلك يستدعى البيع شرائط يفسد بفواتها ، ويفسد بزيادة شرط فاسد ، الى غير ذلك من الأمور ، فلم يبلغ هذا القيد .

نعم : لو ألحق به طلاق البعض وحكم بسرأيته^(٤) ، فله وجه : لأن الطلاق والعتاق قريبان [٦١ - ب] في الشرع : في القوة والنفوذ وقبول^(٥) التعليق بالاغراز وغيره فيظهر تساويهما^(٦) في عدم قبول التجزي .

وأما قوله : شركا ، فهو قيد عن نصف العبد المستخلص ، وهو ملغى : فان السراية الى ملكه تلتحق بالسراية الى ملك الغير بطريق الأولى ، وجرى التقيد بالشرك للعادة .

وقوله : له ، قيد معتبر لا يلتحق به توجيهه المتاق على نصيب الشريك ، لأن ذلك يخرج العتق عن كونه عتقا : [فانه]^(٧) لا ينفذ بنفسه .

وأما قوله : من عبد ، فقيد محذوف : لأن الأمة في السبب كالعبد ؛

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) في ل ، ز : « من » .

(٣) حرف في د ، بلفظ : « اذا » .

(٤) في د : « بسرأية » وهو صحيح أيضا .

(٥) صحف في هـ : بلفظ : « وقيود » .

(٦) في ل ، هـ : « تساوقهما » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د .

ولا مدخل للأنوثة في تغيير ما يناط بالعتق والرق ، وإنما جرى ذكر العبد وفاقا بسبقه^(١) الى اللسان . كقوله^(٢) عليه السلام : « أيما رجل مات أو أفلس ، فصاحب المتاع أحق بمتاعه » . والمعنى بالرجل : الجنس . وكان الغاء هذه القيود مستندا الى فهم عادة البيان ، اذ الفصح قد بين الجنس بذكر بعض الصور . كقول القائل مثلا : من باع ثوبا زال ملكه ، وهو يريد به جميع الأمتعة : من الفرش والدار . ولكن به البعض على الكل . وبذكر واحد من الجملة على الجملة . فهذا ما يجزئنا على الغاء هذه القيود المصرح بها ، مع [ما]^(٣) تقدم : من الاشتراك في السبب ، ورجوع الانفراف الى ما يعرف أنه لا مدخل له [في الحكم]^(٤) . وذلك قد يعلم كما ذكرناه . وقد يظن كقولنا في اعتاق البعض المعين . فانا نقول : السبب - بعد التنقيح - هو : اعتاق بعض الرقيق ، وهذا بعض ، ولا أثر للشيوع ؛ ولكن خروج الشيوع عن كونه داخلا في التأثير ، مظلون غير معلوم .

والغرض أن المظنون والمعلوم من هذه الجملة ، دائر^(٥) على مراتب في النظر معقولة ، ترقى عن الشبه المختلف فيه . والمنكرون لذلك الجنس قائلون بهذا الفن ، لا محالة .

فأما قوله عليه السلام « اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله » ، فالولوغ مقيد عن الكروع وغيره . والكلب قيد عن سائر الحيوانات ، حتى

(١) في ل ، ز : « لسبقه » .

(٢) في د : « وقوله » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل .

(٥) في هـ ، ل : « دائرة » .

الخنزير ، والاناء قيد عن الثوب وغيره • وقوله : فليفسله ، قيد عن فعل آخر : من الفك والتشميس وغيره ؛ وقيد عن غسل غير صاحب الاناء • وقوله : سبعا ، قيد عن سائر الأعداد سواء • وقوله : احداهن بالتراب ، قيد عن الصابون والأشنان وغيره •

فلينظر الناظر : كيف يتصرف في هذه القيود ؟ فنقول : المعقول الجملي^(١) أولا تغليظ الشرع نجاسة هذا الحيوان •

فأما الولوغ ، ففي معناه الكروع : لأنه دل على نجاسة سؤره ، وعرقه عند الشافعي - رضى الله عنه - في معنى لعابه ، وأبو حنيفة لا يراه في معناه ، ويرى هذا القيد مرعا^(٢) • وذلك : لتنازعهما في أن

(١) صحف في د ، ز - بلفظ : « الجلي » •

(٢) قد ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة : الى أن الكلب والخنزير نجسان ، وأن سؤرهما نجس أيضا • وذهب المالكية : الى طهارة الكلب وسؤره ، ونجاسة الخنزير • وفي نجاسة سؤره ، روايتان عن مالك • أما العدد في الغسل ، فذهب الحنفية : الى أنه ثلاث والشافعية والحنابلة : سبع • أما المالكية ، فقد استحبوا الغسل سبعا : تعبدا ، لا للنجاسة • وذهب الشافعية : الى أن التراب متعين • فراجع : المذهب (٤٨/١) والهداية (١٢/١) والقوانين الفقهية (٣١) والافصاح (٥ - ٦) وقد روى ابن المبارك عن ابي حنيفة في الكلب يقع في الماء القليل ثم يخرج انه يعجن به • انظر بدائع الصنائع ١ : ٧٤ • الا ان كتب الحنفية تنص على ان عرق كل شيء معتبر بسؤره • انظر فتح القدير ١ : ٧٤ • ورد المختار على الدر ١ : ٢٣٤ •

ويقول السرخسي : ان الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ، واليه يشير محمد رحمه الله في الكتاب ، وبعض مشايخنا يقول : عين الكلب ليس بنجس ، ويستدلون عليه بطهارة جلده بالدباغ • انظر المبسوط ١ : ٤٨ ونتج القدير ١ : ٦٣ - ٦٥ غير ان الكاساني يرى ان القول بان الكلب ليس بنجس ألعين اقرب القولين الى الصواب • بشأن الصنائع ١ : ٧٤ • وتخريج الفروع على الاصول صفحة ٧ •

المعقول من الحديث نجاسة الكلب ، أو نجاسة سوره على الخصوص ؟ وهذا أمر فهمي عقلي ، وقد يستمد من [شواهد]^(١) الشرع • فعند الشافعي مدعى الله عنه - جرى ذكر الولوغ على الغالب ، تبيها على النجاسة المطلقة ، كما جرى ذكر الاناء على الغالب : فانه يفصل الثوب من لعابه اتفاقا ، كما يفصل من واوغه الاناء ، فذكر الاناء تبيها على الجنس : اذ العادة أن الكلب [انما]^(٢) يبلغ في الأواني •

وأما تخصيص الكلب ، [< ف > لم يمكن المغاؤه]^(٣) ، والنحاق سائر الحيوانات^(٤) أو^(٥) الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ، أو السباع^(٥) [به]^(٦) • فان الكلب سبع وحيوان وغير مأكل اللحم وكلب ؟ فكان لخصوص وصفه ، أثر في التجسس ؟ عرف ذلك من شواهد الشرع : في تخصيصه بمزايده^(٧) التغليظ والتشديد ، فلم يبلغ هذا القيد • نعم : ينقذ تردد في التخزير ؟ فانه أخوه : في نظر الشرع ، والأمر باجتنبهما وتحريمهما وتنجيسهما ، فيحتمل^(٨) أن يقال : يفصل من [نجاسته سباع]^(٩) ، فانهما أخوان كالطلاق والعناق • على ما ذكرناه في قضية السراية ؟ فكأننا نعلل نجاسته بتغليظ أمره في الشرع ؟

(١) صحف في د ، بلفظ : « سوى هذا » •

(٢) لم ترد الزيادة : في ه •

(٣) عبارة د ، ز : « لم يكن للعادة » ولم ترد « الغاء » في الأصول •

(٤) قد ورد في د ، ل ، هـ - بعد ذلك - زيادة : « به » •

(٥) في د « والحيوان ... والسباع » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٧) في د ، ل ، ز : « بمزايا » •

(٨) في د : « يحتمل » •

(٩) في ز : « نجاسة السبع والخنزير » •

ونلحق^(١) به الخنزير على رأى ، وهو من قبيل القياس المناسب المستبطن ،
لا من قبيل تنقيح المناط .

أما قوله : فليغسله ، فلا يلحق به fark والتشميس [ولا غيره]^(٢) ،
لما عرف : من أثر الغسل في الشرع . ثم هو متناول للغسل بكل مائع ؛
ولكننا نزيد قيدا : فنقيده بالغسل بالماء ، لما عرف : من اختصاص الماء .

وكما أن ذكر بعض القيود بالعادة من جملة البيان ، فإخلال البعض
- أيضا - انكالا على الفهم بالعادة - من جملة البيان .

فأما تقيده عن غسل غير صاحب الاناء ، فساقت ؛ فالمفهوم وجوب
الازالة [٦٢ - أ] ولكن ذكر صاحب الاناء على العادة .
وأما قوله : سبعا ، فلا يقوم^(٣) مقامه عدد آخر .

وأما قوله : بالتراب ، فاختلف فيه ؛ فمنهم من ألحق به الصنابون
والأشنان ، وقال : المعقول مزيد تليظ بجمع غير الماء الى الماء ، وذكر^(٤)

(١) في هـ ، ز : « ويلتحق » . وقد رأى المالكية ان الامر بأزاقة
سور الكلب وغسل الاناء منه ، من قبيل العبادات غير المعللة فلا يراق
غير الماء قياسا عليه ، ولا يراق أو يغسل من ولوغ الخنزير ، لأنه ليس
كلبا .

انظر المدونة ٥/١ و ٦ . والدسوقي على الشرح الكبير ٨٣/١ .
والبداية والنهاية لابن رشد ٢٩/١ . وقد رجح النووي هذا من حيث
الدليل لا من حيث المذهب ، فقد نقل الخطيب الشربيني عنه قوله : ليس
لنا دليل واضح على نجاسة الخنزير ، المغنى على المنهاج ٧٨/١ .
وذكر في وجه ان غير لعاب الكلب ، كسائر النجاسات ، اقتصارا
على محل النص لخروجه عن القياس . المغنى على المنهاج ٨٣/١ .

(٢) في هـ : « وغيره » .

(٣) في هـ ، ز : « يقام » .

(٤) في ز : « فذكر » .

التراب لوجوده غالبا ، وهذا كالتضعيف الذي لا يصلح للاعتداد^(١) عليه .

فهذا مساق هذه التصرفات ؛ وماخذها أمور^(٢) معقولة من سياق الكلام ، مفهومة من موارد الشرع . وليس من قبيل انشبه [المقدم ذكره]^(٣) المختلف فيه بين الفقهاء والأصوليين .

مثال القسم الثالث - وهو : ما عرف مناط الحكم فيه بحدوث حكم عقيب أمر حادث ؟ يُعلم^(٤) على الجملة أن الحادث موجه ، ثم ينظر في تنقيح قيوده - : كالحكم بلزوم الوضوء بخروج الخارج من السيلين ؛ وقد^(٥) اختلف العلماء فيه :

فقال أبو حنيفة - رضى الله عنه - مناط الحكم خروج النجاسة ؛ فألحق به الفصد والحجامة وكل نجاسة سالت ، وقال : إحالة وجوب الطهارة على النجاسة - وقد عرف تأثيرها في^(٦) الطهارة في محله^(٧) - أولى من إحالته^(٨) على المحل الذي منه ينفصل ؛ فإلزام أجزاء البدن وأعضائه له حكم واحد في الطهارة والنجاسة ، فلا يعرف للمحل مدخل فيه .

وقال الشافعي - رضى الله عنه - : المعتبر خروج خارج من

(١) في د ، ل ، ز : « الاعتماد » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) في د ، ز : « فاعلم » .

(٤) في ل ، د ، ز : « فقد » .

(٥) في ز : « في إيجاب الطهارة » .

(٦) في ه ، ز : « محلها » .

(٧) في ز : « إحالتها » وانظر فتح القدير ٢٤/١ - ٢٧ . وراجع

الاحاديث التي احتج بها التمسكية في هذا الباب وتخريجها في تنسيق الرابطة ٣٧/١ - ٣٨ .

[المسلك]^(١) المعتاد ، ولا يتبع [خروج]^(٢) النجاسة ؛ بل يجب بخروج الدود والريح وغيرهما • وتعلقه بالريح يدل على أنه لا تتبع النجاسة ؛ وإن قدر اشتغال الهواء المنفصل بالريح على نجاسة ، فيمكن^(٣) تقدير ذلك في الريح الخارج من غير المسلك المعتاد ، وفي الجشاء المتغير ؛ ولا تعلق به الطهارة بالأجماع • فكان المسلك المعتاد متبعا من حيث [ان]^(٤) [سبب وجوب]^(٥) الوضوء : الصلاة ؛ ولكن جعلت الأحداث - التي تكرر^(٦) بالطبع على الدوام - مواقيت لها ، فليس في معناها الفصد والحجامة ؛ وفي معناها افتتاح ثقبه تحت المعدة مع انسداد المسلك المعتاد ؛ فانه قائم مقامه •

وقال مالك - رضى الله عنه - بما^(٧) ذكره الشافعي رضى^(٨) الله عنه ؛ وزاد^(٩) عليه الاعتقاد في الخارج ، فلا ينتقض بالدم اذا خرج من السيلين ، وبما^(١٠) يندر : لأنه لا يتكرر بالطبع •

وأكرر الشافعي هذا : من حيث انه رأى تتبع النجاسة^(١١) والبحث عنها خيئا قبيحا ، مع اختلاف الطبائع ، واختلاط العلل بالأمزجة •

(١) لم ترد الزيادة : في د •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٣) في د : « فامكن » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

(٥) في ه : « السبب لوجوب » •

(٦) في د : « تكرر » •

(٧) في ه ، ل : « ما • • • مرضى » •

(٨) في ل : « وبزاد » •

(٩) في د ، ز : « وما » •

(١٠) في ه ، ل : « النجاسات » •

فَأَقَامَ^(١) المحل مقام الخارج ، فما يخرج من المحل المتاد يلتحق بالخارج المتاد كيفما^(٢) كان .

فهذا منهم نظر في تنقيح المناط ، ومدركه شواهد الشرع وابقاء ما يقدر له أثر ، وانفاء ما لا يعقل له أثر .

وكذلك عفا الشرع عن قريب [من]^(٣) مقدار درهم من النجاسة ، على محل النجوى^(٤) .

فقال^(٥) أبو حنيفة - رضى الله عنه - : [عفى عنه] نفلته^(٦) وقدره ؟ فهنا القدر معفو عنه على سائر المواضع : اذ جميع البدن - في وجوب تطهيره ، وملابسته للصلاة - على وتيرة .

وقال الشافعي - رضى الله عنه - : لهذا المحل اختصاص في تكرار نجاسته ، وميسر الحاجة الى العفو والرخصة فيه ؛ ولا يدراً هنا قول أبى حنيفة - رضى الله عنه - : ان الواقف^(٧) على شاطئ البحر جاز^(٨) له

(١) في ه ، ل : « فيقام » .

(٢) في د ، ل ، ز : « وكيف » .

(٣) لم ترد الزيادة : في ه .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « التجوز » وقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة : الى أن العفو الوارد عن قدر الدرهم من محل النجوى ، مقصور عليه . وذهب الحنفية : الى أن هذا القدر معفو عنه سواء أكان في محل النجوى أم في غيره . فراجع : المهذب (٢٧/١) والاشراف (١٩/١) والهداية (٢١/١) .

(٥) في د : « وقال » ، وقد سقطت الزيادة التالية منها .

(٦) في ل : « لقليله » .

(٧) في د ، ل ، ز : « الوارد » .

(٨) في د ، ز : « جائز » .

الاقصار على [قدر]^(١) الحجر ؛ ففتين به أنه ليس في محل الرخصة ،
فإن تكرر الحاجة إلى الغسل على الدوام - هو السبب في العفو ، وهو الذي
فهمه الأولون ، ولذلك^(٢) احترزوا عن رشاش النجاسة ، وتساهلوا في
الاستنجاء •

ومن هذا القيل : طريان الخيار بعقوبة الأمة تحت العبد ، فإنه تجدد
بطريان حادث علم أنه متعلقه وموجب حدوثه ، وهو - أيضاً - متسح
لوجه آخر ، وهو : ورود الحكم مرتباً على واقعة ؛ إذ عتقت بريرة^(٣) ،
فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم • والنظر في هذه المسئلة بتعين^(٤)
مناط الحكم لا بتقيحه ؛ فإنه احتمال أن يكون سببه ملكها نفسها ، فيطرد
في الحرة • ويحتمل أن يكون سببه نقيصة الزوج وظهورها عند حدوث
الحرية ، فالنظر^(٥) في ترجيح أحد المناطين بالسبر ، والامتحان بشواهد
الشرع ، وبقوة المناسبة والتأثير •

والأمثلة السابقة وقع الاتفاق فيها على جملة ، فانقسم^(٦) الناظرون :
إلى من^(٧) يضم الزيادة إلى المزيد ، وإلى من يلغى الزيادة ويقتصر على
الأصل : فسمناه تقيحاً • وفي هذا المثال تعدد المأخذ وتباين • وهو
كالتنازع في أن الصغيرة زوجت لبيكارها أو لصغرها ؛ فهما مناطان ليس

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٢) في د : « وكذلك » •

(٣) هي : مولاة عائشة رضى الله عنها ، وقد كانت مولاة لقوم
من الأنصار فاشتريتها عائشة منهم فاعتقتها • انظر : الإصابة (٤/٢٤٥) •

(٤) صحف في د ، بلفظ : « بتغيير » وفي ز بلفظ : « بتغير » •

(٥) في د ، ز : « والنظر » •

(٦) في ز : « وانقسم » •

(٧) في ه : « ما » •

أحدهما مضموما إلى الآخر عند فريق • بل كل فريق يعتبر أحد المناطين •
 واعتبار النقيضة في الخيار أظهر تأثيرا ؛ إذ لا تطرق^(١) لخيار التروى إلى
 النكاح ؛ ولذلك إذا بلغت الصغيرة [لم] تتخير ، فليس^(٢) خيارها اعتراضا
 على ما سبق من النقد بالرد ، بل هو لمستأنف^(٣) الحال فيعتبر النقصان •
 وتأثير الصغر^(٤) - في مسألة التزويج - أظهر من حيث العموم ؛ إذ ظهر
 أثره في المال ، وفي أمور فارق فيها^(٥) الصبي البالغ •

والشافعي - رضى الله عنه - يقول : للبكارة والثيابة تأثير في النكاح
 على الخصوص ؛ ويشهد له أخبار وردت في إدارة أمر النكاح على الثيابة
 والبكارة •

والغرض : أن متعلق كل فريق - في مسألة الصغيرة ، وخيار الأمة -
 مناسب مطرد ؛ والنظر في التعيين بالترجيح ، وهو دليل على امتناع تحليل
 الحكم [٦٢ - ب] بعلمتين ، على ما سنذكره • فإن الجمع يمكن^(٦) في
 المستثنين ، ولم يذهب إليه فريق • والمقصود من جميع^(٧) هذه الأمثلة :
 أن مناط الحكم إذا صار معلوما [اما]^(٨) على الجملة ، أو على التفصيل -
 فالنظر في تنقيحه وتعيينه : بالتدوار^(٩) على طلب التأثير • والمناسبة في

(١) في د : « تأثير » •

(٢) في د : « وليس » وقد سقطت منها الزيادة السابقة •

(٣) في هـ : « بمستأنف » •

(٤) في د : « الصغير » •

(٥) في ل : « فيه » •

(٦) في هـ : « ممكن » •

(٧) في د : « جمع » •

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٩) في د ، ز : « بالتدوار » •

الالغاء والابقاء ليس من باب التشبه^(١) المجتهد فيه ، الذي قدما مثاله^(٢) في
علة الربا .

والعجب من بعض المصنفين في الأصول - : من أفاضل قدماء
الأصحاب - أنه قال : الحاق السفرجل بالبر برابطة الطعم ، من قياس المعنى
والعلة . والحاق النكاح الفاسد بالصحيح في أحكامه ، من قياس التشبه ؟
لدورانه بين الزنا والحلال ، وغلبة شبه الحلال .

ونحن نقول : الأمر على العكس . فأما قاعدة الربا فقد قدمناها . وأما
النكاح^(٣) الفاسد فالتبع [فيه] في إثبات النسب والمصاهرة ، والعدة ،
والمهر ، وسقوط الحد - المعنى . فان الأصل أن المولود على فراش الرجل
والمخلوق من مائه ، منسوب اليه . وانما قطع النسب بجناية^(٤) الزنا
وعدوانه ؟ ولا عدوان من صاحب الظن . والمهر يجب بالتفويت^(٥) وقد
حصل . والمصاهرة تتبع النسب ؟ وإذا ثبت النسب : فلا بد من صون الماء
- عن الخلط - بالعدة . وأما الحد فيسقط بالشبهة ، فكيف لا يسقط
عمن لا يوصف بالمصيبة ؟

نعم : لو عبر معبر عن هذه المعاني : بالتشبه ، وعما تقدم في الربا :
بالمعنى ؟ وأفسد هذه المعاني في النكاح الفاسد - يضطر الى الأخذ من مجرد
التشبه - فلا يبعد شيء من ذلك ، بعد الوقوف على المقاصد التي نبهنا عليها .
[وظني]^(٦) أنه لا يبقى - بعد هذا التقرير والتفصيل والتمثيل -

(١) في هـ « التشبيه » .

(٢) في ل : « ذكره » .

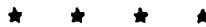
(٣) لفظ هـ : « نكاح » ، ولم ترد الزيادة التالية فيها ولا في ل .

(٤) في هـ : « لجناية » .

(٥) في د ، ز : « بالغيب » وهو تصحيف .

(٦) في د : « مع أنه » ، وفي ز : « مع ظن » .

اشكال في قواعد الشبه والطرْد والمخيل ، على كل من أتقن هذه القواعد ،
وأُمن النظر فيها بعين الانصاف • وسأتمى على بقية البيان [في الطرد والشبه
والمخيل]^(١) • - [ان بقى منه شيء في الامكان]^(٢) - في [باب]^(٣)
بيان القياس على المعدول عن سنن القياس ، ان شاء الله عز وجل •



(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

القول في بيان أشكال البراهين النظرية ، الجارية في المسائل الفقهية

والفرض : بيان المسائل الجارية في المسائل التي يعدها الفقهاء قياسية ،
لا عقلية . فأقول : هذه البراهين ثلاثة : برهان اعتلال ، وبرهان استدلال ،
وبرهان خُلُف .

أما برهان الاعتلال ، فهو : الجمع بين الفرع والأصل ، برابطة العلة ؛
كما تقدم ذكره في القياس . وشكل هذا البرهان يرجع الى مقدمتين ونتيجة ،
وبيانه أنك تقول : المنصوب مضمون . فهذه مقدمة ، وتقول : العقار
منصوب . فهذه مقدمة ثانية ، فتتيجتهما : أن العقار مضمون . وتقول :
المنصوب مضمون ، ووند المنصوبة منصوب : فكان مضمونا . وتقول :
المال مضمون بالاتلاف ، والمنفعة مال : فنضمن بالاتلاف . وتقول : السارق
مقطوع ، والنباش سارق : فكان مقطوعا . وتقول : المطعوم ربوى ،
والسفرجل مطعوم : فكان ربويا .

وكل ذلك راجع - في أول التمهيدي^(١) - الى دعوى دخول واحد
معين ، تحت جملة معلومة . وان شئت قلت : الطعم علة الربا ، والطعم
موجود في السفرجل : فجرى الربا فيه . والنصب علة الضمان ، وقد وجد
في العقار : فوجب الضمان .

وعبارة الفقهاء - في هذا الجنس - أنه مطعوم ، فأشبه البر . أو جرى
فيه الربا : قياسا على البر . أو منصوب^(٢) : فيضمن كالنقول .
وكل ذلك يرجع الى دعوى دخول واحد معين ، تحت جملة شاملة .
وشكله من البراهين العقلية ؛ مقدمتان ونتيجة ؛ كما تقدم .

(١) في د ، ز : « التمسك » .

(٢) في هـ : « ومنصوب » .

ثم قد يمرض النزاع في المقدمة الأولى مع تسليم الثانية ؛ كفسول الخصم : أسلم أن السفرجل مطعوم • ولكن لا نسلم أن الطعم علة الربا ، وأن المطعوم ربوي ، بل بعض المطعوم ربوي لا بعله كونه مطعوما • وقد يسلم [المقدمة]^(١) الأولى وينازع في الثانية ؛ كقوله : سلمت أن الغصب علة الضمان ، ولكن لا نسلم وجود الغصب في العقار وولد المغصوبة^(٢) والمنفعة • وسلمت أن السرقة علة القطع ، ولكن لا أسلم أن النباش سارق •

فاذا وقع النزاع في المقدمة الأولى ، لم تثبت الا بالأدلة الشرعية : فان المتنازع فيه قضية شرعية ، وهو : كون الطعم علة مثلاً ، فيثبت^(٣) ذلك : بالنص ، أو الایماء ، أو الترتيب على الواقعة ، أو الحدوث بحدوث الوصف ، أو بالتأثير ، وهو : أن يثبت أثره في عين الحكم ، في محل آخر ، بنص أو اجماع ، أو بالمناسبة كما تقدم ، أو بالطرذ والعكس ، أو بالاجماع المتعقد على أنه لا بد من طلب علامة ، والسبر الواقعة بعده في نفي علامة سوى المذكور ، كما ذكرناه في مقدمات قياس الشبه • وهو يسمى علة أيضا عند أكثر الأصوليين ؛ وإليه أشار كلام الشافعي في الطعم والتفدية •

أما اذا وقع النزاع في المقدمة الثانية ، وهو : وجود العلة في الفرع ، بعد تسليم كون الوصف علة - فهذا يعرف تارة بالحس : ان كان الوصف حسيا ؛ وقد يعرف بالعرف ، وقد يعرف باللغة ، وقد يعرف [٦٣ - أ] بطلب الحد وتصور حقيقة الشيء في نفسه ، وقد يعرف بالأدلة الشرعية العقلية •

مثال الحس : قولنا في الماء الكثير المتغير بالنجاسة - اذا زال تغيره

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٢) في هـ ، ل : « الغصب » •

(٣) في د ، ز : « ويثبت » •

يوقوع التراب فيه - : انه سبب مبطل للتغير الحاصل بالنجاسة ، فصار كهبوب الريح^(١) ، وطول المكث • وشكله : أن المزيل لتغير النجاسة يبطل حكم النجاسة [والتراب مزيل : فكان مبطلا • فيقول : نسلم أن المزيل للتغير مزيل حكم النجاسة]^(٢) ، ولكن لا نسلم^(٣) أن التراب مزيل ، بل هو سائر كالزعران والمسك • فيعلم ذلك بادلة حجية طبيعية •

ومثال العرفي : قوتنا : ان بيع الفرر باطل ، وبيع الغائب غرر : فكان باطلا • فيقول : أسلم المقدمة الأولى ، ولكن لا أسلم أن بيع الغائب بيع غرر • فيقال : انما يعرف^(٤) هنا من العادة ، فيحكم العرف فيه •

وأما مثال اللغوي ، فكقولنا^(٥) : العتاق يحصل بالكناية المحتملة ، والطلاق محتمل للعتاق : فيحصل به • فيسلم المقدمة الأولى ، وينازع في الثانية ، وهي^(٦) : كون الطلاق محتملا للعتاق ، فيطلب من مدارك^(٧) الكنايات ومآخذ التجوزات والاستعارات •

وأما ما يثبت بالنقل ، > ف <^(٨) كائباتنا كون النباش سارقا ، بقول عائشة رضي الله عنها « سارق أمواتنا كسارق أحيانا »^(٩) ، وإبائنا

(١) في هـ : « الرياح » •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) في د ، ز : « أسلم » •

(٤) في هـ ، ل : « يتعرف » •

(٥) في هـ ، ل ، ز : « كقولنا » •

(٦) في د ، ز : « وهو » •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « مداره » •

(٨) لم ترد « الفاء » في الأصول •

(٩) ورد هذا الأثر في الاشراف (٢٧٣/٢) (وفيه أيضا أثر قريب

منه عن عمر بن عبد العزيز) ونصب الراية (٣/٣٦٧) ، وراجع الموطأ

(٣/٥٢) ، والسنن الكبرى (٨/٢٦٩) وسنن أبي داود (٤/١٤٢) ، ومعالم

السنن (٣/٣١٢) •

[كون] ^(١) المقار منصوبا ، بقوله - عليه السلام - : « من نصب قيد شبر من الأرض » ^(٢) الحديث • واثباتا كون اللائط زانيا ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا أتى الرجل فهما زانان » ^(٣) • وشكل القياس فيه : [أن] ^(٤) الزنا موجب للحد ، واللائط زان ، فوجب عليه الحد •

وأما ما يعرف بتصور ذات الشيء ، وطلب حده الجامع المانع - < ف > كقولنا : ولد المنسوب منصوب ، لأن حد النصب : اثبات يد عادية على المال على وجه تقصر يد المالك [عنه] ^(٥) ؟ وقد جرى • وربما ينازع في هذا الحد وصحته ، وربما يسلم ، وينكر وجوده في ولد المنسوب ، ويقول ^(٦) : ليست اليد عادية ، ذا لا منع ^(٧) من جهته ، أو ^(٨) لم تقصر يد

(١) لم ترد الزيادة : في ه •

(٢) حديث صحيح روى بصيغ مختلفة من طريق : عبد الله بن عمر ، وعائشة ، وسعيد بن زيد ويعلى بن مرة رضى الله عنهم • فانظر : صحيح البخارى (٣/ ١٣٠ ، ٤/ ١٠٦) ومسلم (١/ ٧٠٣) ومسنند أحمد (٣/ ١١٣ - ١١٧ ، ٨/ ١١٥ : ج) وسنن الدارمى (٢/ ٢٦٧) والسنن الكبرى (٦/ ٩٨) ونيل الأوطار (٥/ ٢٦٩) والمشكاة (٢/ ١١٨ و ١٢٣ ، ٣/ ٢٠٠) وذخائر المواريت (٢/ ١١١) •

(٣) أخرجه البيهقى بهذا اللفظ عن أبى موسى • انظر السنن الكبرى (٨/ ٢٣٣) والمفنى لابن قدامة (٨/ ١٨٨) ونيل الأوطار (٧/ ٩٨) وبهذا المعنى وردت روايات أخرى عن ابن عباس وجابر ، وأثران عن أبى بكر وعلي رضى الله عنهم • فانظر : سنن الدار قطنى (١/ ٣٤١) ومعالم السنن (٣/ ٣٣٢) ونصب الراية (٣/ ٣٣٩ - ٣٤٢) والمشكاة (٢/ ٢٩٤ و ٢٩٦) وتفسير النصوص (٣٩٩ - ٤٠٠) •

(٤) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٥) لم ترد الزيادة : في ل •

(٦) في ه ، ل : « ويقال » •

(٧) في د ، ل ، ه : « صنع » •

(٨) في د ، ز : « اذ » •

المالك عنه ، فانه غير دافع له عنه • فيثبت منه^(١) بالتسبب : بإثبات اليد على الأصل ، ويستشهد عليه بولد الصيد • ويثبت تصور يد المالك : ببيان ثبوت يد الغاصب ، وأن يد المالك متفية شرعا لثبوت^(٢) يده ؛ فالانتفاء^(٣) كالأزوال •

فاذا نوزع في أصل الحد ، وقيل : لا ، بل الغصب عبارة : عن اثبات يد نزول يد المالك ؛ ولا يد للمالك على الولد ولا على المنفعة حتى تزال - وجب ابطال المزيل الذي اعتبره^(٤) في حد الغصب ، وتعين أن يبين أن اسم الغصب أو حكمه^(٥) ، حاصل دون تقدير الزوال ؛ كالمدع اذا جحد الوديعة ، فانه لم يُزَلْ يدا ، ومع ذلك جعل غاصبا • فهذا ترتيب النظر في التحديدات •

وقد يتصل النظر - في هذا الجنس - بتفكيح مناط الحكم ؛ مثل أن نسلم أن اسم الغصب غير حاصل ، ولكن مناط^(٦) الضمان من الغصب : حصول اليد العادية ، ونسلم أن اسم السرقة غير حاصل للنباش ، ولكن مناط القطع^(٧) من السرقة : أخذ مال محترم من حرز مثله ، ونسلم أن اللائط ليس بزنا ، ولكن مناط الحد من الزاني^(٨) : تضييع النسل بقضاء شهوة الفرج في الفرج • وعلى هذا يتغير شكل القياس ويرتد النزاع الى

(١) في د ، ل : « صنعه » •

(٢) في ل : « بثبوت » •

(٣) في د ، ل : « والانتفاء » •

(٤) في د ، ل : ز ، « يعتبره » •

(٥) في ح : « وحكمه » •

(٦) في د : « ينط » ... بحصول •

(٧) في د : « الحكم » •

(٨) في ل : « الزنا » •

المقدمة الأولى ؛ اذ لا نقول على هذا الطريق : ان الزنا موجب ، وان اللواط زان ؛ ولا ان السرقة موجبة ، وان النباش سارق ، بل نقول : تضييع الماء^(١) بقضاء شهوة الفرج موجب ، واللاتط متصف بذلك . وأخذ المال المحترم من حرز مثله موجب ، وقد وجد في النباش . فينازع الخصم في المقدمة الأولى ، ويقول : لا أسلم أن الموجب ما ذكرته ؛ بل الموجب : فعل يسمى زنا وسرقة^(٢) .

فليدرك المترشد الفرق بين المسلكين ؛ فان النزاع يتحول من مقدمة الى مقدمة . [فهذا هو]^(٣) الطريق .

وغرضنا أن [نبين أن] جميع براهين الاعتلال ترجع الى مقدمتين ، ونتيجة يرجع حاصلها الى [دعوى]^(٤) علة للحكم^(٥) ، ودعوى وجودها^(٦) في محل [النزاع] ، ومحاولة ترتيب الحكم عليها .

ومثاله في العقليات : أن العلم علة كون الذات عالمة ، وقد قام العلم بذات الله تعالى : فكان عالما . ومثاله من الحسيات ، أن نقول : [إن]^(٧) الحيوانية علة التغذي ، والانسان حيوان : فكان متغذيا . وشككته من البراهين أن نقول : كل حيوان متغذ ، وكل انسان حيوان ؛ فكل انسان متغذ ، فلا يعقل

(١) صحف في د ، بلفظ : « المال » .

(٢) قد ذهب الحنفية : الى أن النباش لا يقطع ، وذهب الجمهور وأبو يوسف : الى أنه يقطع فراجع : المهذب (٢/٢٩٦) والهداية (٢/٩٠) والاشراف (٢/٢٧٣) والافصاح (٣٦٤) .

(٣) في ل ، ز : « بهذا » ، ولم ترد الزيادة الآتية فيهما ولا في د .

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٥) في د ، ز : « الحكم » .

(٦) في د : « وجوبها » ، ولم ترد الزيادة التالية فيها ولا في هـ ، ز .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ز .

النزاع في النتيجة بعد تسليم المقدمتين • وإذا وقع النزاع في المقدمات أثبت بطريقه • ولا^(١) تفارق الفقهيات العقليات [في ذلك] ، إلا أن المسلك الذي [يثير ظنا]^(٢) في المقدمتين - كاف في الفقه ، ولا يكفى في العقليات •

البرهان الثاني : برهان الاستدلال • [وهو : الاستدلال]^(٣) على الشيء بما ليس علة موجبة له ، ولكن تثبت علة بوجهه من الدلالة معقولة • ولا حرج في تسمية برهان الاعتلال : استدلالا • فان العلة مع الإيجاب للمعلول ، تدل على المعلول • ولكن المعلول قد يدل على العلة ، ولا يوجبها^(٤) •

وهذا النوع - وهو الاستدلال بما ليس موجبا - ينحصر في ثلاثة : الاستدلال على الشيء بوجود خاصيته ، أو بوجود تيجته ، فوجود الخاصة [٦٣ - ب] يدل على وجود ذي الخاصة ، وعدمها يدل على عدمه • وكذلك وجود النتيجة يدل على وجود المنتج • وعدمها يدل على عدمه •

والاستدلال على الشيء بمثله ونظيره ، فان ما يثبت للشيء : يثبت لنظيره ومساويه ، على الضرورة •

مثال^(٥) الاستدلال بالخاصية ، كقولنا^(٦) : الوتر نفل ، لأنه يؤدي على الراحة ، ويطرد هذا في النوافل ، وينعكس^(٧) في الفرائض • ووجه

(١) في ه ، ل : « لا » ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٢) في د ، ز : « شرطناه » •

(٣) لم ترد الزيادة : في ل •

(٤) في ل : « توجييه » •

(٥) في د ، ه : « ومثال » •

(٦) في ل : « قولنا » •

(٧) في د : « يعكس » •

دلالته ؛ أن الأداء على انرواحل خاصية النوافل ، فلا تؤدي فريضة على الراحلة بحال . وإذا وجد خاصية الشيء : دل على وجود ذلك الشيء . وهذه الدلالة لاختفاء بها بعد تسليم الخاصية ؛ إذ معنى الخاصية ؛ الملازمة لذاته على وجه لا ينفصل عنه ، ووجود الشيء يدل على وجود ما يلازمه ، ولا ينفك عنه .

فإن قال الخصم : لست أسلم أن جواز الأداء على الراحلة خاصية النفلية^(١) ؛ لأنني أقول : الوتر ليس بنفل ، ويؤدي على الراحلة . فلتسأل على هذا الوجه . فاسد : لأننا^(٢) نقدر - في ابتداء النظر - حكم الوتر في الفرضية والنفلية مشكلا : يتلقى من الأدلة ، ويتعرف منها ؛ ونقدر أنه لم يقم دليل فيه على النفي والاثبات ، فوجدناه ينحذب الى انتقل في خاصية : لا تعرض^(٣) قط في فريضة ، فيغلب على الظن كونه نفلا .

ونحن نجوز أن يقوم للخصم دليل على كون الوتر فرضا ؛ فيبين بذلك الدليل بطلان هذه الخاصية . أما هذه الخاصية ، فتأبته ، وبها^(٤) يعرف حكم الوتر ، ولا دليل فيه ، فإن قام عليه دليل مقصود^(٥) : سقطت هذه الدعوى ؛ وعلى الخصم أن يذكر دليلا : إن كان عنده .

نعم : للخصم أن يقول : جواز الأداء [على الراحلة]^(٥) خاصية عدم الفرضية ؛ فلذلك لم تؤد الفرائض ، وأنا أسلم أن الوتر ليس فرضا

(١) في هـ : « نفلية » .

(٢) في هـ ، ل : « فإن » .

(٣) في د « تعرف » .

(٤) في د « وفيها » . مقصور .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

ولكنه واجب^(١) ؛ فقد وفيت بموجب الخاصة •
وهذا^(٢) السؤال واقع ، ولكن شرطه^(٣) : أن يبين فرقا بين الواجب
والفرض ، وعندنا لا فرق بينهما^(٤) ، فنبتل عليهم ما ذكروه^(٥) ، ويسلم^(٦)
الاستلال بالخاصية •

ومن هذا القليل - أيضا - قولنا : عتق المكاتب لا ينصرف الى جهة
الكفارة ، لأنه وقع عن جهة الكتابة ، ونستدل على وقوعه عن جهة الكتابة ،
باستتباعه^(٧) الاكساب والأولاد ؛ [وهو^(٨)] من خاصية الكتابة ، فدل^(٩)
على بقاء الكتابة وعدم انساخها • وهي دلالة ظاهرة الى أن يبين الخصم أن

(١) قد ذهب الجمهور : الى أن الوتر سنة ، وإنه يؤدي على
الراحلة • وذهب أبو حنيفة : الى وجوبه ومنع تأديته على الراحلة • فراجع :
المهذب (٨٢/١) والهداية (٤٤/١) ، والبداية (٧٦/١ و ١٧٤) والقوانين
الفقهية (٨٩) •

(٢) في ه ، ل : « فهذا » •

(٣) في ه : « يشترط » •

(٤) • ذهب جمهور الأصوليين : الى أن الفعل المطلوب طلبا جازما
يسمى فرضا ويسمى واجبا : سواء أثبت طلبه بدليل قطعي أم بدليل ظني •
وذهب أصوليو الحنفية الى أنه يسمى فرضا : ان ثبت بدليل قطعي ،
ويسمى واجبا : ان ثبت بدليل ظني • وهو خلاف مشهور قد بينه المحققون
- كالجلال المحلي والأرموي - : أنه خلاف لفظي • فراجع : شرح المختصر
(٨٣/١) وشرح الاسنوي (٧٣/١) ونزهة المشتاق (١١٥-١١٦) ومحاضرات
الشيخ عبدالغنى عبدالخالق في أصول الفقه على طلبية دبلوم الفقه المقارن
بكلية الشريعة •

(٥) في ه ، ل ، ز : « يذكرونه » •

(٦) في ل : « ليسلم » •

(٧) في ه : « باستتباع » •

(٨) في ه ، ل : « ويقول انه » •

(٩) في ه ، ل : « فيدل » •

الكتابة باقية فيما على السيد ، ومنسوخة فيما له ؛ بدليل انفساخها^(١) في حق قرار النجوم ، حتى يسقط باعتاقفه ، وهلم جرا الى كلامه^(٢) في تلك المسئلة .

وغرضا : أن هذا ليس استدلالا بالعلة الموجبة ؛ فليس الأداء على الراحلة [موجبا لفرضية]^(٣) أو نفلية ، ولا علة لهما . ولا استبعاد الاكساب [والأولاد]^(٤) موجبا^(٥) للكتابة ، ولكنها خاصة ملازمة للذات ؛ عرف ملازمتها بالشرع .

ويمكن أن نقرر^(٦) وجه التمسك بهاتين الخاصيتين ، بطريق الاطراد والانعكاس ، وبطريق التشبيه^(٧) . ولكن ذلك جار فيما لا يعد من الخاصية ؛ ولهذا وجه في الدلالة يزيد على المشابهة والاطراد والانعكاس .

النوع الثاني : الاستدلال بالنتيجة على المنتج ، وبعدمها على عدم المنتج . ووجه دلالتها^(٨) - بعد تسليم كونها^(٩) نتيجة - واضح : فالعالية^(١٠) نتيجة العلم وقيامه بالذات . فنقول : الباري سبحانه وتعالى عالم ، فدل على قيام العلم به . ومأخذ هذا الجنس - أيضا - الملازمة ؛ فان الموجب يلزم الموجب ، كالخاصية الملازمة ؛ فدل وجوده على وجوده : فانه ملازم .

(١) في د ، ل ، ز : « انفساخه » .

(٢) في د ، ز : « كلامهم » .

(٣) في هـ : « موجب فرضية » .

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل .

(٥) في هـ : « موجب الكتابة » .

(٦) في ل : « تقدر » .

(٧) في ل : « التشبيه » .

(٨) في هـ ، ل : « دلالته ... كونه » .

(٩) في هـ : « كالعالية » .

ومثاله^(١) قولنا : بيع لا يفيد الملك ، فلا ينقذ ، أو نكاح لا يفيد الحل ، فلا ينقذ • وقولنا : المقارض لو ملك الريح : لملك ربح الريح • فانه نتيجة ، فانتفاؤه يدل على انتفاء الملك • وقولنا^(٢) : لو ملكه كاملا : للملكه ناقصا ، ولما انحصر الخسران فيه • فلما انحصر^(٣) فيه ، دل أنه لم يملكه • وكل ذلك راجع^(٤) الى الاستدلال على انتفاء الشيء بانتفاء نتيجته • وهو - بعد تسليم كونه نتيجة - لاختفاء بوجه دلالته •

والخاصية - أيضا - يمكن ردها الى النتيجة ، اذ يقال : استبعاد الكسب والولد نتيجة الكتابة وموجبها^(٥) ، فوجوده يدل على وجود الكتابة الموجبة • وامتناع الأداء على الراحلة نتيجة الفرضية ، فانه اذا افترض كاملا : لم يؤد ناقصا ؛ لعدم الامتناع يدل على انتفاء الفرضية • فان أمكن تقدير خاصية الملازمة^(٦) : ليس يجعل موجبا^(٧) ولا موجبا^(٧) ، وكان لا ينفك عن الوصف الآخر - فالاستدلال بأحدهما على الآخر جائز ، وهو زائد على الاستدلال بالموجب والموجب •

النوع الثالث : الاستدلال على الشيء بنظيره ، كقولنا : من صح طلاقه صح ظهاره ، ومن وجب عليه العُشر والفطرة وجبت عليه الزكاة ، والمخرج الذي لا ينقض القليل الخارج منه الوضوء ، فكثيره - أيضا - لا ينقض الوضوء • الى نظائر كثيرة له •

(١) في د ، ز : « مثاله » •

(٢) في د : « وقوله » •

(٣) ورد في ه ، ل - بعد ذلك - زيادة : « الخسران » •

(٤) في ه ، ل : « يرجع » •

(٥) في ل : « وموجبه » •

(٦) في ه ، ل ، ز : « ملازمة » •

(٧) في د : « فرضا ولا واجبا » •

وهذا - أيضا - يمكن تقريره بطريق الشبه ، وبطريق الطرد والعكس ، كما سبق في الوجه الأول من الطرد والعكس . ولكن ذكر الشافعي - رضي الله عنه - هذا بطريق الاستدلال على الشيء بنظيره . ووجه دلالته : أن ما ثبت للشيء [فهو ثابت] ^(١) لمساويه ومثله .

وهذا لا غموض فيه ، وإنما الغموض في دعوى المماثلة ، فالخصم ^(٢) لا يسلم أن الطلاق مثل الظهار ، ولا أن العشر مثل الزكاة ، ولا أن القليل النجس ^(٣) الخارج مثل الكثير [٦٤ - أ] فيقول : المثل المحقق هو : الذي يسد سد الشيء ، ويقوم مقامه ، ويساويه في الصفات الجائزة والواجبة والمستحيلة ، وذلك لا يمكن أن يدعى في أمثال هذه المسائل على الإطلاق ؛ ولكن تعقل المماثلة بالاضافة والتشبيه ^(٤) الى جهة معينة ، كما يعقل أن الأنثى مثل الذكر بالاضافة [الى] ^(٥) العتق والرق ، فالحق أحدهما بالآخر : في سراية العتق ، وفي تشطير الحد . ولا يمنع من هذه الدعوى ^(٦) مفارقتها ^(٧) لها في ولاية النكاح ، وانقطاع المبدع عن الأمة في اجبار السيد ، ولا مفارقة المرأة الرجل في الشهادة والامامة وغيرهما . فانا ادعينا مماثلة الذكر للأنثى ^(٨) بالاضافة الى الرق والعتق . وكما ^(٩) يدعى :

(١) في د ، ز : « يثبت » .

(٢) في ز : « والخصم » .

(٣) في ل : « من النجس » .

(٤) في هـ : « والنسبة » وهو صحيح أيضا .

(٥) سقطت الزيادة من د .

(٦) في د ، ز : « الدعوى » .

(٧) في هـ ، ل : « مفارقتها له » .

(٨) في هـ ، ز : « والأنثى » .

(٩) في د : « فكما » .

أن العبد مثل الحر المعسر في الكفارة ، وأن السرية مثل المنكحة في لزوم الكفارة بمجماعتها • فهذا^(١) معقول على القطع مع ما بينهما : من وجوه من المفارقة ترجع الى تمييز النكاح عن التسرى ؛ ولكن بالإضافة الى افساد الصوم لا مفارقة • ولذلك جاز أن تتلاقى القواعد المتباينة الخواص ، في قضايا جميلة عامة •

فيقال : الصوم كالصلاة في النية ، والبيع كالنكاح في الايجاب والقبول ، فيقاس البعض على البعض في هذه القضايا ، وتمتع دعوى المائلة في أمور أخر هي^(٢) الخواص •

فاذا تمهدت هذه المقدمة^(٣) ، اتجه للشافعي أن يقول : الظهار كالطلاق ، معناه : [الظهار]^(٤) كالطلاق بالإضافة الى الكفر والاسلام ؛ إذ كل واحد سبب تحريم في زوجته ، ووجه منع الكفر بالظهار^(٥) : من حيث انه يمنع تعلق خطاب الشرع عند أبي حنيفة ، والتحريم حكم الشرع^(٦) • فيقول الشافعي ، تحريم الظهار في كونه خطاب الشرع

(١) لم ترد : « الفاء » في الأصول •

(٢) في د ، ز : « من » •

(٣) في د ، ز : « القاعدة » •

(٤) في ل : « أنه » •

(٥) في ز : « من الظهار » •

(٦) هذا إشارة من الامام الغزالي الى المسألة الأصولية الشهيرة ، وهي : هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، أم لا ؟ ومذهب جمهور الأصوليين : أنهم مخاطبون بها ، ومذهب بعض الحنفية : أنهم غير مخاطبين • وقد بين صاحب المسلم : أن المسألة ليست محفوظة عن أبي حنيفة واصحابه ، وإنما استنبطها فقهاء الحنفية المتأخرون من الفروع المنقولة عن محمد بن الحسن • وقد حكى البيضاوي في المسئلة ثلاثة مذاهب ، ثالثها : أنهم مكلفون بالنواهي • والتروك ، دون الاوامر • وبين ابن السبكي : أن =

كتحريم الطلاق^(١) ؟ ولا خفاء بالمائلة بالنسبة الى الخطاب^(٢) ومنع الكفر ،
 فاذا لم يمنع تحريم الطلاق : لم يمنع ما هو مثله •
 فهنا وجه الدلالة ، فكأنه قدر للخصم مستندا ، وقدر الطلاق نقضا
 عليه ، وبني عليه : أن الطلاق اذا لم يمتنع^(٣) : [لم يمتنع]^(٤) الظهار
 المائل له في التحريم ، بالاضافة الى الخطاب وموانع الخطاب •

وهذا الدليل واضح ، الى أن يقول الخصم : الثابت بالظهار تحريم
 ينقطع بالكفارة ، ولا تعقل الكفارة في حق الكافر ؟ بخلاف الطلاق •
 فيقول الشافعي : لا ، بل تعقل الكفارة • وان سلم أنه لا كفارة ، فهذا
 امتناع قاطع [لامتناع]^(٥) التحريم • الى غير ذلك من طرق النظر في تلك
 المسئلة^(٦) •

وكذلك يقول الشافعي - رضى الله عنه - اذا وجب العشر وزكاة

الخلاف في غير المرتد • ولكن القرافي حكى عن بعض اصوليين اجراء الخلاف
 في المرتد أيضا •

فراجع في هذا : المستصفى (٩١/١) وشرح المختصر (١١٢/١)
 وشرح المسلم (١٢٨/١ - ١٣٢) وشرح الأسنوى (٣٧٠/١ - ٣٨٣) وتنقيح
 الفصول (٧٣) وأصول الفقه للشيخ عبدالغنى عبدالخالق وآخرين
 (٢٨٤ - ٢٩٠) •

(١) صحف في ل بلفظ « النكاح » •

(٢) في ل : « خطاب الشرع » •

(٣) في هـ ، ل : « يمنع » •

(٤) سقطت الزيادة من ز •

(٥) صحف في د ، ز ، ل - بلفظ : « لا امتناع » •

(٦) قد ذهب أبو حنيفة ومالك الى أن الظهار لا يصح من الكافر •
 وذهب الشافعي وأحمد الى أنه يصح منه ، وأنه يكفر بالعتق أو بالاطعام
 فقط • فراجع : المهذب (١٢٨/٢) والاشراف (١٤٦/٢) والقوانين الفقهية
 (٢٤٤٢) والافصاح (٣٠٤) وحاشية ابن عابدين (٧٩٠/٢) •

الفطر ، وجب سائر الزكوات • لأنهما : في كونهما عبادة ، وفي مناسبة الصبا
لهما بالقبول أو بالإنفاذ - متساويان • فحسن دعوى التماثل بالاضافة الى
الخطاب • فان الخصم يجعل الصبا مانعا من الخطاب بالعبادات •

فيقول الشافعي - رضي الله عنه - : لو منع ذلك : لمنع العُشْرِ
وَالْفِطْرَةِ ؟ فانهما عبادتان كالزكاة ، وسائر العبادات المالية - بالنسبة
الى حال الصبي - على وثيرة واحدة : اذ تقدير لزومه في ذمته ، وتسليط
الولي على أدائه ، وتأخير الخطاب بالأداء عنه الى بلوغه معقول في الكل على
وجه واحد ، فكان ذلك دعوى مماثلة بالاضافة • ورجع حاصله الى تقدير
مستند للخصم ^(١) في كون الصبا دافعا ، وتقدير انتقاضه بالعشر ، ومعرفة
مماثلة ^(٢) الزكاة في تلك القضية العُشْرِ •

وعلى الخصم أن يبدى وراء هذا مأخذه : بأن العشر يثبت على العين ^(٣) ،
وأن زكاة الفطر مؤونة ^(٤) • فلو ^(٥) ثبت ذلك : لا تقطع دعوى المماثلة •
فتكلم عليه : بأن العشر والفطرة يفتقر كل واحد الى ائنة • ويجوز
الايحراج من غير العشر ، وذلك يدل على أنه لم ^(٦) يثبت على العين ^(٧) •
ولكن الدلالة الظنية قائمة من أول الاستدلال للمعلل ، الى أن يستنزل عنه

(١) في هـ : « الخصم » •

(٢) في د : « المماثلة » وهو مصحف •

(٣) في هـ ، ز : « الحقين » وهو تصحيف عما اثبتناه •

(٤) قد ذهب مالك والشافعي وسعيد بن جبير والحسن البصري
الى أنه ليس في ماله صدقة • وذهب الحنفية : الى انها تجب فيما تخرجه
الأرض ، دون غيره من أمواله • فراجع : الأم (٢٣/٢) والمهذب (١/١٤٠)
والهيداية (٦٨/١) والاشراف (١٦٨/١) ، والبداية (٢١٨/١) •

(٥) في ، ز ، ل : « ولو » •

(٦) في ز : « ولو لم » ، والزيادة من الناسخ •

(٧) في ل ، ز : « الحقين » وهو كسابقه •

بالتبني على جهات الفرق • فنعود اليه بإبطال جهات الفرق •
وكذلك نقول : قليل الدم اذا خرج من الفصد لا يبطل ، [فكذلك]
كثيره ^(١) لا يبطل ، لأن القليل كالكثير ، وعرف مماثلته له بالاضافة الى
مأخذ الخصم • فان مأخذه الحاق جميع المواضع بالمحل المعتاد ، وفي المحل
المعتاد يستوى القليل والكثير • فاذا لم تكن سائر العروق في معنى المخرج
المعتاد في القليل ، لم يكن في معناه في الكثير : الذي هو مثله في هذا ^(٢)
المحل •

فان قيل : قول الشافعي - رضى الله عنه - ذكاة لا تفيد [حل اللحم] ^(٣) ،
فلا تفيد طهارة الجلد - ما مأخذه ؟ •

قلنا : هو أن نقول : طهارة الجلد نتيجة حل اللحم ، فانه ^(٤) لما كان
يؤكل على الرؤوس والأكارع والمسموط ، حكم بطهارته : [فجلده] ^(٥)
تابع • فاذا انقطع المتبوع : انقطع التابع • فاما أن يجعل نتيجة ، أو يجعل
تابعا • وقد ^(٦) عرف التلازم بين التابع والمتبوع ، كما عرف بين النتيجة
والمنتج •

وأما الاستدلال بطريق الماتلة - كما ذكرناه ^(٦) في الظهار ^(٧) والطلاق،
والعشر والزكاة - فبعيد : لا وجه له في هذا المقام •
البرهان الثالث : برهان الخلف ، وهو : أن لا يتعرض للمقصود ،
ولكن يبطل ضده المقابل [له] ^(٨) واذا بطل أحد الضدين ، تبين ضد الآخر •

- (١) في د : « فكثيره » ولم ترد فيها الزيادة السابقة •
- (٢) في ه ، ل : « ذلك » •
- (٣) في ل : « الحل » •
- (٤) في ز : « لانه » •
- (٥) كذا بهامش ه • وفي سائر الأصول : « فحله » والأول أظهر •
- (٦) في د : « فقد ... ذكرنا » •
- (٧) صحف في ز : بلفظ : « الطهارة » •
- (٨) لم ترد الزيادة في ز •

وحاصل ذلك يرجع الى : تقسيم وسبر ، وإبطال لبعض الأقسام ، لتعيين ما بقي من الأقسام . وفيه نوع آخر ، وهو : حصر لجملة [في] ^(١) أقسام ، وإبطال جميع الأقسام لإبطال الجملة .

وبرهان الخلف في ^(٢) القسم الأول ، هو ^(٣) أن نقول : لو لم يكن كذا : لكان كذا ، وباطل أن يكون كذا . فثبت ^(٤) أنه كذا .

ومثاله أن نقول : لو انعقد بيع الغائب [٦٤ - ب] : لصح ^(٥) الزامه بصريح الالتزام ، وباطل أن [يصح الالتزام] ^(٦) بصريح الالتزام ^(٧) ، فباطل أن ينعقد [البيع] ^(٨) . وإذا بطل جانب الاعتقاد ^(٩) ، ثبت جانب الفساد .

وكذلك نقول : لو ملك المتقارض الربح : لملك ربح الربح ؟ وباطل أن يملك ربح الربح : لأن ذلك يؤدي الى تفاوت في القسمة يخالف ^(١٠) الاجماع ، فبطل القول بالتمليك .

وهذا ينقسم الى الدائر بين النفي والاثبات كما ذكرناه ، وهو القوي البالغ : لأنه ^(١١) برهان في العقليات .

وان لم يكن دائرا بين النفي والاثبات : فلا ^(١٢) فائدة له في العقليات ،

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) في هـ ، ل : « هو » وهو .

(٣) في د : « فكان كذا » .

(٤) في هـ : « لا امتنع » وصحف في ل بلفظ : « لا امتنع » .

(٥) في هـ : « يلزم » وصحف في ل بلفظ : « لا يمنع » .

(٦) في ز : « الالتزام » .

(٧) لم ترد الزيادة في د .

(٨) صحف في د ، ز - بلفظ : « الاعتقاد » .

(٩) في هـ : « بخلاف » .

(١٠) في هـ : « فانه » .

(١١) صحف في د ، بلفظ : « فلا بد » .

ولكن يفيد^(١) في الظنيات • كقولنا : لو لم يكن النطم علة : لكنت^(٢) العلة هي^(٣) القوت أو الكيل أو المالة ؛ وكل ذلك باطل : ثبت النطم • وهذا - بعد وجوب التعليل - صالح للتمين ؛ ولكن الشك يتطرق^(٤) الى هذا الجنس في موضعين ؛ أحدهما : في دعوى الحصر^(٥) • والأخرى : في دعوى البطلان •

واذا كان التقسيم دائرا بين النفي والاثبات - اتحاد مظنة الشك ، وهو : دعوى البطلان في أحد القسمين • ولذلك جرى التقسيم - الدائر^(٦) بين النفي والاثبات - في العقليات • فنقول : لو لم يكن العالم حادثا^(٧) : لكان قديما ؛ ومحال أن يكون قديما ؛ لأنه يلزم أن لا يتغير ؛ فيثبت أنه حادث • الى أمثال له كثيرة •

والى هذا البرهان يرجع ما لقبه فريق : بقياس العكس ؛ ومثلوه بقول أبي حنيفة - رضى الله عنه - : لو لم يلزم الصوم بالاعتكاف^(٨) ، لما لزم بالذکر كالصلاة •

وزعم فريق : أن هذا باطل ، لأنه : استدلال بالضد ، وهذا الخيال

(١) في د : « يعتبر » •

(٢) في د ، ه ، ز : « لكان » •

(٣) في د ، ز : « هو » •

(٤) سقطت « القاف » من ز •

(٥) في د : « الحظر » وهو تصحيف •

(٦) في ه ، ل : « الحاصر » •

(٧) في د : « الحادث » •

(٨) في ه : « في الاعتكاف » • والمراد بقياس العكس هو اثبات نقيض حكم معلوم في معلوم آخر لوجود نقيض علته فيه • فراجع كلام الأصوليين عنه في المعتمد (٦٩٨/٢) والاحكام (٢٦٢/٢) وشرح الأسنوى (٥/٤) وما بعدها •

فاسد لأنه راجع الى برهان الخلف • وطريقه هو : أن الصوم لو لم يكن واجبا لما وجب عند النذر^(١) ، وقد وجب عند النذر ، فدل على أنه لازم • فهو برهان خلف ، ولكن يقال لصاحبه : لم قلت^(٢) : انه لو لم يكن لازما لما لزمت بالنذر ؟ [وأي بعد]^(٣) في أن يكون النذر سببا ؟ • فتنازعه في هذه الاستحالة • فيبين استحالاته ويقول : لو لزمت الصوم بالنذر في الاعتكاف : للزم الصلاة^(٤) بالنذر • فيرجع^(٥) الى الاستدلال على التسيء [بنظيره] ومثله^(٦) ، اذ يقول : الصلاة في اللزوم بالنذر ، وفي^(٧) مناسبة الاعتكاف - مثل الصوم ؟ [ولا تلزم]^(٨) الصلاة بالنذر ، فكيف يلزم الصوم ؟

فيرجع^(٩) حاصل الدليل الى أن من نذر الصوم مع الاعتكاف : لزمه الصوم في الاعتكاف ؟ فلا يخلو : اما ان يكون ذلك لاشتراط الصوم في الاعتكاف ، أو كان للالتزام^(١٠) ، مع اعتقاد أنه ليس شرطا ؛ وباطل^(١١) احالته على الالتزام : اذ لو صلح الالتزام لايجابه - مع

(١) في د : « النذور » •

(٢) في هـ : « لما ذى قلت » •

(٣) في د : « وأي نذر بعد » •

(٤) في د ، ل ، ز : « في الصلاة » •

(٥) في د ، ل ، ز : « فرجع » •

(٦) في د ، ل ، ز : « بمثله » ولم ترد في سائرهما الزيادة السابقة •

(٧) لم ترد « الواو » في هـ •

(٨) في هـ : « واذا لم ... » وفي ل : « ولو لم ... » •

(٩) في هـ : « ورجع » •

(١٠) في د ، ل ، ز : « الالتزام » •

(١١) لم ترد « الواو » : في د ، ل ، هـ •

أنه ليس شرطاً للزم^(١) ذلك في الصلاة، وهي^(٢) مثله بالاضافة^(٣) إلى النذر . فإذا بطل ذلك في مثله : بطل فيه ، وتعين الجانب^(٤) الآخر .
فعلينا أن نبدي فرقاً بين الصوم والصلاة ، ونظهر أن الصوم كف من جنس الاعتكاف : فيمتزج به ، ويتأثر^(٥) بوجوده [معه] بخلاف الصلاة ؛ على ما ألفت في تلك المسئلة^(٦) .

النوع الثاني من برهان الخلف : أن تحضر جملة في أقسام ، وبطل أحاد الأقسام لا بطل الجملة . كقولنا : لو كان الأيلاء طلاقاً ، لكان بطريق التصريح أو الكناية . وبطل كونه صريحاً ، وبطل كونه كناية : فبطل كونه طلاقاً . فيرجع الى مقدمتين ونتيجة . وهو : أنه لا طلاق الا بصريح^(٧) أو كناية ، ولا صريح ولا كناية : فلا طلاق .

وكل ذلك من مسالك الأدلة ؛ وأكثرها متداخلة^(٨) . والتقسيم

(١) في د ، ل : « للزوم » .

(٢) في هـ ، ل : « وهو » .

(٣) في ز : « في الاضافة » .

(٤) في هـ : « للجانب » .

(٥) صحف في د ، بلفظ : « ويبين » ، ولم ترد فيها الزيادة

التالية .

(٦) اذا نذر المسلم أن يعتكف صائماً : فانه يشترط الصوم في صحة اعتكافه اتفاقاً . ولو نذر أن يعتكف مضطراً : لم يشترط الجوع اتفاقاً ، بل يجوز التفريق . واختلف الفقهاء في اشتراط الصوم في الاعتكاف المنذور غير مقيد به : فشرطه أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه . وذهب الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عنه : الى عدم اشتراطه . فراجع : الأم (٩٣/٢) والمهذب (١٩٠/١) والوجيز (١٠٦/١) والهداية (٩٥/١) والبحر الرائق (٣٢٣/٢) والإشراف (٢١٢/١) والانصاح (١٢٢) .

(٧) في د ، ز : « صريح » .

(٨) في ل : « متداخلة » .

وبرهان الخلف كثير الدخل في جميع المآخذ : اذ عليه تدور معظم النظريات •

هذا تمام ما أردنا أن نذكره : في بيان الطرق^(١) التي تعرف بها علل الأصول • وهذا أحد الأركان^(٢) الخمسة في معرفة القياس ، على ما رسمناه •
وانما الأركان هي الأربعة الباقية تحقيفا • وهي^(٣) : الأصل ، والفرع ، والحكم ، والعلة • [وما ذكرناه : طريق معرفة أحد الأركان ، وهو : العلة]^(٤) •



(١) في د : « الطريق » •

(٢) في هـ : « أركان » •

(٣) في هـ ، ل : « هو » •

(٤) سقطت الزيادة من د •

(١)

القول في بيان الركن الثاني وهو العلة

والنظر فيه [يتعلق] ^(٢) بطرفين ؛ أحدهما : ما يجوز أن يجعل علة
من جملة القضايا ، والثاني : في وجه إضافة الحكم الى العلة .
الطرف الأول : فيما ^(٣) يجوز أن يجعل علة ؛ فنقول فيه :
يجوز أن تكون العلة حكما ، كقولنا : حرم الانتفاع بالخمير ، فبطل ^(٤)
بيعه . ويجوز أن تكون وصفا ^(٥) محسوسا . ثم يجوز أن يكون ذلك
الوصف عارضا : كالشدة ، ويجوز أن يكون لازما : كالنقدية والطعم
والصغر . ويجوز أن يكون [من فعل] ^(٦) المكلف ^(٧) : كالقتل والسرقة .
ويجوز أن يكون وصفا واحدا ، ويجوز أن يكون مركبا من أعداد .
ويجوز أن يكون نفيا ، و [يجوز] ^(٨) أن يكون اثباتا ^(٩) .

(١) ورد في د ، ل - بعد ذلك - زيادة : « من أركان القياس » .
والأولى : « من أركان الكتاب » ، وراجع كلام الأصوليين عن العلة الشرعية :
في المعتمد (٢/٧٧٢ و ١٠٣٥) ، والمستصفي (٢/٣٣٥) وروضة الناظر
(٢/٣١٣) والاحكام (٣/٢٨٨) وشرح المختصر (٢/٣٦٠) وشرح الاستنوي
(٤/٥٣) وشرح جمع الجوامع (٢/٢٤٨) والكشف عن البزدوى (٣/٣٤٤)
وشرح المسلم (٢/٢٦٠) وبحث التحليل (ص ٧٩ - ٨٩) .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في د : « ما » .

(٤) في ز : « فيبطل » .

(٥) في ل : « مخصوصا » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ز .

(٧) في د : « العبد » .

(٨) لم ترد الزيادة : في ه ، ل .

(٩) ورد في د - بعد ذلك - العبارة التالية : « ويجوز أن يكون فعل
المكلف كالقتل والسرقة » ، وهي مكررة من الناسخ .

وكل ذلك من الواضحات ، فلا نطلب فيه •
ويجوز أن تكون وصفا مناسباً : كالاسكار^(١) يناسب تحرير
[٦٥ - أ] الثرب ، ومشقة المرض^(٢) تناسب الرخصة في القعود ، وكذلك
سائر المصالح : اذا اتبعت بأعيانها •

ويجوز أن تكون أمانة المصلحة : كالسفر في التخفيف ، فإنه مناط
الرخصة لا عين المشقة ، بخلاف قعود المريض ؛ فإنه يتبع عين المشقة •

وقد تكون أمانة المصلحة الخفية المجهولة التي لم يطلع عليها :
كالطعم ، ونقصان الرطب في ثاني الحال الى غير ذلك : من الصفات التي
لا تناسب ، فانا نقدرها متضمنة لوجوه من المصالح^(٣) [التي]^(٤) لا يُطلع
عليها ؛ والأوصاف الظاهرة التي اطلعنا عليها أمارات^(٥) المصالح •

ويجوز أن تكون العلة في المذكور نصاً وهو : الأصل •
ويجوز أن تكون [فيما لم]^(٦) يتعرض له النص ، ولكن تتعلق
بالمخصوص نوعاً من التعلق • قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تكح
الامة على الحرة »^(٧) ، فعمل الشافعي - رحمه الله - بارتقاء الزوج جزءاً
من نفسه ، مع الاستغناء عنه • وعدها الى القادر على طول الحرة • وليس في
القدر المنطوق [به]^(٨) في النص تعرض للولد ، ولا للزوج ؛ ولكن النكاح

(١) في د ، ل ، ز : « كاسكار » •

(٢) في هـ : « المريض » •

(٣) في د : « المصلحة » •

(٤) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز •

(٥) في هـ : « أمانة » •

(٦) في هـ ، ل : « قائماً بمالم » وفي د : « قائماً لم » •

(٧) أخرجه الطبري في التفسير من مراسيل الحسن • وذكر ابن
الهمام عدداً من الآثار عن الصحابة والتابعين بهذا المعنى • انظر فتح القدير
(٣٧٧/٢) وتفسير النصوص (٥٢٨) ، وانظر : الموطن (٧٠/٢) والسنن
الكبرى (١٧٥/٧) •

(٨) لم ترد الزيادة في هـ •

المذكور له تعلق بالزوج ، وله مصير الى حدوث الولد ورقه •
وهذه^(١) أمور أطب الأصوليون فيها ، وليس فيها غموض • وأنا
أؤثر الإيجاز في غير محل الحاجة ؛ وأدخر التقرير لمطان الغموض • وإنما
الغموض في الطرف الثاني من النظر في هذا الركن •
الطرف الثاني : في بيان وجه اضافة الحكم الى العلة ، وينكشف ذلك
بالنظر في أربع^(٢) مسائل ؛ أحدها : تخلف الحكم عن العلة مع وجودها ؛
وهو الملقب^(٣) بالانقضاء أو تخصيص العلة • والثانية : وجود الحكم دون
العلة ؛ وهو الملقب بالعكس أو عدم التأثير • وبه يتعلق النظر بتعليل الحكم
بعلتين ، واضافته الى كل واحدة^(٤) • والثالثة : اضافة الحكم الى العلة في
المنصوص ، وأن الحكم في محل النص مضاف الى النص أو الى العلة •
والرابعة : بيان^(٥) العلة القاصرة ، وهي مبنية على اضافة الحكم في محل
النص الى العلة •

فتبدأ بانتقاض العلة وتخصيصها :

مسئلة : اضطرب رأي الأصوليين في تخصيص العلة الشرعية^(٦) :
فأنكره جمع ، وجوزوه آخرون ، وفرق فريق^(٧) بين العلة المنصوص عليها ،

(١) في هـ ، ل : « فهذه » •

(٢) في د : « أربعة » •

(٣) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ وهي : « بالعكس » •

(٤) في د ، ل : « واحد » •

(٥) في ز : « بيان » •

(٦) راجع كلام الأصوليين عن تخصيص العلة الشرعية : في المعتمد
(٨٢١/٢) والمستقصى (٣٣٦/٢) وروضة الناظر (٣٢١/٢) والاحكام
(٣١٥/٣) وشرح المختصر (٣٦٥/٢) والحاوي (١٢١/٢١) وشرح الاستنوي
(١٤٦/٤) وشرح جمع الجوامع (٣١٠/٢) والكشف على البردوي (٣٢/٤)
وشرح المنسلم (٢٧٧/٢) وبحث التعليل (ص ١٩٩) •

(٧) في د ، ز : « آخرون » •

وبين العلة المستتبطة .

ومن رأى التخصيص دفع النقض بقوله : اني لم أطرد العلة لما تم ؟
وشبه ذلك بالتخصيص المتطرق الى عمومات الألفاظ .

ومن أنكر التخصيص زعم : أن العلة تبطل وتصحل بانقطاع طردها
في بعض الأطراف ؛ بأن توجد ولا يوجد الحكم معها .

وقال آخرون : العلة المنصوصة لا تنقطع بانقطاع طردها ؛ بل يجعل
ذلك خصوصاً ، ويبقى الوصف في الباقي علة ، كما يبقى العموم في باقي
المسميات حجة . وان كانت [مظنونة]^(١) مستتبطة : انقطع الظن بالانتقاض .

ولقد عظم خوض الأصوليين في المسئلة ، وعظموا^(٢) الأمر فيها :
فقال^(٣) منكرو التخصيص : ان القول به يجر الى مذهب المعتزلة ،
ويلزم القول بالاستطاعة قبل الفعل .

وقال آخرون : القائل^(٤) بالتخصيص فقيه محض ، والمنكر له داخل
في غمار الحشوية .

اولقد أكثر [كل]^(٥) فريق في اقامة الدليل على معتقده ؛ وليس يلقى
شفاء الغليل في شيء من ذلك ؛ ولو حكيناها ، وتبعنا^(٦) بالابطال ما^(٧)
ضعف منها - لطال الكلام . فرى أن [نبتدىء بالمختار]^(٧) وما يتخيل لنا

(١) سقطت الزيادة من ل

(٢) ورد في د ، ل ، ز - بعد ذلك - زيادة : « ظنية » .

(٣) في ه ، ل ، ز : « وقال » .

(٤) في د ، « القول » .

(٥) سقطت الزيادة من د

(٦) في د ، ز : « وتبعناها » .

(٧) في ه : « نبتدىء المختار » .

فيه • ومن أحاط^(١) [علما بما نبدیه الآن]^(٢) علم أن وجه الخلل
- فيما ذكر - [هو]^(٣) : الاخلال ببعض الأطراف ، واجمال القول في
محل التفصيل •

ولم ينقل عن أبي حنيفة والشافعي - رضى الله عنهما - تصريح بجواز
التخصيص أو منعه ؛ ولكن نقل أبو زيد - رضى الله عنه - من كلام أبى
حنيفة والشافعي - رضى الله عنهما - تعليقات^(٤) بطل منقوضة : يمكن
دفعها بوجوه من النظر مقتبسة عما جرى التعليل به ، لا بطريق التصريح •
فاستدل بها^(٥) على قولهم بالتخصيص •

وقال المنكرون للتخصيص : ان ذلك جرى منهم في الكتب على طريق
التساهل ، وترك الاعتناء بما هو خارج عن الغرض •

كما نقل عن الشافعي - رضى الله عنه - أنه قال : طهارتان ، فكيف
يفترقان ؟ •

وهذا^(٦) ينتقض بازالة النجاسة • وقوله : النكاح ليس بمال ، فلا
يشبث بشهادة النساء • وذلك^(٧) ينتقض بالولادة • الى أمثال لذلك : نقلها^(٧)
ونشأ من المذكورات وجوها من الفقه سماها تأثيرا ، ودفع بها هذه

(١) في د : « أجاد » •

(٢) ورد في ه ، ل - مكان ما بين القوسين - كلمة : « به » فقط •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٤) في ه ، ز : « تعليل » ، راجع تقويم الأدلة ٦٢٣ و ٦٣٠ و ٧١٢ •

(٥) في ل ، ه ، ز : « به » •

(٦) في ل « فان هذا » ، وفي د ، ز : « وان هذا » •

(٧) في ه ، ل : « وان ذلك ... نقله » •

النقض (١) •

وليس - في شيء من ذلك - ما يدل على القول بالتخصيص مطلقا •
وانما غموض المسئلة : لغموض لفظ انتخصيص ، ومراد القائل به منه •
ونحن نكشف الغطاء عنه بالتفصيل • فنقول :

حكم العلة - مع وجود وصف العلة - يتصور انعدامه في ثلاثة أطراف ،
على ثلاثة أوجه : أحدها : أن توجد العلة [٦٥ - ب] بكمالها ، ولكن
يندفع حكمها بمعارضة علة مضادة لها ، فيسقط الحكم بطريق الاندفاع
بالمضادة [به]^(٢) ، لا بطريق احتلال العلة أو نقصان شيء منها • وذلك
كقولنا^(٣) : ان ملك الجارية علة للملك الولد الحاصل منها ، ويجرى ذلك
في ولد الزنا وولد النكاح ؛ ولا يجرى في ولد المغرور بالحرية ، فينقصد
الولد على الحرية ، ويندفع الرق - بعد كمال سبب الرق - بسبب الظن
المعارض ، ولذلك يجب الغرم على المغرور [بالحرية]^(٤) ، فهذا وجه
لانعدام حكم العلة •

الوجه الثاني : أن ينعدم حكم العلة لا لخلل في^(٥) ركن العلة
وذااتها^(٦) ؛ ولكن : لعدم مصادفتها محلها أو شرطها أو أهلها^(٧) • كقولنا :
ان السرقة علة القطع ؛ وينتقض ذلك بسرقة ما دون النصاب ، وسرقة

(١) في د ، ز : « النواقض » •

(٢) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز •

(٣) في د ، « قولنا » •

(٤) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، وراجع الوجيز (١٩/٢) والمغنى

لابن قدامة (٥١٨/٦) •

(٥) في د « ركن في » •

(٦) في ه « أو ذاتها » •

(٧) في د « أو أصلها » •

الصبي ، والسرقه من غير الحرز^(١) . وكقولنا : ان القتل^(٢) العمد علة
القصاص ؛ وينتقض [ذلك]^(٣) بقتل الأب ، وقتل الصبي ، والقتل الذي
يصادف مهذرا : من حربي أو مرتد . وكقولنا : ان البيع علة زوال الملك ؛
ويبطل ذلك بيع الموقوف والمرهون والمستولدة ، وبيع الصبي والمجنون .
وكقول أبي حنيفة - رضى الله عنه - النصب سبب^(٤) ملك [بدل] المغصوب ،
فكان سبب ملك المغصوب ؛ وينتقض بغضب المدير والمستولدة . وكقوله :
الاستيلاء سبب الملك ؛ وينتقض ذلك باستيلاء المسلم على مال المسلم ،
وباستيلاء الكافر على [مال]^(٥) المرتد^(٦) . وكل هذا جنس واحد ؛ وهو
راجع الى انعدام الحكم لا ليخلل في ذات السبب ، ولكن : ليخلل في
المحل . وعلى هذا المناق ، قولنا : اطعم علة ربا الفضل ؛ وينتقض بالبر مع
الشعير . والنزاع علة الرجم ؛ وينتقض بزنا غير المحصن . فهذا^(٧) وجه
[آخر] يخالف الوجه الأول .

الوجه الثالث : أن يعدم الحكم في صوب جريان العلة ؛ بورود
[مسألة^(٨) في] الشرع على نقيض تلك العلة : مستثناة^(٩) عن القياس ، أو
غير مستثناة^(٩) . وهو الذي يسمى : نقضا مطلقا وفيه معظم القموض .

-
- (١) في د ، ز : « حرز » .
 - (٢) في د ، هـ : « قتل » .
 - (٣) لم ترد الزيادة في هـ ، ل ، ز .
 - (٤) في د « يسبب » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .
 - (٥) سقطت الزيادة من د ، ز ، ل .
 - (٦) صحف في د ، ل ، هـ - بلفظ : « المدير » .
 - (٧) في د : « وهذا » ، ولم ترد الزيادة التالية : فيها ولا في هـ ، ز .
 - (٨) لم ترد الزيادة : في هـ .
 - (٩) في هـ ، ل « مستثنى » .

فهذه وجوه ثلاثة متباينة المأخذ : في انعدام حكم العلل • والنظر في كل وجه منها يتعلق بأربع قضايا : قضية جدلية ، وقضية اجتهادية فقهية ، وقضية حقيقية عقلية ، وقضية لفظية لغوية • وما من قضية - من هذه القضايا - الا ولها الثفات الى سائر القضايا المتباينة لها • فلأجل الثفات ، واشتباك الوجوه الثلاثة المتباينة - غمض مدرك المسئلة على الكافة ، ولم يخل فريق عن اخلال وتقصير : لاطلاقه الكلام على اجمال من غير تفصيل ، وترتيب وتزليل على هذه الوجوه المتباينة •

والآن ، فاذا بان مظان^(١) النظر جملة ، فمود الى التفصيل ، ونبدأ بالوجه الأخير - ففيه معظم النظر والاشكال - فنقول :

اذا انتقضت العلة في صوب جريانها ، فهي كقولنا : صوم ، فيفتقر الى تبين النية ؛ فينتقض بالتطوع • وكقولنا : حق مالي ، فيورث ؛ فينتقض بالأجل • وكقولنا : طهارة ، فتفتقر الى نية ؛ فينتقض بازالة النجاسة • وهذه علل مظنونة مستتبطة • وقد تكون العلة قطعية اجماعية ؛ كقولنا : متماثل الأجزاء ، فيضمن بالمثل ؛ فيبطل باللبن في مسئلة المصرة^(٢) • أو نقول : فوت حق الغير ، فيضمن • أو لم يجب ضمانه على الغير ؛ فيبطل بضرب الدية على العاقلة • وكقولنا^(٣) : نجس خارج من مسلك معاذ ، فينتقض الطهر به ؛ فيبطل بدم الاستحاضة ، وبول سلس البول •

(١) في هـ ، ل « مطارح » •

(٢) قد ذهب مالك والشافعي وأحمد : الى انه يثبت خيار الفسخ بعيب التصرية ، ويجب رد صاع من تمر ، عوضا عما احتلبه من لبن المصرة • وذهب أبو حنيفة : الى انه لا يثبت خيار الفسخ بها • فراجع : الأم (٥٩/٣) والاشراف (٢٦٧/١) والافصاح (١٧٧) والمهذب (٢٨١/١) وحاشية ابن عابدين (١٣٣/٤) •

(٣) في ز : « أو نقول » •

فقول : العلة المتقوضة لا تخلو إما أن كانت قطعية ، أو مستتبطة بالظن . فإن كانت قطعية : فلا فرق بين أن تكون منصوفا عليها ، أو معلومة بالاجماع . والمسئلة^(١) - الواردة نقضا - لا تخلو إما أن يظهر فيها قصد الاستثناء بخصوص حالة ، أو لم يظهر فيها قصد الاستثناء . فإن لم يظهر فيها [قصد الاستثناء]^(٢) فهذا غير متصور عندي : إذا كانت العلة قطعية ، بل إذا ظهر النقض : يتبين أن المذكور أولا بعض العلة لا جميعها . فإذا قلنا : نجس خارج [من أعماق البدن]^(٣) ، فينقض^(٤) الوضوء ؛ وبأن لنا - بنص قاطع - أن النصد والحجامة لا ينقضان^(٥) الوضوء ، كما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه لم يتوضأ حين^(٦) احتجم »^(٧) - فلا نقول : ان العلة خروج [النجاسة]^(٨) ولكن فعله ورد تخصيصا^(٩) مانعا لحكم العلة ؛ بل نعطف ونقول : تبين أن العلة خارج نجس من

(١) في د ، ل ، ز : « فالمسألة » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة في ه ، ل .

(٤) في د « فينتقض » .

(٥) في ه ، ل : « لا تنقض » .

(٦) في ه ، ل : « لا » .

(٧) من حديث عن أنس قال : احتجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فصلى ولم يتوضأ ، ولم يزد على غسل محاجمه « رواه الدارقطني وضعفه ، وإن ادعى ابن العربي : أنه صححه » . فراجع : في سنن الدارقطني (٧٥ و ٧٧) والسنن الكبرى (١٤١/١) ، والمنتقى (١١٥/١) ثم راجع الكلام عليه في التلخيص (٤١) ونصب الراية (٤٣/١) ونيل الأوطار (١٦٦/١) .

(٨) لم ترد الزيادة : في د .

(٩) في ه : « مخصصا » .

المخرج المعتاد ، وأنا كنا أخللنا بعض العلة : فكتبنا له بما حدث من
المسئلة •

فهذه هي القضية الاجتهادية الفقهية ، وهو : أن الأول فسد جعله علة ،
ووجب أن يضم اليه ^(١) [ضد] الوصف الموجود في مسألة النقض •
فأما القضية الجندية ، فيها وجوب الاحتراز عن هذا النقض ، وانقطاع
المعلل : ان لم يحترز ، ولا يُمكن من الاعتذار : بأنه خارج من غير المحل
المعتاد ؛ ويقال له : لم تعرض لما ذكرته أولا ، وكانت ^(٢) قرينة حالك
تقضى أن تذكر تمام العلة ، فذكرت بعضها • والجدل اصطلاح ^(٣) ؛
ولا نعرف خلافا في هذا الاصطلاح •

وأشد الناس غلوا ^(٤) في تخصيص المعلل ، أبو زيد الدبوسي رضى الله
عنه ؛ وقد اعترف : بأن ذلك لا يقبل من المعلل ؛ و ^(٥) أنه لا يُمكن من
أن يقول : العلة ما ذكرته ، وأنا أطردها ^(٦) ان لم يعنى [منه] ^(٧) مانع ؛
وفي مسألة النقض معنى [مانع ، وهو] ^(٨) : النص [٦٦ - أ] وان كان
ذلك يقبل في تخصيص العموم •

وفرق : بأنه يحتمل أن يكون عدم الحكم - في مسألة النقض -
لمانع ، ويحتمل أن يكون لعدم العلة ، أو عدم كمالها ؛ وما يدعيه علة كاملة :

(١) في ل « اليها » ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٢) في هـ ، ل : « وكان » •

(٣) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « الفقهاء » •

(٤) في د : « غلوا » ، وهما واحد على ما في المختار : (غ ل ي) •

(٥) في هـ ، د : « فانه » •

(٦) في د ، ل : « أطرده » •

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل ، ز •

(٨) سقطت الزيادة من هـ ، ل •

انما يقوله برأى يحتمل الغلط والفساد ، فلعلل^(١) ذلك لفساد [العلة أو نقصانها • وأما تخصيص العموم ، فلا^(٢) يتردد بين أن يكون لفساد [العموم ، فإن ذلك لا يحتمل الغلط^(٣) •

ثم مساق كلامه : أنه يلزمه أن يظهر مانعا في محل النقض ، ولا يلزمه أن يظهر دليل الخصوص عند التعلق بالعموم • ومع هذا فلا^(٤) يظن به قبوله من المعلن ابداء مانع : يعطف به وصف على أصل العلة ، ويصير مضموما اليه ، ولم^(٥) يكن قد نه عليه في اعتلاله • فإنه [قد^(٦) ذكر في الجدل طريقة^(٧) دفع النقض ، مأخوذا^(٨) من نفس التعليل • اذ قال : مهما قلنا : نجس خارج ، فينتقض الطهر به كالبول ؛ فقل لنا : ينتقض بالدم اذا لم يسيل^(٩) عن رأس الجرح - دفعناه بطريقتين :

أحدهما : أن نقول : ذلك ليس بخارج ، وانما هو ظاهر ، وفرق بين من^(١٠) يظهر بالخروج من البيت ، وبين من يرفع السقف من فوقه : فيظهر للناس ؛ والبشرة غطاء ساتر للدم^(١١) ، فاذا خدشت ظهر الدم ، واذا سال :

(١) في ل : « ولعل » •

(٢) في ل « لا » وقد سقطت الزيادة من ز •

(٣) راجع : تقويم الأدلة (٦٣٠ - ٦٣١) •

(٤) في د « لا » •

(٥) في ز : « ولو لم » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٧) في ه « طريق » •

(٨) حرف في د ، بلفظ : « مأخوذ » •

(٩) في د : « من » •

(١٠) ورد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « لم » •

(١١) في د : « الدم » •

خرج • وهذا النوع - من الاحتراز - مقبول بالاتفاق ، لا خلل فيه : من حيث اللفظ^(١) •

الوجه الثاني - الذي ذكره في الدفع - بيان [التأثير]^(٢) وهو : أنه ظهر تأثير الخارج في ايجاب تطهير المحل عنه ؛ فيؤثر في التطهير في غير محله • وينعكس هذا في الذي لم يسئل^(٣) • وفي قبول هذا الجنس - من الاحتراز - خلاف بين^(٤) الجدلين : من حيث ان الكلام الأول لم يشعر [به]^(٥) لفظا وتبيها • فقال قائلون : لا بد وأن نزيد في العلة ، فنقول : نجاسة خارجة الى محل يلحقها^(٦) وجوب التطهير فيه ، فيلحقها وجوب التطهير في غيره^(٧) •

وهذه مسألة اصطلاحية ؛ وليس بعد الاصطلاح على كل واحد من الوجهين • ولعل التصريح بلفظ الاحتراز أحسن في رسم الجدل^(٨) ، وأبعد عن المماراة • والخطب في هذا يسير ، فلا نطنب فيه • هذا بيان القضية الجدلية والاجتهادية •

وأما^(٩) القضية العقلية - وهي : اضافة المعلول الى العلة ، على ما عقل من الشرع ، على مثال العلل العقلية والحسية^(١٠) - فنقول فيها : بطلت

(١) راجع : تقويم الأدلة (ص ٧١٣ - ٧١٤) •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) راجع : تقويم الأدلة (ص ٧١٤ - ٧١٥) •

(٤) ورد في ه - بعد ذلك - زيادة « الأصوليين » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٦) في ز : « يلحقه » •

(٧) في ه ، ل : « غيرها » •

(٨) في ه ، ل : « الجدل » •

(٩) في ه ، ل ، ز : « أما » •

(١٠) في ه : « أو الحسية » •

الاضافة بهذا الجنس من النقص ؛ اذ الحكم مضاف الى مجموع الوصفين •
وليس [الاضافة الى أحدهما] ^(١) أولى من الآخر • فان الحكم لم يجب
بمجردة ، ولا حدث عقيب حدوثه على تجرده ^(٢) ، ولا ظهر عنده بمجرد
وجوده ؛ فنخصيصه بالاضافة لا وجه له •

أما القضية اللفظية ، فهي : تسمية [ذلك القدر علة ؛ وان كان ^(٣)
الحكم لا يقترن به • ولنا نرى لذلك وجهها] :

فانا سنبين حد العلة ، وطرق اطلاق هذه اللفظة على المعاني الشرعية •
وعلى أي وجه فرض ، فلا يجوز تسمية ذلك القدر علة • بل يقال :
تبين أن ذلك القدر بعض العلة ، لا كلها •

هذا كله : في بيان أن مثل هذا النقص لا يتصور وروده على العلل
القطعية ؛ واذا ورد : تبين للناظر أن ما كان يظنه كل العلة ، بعض العلة
[لا كلها] ^(٤) •

فأما ^(٥) اذا ظهر قصد الاستثناء من الشرع ، وعلم ذلك على القطع - :
كمسئلة المصرة ^(٦) ومسئلة العرايا ، ومسئلة تحمل العاقلة - فانا ^(٧) اذا قلنا :
متماثل الأجزاء ، فيضمن بالمثل - كان هذا علة قطعية في ايجاب المثل : اذ
به تميز ذوات الأمثال عن غيرها • واذا قلنا : باع الربوي المكيل بجنسه من
غير كيل ، فبطل - فهو قطعي في قاعدة الربا ، وهو منصوص ^(٨) [عليه ،

(١) عبارة ه ، ل : « أحدهما بالاضافة اليه » •

(٢) في ز : « مجردة » •

(٣) سقطت كلمة « كان » من ه ، وسقطت الزيادة كلها من ل •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٥) في د ، ز : « وأما » •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « المصرة » •

(٧) في ه : « فأما » •

(٨) في ل : « منقوض » وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن د ، ز •

ويبطل [بصورة العرايا • وإذا قلنا : أتلف مضمونا متقوما^(١) مَنْ هو من أهل الالتزام ، فغرم - كان ذلك قطعيا في ايجاب الغرم ؛ وانتقض بصورة^(٢) الضرب على العاقلة •

فالحكم في هذه المسائل معلوم ؛ والعلة التي ذكرناها معلومة ، فما الطريق فيه ؟ • فنقول : بعد تعيين مسئلة المصرة مثلا - يتصدى^(٣) فيها رأيان :

أحدهما أن نقول : تماثل الأجزاء هو العلة لايجاب المثل ؛ وهو موجود في صورة^(٤) المصرة ؛ والموجود علة ، ولكن [انما]^(٥) امتنع حكمها لمانع ، وذلك المانع هو : النص •

والآخر أن نقول : التماثل [هو]^(٦) العلة^(٧) ، لا في هذه الصورة بل في غيرها ، وعرف بالنص تخصيص العلة بغير هذه المسئلة ؛ فالتماثل الموجود ليس علة في صورة التصرية ، وهو علة في غير هذه الصورة •

وهذا هو الأول ، وهو المقطوع به ، اذ لا معنى لتسميته علة في هذه الصورة ، ولا يثبت الحكم بها لا تقديرا ولا تحقيقا^(٨) • بل نقول : عرف من الشرع أن التماثل علة في غير المصرة وليس علة في المصرة ؛ وكان ذلك كقولنا : ان الشدة والاسكار علة التحريم بعد نسخ الحيل ، ولم يكن علة

(١) صحف في ل ، بلفظ : « منقوضا » •

(٢) في د ، ز : « بصحة » •

(٣) صحف في د ، بلفظ : « يتعدى » •

(٤) في ل « مسألة » •

(٥) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٦) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز •

(٧) لفظ ، ز : « علة » •

(٨) صحف في د ، بلفظ : « تخصيصا » وراجع الرسالة ص (٥٤٨) •

في الزمان السابق على^(١) النسخ ، ولكن جعله الشرع علة في هذا الزمان ، ولم يجعله علة في الزمان السابق •

وربما يقول المعترض ملتبسا^(٢) : اذا كان التماثل هو العلة ، والتماثل موجود - فالعلة موجودة • واذا كان الاسكار هو العلة ، والاسكار في الزمان الأول موجود - كانت [٦٦ - ب] العلة موجودة ؛ وكان كقول القائل : الانسان حيوان ، والانسان موجود ، فالحيوان موجود • فوزانه قولنا : الاسكار علة ، والاسكار موجود ، فالعلة موجودة •

قلنا : هذا لازم لو كان الاسكار علة بذاته^(٣) ثابت^(٤) الايجاب عقلا ؛ وكذلك التماثل • وليس الأمر كذلك ، وانما صار علة بنصب الشرع^(٥) ، والشرع نصبه علة في زمان دون زمان ، وفي محل دون محل ، وعرف النصب على هذا الوجه ، من موارد الشرع [وخصوصه]^(٦) •

فان قيل : فهذا تصريح بأن^(٧) مجرد الاسكار ومطلقه ليس بعلة ؛ بل العلة : اسكار مضاف الى زمان ، [وتماثل أجزاء مضافة]^(٨) الى بعض الأشياء ، فمن جعل مطلق الاسكار - دون قيد الإضافة - علة ، فقد اقتصر على البعض • وكان هذا كما لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً :

(١) في د « قبل » •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « ملتبسا » •

(٣) في د ، ز : « لذاته » •

(٤) في د : « ثابتا للايجاب » •

(٥) في د ، ز : « الشارع » •

(٦) لم ترد الزيادة في د •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « بيان » •

(٨) في ل : « والتماثل مضاف » •

اقتلوا زيدا لأنه أسود ؛ فيجب بموجب التعليل أن يقتل كل أسود : اذ عقل منه أن السواد علة ؛ فظاهره أن العلة مجرد السواد • فلو بان لنا - بالشرع والتخصيص - أنه لا يقتل سوى زيد : [لانهطف]^(١) على ما تخيلناه أولا ، فنقول : لم يكن السواد المطلق المجرد علة ، بل كانت العلة سواد زيد ؛ وسواد زيد المعين لا يفرض الا في [زيد المعين]^(٢) ، فاطردت العلة ولم تنتقض ، ولم تتخصص • بل سواد زيد - وهو السواد المضاف - هو العلة ؛ والسواد الذي [ليس مضافا الى زيد]^(٣) ليس بعلة •

وعن هذا التحقيق ، قال الأستاذ أبو اسحاق^(٤) - رضى الله عنه - : علة الشرع لا تقبل التخصيص ولا الانتقاض ؛ بل اذا لحقها الخصوص : تبين به أن الوصف المخصوص بانقيد الذي لحقه ، هو العلة • ولو ورد نص صريح - لا يقبل التأويل - بأن^(٥) السواد المطلق هو العلة ، فلا يجوز أن يرد نص [من الشارع]^(٦) بامتناع قتل من هو أسود • وان ورد : فيكون كالنسخ الراجع المناقض للأول •

قلنا : هذا نوع من التحقيق لا^(٧) سبيل الى جرده ؛ فلذلك

(١) في هـ ، ل : « ينهطف » •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « زين معين » •

(٣) لم ترد الزيادة : في ل •

(٤) هو : ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران ، الأستاذ أبو اسحاق الاسفهرائىني : أحد أئمة الدين كلاما وأصولا وفروعا • المتوفى بنيسابور : سنة ٤١٨ هـ • انظر : طبقات الشافعية (١١١/٣) والوفيات (٤/١) والشذرات (٢٠٩/٣) •

(٥) في هـ : « أن » •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « الى » •

[لا تقول]^(١) : التماثل الموجود في مسألة المصرة علة ؟ ولا نقول : الاسكار الموجود قبل ورود التحريم علة ، ولكننا نقول : هو علة في زمان ، وعند عدم ذلك الزمان ليس بعلة ، والتماثل علة في غير المصرة ، وفي المصرة ليس بعلة •

وليس يتعلق هذا النظر الا بالقضية الجدلية^(٢) والعقلية^(٣) واللفظية • أما الاجتهادية ، فلا تتغير به : اذ علم أن التماثل علة في الموضع الذي علمه ، وعلم أيضا الاستثناء في الموضع الذي استثنى • فلم تكن علة^(٤) مظنونة حتى ينقطع ظنه بما جرى من النقض ؟ فيحكم المجتهد في غير مسألة المصرة : بإيجاب المثل ، وفي مسألة المصرة بما ورد به النص • وقد فرغ المجتهدون من الفتوى ؟ فبقى قضية عقلية ، وهو : أنا [هل]^(٥) تئين بالاستثناء قيدا للعلة وازافة ، ونقول : العلة تماثل في غير مسألة التصرية ، وهو تماثل مضاف لا تماثل مطلق • وأنا هل نسمى [مطلق]^(٥) التماثل علة ؟ وهل يكون هذا الاسم عليه^(٦) صادقا ؟ وأن المثل [هل]^(٧) يجب عليه الاحتراز لفظا ؟

فنقول : ان كان الخصم لا يأخذ مخالفته من مسألة المصرة ، فكليف الاحتراز لفظا قبيح ، لأننا^(٨) اذا تنازعنا في الخبز مثلا : أنه من ذوات

(١) في د « لا يقول القائل » •

(٢) في د ، ز : « أو ... أو » •

(٣) في هـ ، ل : « علة » •

(٤) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٦) في د ، ز : « علة » •

(٧) لم ترد الزيادة في د •

(٨) في هـ ، ل : « فان » •

الأمثال ، أو من ذوات القيم ؟ فقلنا : انه متماثل الأجزاء ، فوجب المثل على متافه ؟ فقال : باطل بلبن المصرة - فهذا السؤال مردود ؟ وهو الذي يقال فيه : ان المدول عن القياس لا يرد نقضا على القياس ؟ اذ تعين أن يقال ^(١) : متماثل الأجزاء الا في صورة التصرية ؟ اذ ليس ينعطف من تلك المسئلة [على العلة ، ما] ^(٢) يرجع الى اثبات صفة ، حتى ينضم ^(٣) الى التماثل • ولست أبعد أن يصطلح فريق على وجوب الاحتراز عنه ؟ ولكنه قبيح جدا •

وأما اذا كان الخصم يأخذ مذهبه من مسئلة المصرة - كما اذا اشترى مصرة ، ورضى بعيب التصرية ؟ فاطلع على عيب آخر [قديم] ^(٤) فرد الأصل ، ولزمه رد بدل اللبن الذي اشتمل الضرع عليه حالة العقد ^(٥) - فقال قائلون : يرد صاعا من التمر ؛ لأنه في معنى المصرة : اذ هو المضمون بعينه • فاذا قال المعلن - في هذه الصورة - : متماثل الأجزاء ؟ واقتصر على هذا ، ونقض بالمصرة ، فقال : أنا أطرد العلة ما لم يمنع النص - فهذا فيه نظر جدلي •

فيحتمل أن يقال : ان مرجع الخلاف البحث عن كون المسئلة واقعة في محل الاستثناء ، أو ^(٦) في محل العموم ، وهو لم يتعرض له • ويحتمل أن يقال : ما ذكره عللة ، وانما يترك بمانع ^(٧) النص وتخصيصه •

(١) في ل « يقول » •

(٢) في ه ، ل : « قيد على العلة » •

(٣) في ل : « يضم » •

(٤) لم ترد الزيادة في د •

(٥) في ل : « البيع » •

(٦) في ه : « أم » •

(٧) في ه : « مانع » •

فليست الخصم أن المانع متعد اليه بمعناه ، وإن لم يتعد بلفظه • وهذا يستمد من المصير الى أن المنكر لا دليل عليه ، وكان^(١) الأصل اتباع العلة • ومن يدعى ورود التخصيص^(٢) عليها^(٣) : فعليه ابداء وجهه • ويعتضد هذا بالتمسك بالعموم •

فلو قال الشارع مثلاً : ما تماثل أجزاءه ضمن بالمثل ؛ فللمعلل أن يتمسك به في [هذه]^(٤) الصورة التي فرضنا النزاع فيها • فإذا قيل له : العموم مخصوص في صورة المصرة ، فيقول : وهو حجة في الباقي •

فإذا قال : [٦٧ - أ] والنزاع واقع في أن الصورة المفروضة ، باقية تحت العموم ، أو ملتحقة بمحل الخصوص ؛ - فما الدليل على بقائها^(٥) تحت العموم ؟ - فليس على المعلل ذلك ؛ بل على المترض أن يبين كيفية تعدى دليل الخصوص اليه •

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل »^(٦) ؛ والتطوع مخصوص منه ، وفي رمضان خلاف • وللشافعي

(١) في د ، ز ، هـ : « ولأن » •

(٢) في هـ ، ل : « الخصوص » •

(٣) في هـ ، ل : « عليه » •

(٤) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

(٥) في هـ ، ل : « بقائه » •

(٦) أحاديث اجماع النية والتبني من الليل في صوم الفريضة - متعددة الروايات والصيغة ، على اختلاف بين الأئمة في رفعها ووقفها • فانظر: سنن ابن ماجه (٢٦٧/١) والدارقطني (٢٣٤) ومسند أحمد (٢٨٧/٦ : ح) وسنن أبي داود (٣٢٩/٢) والترمذي (١٤١/١) والنسائي (١٩٦/٤) والبيهقي (٢٠٢/٤) وراجع الكلام عليها : في معالم السنن (١٣٣/٢) والمحلى (١٦١/٦) وتفسير النصوص (١٤٢ - ١٤٣ و ٤١٨) ونيل الأوطان (١٩٦/٤) •

- رحمه الله - التمسك بالعموم • وعلى أبي خيفة - رضى الله عنه - أن يبين وجه تعدى الخصوص من التطوع الى رمضان • فاذا ثبت ذلك ، فأي فرق بين أن يقول الشارع : ما تامل^(١) أجزاءه فهو مضمون بالمثل ؛ وبين أن تعلم قطعا - من الاجماع ووضع الشرع - أن ما تامل أجزاءه فهو مضمون بالمثل ، وأن التامل هو^(٢) العلة الموجبة له ؟ • فورود الخصوص على العلة المعلومة ، كوروده على الصيغة المعلومة • نعم : لو كانت العلة مظنونة [تطرق بالخصوص]^(٣) - إمكان الفساد الى الأصل ؛ واذا^(٤) كانت معلومة فهي كالصيغة المسموعة •

فان قيل : الفرق ، أن ورود^(٥) [التخصيص]^(٦) يبين أن لا تعويل على مطلق العلة ؛ بل ينمطف عليه قيد الاضافة الى بعض المواضع ، فيكون [هنا]^(٧) [هو]^(٨) المتبع ؛ والنزاع واقع في قدر ذلك القيد : [في]^(٩) الاتساع^(١٠) والضيق ، والاشتراك^(١١) والقصور ؛ والمعلل ذاكر مطلق العلة ، ولم^(١٢) يتعرض للقيد التعمطف عليه ، بسبب الخصوص • والنزاع

(١) في د ، ل ، ز : « يتماثل » •

(٢) في هـ : « هي » •

(٣) في هـ ، ل : « لطرق الخصوص » •

(٤) في هـ ، ل : « فاذا » •

(٥) في د « ورد » •

(٦) عبارة ل : « الخصوص على العلة » وعبارة ز : « التخصيص على العلة » •

(٧) لم ترد الزيادة في ل ، ز •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

(٩) في د « فالاتساع » •

(١٠) في هـ ، ل « والاسترسال » •

(١١) في د : « ولا » •

واقع في [تعرف قدر]^(١) انقيد والاضافة •

قلنا : وكذلك ورود^(٢) الخصوص على الصيغة العامة بيّن أن الاعتماد على الصيغة المتعوية باطلاقتها باطل ؛ إذ انصيام إذا أريد به بعض الصيام : صار مجازا بالاضافة الى وضع اللغة ؛ وصار الاعتماد فيه على قرينة انضافت الى الصيغة • ثم^(٣) قيل : يجب على المجتهد - في نظره وقتواه - أن يبحث عنه ؛ وأن دليل الخصوص متف [عنه]^(٤) في صوم رمضان - حتى ينبنى علمه على مجموع الصيغة ، وانتفاء دلالة الخصوص • ولا يحل له [^(٥) أن يفنى بالصيغة في صوم رمضان - وهو يراها مخصوصة [في التطوع]^(٦) - ما لم يتبين له أن صوم رمضان ليس في معنى التطوع ؛ وأن دليل^(٧) الخصوص غير متعد إليه : لا بلفظه ، ولا بمعناه • ولكن : إذا كان معللا ، كفاه التعلق بصيغة العموم من غير تعرض لانتفاء دلالة الخصوص ؛ بل على المتعرض التعرض لقيام دلالة الخصوص • فلا فرق بينه وبين العلة المعلومة ، وإنما فارق العلة المظنونة المناسبة^(٨) : من حيث ان صحتها أخذت من شهادة الحكم ؛ فإذا ورد الحكم على مناقضتها في بعض المسائل ، أوهم بطلان العلة ، فأما إذا كانت العلة معلومة ، فورود^(٩)

(١) في هـ : « قدر تعرف » •

(٢) في د : « ورد » •

(٣) في د « بل » •

(٤) لم ترد لزيادة في د ، ل ، ز •

(٥) لم ترد الزيادة في هـ •

(٦) لم ترد الزيادة في د •

(٧) في هـ ، ل : « دليله » وهو تحريف •

(٨) في هـ ، ل ، ز : « بالمناسبة » •

(٩) في ل : « وورود » •

الخصوص ليس مبطلاً ، وإنما غاية الخصوص أن نعطف عليها^(١) قيدا ،
كما نعطف على صيغة العموم التقييد^(٢) بقرينة • فلا فرق بين التعلق بها
وبين التعلق بالعموم : لا^(٣) في حق المجتهد ، ولا في حق المجادل • هذا
وجه النظر في القضية الجدلية^(٤) والاجتهادية •

وأما^(٥) القضية العقلية : فإنها تتعلق بطرفين^(٥) : هما^(٦) : أن
التمائل - في مسألة المصرة - هل نقول : انه علة ولكن دفع النص حكمه ؟
أو نقول : ليس بعلة في المصرة ، وهو علة في غيرها ؟

فان قلنا : انه^(٧) علة في المصرة واندفع حكمها للمانع^(٨) النص ، لم
نفتقر الى أن نعطف قيدا على العلة في غير المصرة •

وان قلنا : انها خرجت^(٩) عن كونها علة في المصرة ، وانما هي علة
في غيرها - فهل نقول : ان مطلق التماثل هو العلة ولكن في غير المصرة ؟
أو نقول : تبين أن العلة تماثل "مقيد" مضاف الى غير المصرة ؟

فهذان نظران عقليان [وبهما تلتفت الى القضية اللفظية]^(١٠) في

(١) في ل ، هـ : « عليه » •

(٢) في ل « المقيد » •

(٣) في هـ ، « ولا » •

(٤) ورد في ز - بعد ذلك زيادة : « اللفظية » •

(٥) في هـ : « أما ... بطريقين » •

(٦) في سائر الأصول : « أحدهما » والظاهر ما أثبتناه •

(٧) في ل « انها » •

(٨) في هـ ، ز : « بمانع » •

(٩) في هـ ، ل ، ز : « خرج » •

(١٠) في د ، ز : « وبه تلتفت القضية اللفظية بالعقلية » •

تسميتها علة • ومن هذا المضيق نشأ معظم الغموض في تخصيص الملل ؛
فنقول :

أما تسمية التماثل علة في صورة^(١) المصرة ، ولا حكم لها^(٢) :
لا تحقيقا ، ولا تقديرا - فلا وجه له ؛ وإن ساء مسمى علة : فهو مجاز ،
ومعناه : أنه علة^(٣) في غير المصرة ، وهو موجود في المصرة • كما^(٤) نقول :
العلة هي الشدة ، وانشدة موجودة في أول الاسلام ؛ فهي^(٥) علة : ولا حكم
لها • فيكون ذلك استصحابا للاسم الثابت بازاء حقيقته ، على الصورة المفككة
عن الحقيقة ، كما يسمى الميت انسانا بطريق الاستصحاب ؛ مع العلم بزوال
الانسانية : فانها بطلت بالموت و [انما]^(٦) بقيت الصورة • ويضاهي
[هذا]^(٧) أيضا تسمية العموم حجة في محل الخصوص •

فقوله [عليه السلام]^(٨) « لا صيام » يتناول التطوع بالصيغة اللغوية ؛
فالصيغة موجودة لفة ، ولكن تسميتها حجة لا وجه له : فإن الحجة ما يوجب
الحكم ، ولا حكم لهذه الصيغة^(٩) فكيف تكون حجة ؟
فلو^(١٠) قال قائل : أمكن أن يقال : الصيغة حجة أوجب^(١١)

(١) في ز : « مسألة » •

(٢) في ل « له » •

(٣) في هـ : « العلة » •

(٤) ورد في د ، ز : « - بعد ذلك - ، زيادة : « أنه » •

(٥) في هـ ، ل « فهو » •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ز ، هـ •

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ل ، هـ •

(٩) في ل ، ز « الحجة » •

(١٠) في د ، ز « ولو » •

(١١) في هـ ، ل « أوجب » •

الحكم ، ولكن اندفع الحكم لمعارض^(١) . كما يقال في تعارض النصين^(٢) :
 اذ كل واحد موجب^(٣) ، ولكن^(٤) اندفع حكمه بالتعارض . وكذلك يقال :
 التماثل أوجب ضمان المثل في مسألة [المصراة]^(٥) ؛ ولكن اندفع حكمه
 لمعارضة^(٦) النص ، ويلتحق ذلك بما ذكرتموه في الوجه الأول : من امتناع
 أحكام^(٧) الملل بالاندفاع بالمعارضة ، لا بطريق تطرق الخلل الى ركن
 [٦٧ - ب] الملة وصفتها .

قلنا : هذا خيال لا حاصل له ؛ فانا لو قلنا : العموم أوجب الحكم في
 صورة التطوع ، واندفع بالدليل الوارد في التطوع - لكان الاندفاع في حكم
 الارتفاع والانقطاع ، فيجرى مجرى النسخ : فيتضمن اثباتا ثم نفي . وانا
 الخصوص - بالاتفاق - لبيان أن المخصوص لم يندرج تحت العموم ؛
 لا لبيان أنه اندرج ثم ارتفع^(٨) . وهذا متفق عليه ؛ والحجة فيه : أن النفي
 معلوم ، وأمكن أن يكون أصليا : بأن لم يندرج ؛ وأمكن أن يكون اندفاعا :
 بأن يقدر اندفاعه^(٩) بعد الاندراج تقديرا . وفيه اثبات ونفي ؛ والنفي^(١٠)
 متفق عليه ، وتقدير هذا الاثبات تحكم لا مستند له ؛ وقد وقع الاكتفاء

(١) في ل ، ه ، ز : « بمعارض » .

(٢) صف في د ، بلفظ « النظر » .

(٣) في ه ، ل « حجة » .

(٤) في د « ولا » .

(٥) سقطت الزيادة من ل .

(٦) في ه ، ل « بمعارضة » .

(٧) في ز : « حكم » .

(٨) في ه ، ل : « رفع » .

(٩) في ه ، ل ، ز : « ارتفاعه » .

(١٠) في د « فالنفي » .

بتقدير الانتفاء من الأصل ؛ وبهذا فرق بين الخصوص والنسخ •

وأما النسان : اذا تعارضا ، فلا يحتمل أن [لا]^(١) يكون النص متناولا لا^(٢) هو نص فيه • اذ معنى كونه نصا فيه : أنه [غير]^(٣) محتمل لأن لا يتاوله • فهذا مقام ضيق دقيق : لا يدرك الا بالفكر الصافي ، والذهن النقي عن شوائب البلادة والتقليد •

واذا ثبت ذلك : اطرد هذا في خصوص العلة ، فيقال : تبين أن الشرع^(٤) جعل التماثل علة في غير المصرة ؛ وفيه نفى حكم التماثل في المصرة أصلا • واحتمل أن يقال : هو علة فيه^(٥) أوجب الحكم ، واندغم الحكم فيه بعارض النص • وفيه اثبات ونفي ؛ والنفي متفق عليه ، والاثبات تحكم لا مستد له ، فهذا واضح للتأمل • وعلى هذه الحقيقة ، تبني القضية اللفظية ؛ فلا وجه لتسميته علة ؛ فان الوصف الشرعي انما يسمى علة : اما لايجابه^(٦) الحكم ، كما في العقليات • واما لظهور الحكم والتغير بحدوثه^(٧) ، كما في الحسيات • واما لكون الحكم [معقولا به ، على ما سذكر اضطرار هذه الوجوه • وكيف ما قدر ، فالتماثل لم يوجب الحكم في المصرة كما سبق ، ولا عقل به الحكم فيه ، اذ لم يعقل الحكم فيه^(٨) ،

(١) سقطت الزيادة من ل ، ز •

(٢) في ل : « ولا لا » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في هـ : « الشارع » •

(٥) لفظ د : « فيها » ولفظ ز : « فيها » وهو تصحيف •

(٦) في د لايجاب ، وفي ل : « لايجادا » •

(٧) في د لحدوثه ، وفي ل : « بحدوثها » •

(٨) نلفظ د : « فيها » وورد في ز - مكان ما بين القوسين - عبارة :

« فيها ، ولا يغير حكم المحل أنه اذا لم » •

ولا تغير حكم المحل به : اذ لم [يتغير به المحل • فلا وجه لتسنيته علة ،
ولا لاعتقاده علة •

وعند هذا تنعطف على غير مسألة المصرة ، فقول : التماثل المطلق هل
نسميه علة^(١) فيه ، فتكون العلة مخصوصة [فيه]^(٢) ؟ أو نقول : لا ، بل
التماثل المضاف الى المواضع المعلومة هي العلة مع التقييد ، والتماثل المضاف الى
غير المصرة لم يوجد في المصرة ، ولا الشدة المضافة الى زمان وجدت^(٣)
في غير ذلك الزمان ، ولا السواد المضاف الى زيد وجد في غير زيد ؟ فيكون
الحكم منعما بانعدام العلة ، ويكون^(٤) ذلك عكسا لا خصوصا ؟ •

فهذا^(٥) - أيضا - من المنعضات ؟ ومنشأ الغموض : أن الناظرين فيه
لم يتنبهوا على مطلع النظر ؛ ومطلع النظر : معرفة حد العلة وحقيقتها ،
وتسمية الوصف علة للأحكام الشرعية استعارة • فلينظر^(٦) : من أين
استمرت هذه اللفظة ؟ وذلك يحتل ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن يقال : هو مستعار في الشرع من العلة العقلية • والعلة^(٧)
العقلية : ما تستقل بإيجاب الحكم ، ويحصل الحكم بمجرد^(٨)ها ، فكل
ما^(٩) وجد^(١٠) بمجرد^(١١)ه ، ولم يحصل به الحكم - لم يكن بمجرد

(١) في هـ « علة » •

(٢) لم ترد الزيادة في هـ ، ز •

(٣) في هـ ، ل « وجد » •

(٤) في هـ ، ل : « ويصير » •

(٥) في هـ « وهذا » •

(٦) في د : « فللنظر » وهو تصحيف •

(٧) في د ، ز : « والعلة » •

(٨) في د ، ز : « بمجرد » •

(٩) ورد في د ، ز ، ل - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « اذا » •

(١٠) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « الحكم » •

(١١) في ز : « مجرد » •

علة • ويقضى^(١) هذا أن لا يسمى مطلق التماثل علة ؛ لأن مجرد وجود
في المصرة ، ولم يوجب الحكم • فالموجب للحكم : تماثل مقيد مضاف •

واذا قال : اقلوا فلانا لأنه أسود ؛ اقضى ظاهره أن العلة مجرء
السواد [المطلق]^(٢) ؛ فيقتل كل أسود • فلو بان بالنص أنه لا يقتل غير
زيد [، قلنا]^(٣) : تبين أن السواد المطلق المجرد ليس بعلة ؛ وإنما العلة :
سواد زيد ، وسواد زيد لا يوجد في غير زيد : فينعدم الحكم بعدم العلة ،
ويستحيل الخصوص على العلة - على هذا المأخذ : لأن العلة ما توجب الحكم
بمجردها ؛ فإذا وجب الحكم بمجموع أمور - من اثبات ونفي وإضافة -
فالعلة المجموع لا البعض •

ولما كثر ممارسة الأستاذ أبي اسحاق للبحث عن العلل والمعلولات
العقلية ، ولم [يثبت عنده]^(٤) للعلل الشرعية استعارة^(٥) إلا منها - أثبتها^(٦)
على مثالها ، وقال بموجبها : لا يتصور الخصوص : لا على العلل المستتبطة ،
ولا على العلل المنصوصة^(٧) ، إذ العلة : ما توجب المعلول ، فإذا لم توجب :
انعطف قيد على العلة لا محالة ، كما ذكرناه^(٨) في السواد المنصوص عليه •
المأخذ الثاني لاستعارة اسم العلة : البواعث العرفية ؛ فإن الباعث على

(١) في د « ومستقصى » وهو تصحيف عن « ومقتضى » •

(٢) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٣) لم ترد الزيادة في د •

(٤) في ل : « يعتقد » •

(٥) صحف في د ، ز - بلفظ : « استشارة » •

(٦) في ه ، ز : « وأثبتها » •

(٧) صحف في ه ، ل - بلفظ : « المظنونة » •

(٨) في د ، ز : « ذكرنا » •

الفعل يسمى في العادة^(١) : علة للفعل^(٢) ، فيعطى الانسان غيره مالا ، فيقال : لم أعطيته ؟ فيقول : لأنه فقير ؟ فيقال : فقره علة اعطائه^(٣) ، على معنى : أنه داعيه وباعته • وجنس هذه العلل يحتمل الخصوص ؛ اذ لو سأله فقير آخر فلم يعطه ، ف قيل له : لم لا تعطيه وهو فقير ؟ فينتظم أن يقول : لأنه عدوى ؛ ولا يعد ذلك مناقضا للكلام الأول في العادة ، ولو سأله ثالث فلم يعطه ، فزوجع في ذلك وقيل له : أنه فقير ، فلم لا تعطيه ؟ فيقول : لأنه معتزلي - فهذه الكلمات [٦٨ - أ] لا تعد مناقضة^(٤) في العادة •

نعم : الذي غلب على كلامه^(٥) جدال المتكلمين ، قد يقول له : ناقضت كلامك ؛ لأنك عللت عطيتك الأولى بالفقر ، فكان من حقتك [أن تقول]^(٦) اعطيته لأنه فقير ، وليس عدوى [ولا]^(٧) معتزلي^(٧) ، فان الباعث لو كان هو الفقر بمجرد ، فقد وجد في العدو وفي المعتزلي • فالباعث مركب من وجود الفقر ونفي العداوة و^(٨) الاعتزال • فهذا يُعَدّ - في العادة - من عجرفة الطبع ، واعوجاج الكلام • اذ قد تبعت داعية العطف والصدقة من العلم بالفقر ؛ وليس يخطر بالبال العداوة ولا الاعتزال • وكذلك كل ما يتصور أن يقدر من الصوارف وباعث الفعل ، لا يتصور أن [لا]^(٩)

(١) في ل : « العرف » •

(٢) في هـ : « الفعل » •

(٣) في د : « لعطائه » •

(٤) في د ، ل ، ز : « متناقضة » •

(٥) في هـ : « كلام » •

(٦) سقطت الزيادة من هـ •

(٧) في د « معتزلي » ولعله تصحيف •

(٨) في د ، ز : « ونفى ... » •

(٩) سقطت الزيادة من ل •

يكون معلوما للفاعل ، ولو كانت السلامة عن حارف العداوة والاعتزال جزءا من الباعث ، لوجب أن يكون معلوما حالة^(١) الفعل ، وقد تصور أن لا يكون معلوما ؛ وهو - مع ذلك - باعث ، ويسمى : علة •

فعلى هذا المأخذ في الاستعارة ، يجوز تسمية التماثل المطلق - في غير المصراة - علة ؛ ويكون ضم شرط السلامة عن صورة التصرية الى العلة ، وتقدير التركيب^(٢) منه - برودة في الكلام : تنفر عنها الطباع ، كشرط السلامة عن صوارف العداوة والاعتزال • ومن جوز الخصوص على العلل ، وسماها - بعد لحوق^(٣) الخصوص - علة ؛ فهذا منشأ نظره وخياله •

المأخذ الثالث : تسمية ما يظهر الحكم به - : اما في نفسه ، أو في حق علم الناظر - علة • وهذا يستند الى الحيات ، [كمن عرض له سقام]^(٤) وفارقه الصحة بعلة عارضة عليه ، يسمى ذلك العارض - المغير لحاله من الصحة الى السقام - علة ، فيقال : حدث به علة البرودة مثلا فمرض • وربما يكون ذلك العارض مستمدا من وصف سابق خلقي : كغلبة البياض على اللون مثلا ؛ فيكون الضعف حادثا [با]^(٥) لعلة الحادثة مع المزاج السابق ؛ ولكن الحادث بمجردده يسمى : علة ؛ لأن الضعف ظهر - [في حق المحل]^(٦) وفي حق علمنا - بحدوث ذلك العارض •

(١) في ل : « باحالة العقل » وهي مصحفة •

(٢) في د ، ل ، ز : « التركيب » •

(٣) في د : « تحقق » •

(٤) في هـ ، ل « فمن عرضت له أسقام » •

(٥) لم ترد الزيادة في د •

(٦) في هـ ، ل : « في المحل » •

وكذلك : من وقف على شاطئ . شط^(١) أو بشر ، فطمه انسان لطمه
رداء في البشر وهلك - سمى لطمه وترديته علة لهلاكه^(٢) وان لم يتصور
أن يكون ذلك موجبا لهلاك الا بشرط خلو الهواء عن [الجسم المسك]^(٣)
بحدوث عرق البشر . ولكن أشارت العقول الى اضافة الهلاك الى الضرب ،
لا الى هواء البشر ؛ وان كان لا يوجب الهلاك الا به .

وبهذا التأويل ، استقام للفقهاء تسمية البيع والقتل والزنا : سببا للحكم
وعلة ؛ دون الاضافة الى المحل والأهل ، لأنها من انحوادث التي اذا حدثت :
ظهر الحكم بها . أما صفات الأهلية والمحلية ، فسابق مطرد .

فعلى تأويل الاستعارة من هذا المأخذ ، يجوز تسمية التماثل المطلق
علة : لأنه^(٤) يظهر الحكم بمجرد في سائر المواضع ، دون أن يعرف
الناظر اضافته الى غير مسألة المصراة ، اذ لا يعرف هذه الاضافة من
لا^(٥) يعرف مسألة المصراة ، وقد يظهر للناظر هذا الحكم بهذه العلة ، دون
أن يسمع مسألة المصراة .

فهذا منشأ هذه الخيالات^(٦) . ولكل طريق من ذلك وجه ، وانما
اشتد انكار فريق على فريق : من حيث انكارهم للتسمية مأخذا سوى
ما اعتقدوه .

فمنكر خصوص العلل مستمد من فن الكلام . والقائل بخصوصه

(١) في د ، ل ، ز : « سطح » .

(٢) في ه ، ز : « في هلاكه » .

(٣) في د ، ز : « الجو المنبسط » .

(٤) في ه ، ل ، ز : « اذ » .

(٥) في ه ، ل : « لم » .

(٦) في د ، ز : « المقالات » .

ملتفت الى العادات ؟ وعلى منهاجه يجرى نظر الفقهاء^(١) ، وهو عن منهاج الكلام أبعد ، ولذلك قيل : ان القائل بالخصوص في الملل فقيه محض ، لانه يجرد^(٢) نظره الى العادات^(٣) والمعتقدات الظاهرة • فنقول للذي سماه علة : ما الذي عنيت به ؟ ان عنيت^(٤) وجوب الحكم بمجردة - وهذا حد العلة عندك - فهذا بمجردة لا يوجب الحكم ، دون نوع من الاضافة • وان عنيت به أن الحكم يعرف بمجرد معرفته ، دون أن تخطر بالبال الاضافة - فهذا على هذا التأويل مسلم • واذا كان اسم العلة مستعارا في هذا المقام ، فطريق الاستعارة متسمة ، ولا حرج فيها بعد الاحاطة بالمقصود المتعلق بالقضايا الاجتهادية ، والجدلية ، كما قررناها •

وتبين أن منشأ هذا الخصام العظيم : أنهم لم يتفقوا على حد واحد للعلة معلوم ؟ ولو وقع الاتفاق عليه : لكان عرض الوصف - المذكور في محل النزاع - على ذلك [المحك]^(٥) • فهذا كله في العلة القطعية • ونحن نتعرض للموجوه الأخر في امتناع أحكام [الملل ، قبل أن نتعرض لخصوص العلة المستبطة - : لنستوفي أولا الكلام]^(٦) في وجوه الاضافات العقلية واللفظية ؟ اذ النظر في العلة المظنونة له مأخذ آخر •

الوجه الآخر لامتناع الحكم : أن يندفع بعد كمال العلة ، بمعارضة علة دافعة ، كرق ولد المفرور : فانه جرى فيه علة كاملة ، وهو : ملك الأصل ؟ اذ لا سبب لملك أولاد الحيوانات الا ملك الأصل • ولكن عارضه

(١) في د ، ل ، هـ : « الفقه » •

(٢) في د « مجرد » •

(٣) في د « في » •

(٤) ورد في ل ، ز : - بعد ذلك - زيادة : « به » •

(٥) في ز : « المحل » وقد سقطت الزيادة من د •

(٦) سقطت الزيادة من ز •

علة الحرية : اقترنت به ، فدفعت حكمه • ولو لم يكن ذلك اندفاعا : لما وجب الغرم^(١) : لأن الغرم لا يجب الا بتفويت ؛ ولا تفويت : اذ لا مفوت ، ولكن : قيل : دفعه في معنى قطعه • ولو اختل سبب الرق وانعدم ، لكان انعدامه لا يوجب الضمان ؛ فانه لو اعتق نصيبه من الجارية المشتركة ، فأنت بولد - لم يغرم قيمة الولد : لأنه انمقد على الحرية لانعدام سبب الرق • ولا غرم على معدم سبب الرق في الولد : لأجل الوالد^(٢) •

وكذلك : اذا زوج أمته من عبده ، فاستحقاق البضع ، علة استحقاق المهر • حتى نقول : لا ينفك عنه مع التفويض ، ولا مهر في هذه الصورة ، ولكن^(٣) نقول : [سقط بالرق^(٤) المقارن ، فكان في حكم الواجب [الساقط]^(٥) لا في حكم المتفنى من أصله لانعدام سببه : لأن ملك السيد على العبد لو طرأ : [٦٨ - ب] نبرأ ذمته من غير أن يطرق خلا الى سبب الاستحقاق ؛ فاذا قارن دفع : وكان كما لو طرأ وقطع ؛ فالتدفع في حكم المنقطع •

وكذلك القصاص الواجب : اذا انتقل بحكم الارث الى ابن من عليه القصاص - سقط • ولو^(٦) كان سبب استحقاق ابن القاتل مقترنا ، لم يجب القصاص ؛ وكان في معنى الواجب الساقط • وقد عبر بعض أصحابنا عنه :

(١) ورد في ل - بعد ذلك زيادة : « على الغرم » •

(٢) في ل ، ز : « الولد » •

(٣) في ل : « ولكنه يقول » وقد سقطت الزيادة من ز •

(٤) في د : « الرق » •

(٥) سقطت الزيادة من ه •

(٦) في ه ، ل : « فلو » •

بأنه وجب ثم سقط • فقبل له : إن سقط فلم وجب ؟ وإن وجب مع الأبوة .
واقترانها ، فلم سقط ؟ فكانت هذه اللفظة مختلة • والمعنى ^(١) أنه في حكم
الواجب الساقط : إذ ^(٢) الحكم ثابت تقديرا • ولذلك ^(٣) قال بعض
المحققين : من اشترى قريه لم يدخل في ملكه ؛ بل عتق عليه واندفع
ملكه • فاندفاع ملكه له حكم العتاق : إذ لو ملكه ^(٤) لدام ملكه ، والقرابة
توجب نفي الملك : فتوجب دفع الملك ، وهو دفع في معنى القطع •

وهذا استبعده فريق ، وهو عندي شديد على هذا التأويل •

وكذلك قال الفقهاء : من نصب شبكة في مدارج ^(٥) الصيد ، فتعاق
به صيد بعد موته - حصل الملك لورثته بطريق التلقي من المورث ^(٦) : حتى
تقضى منه ديونه ، وتنفذ فيه وصاياه ^(٧) • ومعناه : أن علة ملك المورث جرت
بكمالها ^(٨) ؟ ولكن الموت دافع له فلتقاء الوارث ؟ فكان ذلك في معنى

(١) في هـ : « فالمعنى » •

(٢) في هـ : « ان » •

(٣) في ل ، ز : « وكذلك » •

(٤) في د ، ل : « ملك » •

(٥) في هـ : « مدارج » وهو تصحيف : انظر المصباح : (درج) •

(٦) في د ، ز : « المورث » •

(٧) وهذا - أيضا - وجه المصير الى أن الدية الواجبة خلفا عن
التصاص تكون مالا موروثا ، حتى تقضى منه ديون المقتول ، وتنفذ فيه
وصاياه ، وتجرى فيه سهام الورثة لان هذا المال وجب بالسبب الذي وجب
به الأصل ، والسبب - وهو : القتل - انعقد للميت ، فيستند وجوب
الخلف اليه • والى هذا أيضا استند وجوب الضمان على الميت : اذا حفر
بثرا في الطريق ، وتلف فيها مال أو انسان بعد موته - فراجع : الكشف
على البزدوى (٤/٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨) •

(٨) في د ، هـ : « جرى بكماله » •

الاتقال تقديرًا : لأنه بطريق التلقي منه ، وإن كان الملك لا يصادف الميت بحال . فالتلقي [منه]^(١) كالالاتقال .

وكذلك قال بعض الفقهاء : الجناية في حق الجاني - في شبه العمد والخطأ - سبب للوجوب ؛ والمعلقة يتعرضون له بطريق التحمل ، ولكن يجري ذلك على وجه مختطف لا يحس ؛ ولكن يعقل تقديرًا .

وقال أبو حنيفة - رضى الله عنه - : عقد الوكيل سبب في [وجوب حق الموكل]^(٢) ، والملك يحصل للموكل بطريق التلقي منه على تقدير^(٣) مختطف لا يدركه الحس ، فيكون في معنى الاتقال . حتى جوز لوكيل المسلم أن يشتري الخمر - إذا كان الوكيل ذميا - بهذا الطريق^(٤) .

فهذا متفق عليه بين العقلاء والفقهاء ، وهو معقول كما تقرر ، وهو : [أن ما]^(٥) إذا طرأ قطع الحكم لا تبويض العلة ، فإذا اقترن دفع ، وكان

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل ، ز .

(٢) في ه : « ملك الوكيل » وفي ل : « حق الوكيل » .

(٣) في د : « طريق » .

(٤) هذه مسألة مبنية على أن حقوق العقد في المعاملات على تتعلق بالوكيل العاقد ثم تنتقل إلى الموكل بطريق التلقي ، أم تتعلق بالموكل مباشرة والوكيل كالرسول في النكاح ؟ وقد ذهب أبو حنيفة إلى الأول ، وذهب الشافعي وأحمد إلى الثاني . ومن هنا وقع خلاف في شراء الوكيل الذمي عن المسلم خمرًا : فذهب أبو حنيفة : إلى جواز العقد ، وقال : إن على المسلم بعد ذلك أن يخلله . وخالفه في ذلك الصحابان ورأيا رأى الشافعي وأحمد : أن العقد لا يجري في حق المسلم . وهو مذهب فقهاء المالكية وإن لم يرد فيه نص عن إمامهم . فانظر : المنهذب (١/٣٥٨) والهداية (٣/٣٦٠ و ١٠٠) والإفصاح (٢٠٨) والإشراف (٢/٢٩) وحاشية ابن عابدين (٥/٤٠٩) والمغنى (٨/٥٦٢) .

(٥) في د ، ز : « أيضا » .

الندفع في معنى القطع •

والفرض في هذا المقام أن نبين أن الحكم وإن اندفع ، فالموجب علة محققة من حيث اللفظ ، والمقل ، والاجتهاد ، والجدل • ولا حاجة الى الاحتراز عن مواضع^(١) انتفاء الحكم ، بهذا الطريق •

الوجه الثالث : لانتفاء الحكم مع وجود العلة : أن يتنفي لا لخلل في ركن العلة ، ولكن لخلل في المحل والأهل والشرط ، كقولنا : إن البيع سبب لزوال الملك وعلة له • ولبيع ركن ، وهو : صيغة الإيجاب والقبول • وله مصدر ، وهو : العاقد • وشرطه : [أن يكون عاقلا بالغاً مالكا • وله موقع ومنزل ، وهو : المبيع ، وشرطه]^(٢) : أن يكون مالا متقوماً مقدوراً على تسليمه • الى غير ذلك من الشرائط • والفقهاء يطلقون القول بأن البيع هو السبب والعلة ، مع علمهم بأن الحكم لا يتعلق بمجرد وجود صيغة البيع^(٣) ، ما لم تصدر عن مصدر مخصوص ، ولم تضاف الى محل مخصوص •

فتقدم^(٤) في هذا الطرف القضية العقلية واللفظية ، فنقول : لا وجه لتسميته علة على مذهب من يأخذ العلة من مثال التحلل العقلية ؛ فإن الموجب للحكم بيع مضاف الى عاقد مخصوص مضاف لمعقود مخصوص ، فالعلة^(٥) عبارة عن البيع الموصوف بسائر الأوصاف • فإذا لم يحصل الملك : كان

(١) في هـ : « موضع » •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) في ز : « التحول » •

(٤) في د : « فنقدر » •

(٥) في ز : « والعلة » •

ذلك لانعدام العلة والسبب • واليه يشير مسلك الأستاذ ، فيقول ^(١) : لا فرق بين أن يتمتع الحكم لفقد الايجاب والقبول أو لخلل فيه ، وبين أن يتمتع لصدوره ^(٢) من الصبي ، وبين أن يتمتع لمصادفته خيرا ^(٣) • فالكل يتمتع لامتناع السبب • فاذا باع الصبي ، بطل : لعدم السبب • واذا بيع الخمر ، بطل : لعدم السبب • واذا بيع واختل الايجاب وانقبول ، بطل : لعدم السبب • فان السبب المشروع - الذي هو علة لافادة الحكم - : بيع مضاف الى عاقد مخصوص ، والى معقود مخصوص • ففقد ^(٥) بعض الأوصاف فقد للسبب ^(٥) والعلة •

فعلى هذا ، اذا قال الحنفي مثلا : النصب سبب للملك بدل المنصوب ، فكان سببا للملك المنصوب أو كان علة له - ينتقض بالنصب في المدبر • وقد اختلف الجدليون في ذلك ، فمنهم من قال : هذا النقض غير لازم ؛ فانا نقول : النصب في المدبر سبب ^(٦) ، ولكن المحل غير قابل للتمليك ، ولذلك لا يقبل البيع • ومن الجدليين من زاد احترازا وقال : فينبغي أن يفيد الملك في المحل القابل [للتمليك] ^(٧) •

وكذلك اذا قلنا : ملك الصبي كامل : فكان سببا لوجوب الزكاة ؛

(١) في ز : « ويقول » •

(٢) في د ، ل ، ز : « لصدوره » وكلاهما صحيح على ما في المختار : (ص د ر) •

(٣) في ه ، ل : « الخمر » •

(٤) في ه : « باع » •

(٥) في د : « فلفقد ... السبب » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « بعيد » •

(٧) في ل : « للملك » وقد سقطت الزيادة من ز •

فقل لنا : باطل بملكه فيما دون النصاب • الى أمثال له ، فهو ^(١) النقض المائل عن مقصد التعليل ، الوارد على صورة اللفظ • ونحن نقول : القضية الاجتهادية في هذا الجنس معلومة ^(٢) ؛ اذ لا يجوز للمجتهد أن يفتي بحصول الملك بمجرد ملاحظة البيع ، ما لم يلحظ اتصافه بقيوده ، وإضافاته • فانما ^(٣) الموجب للحكم بيع موصوف بالاضافة الى شخص مخصوص ومحل مخصوص • فاذا صادف جميع القيود والاضافات [حاصلة] ^(٤) : حكم بالملك والا فلا •

وأما ^(٥) القضية الجدلية ، فالذي نراه فيها أن هذا النقض غير لازم : لأنه مائل عن مقصد الكلام • فانما وان كنا نعلم أن موجب الحكم مركب من جملة الأوصاف ^(٦) ، ولكن جهات النظر ونواحيها متباعدة ^(٧) • فليس بطلان بيع الصبي من جهة بطلان بيع الخمر • بل يقال : لا خلل في الركن وهو : الايجاب والقبول • وانما الخلل في صفة العائد • فيطلب مأخذه • ومأخذه يمد [٦٩ - أ] عن مأخذ صفات العقود ^(٨) وصيغة الايجاب والقبول • فنقول : بيعه سبب "صادف محله ولكن لم يصدر من أهله ، وبيع الخمر صدر من أهله ولكن لم يصادف محله ؛ فتباعد ^(٩) مقاصد النظر ، وتباين ^(٩) مأخذه •

(١) في د : « فهذا » •

(٣) في د ، ل ، هـ : « معلوم ، ولعله تصحيف •

(٣) في ز : « فان » •

(٩) في ل : « حاصلا » ، ولم ترد الزيادة : في هـ •

(٥) في هـ ، ل : « أما » •

(٦) في ل : « الاضافات » ، وفي ز : « الاضافة » •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « مساعدة » •

(٨) في ز : « العقود » وصحفت في د بلفظ : « العقول » •

(٩) في د ، ز : « فتباعد مقصد ... وتباين » •

فإذا كان المقصود البحث عن جهة ، فتعرض المعلل لمأخذها - فلا ينبغي أن يناقض بما ينشأ النظر فيه من ناحية أخرى بعيدة عن مقصد النظر .

وإذا قال القائل : الصبي أهل للبيع ، لم يحسن أن يقال : لو كان أهلاً^(١) لصح منه بيع الخمر .

وإذا قال : المبيع [الغائب]^(٢) محل المبيع^(٣) ، لم يحسن أن يقال : لو كان كذلك لصح [فيه]^(٤) بيع الصبي ، فإنه وإن بطل^(٥) بيع الصبي فيه ، لم يناقض قونه : هو محل البيع . وكان مثاله من كلام الشارع صلوات الله عليه قوله : « في سائمة الغنم الزكاة »^(٦) وما دون النصاب سائمة ، ولا زكاة فيه . ولا يعد تقضا لهذا الكلام : لأنه منحرف عن مقصود الكلام .

وقد قال عز وجل : « والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا »^(٧) فجعل السرقة علة للقطع ؛ وسرقة ما دون النصاب سرقة

(١) في ز : « كذلك » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل .

(٣) في د ، ز : « البيع » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ل .

(٥) في د ، ل ، ز : « أبطل » .

(٦) هذا معنى الروايات التي تناولت سائمة الغنم ، ولفظ البخارى : (١١٨/٢) وفي صدقة الغنم في سائماتها ، والبيهقي في سننه الكبرى (٨٥/٤) - ٨٦ و ٨٩ و ٩٩ : وصدقة الغنم في سائماتها . واحمد في المسند (١٨٤/١ : ع) وفي سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة . وانظر ايضا : مسند الشافعي (٣١) والموطأ (٢٥٠/١) والمستدرک (٣٩١/١) وسنن أبى داود (٩٧/٢) ونصب الراية (٣٣٦/٢) ، والمشكاة (٥٦٥/١ - ٥٦٧) والمحلي (٤٦/٦) ونيل الأوطار (١٠٤/٤ و ١٠٧) .

(٧) سورة المائدة (٣٨) .

وليس بعله ، ولا يعد ذلك نقضا ولا مناقضا ؛ لأن مقصود الكلام التعرض
للجهة والسبب ، لا للمحل الذي يعمل فيه السبب .

فهذا ما نراه في القضية الجدلية ، وهو : رد كل نقض منحرف عن
مقصد الكلام ؛ كما ذكرناه .

وكذلك^(١) لا نرى انتقاض قول الخنفي^(٢) بالمدير ، اذ قال : النصب
سبب ملك البدل ، فليكن سبب ملك الأصل ، لأنه يقول : هو في المدير
- أيضا - سبب ؛ فليس^(٣) من مقصوده التعرض للمحل الذي يعمل فيه
السبب . وهذا عبر الجدليون عنه : بأن الممثل للجملة لا يناقض بالتفصيل .
فهذا ما يتعلق بالقضية الجدلية ، والاجتهادية .

أما القضية [العقلية والاسمية]^(٤) ، فنقول فيها : تسمية السرقة
المطلقة علة في القطع لا يستقيم على مذهب من يأخذ حد العلة من العقلية ؛
لأن العلة الموجبة سرقة مضافة مخصوصة ، فلا يضاف الحكم عقلا الى
السرقة المطلقة ، ولا تسمى السرقة المطلقة عن قيد الاضافة علة ، فالعلة
سرقة مقيدة بجميع فيودها . وكذلك^(٥) البيع والقتل والزنا ، وجميع
الأسباب ، فلا يسمى مطلقها علة . أما من يأخذ اسم العلة من ظهور الحكم
بسبب حدوثه ، فالحادث المتجدد هو السرقة والقتل والبيع [والزنا]^(٦) .

(١) في ل : « ولذلك » .

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ وهي « رضى الله عنه » .

(٣) في ل : « وليس » .

(٤) في د ، ز : « اللفظية الاسمية » وهي خطأ .

(٥) في د ، هـ : « وكذا » .

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز .

فأما أوصاف الفاعل والمحل فسابق^(١) ؛ فيضاف الحكم إلى الحوادث لا إلى أوصاف المحل ، وإن كان أوصاف المحال^(٢) والفاعلين شروطا لحصول المقاصد ، كما ضربناه : من أمثال المردى في البئر ؛ والعلة العارضة الموجبة للضعف . وهذا المسلك أقرب إلى الفقه .

وقد فرق الفقهاء بين ما قبل وجود السبب ، وبين ما بعده - في الأحكام ؛ والوجوب ' متف في الحالتين^(٣) جميعا . فجوزوا تقديم الزكاة بعد وجود ملك النصاب وقبل انقضاء الحول ، ولم يجوزوا قبل ملك النصاب^(٤) . وجوزوا تقديم الكفارة على الحنث بعد وجود اليمين ، ولم يجوزوا [قبل اليمين]^(٥) ؛ والوجوب متف في الحالتين : اعتمادا على سبب الوجوب . قسموه سببا وإن لم يتصل به الوجوب ، فتسميته^(٦) علة على هذا التأويل - أيضا - غير بعيد .

وكذلك جوزوا التكفير عن القتل بعد الجرح ، بالمال وبالصوم^(٧)

(١) في هـ ، ل : « سابق » .

(٢) في د : « المحل » .

(٣) في ل : « الجانبين » .

(٤) قد ذهب إلى هذا جمهور الفقهاء ، وذهب مالك : إلى أنه لا يجوز تقديمها على حَوْلَانِ الحول - فراجع : المهذب (١/١٦٦) والبحر الرائق (٢/٢٢٦) والاشراف (١/١٦٧) والافصاح (١٠٦) .

(٥) في د ، ل ، ز : « قبله » .

(٦) في د ، ل ، ز : « وتسميته » .

(٧) في هـ ، ز : « والصوم » .

الذي هو عبادة لا تقدم على وقتها^(١) .

وتستمد هذه التسمية الفقهية المعتضدة بالعرفيات التي قدما أشلتها من قضية في الاضافة عقلية ؛ فان الذات الموصوفة بصفات ، اذا أوجبت حكما : أشارت العقول الى^(٢) الاضافة الى الذات دون^(٣) الصفات ، فان الصفات توابع ، فلا تجعل ركنا مع^(٤) الذات وجزءا من الموجب . فالكتابة اذا حدثت من جهة الكاتب : أضيفت الى الكاتب لا الى العلم والقدرة والقصد والارادة وان كنا نعلم أن ذات الكاتب لا تحدث الكتابة إلا بعد الاضاف بهذه الصفات .

وكذلك : احداث العالم مضاف الى الاله - عز وجل - في ذاته ، فيقال : هو المحدث ؛ وتستقيم الاضافة الى مجرد الذات ، دون التعرض للصفات .

فان قال قائل : هو اشارة الى ذاته الموصوفة بصفاته ، قلنا : يجوز أن يقال : زيد محدث هذه الكتابة ، فيضاف الاحداث الى ذات زيد :

(١) في هـ ، ل ، ز : « وقته » . وهذه المسألة مبنية على أن الحق المتعلق بسببين لا يجوز تقديمه عليهما . أما اذا وجد أحدهما : فهل يصح تقديمه على الآخر ؟ فذهب الحنفية والشافعية : الى جواز التكفير عن القتل بعد الجرح وقبل الموت ، لوجود أحد السببين . أما كفارة اليمين ، فإن كانت صوما : فلا تصح قبل الحدث . وإن كانت اطعاما أو كسوة : لم يجز تقديمها أيضا عند الحنفية ، وجوزه الشافعية . فراجع : الام (٥٧/٧-٥٨) وتقويم الأدلة (ص ٧٨٣) والمهذب (١٢٧/٢) ، والوجيز (٢٢٥/٢) والهداية (٥٦/٢) والبحر الرائق (٣١٦/٤) .

(٢) في ز : « في » .

(٣) في ل : « لا الى » .

(٤) في د : « من » .

وليس زيد عبارة عن الذات مع العلم والارادة والقصد ، فانه - مع الانفكاك عن هذه الصفات - تعقل ذاته ، وزيد اشارة اليه لا الى الصفات •
فكذلك^(١) بهذه القضية العقلية ، تستقيم اضافة حدوث^(٢) الملك الى البيع في ذاته ، وحدث وجوب العقوبات الى القتل والسرقة والزنا في ذواتها^(٣) •

فان قولنا : بيع مكلف ، [اضافة ؛ وهو :]^(٤) صفة البيع لا يعقل قيامه الا بالبيع • وقولنا : سرقة نصاب ، اضافة الى السرقة • والاضافة صفة تابعة للمضاف اليه ، فكان الذات في نفسها^(٥) هي التي يضاف اليها^(٦) ، دون الأوصاف التابعة • وبهذا تفصل عن أجزاء الملة وأبعاض أركانها : اذ ليس بعضها^(٧) تابعا للبعض ، فهو كالايجاب والقبول : لا يضاف الحكم الى واحد ، بل يضاف اليهما • فالسبب يتركب منهما ، وليس أحدهما وصفا للآخر •

ولذلك ، قلنا : لو ملك نصف النصاب وعجل نصف شاة : لم يجز ؛ ولو ملك كمال النصاب وعجل الزكاة قبل انقضاء الحول : جاز • لأن الموجب هو نصاب باق حولا ؛ وكونه باقيا^(٨) صفة النصاب^(٩) : فلم يكن ركن الملة وبعض السبب • فجواز التقديم بعد وجود^(١٠) أصل

(١) في د ، ز : « وكذلك ... صدور » •

(٢) في هـ : « ذاتها » •

(٣) في هـ : « اضافة هو » ، وفي ل : « واطافة هو » ، والزيادة من الناسخ •

(٤) في هـ : « نفسه ... إليه » •

(٥) في د ، ل : « بعضها » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « حولا » •

(٧) في ح : « للنصاب » •

(٨) في د : « وجوده » •

السبب • ونصف النصاب بعض السبب وأحد أركانه ؟ فلم يمكن ان يجعل تابعا وتقدم سبب وجوده الزكاة •

فهذه قضايا عقلية : تأيد بالعادات^(١) ، وتؤيد المصير الى تسمية الأسباب [عللا]^(٢) ، واطافة الأحكام اليها اذا حدثت ، وان كان الحكم لا يجب بمطلقها وبمجرددها ؟ وانما يجب بموصوفها باضافات • ولكن الحكم يضاف - عللا [٦٩ - به] وعرفا ولغة - الى الذات الموصوفة ؟ فيجاز تسميتها عللة بهذا الطريق • وبان أن ذلك جار في الجدل على الوجه الذي قررناه ، ونبها على القضية الاجتهادية فيه أيضا •

فان قال قائل : سياق كلامكم يدل على أن العاقد والمبيع في مقام الشرط والمحل في البيع^(٣) ، وليس في مقام الركن • ونحن نعلم أن البيع لا ينعقد بغيره دون بيع ، فالبيع هو الركن ، فكيف يقال : انه محل يجرى مجرى الشرط ؟

قلنا : الشرط والمحل والركن عبارات أطلقها الفقهاء ، وغمض مدركها على الأكثر ؟ لأنهم يعبرون بها عن مقاصد مختلفة ، ولم يتفقوا فيها على حد معلوم بالاصطلاح • ونحن ننبه على الغرض ، ثم لا حرج في الاطلاقات ، نقول : القتل لا يتصور الا بقاتل وقتيل وفعل يسمى قتلا ؛ واذا وجب القصاص فانما يجب بالقتل • ولا يتصور [أن ينفعل القتل قتلا]^(٤) ، الا بالقتيل والقاتل ، [وفعل يسمى قتلا]^(٥) • ولكن لا تجعل

(١) صحف في د ، بلفظ « بالعبادات » •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) في ل ، ز : « للبيع » •

(٤) سقطت الزيادة من ز •

(٥) سقطت الزيادة من د ، ل ، ه •

حياة القتل ووجوده^(١) بعضا من موجب القصاص ولا ركناً ، ولكن يحال الحكم^(٢) على القتل المجرد ؛ ثم نعلم أن القتل لا يفعل قتلا إلا بحياة^(٣) المقتول ووجوده ووجود الفاعل ، ولكن القصاص يضاف الى ما يضاف اليه الهلاك ، والهلاك يضاف الى الفعل وهو : الجرح ، لا الى محل الجرح وفاعل الجرح ؛ وان كان الجرح لا يفعل جرحا الا بفاعل ومحل .

فهذه أمور معقولة ينبغي أن تتحقق^(٤) أولا ، ثم اذا تحققت : اصطلاح الفقهاء على التعبير عما يضاف اليه [الحكم]^(٥) : بالسبب والعلة ؛ وعلى التعبير عما لا يفعل السبب الا بوجوده : بالشرط والمحل .

ثم ركن السبب عبارة عن نفس السبب وذاته ، فان اتحد ذاته : اتحد الركن ؛ وان تعدد ذاته كالإيجاب والقبول : سمي أحد العددين ركناً من أركان العلة وبعضا من أبعاضها ، ولم تُسمَ الشروط ركناً وبعضا من ذات السبب .

فهذه اصطلاحات الفقهاء^(٦) بيّنة ، ومقاصدها معلومة ، ولا حجب - بعد الاحاطة بها^(٧) - في المضايقة فيها ، والمساهلة عليها . هذا : مع العلم بأن الحكم ينتفى عند انتفاء الشرط والمحل ، كما ينتفى عند انتفاء السبب . فلا رجم عند الزنا ، ولا رجم - أيضا - عند عدم الاحسان ، ولكن جهات الانتفاء هي المختلفة . ولما تباينت^(٧) جهات النظر ، وتعددت في

(١) في د : « وجود » .

(٢) في ل : « بالحكم » .

(٣) في د : « لحياة » .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « تحقق » .

(٥) لم ترد الزيادة : في ز .

(٦) في ز : « للفقهاء » . بهذا .

(٧) في د : « تناهت » .

أنفسها ، واختلفت^(١) خواصها - اصطلاح الفقهاء على عبارات متعددة :
تنبىء - باصطلاحهم - عن مقاصدها^(٢) . فهنا فن^(٣) الفقه • وهو
اللائق به •

والقول المائل عنه ، بتقدير جميع الأوصاف^(٤) قيودا للعلة وأبعاضا
وأركانها^(٥) لها : من حيث كان الوجود^(٦) موقوفا على جميعها - مستمد من
فن الكلام ، كما نبهنا عليه •

ولن يتصور الخلاف في هذه المسئلة : من حيث المعنى ؛ وإنما يرجع
ذلك الى التسمية ، أو الى^(٧) الاضافة المعلومة بالعادة ؛ على ما ذكرناها •

هذه تمام البيان فيما يتعلق بامتناع الحكم [لمعارض مدافع]^(٨) هو
في حكم القاطع ، وفي امتناعه لفقد شرط ومحل •

والآن نتعطف على المقصود الذي كنا فيه ، وهو : بيان ورود النقض
على العلة المظنونة ؛ فالنظر فيه كثير الجدوى في الفقه ، فنقول - وبالله
التوفيق - :

المسئلة الواردة نقضا على العلة المظنونة ، لا تخلو : اما أن يعلم^(٩)

(١) في هـ : « واختلف » •

(٢) في د ، ز : « مقاصدهم » •

(٣) في ز : « هو » •

(٤) في ل ، ز : « الاضافات » •

(٥) في ز : « وأركانها » •

(٦) في د ، ل ، ز : « الوجوب » •

(٧) في هـ : « والى » •

(٨) في هـ ، ل : « لدافع معارض » •

(٩) في هـ ، ل : « علم » •

قطعا أنها وردت مورد الاستثناء عن القاعدة لخصوص^(١) معنى وحالة^(٢) ؛
أو لم يعلم كونها^(٣) واردة على طريق الاستثناء واستبقاء العلة فيما وراءه .
فإن علم أنها^(٤) وردت مورد الاستثناء ، لم يكن نقضاً على العلة
جدلاً ، ولا ينقطع به ظن المجتهد في مجرى نظره . وبيان ذلك بالمثال :
أنا إذا عللنا - لايجاب المماثلة بالكيل في الربويات^(٥) - بعلّة الطعم ، فأورد
علينا مسألة العرايا نقضا - لم ينقطع الظن عن العلة [به]^(٦) : لأنه علم^(٧)
أنه ورد مورد الاستثناء عن جملة القاعدة ، بخصوص حالة ؛ والاستثناء
صريح في استبقاء المستثنى [منه]^(٨) : فانه^(٩) لم يرد مورد^(١٠) النسخ
قاعدة الربا ، بل ورد مورد اقتطاع طرف لنوع حاجة . والدليل على كونه
استثناء : الإجماع ، فانه وارد على الملل بالكيل والقوت والمالية ، فكيف
يستقيم - في الجدل من هؤلاء - النقض به ، وعلتهم - أيضا - منقوضة
به ؟ وكيف^(١١) ينقطع ظن المجتهد عن الطعم ، وعلى أي وجه تقلّب فهو
مضطر الى أن يفهم أن الحكم في العرايا لم يرد لدفع قاعدة الربا ، بل ورد

(١) في د : « وخصوص ... وحال » .

(٢) في هـ ، ل : « كونه واردا » .

(٣) في هـ ، ل : « أنه ورد » .

(٤) في ز : « الموزونات » .

(٥) لم ترد الزيادة في د ، ز ، هـ .

(٦) في هـ : « به علم » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ل .

(٨) في د ، ز : « إذا » .

(٩) في ل : « بررود » ، وهو تصحيف .

(١٠) في د ، ز : « فكيف » .

[مقررهما]^(١) بما جرى فيه : من التقييد بخمسة أوسق وغيره • ولكنه اقتطعت صورته^(٢) لِحاجة مخصوصة ؟ وهذا يلحق^(٣) النظر فيه بالملة القطعية ، وهو : أن ورود الاستثناء على الملة يعطف قيدها على الملة • وهل يخرج مطلقها عن أن يسمى علة أو يضاف الحكم اليه ؟ وقد ذكرنا بيانه • وحد ما يعلم كونه واردا مورد الاستثناء : أن يضطر اليه كل فريق على أي وجه ردد^(٤) النظر ؟ لا^(٥) يختص ذلك بمذهب دون مذهب •

فاذا علم المجتهد أنه على أي وجه تقلب في نظره ، وعلى^(٦) أي علة اعتمد : اضطر اليه - كان ذلك اجماعا في وروده مورد الاستثناء ، فلا ينقطع نظره •

وإن كان مجادلا ، فلا يلزمه النقض ، لأنه منقلب على الخصم في علة ومذهبه - أيضا - • وهل يجب الاحتراز عنه بصورة لفظ ، وتقييد^(٧) بقيد عبارة ؟ اختلف فيه الجدلون • والأصح - عندنا - : أن تكليف ذلك قبيح في الاصطلاح ، كما تقدم •

ومن أمثلة ذلك : تمسكنا - في إيجاب تعيين النية في الصوم - بكونه عبادة مفروضة ، فيفتقر إلى التعيين • فقبل [لنا]^(٨) : يبطل [هذا]^(٩)

(١) في ه ، ل : « مستمرا قاعدة الربا » ، وفيها تصحيف •

(٢) في ه ، ل : « صورة » •

(٣) في ز : « يلتحق » ،

(٤) في د ، ز : « ورد » •

(٥) في ل ، ز : « ولا » •

(٦) لم ترد الواو ، في د •

(٧) في ز : « وتقييده » •

(٨) نم تزد الزيادة : في ل ، ز •

(٩) لم ترد الزيادة : في ه ، ز •

بالحج ، فانه لا يفتر الى التعيين • فأقول : أما المجتهد فلا ينقطع ظنه
الحاصل بمخالفة الحج له ؛ فانه ^(١) كيف ما تردد ، فالحج على خلاف
قياس العبادات في ائنة ؛ فانه لو أهل باهلال كاهلال زيد - وهو لا يدري - :
انعقد • وتطرق اليه أمور لا تطرق الى سائر العبادات • فعلم أن الشرع
قطعه عن قياس غيره ، واستثناء عنه ؛ لا أنه رفع به قياس [٧٠ - أ]
العبادات • اذ لا بد من اتباع نوع من النظر في افتقار العبادات الى ائنة ،
فكيفما ورد فالحج على مخالفته •

هذا نظر المجتهد • وربما يسنح في هذا المقام أن المعنى المناسب
- لو ظهر - متروك ، ووجب العدول الى التشبيه • وهو : أن الصوم الى
الصلاة أقرب منه [الى] الحج ^(٢) •

وعلى الجملة : انعطف من الحج قيد وإضافة على العلة المطلقة ؛
وذلك القيد لا يناسب ، وانما هو تمييز بعلامة فاصلة لمحل جريان الحكم -
عن محل انقطاعه ؛ وهو : شبه الذي قدمناه • فاما أن يستعمل التشبيه
والعلامة كاستعمال ^(٣) الخيل وتخصيصه ^(٤) ، واما أن يعتبر العلامة
ويضيف الحكم الى نفس العلة ^(٥) • ولذلك اضطر النكرون للتعليل
بأوصاف لا تناسب ، الى جواز الاحتراز - في مثل هذه المواضع - بوصف

(١) في ل ، ز : « لانه » •

(٢) في د « للحج » ولم ترد فيها الزيادة السابقة •

(٣) في ه ، ل : « في استعمال » •

(٤) في د ، ز : « ويخصص » •

(٥) في ه ، ز : « العلامة » •

لا يناسب ؛ فانه مضموم [الى المناسب]^(١) غير^(٢) مستقل بنفسه • وبه يتبين أن القول بالعلامات^(٣) الفاصلة التي لا تناسب - وهو السذي يسمى : الشبه^(٤) مرة ، والطرد أخرى - حق لا محص عنه • اذ لو سبر السابر جميع المناسبات المخيلة ، لم يصادف واحدا منها يطرد من غير احتياج الى تقييد ، وتخصيص ، واطافة الى جنس دون جنس • وتلك^(٥) الاضافات : [اضافات] فيود بعلامات لا تناسب ؛ كتخصيص معنى مناسب بالبيع ، وقطعه عن النكاح • وتخصيص مناسب بالقصاص ، وقطعه عن السرقة ؛ مع أن صرّف المناسبة ومحضها ينسب الى الكل على وتيرة [واحدة]^(٦) • ولكن يقال : علم أن الشرع راعى هذا المعنى في موضع دون موضع ؛ والتقييد ببعض المواضع على خلاف المناسبة ؛ فالمناسبة منقوضة ، ويتمين الرجوع الى العلامات المعروفة لمجاري الاحكام ومقاطعها ؛ وهو : القول بالوصف الذي لا يناسب في تعريف محل الحكم به^(٧) ، سسمى ذلك شبها^(٨) أو طردا •

واذا نبهنا على هذه الدقيقة ، فنعود الى الغرض ونقول : كما لا ينقطع ظن المجتهد بورود الحجج نقضا - : لعلمه بأن الحجج يخالف كل قياس

(١) في ز : « ولا يناسب » •

(٢) في هـ ، ل ، ز : « وغير » •

(٣) في د : « العلامة » •

(٤) في د : « التشبيه » •

(٥) صحف في ل ، بلفظ : « وننكر » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٦) لم ترد الزيادة في هـ ، ل •

(٧) في ز : « له » •

(٨) صحف في ز ، بلفظ : « تنبيهها » •

ذكر ، ونزول الحج منزلة المرايا ، وكونه نقضا لكل علة ذكرت في الربا - فليعلم^(١) أن المجادل أيضا يدفع النقض بهذا الطريق ، ويقول : معول الخصم على عدم التعين [في الحج]^(٢) والحج - أيضا - لا يتعين وقته • وقياسه الافتقار الى التعين • فهو تقض على كل فريق ؛ فليخرج من اللبس^(٣) وليعلم أن حكم الشرع فيه وارد في معرض قطعه ، واستثنائه^(٤) بخصوص اسمه وصفاته^(٥) عن غيره • فالنظر^(٦) في الباقي - على ما يقتضيه التعليل - مستمر ، والحج لا يورد نقضا على شيء منه • فإن الممثل لا يفارق خصمه في أصل التعليل ؛ وإنما يفارقه في عين العلة • والحج نقض على كل علة عنت ، فليس يختص الخصم بالتزامه^(٧) ، وهو على خلاف الكل بالإجماع • فكأننا^(٨) عرفنا بالإجماع أن وروده مورد الخصوص والاستثناء ، لا مورد النقض والدفع^(٩) للقاعدة الجارية^(١٠) • فهذا وما يضاهيه لا يرد نقضا •

نسم للجدلين خلاف : في أن الاحتراز عنه بلفظ ، هل يجب ؟
كقولنا : صوم ، مثلا • وقد نهنا عليه ، والأمر فيه قريب •

(١) في د ، ز : « بل يعلم » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٣) في ه ، ل : « البين » •

(٤) في د : « واستثناء » •

(٥) في ل ، ز : « وصفته » •

(٦) في ه : « والنظر » •

(٧) في ه ، ل : « بالتزام » •

(٨) صحف في ز ، بلفظ : « فكما » •

(٩) في ل : « والرفع » •

(١٠) لفظ د : « الحادثة » وهو تصحييف •

فأذن الحد في هذا الجنس : أن يعلم بالاجماع وروده على مخالفة كل قياس ، أو يعلم باجماع الخصمين وروده على الفريقين • وإذا أحاط الانسان بهذا الحد ، علم أن قول أصحابنا : حق مقصود ، فيورث - قياسا لخيار الشرط على خيار [الرد] بالعيب^(١) - منقوض بالأجل • ولا يغنيهم^(٢) قولهم : ان الأجل خارج عن القياس • لان الخصم لا يعترف به ، بل يزعم أنه يستويه على قياس نفسه •

وكذلك اذا قلنا : الكتابة الفاسدة خارجة عن القياس ، فلا تلزم نقضا في البيع الفاسد - لم يسمع ذلك ؛ لأنها غير خارجة عن قياس مذهب الخصم ، على ما يعتقد في انعقاد الفاسد •

وان صوم التطوع : اذا ورد نقضا [على]^(٣) علنا في تبيت النية ، لم يسمع قولنا : انه خارج عن القياس ؛ لان الخصم يزعم أنه غير خارج عن قياسه •

وكذلك : اذا عللنا للمساواة في القصاص في مسألة [قتل]^(٤) الحر بالعبد ، والمسلم بالذمي ؛ فأورد قتل الجماعة بالواحد نقضا - لم يسمع قولنا : انه خارج عن القياس ؛ لأن الخصم يزعم أنه جار على قياسه^(٥) : في أن المساواة غير مرعية ، وأن كل واحد قاتل على الكمال [والتمام]^(٥)

(١) في د ، ل : « العيب » ولم ترد فيهما الزيادة السابقة •

(٢) في ه ، ل : « يغنيه » •

(٣) لم ترد الزيادة في د •

(٤) في ل : « قياس » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز : وقد ذهب الحنفية : الى أن الحر يقتل بالعبد والمسلم يقتل بالذمي • وخالفهم الجمهور • فراجع : المذهب (١٨٥/٢) والهدية (١١٨/٤ - ١١٩) والاشراف (١٨٠/٢) والافصاح (٣٢١) •

الى نظائر لذلك : اشتهر في المجادلات ؛ ولا وجه لشيء من ذلك •

فان قيل : فالخصم^(١) قد يقول : ان استثناء الحج عن التعيين ليس خارجا عن قياسي ، وانما^(٢) القرينة عندي تُعيِّن ، كما أن القصد يعين •
فقد^(٣) حصل التعيين بالقرينة •

قلنا : ان استقام له ذلك ، فتلك المسئلة لا تصلح لتمثيل • [فيرد التمثيل]^(٤) الى مسئلة المرأيا : فانها ترد بالاتفاق على كل فريق^(٥) ؛ ولا يجرى^(٦) تعليل معلل فيه بحال •

وانا ضبطنا قاعدة برابطة وقيدناه بمثال ، فان سنح للناظر في عين ذلك المثال شيء ، فليطلب مثلا أمثلا وأقرب منه ؛ ولا ينعطف على القاعدة المعلومة بالابطال ، لا ينطرق الى الأمثلة من الاختلال • وانما المقصود^(٧) أن ورود المسئلة على الكافة - اذا لم يكن معلوما - لم يسمع مجرد الدعوى بالخروج عن القياس •

وهذا كله بيان ما علم [أن]^(٨) وروده مورد الاستثناء [مع أن الملة مظنونة ، فأما اذا لم يعلم وروده مورد الاستثناء]^(٩) كالتطوع في مسئلة

(١) في د ، ل ، ز : « والخصم » •

(٢) في ل : « فان » •

(٣) في د ، ز : « وقد » •

(٤) سقطت الزيادة من د •

(٥) في ل : د معلل •

(٦) في ز : د يجدى « وهو تصحيف » •

(٧) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « في » •

(٨) لم ترد الزيادة في ه ، ل •

(٩) سقطت الزيادة من د •

ثببت النية - فلاحتراز عنه في الجدل واجب لا شك فيه : اذ لا تبقى
الا الدعوى المجردة في خروجه عن القاعدة •

أما^(١) المجتهد ، فهل ينقطع ظنه عن العلة التي ظنها ؟ وهل يجوز
أن يبقى الظن مع ورود النقض ؟ فقد ردد القاضي - رضى الله عنه - كلامه
[في هذا]^(٢) ، وردد رأيه في أن انقول بطلان العلة بمثل هذا [النقض]^(٣)
معلوم ، أم^(٤) مظنون ؟

والنفاصل [٧٠ - ب] الحاوى للمفروض فيه - عندي - أن يقال :
إن انقذح الاعتذار عن مسألة النقض بفقده على مذاق التعليل ، [وهو
المناسبة : ان كان التعليل مناسبا ؛ أو الشبه : ان كان التعليل]^(٥) شبيها^(٦)
- فلا شك في انقطاع الظن : اذ تبين به أن ما سنح بعض العلة ، وينعطف
عليه قيد مناسب • فالعلة مجموع الأمرين •

فإذا قلنا : طهارة فانفقرت الى النية ، وانتقض^(٧) بازالة النجاسة -
وجب التقييد بأنها طهارة حكمية • وظهر للمجتهد والمجادل أن علامة
الحكم كلا الوصفين ، لا أحدهما •
وكذلك : اذا كانت العلة مخيلة ، وانقذح عذر مخيل يضاف الى
الأول ويصير جزءا منه - فلا شك في أن العلة صارت منقوضة ، وانعطف
عليها قيد •

(١) في هـ ، ل : « وأما » •

(٢) لم ترد الزيادة في د •

(٣) في ل « الظن » ولم ترد الزيادة في د •

(٤) في ل ، ز : « أو » •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

(٦) في هـ : « شبيها » وهو صحيح أيضا •

(٧) في د : « فانقض » •

أما إذا كانت العلة مخيلة ، وكان لا ينقدح في مسألة النقض عذر^(١) بوجه من الوجوه - ولنقدر مثاله : التطوع في مسألة التبييت ؟ اذ المنى المخيل : أن العبادة تقتصر الى النية ، وانية لا تمنطق على ما مضى ، وأول العبادة لا يستغنى عن النية ؟ فهذا كلام مناسب مخيل ، وهو منقوض بالتطوع ، ولنقدر أنه ليس ينقدح في التطوع عذر مخيل على مذاق العلة ، وهو كذلك - فالظن الذي ذكرناه هل ينقطع بورود التطوع ؟ هذا محل [النظر : اذ يحتمل]^(٢) أن يجعل التطوع معرفا لبقاء العلة ، ويحتمل أن يجعل استثناء بخصوص صفة مع بقاء العلة التي ذكرناها معتبرة . وقد تردد الأصوليون في هذا ؟ وأنا أفصل القول في جنسه ، فأقول :

ان كان المناسب - الذي ذكره المعلن - على رتبة لا يستقل بنفسه مرسلا ، ويفتقر الى أصل يشهد^(٣) له - كما قدمنا فيه التفصيل - : انقطع الظن بالنقض : لأنه لا طريق [الى معرفة]^(٤) كونه علة الا شهادة الحكم له بوروده على وفقه . كما ذكرنا طريق التعليل بالمناسبات .

واذا^(٥) كان يعتقد صحته بورود^(٦) الشرع على وفقه ؟ فمسئلة النقض على خلافه - تشهد بأنه^(٦) ليس ملحوظا . فمن أعطى فقيرا ولم يذكر سببه ، ظنا أنه أعطاه : لكونه فقيرا . اذ الفقر مناسب يصلح أن^(٧)

(١) حرف في هـ ، بلفظ : « عذرا » .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في د ، ل ، هـ : « يستشهد به » .

(٤) في هـ ، ل ، ز : « لمعرفة » .

(٥) في ز : « وان » .

(٦) في هـ ، ل : « لورود ... لأنه » .

(٧) في ل : « لأن » .

يكون باعاً • فإذا حرم فقيراً^(١) مثله في الفقر : علم أن الفقر لم يكن باعاً ، وانقطع الظن ؛ أو علم أن الفقر مع وصف آخر كان باعاً ، وقد عدم ذلك الوصف في الفقير الآخر ، ولنا نطلع عليه ، فهذا الجنس يقطع بانقطاع الظن فيه •

فأما إذا كانت المناسبة على رتبة لا تفتقر الى شهادة الأصل ، وهو : المعنى الملائم والمؤثر - كما ضربنا أمثله في الاستدلال المرسل - فإذا ورد نقض عليه ، واحتمل أن يكون قد سلك به مسلك الاستثناء - فليست أحيل بقاء الظن وحمل النقض^(٢) على الخصوص والاستثناء بخصوص^(٣) حالة • ولست أعنى بالمناسب المستغنى عن الأصل : الوصف الذي دل الاجتماع أو النص على كونه مؤثراً في عين الحكم ؛ فإن ذلك يلتحق بالعلة المعلومة ، وهو الذي زعم أبو زيد - رضى الله عنه - أنه مشروط في العلل ، ولم يقبل عليه النقض • وذلك سبق مثاله في المصراة ، وضرب الدية على العاقلة •

ولكن : ربما تعرف العلة بالظن لا بالعلم اليقيني ، ويكون استدلالاً مرسلًا بمعنى يلائم تصرفات الشرع ، ووجود النقض عليه لا يقطع الظن • وأقرب مثال له : مسألة [تبیت^(٤) النية] ؟ فإن قولنا : العبادات مفتقرة الى النية ، كلام معلوم • وقولنا : ان كل اليوم^(٥) يجب صومه ، « [كلام]^(٦) »

(١) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « آخر » •

(٢) صحف في ل ، بلفظ : « النص » •

(٣) في د ، هـ : « لخصوص » •

(٤) في هـ ، ل : « التبييت » •

(٥) في د ، ز : « يوم » •

(٦) لم ترد الزيادة في ل •

معلوم • وقولنا : ان [صوم بعض]^(١) اليوم بعض العبادة وقد خلا عن النية ، معلوم • وقولنا : ان النية عزم وقصد لا ينعطف على الماضي ، معلوم في العقل ؛ وعدّم انعطافه حكما^(٢) مظلون ، مستدّه : عدم انعطافه^(٣) عقلا وتحقيقا •

فهذا كلام لا يفتقر الى الاستسهاد بانقضاء ؛ ولكنه مقبوض بالتطوع • ولا [يخطر انناظر بالبال]^(٤) منع^(٥) بعض المتقدمين^(٦) أن العبادة من

(١) في د ، ل ، ز : « صدر » وهو صحيح •

(٢) في د ، ه ، ز : « حكم » وهو صحيح •

(٣) صحف في ل ، بلفظ : « انقطاعه » •

(٤) في د : « يخطر أن الناظر بالبال » وهو مضطربة •

(٥) في ل : « مع منع » ويرى استاذنا الشيخ عبد الغني عبد الخالق أنه يحتمل أن تكون كلمة « منع » مصحفة عن « زعم » أو « قول » •

(٦) في هذا اشارة الى ما وقع من خلاف بين الفقهاء في صوم النفل بنية بعد طلوع الفجر وقبل الزوال : أيمتبر الصوم من حين النية ، أم يعتبر من طلوع الفجر ؟

فذهب الحنابلة ، وابن جرير الطبري ، وبعض الشافعية كابن سريج وأبي اسحاق المروزي وأبي زيد الفاشاني المروزي والقفال : الى أن الصوم يعتبر من حين النية • وهل يشترط خلو الوقت السابق على النية عن الأكل والجماع ؟ ذهب جمهورهم الى الاشتراط وبه قطعوا • وذهب الطبري وابن سريج وأبو زيد الى أنه لا يشترط ، فلو أكل أو جامع ثم نوى ، صح صومه ويثاب من حين النية •

وذهب جمهور الشافعية : الى أن الصوم لا يتبعض ، وأنه يعتبر من طلوع الفجر ، فيجب الامساك واجتماع شرائط الصوم من الفجر • وإلى هذا ذهب الحنفية •

وعلى هذا ، فإن قول الامام الغزالي بعد هذا : « فذلك من المنكرات في الشرع » ينصرف الى الممنوع لا الى المنع ، وقد نقل ابن حجر عن الغزالي =

التطوع : بعض^(١) اليوم ؛ فذلك من المنكرات في الشرع ، فإذا نظر المجتهد^(٢) في التطوع ، احتمل عنده احتمال الشرع انعطاف النية على السابق حكما ؛ وإن لم ينعطف تحقيقا . واحتمل أن يقال : استثنى التطوع عن هذه القضية : رخصة ، وترغيا في تكثير النوافل ، وتساهلا فيها . فلقد تساهل الشرع في النوافل في أمور فارق فيها الفرائض . ولو كان كذلك : لبقيت العلة التي ظهرت أولا باقية في الظن ؛ ولو^(٣) كان بخلافه : لا ينقض . وليس يعد أن يرجح للمجتهد ظن الاستثناء على ظن الإبطال ؛ فيعتمد . فهذا في محل الاجتهاد ، ويختلف^(٤) بأحد المسائل ، وبقوة النسبات وبظهور وجه خيال الاستثناء .

وحظ الأصول أن كلا الأمرين مجوز في الامكان ، والنظر في تعيين آحاد المسائل الى المجتهد . ثم إذا استقر الظن على العلة السابقة للمجتهد ، فطريق المجادل : اما الاحتراز ظاهرا ، واما الابداء للمقصود اجراء على ما يجرى به رسم الاصطلاح ، وهو : أن يبين أن ظن الاستثناء - مع ظن ابقاء المعنى معتبرا - أغلب من ظن الانعطاف على^(٥) المعنى بالإبطال . وعند هذا تكاد تظهر الحاجة الى الاستسناد بالقضاء : لتبين به أن هذا المعنى لم

قوله : لا يحل نقل القول بأن النية تكفى في النفل وإن سبقها منافع ، الاتحاف (٨٢) وراجع في هذا كله : المجموع (٢٩٢/٦ - ٢٩٣) وفتح العزيز (٣١٥/٦ - ٣١٧) والمعنى مع الشرح الكبير (٢٤/٣) والكشف على البزدوى (٣٩٦/٣ - ٣٩٧) والهداية (٨٥/١) .

(١) في ل : « لبعض » .

(٢) في د ، ز : « الناظر » .

(٣) في هـ : « فلو » .

(٤) لم ترد الواو في ز .

(٥) في د : « عن » .

يعطله الشرع^(١) مطلقا ، بل أبقاه مستعملا في الفرض • والأداء : بأن يكون محل استعماله ، كما كان القضاء محل استعماله - أولى من^(٢) أن يكون محل تعطيله • كما في التطوع •

وبالاحتياج^(٣) الى هذا الاستشهاد ، يتبين أن التعلق بالعلامة الشبهية أولى^(٤) من التعلق بالمناسبة التي لا تطرد ؛ فإن الحكم أن^(٥) كان يتبع المناسبة المحضة : فقد صارت منقوضة • وإن كان يتبع العلامة الحاصرة^(٦) القاطعة لمجرى الحكم عن موقعه - وهو : علامة الفرضية - : فليتعلق به [٧١ - أ] بطريق التشبه^(٧) ، كما سبق • وكل متعلق بمناسبة فهو مضطر الى تقييد^(٨) مناسبه بقيود ، وتخصيصها بمواضع • مع أن المناسبة لا تختص بتلك القيود •

ولأجله^(٩) قال قائلون - وبه ثبت^(١٠) أبو زيد رضي الله عنه - : ان المناسبة لا^(١١) وجه للتعلق^(١٢) بها ، ولكن الأوصاف - التي عقل من الشرع ضبط الأحكام بها ، وعرفت فواصل بين النفي والاثبات بموارد الشرع

(١) في هـ : « الشارع » •

(٢) في د : « بأن » •

(٣) في د ، ز : « وفي الاحتياج » •

(٤) في ل : « أقوى ... اذا » •

(٥) صحف في ز ، بلفظ : « الخاطرة » •

(٦) لفظ : ل : « التشبيه ... الى أن يقيد » •

(٧) في د ، ل ، ز : « فلأجله » •

(٨) صحف في هـ ، بلفظ : « شبت » •

(٩) في د : « ما ... التعلق » •

ومصادره - هو المتبع • وكل ذلك يرجع الى اتباع^(١) أسباب وأوصاف
موضوعه من جهة الشرع : لا تناسب بأنفسها •

نعم : قد يتخيل للشرع حكمة فيها ؛ والحكم ينبع الوصف
الظاهر^(٢) والسبب المنسوب ، دون الحكمة : فانها لا تطرد ، بل يضطر
في سياقها الى قيود لا يوقف على حكمتها ؛ وان وقف على حكمتها بنوع
من التوهم ، لم يوثق به •

وهذا كلام متين ؛ وفيما قدمناه - من بيان المناسبة ومراتبها - ما يشفى
القليل • [ويلقى غموض هذا السؤال عند من أحاط به واحتوى على
جميع دقائقه ، كما قررناه]^(٣) •

مسئلة : اضرب رأى الأصوليين في اضافة الحكم الى علتين^(٤) :

فمنهم : من منعه ؛ واستدل : باجماع العلماء على الترجيح في مسئلة
علة الربا ، مع توافق العلل وامكان الجمع •

ومنهم : من جنوز ؛ واستدل : بأن المرأة الحائض المحرمة المعتدة
بحرم وطؤها بهذه الجهات ؛ فالتحريم حكم واحد ، وقد ثبت بهذه العلل •

(١) في ل : « اثبات » •

(٢) في د : « ظاهرا » •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) راجع في هذه المسئلة: المعتمد (٧٩٩/٢) والمستصفي (٣٤٢/٢)
والحاوي (١٣٢/٢١) وروضة الناظر (٣٣٧/٢) والاحكام (٣٤٠/٣)
وشرح المختصر (٣٧٣/٢) وشرح الاسنوى (٢٨٣/٤) وشرح جمع الجوامع
(٣١٩/٢ و ٢٦٠) والكشف على البزدوى (٤٥/٤) وشرح المسلم (٢٨٢/٢)
وبحث التعليل (١٨٥ - ١٩٣) •

وكذلك الشخص : يقتل ويرتد ، فيستحق قتله بجهات ، فيتحد القتل ، ويتعدد السبب •

والمسئلة في غطاء من الاشكال : لا يكشفه الا التفصيل ، فأقول^(١) - والله المستعان - : النظر في المسئلة يتعلق بقضية عقلية ، وأخرى جدلية ، وأخرى اجتهادية فقهية •

أما القضية العقلية ، فلا بد من تقديمها ؛ فأقول : جواز اضافة التحكم^(٢) الواحد عقلا الى علتين ، يبنى على درك حد العلة وحقيقتها ، وما هو المراد [من اطلاقها]^(٣) في لسان الفقهاء • فقد^(٤) اطلق الفقهاء اسم العلة على ثلاثة^(٥) معان متباينة - من ام يعرف تباينها : اشتبه عليه معظم أحكام العلل في [هذا]^(٥) الركن - الذي رسمناه لبيان العلة^(٦) - وفيما عداها^(٧) من الأركان - :

أحدها : تسميتهم^(٨) البواعث والمدواعي الى الفعل : علة الفعل ؛ وهو المسمى مناسباً في لسانهم • وعلى هذا التقدير ، ليس يعد - في قضية العقل - تعدد البواعث ، وترادفها على الشيء الواحد • هذا من حيث

(١) في د : « فنقول » •

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي « الى » •

(٣) في هـ : د بالاطلاق ، •

(٤) في ز : « وقد ... ثلاث » •

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ •

(٦) في د ، ل ، ز : « العلل » •

(٧) في ل ، هـ : « عداها » •

(٨) في د : « تسمية » •

[التجويز العقلي]^(١) • كمن يعطى الفقير لفقره ، وقد يعطى القريب - أيضا - لقرابته ، فيكون كل واحد باعنا على الاعطاء [وداعيا اليه]^(٢) ، ويسمى علة بهذا الطريق • ومن مجوزات العقل أن تجتمع القرابة والفقر في شخص واحد ، ويكون كل واحد باعنا مستقلا ، على معنى : أنه لو انفرد لاستقل داعيا الى الفعل •

ويجوز أن يكون اجتماعهما هو الباعث ، حتى لو انفرد أحدهما : ثم يكن باعنا • وعند ذلك تتحد العلة ، ويرجع^(٣) التعدد الى وصف العلة • نعلي هذا ، لا يبعد في العقل تقدير مترادف مصلحتين على قضية واحدة : بحيث يكون لكل واحدة رتبة الاستقلال لو تجردت^(٤) عن صاحبها^(٥) • فهذا أحد مآخذ التسمية باسم العلة •

المآخذ الثاني : العلامات المعرفة التي لا تناسب ولا تدعو ، وإن كان يتصور أن تتضمن مناسبة لا تطلع عليه • فهذا - أيضا - قد يسميه الفقيه : علة ، على معنى : أن الحكم يظهر في حق المتعبد^(٦) بوجوده • وهذه الملل على مذاق الشروط : التي لا توجب نفسها ، ولا يضاف الايجاب^(٧) إليها الا على نوع من التأويل • وعلى هذا - أيضا - لا يبعد أن يكون على

(١) في ز : « العقل » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في ز : « فيرجع » •

(٤) في د ، ل : « تجرد » •

(٥) في د ، ز : « صاحبه » •

(٦) صحت في ز ، بلفظ : « المعتمد » •

(٧) في ه ، ل : « انوجب » •

الحكم الواحد علامتان : يثبت الحكم - في حق^(١) المتعبد - بأية علامة كانت .

كما يقول الرجل : ان دخلت الدار فأنت طالق ، وان كلمت زيدا فأنت طالق . فيتعلق الطلاق في حق المرأة ، بكليهما . فكذلك^(٢) : [للشرع]^(٣) أن يضيف أحكاما متماثلة الى علامات ؛ ثم تجتمع العلامات ، أو تفرق .

المأخذ الثالث للملة : أن يكون الشيء موجبا ؛ كالزنا لفرجم ، والقتل للقصاص ، والسرقه للقطع . الى غير ذلك : من الأسباب التي جعل الشرع اياها موجبة ، ونم تعقل الأحكام^(٤) بأنفسها منفصلة ، [بل عقل]^(٥) كونها^(٦) موجبة للأسباب ، وكون^(٧) الأسباب موجبة لها . فهذه - أيضا - اذا كان كونه موجبا مأخوذا^(٨) من جعل الشرع اياه موجبا فلا يبعد في العقل أن يجعل الشرع سببين موجبين لجنس واحد من الحكم يتماثل في نفسه . كما نقول مثلا : القتل يجب بالزنا ، ويجب بالكفر [بعد الاسلام]^(٩) .

(١) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « معرفة » .

(٢) في د ، ز : « وكذلك » .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) في د : « للأحكام » .

(٥) في د : « بالعقل » .

(٦) في ل : « بكونها » .

(٧) في هـ ، ل : « وتكون » .

(٨) صحف في د ، ز - بلفظ : « مأخوذ » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

وما هنا نظر دقيق عقلي ، وهو : أن العلة - على هنا المأخذ - أثبتت على مثال العلل العقلية ؛ ولا يجوز اثبات الحكم الواحد ، في المحل ^(١) الواحد - بعين ؛ كالعالية الحاصلة ^(٢) للذات بشيء واحد : لا يجوز أن تكون بعينين .

فعلى هذا مذاق ، لا يجوز تعليل حكم واحد ، في محل واحد ، من وجه واحد - بعين ؛ فإن المعلول واقع بالعلة . وكما لا يجوز أن يحدث شيء واحد عن ^(٣) [جهة] محدثين ، لا يجوز أن يقع المعلول ^(٤) الواحد بعينين ، لأن من ضرورة اضافة الأحداث الى محدث ، قطعه عن الآخر ، فلا ^(٥) يتصور أن يكون واقعا بهما ، مع اتحاده في المحل .

ومن علل ^(٦) الشرع ما أثبت على مثال العقليات : اذ جمعت موجبة ، ولم يعلم في الشرع موجباتها منفصلة عن الموجبات ^(٧) ؛ بل عقل من الشرع نصب الموجبات لها ، كأسباب العقوبات أجمع . فلا يتصور تعليل حكم واحد ، في محل واحد ، بعين ؛ على معنى : [أنه تقدر كل واحدة منهما موجبة له] ^(٨) . فان الايجاب اذا كان على مثال ايجاب العقليات : ففسي اعتقاد الايجاب لواحد ، نفى ' الايجاب عن الآخر .

(١) في ل : « محل واحد » .

(٢) في هـ : « الخاصة » .

(٣) في د : « من » ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٤) في ل : « معلول واحد » .

(٥) في هـ : « ولا » .

(٦) في حـ : « العلل الشرعية » .

(٧) صحف في ل ، بلفظ : « الواجبات » .

(٨) في ل : « أن يقدر كل واحد موجبا » .

وهذا [ما] ^(١) يلقى بمذهب ^(٢) الأستاذ أبي اسحاق - رضى الله عنه - في مصيره الى استحالة التخصيص ، فانه ليس يعتقد للعملة مأخذاً الا على هذا الوجه . وهو الان لازم على جميع الفرق في الأسباب [٧١ - ب] التي عرف ^(٣) من نصوص الشرع اتصاها موجبات للأحكام . فانا وان قلنا : انها ليست موجبات لذواتها ، فنحن ^(٤) به : أنها لولا ورود انشراح لما أوجبت ^(٥) . والآن فقد ^(٤) ورد الشرع بنصبها ^(٤) موجبة ^(٥) . ونصب الشيء موجبا : حكم من الشرع معقول ، واذا صار موجبا ، وأضيف اليه الموجب - انقطع اضافته عن غيره .

فان قيل : فالقول بالأسباب الموجبة ضروري في الشرع ؛ ونحن نرى جملة من الأسباب تترادف ويتحد موجبها ^(٦) .

قلنا : اتحاد الموجب ، مع تعدد الموجب ، لا يعقل . فاذا أسكل شيء من هذا الجنس : فاما أن يكون الحكم متعددا متغيرا ، ويتخايل الى الناظر الاتحاد ؛ واما أن يكون السبب متحدا في جنسه ، ويتخايل للناظر ^(٧) التمدد ؛ واما أن تسقط إحدى علتين وتخرج عن كونها ^(٨) ؛

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) في ل : « بمسلك » .

(٣) في هـ : « عرفت » .

(٤) عبارة د : « ونعنى ... وجبت ... قد ... نصبها » .

(٥) في ل : « موجبا » .

(٦) في هـ : « موجباتها » .

(٧) عبارة ل : الى الناظر ، وقد ورد فيها - بعد ذلك - زيادة : « الاتحاد ، واما أن يكون السبب متحدا في جنسه ، ويتخايل الى الناظر وهي من الناسخ » .

(٨) في ل : « كونه » .

موجبة^(١) ، ويحال الإيجاب الى^(٢) الأخرى^(٣) بطريق الترجيح : إما بالتقدم^(٤) في الوجود^(٥) ، أو بالقوة في نفسه • فإن كل موجب يستدعي موجبا • وإذا لم تختلف الأحكام : تماثلت ، والمتماثلات متضادة في العقل لا تجتمع^(٦) في محل واحد •

وهنا يتبين بإيراد الصور في معرض الأسئلة ، ودفعها بطريق الانفصال •

فإن قيل : المحرمة الحائض المقتدة يحرم وطؤها • فالوطء واحد ، والتحريم^(٧) واحد ، والعلل متعددة • وكذلك : من زنا وكفر وقتل ، قُتِلَ بهذه الأسباب • فالحكم واحد ، والأسباب متعددة •

قلنا : عماد القاعدة العقلية - التي قدمناها - أمران ؛ أحدهما : أن التماثلات متضادة^(٨) ، فلا تعدد أحكام متماثلة^(٩) في محل واحد • والآخر : أن كل موجب يستدعي موجبا بالضرورة ؛ فإن لم يكن له موجب^(١٠) : خرج عن الإيجاب • ونحن وراء الوفاء بهذين الأصلين ، في كل سؤال •

(١) في د ، ل : « موجبا » •

(٢) في هـ : « على » •

(٣) في ل : « الآخر » •

(٤) في د ، ز : « بالتقديم » •

(٥) صحف في د ، بلفظ : « الوجوب » •

(٦) في ل : « تجمع » •

(٧) في د ، ل ، ز : « وتحريمه » •

(٨) في هـ : « متضادات » •

(٩) في د ، ز : « متماثلات » •

(١٠) صحف في د ، بلفظ : « موجبا » •

أما الحيض والعدة والاحرام ، فكل واحد موجب تحريماً على حياله ، فهذه تحريمات متعددة وليست متماثلة ، بل هي متغايرة : فلا تناقض فيما ذكرناه . ودليل تغايرها : أن القول بتحريم الوطء في الحيض ^(١) - تجوز ^(٢) ؛ أما المحرم : مخامرة [الأذى ؛ وفي الوطء مخامرة الأذى] ^(٣) . والمحرم : افساد العادة ^(٤) ؛ والوطء يفسد العادة . والمحرم : خلط الأنساب ؛ والوطء يتضمن خلط الأنساب في العدة . فمن جامع - بعد اجتماع هذه الاسباب - فقد جنى على العادة بالافساد ، وجنى على الانساب بالخلط ، [وخامر الأذى] ^(٥) . فيتضمن ^(٦) فعل واحد هذه الوجود المتعددة المتباعدة . فإذا زال الحيض : زال تحريم مخامرة الأذى ؛ وإذا زال الحج : زال تحريم الجنابة على العادة . وكذلك ^(٧) على هذا الترتيب .

والدليل القاطع عليه : أنا لو قدرنا لكل واحد من هذه الجنابات مرتبة في العقوبة في [الدار] ^(٨) الآخرة - لكان الوطء في هذه الحالة تستحق به جميع العقوبات ؛ والعقوبات مترتبة بترتيب المعاصي ، كما يترتب الثواب بترتيب انطااعات . والثواب المولوظف على طاعة لا ينال الا بمثلها . وكذلك العقاب . وحد المثليين : ما يسد أحدهما مسد الآخر في كل قضية . وهذا

(١) في ه ، ل : « بالحيض » .

(٢) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « به » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) في ز : « العبادات » .

(٥) لم ترد الزيادة في ل .

(٦) في ه ، ل : « فتضمن » .

(٧) في د : « فكذلك » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

التحريمات متباينة الرتب^(١) والدرجات ؟ فكيف يقدر تماثلها أو^(٢) اتحادها ؟ •

وكذلك الرجم غير^(٣) القتل : فانه - في^(٤) صورته - يتميز عنه ؛
والشيء لا يتميز عن نفسه بحال • وقتل الردة يخالف قتل القصاص^(٥) :
فان قتل الردة يسقط بالاسلام [وهو دعاء الى الاسلام]^(٦) ، وقتل القصاص
يسقط بعفو المستحق ، والشيء لا يفارق نفسه • فكيف يفرض الاتحاد
ولا يفرض التماثل [أيضا]^(٧) ؟ فان أحدهما لا يسد مسد الآخر : في
جميع القضايا الواجبة والجائزة والمستحيلة •

[فان قيل : من قتل رجلين ، فوجب^(٨) القتل الواحد بعلتين :
أو^(٩) وجب عليه قتلان متماثلان ؟ وكيفما قدر ، فهو نقض لأحد الفقيتين
المعتليتين^(١٠) اللتين ذكرتموهما •

قلنا : لا ، بل وجب قتلان لمستحقين مختلفين وليس متماثلين : اذ
لا يستويان في جميع القضايا الواجبة والجائزة والمستحيلة • اذ لو عفا

(١) في ه : « الترتيب » •

(٢) في د ، ز : « واتحادها » •

(٣) صحف في ز ، بلفظ : « عند » •

(٤) في ه : « بصورته » •

(٥) في د ، ل ، ز : « القتل » •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٨) في د ، ل : « فان قتل رجل رجلين يوجب » وفي ز : « فان

قيل : قتل رجل رجلين يوجب » •

(٩) في د ، ز : « اذ »

(١٠) في ه ، ل : « المعتولتين » •

أحدهما : لم يسقط [حق]^(١) الآخر ، ومأخذ استحالة^(٢) اجتماع المتماثلين : أن الأسود لا يعقل أن يسود ، كما أن الموجود لا يعقل أن يوجد . ومن لا يستحق زيد قتله يعقل أن يستحقه وإن كان قد استحقه عمرو من قبل ، فهما مختلفان : يعقل اجتماعهما من هذا الوجه .

فإن قيل : لو^(٣) قتل ابني رجل واحد : فالمستحق واحد [والقتل جنس واحد]^(٤) والتقصص جنس واحد . فبم تدفع المائلة ؟ وبم تثبت المخالفة ؟

قلنا : إنما يثبت - في الأصل - للقتلين : [فهما المستحقان الأصليان]^(٥) وثبت للأب بطريق التلقى بالوراثة . ولذلك لا يثبت له : إذا لم يكن أهلا للوراثة . فقد عطل الاختلاف بالإضافة إلى مستحقين مختلفين^(٦) . ولذلك لو عفا عن أحدهما لم يسقط الآخر^(٧) . وذلك يدل على التعدد . واختلاف المستحق في الأصل ، يدل على التباين والاختلاف : فقد ثبت أننا أضفنا - إلى عتئين - حكيمين مختلفين ؛ لا حكما واحدا ، ولا حكيمين متماثلين .

فإن قيل : الولادة سبب لتحريم النكاح بين الوالدة والولد ، والرضاع - أيضا - سبب ؛ فلو ولدت وأرضعت ، فهل تقولون : التحريم حاصل

(١) لم ترد الزيادة في ه ، ل ، ز .

(٢) صحف في د ، بلفظ : « استحالاته » .

(٣) في ه : « فلو » .

(٤) سقطت الزيادة من ل .

(٥) في د : « وهي المستحقين للأصلين » وفيها تصحيف .

(٦) في ه ، ل : « متعددين » .

(٧) في د : « للآخر » .

معتين على نعم الاتحاد ؟ فان قلتم ذلك : أبطلتم انكار^(١) [اضافة^(٢)]
الموجب [الواحد]^(٣) الى موجبين ؛ وان أثبتتم تحريمين ؛ فهما متماثلان ،
فلا^(٤) يعقلان بزعمكم .

قلنا : لا ، بل التحريم واحد ، وهو حاصل بالولادة . والارضاع
ليس بعلقة : فانه لم يوجب تحريما^(٥) ؛ فهو ساقط بالاضافة الى الولادة ،
لانهما لا يختلفان - أعنى التحريمين - حتى نقضى باحالة كل واحد منهما
الى موجه ، فان المحل متحد ، والتحريم^(٦) متحد . ولكننا نجعل الحكم على
الولادة من وجهين :

أحدهما : أن الولادة بعضية حقيقية . والرضاع [٧٢ - أ] مثبه^(٧)
بالبعضية شرعا ، وشبهه^(٨) الشيء^(٩) ساقط بالاضافة الى حقيقته ، عند وجود
الحقيقة .

وعلى الجملة ، العقل يشير الى احالة الأمر على^(٩) الأقوى ؛ لأن^(٩)
الأضعف لا يعتد به مع الأقوى . وهذا كما أن البلدة^(١٠) : اذا كان اليها^(١٠)

(١) في ل ، هـ : « احالة » .

(٢) سقطت الزيادة من ز .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) في د ، ز : « لا » .

(٥) في ز : « تحريمه » .

(٦) في هـ ، ل : « والمحرّم » .

(٧) في د ، ز : « شبهه » .

(٨) في د ، ز : « المنسبه به » .

(٩) في هـ ، ل : « الى ... فان » .

(١٠) في د ، ز : « البلد ... لها » .

طريق يبلغ مرحلة ، وطريق^(١) يبلغ عشر مراحل - فالطريق البعيد^(٢) لا يعد طريقا ؛ وسالكة لا يترخص بالقدر المنوط بالسفر الطويل : مهما استوى الطريقان [في الأغراض]^(٣) .

وكذلك^(٤) قال الشافعي - رضى الله عنه وعن جميع الأئمة - : إذا نكح المجوسي أمه^٥ وولدت منه ابنا ، فهذا ابنه وأخوه من أمه ، فانه ابن أمه أيضا . ولكن الوراثة عند الشافعي بالنبوة ، وأخوة الأم لا تعد قرابة مع النبوة^(٦) .

والتقديم بالقوة يشهد له المشروع والمعقول :

أما المشروع : فأنحاض إذا صامت ليلا [فلا نقول]^(٧) : بطل صومها بعنتين ، أحدهما : الليل . والأخرى : الحيض ؛ بل الحيض ساقط بالإضافة الى نبوة^(٨) الوقت عن القبول .

(١) في د ، ل : « والطريق الآخر » .

(٢) في د : « البعيدة » .

(٣) لم ترد الزيادة في د . وقد ذهب الحنفية : الى أن الرجل إذا قصد بلدا له طريقان : أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها ، والآخر دونها ، فسلك الطريق الأبعد - كان مسافرا ، وإن سلك الأقصر ، يتم صلاته . وذهب الشافعية : الى أن سالك الأبعد لغرض يقصد ، يقصر . أما إذا سلكه ليقتصر الصلاة ، ففيه قولان . فقال الشافعي في الاملاء : له أن يقصر ، وقال في الام : ليس له أن يقصر . فراجع : الام (١٦٣/١) والمهذب (١٠١/١) والبحر الرائق (١٤٠/٢) .

(٤) في د ، ل : « ولذلك » .

(٥) انظر : الام (١٢/٤) .

(٦) في ل : « فلا يصح ، ولا نقول » .

(٧) في هـ : ل : « نبوة » .

و [كذلك]^(١) من باع حراً أو خمرًا بشرط خيار مجهول أو أجل مجهول ، فلا نقول : البيع فاسد بالشرط وبالحرية ؛ بل الشرائط ساقطة بالإضافة الى نبو^(٢) المحل عن القبول ، فإن محل العقد أقرب الى العقد من شرطه وحكمه • فأحيل على الأقرب • وهذا مما تشهد له العقول ، ويشهد لذلك انفساخ النكاح والاجارة بملك اليمين ، لاستحالة احالة الاستحقاق للمنفعة على الجهتين ، واستحالة تعرية السبب عن فائدة^(٣) ، فقدم الأقوى ، وحكم بانفساخ الأضعف واندفاعه •

وكذلك في المحسوسات : فإن الحيوان المقيد تمتع عليه الحركة ، والطائر المحبوس في القفص يتمتع عليه الطيران بسبب القيد [والقفص]^(٤) • فلو مات : خرج القيد عن كونه مانعاً ، وأحيل الامتناع على عدم الحياة ؛ ولا يقال^(٥) : انه ممتنع بعلمتين ، أحدهما : الموت • والاخرى : انقصاص • ولو جاحد مجاهد ذلك : شهد عليه عقله بالخجل والضلال ان^(٦) كان ذا عقل ؛ والا فصد^(٧) [المراء فيه]^(٨) عن غباوة وجهالة •

الوجه الثاني لاسقاط أثر الرضاع : أن الرضاع طراً على محرم

(١) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٢) في ه : « نبوة » •

(٣) في ه ، ل : « فائدته » •

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ه •

(٥) في ه ، ل : « نقول » •

(٦) في د : « اذ » •

(٧) في د ، ز : « قصد » •

(٨) في د ، ز : « المراجعة » •

بالولادة^(١) : فإن الولادة سابقة بالضرورة • والمحرم لا يحرم ، فيسقط أثر الرضاع ، وامتنعت الاضافة اليه : اذ السابق من التحريم مضاف الى الولادة ، والطارىء غير معقول •

وكما^(٢) لا يعقل أن يوجد الموجود ويسود الأسود ، لا يعقل أن يحرم المحرم ويتصف بالتحريم الذي هو متصف به^(٣) • فلم يجد محلا فارغا حتى يؤثر فيه فسقط أثره ، لفقده محلا • ووجه فقد المحل : أنه لا يعقل تحريم المحرم ، كما لا يعقل تجدد السواد على المسود • وكذلك لا يعقل بيع المبيع ، ولا رهن المرهون من المرتهن والمشتري : لأن المحل مشغول بمثله • فلا يقبل^(٤) ورود ما هو مشغول به • وكذلك : اذا أحدث الرجل وانتقض^(٥) طهره [بأن بال مثلاً ، قال]^(٦) بعد ذلك أو تقوط – فلا نقول : ان الثاني علة لانتقاض الطهر ؛ وان كان مثل الأول • ولكن^(٧) : لم يصادف طهرا حتى ينقضه ، فان المنتقض لا ينتقض • فهذه قضايا عقلية لا ينكرها من له ذهن^(٨) سليم •

فان قيل : ما قولكم في الصغير المجنون ؛ الثابت للأب عليه : ولايتان مختلفتان ؟ أم^(٩) ولاية واحدة مضافة الى علتين ؟ أم تلغى احدى العلتين ؟

(١) في د : « في الولادة » •

(٢) في هـ : ل « فكما » •

(٣) في هـ ، ل : « بعينه » •

(٤) في د ، ز : « يعقل » •

(٥) في د ، ز : « فانتقض » •

(٦) في د ، ز : « فان بال » فقط •

(٧) في د : « وكل » •

(٨) في هـ ، ل : « ذوق » •

(٩) في هـ ، ل : « أو » •

قلنا : لا سبيل الى القول بانبات ولا يتين متماثلتين ، فانه لا يعقل :
اذ حاصله أن يقال : يلى عليه ويلى عليه ؛ والمتكرر العبارة دون
المعبر^(١) ، فانولاية واحدة • وهي مضافة الى الصغر : فانه سابق • فان
الجنون لا يعقل الا في سن التمييز ، وقد صادف الجنون محلا مشغولا يمثل
حكمه ، فسقط •

نعم : لو اطرده حتى بلغ الصبي ، فهو بعد [زوال]^(٢) الصبا محال
على الجنون الكائن بعد الصبا • وقد صادف محلا فارغا ، فأفاد^(٣) حكمه^(٤)
هذا فيه ، اذا لم بين^(٥) بين الولايتين فرق • فان بان فرق [في قضية]
بين ولاية الجنون والصبا - عقل التعدد وحكم بالاختلاف •

فان قيل : فلومس ولمس معا ، أو بال وتقوط معا - [فلا تقدم]^(٦)
ولا ترجح بالقوة^(٧) ، فماذا تقولون ؟ •

قلنا : الجواب عنه من وجهين :

أحدهما أن نقول : الحدث ليس موجبا حكما • وانما هو ميقات تكرر
الأمر بالوضوء لاجل الصلاة ؛ فهذا كالعلامة ، لا تأثير له في الايجاب •
وينجوز أن يعلم الشيء بعلامتين ثم تزدهمان • وليس للعلامة مدخل في

(١) في د ، ل : « المعتبر » •

(٢) لم ترد الزيادة في د ، ل ، ز •

(٣) في د : « فاز » وفي ز : « فاذا » •

(٤) في ل : « بحكمه » ، وفي د ، ز : « الايجاب » •

(٥) في د ، ز : « يكن » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٦) لم ترد الزيادة في د •

(٧) في د ، ز : « في القوة » •

الايجاب حتى يقال : الاضافة الى احدهما^(١) توجب قطع الاضافة الى الأخرى^(١) .

الثاني : أنه لو^(٢) قد ركونه موجبا نقضا ، على قياس الاسباب المؤثرة - فنقول : الحكم متحد وهو : الانتقاض ؛ والعلة - أيضا - متحدة ، ولها حكم الاتحاد ، وإن^(٣) تعددت صورها . فالجنس واحد . فانه لو بال : فالقطرة الأولى نافضة [للطهارة وهي] تشتمل على أجزاء تستقل آحادها بالنقض ، ولكن الحكم مضاف الى الجملة ، والجملة في حكم الشيء الواحد . وكذلك : اذا تعدد المخرج وتعددت^(٤) الصورة ؛ فعلة^(٥) الانتقاض : الأصل^(٦) ، لا قدر ما به الحدث ؛ فالإضافة^(٧) الى الأصل .

وهذا كما أن سارق ألف دينار يجب عليه قطع واحد ؛ ولا نقول : اضافة الوجوب تختص^(٨) بربع دينار من الجملة ؛ بل الربع فصاعدا هو الموجب . فكيفما كان ، فالوجوب مضاف الى الكل على وجه واحد : لا بطريق التعدد ، ولا بطريق التمييز والتعيين .

وكذلك الموضحة السيرة توجب خمسا من الابل . وكذلك

(١) في ه ، ل ، ز : « احدهما .. الآخر » .

(٢) في ه ، ل : « ان » .

(٣) في د ، ز : « فاذا » ولم ترد فيهما الزيادة التالية .

(٤) في ل ، ز : « أو تعدد » .

(٥) في ز : « فعلية » .

(٦) في د : « بالأصل » .

(٧) في ه : « والاضافة » .

(٨) في د : « تخصص » .

الواسعة ، ولا يضاف [الحكم] بالوجوب^(١) الى الأقل ويعرى الباقي ، بل يقال : الكل جنس واحد ، والاضافة اليه . وكذلك القول في زيادة قدر الشهود اذا شهدوا .

وكذلك من [٧٢ - ب] استوعب [جميع]^(٢) رأسه بالمسح ، يقال : أدى الفرض بجميعه ، ولا يقال : ان الواقع منه فرضاً أقل ما يسمى مسحا ، والباقي نفل^(٣) : فان ذلك القدر لا يتعين . ولو جاز ذلك - مع الابهام من غير تمييز ، حتى يبقى على الابهام في علم الله سبحانه أيضا ، ويجرى مجرى خصلة من خصال الكفارة في تعلق الوجوب بها لا على التعين - لجاز^(٤) طرد مثله في الأحداث المجتمعة ، في^(٥) أمثال هذه الالتزامات ويقال : التقض حاصل بواحد لا على التعين . ولا فرق بين هذه الصور^(٦) في هذه القضية .

ويقرب منه أن مالك نصف العبد اذا أعتق النصف عتق الباقي . والعتق مضاف الى جميع النصف ، وان كان عتق العشر وأقل منه علة كاملة في ايجاب السراية .

وكذلك من يملك نصف الدار يأخذ الباقي بالشفعة ؛ وقدر العشر

(١) في ه ، ل : « الوجوب » ولم ترد فيهما الزيادة السابقة . وانظر في هذه المسئلة : الام (٦٧/٦) والهداية (١٣٥/٤) والانصاح (٣٣١) .

(٢) لم ترد الزيادة في ل .

(٣) في د ، ه ، ز : « نفلا » .

(٤) صحف في ز بلفظ : « لجاز » .

(٥) في د ، ل ، ز : « وفي » .

(٦) في ز : « الصورة » .

وأقل منه [علة^(١)] كاملة^(٢) في الاستحقاق عند الأفراد ، ولذلك يسوى بين الشريكين المتفاوتين في النصيب : في مسألة العتق ، وفي مسألة الشفعة على أصح القولين^(٣) . وهذا : لأن العلة [أصل^(٤)] الشركة وأصل العتق . فلا نظر الى مقدار ما به العتق وما به الشركة ، ولم تتغير الاضافة به . فكذلك^(٥) الأحداث : انظر فيها^(٦) الى أصل الحدث ، وهو : جنس واحد ، وما به الحدث مختلف طريقه وقدره ، فلا تتغير [به]^(٧) الاضافة .

فان قيل : اذا حصل الموت عقيب جراحتين ، أو عقيب القتل نصفين وحز الرقبة ، ووجد^(٨) ما من غير تقدم وتأخر - فالموت محال على أيهما ؟ .

(١) لم ترد الزيادة في هـ .

(٢) في هـ : « كافية » .

(٣) قد اتفق الفقهاء على أن الشفعة تثبت للخليط في العقار ، ثم اختلفوا في الجار : فذهب أبو حنيفة : الى انه تثبت له الشفعة ، وخالفه الجمهور . واختلفوا أيضا في البناء والفراس اذا بيع منفردا : فذهب مالك : الى ثبوت الشفعة فيه . وخالفه الجمهور . وذهب الفقهاء أيضا : الى أنه لا اثر لتفاوت أسهم الشركاء في ثبوت حق الشفعة ، ولكنهم اختلفوا فيما اذا كانت أسهمهم متفاوتة وبيع منها حصة : فذهب أبو حنيفة : الى انها تكون على عدد الرؤوس ، وذهب مالك : الى أنها على قدر السهام . وعن الشافعي في ذلك قولان وعن أحمد روايتان . فراجع : المهذب (١/٣٨٠ و ٣٨٥) والهداية (٤/١٨ - ١٩) ، والبحر الرائق (٨/١٤٣ و ١٥٧) والافصاح (٢٢١ و ٢٢٣) والاشراف (٢/٤٨) ونزهة المشتاق (١٤٨ و ١٥١) وبحوث في الفقه المقارن (٢٥ - ٤٧) .

(٤) لم ترد الزيادة : في ز .

(٥) في ز : « وكذلك » .

(٦) في د ، ل ، ز : « فيه » .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٨) في ل : « وجريا » .

قلنا : قد يقول الخير صناعة الكلام : ان ايجاب العلة المعلول انما يتلقى من العقل في المقولات ، ومن الشرع في المشروعات • وحصول الموت عقيب الجرح ليس شرعا ، والعقل قاض بأن مزهق الأرواح هو الله تعالى ، وأن الجرح ليس بعلّة أصلا • وهذا له مسلك واضح في صناعة الكلام • ولكننا - في مساق كلامنا هذا - نستنهج^(١) منهج الفقهاء ، وتتبع فيه الاعتقاد^(٢) • فنقدر^(٣) الجرح^(٤) علة الموت ، ونخرجه على المنهاج الذي ذكرناه في الأحداث ونظائرها على ما تقدم •

هذه قضايا عقلية أثرتها وحركتها ، ولم أجد^(٥) أحدا من النظائر تعرض لها ؟ فلا بد من الاحاطة بها في معرفة قضايا [الملل الثابتة على مثال]^(٦) الملل العقلية •

فأما العلامات ، فلا تؤثر في الايجاب حتى تضاف الأحكام انيها ، فالملل الثابتة على مذاق العلامات : لا تجرى فيها هذه القضايا • الا أن تقدر العلامة^(٧) علة في حق حصول العلم بالحكم • فعند ذلك قد تجرى هذه القضايا والبواعث والدواعي التي يعبر عنها بالانسابات في هذه القضايا ؛ وربما تلتحق بقبيل العلامات : اذا لم يظهر أثرها في الايجاب •

هذا تمام النظر في القضية العقلية •

(١) في ز : « نستنهج » •

(٢) في ل : « الاعتبار » •

(٣) في د : « فمقدر » •

(٤) في هـ ، ل : « الجرح » •

(٥) في ل : « أر » •

(٦) سقطت الزيادة من د ، ز •

(٧) في د ، ز : « العلامات » •

أما القضية الاجتهادية والجدلية ، < ف > هو : أنه اذا سنحت
علة في الأصل ، فظهرت ^(١) علة أخرى أمكن احالة الحكم عليها ، أو
أبداها ^(٢) الخصم - فهل ^(٣) يبطل به النظر الأول حتى يحتاج الى
الترجيح ؟ هذا مما اختلف فيه :

فقال قائلون : هذا اعتراض فاسد ؛ فان تعليل الأصل بعلمين جائز ،
فلتكن تلك العلة - أيضا - ثابتة معه ، فليس [في هذا] ^(٤) ما يناقض
الأولى ^(٥) . وعلى هذا بنوا بطلان الاعتراض بالفرق ، وقالوا : لا معنى له
الا ابتداء علة في الأصل ، وبيان عدمها في الفرع . فلا ^(٦) وجود العلة التي
ذكرها المعارض : يبطل علة الأصل ، ولا عدم [تلك] ^(٧) العلة في الفرع :
يوجب عدم الحكم مع قيام علة أخرى .

ومنه : من قبل الاعتراض بالفرق ، على خلاف ما ذكره هؤلاء .
والقول بالنفي والاثبات مطلقا [عندنا] ^(٧) مختل من الجانبين ؛
فالوجه أن نقول : ان كانت علة الأصل مما تثبت بشهادة الحكم لها ^(٨) ،
فظهر علة أخرى يدفع الظن الحاصل من شهادة الأصل .

(١) في د ، ز : « وظهرت » .

(٢) في د ، ل ، ز : « أبداها » .

(٣) في د ، ز : « هل » .

(٤) في ه ، ل : « فيها » .

(٥) في د ، ز : « الأول » .

(٦) في ه ، ل ، ز : « ولا » .

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٨) في ل : « له » .

وان كانت العلة ثابتة بالنص ، [أو بإيماء النص]^(١) ، أو بتأثير معلوم من غير الأصل بالاجماع - فظهور علة أخرى : لا يقدح .

نوكل^(٢) هذا الجنس لا يحتاج الى الاستشهاد بالأصل . وهو الذي سميناه : المؤثر^(٣) ، [الذي] يرجع حاصل النظر فيه الى ادخال تفصيل تحت جملة . وانما المفتقر الى الأصل : ما يفتقر الى اثباته بشهادة الحكم له على وفقه . وقد بنا أمثلة المؤثر .

وأما^(٤) الثابت بالمناسبة ، أو الوصف الذي لا يناسب : اذا عرف بالطريق الذي ذكرناه في الطرد والعكس ، أو بطريق الشبه الذي ذكرناه - فظهور علة أخرى يقطع الظن . لأن مأخذه : أن الحكم الثابت في العين^(٥) أو الثابت^(٦) في الذات ، لا بد له من معنى باعث عليه ومتقاض له بالمناسبة ؛ فاذا ورد على وفق مناسبة موجودة ، غلب على الظن أنه الداعي ، كما أن من علمنا فقره فأعطاه معط شيئاً ، غلب على الظن أنه أعطاه لفقره ، فاذا علمنا أنه قريبه : ارتفع الظن الأول ، واحتمل أن يكون للقراءة . فلا بد^(٧) من ترجيح لأحد الظنين . وإذا^(٨) ثبت هذا في المناسب^(٩) ، فهو

(١) سقطت الزيادة من د .

(٢) في هـ ، ل : « ولكن » .

(٣) في ز : « مؤثراً » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٤) في ز : « فاما » .

(٥) في ز : « الحكم » ، وهو تصحيف .

(٦) في هـ ، ل : « الحادث » .

(٧) في هـ : « ولا بد » .

(٨) في ز : « فاذا » .

(٩) في د ، ز : « المناسبة » .

في الطرد والعكس والشبه : أولى • لأن مأخذ الكلام فيهما : أنه ^(١) لا بد من علامة فاصلة لمجرى ^(٢) الحكم عن موقفه ومقطعه ، ولا علامة الا كذا • فإذا ظهرت علامة أخرى ، بطل قولنا : لا علامة الا كذا ، وانقطع الظن • وقد قررنا ذلك في موضعه •

فان قيل : فلو انعدمت العلة المؤثرة ، فهل يجب انعدام الحكم [بها ؟ وهل] ^(٣) هو المعنى بالعكس ؟ •

قلنا : نعم ، [الحكم] ^(٤) الحاصل بتلك العلة ينتفى عند ^(٥) انتفاء تلك العلة ، ولكن يجوز تقدير علة أخرى : يناط بها الحكم عند عدم العلة الأولى • والا ، فلو قدرنا انتفاء جميع العلل : لانتفى الحكم • وكذلك : اذا وقع الاتفاق على اتحاد العلة ، فمن ضرورة [انتفاء العلة] ^(٦) انتفاء الحكم : اذ لا يستغنى الحكم عن موجب ^(٧) •

ولكن : يجوز أن تنتفى علة ، ولا ينتفى الحكم : لموجب ^(٨) له من علة أخرى ، أو نص يرد فيه • ولا جاز ذلك : لم يجب على المجادل التعرض له ، [٧٣ - أ] لأنه يقع خارجا عن مقصود الكلام • وانما

(١) في د ، ز : « أن » •

(٢) في ز : « يجرى » •

(٣) في ز : « بها ، هذا » • وورد في د - مكان الزيادة حرف « و » فقط •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ه •

(٥) في ه : « بانتفاء » •

(٦) في ل : « انتفائه » •

(٧) في ه : « العلة » •

(٨) في ل ، ز : « بموجب » •

مقصود الكلام اثبات الحكم عند جريان العلة • والا فلي المجتهد الوفاء بعكس العلة عند انعدامها ، كما يجب الوفاء بطردها عند وجودها •
 فلاح [أن] ^(١) كل كلام يفتر الى الاستشهاد بأصل ، ليكون حكم الأصل شاهدا لكونه علة أو علامة - ينقطع ^(٢) الظن الحاصل منه عند ظهور غيره • ونزل ذلك - في التقدير - منزلة من قال : مس الذكر ، فصار كما لو مس وبال • لأنه اذا وجد في الأصل علة [أخرى] ^(٣) مستقلة : لم يصلح للاستشهاد ^(٤) به على كون المس موجبا • وان استند الى الايماء أو النص : في اثبات أن المس سبب - استغنى [به] ^(٥) عن الاستشهاد بالأصل ^(٦) ، وجرى دليله في الأصل والفرع على وتيرة واحدة •

وكذلك اذا قلنا : أمة كافرة فلا يتزوجها المسلم كالأمة المجوسية ، كان سافطا ؛ لأن التمجس مستقل [باثبات ^(٧) التحريم] ، فكيف يشهد الأصل لكون الرق معتبرا • ولو قام دليل على أن الرق مؤثر من نص أو ايماء أو اجماع ، لاستغنى عن الاستشهاد بالأصل •

وبهذا يتبين وجه مصير العلماء الى الترجيح في علة النية ، فانها علامات شبيهة عرفت بمرود الحكم ، لا بشهادة نص أو اجماع لتأثيرها في

(١) لم ترد الزيادة : في ز •

(٢) في ه ، ل : « انقطع » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٤) في ه ، ز : « الاستشهاد » •

(٥) لم ترد الزيادة : في ه ، ل •

(٦) في ه : « بأصل » •

(٧) في د ، ز : « بانارة ... » ، وفي ل : « بالتحريم » •

الحكم ، فهذا ينتهي النظر في المسئلة .

مسئلة : اختلفوا في صحة العلة القاصرة^(١) :

فذهب الشافعي - رضى الله عنه - : الى صحتها ، لأن جواز تعديده
العلة ينبنى على مرفقة صحتها بطريقه . وليس للتعدي مدخل في التصحيح ،
وهو نتيجة التصحيح .

وقال أبو حنيفة - رضى الله عنه - : انها^(٢) باطلة . فانه^(٣) لا حكم
لها : اذ الحكم في محل النص ثابت بالنص ، ولم يثبت بها حكم في غيره .
ونشأ من هذا أمر^(٤) ، وهو : أن الحكم في الأصل هل يضاف الى
العلة ، أم لا ؟ فهم يزعمون أن المضاف الى العلة حكم الفرع . فأما حكم
الأصل فمضاف الى النص لا الى العلة^(٥) .

وهذه المسئلة - عندي - لفظية : تنبنى على بيان حد^(٦) العلة ،
وما هو المراد باطلاقها . وقد بينا أن الفقهاء يطلقون اسم العلة : على

(١) راجع في هذه المسئلة : المعتمد (٨٠١/٢) ، والمستصفى (٣٤٥/٢)
وروضة الناظر (٣١٥/٢) والاحكام (٣١١/٣) وشرح المختصر (٣٦٤/٢)
وشرح الاسنوى (٢٧٦/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٥٧/٢) والتيسير
(٥/٤) وشرح المسلم (٢٧٦/٢) وبحث التعليل (ص ١٩٣ وما بعدها) .

(٢) في د ، ز : « هي » .

(٣) في ل : « فانها » .

(٤) في ز : « فرع » .

(٥) راجع في هذه المسئلة : المستصفى (٣٤٦/٢) والاحكام
(٣٥٧/٣) والتيسير (٢٩٤/٣) وأصول الشاشي (٨٢) وشرح المسلم
(٢٩٣/٢) .

(٦) في د ، ز : « حكم » ، وهو تصحيف .

العلامة المضابطة لمحل الحكم • وقد تطلق على الباعث الداعي الى الحكم ،
وهو : وجه المصلحة • وقد تطلق على السبب الموجب للحكم الذي
يقتزل^(١) : في الايجاب واطافة الموجب اليه ، منزلة العلة العقلية ، بنصب
الشرع • واذا خرتجت المسألة على هذه المآخذ ارتفع الخلاف •

فانما^(٢) أريد بالعلة : السبب الموجب الذي يقتضى اضافة عقلية ، كما
في العلل العقلية ؛ فهذا يقتضى أن يقال : ان كانت العلة^(٣) منصوصا عليها ،
كالسرقه مثلا - جاز اضافة الحكم اليها [وان كانت قاصرة] • وان^(٤)
كانت مستنبطة بالظن^(٥) ، فلا : لأن المضاف - [وهو الحكم]^(٦) - مقطوع
به ، فيستحيل أن يكون المضاف اليه مظلونا • والعلة المستنبطة^(٧) مظلونة ،
فالحكم بأن الحكم [حصل]^(٨) بها ، اضافة مقطوع به الى سبب مظلون •
وأضافته الى النص اتقاطع - والحكم مقطوع^(٩) به - أولى من اضافته الى
العلة المظلونة ، وقطع اضافته عن السبب الظاهر المقطوع [به]^(١٠) •

وعن هذا الشهج ، فرق فارقون بين العلة المنصوصة والمستنبطة •

(١) في ل : « ينزل » •

(٢) في هـ ، ل : « فان » •

(٣) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « قاصرة » ، وسقطت الزيادة
التالية منها •

(٤) في ز : « فان » •

(٥) في هـ : « بالنظر » •

(٦) في ز : « هو حكم » •

(٧) في ز : « مستنبطة » •

(٨) لم ترد الزيادة : في د •

(٩) في د ، ز : « المقطوع » •

(١٠) لم ترد الزيادة : في هـ ، ل •

وان أطلق [اسم]^(١) الملة لارادة الباعث على الحكم والداعي^(٢) له ، وهو : وجه المصلحة • فيقول الناظر : الحكم ثابت بالنص ومضاف اليه • والسبب الباعث للشرع على النص : المصلحة الفلانية • فهذا لا حجب في اطلاقه •

ثم تلك المصلحة قد يستوفىها النص ويستوعب مجاريها ، وقد يقصر النص عنها ، فيلحق^(٣) به غيره • وقد تقصر على النص ، فيخصص^(٤) النص بها •

فان قيل : وأي^(٥) فائدة فيه اذا كان حكم النص [يستغنى عنها ، فلا يثبت بها]^(٦) غيره ؟ وما لا فائدة فيه فهو عبث •

قلنا : ان غنيتم بالفائدة اثبات حكم به^(٧) ، فهذا لا فائدة له • وان غنيتم بالبطلان أنه لا فائدة لها ، فالبطلان - بهذا التأويل - مسلم • وانما نعني بصحتها : أن الباحث لا يدري في أول^(٨) الأمر : أيثر على مصلحة مطابقة^(٩) للنص ، أو على مصلحة زائدة على محل النص متعددة ؟ فاقدامه على النظر - وهو يتوقع الفائدة - لا يعاب عليه ، فلا^(١٠) يعد عبثا • واذا

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز •

(٢) في د : « والدواعي » •

(٣) في ز : « فيلتحق » •

(٤) في ل : « فيختص » ، وفي د ، ز : « فيتخصص » •

(٥) في هـ : « فأني » •

(٦) في هـ ، ل : « مستغنيا عنه ولا يثبت به » •

(٧) في ز : « له » •

(٨) في هـ : « مبدأ » •

(٩) صحف في د ، بلفظ : « مضايقة » •

(١٠) في د ، ز : « ولا » •

عشر عليه ونظر فيه ، فرأى النص مستغرقا جميع مجاريه • فالمعنى بصحته : أن «قوفه»^(١) على قصوره^(٢) لا يقطع الظن الحاصل ، ولا يبطل مستند الظن ومثاره ؛ بل يبقى انظن كما كان • فيتوهم - برأى غالب ، واعتقاد قوى في النفس - أن الباعث للشارع على التصييص على الحكم ، هو^(٣) الذي ظهر له •

واذا فسرنا الصحة بهذا [القدر]^(٤) ، وفسروا البطلان بذلك القدر الذي ذكروه ، وأنصف كل فريق منا ومنهم - انكشف الغطاء ، وارتفع الخلاف •

فإن قيل : نعى بطلانها أن القول بها رجم بالظن^(٥) ، وحكم على الغيب مع الشك والريب ؛ وهو ضد العلم • وإنما جُوِّزَ^(٦) الركون إليه لحاجة العمل [به]^(٧) • فإذا لم يكن معسولا به ، فهو من قبيل العلوم والاعتقادات ، لا من قبيل التعبدات^(٨) العملية • وشرط الاعتقادات : العلم دون الشك والظن •

قلنا : سلمتم لنا حصول الظن وبقائه ، وأن الوقوف على عدم التعدي لا يعطف ضعفا وخلا على الظن السابق • وهذا ما غيناها بالصحة فقط ،

(١) في د ، ل ، ز : « وقوفه » •

(٢) في ز : « قصور » •

(٣) في ل : « هذا » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٥) في ل : « للظن » •

(٦) في ز : « جوزنا » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٨) في ز : « الاعتقادات » •

وان^(١) سلما خلوه عن كل فائدة • على أنا نظهر فيه فائدتين :

احدهما : من حيث الاعتقاد والاحاطة بمحاسن الشرع ، وما فيها :
من طمأنينة النفوس ، وتلج الصدور • فإن ذلك لا يحصل من التحكم
الجامد • وإذا وقع الوقوف على وجه المصلحة : اطمأنت النفوس ، وانتادت
للقبول عن طوع ، وترقت عن مرارة التقليد [٧٣ - ب] وقهر التحكم •
ولذلك تأثير في استمالة القلوب للاذعان والاطمئنان •

وقولهم : ان ذلك ظن [وليس يعلم]^(٢) ؟ فليس ذلك قادحا في
الغرض • فمعظم اعتقادات الخلق تخمينات وظنون ، ومعظم بواعثهم
وصوارفهم - في مواردهم ومصادرهم ، وتصرفهم في^(٣) معاشهم - فنون
الظن والتوهمات • وتأثيرها في التحريض على الفعل تأثير العلوم^(٤) •
ونحن نقول : تقرير النفوس على موارد الشرع - بالتنبيه على المحاسن
والمصالح المستخرجة^(٥) بدقيق الفكر - من أحسن المواعظ • والوعظ في
الأصل اما واجب واما مندوب • فسلوك هذا الطريق [حق لا]^(٦) يمنعه
كونه مظلونا • والدليل عليه : أن رواية أخبار الآحاد على وفق القرآن
جائز ؟ ولا فائدة فيها : ففي القرآن المقطوع به غنية عن الحديث المظنون •
ومع ذلك لا يمنع منه • فهذه فائدة اعتقادية وعملية - أيضا - في جواز

(١) في ل : « ان » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في د : « عن » •

(٤) في ز : « المعلوم » •

(٥) في ز : « والمستخرجة » •

(٦) في هـ ، ل : « جائز فلا » •

النظر^(١) ، والترغيب في قبول الأحكام عن طوعية من النفس ، وطمأنينة من القلب • ومن أنكر رسوخ أحكام الشرع في النفوس ، وتسميرها بضبات المحاسن ومسامير المصالح - وإن كانت مظنونة - فقد أنكر ما يعلم على القطع بقضية من مطرد العادة • فهذه فائدة ظاهرة •

والفائدة^(٢) الثانية : إبطال الحاق غير المنصوص ، بالمنصوص ، بعلّة متعدية •

فإن قيل : وفي الاختصار على النص ، والاقلاع عن التعليل - ما يفيد هذه الفائدة •

قلنا : ربما يبدو لبعض الناظرين علة متعدية ، [فيلحق •

فإن قيل : فلو ظهرت علة متعدية]^(٣) ، فليس في ظهور القاصرة ما يمنع التعليل بها : إذ يجمع بين العلتين ؛ ثم تكثر فروع علة ، وتقل فروع الأخرى •

قلنا : قد بينا أنه لا يجوز الجمع بين علتين : عرفنا بالمناسبة ، ودلالة الحكم عليهما • فإذا^(٤) ظهرت علتان : انقطع شهادة الحكم عن أحدهما على الخصوص ، ولا^(٥) يشهد لهما على الجمع ؛ فبتعين الترجيح • فالأقوى^(٥) والأظهر هو الذي يحال عليه [الحكم]^(٥) ، أو كلاهما

(١) في د ، ل ، ز : « النطق » •

(٢) لم ترد « الواو » : في ه •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في ه ، ل : « بل إذا ... فلا » •

(٥) في د ، ل ، ز : « بالأقوى » ، ولم ترد في سائرهما الزيادة التالية •

بطريق الاجتماع : بأن يقال : العلة مجموعهما • فاذن : العلة القاصرة
إذا صحت وقويت : دفعت المتعدية ، ومنعت اللاحق • فتظهر بها الفائدة •

الوجه الثالث في اطلاق العلة : العلامات الحاصرة لمجرى الحكم عن
مقطع وموقعه^(١) ؛ كالتقديية في الدراهم والدنانير : فإنها قاصرة ، وليست
جارية مجرى السبب المنسوب للإيجاب حتى تنقطع [به]^(٢) الاضافة عن
النص • ولا هي^(٣) من وجوه المصالح حتى يكون في الوقوف عليها^(٤)
فائدة في الاعتقادات • وانما المقصود الحصر والتميز ؛ وذلك حاصل
بمجرد الاسم ، فأني^(٥) فائدة في ترث الاضافة الى الاسم المنصوص ،
والاضافة الى وصف لا يناسب ؟ فالكلام^(٥) عليه من وجهين :

أحدهما : أنا نريد بالصحة أن الظن الحاصل لا ينقطع بالوقوف على
عدم التعدى ، فهو كالتعدى^(٦) • ولا نغنى بالصحة الا هذا القدر • وما عدا
هذا فاطلاق البطلان عليه - بعد التفصيل الذي ذكرناه - لاجراج فيه •
على أنا نقول : فيه فائدة • وهي : دفع العلامة المتعدية ، كالوزن^(٧) ؛ فانه
يندفع بالتقديية اذا كانت التقديية أظهر منه • وقد بينا أنه لا يجوز الجمع
بين عتين ، نغنى بكونها^(٨) علة أنها علامة الحكم ، اذا كان يعرف كونه

(١) في هـ : « وموقفه » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في هـ ، ل و هو ... عليه •

(٤) في د ، ز : « فلا » •

(٥) في هـ : « والكلام » •

(٦) في هـ : « كالتعدى » •

(٧) في ل : « وهي الوزن » •

(٨) يحتمل أن تقرأ هذه الكلمة ، في هـ ، بلفظ : « بكونها » •

ولفظ د ، ل ، ز « بكونه » •

علامة للحكم بالطريق الذي ذكرناه • ولذلك لم^(١) يجمع العلماء بين النقدية والوزن ؛ ومستند اجماعهم ما نبهنا عليه في مسألة الجمع بين عتين ، ومثلة علة الربا في اثبات قاعدة الشبه والطرْد •

فان قيل : اعلام^(٢) الحكم بالاسم المنصوص [عليه] ممكن ، وهو : كونه ذهباً وورقاً ؛ كما ورد النص به • فأَي فائدة في قطع الاضافة عن الاسم المنصوص واضافته الى وصف^(٣) مظنون ؟

قلنا : تعليل ربا الورق بالنقدية تشهد له الدناير ، وتعليله بكونه ورقا لا تشهد له الدناير • فاذا قوبل أحدهما بالآخر ، كان الوصف الجامع لمجاري الحكم أخرى بأن يناط به الحكم المشترك • وهذا : لأننا نظن أن الربا معلل بمصلحة خفية لم نطلع عليها ؛ ونظن^(٤) أن وصف النقدية يتضمن تلك المصلحة ويشتمل عليها : لأنه^(٥) مقصود خاص مطلوب من هذين المعنيين ، لا يشابههما^(٦) غيرهما فيه • فالتألب أن المصلحة الداعية الى الحكم ، مودعة في هذه الصفة [الجامعة]^(٧) ؛ وهذه الصفة كالطرف والتألب [لها]^(٧) ، وهو أغلب على الظنون من تقدير ذلك في كونه ورقا :

(١) في ه : « لا » •

(٢) في ه ، ل : « فاعلام » ، ولم ترد الزيادة التالية : فيهما ولا في د •

(٣) في ز : « الوصف » •

(٤) في ل : « ونحن نظن » •

(٥) في ز : « لأنها » •

(٦) في ه : « يساهمهما » ، ولعله تصحيف •

(٧) لم ترد الزيادة : في د •

ولا يشهد له الذنب ؛ وفي كونه ذنباً : ولا يشهد له الورق • ومن أحاط
بالمسلك الذي قرناه لعلام الحكم^(١) بعلامات الأشياء - كما تقدم - علم
أن الظن بالحاصل^(٢) في مثل هذه الصورة [قائم] • [ولا]^(٣) ينعطف
فساد وضعف على انظن الحاصل المقدم ، بسبب الوقوف على عدم التعدى •
فهذا بيان العلة القاصرة ؛ وعليه تنبئ إضافة الحكم في محل النص
الى العلة وان كانت متعددة •

ويتضح فيه وجه آخر ، وهو : أنه اذا لم نقل : ان الحكم في الأصل
معلل بهذا ، والعلة موجودة في الفرع - لا^(٤) ينتظم القياس ، وقولهم :
ان حكم العلة [التعدى] كلام غير معقول ، فان الحكم لا يتعدى ولا يسرى •
وانما الثابت في الفرع : مثل حكم الأصل ، وهو غيره لا عينه • ويستحيل
أن يكون وجود الطعم في البر علة الربا في الأرز ، بل يقال : الطعم في
البر علة الربا [٧٤ - أ] فيه ، وطعم الأرز مثل طعم البر ، فكان موجبا
لحل حكمه •

فأما القول : بأن التعدى هو حكم العلة ، فتعقيد^(٥) في اللفظ
لا وجه له •

وقد أجاب بعض محققهم عما ذكرناه : بأن^(٦) الحكم في الأصل
يضاف الى العلة في حق الفرع ، وليس مضافا الى العلة في حق نفسه •

(١) في ل : « الأحكام » •

(٢) في هـ ، ل : « حاصل » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٣) في هـ ، ل : « وانه لم » •

(٤) في ل : « لم » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٥) في هـ : « تعقيد » ، وصحف في د بلفظ : « فيعتقد » •

(٦) في ل : « أن » •

وهذا جمع بين النفي والاثبات ، وارتكاب تناقض يدرك بطلانه على
البديهية • نقضية الاضافة اذا ثبتت في نفسها : فهي [قضية ^(١)] معقولة ،
لا تختلف بالاضافات • وهي كقول القائل : العالمية في زيد مضافة الى
علمه ^(٢) في حق عمرو ، وليس مضافا الى علمه في حق نفسه • فهذا تهافت
في الكلام بين •

وقد انكشف الفطاء عن العلة القاصرة ، وبأن أن مرجعها الى اطلاق
لفظي ^(٣) لا جدوى له •



(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٢) صحف في ز ، بلفظ : « علة » •

(٣) في ز : « لفظ » •

القول في بيان الفرق بين العلة والشرط^(١)

وهذه^(٢) قاعدة^(٣) غامضة المجرى ، متوعة المرقى ؟ ولكنها غزيرة الجدوى . ولقد أطلق الفقهاء عبارات أضافوها الى العلة ؟ كركن العلة ، وشرط العلة ، ومحل العلة ، ووصف العلة ، وبعض العلة ، ونفس العلة . أما محل العلة ، فأرادوا به : شرط العلة . وأما بعض العلة وركنها وذواتها^(٤) ، فأرادوا بها : نفس العلة ، أو بعض أجزائها : إذا^(٥) كانت العلة متركبة^(٥) من أوصاف .

فليقصر الناظر نظره على معرفة العلة والشرط ، كيلا ينتشر نظره ، فإنما^(٦) الغامض : الفرق بين شرط العلة وبعضها الذي يسمى ركنا . مع أن الحكم - في حصوله - موقوف على الكل ؟ حتى لا يحصل دون شرطه ، كما لا يحصل دون علته . هذا مع أن علل الشرع أمارات وعلامات ، وما اتفرع الحكم في حصوله اليه فهو أمانة . فكيف يتضح الفرق بين أمانة وأمانة ؟ . فقول - وبالله التوفيق - :

المقدمات التي تبتنى على وجودها النتائج والمسيات في المحسوسات ، يقضى العقل فيها بالفرق بين ما تحصل النتائج بها ، وبين ما تحصل عندها

(١) راجع في هذه المسألة : الكشف على البزدوى (١٦٩/٤) و ١٧٢ و ٢٠٢ ، وحاشية بخيت على الأسنوى (٣٤٩/٤) وشرح المسلم (٣٠٤/٢) و ٣٠٩ .

(٢) لم ترده الواو : في ه ، ل ، ز .

(٣) في ز : « القاعدة » .

(٤) في د ، ه : « وذواتها » .

(٥) في ل : « إن مركبة » .

(٦) في ز : « وإنما » .

بسبب آخر يوجبها ، ويقضى العقل بالاضافة اليها •

مثاله : أن الهلاك المترتب^(١) على التردية في البشر ، لا يتصور حصوله اعتيادا بهذا الطريق ، الا بوجود البشر ووجود فعل المردى ؛ فالتلف^(٢) موقوف عليهما ، والعقل يفرق - في الاضافة ودرك الايجاب - بين^(٣) البشر والفعل ، ويقضى : بأن التردية علة الهلاك ، والبشر شرط^(٤) ليصير فعل المردى مهلكا • ففعل المردى انما يوجب الهلاك عند وجود البشر • اذ لولا البشر : لاستمسك على الأرض ولم يهلك • ولكنه اذا هلك عند وجود البشر : هلك بالتردية • هذا معلوم من قضايا العقل • وعليه رتب حكم الغرم ؛ اذ^(٥) لم ينزل المردى وحافر البشر منزلة الشريكين ، وان^(٦) [كان] الهلاك في حصوله موقوفا^(٧) على فعل كل واحد منهما ؛ بل اختص المردى بالانترام^(٨) ، وقيل : انه مباشر علة الهلاك • وحافر البشر [هنا] شرط العلة ، لا نفس العلة •

وكذلك القول [في القاتل مع]^(٩) الممسك • الى نظائر نه كثيرة •
واذا تمهدت هذه المقدمة في المعقول والمحسوس ، فالأحكام الشرعية

(١) في ه : « المترتب » •

(٢) في ز : « والتلف » •

(٣) صحف في د بلفظ : « من » •

(٤) في ز : « شرطه » •

(٥) في د ، ل : « اذا » •

(٦) في د : « فان » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٧) في د : « موقوف » •

(٨) في د ، ز : « بالانترام » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٩) في د ، ه : « مع القاتل و » •

ترتب على الأسباب الموجبة بنصب الشارع^(١) وترتيبه ، كترتيب^(٢) المسببات المحسوسة على الأسباب الواقعة بحكم اطراد الاعتقاد ، وكذلك قد تركب^(٣) المقدمات الشرعية التي ترتب الأحكام عليها ، وينسب بعضها الى الحكم انتساب البئر الى الهلاك ، وبمضها ينسب^(٤) انتساب التردية [اليه • فما وقع موقع البئر عبر عنه : بان شرط ؛ وما وقع موقع التردية]^(٥) عبر عنه : بالعلة •

وأصل الانقسام معلوم بالعقل والشرع ، وانما الغموض في المسلك الذي به يعرف تمييز أحد القسمين عن الآخر في آحاد المسائل ؛ ونحن نحد كل واحد [منهما]^(٦) بعبارة حاوية جامعة مانعة ؛ ثم نهذبها بالتفصيل : ففيه تحصيل شفاء الغليل ، وتبين^(٧) سواء السبيل •

أما العلة في وضع اللسان : فعبارة لما^(٨) يتغير به [المحل]^(٩) من حال الى حال • ولما تغير حال المريض من القوة الى الضعف بالوصف العارض ، سمي العارض : علة •

(١) في ه ، ل ، ز : « الشارع » •

(٢) في ل ، ه : « ترتيب » •

(٣) في ه : « تركبت » ، و ل : « تتركب » •

(٤) في ه : « ينتسب اليه » •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٧) في د : « وتبين » •

(٨) في ز : « عما » •

(٩) هذه الزيادة من عبارة ه ، ل : « حال المحل » •

و^(١) في لسان الفقهاء : قد^(٢) يعبر به عن العارض الموجب لحدوث الحكم ، [وقد يعبر به عن البواعث والصوارف وهي : المصالح]^(٣) .
وقد يعبر به عن العلامات المظهرة للحكم ؛ كما سبق تقريره .

وأما الشرط : فهو - في وضع اللسان - عبارة عن العلامة^(٤) ، فأشراط الساعة : أعلامها^(٥) ؛ وسمى الشرطي شرطيا : لا علامه^(٦) نفسه بلباس يميزه عن غيره ؛ والصكوك شروط : لأنها أعلام التذكر^(٧) .

وفي لسان الفقهاء ، عبارة عما يمتنع وجود [عمل]^(٨) العلة الا بوجوده ، لا لما تجب به العلة أو يجب به الحكم . أو يقال : هو عبارة عما يجب الحكم عنده بوجود^(٩) علة الحكم .

وفي الشرط مشابهة للعلة^(١٠) ، لأن العلة الشرعية أمارات ، وفيه معنى العلامة^(١١) المحضة ؛ ولكنه^(١٢) - في غرضنا - يتميز عن العلة ،

(١) لم ترد « الواو » : في د .

(٢) في د : « وقد » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) صحف في د ، بلفظ : « العبارة » .

(٥) في ل : « علامات » .

(٦) في هـ : « لعلام » .

(٧) في د : « التذكيرة » .

(٨) سقطت الزيادة من هـ ، ل .

(٩) في ز : « لوجود » .

(١٠) في هـ : « العلة » .

(١١) في د : « للعلامة » .

(١٢) في د ، ل ، هـ : « ولكن » .

و [عن]^(١) العلامة [المحضة]^(١) ، فإن العلامة المحضة : ما يدل على الشيء من غير أن يكون لذلك الشيء تعلق به ، كالميل عَمَّ على الطريق . وأشراط الساعة : أعلام ، فهي علامات باصطلاحات لا تعلق للمدلولات^(٢) بها ، ولا هي بذاتها تدل على مدلولاتها ، بل دلالاتها بنوع اصطلاح .

وأما الشرط ، فللمشروط به نوع تعلق ؛ اذ للهلاك نوع ارتباط بالبشر من حيث الوجود ظاهراً ، وللمينونة نوع [تعلق بدخول الدار اذا علق عليه ؛ على معنى ظهوره عتبه في الظاهر . هذا وجه]^(٣) تمييزه عن العلامة^(٤) المحضة .

ووجه تمييزه عن العلة [المحضة]^(٥) أنه لا يمكن أن يقال : المحكم حصل به ووجب حدوثه بسببه . فالطلاق غير واقع بالدخول [٧٤ - ب] ، بل بالتطبيق^(٦) عند الدخول . فهذا وجه التمييز بالحدود والمراسم ، على وجه الاجمال .

أما التفصيل ، فتمييز الشرط عن العلة الموجبة - الثابتة على مثال العلل العقلية - واضح ؛ ونعني بالموجبات : الأسباب المنصوبة للمغارم والموازم والعقوبات والاهلاكات^(٧) ، وكل حكم حادث ، وتغير طارئ

(١) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٢) في ل : « للمدلول » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) في ز : « العلة » .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ ، ز .

(٦) في د : « التطبيق » .

(٧) في هـ : « والاهلاك » .

بسبب طريان أمر لم يكن • فهذه هي العلل الموجبة الجارية على مذاق
العلل العقلية في الإيجاب لا تفارقها الا في [أن إيجابها]^(١) عرف شرعا :
بأن جعل الشرع إيجابها موجبة •

فالقيل^(٢) سبب ملك الرقبة • وانكاح علة لملك المنفعة • والسرقه
والزنا والقتل والاتلاف والالتزامات والعقود ، علل لموجباتها وقضاياها •

ثم ملك النكاح لا يحصل الا بالنكاح [التجاري بمشهد الشهود ؛
وإذا حصل قيل : انه حصل بالنكاح عند]^(٣) حضور الشهود ،
لا بالشهادة • وبرائة الذمة عن الصلاة ، حصلت بفعل الصلاة عند اقتران
الطهارة ، لا بفعل الطهارة • والملك في البيع حصل بالإيجاب والقبول
- وهو : البيع - لا بذات البائع ، ولا بذات البائع ، ولكن [البيع]^(٤)
لا ينمقد بعبا الا عند وجود مبيع وبائع : [اذ]^(٥) لا يتصور ولا يتكون
دونه • والرجم يجب على الزاني عند وجود الاحسان بالزنا ، لا بالاحسان •
والقطع يجب على السارق البالغ بالسرقه عند البلوغ ، لا بالبلوغ • الى
أمثال كثيرة لا مطمع في احصائها •

فان قيل : [قد]^(٦) يتمارى المتمازى في بعض الأوصاف التي^(٧)

(١) في ل : « إيجابها ان » ، وفيها تقديم وتأخير •

(٢) في ز : « والبيع » •

(٣) ورد في د - مكان ما بين القوسين - كلمة « دون » فقط •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

(٥) لم ترد الزيادة : في ه •

(٦) سقطت الزيادة من ه •

(٧) في د : « الذي » •

ذكرتموها ، و^(١) أنها من الشرائط أو من أجزاء العلة وأركانها ، فما
المعيار الصادق ، والفصل^(٢) الفارق في مظان الاشتباه ؟ •

قلنا : الذي يظهر لنا في ضبط مجارى النظر فيه - والعلم عند الله
سبحانه وتعالى - أن كل وصف يناسب الحكم ، أو يتضمن^(٣) المعنى
المناسب يقنا أو توهمها : فهو العلة • وما وراء ذلك - من الأوصاف التي
عرف وقوف الحكم عليها ، ولا مناسبة بينها وبين الحكم : لا على طريق
المناسبة بنفسها ، ولا على طريق التضمن للمناسب - فهو الشرط •

ثم الشروط^(٤) تنقسم : الى ما تتأثر به العلة ، كالاحصان مع الزنا ،
والى ما يعلم اعتباره من جهة الشرع تحكما ، ولا يعرف له تأثير معقول :
لا في الحكم ولا في العلة ؛ وذلك مما يقل اتفاقه ، ولكنه جائز - على
الجملة - وقوعه •

فان قيل : فهلا^(٥) عولتم في الضبط على ما يحصل الحكم^(٦) عقيه ،
فيقال : انه العلة^(٧) • وما سبق وجوده ولم يحدث به الحكم فهو الشرط ؟
كالزنا مع الاحصان ، والتردية مع الحفر ، وصفات الأهل والمحل في^(٨)
سائر الأسباب ؟

(١) لم ترد « الواو » : في د •

(٢) في د : « في التفصيل » •

(٣) في د : « ويتضمن » •

(٤) في ل : « ذلك الشرط » •

(٥) في هـ : « هلا » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة « به ، و » •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « للعلة » •

(٨) في د ، ز : « بسائر » •

قلنا : لا تعويل على هذا الضبط ؛ لأن الطلاق المعلق على الدخول يظهر عقيب الدخول ؛ والعلة هو الطلاق السابق : لأنه المناسب . ومن اشترى قريبه : عتق عقيب الشراء ؛ والعلة هي : القرابة ، لأنها المناسبة للصلة بالاعتاق .

فان قيل : فكيف ميزتم الطعم عن الجنسية في الربا ، ولا مناسبة ؟

قلنا : هذا فيه غموض ؛ وقد يتخيل للناظر أن الشافعي - رضى الله عنه - قال ذلك من جهة الاضافة المفهومة من قوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » ، كما عرف من اضافة القطع^(١) الى السرقة ، والجلد الى الزنا ، وهو فاسد : لأن النقدية متميزة عن الجنسية في هذه القضية ، ولا اضافة فيها . ولأن الاضافة الى الجنسية أظهر ، اذ قال : فاذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدا بيد ، « فيتن [ثن]^(٢) ربا الفضل زائل بزوال الجنسية ؛ ومن اقوى درجات التأثير : أن يوجد الحكم بوجود وصف وعدم بعده ؛ فهذا^(٣) أظهر من الاضافة اللفظية في^(٤) قوله : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » وربما يتخيل للناظر^(٥) [أيضا] في الجواب أن الطعم هو الوصف المظهر للحكم ، لأنه اذا قوبلت^(٥) الأشياء الأربعة - وهي مجرى الربا - بالبيد وانثاب ولا يجرى فيها انربا : ظهر فيها المفارقة بالطعم ؛ كما ذكرناه في وجه تقرير العلامة . وهو - أيضا - فاسد : فان انعدام الحكم

(١) في د : « الطعم » وهو خطأ .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في ل : « فهو ... من » .

(٤) في هـ : « الناظر » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٥) في ل ، هـ : « قوبل » .

لانعدام^(١) الجنسية مفهوم من قوله صلى الله عليه : « فإذا اختلف الجنسان » وأظهر^(٢) مما ذكرناه • كيف ولو قيل : لو باع صاعا من حنطة بصاعين من حنطة فهو^(٣) محرم ، وبصاعين من شعير جائز • ولا فارق الا الجنسية ، فهو أظهر مما تقدم ؟ •

وربما يقول القائل : لا معنى لتسمية أحدهما علة والآخر محلا ؛ فإن ذلك لم ينقل من كلام الشافعي - رضى الله عنه - وإنما المنقول من كلام أصحابنا : أن الطعم في الجنس [الواحد]^(٤) هو : العلة • [كما يقول أبو حنيفة : الكيل في الجنس هو : العلة]^(٥) • فمن هذه اللفظة تخيل كون الجنسية محلا ، اذ جعل كالطرف للطعم •

وعلى هذا يقال : مسألة تحريم النساء بالجنس المجرد غير مبنية على هذه القاعدة ، بل نسلم أنها^(٦) وصف ، ولكن لا يستقل بتحريم النساء ؛ بخلاف الوصف الآخر ، لأن تحريمه بمجرد وصف الطعم مأخوذ من قوله : « فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم يدا يدا » • فعلم أن الباقي بعد زوال الجنسية علة في تحريم النساء ، وأن زوال الجنسية لا يعدم زبا النساء • وهذا^(٧) بأن يدل على سقوط أثر الجنسية ، أولى من أن يدل على كونها علة مستقلة •

(١) في ل ، هـ : « بعدم » •

(٢) لم ترد : « الواو » : في د ، ل ، هـ •

(٣) في د : « وهو » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٥) سقطت الزيادة من د •

(٦) في ز : « أنه » •

(٧) في ز : « فهذا » •

وهذا الخيال ، وإن قررناه في « كتاب المآخذ » و « كتاب تحصيل المآخذ » فيه نظر : لأنه إذا ثبت أن علة ربا الفضل مركبة^(١) من الطعم والجنسية [٧٥ - أ] وأنهما وصفان لا يتميز أحدهما عن الآخر في التأثير في الربا ؛ ثم ثبت استقلال أحد الوصفين بإفادة أحد الأحكام - دل ذلك على استقلال الوصف [المساوي]^(٢) له : لأن ما ثبت للشيء يثبت لمثله ، على ما قررناه في وجوه الاستدلال في باب أشكال البراهين • وكونه مثلا [له]^(٣) يعرف بالإضافة الى الربا ؛ وقد سَلِمَ كونه مثلا [له]^(٤) من زعم : أنه أحد الوصفين ، [وأن لا]^(٥) تميز^(٦) من حيث انتاثير •

فقول : سبيل الفرق ومدركه : [توهم تضمن]^(٧) المعنى المناسب • فإنا بنا أنا نظن أن الطعم أمانة على مصلحة خفية غابت عنا ، وهي علامة عليه • ولنا تخيل ذلك في الجنسية : فكانت الجنسية في حكم المحل الخالي عن المناسبة وتضمنها^(٨) ، ولا تأثير لها - على حيالها - في ايجاب جنس حكم الأصل ؛ كالأحصان المجرد : لا يؤثر في ايجاب العقوبة • وأما الطعم فهو متضمن للمصلحة : [فيعقل]^(٩) أن يؤثر على حياله ، وإن

(١) في د : « مركب » •

(٢) في هـ ، ل : « المساوق المقارن » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٥) في ز : « ولا » •

(٦) في د ، ز ، هـ : « يتميز » •

(٧) في د : « يفهم بضم » ، وفي ز : « يفهم بظن » •

(٨) في ز : « وتضمنها » •

(٩) في هـ ، ل : « فلا يبعد ، و » •

فقد محله ، [تأثيراً]^(١) متقاصراً^(٢) ، ولا يلزم منه أن يساويه المحل
المنفك عن توهم المناسبة • وانضم إليه أمر ، وهو : أن الجنسية لا تتأثر
بالطعم ؛ ومقصود الطعم يتأثر بالجنسية • ومن^(٣) علامات الشرط : أن
تأثر^(٤) العلة به دون المحكم ، والمحكم يتأثر بالعلة •

وهذا لو سلم فهو واضح • ولكن لو قال قائل : ما الذي حملكم على
هذا التحكم ؟ ولم أبعدتم أن تكون الجنسية - أيضاً - متضمنة نوع^(٥)
مناسبة ومصلحة لم تطلعوا عليها ؟ فانكم اذا كنتم تحكمون على الغيب
بما لا تعرفون ولا تطلعون عليه ، [بتوهمات]^(٦) غير محسوسة - فليتوهم
ذلك في الجنسية كما في الطعم ؛ اذ كل واحد بنفسه غير مناسب •

فنقول : هذا التوهم مستند ظن غالب^(٧) ، وهو أن الطعم هو
المقصود الذي به قوام [الخلق ، و [نظام العالم ، [وبقاء]^(٨) الجنس ،
وهو المعاش والغذاء ، واليه ضرورة كل حيوان •

وكذلك النقدية : مقصود الدراهم والدنانير ، وعليها تدور^(٩)

(١) صحف في ز ، بلفظ : « بل يترا » •

(٢) في ل : « يتقاصر » •

(٣) لم ترد ، الواو : « في ز » •

(٤) في ز : « تأثير » •

(٥) في ، ز : « بنوع » •

(٦) في ح ، ل ، ز : « قابوَاب التوهمات » •

(٧) ورد في د ، ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي : « عليه » ،

ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٨) في هـ : « اذ به بقاء » •

(٩) في ز : « تدوير » ، ل : « تناور » ، والكل صحيح •

المعاملات وفيها حياة الأموال ، وبها^(١) تقوّم المتلفات • فيغلب على الظن أن المصلحة المتخيلة المتوهمة تتضمنها هذه المقاصد العظيمة الظاهرة ، وإن كنا لا نطلع على وجه تلك المصلحة • فالجنسية - بالإضافة الى هذه المقاصد - بعيدة عن الغرض المطلوب •

وقد ظهر بهذا القدر تمييز الطعم عن الجنسية ، وامتنع على الخصم أن يدعى : أن ما ثبت للشيء ثبت لثله • إذ بهذا القدر ينقطع ظن التماثل ، وتندفع دعواه •

ولم نعن بكونه محل^(٢) العلة إلا أنه لا يساوى العلة في الاستقلال بإفادة ما استقلت العلة^(٣) - أعنى الطعم - بإفادته ؛ فإذا سلم لنا هذا القدر : فلا حرج على من يعبر عنه بركن العلة ووصفها ؛ فلا مضايقة في الاطلاقات^(٤) •

هذا طريق تقرير^(٥) مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وهو دقيق خفي : لأن أصل إثبات العلة خفي ، وتمييزها عن الشرط يقع وراءه في الخفاء ؛ ولأجل دقته تفر عن قبوله قريحة من لا تسع فطنته إلا لدرك الجليات ، ويكل ذهنه عن الإحاطة بالدقائق والخفيات •

فإن قيل : هذا [تصرفكم في]^(٦) المناسب أو متضمن المناسب^(٦) ،

(١) في ه ، ل : « إذ بها » •

(٢) في ه ، ل : « محلا للعلة » •

(٣) رد في د - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي : « به » •

(٤) في ل ، ه : « الاطلاق » •

(٥) صحف في د ، ز - بلفظ : « تقدير » •

(٦) في د : « نص حكمة ... للمناسب » •

ومن الأسباب ما يعرف كونها أسبابا : بالاضافة اللفظية من جهة الشرع ،
وبحدوث الحكم عقيب حدوثه وان كان لا يناسب • كما قدمتموه • فبم^(١)
يتميز فيه الشرط عن الركن ؟ • فهل تعولون فيه على الحدوث ، حتى
يقال : الحكم محال على الحادث آخر ، والسابق في رتبة الشرط ؟

قلنا : لا ، بل اذا ثبت أن السابق معتبر في الحكم كالعارض اللاحق ،
فلا يرجح بالتقدم والتأخر ، بل ان [كان]^(٢) يتخيل^(٣) كون أحدهما
متضمنا للمصلحة الخفية كما في الطعم والجنسية ، اتبع ذلك • والا سؤى
بين جميع [هذه]^(٤) الأوصاف ، ولم يرجح [غير]^(٥) المناسب على غير
المناسب : [بالتأخر واستتباب الحكم]^(٦) ؛ كما لم يرجح الوصف المناسب
على المناسب : بالتأخر ؛ بل لا يختص بالاضافة الوصف الأخير من العلة •

وذهب أبو حنيفة - رضى الله عنه - : الى أن الوصف الأخير^(٦) من
العلة يضاف الحكم اليه ؛ لأن^(٧) الوصف السابق به صار موجبا ، فيصير
في حكم علة العلة ، وبني عليه^(٨) أن شراء القريب اعتاق ، لأن^(٩) ملك
القريب هو العلة ، وقد أحدث الملك حتى صارت القرابة السابقة مؤثرة

(١) في د : « فيسا » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٣) في د ، ز ، ل : « يخيل » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٥) سقطت الزيادة من د •

(٦) في د ، ل : « الآخر » •

(٧) في ل : « فان » •

(٨) في د : « عليها » •

(٩) سقطت « النون » من د •

معه ؟ فهو في معنى المباشر ^(١) .

ونحن نقول : الملك ^(٢) محل ، فانه لا يناسب المفق الذي هو ضده ،
وانما المناسب هو القرابة ؛ وان سلم كونه وصفا : فلا يختص الوصف
الأخير بالاضافة . ولهذا نقول : اذا تعدى جماعة بوضع أحمال في سفينة
حتى غرقت ، فالضمان على الكل لا على الواضع الأخير .

[وان تحريم المسكر يوجب تحريم سائر الأقذاح ، وانه لا يختص
بالقذح الأخير] ^(٣) لأن السكر حاصل بالكل لا بالأخير . والدليل عليه :
أن الاجماع منعقد على أن الايجاب والقبول في البيع لا يترجح أحدهما
على الآخر بالتأخير . حتى اذا اشترت الزوجة زوجها ، وانفسخ النكاح ،
وأردنا جهة في حوالة الفسخ : تشطير المهر ، أو لاسقاطه - لم نأخذ
ذلك من التقدم والتأخر .

وكذلك شهود الدخول : يترتب على شهادتهم - بعد سبق شهود
التعليق ^(٤) - حصول الفرقة . وليس لقائل أن يقول : انهم بشهادتهم
جعلوا التعليق ^(٤) السابق تطليقا ، فيختصون بالضمان .

وعلى الجملة : اذا آل الأمر الى هذه الاضافات في الأحكام ، فهي
اجتهادية .

وقد اختلف قول الشافعي - رضى الله عنه - ورأى أصحابنا في

(١) صحف في د ، بلفظ : « المتأخر » .

(٢) في ه : « الشراء » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) صحف في د ، ه - بلفظ : « التعلق » .

معظمها ؟ واختلف قولهم^(١) [٧٥ - ب] في أن شهود التعليق والزنا : اذا رجعوا هل يختصون بالغرم ، أم يشاركهم شهود الاحسان والصفة^(٢) ؟ •
ولذلك نظائر كثيرة ، وكل ذلك يبين اتفاق العلما^(٣) على الفرق بين الشرط والعلة ، وأن هذه قاعدة مهمة لا بد من معرفتها ، ولا يجوز التساهل فيها : اتكالا على أن الحكم موقوف على الجميع ، وأن علل انشرع أمارات : اذ الايجاب فيها معلوم من الشرع - أيضا - فجرى على مذاق الموجبات العقلية •

فان قيل : مالك السفينة اذا شحنها بأحمال ، فألقى أجنبي فيها حملا ففرقت - فلم يختص بالضمان ؟ وهلا وزع وعطل ما يخص المالك : ان لم يكن التعويل على آخر الأوصاف ؟ •

قلنا : لأن فعل المالك لا يصلح لأن^(٤) يحال عليه الهلاك ويناط به الضمان ؟ فأحيل على فعل المتعدي ، [اذ بعض]^(٥) أوصاف العلة لا يتقاعد

(١) في ه ، ل : « قوله » •

(٢) قد اتفق الفقهاء على ثبوت الضمان على شهود الزنا والتعليق : اذا رجعوا عن شهادتهم • واختلفوا في شهود الاحسان والصفة ، فذهب أبو حنيفة : الى أنه ليس عليهم شيء • وهو أظهر الروايتين عن مالك • وقال أحمد باشارك شهود الاحسان والصفة • وللشافعية في المسئلة ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه لا يجب عليهم شيء ؛ الثاني : أنه يجب ؛ الثالث : أنه ان وقعت الشهادة قبل ثبوت الزنا والتعليق فلا يجب ، وان وقعت بعد ذلك وجب • فراجع : المهذب (٣٥٩/٢) والهداية (٨٢/٢ و ٩٧/٣) والافصاح (٣٥٦) والاشراف (٢٩٥/٢) •

(٣) في ه : « الفقهاء » •

(٤) في ه : « أن » •

(٥) في د : « وبعضى » •

عن الشرط •

والضمان واجب على الحافر للبئر : اذا تردى فيها^(١) الماشي عن جهل ؛ لأن مثيه لا^(٢) يصلح لأن يكون^(٣) سببا ويضاف إليه ؛ فأضيف^(٤) الهلاك الى الشرط ، [وهذا وجه]^(٥) غير منك عن الخلاف^(٦) •

ونحن [الآن]^(٧) نعرض لمسائل يدور [النظر فيها على البحث عن المحل والشرط]^(٨) ، والعلة •

فمن ذلك : شراء القريب بنية الكفارة ، فانه لا ينصرف اليها عندنا : لأن الواجب عليه التحرير ، والتحرير عبارة عن ايجاد^(٩) علة العتق بطريق المباشرة ؛ وعلة العتق : القرابة دون الشراء ؛ فان الشراء سبب الملك :

(١) في د ، ز : « فيه » •

(٢) في ل ، هـ : « لم » •

(٣) في ل : « يجعل » •

(٤) في ل ، هـ : « فاحيل » •

(٥) في هـ : « فهذا وجه ، وهو » •

(٦) يجب الضمان على حافر البئر في طريق الناس : اذا وقع فيها شخص عن جهل ، لانه متعد • أما اذا رده آخر : فالضمان على المباشر لا على الحافر • واذا حفر بئرا في داره ، ووقع فيها شخص - فذهب مالك : الى أنه لا ضمان على الحافر • وذهب أبو حنيفة : الى أنه يضمن • وفرق الشافعي بين الدخول بغير إذن صاحب الدار وبين الدخول باذنه • ففي الصورة الأولى : لا ضمان • وفي الثانية : قولان • فراجع : المهذب (٢٠٦/٢) والهداية (١٤٢/٤) والافصاح (٣٤٠) والاشراف (١٩٧/٢) •

(٧) لم ترد الزيادة : في د •

(٨) في د : « للأمر فيها البحث عن المحل » •

(٩) في ل : « انجاز » ، وهو تصحيف •

فلا يصلح أن يجعل سببا لزواله ؛ والقراءة نسبة تستدعى الصلات والمباة ،
والعتق صلة ومبرة ؛ فكانت نيته عند الشراء كنيته عند الصفة التي علق
العتق عليها ، [ومع ذلك علق العتق عليها] ^(١) دون النية ^(٢) .

وانما أوجبنا عليه ضمان السراية : لأن الضمان يناط بانشرط والمحل
إذا لم يمكن ^(٣) إحالته على العلة . والقراءة لا يمكن [إحالة] ^(٤) إيجاب
الضمان عليها ، ولا على التسبب ^(٥) اليها ؛ فأجبل على الشراء كما في صورة
التعليق .

وأبو حنيفة - رضى الله عنه - يدعى : أنه أحد وصفى العلة وهو
الأخير : فيضاف اليه . ولما سلم أنه أحد الوصفين ؛ فإنه لا مناسبة له .
وان سلم : فالأخير لا يتعين للإضافة ^(٦) ، كشقي الإيجاب والقبول .

ومن ذلك : مسألة شريك الأب ؛ فانها أديرت على الفرق بين العلة

(١) سقطت الزيادة من ل ، ه .

(٢) الى هذا ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة . أما الحنفية : فانهم
أجازوا عتق المكاتب في جهة الكفارة ان لم يؤد شيئا من النجوم ، وأجازوا
أيضا شراء القريب بنية الكفارة ، ويقع عنها بشرط أن لا تتأخر النية عن
الشراء . وأرادوا بالشراء : كل تملك بصنع المكفر . أما لو ورثه ناويا
الكفارة : فإنه لا يجزيه . فراجع : الملهذب (١١٦/٢) والوجيز (٨٢/٢)
وفتح القدير (٢٣٧/٣) وحاشية ابن عابدين (٧٩٦/٢) والشرح الكبير لابن
قدامة (٥٩٣/٨) .

(٣) في ز : « يكن » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ل ، ه .

(٥) في د ، ز : « التسبيب » .

(٦) في ز : « بالاضافة » وهو تصحيف .

والمحل • ولقد تكلفت في « كتاب المآخذ » طريقاً^(١) يستغنى بها عن اقتحام
ورطة الفرق بين العلة والمحل ؛ وبينت أن الموجب بكمال شرائطه جرى •
وأن القصاص في حكم الساقط الواجب ، وأن اندفاع القصاص به ، في معنى
انقطاعه : بطريان العنو ، أو طريان^(٢) استحقاق الابن • وهو متين^(٣)
بالغ •

ولكنه غير واف بنصرة مذهب انشافي - رحمه الله - في جميع
الأطراف ؛ اذ قطع الشافعي - رضى الله عنه - بوجوب القصاص على
شريك^(٤) المسلم والحر في قتل الكافر والرقيق ، اذا كان الشريك كفراً ؛
والكفاءة شرط لا يتعد القتل سبباً لايجاب القصاص عندنا^(٥) بوجودها •
فقد^(٦) فقدت العلة شرطها • وليس التفاوت في الكفاءة من الدوافع ؛
ولذلك^(٧) لو طرأ : لم ينقطع^(٨) الوجوب ؛ بخلاف استحقاق الابن • فلا بد
من مسلك آخر لتقرير المذهب •

وطريقة « المآخذ » كافية في الجدل • فانا لا نلتقى^(٩) بأبى خيفسة
- رضى الله عنه - في هاتين المسئلتين : فانه يوجب القصاص فيهما ، على

(١) في ل : « طريقة » •

(٢) في د ، ز : « وطريان ... تبين » •

(٣) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « الأب » وهي من النسخ •

(٤) صحف في د ، بلفظ : « لا » •

(٥) في د ، ز : « وقد » •

(٦) في ل : « ولكنه » •

(٧) في ل ، هـ : « يقطع » •

(٨) في د ، ز : « نحتفل » •

كلا الشريكين^(١) .

نفذكر طريق^(٢) الفرق بين العلة والمحل في صورة شريك الأبم ؛
وترجمته أن نقول : لا شركة في محل الشبهة ، ولا شبهة في محل الشركة .
فإن الشركة في القتل^(٣) - وهو عمد محض - لا شبهة فيه ، والشبهة : في
القاتل^(٤) ، ولا تصور فيه الشركة ؛ وإنما تعدى الشبهة عن الشريك الى
الشريك : للمشاركة ؛ ولم تقع المشاركة الا في الفعل . ولا خلل في ذات
الفعل : فانه علة لايجاب القصاص ؛ وإنما الخلل في الأب الذي هو محل
لعمل العلة في الايجاب فيه .

فان قيل : كيف يقال : انه موجب ، ولم يوجب ، [والعلة :
ما يوجب]^(٥) الحكم ؟

قلنا : [قد] تكلمنا على هذا في مسألة تخصيص العلة ؛ وبينا المراد
باطلاق اسم العلة^(٥) ، فليطالع المنتهى الى هذا المقام ، تلك المسئلة أولا :
حتى يستمد منها . ونحن الآن نذكر ما يتعلق بخصوص هذه المسئلة ،
ففقول :

(١) قد ذهب جمهور الفقهاء : الى أنه اذا اشترك الأب والأجنبي في
قتل الابن ، وجب القصاص على الأجنبي فقط . وذهب مالك : الى أنه
عليهما . أما اذا اشترك كافر ومسلم في قتل كافر ، أو اشترك حر وعبد
في قتل عبد - فذهب الحنفية : الى أن القصاص على المشتركين . وذهب مالك
والشافعي : الى أنه على الكافر والعبد فقط . فراجع : الأ (٣٤/٦) ، والمهذب
(١٨٧/٢) والهداية (٤/١١٨ و ١٢٤) والاشراف (٢/١٨٠ و ١٨٥) .

(٢) في ز : « طريقة » .

(٣) في ل ، هـ : « الفعل ... الفاعل » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ .

(٥) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « عليه » .

نعنى بالعلة : ما يضاف اليه^(١) الحكم من جملة ما يترتب الحكم عليه ،
أو ما يناسب الحكم . والحكم يضاف الى القتل العمد ، لا الى [الأبوة]^(٢) ؛
وهو المناسب . والأجنبية لا تناسب [الحكم]^(٣) . وهذا مع الفقهاء سهل :
فانهم سلموا التفريق بين الزنا والاحسان ، وأن أحدهما علة والآخر شرط .
وانما التعموض مع من ينكر الأصل ، على ما سنبه^(٤) عليه [ان شاء الله
تعالى]^(٥) . فاذا^(٦) لاحظنا - في^(٧) تمييز العلة عن الشرط - مسلك
الإضافة العقلية ، وقلنا : انه يضاف الى القتل لا الى صفة القاتل - تصدى^(٨)
في ماقه نظر مشكل^(٩) في التفاصيل . اذ يتقدح للمزنسى^(٩) أن يقول :

(١) في ز : « اليها » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٤) في ز : « سنبينه » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٦) في د ، ز : « واذا » .

(٧) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « مسألة » .

(٨) في د ، ز : « فيتصدى ... عظيم » .

(٩) صحف في ز ، ل - بلفظ : « للمدني » . وهو : اسماعيل بن
يحيى ابو ابراهيم المصري ، صاحب الامام الشافعي ، وناصر مذهبه ،
ومختصر قوله . المتوفى : سنة ٢٦٤ هـ . راجع : طبقات الشافعية
(١/٢٣٨) ، والنجوم الزاهرة (٣/٣٩) ، وهامش آداب الشافعي (١٣٣) .

ويشير الامام الغزالي بهذا الى ما ذهب اليه الامام الشافعي : من أن
العائد شريك الخاطئ يجب عليه نصف الدية في ماله ، والى انكار الشافعي
على محمد بن الحسن في منعه القود من العائد اذا شاركه صبي أو مجنون ،
حيث قال : « ان كنت رفعت عنه القود لأن القلم عنهما مرفوع وأن عمدتهما =

شريك الخاطيء مقتول ، لأن العلة هو : القتل عند قيام القصد والمعرفة بذات القاتل • وهو متعلق بالقتل لا بصفة القاتل ، فان تخيل أن الفعل ^(١) يتصف به ، اذ يقال : قتل ^(٢) عمد ؛ فوجه اضافته [به] ^(٣) : اضافة ^(٤) القصد اليه [٧٦ - أ] • وكما ^(٥) يضاف التصد الى الفعل فيتصف بالفعل به ، فيضاف الفعل الى الفاعل - أيضا - فيتصف به •

ومن الصفات العقلية : الاضافات ، والنسب ؛ والأخوة صفة يعقل وجودها وعدمها ؛ وهي نسبة محضة ، معناها ^(٦) : أن الأخ ابن الأب وابن الأم • ومعنى كونه ابن الأب : نسبة ؛ فانسب ^(٧) من الصفات العقلية •

ولكن : لم يجعل الشافعي - رضي الله عنه - النسب من الصفات ، وجعل الفعل ^(٨) من الصفات ، وعن هذا نشأ اضطراب القول في شريك السبع • وشريك النفس • وشريك المستحق والمأذون والحربي والمجنون

خطأ على عاقلتهما فهلا أقدت من الأجنبي اذا قتل عمدا مع الأب : لأن القلم عن الأب ليس بمرفوع • وهذا ترك اصلك • فقال المزنى بعد هذا : « قد شارك الشافعي محمد بن الحسن فيما أنكر عليه في هذه المسئلة : لأن رفع القصاص عن الخاطيء والمجنون والصبي واحد ، فكذلك حكم من شاركهم بالعمد واحد » • فراجع : المختصر (١١٠/٥ و ١١٢) •

(١) في د : « القتل » •

(٢) في ز : « فعل » •

(٣) لم ترد الزيادة : في ز •

(٤) في ل : « باضافة » •

(٥) في هـ : « فكما » •

(٦) في هـ : « ومعناها » •

(٧) في ز : « والنسبة » •

(٨) في ل : « التعلق » •

والصبي • وشريك السيد^(١) •

فتارة يكفى بالفعل^(٢) العمد^(٣) ، ويجعل فعل السبع والصبي عمدا •
وتارة يضم اليه المضمون ، فيقول^(٤) : لابد من عمد محض مضمون • ثم قد
يكفى بضممان الكفارة ، فيوجه على شريك النفس ، وشريك السيد • وتارة
يشترط ضمان البدية ، ولا يوجه على هؤلاء ، ولا على شريك الحربى
والسبع ، ويوجب على شريك الصبي • وهذا مسلوك غامض ونظر متشابه •

واذا نصرنا قول الايجاب في هذه الصورة ، قلنا : العلة قتل العمد ؛
وقتل السبع والمجنون والحربى عمد ، ولكن الخلل في محل اللزوم في حق
السبع : من جهة فقد مفة الانسانية ؛ وفي الحربى^(٥) : من جهة فقد
الالتزام ؛ وفي الصبي [والمجنون]^(٦) : من جهة فقد العقل والتكليف •

وقد يستتبي عن هذا فعل السبع ، فيقال : هو ليس بعله • وتأثير
[الغاء]^(٧) الفعل بالبهيمة^(٨) يزيد على تأثيره بالخطا • فاذا قطعنا بالاستقاط
عن شريك الخطا ، ففي شريك السبع أولى •

وما من صورة الا ويتعلق بها نوع غموض • ولكن^(٩) ذلك ينشأ من

(١) راجع في هذا : الأم (٣٤/٦) •

(٢) في د : « التتل » •

(٣) في ز : « والعمد » •

(٤) في د : « ويقول » •

(٥) في ل : « الكافر » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د •

(٧) سقطت الزيادة من ز ، ل ، ه •

(٨) في د ، ل ، ه : « بالبهيمة » ، وهو تصحيف •

(٩) في ل : « وكل » •

عموض الفرق بين ركن العلة وشرطها •

هذا ما أردنا أن نقرره على مذاق كلام الفقهاء • ولقد سبق صور^(١)
منه : في مسألة تخصيص العلة •

ونحن هنا^(٢) نذكر عكراً على كلام الفقهاء ، ونبين وجه قول القائل :
إن الشرط والمحل لا معنى له ، وإن الحكم لا يقتصر إلا إلى العلة ؛ ثم العلة
قد تكون ذاتاً مطلقة ، وقد تكون ذاتاً موصوفة بصفات • ونعرض الكلام في
الزنا والاحسان : ليقاس به غيره ، فنقول :

العلة عبارة عن موجب الحكم ؛ والموجب : ما جعله [الشرع]^(٣)
موجباً ، مناسباً كان أو لم يكن • وهي كالعلل العقلية : في الإيجاب ؛ إلا أن
إيجابها يجعل الشرع إياها موجبة ، لا بنفسها • والعلة للرجم^(٤) : [زنا
المحصن]^(٥) لا الزنا المطلق • والاضافة إلى المحصن وصف الزنا؛ والاضافات
والتنسب أوصاف معقولة ؛ فكما يعقل وصف الإنسان بالطول والسواد ،
يعقل وصفه بالأخوة والأبوة • إلا أن الأخوة^(٦) من صفات النسب ، وهي
- على الجملة - صفة ؛ والنصفة^(٧) عبارة عن ثابت يقوم بغيره ؛ والأخوة
ثابتة : إذ^(٨) يعقل نفيها ووجودها ؛ وهي قائمة بالغير^(٩) : فكانت صفة •

(١) في د ، ز ، ل : « صدر » •

(٢) في ل ، هـ : « الآن » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) في د : « الرجم » •

(٥) في هـ : « الزنا من المحصن » •

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « والأبوة » •

(٧) في د : « فالنصفة » •

(٨) في ز : « لا » •

(٩) صحف في د ، بلفظ : « بالعين » •

نعم ، لا يجوز تسميتها^(١) عرضاً على المتكلمين ؛ وإنما نفي به الأوصاف والقضايا ، كما يقتل كون السواد لوناً وعرضاً ، وهذه قضايا متعددة . وأوصاف السواد معقولة ، على ما تقرر طريقها في إثبات الأحوال في فن الكلام^(٢) . ونقول : الزنا بالاضافة الى المحسن وصف يتنفي عند صدوره من^(٣) غير المحسن ؛ وتلك الاضافة وصف العلة . ومناطق الرجم : الزنا المضاف الموصوف ؛ وهو كما قررنا : من تعليل القتل بالسواد ، اذ قال الشارع : اقتلوا زيدا لأنه أسود . وان^(٤) مساقه [يقتضى]^(٥) قتل كل أسود . فلو بان انه لا يقتل سوى زيد بالنص . انعطف منه قيد على السواد ، وتبين أن السواد المطلق ليس بعلة ؛ وإنما العلة : سواد زيد . فكذا^(٦) يتبين أن الزنا المطلق ليس بعلة ؛ وإنما العلة : زنا محسن ؛

(١) في د ، ل : « تسميته » .

(٢) الحال صفة لموجود غير متصفة بالوجود ولا بالعدم . مثل كون انحي حياً ، والقادر قادراً . انظر الارشاد لامام الحرمين (٨٠ - ٨٤) . اما قول الغزالي ان الاخوة لا تسمى عرضاً على اصطلاح المتكلمين ، فهو اشارة الى أن المتكلمين يعرفون العرض بأنه موجود قائم بمتحيز ، وهذا التعريف لا تدخل فيه النسب والاضافات بل انهم انكروا سائر المقولات النسبية التي اثبتوا الحكماء . نراجع شرح السيد على المواقف ص (١٩١ و ١٩٤ و ٣١٦) طبع الاستانة .

(٣) في ز : « عن » .

(٤) لم ترد « الواو » : في د ، ز .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٦) في ز : « وكذلك » .

فالإضافة^(١) من أوصاف العلة • ويجرى هذا في القتل ، فانا نقول : القتل المطلق ليس بعلّة ، بل^(٢) العلة : قتل عمد مضاف الى فاعل مخصوص ، وهو : العاقل^(٣) المكلف الأجنبي^(٤) المتكافئ^(٥) ، الذي ليس بمستحق ولا مأذون ؟ وهلم جرا . الى سائر صفات القاتل • وصفات القتل - أيضا - كذلك • فإذا صدر القتل من صبي : فالعلة ناقصة ؛ إذ قد نقص منها وصف الإضافة الى البالغ • وكذلك في كل صفة تنعدم^(٦) .

وكذلك علة الملك : بيع مخصوص بقيود وإضافات ، لا بيع مطلق • وهو : بيع عاقل مكلف لئال^(٧) متقوم معلوم مقدور على تسليمه • ولا يقال : حصل الملك بالعقل والتكليف والتقوم^(٨) ، والعلم وصفات الأهل والمحل ؛ بل : بالبيع الموصوف بقيود الإضافات الى هذه الصفات • فيع الخمر باطل : لتقصان العلة ؛ وبيع الصبي باطل^(٩) : [لتقصان العلة • ولكن جهات التقصان متفاوتة ؛ فيع النسبي باطل^(١٠) : لتقصان وصف^(١١) من البيع^(١٢) ،

(١) في هـ : « والإضافة ... وانما » .

(٢) في د : « الفاعل » .

(٣) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، وهي : « للأجنبي » .

(٤) في ز : « المتكافئ » .

(٥) في هـ : « متعديّة » .

(٦) في د ، ز ، ل : « بمال » .

(٧) في ز : « والتقويم » .

(٨) في د : « ناقص » .

(٩) سقطت الزيادة من ز .

(١٠) في ز : « وصفه » .

(١١) في هـ : « البائع » .

يحصل ذلك الوصف بالاضافة الى [المفاعل]^(١) العاقل • وبيع الخمر باطل : لنقصان وصف الاضافة الى المحل • فلما^(٢) تفاوتت جهات نقصان : تباعد ماخذ النظر فيها ومداركها ؛ وكل ذلك راجع الى نقصان في العلة • والعلة تجارة عن مجموع أمور رتب الشرع عليها الحكم ؛ الا أن تلك الأمور تنقسم ؛ فمنها : ما هو موصوف ، ومنها : ما هو وصف تابع • وآحاد الأوصاف متساوية ، وآحاد أجزاء الموصوف - أيضا - متساوية •

• ونعني بتساوي آحاد الأوصاف : أن نقصان الاضافة الى [غير]^(٣) عاقل في البيع ، كنقصان الاضافة الى الخمر : في قضية الوصفية • ونعني بتساوي أجزاء الموصوف : أن الايجاب كالتقول ، في أن كل واحد منهما جزء لصورة البيع ؛ وليس^(٤) أحدهما وصفا للآخر تابعا • وهي في التساوي كآحاد الأحمال : في اغراق [٧٦ - ب] السفينة ، وآحاد الأقداح : في ائارة السكر • [حتى]^(٥) لا يترجح البعض على البعض - من هذا الوجه - عند تعدد الجهات ، وتوزعها وتعارضها • وقد يترجح الموصوف على الوصف : عند التعدد وانتراحم في تغليب الاضافة •

ومن هذا [الفرق]^(٦) نشأ اختلاف النظر في المسائل التي أديرت على الفرق بين العلة والمحل • وانما ينكشف الغطاء عن هذا ، بإيراد المسائل

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٢) في ل : « فلا » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٤) لم ترد « الواو » في د ، ز •

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٦) لم ترد الزيادة في د ، هـ ، ز •

الفقهية ، اعتراضا على هذه القاعدة ، والانفصال عنها .

خيال وتنبيه :

فان قيل : كيف تكرون الفرق بين العلة والمحل ، وقد قضيتم بأن الضمان يجب [على]^(١) المردى لا على الحافر ، وبالمهلك لا يحصل الا بهما جميعا ؟ وكذلك توجبون الغرم على^(٢) شهود [الزنا في الرجم]^(٣) ، دون شهود الاحصان اذا رجعوا . وتوجبون على شهود التعليق ، دون شهود النصفة اذا رجعوا ؟ .

قلنا : أما مسألة التردية ، فايجاب الغرم^(٤) [فيها] على المردى [لا^(٥) على] الحافر ، لا يدل على فرق بين انشروط والعلة ؛ فانا قد نوجب الضمان على الحافر : اذا كان الماضي جاهلا [بها]^(٦) ؛ وبالجهل^(٧) لا يخرج التخطي عن كونه علة التردى . ولكن ليس تأثير الحفر في الاهلاك ، مثل تأثير التردية . بل هما مختلفان ، والرأى فيه رأيان : اما التقسيط ، واما الترجيح . والتقسيط انما يعقل في التساويات : كأحد الأحمال في اغراق السفينة ؛ فانها متساوية النهج في التأثير ، وكأحد شقى العقد : فانه مثل الشق الآخر ، فقد يقسط^(٨) ثم . أما تأثير الحفر ، فليس من جنس تأثير

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) صحف في د ، بلفظ : « عن » .

(٣) في ل : « الرجم » .

(٤) في ز : « الغرض » ، ولم ترد الزيادة التالية : فيها ولا في د .

(٥) في ز : « دون » .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٧) في د ، ز : « والجهل » .

(٨) صحف في ز ، بلفظ : « يقصد » .

التردية • فطلبنا مسلك الترجيح ، ورأينا الإيجاب على المردى أو [لى] ^(١) :
 لأصال فعله بالهلاك مع التعمد • وفعل الحافر قد انقطع بالحفر • وانما
 المتصل [بالهلاك هو : ما أحدثه بحفره] ^(٢) • وإن كان الماشي جاهلا :
 رجحنا الحفر ؛ لأن الماشي لا يقصد به التردى • وكذلك ^(٣) الحفر لا يقصد
 به التردى ؛ ولكن الحفر عدوان في الأصل : فترجح • فإن ^(٤) كان الرجل
 قد حفر في ملك نفسه ، وتردى [فيه] الرجل جاهلا - حكم بالاهدار :
 اذ لا مناسبة بين الفعلين حتى يوزع ، ولا ترجيح ^(٥) • أو يقضى بترجح
 التردى والماشي ويهدره ^(٦) لصدوره ^(٧) من صاحب الحق • فهذا مأخذه ،
 وهو في مظنة الاجتهاد : يتصور وقوع الخلاف فيه • وليس فيه ما يناقض
 كلامنا •

وأما شهود الاحسان والزنا ، فمأخذ النظر فيه : أن من أثبت
 الاحسان ، لم يثبت ما يجب به الرجم ولا جزاء من الموجب ؛ اذ الرجم
 يجب بالزنا المضاف الى المحسن ؛ والاضافة صفة للزنا • فشهود ^(٨) الزنا
 أثبتوا الزنا ، وهو بعض الموجب • وبقيت الاضافة ، وتلك حصلت عند

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) في هـ : « ... هو أحدث ... » وفي ل : « بالهلاك هو التردية » ،
 وفيها تصحيف •

(٣) في د : « وكذا » •

(٤) في د : « وان » ، ولم ترد الزيادة التالية : فينا ولا في ز •

(٥) في د : « ولا ترجح » •

(٦) صحف في د ، بلفظ : « ونهده » •

(٧) في د ، ز ، ل : « لصدوره » •

(٨) في د ، ز : « وشهود » •

ثبوت الحرية ، متولدة من الإحصان والزنا : لا من الزنا على الخصوص ،
ولا من الإحصان على الخصوص • فإن الاضافة نسبة بين المضاف
والمضاف اليه •

فيحتمل أن يقال : تولدت هذه الاضافة من الجهتين على وتيرة
واحدة ؛ فيتوزع الغرم : إذ ليس لأحد الجانبين ترجيح ؛ وهما كجنس
واحد - أعنى : ركنى الاضافة - في توليد الاضافة •

ويحتمل أن يرجح جانب الزنا : لأن الرجم تعلق بالزنا المضاف ،
لا بالإحصان المضاف [إليه] ^(١) • فان ^(٢) الاضافة إذا صارت صفة الزنا :
صار الزنا الموصوف موجبا ؛ فالموجب : زنا المحصن ، لا إحصان الزاني •
فكانت هذه الاضافة في الإيجاب صفة للزنا وتابعة ^(٣) له ؛ فرجح جانب
الموصوف والمتبوع •

وهذا في غاية الدقة ، فليأمله الناظر • وليعتقد به غرض ^(٤) الشافعي
- رضي الله عنه - في ترديد القول في هذه المسئلة ، من هذا الوجه •

وهذا هو العذر ^(٥) أيضا في شهود التعليق والصفة ؛ وقد اختلف قول
الشافعي - رضي الله عنه - فيه •

ويقرب من هذه [المسئلة] ^(٦) : ارضاع الزوجة الكبيرة [الزوجة] ^(٧)

(١) لم ترد الزيادة : في ز ، ل •

(٢) في د ، ز ، ل : « فالاضافة » •

(٣) لم ترد « الواو » : في د ، ز •

(٤) في هـ : « غوص » •

(٥) في د ، ز : « العلة » •

(٦) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ •

الصغيرة وحصول الفراق به ، ووجوب المهر على المرضعة • فان اللبن يصل الى الجوف بالتقام الثدي ، وامتصاص الصغير • فرجع أصحابنا [الغرم في]^(١) جهة الكثرة ، وجعلوا امتصاص الصبي طبيعة لا يشبث لها حكم الاختيار ، بالإضافة الى التقام الثدي • ومنهم : من خالف فيه^(٢) •

وكذلك فتح باب القفص والاصطبل : فان الفوات بالفتح ، وطيران الطائر • واختلف القول في الترجيح : فقد يرجح جانب [الفاتح المختار]^(٣) على الفعل الطبيعي الصادر من البهيمة [فيسقط]^(٤) : اذ لا مناسبة • وقد يرجح جانب الطيران ، ويلتحق ذلك بحل قيد انبند المختار^(٥) •

(١) سقطت الزيادة من ز ، ل ، ه •

(٢) اذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة ، فأرضعت الكبيرة الصغيرة : حرمتا عليه ؛ لأنه يصير جامعا بين البنت والأم رضاعا ، وذلك حرام كالجمع بينهما نسبيا •

وقد تردد الشافعية في الواجب للصغيرة • أهو تمام مهر المثل أو نصفه ، أو تمام المسمى أو نصفه ؟ وعلى أي ، فان الضمان واجب على المرضعة ، تعمدت افساد النكاح أو لم تتعمد • وذهب الحنفية الى أن الواجب نصف المهر ، وتضمنه المرضعة ان تعمدت الافساد • فراجع : الأم (٢٧/٥ - ٢٨) والتهذيب (١٦٩/٢) والبداية (١٦٣/١ - ١٦٤) والوجيز (١٠٧/٢ - ١٠٨) •

(٣) لم ترد الزيادة : في ز •

(٤) في ه ، ل : « فلا تقسيط » •

(٥) قد اختلف الفقهاء فيما اذا فتح القفص عن الطائر ، أو باب الاصطبل ، أو حل عقال البعير : فهل يضمن المفقود أم لا ؟ فذهب أبو حنيفة : الى أنه لا ضمان في هذا مطلقا • وذهب مالك وأحمد : الى ثبوت الضمان وهو قول الشافعي في القديم • وذهب في الجديد : الى أنه ان طار عقيب الفتح وجب الضمان ، وان وقف ثم طار : لم يضمن • فراجع الميزب (٣٧٨/١) والوجيز (٢٠٦/٢) والافصاح (٢٢٠) والاشراف (٤٦/٢) •

فهذه مسائل اجتهادية ، ومأخذها ما ذكرناه ، وليس فيها ^(١) ابطال ما قدمناه ^(٢) .

خيال وتنبيه :

فإن قال قائل : فبم قطعتم الجنسية عن الطعام في مسألة ربا النساء ؟ • قلنا : لأن وجه دلالة أبي حنيفة - رضي الله عنه - أن أحد الوصفين مثل الآخر ؛ وقد ظهر لنا أن تفسن الطعام المصلحة ^(٣) المناسبة أولى من الجنسية ، على ما [تقرر] ^(٤) . فلم يثبت التماثل ، فلم تجب التسوية بين الوصفين ، وإن كان كل ذلك ^(٥) جزءا من علقها الفضل ، على ما [تقدم تقريره] ^(٦) .

خيال وتنبيه :

فإن قيل : فكيف تخرجون على هذه المسئلة شراء القريب ، ومعتدكم ^(٧) : أن الملك محل ، والتقاربة علة ؟ قلنا : وإن سلمنا أنه أحد الوصفين ، فالحكم لا يحال على أحد الوصفين : فلم يكن معتقا ؛ بل المعتقد : من أوجد علة العتق بكمالها ، ونوى عند ايجاد العلة • على أن الوصف المتعطف من المحل على العلة اضافة ، وهي تابعة [للمضاف اليه] ^(٨) وقياميا بها ؛ ولا حكم للتابع على حيائه - في

(١) في د : « بنفيا » .

(٢) في ل ، هـ : « مهدناه » .

(٣) في ل ، هـ : « للمصلحة » .

(٤) في هـ : « تقدم تقريره » .

(٥) في ل ، هـ : « واحد » .

(٦) في هـ : « تقرر » .

(٧) في هـ ، ل : « ومعتدكم » .

(٨) في ل : « المضاف » .

مقابلة المتبوع ، ومساواة له : - في جواز الإضافة [٧٧ - أ] إليه • وبهذا فارق صفان السراية : إذا أُوجِبناه على المشتري ؛ لأن إضافة الضمان الى القرابة غير ممكنة ، فترجع جهة الإضافة على ذات المضاف ، فهذا طريق الكلام •

خيال وتنبيه :

فإن قيل : كيف تخرجون [على هذه المسئلة] ^(١) ، مسئلة شريك الأب ؟

قلنا : الذي نقطع به أن فعل الأب ، وفعل الصبي ، وفعل المسلم والذمي ^(٢) - الى أمثال ذلك - ليس موجبا على مذاق هذه القاعدة ، فلا يكون علته • فلا ^(٣) يستقيم القول : بأن الموجود علة القصاص ؛ بل الموجود علة ناقصة ، والناقصة ليست بعلة • الا أنا نقول : لم يتقص منها الا الإضافة ؛ والشريك أجنبي ، فاذا أضيف ^(٤) إليه : كملت العلة ، لأن وصف الإضافة يختلف باختلاف الإضافات ، بخلاف أوصاف الذات •

وبإياه : أن فعل الشريك معتبر في حق الشريك لايجاب القصاص به عليه ؛ ووجه إضافته إليه : أنه معين له على غرضه ، وهو مستعين ^(٥) به • فكأنه حصل مقصوده بنفسه وبغيره ؛ وغيره آله ^(٦) لاتهاضه عوناً له على غرضه • ولو حمل الأب ، [وضرب به] ^(٧) على الابن - وجب عليه

(١) لم ترد الزيادة : في ل ، ه •

(٢) في ل ، ه : « في الذمي » •

(٣) في د ، ز : « ولا » •

(٤) في د ، ه : « أضيف » •

(٥) في د ، ز : « ومستعين » •

(٦) في ه : « آله » •

(٧) في ل ، ه : « وضربه » •

اتقصص : لأن الأب صار في حكم الآلة ، وصارت ^(١) حركة الأب مضافة الى النجمل : وهو أجنبي ، تكملت ^(٢) به العلة • فعلى ^(٣) هذا [كل] ^(٤) نقصان ينشأ من الإضافة ، لا يظهر في حق الشريك ؛ فإنه اذا أضيف إليه : صار الشريك في حكم الآلة •

ويرجع اختلاف أقوال الشافعي - رضى الله عنه - في تلك المسائل ^(٥) ، الى أن النقصان يرجع فيها الى فوات الإضافات ، و ^(٦) الى فوات أوصاف ذات التمثل ؛ فيحكم - في كل مسألة - بما يستقيم على السبر •

فان قيل : لو كان تقدير ايجاب القصاص على الشركاء ما ذكرت ، لوجب أن يقال : اذا قطع يميني رجلين ، فتمالاً على قطع يمينه - يجعل كل واحد منهما مستوفياً لتمام حقه ، ويقال : شريكه آلة [له] ^(٧) ، ومعين له على غرضه •

قلنا : كما يتقدح أن يجعل الشريك عوناً له وآلة من وجه برباطة ^(٨) الاستعانة ، يتقدح ^(٩) أن تنقطع ^(١٠) اضافته إليه : لكون الشريك مستقلاً

(١) في د ، ز : « فصارت » •

(٢) في ز : « وكملت » ، وفي د : « فكانت » •

(٣) في ص : « وعلى » •

(٤) لم ترد الزيادة : في ز •

(٥) في د ، ز : « المسألة » •

(٦) في د ، ز ، ل : « أو » •

(٧) لم ترد الزيادة : في ز •

(٨) في ل : « لرباطة » •

(٩) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « الى » ، ولعلها من الناسخ •

(١٠) في ز : « تنقطع » •

بالاختيار والارادة • ولكن رجح التسرع احدى الجهتين في الابتداء :
محافظة على القاعدة الكلية ؛ ولا يلزم طرد ذلك في الاحتذاء والاقتصاص ،
مع انتفاء الحاجة التي نهينا عليها •

فان قيل : فاذا عُنِيَ عن أحد الشريكين ينبغي أن يسقط عن الآخر ،
لان الفعل - في نفسه - صار معفوًا عنه • ولو جرح جراحتين ، [فعُنِيَ
عن احدهما] ^(١) سقط التقصاص [به] ^(٢) وقد عُنِيَ عن بعض فعله ؛ فان
فعل الشريك مضاف اليه على هذا التقدير •

قلنا : العفو عن الشريك : باسقاط التقصاص عنه ؛ ولا يتأثر الفعل
به • وفعله وجهان : وجه الى الفاعل ، ووجه الى الشريك • فالعفو ^(٣) لاقاه
من ^(٤) الوجه المتعلق بالفاعل ، لا من الوجه المتعلق بالشريك • فنزل ذلك
منزلة موت أحد الشريكين وتعذر التقصاص بسببه •

فهذا وجه التردد على هذه القضايا الدقيقة • ولا يطمعن المتساهل على
النقوف عليها بمبادئ النظر ، ولا يظن المتكاسل الناظر الى هذه الخفايا
- من بُعد - بمؤخر عينيه ، ما يترأى له - من ضعف هذه المعاني -
صادرا الا ^(٥) عن كلاله ^(٦) بصيرته ، وكدورة قريحته • فلا احاطة بهذه
المعاصات الا بجهد واف ^(٧) وذهن صاف ، وقلب مشحون بانصاف •

(١) في هـ : « عُنِيَ أحدهما » ولعلنا محرفة •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ •

(٣) في هـ : « والعفو » •

(٤) في د ، ز ، ل : « في » •

(٥) في د : « لا » ، وهو تحريف •

(٦) في ز ، ل : « كلال » •

(٧) في د : « وافر » •

خيال وتثبيته :

فإن قال قائل : كيف تخرجون على هذه تقديم الكفارة على الحنث ،
ومعتمد أصحابكم : أن السبب هو اليمين ؟ وقد^(١) وجد ، ولم يتأخر إلا
الحنث ، وهو شرط الوجوب ؟

قلنا : العلة في الكفارة - عندنا - يمين كاذبة ؟ فاليمين أصل ،
وكونها كاذبة صفة لها • وإنما تصير كاذبة بالحنث ، فبِهِ تحصل هذه
الصفة • وإذا^(٢) وجدت ذات العلة^(٣) ، ولم توجد صفتها - لم ينتجز
الوجوب ؟ ولكن : دخل وقت التقديم والأداء ، وإنما عرف هذا من
التركة ؟ فإن العلة : نصاب باق حولا ؟ فالنصاب أصل ، والبقاء صفة •
ونقصان الصفة لا يمنع التعجيل في عبادة مالية • فرأينا^(٤) نسبة نقصان صفة
اليمين بفوات^(٥) الحنث ، كنقصان صفة النصاب بانتفاء البقاء ؟ فألحقناه به ،
ورأيناه في معناه •

وكذلك يجوز الشرع تقديم الكفارة على الزهوق بعد وجود الجرح ؛
والكفارة تجب بالقتل ، وانتمل عبارة عن جرح مزهق • والجرح [هو
الأصل]^(٦) ، وكونه مزهقا وصف لا يحصل إلا عند^(٧) الزهوق •
وتراخى الوصف - مع وجود الأصل - لا يمنع الأداء • فهذا وجهه

(١) في د : « فقد » •

(٢) في ، ز : « فإذا » •

(٣) في د : « علة » •

(٤) في د ، ز : « ورأينا » •

(٥) في ز ، هـ : « لفوات » •

(٦) في هـ : « أصل » •

(٧) صحف في د ، ز - بلفظ : « بعد » •

التصرف ، وهو نوع من القياس معقول .

فان قيل : فهلا جازتم التجليل لمن ملك نصابا غير سائمة : اذا أسامها من بعد ؟ وقد وجد الأصل ، وتراخت الصفة ؟ .

قلنا : يمكن أن يجاب عن هذا : بأن السوم والملك وصفان متساويان ، فليس ^(١) [أحدهما ^(٢) تبعا] للآخر ؛ اذ يفرض ملك غير سائمة ، وسائمة غير مملوكة . وليس في بطلان أحدهما ما يتضمن بطلان الآخر ؛ فينزل منزلة نقص ^(٣) النصاب ، ولا ينزل منزلة انصفات التابعة .

وقد يقاومه السائل : [يفرض غنما باقية] ^(٤) حولا غير مملوكة ، [ومملوكة غير باقية] ^(٥) . فلم جعل ^(٦) أحدهما تبعا للآخر ، والملك تارة يوصف بالبقاء [٧٧ - ب] وتارة بالاسامة ؟

والجواب عنه : أن منشأ هذا الغلط اجمال لفظ الملك ؛ فانه قد يراد به المملوك ، وهو : الغنم في هذا المقام . وقد يراد به الملكة ^(٧) والقدرة الشرعية ؛ والسوم صفة الغنم الذي هو المملوك ومتعلق الملك ؛ و [الملك] ^(٨) - الذي يعبر به عن القدرة والملكية ^(٩) - لا يقبل الوصف بالسوم ^(١٠) ،

(١) في هـ : « وليس » .

(٢) في د : « لاحدهما تبع » .

(٣) في ل ، هـ : « بعض » .

(٤) في هـ : « فيقول : تفرض غنم باقية » ، وفي ل : « ... باقي » .

(٥) في هـ : « ومملوك ... باقية » ، وفي ل : « ... باقي » .

(٦) في ز : « يجعل » .

(٧) في د ، ز : « الملك » .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٩) في ل ، هـ : « والملكة » .

(١٠) في هـ : « بالسومية » .

ويقبل الوصف بالبقاء ؛ والبقاء اعتبر صفة للملك الذي هو [الملكة و]^(١)
 القدرة ؛ والسوم اعتبر صفة للملك الذي هو المملوك والمحل للملكية^(٢) .
 فهذا منشأ هذا الغلط .

وقد يجاب عنه ، فيقال : المراد بالباقي هو : الذي يبقى في علم الله سبحانه حولاً ؛ فإذا^(٣) انقضى الحول : تبين أن الموصوف بالبقاء هو الموجود أولاً ؛ فإن من يعيش مائة سنة ، إذا طال بقاؤه : عاد الوصف إلى المولود^(٤) انذني حدث حالة الولادة ، فتبين بالآخرة أنه المعمر^(٥) .

وكذلك المرض : إذا اتصل بالموت تبين أن المرض الأول هو الميت ؛ والجرح إذا اتصل بالزهرق تبين أن الجرح - في أول الأمر - كان من ههما .

وهو كما إذا قال : آخر عبد أشتريه^(٦) فزوجتي عنده طالق ؛ فإذا اشترى عبداً لم تطلق زوجته : لأنه لم يبين كونه آخراً ؛ فإذا مات ولم يشتري بعد [ذلك عبداً]^(٧) : تبين وقوع الطلاق من وقت الشراء ؛ لأن كونه آخراً وصف يرجع إليه .

وكذلك اليمين : إذا جرى الحنث فيها صارت اليمين انسابقة حليفاً ، ولكن بان ذلك في حقنا الآن .

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٢) في هـ : « للملكة » ، ول : « الملكة » .

(٣) في د : « وإذا » .

(٤) في ل ، هـ : « الوليد » .

(٥) في د ، ز : « العمر » .

(٦) في د ، ل : « اشتريته » .

(٧) لم ترد الزيادة : في هـ .

وأما السوم الطارئ ، فلا يعطف وصف السوم على الزمان السابق •

هذا ما ذكره أبو زيد الذبوسي : في الفرق بين السوم والنحول ؛ وهو ضعيف (١) إذ (٢) هذا التقرير يجري في مرض الموت ، وشراء آخر العييد (٣) • ونحن نحكم فيهما (٤) : بأن الحكم موقوف في حق علمنا ؛ لأن الغائبة غائبة عنا • فإذا انكشفت الغائبة : انعطفتا على تصرفات المريض ، وعلى زوجة (٥) انعلق على آخر شرائه - بطريق التبين ؛ وفي الزكاة واليمين لا تعطف - بطريق التبين - على الأول • والدليل (٦) عليه أنه [لو] قال : [والله لا] (٧) تطلع الشمس غدا ، فلا يحكم بتجيز الوجوب عليه ؛ وإن كنا نقض بأن اليمين كاذبة •

وقد قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لو (٨) قال : والله لأصعدن السماء غدا : انعقدت يمينه ، ولم تلزمه الكفارة في الحال (٩) • وكذلك لو أنبأ صادق عن بقاء النصاب حولا في علم الله تعالى ، لكان لا نحكم بتجيز الوجوب •

(١) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « عندي » •

(٢) في هـ : « وهذا » •

(٣) راجع : تقويم الأدلة (ص ٧٧٩ - ٧٨٤) •

(٤) في د ، ز : « وفيها » •

(٥) في د ، هـ : « وجه » ، وهو تحريف •

(٦) لم ترد « الواو » : في ل • ولم ترد فيها أيضا الزيادة التالية •

(٧) في د ، ز ، هـ : « لا » فقط •

(٨) في ل ، هـ : « إذا » •

(٩) وإلى هذا ذهب محمد بن الحسن أيضا • أما أبو يوسف ، فانه يرى : أن الحنث واقع في الحال ، لتحقيق العجز ، فتلزمه الكفارة في الحال أيضا • فانظر الهداية (٦٢/٢) • والبحر الرائق (٤/٣٥٩ - ٣٦١) •

فإن قال [قائل]^(١) : لأن موت الحالف والمالك ممكن ، وبقاؤهما شرط لوجوب الكفارة [والزكاة]^(٢) .

قلنا : لو صارت اليمين كاذبة في الحال بطريق التين ، لكان السبب تاما في حياته ، فلم [يشترط بقاؤه بعد]^(٣) تمام السبب^(٤) . فكذا في الزكاة . فدل أن هذا ليس من قبيل التوقف بعد توهم كمال العلة ؛ بل نقطع بأن الوجود علة ناقصة بوصف^(٥) ، لا كاملة بجميع صفاتها . وطريق^(٦) الجواب ما سبق .

وعلى الجملة : هذه قضايا [جمالية]^(٧) ظنية ، وموازنات تخمينية تنبئ الأحكام في الاجتهاد عليها ؛ وهي معقولة دون تمييز الشرط عن^(٨) العلة .

خيال وتنبيه :

فإن قال قائل : ما ذكرتموه هو الفرق بين العلة والشرط ؛ ولكنكم غيرتم العبارة : فشأنكم من انشراط للعلل اضافات ، وعبرتم عن تلك الاضافات بأوصاف العلة ، واجتبتم^(٩) عبارة الشرط

(١) لم ترد الزيادة : في د ، ه .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه .

(٣) في ز : يشترط الوجوب بقاؤه بعدم ، ، وهي مضطربة .

(٤) في د : « التسبب » .

(٥) في د ، ز : « وصف » .

(٦) في ه : « فطريق » .

(٧) لم ترد الزيادة : في ز .

(٨) في ه : « من » .

(٩) في ل ، ه : « واجتبتم » ، أي : كرهتم . كما في المختار :

(ج و ي) .

والمحل . [ثم اعترفتم بالفرق بين تلك الاضافات ، وبين ذوات الملل
المضافة . فلم تزيدوه الا]^(١) تغير عبارة . فليضبط الفرق بين العلة
والشرط ، بالاضافة والمضاي الىه .

قلنا : ليس كذلك ؛ فان الاضافة لا تصلح للضبط : فان اليمين الكاذبة
هي علة الكفارة ، والكذب وصف للخير لا يرجع الى الاضافة . فليس
قولنا : يمين كاذبة ، كقولنا : يمين بالغ^(٢) ؛ بل يقع انكذب من اليمين ،
موقع^(٣) العمدية من القتل . وقد جعل الشافعي - رضى الله عنه - وصف
العمدية للقتل ركنا في العلة ، وجعل الاضافة محلا . أعنى : أنه فرق
بينهما في تلك المسئلة . فكيف يستقيم هذا الضبط ؟ .

فان قيل : فليضبط بالأوصاف مع الذوات ؛ فذوات الأشياء^(٤) علل .
والأوصاف شرائط^(٥) . فان كونها كاذبة صفة لليمين أيضا ، وان لم تكن
من طريق الاضافة .

قلنا : وهذا يتفرض بالعمدية ، فانها صفة بالاضافة الى القتل . وبطل
بالطعم والجنسية : فانهما وصفان متقابلان : ليس أحدهما تابعا للآخر ؛ اذ
يعقل الطعم دون الجنسية ، والجنسية دون الطعم .

ولو قال قائل : العلة الطعم في الجنس ، فصار الجنس محلا ، ورجع الى
الاضافة^(٦) - فابله أن العلة : الجنسية في المظعوم ؛ ولم يكن أحدهما أولى

(١) سقطت الزيادة من ز .

(٢) في ز : « بالغة » .

(٣) في ز : « كالعمدية » .

(٤) في هـ : « الأسباب » .

(٥) في ز ، ل ، هـ : « شروط » .

(٦) في ل ، هـ : « اضافة » .

من الآخر •

فان قيل : فليضبط الفرق بالمناسبة ، أو توهم تضمن المناسبة ؛ فعليهما التعويل في مسألة شريك الأب ، ومثلة ربا النساء •

قلنا : وهذا الضبط - أيضا - لا يستقيم من وجهين :

أحدهما : أنك تجوز أن تتركب العلة من صفين : أحدهما يناسب ، والآخر لا يناسب • ويكون كل واحد منهما ركنا في العلة : من حيث التسمية والتحقيق ؛ ويعرف ذلك بالنص •

والآخر : أن البقاء حولا في المناسبة كالسوم ؛ لأن السوم : لحقة المؤونة ، والبقاء : لكثرة الدفق^(١) • فان المال - بوصف النماء - [٧٨ - أ] صار سببا لايجاب المواصلة ؛ وانما نماؤد^(٢) : بانقضاء الأوقات ، فهو في اناسبة كالسوم • ثم سلك بالسوم ملك بعض النصاب : في حكم التعجيل ، دون البقاء •

فان قيل : فاذا لم يكن بد من فرق بين بعض أجزاء العلة وبعضها ، ولا ضبط ، فما الطريق ؟ •

قلنا : عبارة الشرط والمحل هي المختلفة • والضبط به - مع أنه غير مضبوط - لا مضجع فيه • ولكن الوجه^(٣) أن يقال : مجموع الأمور - التي يترتب الحكم عليها - متساوية في افتقار وجود الحكم اليها •

(١) في ل ، هـ : « المرفق » •

(٢) في د ، ز ، ل : « نموه » •

(٣) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « فيه » •

نعم : لو ثبت في ^(١) الشرع لوجود بعضها حكم ، فهل يلحق بهما سائر ^(١) الأبعاض ؟

[قلنا] : إني كأن مثلاً لهما : الحق ؛ والا فلا . والمفارقة تارة تدرك بكون أحدهما صفة [والآخر موصوفاً] ^(٢) ، وتارة تدرك بالمناسبة ، وتارة تدرك بزيادة المناسبة ، وتارة تدرك بتوهم التضمن . على ما قررناه في الأمثلة السابقة . فتلک المسائل المعقولة متبعة في الفرق والجمع ؛ وذلك يختلف باختلاف المسائل ، واختلاف الأحوال . وطريق المجتهد [يعتمد] ^(٣) في اتباع ^(٤) غلبة الظن ؛ فان أفضى به [الاجتهاد الى الفرق] ^(٤) بين أمرين - كان الحكم موقوفاً على مجموعتهما ، [وعبر] ^(٥) عن أحدهما بالشرط ، وعن الآخر بالعلّة ، فلا حرج عليه في الاطلاقات ^(٦) بعد فهم هذه المقاصد .

وغرضنا من هذه التريديدات : الكشف عن حاصل ما ترجع اليه هذه الألفاظ ؛ وبعد الايضاح لا حرج في الاصطلاح . وانما منشأ الاشكال التخالوض في هذه الأمور ، دون التوافق على حدود معلومة لمقاصد العبارات . فيطلق المطلق عبارة بمعنى يقصده ، والخضم ^(٧) يفهم منه معنى

(١) في ل ، ه : د بالشرح . . . سائر ، ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في ز : « باتباع » .

(٤) عبارة ل : « الفرق الى الاجتهاد » ، وفيها تقديم وتأخير من الناسخ .

(٥) في ز : « وان اعتبر » .

(٦) في ز ، ل ، ه : « الاطلاق » .

(٧) في ز : « والقصد » .

آخر يستبد^(١) هو بالتعير [به]^(٢) عنه ، فيصير به النزاع ناشبا قائما :
لا ينفصل^(٣) أبد الدهر • هذا ما أردنا أن تنبه [به]^(٤) على غور هذا
الأصل •



(١) في ل ، ه : « استبد » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٣) في ه : « ينقضى » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

القول في بيان معنى السبب في لسان الفقهاء^(١)

لا يَنْفَعِي أَنْ يَظُنَّ [أَنْ]^(٢) السبب جنس^(٣) زائد على [جنس]
العلة والشرط . ولكن لما تداولته الألسنة ، وأطلقه الفقهاء لمعان مختلفة -
أحيانا يأتته .

فالسبب - في وضع اللسان - هو : الجبل والطريق أيضا ؛ ثم عرف
أن نزع الماء لا يتأتى دون الجبل ، وأنه إذا حصل : حصل بالاستقاء
لا بالجبل . والاستقاء - الذي هو علة نزع الماء من البئر - ليس حاصلًا
أيضًا بالجبل . وكذلك الوصول أيضا إلى البلد المقصود : لا يحصل دون
الطريق ؛ وإذا^(٤) حصل : كان حاصلًا بالسير لا بالطريق ؛ ولا يحصل
السير أيضًا بالطريق .

فلما فهم نسبة الجبل والطريق من^(٥) المقصود ، استعير اسم السبب
لكل^(٦) ما يقع من المقصود هذا الموقع . وهو : كل ما لا يحصل المقصود
دونه ؛ وإذا حصل : حصل بعلة مستقلة لا بذلك^(٧) انسبب .

(١) راجع في هذا : الاحكام (٨٦/٤) وشرح المختصر (٤١٦/٢) وشرح
الأسنوي (٤٩/٤ و ٣٢٧) والكشف على البيهقي (١٦٩/٤ و ١٧٤) وشرح
المسلم (٣٠٤/٢ و ٣٠٩) .

(٢) لم ترد الزيادة : في د .

(٣) في د ، ز : « جنسا زائدا » ، ولم ترد الزيادة التالية : في د .

(٤) في ز : « فإذا » .

(٥) في ز : « إلى » .

(٦) صحف في ل ، بلفظ : « لكن » .

(٧) في د : « لا بذلك » .

نم أطلق الفقهاء لفظ السبب على أربعة أوجه :

الوجه الأول : اطلاقه في مقابلة المباشرة ، فاذا قوبل بالمباشرة : أريد به الشرط المحض . واستعملوا هذه اللفظة في الضمان ، وقانوا : الضمان على المباشر لا على المتسبب . فيراد بالمباشرة^(١) : ايجاد العلة ، وبالتسبب^(٢) : ايجاد الشرط . فقالوا : الحافر متسبب ، والمردى مباشر ؛ ومن حل قبد العبد حتى أبقي فهو متسبب ؛ والمباشر هو العبد : اذ [انقراض حصل]^(٣) بالابق^(٤) عند حل القيد ، لا بحل التقييد^(٥) . وزعموا : أن^(٦) الاحصان من الرجم ، يقع موقع الشرط . فهذا أقرب وجوه الاطلاق الى وضع اللسان .

الوجه الثاني : تسميتهم علة العلة سببا ، كالرمي ، فانه يقال فيه : انه سبب الموت ، لأن الموت لا يحصل بالرمي ، فكان الرمي سببا من هذا الوجه . ولكن لما حصل بالسراية والجرح - وهي حاصلة بالرمي - كان الرمي علة العلة . [فلهذا كان]^(٧) موافقا لوضع اللسان ، من أحد الوجهين . فهذا مأخذ الاستعارة ، وهو : أن الحكم لم يحصل به الا بواسطة العلة^(٨) ، كما لا يحصل الوصول بالطريق الا بواسطة العلة^(٩) . الا أن السير ليس حاصلًا بالطريق ؛ والعلة هنا حاصلة بالسبب . وهذا الجنس

(١) في د : ، بالمباشر . . . وبالتسبب .

(٢) في د ، ز : « الضمان حصل » ، ول : « الضمان جعل » .

(٣) صحف في د ، بلفظ : « الاتفاق » .

(٤) في د ، ل ، هـ : « بأن » .

(٥) في د ، ز ، ل : « فكان هذا » .

(٦) في ل : « علة » .

من السبب له حكم المباشرة من كل وجه : في ايجاب الحكم^(١) ؛ فلا ينبغي أن تشبه^(٢) المباشرة بالسبب ، بهذا^(٣) الإطلاق .

الوجه الثالث : تسميتهم ذات العلة - مع تخلف الصفة عنها -
سيا : كسميتهم اليقين سيا للكفارة ، وتسمية ملك^(٤) النصاب سيا ، دون
الحنث وانقضاء الحول .

ووجه الاستعارة : أن الحكم غير حاصل بمجرد ، كما لا يحصل
الوصول ، [والماء]^(٥) بمجرد الطريق والجل . وهذا الجنس قد
استقصناه . وبيننا أن نقصان الصفات التابعة ، قد يفارق [نقصان]^(٦)
أبعض ذات العلة في بعض الأحكام ؛ كما سبق .

الوجه الرابع : تسميتهم العلة الموجبة سيا ، كسمية علل الغرامات
والعقوبات والكفارات : أسبابا . وتسمية البيع : سيا للملك الى غير ذلك .
فهذا^(٧) أبعد الوجوه في الاستعارة عن وضع اللسان ؛ لأن المقصود مضاف
الى العلة ، ولا يضاف الى السبب في الوضع . ولكن وجه الاستعارة : أن
العلل الشرعية في معنى الشروط والأمارات من [كل]^(٨) وجه ؛ لأنها
لا توجب الأحكام بذواتها ، بل يجب الحكم عندها بايجاب الله تعالى . فمن

(١) في ز : « انقود » ، و ل ، ه : « العبد » ، وهو تصحيف .

(٢) في د ، ل : « تشبه » .

(٣) في د ، ل : « لهذا » .

(٤) في د : « مالك » .

(٥) في ه : « الى الماء » .

(٦) لم ترد الزيادة : في ز .

(٧) في ل ، ه : « وهذا » .

(٨) لم ترد الزيادة : في ل .

هذا الوجه [حسنت]^(١) الاستارة •

فهذه مدارك مختلفة لمعنى السبب • فإذا أطلق الفقيه لفظ السبب ،
فإن فهم بالقرينة مقصوده [٧٨ - ب] - كعارضته إياه بالمباشرة^(٢) -
فذلك • وإن لم يفهم : فلا بد من الاستفصال : إذا كان الغرض يختلف
 باختلاف الوجوه التي ذكرناها •

فإن قيل : السبب المذكور في مقابلة المباشرة ، هل يناط القصاص بمثله
 وهو الشرط المحض ؟

قلنا : نعم : فإن القصاص عندنا يجب على شهود القصاص ؛ والهلاك
 حصل بفعل مختار من الولي أو القاضي^(٣) ؛ والصادر عن الشاهد تمكن
 يجرى مجرى الشرط •

ولكن : لما رأى الشافعي - رضى الله عنه - إيجاب القصاص على
 المكره ، ورأى الاكراه سببا في مقابلة مباشرة المكره - فأس الشهادة به •
 وأبو حنيفة - رضى الله عنه - لا يوجب القصاص الا بالمباشرة ؛
 [وتخيّل : أن المكره مباشر]^(٤) ، والمكره آلة •

فمنشأ النظر بيان أن الاكراه مباشرة أو تسبب^(٥) •

فأبو حنيفة - رضى الله عنه - يقول : المباشرة عبارة عن إيجاد علة
 القتل ، [وإيجاد]^(٦) علة العلة • والاكراه علة فعل المكره • وينزع : أن

(١) في ل ، ه : « حسن هذه » •

(٢) في د : « المباشرة » •

(٣) في ه : « أو بحث القاضي » •

(٤) في ز : « ويجعل المكره مباشرا » •

(٥) في ل : « سبب » •

(٦) في ز : « أو عن إيجاد » ، وفي ل : « أو إيجاد » •

فعل المكره حصل به ، فالجائز يحدث داية انقتل في نفسه ؛ وتلك الداية تحدث الفعل [فكان القتل متولدا] ^(١) من الاكراه المكره ، بواسطة داعية تولدت من الاكراه .

والشافعي رضى الله عنه يقول : لو كان كذلك لما أثم المكره ؛ فانه يدل على بقاء اختياره حيا وشرعا ، وفيه اخراج الاكراه عن كونه علة ^(٢) .

نعم : فيه مشابهة العلة من حيث انه يثير داية على الجملة ، وان كانت تلك الداية ^(٣) مقرونة بخيرة يتسع معها مخالفة الداية . فكذلك في الشهادة معنى العلة ، على معنى : أنها تثير داية في نفس القاضي من جهة الشرع ؛ وتلك الداية تفضي الى الهلاك بواسطة الفعل ؛ فكانت في معناه ؛ ولهذا كان الكلام في طرف الرجم أظهر منه في طرف القصاص ؛ لأن اختيار الولي ظاهر في احالة الهلاك عليه ، وتلك ^(٤) الداية لا تحدث بالشهادة . لكن ^(٥) يقرر ^(٦) ذلك بطريق آخر ، وهو : أن بطلان العصمة

(١) في د ، ل ، ه : « فكان ... متولد » .

(٢) راجع : الأم (٣٦/٦) . وقد بحث الأصوليون مسألة الاكراه ، وقسموه الى اكراه ملجئ ، واكراه غير ملجئ . . فراجع : شرح الأسنوي (٣٢١/١) وشرح المسلم (١٦٦/١ - ١٦٨) ونزهة المشتاق (١٠٤) ومحاضرات في أصول الفقه على طلبة دبلوم الفقه المقارن للشيخ عبدالغني عبدالخالق . ولا بد من رجب كلام في الاكراه جدير بالمراجعة ، فانظره في جامع العلوم والحكم (٢٧٣ - ٢٧٥) .

(٣) في د ، ز : « داية » .

(٤) في ه : « وتيك » .

(٥) في ز ، ل ، ه : « ولكن » .

(٦) في د ، ز ، ه : « يقدر » .

وحصول الاهدار [حصل ^(١)] بالشهادة ، وكان ^(٢) ذلك ^(٣) هلاكاً حكيمياً ،
 فاذا اتصل بالهلاك الحسي : [تم ، ووجب] ^(٤) التقصاص على الشاهد ^(٥) :
 لأنه تعاطى سبب الهلاك الحكمي المترن ^(٦) بالهلاك الحسي المفضى اليه .
 فهذا وجه النظر في تلك المسئلة .

فان قيل : بأي تأويل سميتم تعليق الطلاق سبباً ، حتى شرطتم اقتران
 النكاح به للانعقاد ^(٧) ، ومنعتم التعليق على الملك ، وأبو حنيفة - رضى الله
 عنه - ينكر كونه سبباً ؛ ويزعم : أنه يمين في الحال ؛ وينقطع حكم اليمين
 بوجود الحث : فلا يكون سبباً [لما يرتفع به] ^(٨) ، فان السبب هو الطويق
 الى المتصد ، فاما ما ينعدم بالاتصال بالمتصد فلا ^(٩) يكون سبباً ؟

قلنا : تسميته سبباً بمعنى العلة : التي فقدت [صفة] ^(١٠) الاضافة الى
 محل ، أو فقدت الشرط ^(١١) على اصطلاح الفقهاء . فان الفراق يقع - عند
 وجود البصفة - بالطلاق السابق ، لا بالبصفة الحادثة . وظهر أثر ذلك في

(١) لم ترد الزيادة : في ز .

(٢) في ز ، ل ، هـ : « فكان » .

(٣) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « حصل » .

(٤) في ز ، ل : « ثم وجب » .

(٥) في ز : « الشهادة » ، وهو تصحيف .

(٦) في ل ، هـ : « المتقرر » .

(٧) صحف في د ، بلفظ : « الانعقاد » .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٩) في د : « لا » .

(١٠) لم ترد الزيادة : في هـ .

(١١) في د ، ز : « الشروط » .

الشهود : اذا رجعوا في قضية الغرم . فاذا حصل الفراق عند الدخول ، كان مضافا الى الكلام السابق [لا]^(١) الى الدخول : فهو العلة . فلذلك شرط اقتران شرط الطلاق به ، وهو ملك النكاح^(٢) .

فان قيل : انما يصير كلامه علة للفراق عند الدخول ؛ وقبله يمين وليس بعلة للفراق .

قلنا : اذا وجد الدخول واللفظ ، وحصل الفراق ؛ فهو مضاف الى اللفظ لا الى الدخول ، فهذا هو المراد بكونه سببا وعلة . أما قولهم : انه قبل الدخول ليس بعلة ، فان غوا به : انه ليس بموجب للفراق في الحال ، فسلم . وذلك ؛ لتقصان وصف الاضافة الحاصل من الاقتران بالشرط . وان غوا [به]^(٣) : أن ذات العلة وركنها وما يضاف [اليه الحكم]^(٤) عند حصوله غير موجود - [فهو باطل . فان الزنا يسمى علة وسببا على ما سبق وجهه^(٥) ؛ وهو غير موجب] بمجرد دون وصف الاضافة الى المحصن ؛ ولكن عند حصول الوصف يضاف الى الزنا ، لا الى وصف

(١) سقطت الزيادة من ل .

(٢) قد ذهب الشافعية والحنابلة : الى انه يشترط لصحة التعليق في الطلاق ان يكون النكاح واقعا ، فان قال رجل لا امرأة : اذا تزوجتك فأنت طائقي ، ثم ينقذ الطلاق . وذهب المالكية : الى أن الطلاق يتعقد اذا خصص وعين امرأة . اما الحنفية ، فانهم ذهبوا : الى انعقاد هذا الطلاق مطلقا . فراجع : الهداية (١/١٨٢) والمهذب (٢/٨٢) والاشراف (٢/١١٧ - ١١٨) والافصاح ٢٩٤ .

(٣) لم ترد الزيادة : في ل .

(٤) في هـ : « اليها » .

(٥) سقطت كلمة « وجهه » من د ، وسقطت الزيادة كلها من ز .

الإضافة • [فهذا - على منهاج]^(١) كلام الفقهاء - واضح •

فان قيل : فان سلم كونه سببا وعلة بهذا التأويل ، فلم يشترط أن يقترن به ملك النكاح ، وملك النكاح يراد لاتصال الطلاق بالمحل ، وهو لا يتصل به قبل الشرط ، والمحل مهياً للطلاق عند وجود الشرط • وليس يشترط في حال التكلم الا أهلية العاقد لصدور السبب منه ؛ فكما^(٢) لا تشترط صفات المتكلم^(٣) عند وجود الصفة والشرط ، [حتى وقع]^(٤) وان كان الزوج مجنوناً عند الدخول - فكذلك صفة المحل : لا تشترط عند صدور^(٥) السبب من العاقد^(٦) ؟

قلنا : من سلم كونه علة وسببا كما ذكرناه^(٧) ، لزمه أن يعترف بمذهبنا ؛ اذ صفات المحل يشترط^(٨) وجودها حالة وجود السبب ، وان كان السبب في الحال لا يتصل بالمحل ولا يتجزأ حكمه . فاذا قال الرجل لأجنبية : تزوجتك على ألف ، وطلقتك على مائة ؛ فقالت^(٩) المرأة : زوجت نفسي ،

(١) في د ، ز : « فعلى هذا » •

(٢) في د : « كما » •

(٣) في د : « التكلم » •

(٤) لم ترد الزيادة في ز •

(٥) في ل ، هـ : « صدر » وهما واحد على ما في المصباح : (صدر) •

(٦) في د ، ز ، ل : « العاقل » •

(٧) في د ، ل ، هـ : « ذكرناه » •

(٨) في د : « شرط » •

(٩) في د ، ز : « وقالت » •

وقبلت الطلاق - لم يقع الطلاق عندهم^(١) ، لأن الإيجاب تقدم [حكمه]^(٢) على النكاح ؛ والإيجاب لا يتصل حكمه بالمحل إلا بعد وجود القبول ؛ فهي منكوحة بعبء^(٣) القبول ومعه .

وكذلك قال الشافعي [٧٩ - أ] - رحمه الله - : لو قال لعبد : كاتبك على ألف ، وبعتك^(٤) الثوب بدينار ؛ فقال «العبد» : قبلت الكتابة ، واشتريت الثوب - لم يصح شراء الثوب . وقد كان الموجب أهلاً للإيجاب حالة الإيجاب ، والعبد كان أهلاً للشراء حالة القبول ؛ ولكن : لما لم يقرن شرط إجلية المقابل بحالة^(٥) الإيجاب ، لم ينعقد سبباً^(٦) . فدل [على]^(٧) أن مأخذهم ما سبق : من أن التعليق في الحال يمين ، ونيس بعة للفراق^(٨) ولا سبب له . وقد بينا وجهه .

وأما قولهم : إن السبب ما يقرر عند الوصول إلى المقصد^(٩) ، واليمين يرتفع بوجود الصفة .

(١) هذه المسئلة محل اتفاق ، ومبنية على أن شرط وقوع الطلاق : أن تكون المرأة في النكاح أو في عدته التي تصلح بها محلاً للطلاق . فراجع : الوجيز (٥٨/٢) والمهذب (٧٧/٢) وفتح القدير (٢١/٣) . فكلام الغزالي هنا من باب الإلزام ، لا من باب بيان خلاف في المسئلة .

(٢) لم ترد الزيادة في ل ، ه .

(٣) في د : « بعد » .

(٤) في ل ، ه : « وبعت منك » .

(٥) في ز : « الحالة » وهو تصحيف .

(٦) راجع : الأم (٣٧٥/٧) والمهذب (٢٦٨/١ - ٢٦٩) .

(٧) لم ترد الزيادة في ل ، ه .

(٨) في ز : « للفرق » .

(٩) في ل ، ه : « المقصود » .

قلنا : هو - من حيث كان^(١) يمينا - ليس موجبا للفراق • ومن حيث كان موجبا للفراق ، يتقرر عند الدخول ، ويتجزأ الفراق ، [ولا يرتفع كالتطليق]^(٢) الناجز ؛ فانه [سبب]^(٣) يستعقب الفراق ، ويكون ذلك تقررًا في حقه لا ارتفاعا • وانما سمي يمينا : من حيث انه بالعادة يمنع من الفعل ، وهو من هذا الوجه ليس بسبب للفراق •

وكذلك اليمين : سبب للكفارة [والمنع الشرعي]^(٤) ؛ ولا نقول : ارتفع^(٥) بالحنث [بل تقرر] ؛ فان اليمين الكاذبة موجبة للكفارة ، وقد تحقق الوجوب واستقر • وانما [المرتفع]^(٦) المنع الطبيعي : من حيث^(٧) محاذرة^(٧) لزوم الكفارة • والمنع الشرعي لا نقول : ارتفع ، بل اليمين لم تقتض المنع الا [في]^(٨) مرة واحدة ، فتقرر موجبها : ان سلم كون اليمين موجبا^(٩) للمنع •

هذا ما أردنا أن نهذب به مقاصد الفقهاء من اطلاق لفظ السبب والعلة والشرط ، ووجه^(١٠) اضافة الأحكام اليها تحقيقا وتميلا [والله أعلم]^(١١) •

-
- (١) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي : « المباشر » •
 (٢) في د : « ولا ينقطع بالتعليق » ، وفي ز : « ولا ينقطع كالتعليق » •
 وعبرة د مضطربة •
 (٣) لم ترد الزيادة : في ل ، ه •
 (٤) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ه •
 (٥) في ه : « ارتفعت » ولم ترد فيها الزيادة التالية •
 (٦) لم ترد الزيادة : في ز •
 (٧) في ز ، ل ، ه : « جبة محاذرة » •
 (٨) لم ترد الزيادة : في ز •
 (٩) في ه : « موجبة » •
 (١٠) صحف في د ، بلفظ : « ومعه » •
 (١١) لم ترد الزيادة : في ه •

القول في بيان ركن الحكم من أركان القياس وهو الركن الثالث (١)

يجوز أن يثبت بالقياس كل حكم شرعي ، لم يتعد فيه بالعلم • ويتبين
هكذا الضبط بالنظر في مسائل :

مسئلة : لا يجوز أن يثبت بالقياس الشرعي القضايا العقلية واللغوية ،
لأن القياس دليل شرعي : فلا يدل الا على قضية شرعية (٢) •

ويخرج عليه (٣) : [أن] تسمية النبيذ خمرًا بالقياس ، لا وجه له :
لأنه أمر لغوي ، فيعرف (٤) من وضع اللغة • وإذا لم ينقل الاسم ، ولا نقل
من اهل اللغة تجوز [الاثبات] (٥) للأسمي (٦) بالقياس - لم يكن الاسم
لغويًا ؛ والأسمي اللغوية أعلام للمسميات (٧) : فلا وجه للتصرف فيها
بالقياس •

(١) راجع كلام الأصوليين عن هذا الركن : في المعتمد (٧٨٨/٢) والمستصفي (٣٣١/٢) والاحكام (٢٧٨/٣) وشرح المختصر (٣٥٥/٢) وشرح
جمع الجوامع (٢٣٣/٢) والتيسير (٢٧٨/٣) ونزهة المشتاق (٦٧٨) •

(٢) راجع في هذه المسألة : المعتمد (٧٨٩/٢) والمستصفي (٣٢٢/١) ،
٣٣١/٢ وشرح المختصر (٦١/١) وشرح الأسنوي (٤٢/٤ و ٤٤) وشرح
جمع الجوامع (٢٧٧/٢) ونزهة المشتاق (٦٠) •

(٣) في ز : « عليها » ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٤) في ز ، هـ : « فيتعرف » •

(٥) لم ترد الزيادة : في د وفي ز : « لاثبات » •

(٦) في د ، ز : « الأسمي » •

(٧) في هـ ، ل : « على المسميات » •

نعم : الطريق أن نسلم أنه لا يسمى خمرًا ؛ ولكن الخمر محرمة لئلا
 الاسكار ، فتحريم غير الخمر كما حرم الربا في غير البر : لمشاركه البر في
 معنى الطعم ، وإن لم يشاركه في الاسم . وكذلك : اثبات اسم الزنا للواط ،
 واسم السرقة للنباش ، واسم اليمين لليمين^(١) القموس ، [بالقياس]^(٢) -
 لا وجه له : فإن هذه أمور لغوية .

فإن سلمنا اتباع الأحكام هذه^(٣) الأسامي ، وجب اثبات الأسامي
 بانقل ؛ كما روى أنه - صلى الله عليه وسلم - قل : « إذا أتى الرجل الرجل
 فهما زانيان » ، وأمثال ذلك . أو نزع : أن الأحكام غير منوطة بهذه
 الأسامي ، وإنما هي منوطة بعمان تضمنها . فمناط الحكم من الزنا : تضييع
 الماء بالجماع المشتبه المحرم ؛ ومناطه من السرقة : أخذ المال المحترق من
 الحرز ؛ إلى أمثال لذلك :

وكذلك النظر في أن الطلاق هل يحتمل العتاق [أم لا]^(٤) ؛ وأن
 قوته : أنت طالق هل يحتمل العدد [أم لا]^(٥) ؛ إلى أمثال هذه المسائل .
 [فأمثال هذه المسائل]^(٥) إنما تعرف من البحث^(٦) عن وضع^(٧)
 اللغة : بطريق الاستعارة والكناية^(٨) ؛ فالقياس^(٩) في هذه المسائل باطل .

(١) في د ، ل : « ليمين » .

(٢) لم ترد الزيادة في ل وفي د : « فالقياس » .

(٣) في هـ : « لينه » .

(٤) لم ترد الزيادة : في ل .

(٥) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ .

(٦) صحف في د ، بلفظ : « الحنث » .

(٧) في هـ : « الأوضاح اللغوية » .

(٨) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « فيها » .

(٩) في ز : « والقياس » .

وكذلك القضايا العقلية : كالقتل مثلا ، وأن^(١) المكره متسبب أو مباشر ، وأن^(٢) كل واحد من الشركاء قاتل أم لا • فهذا يعرف . بتعرف حد القتل ، وهو أمر عقلي : لا يعرف بالقياس الشرعي •

نعم : يجوز أن يثبت [الشرع لفعل]^(٣) ليس قتلا تحقيقا ، حكم القتل ، فيعبر عنه : بأنه قتل شرعا ، أي هو قائم مقام القتل : في افادة الحكم •

مسئلة : ما تعبدنا فيه بالعلم لا يثبت بالقياس ؛ [لأن القياس]^(٤) لا يفيد الاظنا ، ولا يشمر العلم^(٥) •

ويخرج مخرجون على هذا الأصل : أنا انما لم تثبت صلاة سادسة [بالقياس ، لهذا الأصل • وهذا فيه نظر ؛ فان تقرير^(٦) الوجوب بالظن ممكن كما في الوتر ؛ وانما لم نوجب صلاة سادسة] [لا]^(٧) لأنه [لا]^(٨) قياس يدل عليه ، [بل : لا]^(٩) نقاد الاجماع على الانحصار ، ولأنه

(١) في د ، ل : « فان » •

(٢) في ز : « فان » •

(٣) في ز : « بالشرع بفعل » •

(٤) في هـ : « لأنه » •

(٥) راجع في هذه المسئلة : المعتمد (٧٩٤/٢) والمستصفي (٢٣١/٢)

وشرح الأسنوي (٣٧/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٢٣/٢) •

(٦) في د ، ل : « تقدير » وقد سقطت الزيادة من ز •

(٧) سقطت الزيادة من هـ •

(٨) سقطت الزيادة من ز •

(٩) في ل ، هـ : « ولا » •

لو كانت واجبة : لتواتر [نقل]^(١) فعلها ، كما تواتر [في]^(٢) سائر الصلوات ؛ [فعدم]^(٣) التواتر - في محل وجوب التواتر عرفا - يفيد العلم بالانتفاء ؛ فلا يستعمل القياس على ضد المعلوم . فإن أراد هذا المتصرف بما ذكره ما أشرنا إليه ، فلا نترض عليه .

مسئلة : الحكم الثابت من جهة الشرع ، نوعان :

أحدهما : نصب الأسباب [عللا]^(٤) للأحكام ؛ كجعل الزنا موجبا للحد ، وجعل الجماع موجبا للكفارة ، وجعل السرقة موجبة للقطع . الى غير ذلك : من الأسباب التي عقل [من]^(٥) الشرع نصبها عللا للأحكام .
والنوع الثاني : اثبات الأحكام ابتداء من غير ربط بالسبب^(٦) .

وكل واحد - من النوعين - قابل للتعليل والتعديدها مهما ظهرت العلة المتعدية .

فيجوز أن يقال : الجماع انما نصب سببا لعلة كذا ، فينصب [الأكل]^(٧) سببا لوجود العلة . والزنا انما نصب سببا للرجم لكذا ، فالملواط ينصب سببا لوجود تلك العلة ؛ وان^(٨) لم يكن الملواط زنا [٧٩-ب]

(١) لم ترد الزيادة : في د .

(٢) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) لم ترد الزيادة في د ، ل ، هـ .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) في ل : « سبب » .

(٧) في ل ، هـ : « غير الجماع » .

(٨) في د : « فان » .

و^(١) الأكل جماعاً ؛ لأن نصب الشيء موجبا^(٢) للحكم ، قضية شرعية .
 كما أن [اثبات]^(٣) الحكم قضية شرعية . فإذا قال الشارع^(٤) : حرمت
 عليكم الخمر ، كان ذلك حكماً على سبيل الابتداء . فيبحث عن علته ،
 ويقال : لأى معنى حرم الخمر ؟ وكذلك إذا قال : اقطعوا السارق ، يقال :
 جعل السرقة سبباً ، فلائى علة جعلها [موجبة]^(٥) للقطع ؟ . فيجوز أن
 نطلع على علته ، ونجعل غير السرقة موجباً : لوجود العلة التي لأجلها جعلت
 السرقة موجبة .

ولقد نقل عن أبى زيد - رضى الله عنه - كلامان [يكادان^(٦)
 يناقضان] ما ذكرناه :

أحدهما : ما تداولته ألسنة المتلففين عنه : من أن الأحكام تتبع الأسباب
 دون الحكيم ، وأن الأسباب لا تعلل ، وأن^(٧) وضع الأسباب بالرأى
 والقياس لا وجه له ، وأن الحكمة ثمرة الحكم ومقصوده لا علته . وإذا
 ذكر معنى الردع والزجر مثلاً - في قواعد العقوبات - قالوا : [ان]^(٨)

(١) في ل ، هـ : و ولا الأكل ، .

(٢) في ل : و سبباً موجبا ، .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٤) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة ناسخ ، هي : و حرمت عليكم
 أمهاتكم ، .

(٥) في هـ : و سبباً موجبا ، .

(٦) في د : تكاداً تناقضاً ، وهي مصحفة . وفي ل ، هـ : « يكاد
 يناقض » .

(٧) في ز ، هـ : و فان ، .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

هذه حكمة العقوبة ، لا علتها •

والآخر : ما صرح به في « كتاب التقويم » : من أن الاختلاف اذا وقع في موجب الحكم ، أو صفة [الموجب أو في شرط الحكم ، أو في صفة الشرط ، أو في أصل الحكم أو في صفة] ^(١) [أصل] ^(٢) الحكم - لم يجز اثبات شيء من ذلك بالقياس ، وإنما يثبت بالقياس حكم معلوم بوصفه من غير منازعة ثبت في محل ؛ فيرجع ^(٣) النظر في أنه مقصور على محله • أو ^(٤) هو متمد عنه الى غيره ؟ • فأما ^(٥) الأقسام الثلاثة السابقة فلا مجال للقياس فيها :

أما قسم الموجب ، فنحو الاختلاف في أن الجنس بانفراده هل يوجب تحريم النساء ؟ وأن السفر هل هو سبب مسقط لشرط الصلاة ^(٦) ؟ وأن اسلام ^(٧) [الحرى] هل هو سبب ^(٨) لتجمل نفسه وما له مضمونا بالانلاف ؟

وأما صفة الموجب ، فنحو الاختلاف في أن النصاب سبب للزكاة بصفة النماء أو دونه ؟ واليمين سبب للكفارة بصفة الحرمة وحدها ، أو بصفة

(١) سقطت الزيادة من ز •

(٢) سقطت الزيادة من د •

(٣) في ل ، هـ : « فوقع » •

(٤) في د ، ز : « وهو » •

(٥) في ز : « وأما » •

(٦) في ل : « العبادة » •

(٧) في د ، ز : « الاسلام » ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٨) في ل : « سبب موجب » •

الإباحة والحرمة ؟ والافطار سبب للكفارة باسم «الجماع» ، أو باسم قضاء^(١)
أحدى الشهوتين ؟

وأما الشرط ، فكالإختلاف في الشهود والولى في^(٢) النكاح ،
[والتسوية في الذبح ؛ وأن شرط نفوذ الطلاق على المرأة : النكاح]^(٣)
أو^(٤) العدة ؟

وأما صفة الشرط ، فكالإختلاف في عدالة^(٥) ، وشهود^(٦) [النكاح] .
وأما أصل الحكم ، فكالإختلاف في أن الركعة الواحدة مشروعة صلاة
أم لا ؟ والأربعة مشروعة على المسافر أم لا ؟ والمسح على الخفين مشروع
أم لا ؟ وصوم بعض اليوم مشروع أم لا ؟ والقراءة تسقط بالإقتداء أم لا ؟
وأما صفة الحكم ، فكالإختلاف في^(٧) القراءة المشروعة في الشفع
الثاني : فرض أم^(٨) سنة ؟ وأنها فاتحة^(٩) أم لا ؟ وأن الطلاق يملكه
الزوج مباحا والكراهة^(١٠) تعارض^(١١) أو يملكه مكروها والإباحة

(١) في د : « اقتضى أحد » ، و ز : « اقتضاء » .

(٢) في د : « والنكاح » .

(٣) سقطت الزيادة من ز .

(٤) في د : « والعدة » .

(٥) صحف في د ، بلفظ : « عدد » .

(٦) في د ، ز ، ل : « الشهود » ، ولم ترد في سائرهما الزيادة

التالية .

(٧) في ع : « في أن » .

(٨) في د ، ز ، هـ : « أو » .

(٩) ورد في ز بعد ذلك - زيادة : « الكتاب » .

(١٠) في د : « والكراهية » .

(١١) في ل ، هـ : « بعراض » ، وراجع كلام أبي زيد هذا : في التقويم

(ص ٥٨٧ - ٥٩٨) .

لعارض ؟ الى أمثلة كثيرة ذكرها لهذا الأصل •

وهذا الذي ذكره ليس يتعلق به نظر أصولي لخالف فيه ؛ فانه
ليس يدعى نبوة هذه الأحكام عن القياس لأمر يرجع الى ذات الحكم •
ولكن المفهوم من كلامه : أن الحكم لا يجوز أن يثبت بالرأى ابتداء ؛ وإنما
يثبت بالقياس : احتذاء مورد^(١) الشرع ، على معنى أن الوارد في محل
يعدى • وإذا وقع النزاع في أصل الحكم : أشرع أم لا ؟ فلا يلقى مشروعاً
بالاتفاق في موضع ، حتى يعدى • وهذا لا معترض عليه • وحاصله راجع
الى أن القياس من غير أصل ، غير صحيح ، وهو كما ذكر • ولكن قد
تنازع في دعواه - في بعض الأمثلة - أنه لا^(٢) يلقى له أصل يقاس عليه •
فيخرج الكلام عن مقصود الأصول : فانه يسلم أن ما يوجد له أصل يجوز
القياس عليه ؛ إذ قال بقياس المطبوعات - في نفي شرط القبض - على العيد
والثياب • وهو قياس [في]^(٣) نفي الشرط • واعتذر^(٤) بأنى وجدت
الصحة من^(٥) غير شرط القبض ، حكماً ثابتاً بالشرع في العيد ؛ فعديته :
ما لم يمنع منه نص • وعلى من يدعى النص اظهاره • وزعم : أن من
يتمكن^(٦) من ابداء [أصل]^(٧) مثل ذلك - في الأمثلة السابقة - يصح
تعليله • وعند هذا يرتفع [المخلاف و]^(٨) النزاع الأصولي •

(١) في د ، ز ، ل : « مورد » •

(٢) في هـ : « لم لا » •

(٣) لم ترد الزيادة : في د •

(٤) في د : « واعتذرت » وزيادة « التاء » من الناسخ •

(٥) في د ، ز : « في » •

(٦) في ل : « ينكر » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د •

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

والغالب : فقد أصل ينتفع به في الأمثلة التي ذكرها^(١) ؛ فانها أحكام مبتدأة لا على مثال سبق ، و [لا]^(٢) مضاهاة أصل تقدم • [ثم الثابت]^(٣) بالقياس حكم معدى^(٤) ، الى محل ، من أصل آخر ثبت فيه بتمهيد الشرع ، لا بطريق ابتعدى • وذلك لا يلغى في القواعد المبتدأة •

ويمكن أن يتكلف طلب أصول ترد الفروع^(٥) اليها : بجوامع عامة ، وروابط متسعة ؛ يقل الانتفاع بها في غالب الأمر • كمنكر^(٦) شرط الشهادة في النكاح : يقيه على نكاح الكافر^(٧) ، أو يقول : عقد معاوضة فأنسبه البيع • ولا انتفاع بهذا القياس : فان الكفار لم يؤاخذوا - في أنكحتهم - بشرائط الاسلام ؛ فلا يتعرف سقوط^(٨) [الشرط] عن المسلمين ، بسقوطه عنهم ؛ والبيع بعيد عن مضاهاة النكاح لما يشتمل النكاح عليه من النسب والولد ، وأمر الفرائس ، ووجوب الاعتناء بصيانة الولد [ونسبه]^(٩) [وافقار ذلك لصيانة الفرائس]^(١٠) ، وافقار^(١١)

-
- (١) في د ، ز : « ذكرناها » •
 (٢) سقطت الزيادة من د ، ز ، ل •
 (٣) في ل ، هـ : « والثابت » •
 (٤) في ل : « تعدى » ، و ز : « يتعدى » •
 (٥) في د : « الفرع » •
 (٦) في د ، ز : « كمثل » •
 (٧) في ل : « الكافرة » •
 (٨) في د ، ز : « سقوطه » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •
 (٩) لم ترد الزيادة : في د ، ز •
 (١٠) سقطت الزيادة من ز •
 (١١) في ل ، هـ : « وامتناع » •

صون الفراش الى^(١) الشهادة • فما يتفق من الأصول - في هذه الأمثلة -
يقل جدواها •

وقد يعرض^(٢) على التدور أصل ينتفع به ؛ فليس يرجع النزاع
اذن الى مقصود أصولي • فلنتجاوز هذا المقام •

أما كلامه الثاني في أن الاسباب لا تعلل ، ولكن تتلقى على وجهها^(٣) بالقبول
- فهذا فيه نوع اجمال ، [٨٠ - أ] فلعل^(٤) المراد به ما قالوه : من أن
الكفارات والحدود لا تثبت قياسا ، ولكنها تتبع الاسباب المنصوبة من جهة
الشرع المنصوص عليها ؛ وانما^(٥) المقتول من معانيها : حَكَمٌ ومصالح ؛
والاحكام تتبع الاسباب دون الحكم والمصالح • وعلى هذا بنسوا منع قياس
النباش على السارق ، بعد تسليم أنه ليس سارقا ؛ وضع قياس اللاتط على
الزاني ، بعد تسليم أنه لا يسمى زانيا •

ويدل على فساد هذا الكلام مسلك كلي قاطع ؛ وهو : أن نصب
السبب علة للحكم ، حكمٌ من جهة الشرع • فجاز أن تعقل علته ، ويفهم
بالبحث باعث الشرع وداعبه^(٦) ؛ ويتبع ذلك [المعنى]^(٧) المفهوم ،
كنفس^(٨) الحكم الثابت الذي لم ينط بسبب^(٩) • وهذا قاطع في اثبات

(١) في ل ، ه : « الا بالشهادة »

(٢) في ه : « يفرض » •

(٣) في ز : « جملتها » •

(٤) في ل ، ه : « ولعل » •

(٥) في د : « وأما » •

(٦) في د : « ودواعيه » •

(٧) لم ترد الزيادة : في ز •

(٨) في د : « لنفس » •

(٩) ورد في د ، ز - بعد ذلك - زيادة : « لغيره » •

الجواز العقلي •

فإن سلم ذلك ، وقال : هذا مجوز^(١) ولكنه غير واقع ؛ لأنه لا تلتقي
الأسباب^(٢) علة مستقيمة تتعدى •

فنقول : الآن ارتفع النزاع الأصولي ، فلا ذاهب الى تجويز القياس :
حيث لا تعقل العلة ، ولا يستقيم على السبر المعنى المفهوم • ونحن الآن نبين
تصور ذلك بالأمثلة ، ونستطيق الخصم بالاعتراف به ، ونذكر طريق
القياس في تعليل الأسباب من وجهين :

أحدهما : أن قياس اللاتط على الزاني ، وقياس التباش على السارق ،
الى أمثال ذلك - مع الاعتراف بزوال اسم الزنا - كقياسهم الأكل على
الجماع في الكفارة في^(٣) نهار رمضان ، من غير فرق • وقد قالوا بأجمعهم :
افطار كامل بمقصود^(٤) في نفسه ، فيوجب الكفارة ؛ قياسا على الجماع •
فنحن نقول : ابلاج فرج في فرج محرم^(٥) قطعا مشتهى طبعيا ، فيوجب
الحد كالزنا • وأخذ^(٦) مال محترم من حرز مثله ولا شبهة له فيه ، فيلزمه
القطع كالسارق • فما الفرق بين المسئلتين ؟ ولاننا ندعى أن الاعتراض
لا يتوجه على هذه الأقيسة ؛ ولكن : كل قياس مستهدف^(٧) لاعتراض
المعترضين • وانما الغرض اثبات أصل القياس •

(١) في د ، ز : « يجوز » •

(٢) في ز ، ل ، هـ : « للأسباب » •

(٣) في د : « في صوم نهار » •

(٤) في ل ، هـ : « مقصود » •

(٥) صحف في ز ، بلفظ : « محرما » •

(٦) في هـ : « أو » •

(٧) في د ، ز : « يستهدف » •

فان قيل : ليس ذلك قياسا ؛ فان الكفارة ليست كفارة الجماع ، وانما هي كفارة الافطار •

قلنا : وليس القلع قطع السرقة ، وانما هو قطع أخذ المال المحترم من حرز مثله • ولا الحد حد الزنا ، بل هو حد تضييع الماء - لا على طريق طلب النسل - في محل مشتهى طبعا ، محرم قطعاً • اذ لا معنى لهذا الكلام ، الا أن الكفارة ما نيئت باسم الجماع ، بل نيئت بمعنى يتضمنه • و [نحن] ^(١) كذلك نقول في الزنا والسرقة • [وكل ما أطلقوه] ^(٢) في ذلك المثال ، ثم يمتنع عن مثله ^(٣) في هذه الأقيسة ^(٤) •

فان قيل : لسنا نعلق ^(٥) الكفارة ، ولا نقول : انما علق بالجماع لعله أنه إفطار • بل يتبين - بدلالة النص من ^(٦) الشرع - أن الكفارة ما نيئت من الجماع الا بوصف الافطار • فان وصف كونه جماعا ساقط فيكون تعلقه بالأكل بحكم النص داخلا ^(٧) تحت عمومه لأنه افطار • ورجع النظر الى تنقيح مناط الحكم ، على ما قدمتم أمثله في أحكام ^(٨) الأشهاد •

قلنا : ونحن نلقب قياسنا أيضا : بتنقيح مناط الحكم ؛ وندعى : أنا

(١) لم ترد الزيادة : في ل •

(٢) في هـ : « وكما اطلق » •

(٣) في ل : « اطلاقه » •

(٤) في ل ، هـ : « الأمثلة » •

(٥) في د : « نعلق » •

(٦) في ل ، هـ : « والشرع » •

(٧) ورد في ل ، بلفظ : « وداخل » وفي سائر الأصول : « داخل » وكلاهما خطأ •

(٨) في د ، ز : « حكم » •

- بأدلة النص والشرع - عرفنا أن الحكم ما يناط بالزنا : لكونه ملقبا بلقب الزنا ، بل مناط الحكم ما ذكرناه^(١) . ورجع حاصل هذا الى تغيير عبارة عن القياس .

فان قيل : بين هذا الجنس الذي هو تنقيح مناط الحكم ، وبين جنس القياس - فرق : فان القياس أن نقول : علق الشرع الحكم على انجماع لعله كذا ، فعلقه على [الأكل]^(٢) : لوجود تلك العلة ؛ وهذا مستع . ونحن نبين بالنظر أن الحكم ما علق بالجماع وانما علق بالافطار ؛ فلا نعلقه بغير ما علق الشرع به . فيرجع النظر الى الاستدلال على موضع الحكم ، [ويتعلق بالبحث عن مورد النص]^(٣) . فان سلم لكم جنس هذا في الزنا والسرقه وسائر الأسباب : لم نمتنع^(٤) منه . فانه يرجع الى تعرف متعلق الحكم ؛ وهذا جار دون البحث عن الحكمة التي هي الباعثة^(٥) للشرع على نصب السبب ؛ فاتباع الحكمة هو المستكر^(٦) ، دون [هذا] الجنس .

قلنا : الآن اذن انتصح الباب بهذا^(٧) الجنس في الأسباب ، ورجع النظر الى تلقيب هذا الباب ، فنحدر^(٨) منه الى الوجه الآخر ، وهو اتباع

(١) في د ، ز : « ذكرنا » .

(٢) في ل ، هـ : « غير انجماع » .

(٣) في د ، ز : « ويتعلق البحث عن مورد الحكم » .

(٤) في ل : « يمتنع » .

(٥) في د ، ز : « باعثة الشرع » .

(٦) في د : « المستند » وهو تصحيف . ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٧) في د ، ز ، ل : « لهذا » .

(٨) في د ، ل : « ننحدر » .

الحكمة^(١) ؛ ولنا نفى بالحكمة^(١) إلا العلة المخيلة والمعنى المناسب ،
 كقولنا : ان الجوع المفرط والألم المبرح في معنى الغضب : في تحريم
 القضاء ؛ حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقض القاضي وهو
 غضبان » • لأنه جعل الغضب سببا لتحريم القضاء ، فعقل^(٢) حكمته ،
 وهو : أنه يدهش العقل ، ويزيح عنه^(٣) أبواب الصواب ، ويمنع من
 استيفاء الفكر في طلب النصفة ، وتحرم العدل^(٤) في القضية ؛ وهذه الحكمة
 بعينها تدعو^(٥) الى نصب الجوع المفرط والألم المبرح مانعا ؛ فهذه حكمة
 معقولة في تعليل السبب وتعديته •

وكذلك : اذا ورد الشرع^(٦) بأن الصغير مَوْلى^(٧) عليه ، فنحن
 نقيس عليه المجنون ؛ لأننا نعقل الحكمة في نصب الصغير سببا للملاية ، وهو :
 ضعف العقل والافتقار اليه ؛ فنقيس به المجنون • فمن زعم : أن
 مثل هذا النظر غير ملحوظ في تصرفات الشرع ، أخرج عن حزب النظر •
 وان اعترف به وغير العبارة ، وزعم : أن هذا يرجع الى تنقيح المناط -
 وهو : أن مناط التحريم من الغضب : ذهنة العقل ، لا صورة الغضب •
 ومن الصغير : ضعف العقل ، لا عين الصغير • وهذا موجود في الفروع

(١) في د ، ز : « الحكم ... بالحكم » •

(٢) في د ، ز : « دفعل » •

(٣) في ل ، هـ : « عليه » •

(٤) في ل ، هـ : « المعدلة » •

(٥) في د : « تعدى » •

(٦) في د : « الشارع » •

(٧) في ز : « يولى » •

الملحقة بها - قلنا : وبم عقل ذلك الا بالناسبة ودرك وجه الحكمة ، على ما قررناه في أمثلة المناسبات ؟

ولقد أجمعوا على أن قياس النيز [٨٠ - ب] على الخمر جائز في القدر المسكر ؛ وفهمه ^(١) الحكمة في ^(٢) مناسبة الاسكار لتحريم الخمر ، كفهم هذه الحكمة ، الا أن تلك الحكمة في اثبات الحكم وهو التحريم ، وهذه حكمة في نصب السب ؛ ونصب السب - أيضا - حكم : فلا فارق . وكما تبين بحكمة الاسكار أن التحريم غير منوط بلقب الخمر ، تبين - أيضا - أن التحريم ما يبط بصورة الغضب ، ولا يبط الولاية بصورة الصغر . فلا فرق بين البابين .

فان قيل : انما نفى بالحكمة معنى الزجر في العقوبات : من القتل ، والرجم ، والقطع [في السرقة] ^(٣) ؛ فان ذلك حكمة الحكم ونسبته ، لا علة : اذ الزجر [يحصل] ^(٤) عند اقامة العقوبة ؛ وما يحصل مرتبا على الشيء لا يصلح أن يكون علة فيه . فان العلة تتقدم في الترتبة على المعلول ، وتساقط في الوجود . [وأما التراخي] ^(٥) فغير معقول .

قلنا : الحاجة الى الزجر هي العلة في نصب القتل سببا لايجاب التقصاص ؛ ولا نكر أن [التقصاص يجب بالقتل وأنه علة ؛ ولكن انما يجعل] ^(٦) القتل [سببا لايجاب التقصاص] ^(٧) : الحاجة ^(٨) الى الزجر

(١) في د ، ز : « وفهمت ... من » .

(٢) لم ترد الزيادة في ل ، ه .

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ز ، ه .

(٤) في د ، ز : « فاما تقدم الزجر » .

(٥) سقطت الزيادة من د .

(٦) في د : « الحاجة » .

عنه^(١) ، لما فيه : من الفساد ، وفوات النفوس^(٢) المقصود بقاؤها • والحاجة سابقة على السبب ، فصلحت لأن تكون [علة] باعثة [عليه]^(٣) ؛ ولا نغنى بالحكمة والمعنى المخيل إلا الباعث على شرع الحكم • وهذا كقول القائل : خرجت من البلد اتقاء [من]^(٤) عفونة هوائه ، فالعفونة هي العلة الباعثة المحركة وهي سابقة في الوجود على الخروج • وقد يقول : خرجت من^(٥) البلدة للقاء زيد الذي هو خارج البلد ؛ فاللقاء مرتب^(٦) على الخروج ، ويسمى علة الخروج ، وهو ثمرة الخروج ومقصوده ؛ وصلاح لأن يجعل علة ، وحقيقته ترجع الى التعليل بحاجة اللقاء ؛ وحاجة اللقاء مقدم على الخروج • فكذلك القول بالتعليل^(٧) بالحكم^(٨) التي هي مقاصد الأحكام ؛ وهذا واضح •

فان قال قائل : انما لم^(٩) يجز التعليل بحكمة^(١٠) الزجر ، لأنها تتفرض ولا تضبط أطرافها ، وتسلم^(١١) حواشيسها وجوانبها • فاذا قال

(١) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « مقصودة » •

(٢) في ه : « النفس المقصودة » ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٤) لم ترد الزيادة : في ه •

(٥) في ه : « عن البلد » •

(٦) في ل : « مترتب » •

(٧) في ز : « في التعليل » •

(٨) في د : « بالحكمة » •

(٩) في ل ، ه : « لا يجوز » •

(١٠) في د : « بحاجة ... وتنشئ » •

القاتل : علة نصب الزنا سببا للجلد^(١) هو : الحاجة الى الزجر ، فليتنصب اللواط علة - بطل ذلك بكل معصية تشوف [النفس و]^(٢) الطبع اليها ، وبطل بالقلة والمعاقبة والأنزال بين معاطف السمن والأفخاذ ، فيضطر الى أن يقول : [ليس كل حاجة علة]^(٣) ، وإنما العلة حاجة خاصة ، وهو : الحاجة الى الزجر عن فاحشة الزنا ، فإذا وقع مقيدا بهذا ، لم تظهر له فائدة ، وإن لم يقيد به : استهدف للنقض .

قلنا : حاصل الكلام راجع الى أن العلة المنقوضة لا يصلح الاعتماد عليها ؛ وهذا مسلم . فليطل^(٤) الحكم بالنقض لا بكونه^(٥) حكمة ؛ وليسلم أن الحكمة اذا عقلت^(٦) ولم تنقض ، جاز التعليل^(٧) للأسباب بها ، حتى يرتفع^(٨) الخلاف المتعلق بالنظر الأصولي . ويرتد المتخاوض الى طريق الاحتراز عن النقض .

على أننا نبين [لهم]^(٩) طريق التعليل بالحكمة ، فنقول : ماصين بالنقص عن المنفردين بالجناية ، يحان بالقصاص عن المشتركين : قياسا للأيدي على النفوس .

(١) في ز ، هـ : « للرجم » .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٣) في ل ، هـ : « كل حاجة ليست علة » وفي ز : « ليس حاجة علة » .

(٤) في د ، ز ، ل : « فيبطل » .

(٥) في د ، ز : « لا بكونها حكما » .

(٦) صحف في د ، بلفظ : « عقلت » .

(٧) في ز ، ل : « تعليل الأسباب » .

(٨) في د : « يرجع » .

(٩) لم ترد الزيادة : في هـ .

فان قيل : ولم قُلتِم ذلك ؟

قلنا : لأن المصلحة المتقتضية لقتل النفوس الواحدة ، تقتضى استيفاء الأيدي باليد الواحدة •

فان قيل : القطع منوط بالقطع ، والحكم يتبع السبب دون المصلحة ؟
فأثبتوا أن الشريك قاطع لكل اليد ، حتى يجب عليه القطع •

قلنا : لسنا ندعى أن الشريك قاطع لكل اليد ، ونسلم أن الحكم يتبع السبب • ولكن : كما نيط [القتل بالقتل ، نيط القطع بالقطع]^(١) ثم الشرع انحق المشاركة في القتل بالقتل ، ونصبه سببا للقصاص ؛ وإن لم نعقل مستندا لمصلحة معلومة • وتلك المصلحة تقتضى أن تجعل المشاركة [في القطع مساويا للانفراد في كونه]^(٢) سببا • [وإنما التعليل لجعل المشاركة سببا]^(٣) ولنصب^(٤) فعل الشريك موجبا ، الحاقا له بفعل المنفرد ، كما في النفس • وهذا الكلام - على هذا الشهج - معقول •

فان قيل : وما تلك [المصلحة و]^(٥) الحكمة ؟

قلنا : هو أن السر في نصب قتل المنفرد^(٥) موجبا للقصاص ، الحاجة الى محصنة^(٦) الدماء ؛ وهذه الحاجة تقتضى نصب فعل الشريك سببا : اذ لو فتح هذا [الباب]^(٧) لا نخرم مقصود الأصل • فهذا كلام معقول •

(١) في د ، ز ، ل : « القطع بالقطع ، نيط القتل ايضا بالقتل » وفيها تقديم وتأخير من الناسخ •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) في د ، ز : « ونصب » •

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٥) في هـ : « المفرد » •

(٦) في ل : « صيانة » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د •

فان^(١) نقض بالشركة في السرقة ، أو قيل : ان كل واحد من الشريكين قاتل - تكلمنا عليه بما ذكرناه في بيان الاستدلال المرسل ؛ وبينا طريق دفع النقض . ويجري التعليل بالحكمة في^(٢) نصب السبب ، على مذاق سائر التعليلات .

وكذلك نقول : جعل الشرع القتل بالجراح سببا للقصاص ، بمعنى^(٣) معقول ومصلحة ظاهرة . وتلك^(٤) المصلحة جارية في القتل بالثقل ، فالحق به .

وكذلك [نصب] الزنا سببا^(٥) للرجم : صيانة للنسل عن الانقطاع ، وزجرا عن تضييع الماء ؛ وهو جار في اللواط^(٦) . ونصب السرقة علة للقطع : صيانة للأموال المحرزة عن الاختلاس^(٧) ؛ وذلك جار في أخذ^(٨) النباش .

وطرق الفقهاء - في الاحترازات عن النقوض [فيها]^(٩) - مشهورة ؛ فاذا استتب^(٩) ذلك ، وجب القول به . فان اعترف به الخصم : ارتفع الخلاف ، وان زعم : أن هذا تعليل بالبواعث ، والبواعث مستبطة لا يطلع

(١) في د ، ز : « وان » .

(٢) في د ، ز : « ونصب » .

(٣) في هـ : « لمعنى » .

(٤) في هـ : « وتيك » .

(٥) في د : « سبب » ولم ترد فيها الزيادة السابقة .

(٦) في ل ، هـ : « اللواط ٠٠٠ الاختزال » .

(٧) في ل : « قطع » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٩) في د : « أثبت » .

عليها ؛ فالحكم^(١) بها رجم بالظن على النفي ، وجزم^(٢) في محل الريب .
 فقد^(٣) أقننا البرهان على هذا ، في بيان وجه التعلق بالمناسبات . وهذا
 مسلك بين ، فإن أراد بمطلق هذه الألفاظ معنى خارجا عن هذه الأقسام
 التي ذكرناها ، لم تنازعه فيه ؛ فانما^(٤) الغرض [اثبات]^(٥) متعلق بالأجناس
 التي فصلناها . [والله أعلم]^(٦) .

مسئلة : اختلف الأصوليون في أن انتفاء حكم الشرع ، وهو :
 انتفاء على الحكم الأصلي قبل الشرع ؛ هل يعرف بقياس^(٧) ؟
 والوجه فيه - عندنا - أن يقال : أما قياس الدلالة فجار فيه ، وأما
 قياس العلة فلا .

وقياس الدلالة هو : أن يستدل على انتفاء [٨١ - أ] الحكم بانتفاء
 تيجته ، أو انتفاء خاصيته . أو يستدل بانتفاء الحكم عن الشيء على انتفائه
 عن مثله ، على ما قررناه في برهان الدلالة .

وأما العلة فلا تصور لها في النفي الأصلي ؛ وتصور في النفي الحادث
 المطاريء على الاثبات السابق . وبيانه أنا إذا قلنا : لا تجب الكفارة بالأكل
 والشرب ، رجع حاصله الى انكار دعوى الخصم تغير الأكل عما كان عليه
 في الأصل ، وانتصابه موجبا . فليس بقاؤه على النفي الأصلي بموجب ،

(١) في د : « والحكم عليها ... وخوض » .

(٢) في هـ : « وقد » .

(٣) في ز : « وانما » .

(٤) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل .

(٥) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٦) راجع هذه المسئلة : في المعتمد (٨٦٨/٢) والمستصفى (٦٣/١)

و (٣٣٢/٢) .

ولكن : اذا تغير عما كان [عليه] ^(١) فصار موجبا بعد أن لم يكن - افتقر الى مغير ، وهو النص - مثلا •

فان قيل : فم عرقتم ذلك ؟

قلنا : بانتفاء دليل الإيجاب ، ف [ان دليل الإيجاب] ^(٢) هو النص الوارد في الجماع ، وإنما يتعدى اليه بانتفاء وصف الجماع ؛ [ولو وصف] ^(٣) انجماع أثر : فلا سبل إلى انقائه ؛ اذ دليل الإيجاب [قوله] ^(٤) : « من أفطر فعليه ما على المظاهر » ^(٥) وهذا الحديث مطعون فيه • واذا انتفى دليل الإيجاب : [انتفى الإيجاب] ^(٦) ويعنى بانتفائه : بقاؤه على ما كان ، وعدم تغييره عنه •

فان قيل : فعدم علة الإيجاب ، علة انتفاء الوجوب •

قلنا : هذا تعقيد ^(٧) في عبارة ؛ فعدم السبب يدل على عدم المسبب ؛

(١) لم ترد الزيادة : في ل ، ه •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٣) في ه : « ولو ثبت لوصف » •

(٤) لم ترد الزيادة : في ه •

(٥) استدل الحنفية به على أن الكفارة تجب بالأكل أو الشرب عمدا •

انظر بدائع الصنائع للكاظمي (٩٨/٢) وقد ورد هذا الحديث بزيادة :

« في رمضان » وقد صرح الزيلعي (٤٥٠/٢) بأنه لم يجد هذا الحديث •

فراجع ما ذكره على سبيل التقوية له وسائر كلامه ، وتضعيف الدارقطني

للحديث الذي أخرجه في سننه (٢٤٣) • وراجع في كفارة الظهار : سنن أبي

داود (٦٧/٢) والترمذي (٢٢٦/١) وابن ماجه (٣٢٤/١) •

(٦) سقطت الزيادة من د •

(٧) في د : « تعقد » •

فأما^(١) أن يوجب العدم [فلا]^(٢) : لأن العدم الأصلي كائن دون تقدير السبب ، فانه ليس أمراً حادثاً ، حتى يفتقر الى محدث • ومثاله : عدم العالم قبل وجوده في الأزل ، مع وجوده^(٣) الحادث ، فانه اذا طرأ الوجود : افتقر الى سبب موجد^(٤) وهو الارادة ؛ وبقاؤه على العدم الأزلي كان لا يستدعي سبباً ، وان كان جائز التغيير الى الوجود •

وقد يقول القائل : سبب^(٥) [العدم] عدم إرادة الوجود ؛ يقال : هذا باطل ، اذ لو قدر عدم الارادة والمريد ، لكان العدم مستمراً أيضاً • بخلاف الوجود المحال على الارادة : فاننا لو قدرنا انتفاء [ارادة الصانع : امتنع الوجود • ولو قدرنا انتفاء]^(٦) إرادة العدم : لما انقلب العدم وجوداً^(٧) • نعم : اذا وجد الشيء وطراً عليه العدم ، افتقر العدم الطارئ الى موجب • فكذلك البراءة الطارئة على الشغل في الذمة : تفتقر الى سبب موجب • فأما البراءة الأصلية فلا تفتقر الى سبب ، بل انتفاء أسباب الشغل كاف في انتفاء الشغل ، والبقاء على البراءة الأصلية • وهذا : [لأن تغير الملحل]^(٨) بالسبب المغير أمر ضروري ، فان السبب المغير من غير تغير لا يعقل ، ولا تغير في هذا المقام •

(١) في د ، ز : « وأما » •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) في د : « وجود » •

(٤) في هـ : « موجود » •

(٥) في د ، ز : « سببه » ، ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٦) سقطت الزيادة من ز •

(٧) في د : « موجودا » •

(٨) في ل ، هـ : « بعد تغير العلة » ، وفي ز : « ... الحكم » •

فان قال قائل : البراءة الأصلية والنفي الأصلي هل هو حكم من الشرع ؟ فان كان من الأحكام الشرعية : فالأحكام [الشرعية] ^(١) حادثة بحدوث الشرع ، فافتقر الى مبحث . وان لم يكن من أحكام الشرع : [فهذا من المحال . لأن قولنا : لا تجب الكفارة بالأكل ، حكم من أحكام الشرع] ^(٢) ، نكفولنا : تجب الكفارة بالجماع ؟ وأحكام الشرع تنقسم الى النفي والاثبات .

قلنا : النفي الأصلي ليس من حكم الشرع ، على معنى : أنه لم يحدث بورود [الشرع فانه] ^(٣) ليس بحادث . فكيف يحال حدوثه على الشرع ، ولا حدوث له ؟

نعم ، قد يقال : انه من الشرع على تأويل معرفته بدلالة الشرع عليه ؛ واذا ورد دليل عليه : رجع حاصله الى دلالة ^(٤) على ^(٥) كف الشرع عن التغير [عما كان عليه قبل الشرع ، لا على اثبات حكم له . ولكن كف الشرع عن التغير] ^(٦) يعرف من الشرع ، كما أن إقدامه على التغير يعرف منه أيضا .

فان قيل : التبقية على النفي ^(٧) الأصلي ، فعل من الشرع حادث .

(١) لم ترد الزيادة في د .

(٢) سقطت الزيادة من د .

(٣) في ل : « صفاته » .

(٤) في د ، ز : « دلالة » .

(٥) في هـ : « د عن » .

(٦) سقطت الزيادة من د .

(٧) في د ، ل : « الحكم » .

قلنا : معنى التبقية : الامتناع من ^(١) التصرف والتغير مع تعريف ^(٢) الامتناع بدلالة ؛ وتلك الدلالة : اما ظن ^(٣) واما علم ^(٣) بعدم التغير ^(٣) .
 فاذا قلنا : الوتر لا يجب ، لم يكن لانتفاء وجوبه علة شرعية ، بل معناه :
 أنه لم يرد دليل الوجوب ، فبقى على ما كان ^(٤) . وهو كقولنا : لا تجب
 صلاة سادسة لا بعلة ، ولكن لم يرد دليل الوجوب [فبقى على ما كان .
 وهذه دقيقة عظيمة] عقلية : لا بد من الاحاطة بها ، ويرجع حاصلها
 الى الفرق بين الدلالة المعرفة ، والعلة المغيية . فالدلالة المعرفة لا تستدعي
 حدوث أمر ، اذ القديم يعرف كما يعرف الحادث .

والعلة المغيية تستدعي حدوث التغير ^(٥) ، ولا تغير ^(٥) في النفسي
 الأصلي .

فان قال قائل : فما وجه اقامة البرهان على النفي الأصلي ، في
 الجدل ؟

قلنا : [له] ^(٦) ثلاثة أوجه :

أحدها : قياس الدلالة ، كقولنا : صلاة تقام على الراحلة ، فلا نحكم
 بوجوبها : كركعتي النجر . وكقولنا : لا يملك المقارض ربح الريح ،
 فلا يملك الريح . وهذا استدلال بانتفاء النتيجة . وقولنا : عقد لا يفيد

(١) في ل ، هـ : « عن » .

(٢) في د : « تعرف » .

(٣) في ل ، هـ : « بظن ... بعلم ... المغير » .

(٤) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « وهذه دقيقة » وقد سقطت منها
 الزيادة التالية .

(٥) في ل : « التغير ... ولا تغير » .

(٦) لم ترد الزيادة : في هـ .

الحل ، ~~فلا ينمقد~~ ^(١) . الى أمثاله .

الوجه الثاني : السبر المدرك الوجوب ، وهو أن نقول : المدرك من الكتاب والسنة [والأجماع] ^(٢) والقياس ؛ وهي متقبة . ونقول في كفاية الأكل : مأخذ وجوبها الجماع ، وليس [هو] ^(٣) في معناه لكذا وكذا . وهذا في الجدال عسير : لأن حاصله يرجع الى الجهل بقيام الدليل ؛ وهو صالح للدفع لا للالزام ؛ فإن المثل وان استقصى في السبر ، فللخصم أن يقول : الدليل أمر آخر وراء ما قدرت ، وأنت لم تشعر عليه ؛ والحصص غير ممكن . وان قال ^(٤) : غلب على ظني بالسبر الذي ذكرته ؛ فيقال له : وسبرك - على قدر ^(٥) استطاعتك - عذر في حقتك ؛ فاما أن يكون دليلا على انتفاء الدليل ، فلا . فان حاصل كلامك : أنني عثرث على هذه المسالك وهي فاسدة ؛ فسلم لك ذلك . فان قلت : ولم أعر على غيرها ^(٦) ، فهو - أيضا - مسلم . فان قلت : ما لم أعر عليه ينبغي ^(٧) أن لا يكون ؛ فممن أين [لك هذا] ^(٨) ، والناس يختلفون في العثر على المدرك ؟ فان قلت : غلب على ظني - ببחי - انتفاء مدرك [آخر] ^(٩) ؛ فيقال : وما مستد

(١) لم ترد الزيادة : في د .

(٢) سقطت الزيادة من د ، ز ، هـ .

(٣) لم ترد الزيادة في د .

(٤) في د ، ز : « قلت » .

(٥) في د ، ز ، ل : « حسب » .

(٦) في ل ، هـ : « غيره » .

(٧) في د ، ل : « فينبغي » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٩) لم ترد الزيادة في ز ، ل ، هـ .

ظنك : ما^(١) عثرت [عليه] ، أو ما لم تثر [عليه]^(٢) ؟ وما عثرت عليه لا يغلب على الظن عدم ما لم تثر عليه ؛ وعدم غورك على الدليل لا يغلب على الظن عدم الدليل . وإن غلبه^(٣) : فهو عذر في حقك لا يلزم الخصم الانتقاد له .

فغاية الممكن أن يقال : إذا أتى المثلل بسبر المدارك المعروفة ، فعلى المعترض ابداء ما عنده حتى يتكلم عليه فيثور نزاع لا قطع له : في أن السبر الذي ذكره هل استوعب المشهور^(٤) ، مع عسر ضبط المستور^(٥) ، واختلاف^(٦) الكتب والتعليق في الاشتغال على الأدلة ، والانفكاك عنها ؟ .

فاذا انحسم هذا الطريق ، فأنا أقول^(٧) الآن : ما قاله^(٨) [٨١ - ب] بعض الأصوليين : من أن الثاني لا دليل عليه ؛ فانه^(٩) لا يدعى أمرا حتى يطالب بآبائه ، بل هو جاحد منكر ، وانما^(٩) عليه الدفع ؛ فعلى المثبت اقامة الدليل . [وقد عبر بعض الأصحاب عن هذا : باستصحاب الحال ، وأنه حجة . ولا وجه له : فإن استصحاب الحال يرجع حاصله الى الجهل

(١) في د : « أما » . ولم ترد الزيادة التالية : في ز ، ل ، هـ .

(٢) لم ترد الزيادة : في ل ، هـ .

(٣) في ل ، هـ : « غلب » .

(٤) في ز : « المستور » .

(٥) في د ، ل ، هـ : « المشهور » .

(٦) في ز ، ل ، هـ : « مع اختلاف » .

(٧) في د : « نقول » .

(٨) في د ، ز : « قال » .

(٩) في ل : « وانه ... فانما » .

بالدليل [^(١)] المغير ؟ وذلك ^(٢) يصلح للدفع لا للالزام • وإذا كان يقتصر على الدفع : فليقتصر على ما ذكرناه ، وليشمر لابطال ما يدعى ^(٣) عليه •

فإن نازع منازع في قولنا : لا دليل على الثاني ؟ قلنا : هنا اصطلاح ، وهو ينبنى على المواضعة ، وكل فريق أن يصطلحوا على ما يرون ^(٤) •

ولكننا نقول : الألبق ^(٥) بمصلحة الجدل ، وإظهار مقاصد المسائل - ما ذكرناه • ويدل عليه أمران :

أحدهما : أن المنازعة في المسائل ، على مثال المنازعة في الأملاك • وليس على الثاني لشغل ^(٦) الذمة ^(٧) إلا الدفع ؟ وإنما الدليل على مدعى الشغل •

فإذا قال المدعى : لي عليك ألف ، فأنكره - فليس له أن يقول : ما الدليل على أن ^(٨) ليس لي عليك شيء ؟ بل هو المطالب بإثبات ما يدعيه • وبه تتنظم مراتب الخصام • فللمدعى الإثبات ، وللمنكر الدفع والابطال •

والآخر : أن وضع الجدل على وجه - لا يتصور القيام به في جميع الصور - محال ؟ ولو طوِّب ^(٩) الثاني [بالدليل] ^(١٠) ، لمجز ^(١١) عن

(١) سقطت الزيادة من د •

(٢) ورد في د • بعد ذلك - زيادة ناسخ وهي : « لا » •

(٣) في د ، ز : « يدعيه » •

(٤) في د ، ز ، ل : « يريدون » •

(٥) في د ، ز ، ل : « اللائق » •

(٦) في هـ : « في شغل » •

(٧) في د : « ذمته » •

(٨) في ل : « أنه » •

(٩) في د : « طلب » وهو تحريف •

(١٠) لم ترد الزيادة : في ل • ولفظ د : « دليلا » •

(١١) في د : « أحجر » وهو مصحف •

القيام به ، فانا قد بينا أن النفي الأصلي لا علة له ؛ وانما يعرف بالدلالة •
وقد لا تساعد دلالة سوى اعتقاده انتفاء دليل الالبات^(١) ؛ وانتفاء دليل
الالبات لا يتصور اثباته في الجدل ؛ فانه وإن استقصى في الاحتواء على
الاحتمالات ، فللخصم أن يقول : وراء ما ذكرته [مدرك : غادرته ولم تمر
عليه ؛ فيضطر الى أن يقول : لم أعثر عليه أنا ؛ فان]^(٢) عثرت أنت عليه ،
فأبرزه حتى نتكلم عليه • وتضطره المطالبة بالآخرة الى هذا لا محالة ،
فليستدء بها^(٣) قبل أن يضطر اليها^(٣) ؛ فانها^(٣) أقرب الى فصل الخصام ،
وتحصيل المرام • فأني فائدة في عد المدارك المنتشرة ، والنهوض لافسادها :
والخصم قد لا يثبت الحكم بها ، أو^(٤) لا يثبت^(٥) بجميعها ؛ وانما يثبت^(٥)
بواحد ليس منها ؛ فلينبه^(٦) عليه حتى يعقبي به ، ويستغنى عما لا يعنيه •
فاضماره له نكد محض ، يطول المراء ، ولا يقطع الخفاء ، ولا يكشف عن
المقصد الغطاء •

والى هذا ، ترجع دعوى المعلن^(٧) : جرى السبب ولا شبهة • اذ يقال :
لا أسلم انتفاء الشبهة • فيقول : الشبهة كذا وكذا ، وقد انتفت ، فيقول :
سلمت انتفاء ما ذكرت ، ولكن لا أسلم الانحصار فيه ، بل وراء ما ذكرت
شبهة • فلا طريق الا أن يكلفه^(٨) الاظهار حتى يتكلم عليه ؛ فليكلفه أولا :

(١) في د : « له » •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) في ل ، هـ : « به ... اليه ... فنه » •

(٤) في د : « ولا » •

(٥) في ل ، هـ : « يثبت » •

(٦) في د ، ز : « فلينتبه » •

(٧) صحف في د ، بلفظ : « المعلن » •

(٨) في د : « يكلف » •

فهو أقرب الى الغرض •

فان قيل : اذا تمسك المسؤول بالاستمرار على النفي^(١) • وطالب السائل بالدليل ، [وامتنع عن اظهار الدليل الذي اختص بالتغير^(٢)] - رجع حاصله الى دعوى الجهل بالدليل المغير ؛ والسائل يسلم له جهله بالدليل ، [ويمتنع عن اظهار الدليل]^(٣) الذي اختص بمعرفته ؛ ومنصب المسؤول يرتفع عن أن يتضمن بمثل هذا القصور ويعترف بالجهل ؛ فمن اعترف بالجهل على نفسه ، فقد ألزم نفسه نهاية الذل والركاكة •

قلنا : منصب المسؤول^(٤) يقتضى احاطته بخيالات الخصم ، واستقلاله بابطالها بعد بذل^(٥) المجهود : في الاستيعاب والحصر • ويتبين ذلك بقدرته على استئصال كل خيال يديه • فان أظهر مسلكا [آخر]^(٦) عجز المسؤول فيه - توجهت الدبرة^(٧) عليه ، وسدد سهام التشنيع والتعير اليه • ولكن : ليس يلزمه في الابتداء ابداء تمام سبره ؛ لأن ذلك يحوجه الى ذكر^(٨) الاحتمالات وتشعب النظر في افسادها ؛ ثم لا ينتهى الى حصر : يقطع لسان المجادل ، ويمنع تجويز قسم آخر لم يعثر عليه • فكليف الخصم ابداء

(١) في ل : « الاصل » •

(٢) في ز : « بمعرفته » وقد سقطت الزيادة من ل ، ه •

(٣) سقطت الزيادة من د •

(٤) في د ، ز : « المستدل » •

(٥) ورد في ل ، ه - بعد ذلك - زيادة : « كنه » •

(٦) لم ترد الزيادة في ل ، ه •

(٧) في د ، ز : « الدابرة » •

(٨) في ل ، ه : « تكثير » •

ما يدعيه - ليطعن المنكر فيه - أَضْمُ للانتشار^(١) ، وأحوى لأطراف
الاعتبار .

فان قيل : المجتهد لا يفتي [بالنفي] والبقاء على الحكم الأصلي ،
ما لم يمتد انتفاء الدليل : اما علما ، واما ظنا ، وظنه وعلمه يحصل بمستند ؛
فليبد^(٢) في الجدل مستند ظنه .

قلنا : مستند ظنه السبر والبحث ؛ وحاصله يرجع الى عدم العثور ،
بعد بذل المقدور ؛ وهو صالح لأ [ن]^(٣) يكون عذرا له بينه وبين الله
سبحانه وتعالى ؛ ولا يصلح أن^(٤) يكون حجة ملزمة للخصم ، فانه يرجع
بالآخرة الى أن يدعى عدم الدليل وراء ما لاح له ؛ ودعواه العدم لا تكون
حجة على خصمه . فانما يقدر على دعوى العدم : في حق^(٥) نفسه ، لا في
حق خصمه ؛ فيضطر بالآخرة الى أن يكلف الخصم [ابتداء]^(٦) ما يضره
حتى يتكلم عليه ؛ وتفوم^(٧) مراتب النظر بينهما [به]^(٨) . فليكلف ذلك
ابتداء : لينظم نشر الكلام ، ويستلين^(٩) قياد المرام ، وتذلل للخصمين
مدارج الخصام .

(١) في د : « الانتشار » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية .

(٢) صحف في د بلفظ « فليبتدى » ، وفي ز بلفظ : « فليبدى » .

(٣) سقطت الزيادة من د .

(٤) في ل ، هـ : « لان » .

(٥) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « علم » .

(٦) في ز : « اظهر » ، ولم ترد الزيادة في د .

(٧) في د : « وتثور » .

(٨) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٩) في هـ : « ويستبين » ، ود ، ز : « ويبين » .

فان قيل : فاذا^(١) تصور الاستدلال على النفي بقياس الدلالة ، فليكلف
المسؤول ابراده .

قلنا : ذلك متصور ؛ ولكن قد تعرض صور لا تساعد فيها دلالة ،
وانما يعرف [انتفاء^(٢) الحكم] بدلالة انتفاء الدليل ، [وبيان^(٣) انتفاء
الدليل] بطريق الحصر^(٤) - في الجدل - غير ممكن ، فيضطر الى
ما ذكرناه .

فان قيل : أبو حنيفة - رضى الله عنه - ينفي شرط الولى في النكاح ؛
ويذكر فيه قياس العلة [ويقول]^(٥) : حرة عاقلة ، فتستقل بالنكاح
كالرجل . وينفي شرط الرؤية في المبيع ، ويذكر قياس العلة [ويقول]^(٦) :
مبيع [معلوم العين]^(٧) مقدور على تسليمه : فكان محلا للمبيع كالمرئى .
الى أمثلة [له]^(٨) مشهورة ، من^(٩) انتفاء^(١٠) شروط العقود من الجانبين .

قلنا : في هذه الأدلة نظر ؛ ولكن ليس ذلك من غرضنا ، والذي
يتعلق بمساق هذا المقصود : أن هذه العلة ما نصبت لنفي الشروط والبقاء

(١) في ل ، ه : « اذا » .

(٢) في ه : « انتفاء دليل الحكم » .

(٣) سقطت الزيادة من د ، ز .

(٤) في د ، ز - بعد ذلك - زيادة : « والحصر » .

(٥) في د ، ز : « فيقول فيه » .

(٦) في ه : « ويقول فيه » .

(٧) في ل ، ه : « معين » .

(٨) لم ترد الزيادة : في ه .

(٩) في ز : « في » .

(١٠) في ل ، ه : « نفاة » .

على الحكم الأصلي، بل نصبت للصحة، والصحة في العقود حكم شرعي^(١) حادث بالشرع . فجاز أن يقال : علة الصحة من الرجل كذا، وقد وجدت العلة في المرأة، [٨٢ - أ] وهنا متصور : من حيث الامكان ؛ وهو - مع ذلك - غير المجري ؛ فمتى سلم الخصم أن العلة الحرية والعقل، وأن الذكورة^(٢) ليست مضمومة [إليها]^(٣) ؟ ولكن لما كان الوصف المعارض^(٤) لاثبات الشرط، حكما شرعيا وهو : الصحة، وكان الانتفاء^(٥) حاصلًا في ضمنه - أمكن نصب العلة للصحة .

فان قيل : فهل تكلفون نافي الشرائط^(٦) نصب الدليل، أو تكتفون منه بأن يقول : لا دليل عليّ، وعلى من يدعى مزيد شرط اثباته ؟

قلنا : لا، بل نكلفه الدليل . فانه يدعى الصحة دون الشرط، وهو حكم شرعي يستند الى موجب لا محالة . نعم : يكتفى منه بالعمومات المتسعة، كقوله تعالى : « وأنكحوا الأيامى منكم »^(٧)، وقوله : « وأحل الله البيع وحرم الربا »^(٨) . فيستد^(٩) الى العموم [ويقول : كل ما يسمى باسم النكاح فالظاهر يقتضى صحته ؛ وعلى من يدعى التخصيص

(١) في ز : « مشروع » .

(٢) في د : « الذكورية » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز .

(٤) في هـ : « المعارض » .

(٥) في ل : « انتفاء الشرط » .

(٦) في ز ، هـ : « الشرط » .

(٧) سورة النور (٣٢) .

(٨) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٩) في د ، ل : « ويستند » .

بالشرط [(١) الدليل (٢)] • فهذا القدر ينقلب وجوب الدليل على (٣) مثبت الشرط • وليس يمكن التعلق بالعمومات في النفي المرسل : اذ لا يساعد ذلك • فلا عموم من جهة (٤) تدل على أن الأكل ، وابتلاع الحصى ، والقُبلة ، والمعاينة ، والبيع والشراء ، ومس الجدار ، وجميع الحركات والسكنات والأفعال - لا توجب الكفارة ؛ فما لا يوجب لا حصر له • وإنما النص يرد بالإيجاب في محل ؛ فيقتصر أو يتعدى الى القدر الذي يشاركه في المنى • فأما ما بقى على النفي الأصلي ، [فلا يرد فيه دليل • بل يكفي في معرفة بقاءه على النفي الأصلي] (٥) ، [عدم ورود الدليل] (٦) المغير •

فان قيل : كلامكم هذا يشير الى أن الاباحات (٧) ليست من الشريعة ، وأن الاباحة ليست (٨) حكما من أحكام [الشرع] (٩) • وهذا مذهب الكعبي (١٠) زعيم المعتزلة • فكيف ارتضيتم لأنفسكم موافقة اهل البدعة ؟

(١) سقطت الزيادة من د •

(٢) في د : « والدليل » •

(٣) في د ، ز : « الى » •

(٤) في هـ : « جهته » •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

(٦) ورد في د - مكان هذه الزيادة والزيادة السابقة - العبارة

التالية : « فلا يفتقر للدليل » •

(٧) في ل : « المباحات » •

(٨) في د : « ليس » •

(٩) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(١٠) هو : عبدالله بن أحمد بن محبوب أبو القاسم الكعبي ، أحد

أئمة المعتزلة ، ورئيس الطائفة الكعبية • المتوفى ببلخ سنة ٣١٩ هـ •

راجع : تاريخ بغداد (٩/٣٤٨) ، والوفيات (١/٢٥٢) •

قلنا : نهجين قضايانا الأدلة - بسبب قبول^(١) بعض المتدعة لها ، واعتقاده اياها - من دأب ذوى الخور والجن . فلقد عرفنا بالدليل حدوث^(٢) العالم وافتقاره الى محدث ، وصدق الرسول وتأيدته بالمعجزة . وهو - أيضا - مذهب المعتزلة والروافض والكرامية . ولا سبيل الى اجتناب الحق : ترفعا من خسة الشركاء .

فنقول : المباح يطلق ويراد به : انتفاء الحرج عن فعله وتركه . وهذا ليس من [حكم]^(٣) الشرع : فان انتفاء الحرج عن الفعل والترك جار قبل الشرع ، وجار في فعل البهائم . وقد تطلق الاباحة ويراد بها : تخيير الشرع بين الفعل والترك بخطابه . فان ورد خطاب التخير ، فهو من [أحكام الشرع]^(٤) : اذ حكم الشرع خطابه . وإن لم يرد فلا يقال : انه [من]^(٥) حكم الشرع ولم يرد الخطاب^(٦) . فان مس الجدار - مثلا - يستوى فعله وتركه في شهر رمضان : في ايجاب الكفارة . ونحن نحكم بأنه لا يوجب الكفارة : لا بورود خطاب فيه . أو^(٧) دلالة خطاب عليه ؛ ولكن : لأنه لم يرد دليل على ايجابه ، فلم يكن هذا من أحكام الشرع ، على التأويل الذي ذكرناه .

(١) في ل ، هـ : « تنبه » .

(٢) ورد في الاصول ، بلفظ : « حدث » ، وهو تحريف على ما في المختار والمصباح : (ح د ث) .

(٣) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٤) في ل : « أحكامه » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، ز .

(٦) في د ، ز ، ل : « خطاب » .

(٧) في د : « أولا » .

فالمفتى لا يحكم ببراءة ذمة السائل عن الكفارة ، اذا سأله عن مس
النجدار ، بل يتمتع عن الفتوى بالشغل : لفقد دليل الشغل . فبقى الذمة
[على البراءة الأصلية]^(١) .

والدليل القاطع على الفرق بين النفي والاثبات : أن العلم بعدم دليل
الاثبات كاف في [النفي ؛ والعلم بعدم دليل النفي غير كاف في]^(٢) الاثبات .
فليس قول القائل : لا أثبت لأنه لم يقم دليل الاثبات ، كقوله : أثبت لأنه
لم يقم دليل النفي . وهذا واضح للمتأمل المنصف ان شاء الله تعالى .

(١) في ل : « بريئة براءة أصلية » .

(٢) سقطت الزيادة من : ل .

المؤيد في الركن الأول من الركن الثاني (القياس)^(١) وهو ركن الأصل

للأصل المقيس عليه - الذي منه استنباط العلة - شرائط^(٢) :

الشرط الأول : أن يكون حكم الأصل ثابتا ؛ فانه اذا^(٣) لم يكن ثابتا ، وتوجه المنع عليه من المعترض - لم يترتب الفرع عليه : اذ ثبوته في الفرع ، فرع ثبوته في الأصل •

الشرط الثاني : أن يكون ثابتا بطريق سمعي شرعي ؛ اذ لو كان ثابتا بطريق عقلي أو لغوي - لكان الحكم عقليا أو لغويا ، ولم يمكن اثباته بالقياس الشرعي •

الشرط الثالث : أن يكون الطريق الذي عرفت^(٤) به علة الحكم - وهو : كون الوصف المشروط^(٥) علة لحكم^(٦) الأصل - أيضا شرعيا ؛ اذ لو عرفت^(٧) علة بطريق العقل : لكانت العلة عقلية ، وحكمها عقليا ؛ يستثنى - في اثباتها وطردها - عن القياس الشرعي •

الشرط الرابع : أن يكون حكم [الأصل] ثابتا^(٨) بطريق سوى

(١) كذا بالأصول ، والأولى : « الكتاب » • كما لا يخفى • وراجع في بيان هذا الركن : المعتمد (٧٠٠/٢) والمستصفى (٣٢٥/٢) والاحكام (٢٧٣/٣) وشرح المختصر (٣٥٥/٢) وشرح الاسنوي (٣٠٣/٤) وشرح جمع الجوامع (٢٣١/٢) ونزهة المشتاق (٦٧٦) •

(٢) في ل : « شروط » •

(٣) في د : « ان » •

(٤) في ل ، هـ : « به عرف » •

(٥) في ز ، ل ، هـ : « المستنبط » •

(٦) في ز : « الحكم » •

(٧) في ل ، هـ : « عرف » •

(٨) في د : « ثابت » ، ولم ترد فيها الزيادة السابقة •

القياس على أصل آخر ، وهو : النص أو الاجماع • فانه لو كان تابنا بالقياس على أصل آخر ، فالجامع بين الفرع وبينه ، لا يخلو : اما أن يكون موجودا في الأصل الأول ، أو كان مفقودا :

فان كان موجودا ، فليقس عليه • فردّه الى أصل ، ثم رد الأصل اليه - عبث^(١) • وهو كمن يقيس الذرة على الأرز برابطة الطعم ، ثم يرد الأرز الى البر • فليقس الذرة على البر أولا : اذ ليس الأرز بأن يجعل أصلا ، أولى من الذرة • فلا يقتضيه وهما فرعا أصل واحد •

وان كانت العلة مفقودة في الأصل الأول ، موجودة^(٢) في المسئلة المتوسطة التي جعلها أصلا لفرعه - كان ذلك باطلا ؛ لأن العلة لا تخلو : اما أن كانت شبيهة من قبيل^(٣) العلامات ، أو كانت مناسبة مخيلة واقعة في رتبة المؤثرات :

فان كانت شبيهة - وذلك الشبه [ليس موجودا]^(٤) في الأصل الأول - لم^(٥) يتصور أن يعرف كونه علامة الحكم ، مع اثبات الشرع أصل الحكم • حيث لا وجود لتلك العلامة • ومن تأمل ما ذكرناه في طريق اثبات العلامات في الركن الأول من الكتاب ، ظهر له وجه الفساد في هذا التركيب •

على^(٦) أنه لو فتح هذا الباب : لجاز أن تشبه بالتالث رابعا^(٧) بوصف

(١) صحف في ز ، بلفظ : « عبثا » •

(٢) في ل ، ه : « الموجودة » •

(٣) في ه : « طريق » •

(٤) في ل ، ه : « غير موجود » •

(٥) في ل ، ه : « لن » •

(٦) في د ، ز : « وعلى » •

(٧) في ز ، ل : « رابع » •

لا يشبه الثاني^(١) به ؛ وكذلك القول في الخامس وما بعده من الأعداد ،
فنتهي^(٢) بالتدريج الى رتبة : نعلم - على القطع - أنه ليس في معنى الأصل
[٨٢ - ب] وهو كمن وجد حصاة : فالتقط أخرى لمسابتها لها ، ثم التقط
ثالثة لمسابتها الثانية ، ثم التقط رابعة لمسابتها الثالثة ؛ هكذا الى أن التقط
مائة حصاة . فلو نظر [الى]^(٣) الأخيرة^(٤) وقاسها بالأولى^(٥) ، لم يجد
بينهما مشابهة ، وكان بحيث لو وجدها ابتداء : لما شبهها^(٥) بالأولى^(٦) .
وهذا شي^(٧) لا شك فيه .

فأما اذا^(٨) كانت العلة مناسبة ، فلا تخلو : اما أن كانت^(٩) لها رتبة
الاستقلال [ووقع في رتبة الاستدلال]^(١٠) المرسل الملائم الذي يستغنى
عن شهادة أصل معين ؛ كما ذكرنا^(١١) أمثله في الركن الأول ، واما أن
افتقر الى شهادة الأصل المعين .

فان وقع في رتبة الاستدلال المرسل : فليستدل به على الفرع . ولا حاجة
به الى الأصل ؛ فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة .

(١) في د ، ز ، ل : « الثالث » .

(٢) في ل : « الى أن ينتهي » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في د ، ل : « الأخير ... وقاسه بالأول » .

(٥) في ز : « شابهها » .

(٦) في د : « بالأول » .

(٧) في ل ، هـ : « بين » .

(٨) في د : « ان » .

(٩) في ل ، هـ : « كان » .

(١٠) سقطت الزيادة من ز .

(١١) في ز ، ل : « ضربنا » .

وإن كان يفترق الى شهادة الأصل له ، حتى تعرف - بإثبات الشرع الحكم على وفقه - إجابته لذلك المعنى ، [وملاحظته إياه على ما قررناه في بيان المناسب : لم ينتفع بهذا الأصل الذي]^(١) لم يرد من الشرع فيه حكم مقصود ، وإنما أثبت الحكم فيه بالتعدية بعلّة^(٢) أخرى ، ثبت الحكم على وفقها • فلاح أن هذا التصرف مائل عن سنن القياس •

فإن قال قائل : فأني فائدة في الفرض ؟ ولقد عرف من دأب المطلقين فرض الكلام في مسألة لينبئ عليها محل السؤال ؟ فإذا شرطتم أن تكون علة الأصل شاملة لجميع مجارى الحكم ، فلا يبقى للفرض فائدة •

قلنا : للفرض محالان^(٣) ، هما^(٤) : أن تعم صيغة السؤال من السائل • وقد لا يساعد المسؤول دليل يشمل جميع الصور ، يفرض في البعض : ليقصر على دليل واحد ، أو يساعده في بعض الأطراف حديث ورد فيه ، وباقي الأطراف معلوم بالقياس ، فيلوذ من غموض القياس الى وضوح النص • أو يساعد^(٥) الخصم في بعض الأطراف اشكال يعارض به كلامه : فيجتنب الخوض فيه ؟ كمن يفرض الكلام في مسألة قتل المسلم بالدمى : في المعاهد ، ليدرأ به اشكال [قول بعضهم]^(٦) : أن العصمة مستوية في التأيد • أو يفرض في عتق الرأهن : في المصر ، ليدرأ به اشكال

(١) في د : « المحظور عليه زائدا اذ » •

(٢) في د ، ز : « لعل » •

(٣) في د ، ز : « مجالان » •

(٤) في الأصول : « أحدهما » والظاهر أن أصله ما أثبتناه •

(٥) في هـ : « ويساعد » •

(٦) في ل ، هـ : « قولهم » •

المتعلق بسراية العتق ، فإن سلم الخصم المعسر مثلاً ، [استفاد بتسليمه ^(١)]
 إبطال قوله : أن العتق صدر من أهله ، وصادف محله • وليس من شرط ^(٢)
 المفروض فيه أن يكون فرعاً لأصل آخر • بل قد يفرض فيما هو أصل :
 كفره في المعاهد ، وتمسكه بقوله : لا يقتل مؤمن بكافر • وفائدته : دره
 قياس الخصم في معرض تأييد التأويل • إلى أمثال ذلك •

الشرط الخامس : أن يكون دليل ثبوت العلة مختصاً بالأصل ؛ فلو
 كان الدليل يعم الأصل والفرع ، كان القياس عبثاً • وهو كمن قال :
 السفرجل مطعوم ، فيجرى فيه الربا كالبر • ف قيل له : وما دليل كون
 الطعم علة في البر ؟ فقال : قوله عليه السلام : « لا تبيعوا الطعام بالطعام » ،
 وإضافته إلى اسم مشتق من مضى • فهذا فاسد : لأن الحديث بعمومه يشمل
 السفرجل والبر [جميعاً] ^(٣) عموماً واحداً ، فليس أحدهما بأن يثبت
 حكمه بالآخر بطريق التعدية ، بأولى من نقيضه • وهو : كقياس الدراهم
 على الدنانير ، وقياس البر على الشعير ؛ مع شمول النص للملك • ولو قال
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : حرمت كل مسكر ؛ لكان قياس النبيذ
 على الخمر ، كقياس الخمر على النبيذ ؛ وكان الحكم فيهما ثابتاً بعموم
 النص • فهذه دقيقة لا بد من التنبه ^(٤) لها •

الشرط السادس : أن يدل دليل على أن الأصل المتعلق به ، ممسا

(١) في ل ، هـ : « استفاد عليه تسليمه » •

(٢) في د : « شرطه » •

(٣) لم ترد الزيادة : في ل •

(٤) في د ، ز : « التنبيه عليها » •

يجوز القياس [عليه]^(١) - وهذا كلام مجمل : ذكره [بعض]^(٢) الأصوليين ، وحكى ذلك عن عثمان البتى - رضى الله عنه - [وأنه لا يقاس على الأصل ما لم تقم دلالة على جواز القياس عليه • اذ من الأصول ما لا يعلل]^(٣) • وحكى - أيضا - عن بشر المريسي ، أنه [قال]^(٤) : لا يجوز القياس على أصل ما لم ينص الشارع على^(٥) علته ، أو لم يجمعوا على تعليله •

وهذه مذاهب مجتمعة ؛ والتفصيل الشافي للغيل - عندنا - أن يقال :

العلة المستتبطة ان كانت مناسبة ومؤثرة ، فمناسبتها دليل على ترتيب الحكم عليها ، واتباعها أينما وجدت • وهو كاف في الدلالة على جواز القياس عقلا وشرعا •

أما العقل : فهو أن المناسبات ترجع الى المصالح وأماراتها ؛ وكما يشير العقل الى اتباع المصلحة واجتناب المضرة : يشير - أيضا - الى اجتناب أماراة المضرة • ونعنى بما ذكرناه : اشارة العقل من حيث العادات ، لا من حيث النوات • وما دل من جهة الشرع [على اثبات أصل القياس ، والاكتفاء بالظن - فهو دال على ذلك •

وأما الشرع]^(٦) : فهو أن مستد^(٧) [أمر] القياس الاجماع^(٨) ؟

• (١) لم ترد الزيادة : في ه •

(٢) سقطت الزيادة من ز •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٤) في د ، ز : « عليه » •

(٥) سقطت الزيادة من ز •

(٦) في ل ، ه : « مستندات » ولم ترد فيهما الزيادة التالية •

(٧) في د : « للاجماع » •

وقد تكلموا في مسائل وردوها الى أصول ، ولم يذكروا دليلا على جوار القياس عليها • كاختلافهم في قوله : أنت على حرام • منهم : من شبهه بالايلاء ، وجعله يمينا • ومنهم : من جملة ظاهارا ، [تشبيها بقوله : أنت على كظهر أمي]^(١) • ومنهم : من جملة طلاقا ثلاثا ، تحقيقا لكمال التحريم • ومنهم : من جملة طلاقا واحدا ، اكتفاء بأصل التحريم^(٢) •

وان لم تكن العلة مناسبة - بل كانت من قبيل العلامات الحاصرة لمجرى الحكم ؛ كالطعم والكيل - فلا يبعد فيه^(٣) التوقف على قيام الدليل على أن الحكم غير مخصوص بالنصوص عليه ؛ كما ذكرناه : من ظهور الاجماع على تعدى الربا الى الرطب والدقيق • فان لم يقم^(٤) مثل هذا الدليل : ففي^(٥) جواز تعدى [الحصر بالاسم ، الى الحصر]^(٦) بوصف

(١) لم ترد الزيادة في ز •

(٢) فقد ذهب مالك - في قول الرجل لزوجته : « أنت على حرام » - الى أنه يكون طلاقا ثلاثا ، سواء نوى ذلك أو لم ينو • وهو رواية عن أحمد • وذهب الشافعية ومتقدمو الحنفية : الى أنه يكون ايلاء ان نوى التحريم أو لم ينو شيئا ، ويكون ظاهارا ان نواه ، وطلاقا باثنا ان نواه ، وطلاقا ثلاثا ان نواها • وهو رواية أخرى عن أحمد • ولقد ذهب متأخرو الحنفية : الى أن هذا القول يقع به طلاق بائن قضاء وحكما ، على أي نية نوى • لما ظهر من العرف في ذلك • فراجع : المهذب (١/٨٧ - ٨٨) والهداية (١/١٧٥) والافصاح (٢٩٦) والاشراف (٢/١٢٩) والبحر الرائق (٣/٣٢٤ ، ٤/٧٤ - ٧٦) •

(٣) في د : « منه » •

(٤) في د : « يفهم » •

(٥) في د : « في » •

(٦) في هـ : « الحكم بالاسم الى الجص » وفي ز : « الخصم بالاسم الى الخصم » وهي مصحفة •

متعد - نظر • والميل الأظهر : الى جواز ذلك • كما تقدم في قاعدة الطرد والعكس والشبه •

الشرط السابع : أن لا يتغير النص - الذي منه الاستنباط - [٨٣أ] بالتعليل ، بل يبقى على ما كان قبل التعليل • وهذا يبين فيما اللفظ نص فيه • أما اذا كان اللفظ عاما أو ظاهرا ، لم يعد أن يتغير بالتعليل ظهوره وعمومه ؛ فيتطرق اليه تخصيص وتأويل • وقد فصلنا هذه القاعدة ، في المسلك الثاني من الركن الأول في اثبات العلة •

الشرط الثامن : أن لا يكون الأصل مخصوصا بالحكم بدليل آخر ، أو معدولا به عن سنن القياس • وهذه قاعدة غامضة المدرك ، ناز منها أغاليط : ضلّ بسببها بعض الناظرين عن سواء السبيل • وها نحن نأتي بتفصيل يشفي الغليل ، ونقول :

الأصل الذي يتمتع^(١) القياس عليه المقصد^(٢) الذي ذكرناه ، لا يعدو ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يدل نص أو اجماع على اختصاص الحكم بمورده ، فيمتنع الحاق غيره به • لما فيه : من ابطال الاختصاص •

والثاني : ما لا تعقل منه^(٣) علة ولا علامة متعديّة ؛ فاذا لم يعقل المعنى : تلقى العبد^(٤) بالقبول ، ولم يتصرف فيه • وقد يعبر عن هذا : بأنه على خلاف القياس • والمعنى به : أنه لا يجري فيه القياس •

والثالث : أن يعقل المعنى ، ولكن لا يلقى مشارك للمنصوص في

(١) في د ، ز : د يمنع •

(٢) في د : د المقصد •

(٣) في هـ : هـ فيه •

(٤) في ز ، ل ، هـ : هـ التقيد •

المعنى فيمتنع اللاحق : لفقد الشارك • ويجرى ذلك مجرى العلة
القاصرة • وذلك : كورود الحكم في محل تجتمع فيه ضروب من المصالح
والحاجات ، ولا يلقى في غير محل النص الا بعض تلك المصالح ؛ فلا يناط
الحكم بالأباض بعد وروده : عند اجتماع هذه الوجوه •

ونحن نين هذه الأقسام بالأمثلة :

مثال القسم الأول : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة
خزيمة^(١) وحده ، وكان مخصوصا به ، وشهر بين الصحابة بهذه
الفضيلة : فامتنع قياس غيره عليه ، لما فيه : من ابطال الخاصة ، ولأنه لو
قيس عليه غيره : لجرى القياس في الكل ولا يرتفع التقييد بالعدد في نص
الكتاب • فاقصر على محل التخصيص ، واستعمل النص في الباقي •

وكذلك : حل منع نسوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢) ، وحل

(١) خزيمة الذي جعل رسول الله - صلى الله عليه - شهادته
بشهادة رجلين ، وهو ابن ثابت بن الفاكه الانصارى الاوسى من السابقين
الأوليين ؛ شهد بدرا وما بعدها • قتل مع علي رضي الله عنه بصفتين • انظر
الطبقات الكبرى (٣٧٩/٤ - ٣٨٠) والاصابة (٤٢٤/١) وراجع خبر الحادثة
التي شهد فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم - في فتح الباري (١٨/٦) ،
٣٩٨/٨ ، ١٩/٩ ، ومسند أحمد (٢١٥/٥ : ح) والمستدرک (١٧/٢) ،
١٠٠/٣ ، وسنن أبي داود (٣٠٨/٣) والنسائي (٣٠١/٧) والسنن الكبرى
(١٤٦/١٠) ومعالم السنن (١٧٣/٤) وإعلام الموقعين (٢٤٤/٢) ونيل
الأوطار (١٤٤/٥) •

(٢) كما في حديثي أنس وابن عباس المرويين في صحيح البخارى
(٦١/١ و ٥٧/٣ ، ٣/٧ و ٣٤) وانظر : مسند الشافعي (٩٠) وسنن
النسائي (٥٣/٦ و ٥٦) والبيهقي (٥٤/٧) والخصائص الكبرى (٢٤٥/٢)
ونيل الأوطار (١٢٧/٦ - ١٢٩) •

الْبُضْعُ لَهُ مِنْ غَيْرِ مَهْرٍ ، أَوْ بِلَفْظِ الْهَبَةِ^(١) ؟ تَلْقِيَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « خَالِصَةً
لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ »^(٢) .

وَكَذَلِكَ : خَصَّ بِصَفِي^(٣) الْمَغْنَمَ وَخَمْسَ الْخَمْسِ^(٤) ، وَأَنَّهُ لَا يُوْرَثُ ،

(١) ذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي الْخَصَائِصِ (٢/٢٤٦) : أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّ لَهُ النِّكَاحَ بِلَفْظِ الْهَبَةِ ، وَبِلَا مَهْرٍ ابْتِدَاءً
وَانْتِهَاءً . وَذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ . ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ
سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَابْنِ بَيْهَقٍ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَحِلُّ الْهَبَةُ لِأَحَدٍ
بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ، . وَرَاجِعٌ أَيْضًا : مُسْنَدُ الشَّافِعِيِّ (٨٥) وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ
(٢/٢٣٦) وَالنَّسَائِيِّ (٦/٥٤ و ٧٨ و ١٢٣) وَابْنِ بَيْهَقٍ (٧/٥٥ و ٢٣٢)
وَالْمُسْتَدْرَكُ (٣/٣٩ ، ٤/٣٣) وَالسُّمَطُ الثَّمِينُ (١٢٣ و ١٢٤) وَأَحْكَامُ
الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ (١/١٩٩ - ٢٠٠) وَنَصَبُ الرَّايَةِ (٣/١٩٩) وَنِيلُ
الْأَوْطَارِ (٦/١٤٥) .

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ (٥٠) .

(٣) فِي ل ، هـ : « مِنْ صَفِي » .

(٤) ذَكَرَ السَّيُوطِيُّ فِي الْخَصَائِصِ (٢/٢٤١ - ٢٤٢) : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدْ خَصَّ بِخَمْسٍ خَمْسَ الْغَنَى وَالْغَنِيمَةِ ،
وَبِاصْطِفَاءٍ مَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ : مِنْ جَارِيَةٍ وَغَيْرِهَا . وَذَكَرَ
أَحَادِيثَ كَثِيرَةً فِي هَذَا . وَرَاجِعٌ أَيْضًا : سَنَنُ الشَّافِعِيِّ (١١٦) وَمُسْنَدُهُ
(١٠٧) وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ (١/٢٢٨ و ٣٠١ ، ٣/٢١٢) وَصَحِيحُ الْبُخَارِيِّ
(٤/٣٨ و ٨٠ و ٨٤ ، ٥/٨٩ و ١٣٩ ، ٧/٦٣ ، ٨/١٤٩ ، ٩/٩٨) .
وَمُسْلِمٌ (٢/٧٩) وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ (٣/٨٢ و ١٣٩ و ١٥٢) وَالتِّرْمِذِيُّ
(١/٣٢١) وَابْنُ بَيْهَقٍ (٦/٢٩١ و ٣٠٣ و ٣٢٨ و ٣٤٥ ، ٧/٥٨) وَرَاجِعٌ
أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلشَّافِعِيِّ (١/١٥٤ ، ٢/٣٦) وَنَصَبُ الرَّايَةِ (٣/٤٢٤ و ٤٢٦)
وَنِيلُ الْأَوْطَارِ (٥/٢١٨ و ٢٣٢) .

وأن ما تركه صدقة^(١) ، ولا تتجاوز^(٢) هذه الأحكام الى غيره .

وكقوله لأبي بردة في العناق : « تجزى عنك ، ولا تجزى عن غيرك »^(٣) . وكقوله في مكة : « انما أحلت لي ساعة من نهار ، ثم عادت

(١) كما في حديث : « ... لا نورث ، ما تركناه صدقة » الذي رواه الجماعة والشافعي ومالك وغيرهم بالفاظ متقاربة . فراجع سنن الشافعي (١١٦) ومسنده (١٠٨) والموطأ (١٥٤/٣) ومسند أحمد (١٦٧/١) و ١٧٧ و ١٨٧ و ٣٠٠ ، ٧٥/٣ و ٢١٢ : ع) وصحيح البخاري (٧٩/٤) و ٨٠ ، ٣٠/٥ و ٨٨ و ١٣٩ ، ٦٣/٧ ، ١٤٩/٨ ، ٩٩/٩) ومسلم (٨٠/٢) وسنن أبي داود (١٤٢/٣ - ١٤٥) والترمذي (٣٠٣/١) والنسائي (١٣٢/٧) والبيهقي (٢٩٧/٦ ، ٥٩/٧) . وأنظر : آداب الشافعي (١٤٦) والخصائص (٢٤٩/٢) ونيل الأوطار (٦٥/٦) .

(٢) في هـ : « ولم تتجاوز » و ل : « ولم تتجاوز » و ز : « ولا تتجاوز » .

(٣) قصة اجزاء الاضحية بالعناق في حق أبي بردة وحده معروفة متداولة ، اشتهرت روايتها من طريق البراء بن عازب بالفاظ متقاربة مختصرة أو مطولة ، ورويت أيضاً من طريق بشير بن يسار ، كما رويت مجملة بدون التصريح بذكر أبي بردة : من طريق أنس وأبي زيد الانصاري ، فراجعها : في سنن الشافعي (١٠٠) ومسند أحمد (٤٥/٤) و ٢٨١ و ٣٠٢ ح) والطيالسي (١٠١) وصحيح البخاري (١٩/٢) و ٢٣ و ٩٩/٧ - ١٠٢ ، ١٣٧/٨) ومسلم (١٧٩/٢) وسنن أبي داود (٩٦/٣) والترمذي (٢٨٥/١) والنسائي (٢٢٢/٧) وابن ماجه (١٤٥/٢) والبيهقي (٢٦٩/٩ و ٢٧٦) ونصيب الراية (٢٠٧/٤) واعلام الموقعين (٢٤٥/٢) والتلخيص (٣٨٤) ونيل الأوطار (٩٦/٥ - ٩٨) وأبو بردة ، هو هاني بن نيار بن عمرو الانصاري ، خال البراء . انظر الاصابة (٥٦٥/٣ ، ١٩/٤) وسيرة ابن هشام (٥٩/٣) .

كحرمتها بالأمس ،^(١) • وكرضاع سالم : كان له وحده^(٢) • الى أمثال ذلك •

والحد في هذا الجنس : أن يعرف بالنص أو بالاجماع اختصاص الحكم بالمعين^(٣) ؛ كما ذكرناه في هذه الأمثلة :

فأما اذا لم يعرف ذلك : تطرق اليه القياس ؛ ولا يمكن دعوى الاختصاص بمجرد التشمي ؛ كدعوى أبي خيفة - رضى الله عنه - : أن

(١) هذا جزء من خطبته صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة ، المروية من طريق أبي شريح الكعبي ، وأبي هريرة ، وابن عباس • قد ورد بلفظه أو بمعناه : فراجع : مسند الشافعي (٦٩) وأحمد (٧٥/٤ و ١٠٣ ، ١٢ / ٢٣٣ : ع) وصحيح البخارى (٢٨/١ - ٣٠ ، ٩٢/٢ ، ١٤/٣ و ٦٠ و ١٢٥ ، ١٤٩/٥ و ١٥٣ ، ٥/٩) وسنن أبي داود (٢١٢/٢) والترمذى (١٥٤/١ و ٢٦٤) والنسائى (٢٠٤/٥) والدارقطنى (٣٢٩ و ٥٢٥) والبيهقى (١٧٧/٥ و ١٩٥) والتلخيص (٢٢٦) ونصب الراية (١٤٣/٢ ، ٤١٠/٣) ونيل الأوطار (٣٤/٧ - ٣٧ ، ١٩/٨) •

(٢) كما في حديث عروة وعائشة : « ان النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما خمس رضعات ، فتحرم بهن » المروى مختصرا ومطولا ، فراجع : في مسند الشافعي (٧٦) والموطأ (١١٥/٢ - ١١٦) وصحيح مسلم (٦١٦/١ - ٦١٨) وسنن أبي داود (٢٢٣/٢) والنسائى (١٠٤/٦) والبيهقى (٤٥٩/٧) ونيل الأوطار (٢٢٦/٦) •

وسالم هو مولى أبى حذيفة بن عتبة ، أنظر الاصابة (٦/٢ و ٧) • هذا وقد ذهب جمهور الفقهاء الى أن رضاع الكبير غير محرم ، وأن ما وقع لسالم كان خاصا به • وذهب أهل الظاهر الى أنه يحرم ، وهو مذهب عائشة رضى الله عنها • فراجع : الأم (٢٤/٥) والافصاح (٣١٤) والاشراف (١٧٤/٢) والبداية (١٦٢/١) والبداية (٣١/٢ و ٣٢) •

(٣) في د ، ز ، ل : « بالمعين » •

قوله - عليه السلام - في الأعرابي الذي وقصت به ناقته في أخاويق^(١)
 جرد : « أن لا تخمروا رأسه ، ولا تقربوه طيبا ، فإنه يحشر يوم القيامة
 مليا » - أنه كان مخصصا بذلك الأعرابي ، ولا يتعمده [إلى غيره]^(٢) .
 وإن امتناعه من الصلاة على شهداء بدر ، كان مخصصا بهم^(٣) . وإن أمره
 بإزقة الخمر والمنع من التخليل^(٤) ، كان مخصصا بابتداء الإسلام .

(١) ورد في الأصول بلفظ : « أخافيق » وهو تصحيف .
 و « الأخاويق الجرد » هي : المفاوز المتسعة الخواء ، والأراضي المقحطة
 الجرداء ، التي لا نبات فيها ولا ماء على ما يؤخذ من اللسان (١١/٢٨٢
 و ٨٧/٤) والتاج (٦/٣٤١ ، ٢/٣١٧) ولم ترد هذه العبارة ضمن الروايات
 التي ذكرت الحديث .

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ه .

(٣) كذا بسائر الأصول ، والظاهر أنه مصنف عن « شهداء أحد » .
 فإن شهداء بدر لم يرد شيء متصل من الأحاديث : أن النبي - صلى الله
 عليه وسلم - صلى أو لم يصل عليهم - كما صرح به الشوكاني في نيل
 الأوطار (٤/٣٩) . وأما شهداء أحد : فهم الذين قد حدث الاختلاف في
 شأنهم ، ووردت أحاديث عدة في أمر الامتناع أو الصلاة عليهم . وقد
 روى من طريق جابر وأنس : « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 لم يصل على قتلى أحد ، ولم يفسلهم » . وحديث جابر في غاية الصحة ،
 وحديث أنس تكلم فيه ، وكلاهما ورد - مختصرا ومطولا - من طرق عدة .
 فراجعهما مع ما يعارضهما ومع الكلام عليهما : في مسند الشافعي (١١٧)
 والموطأ (٢/١٩) وصحيح البخاري (٥/١٠٢) وسنن أبي داود (٣/١٩٥)
 والترمذي (١/١٨٩ و ١٩٣) وابن ماجه (١/٢٣٨) والنسائي (٤/٦١)
 والبيهقي (٤/١٠ - ١٤) والمستدرك (١/٣٦٥ ، ٢/١٩٨) والتلخيص
 (١٥٨) ونصب الراية (٢/٣٠٨ - ٣١٥) ونيل الأوطار (٤/٣٤ و ٣٦) .

(٤) كما في أحاديث أنس وأبي طلحة وأبي سعيد المشهورة :
 فراجعها : في مسند الشافعي (٩٥ و ٩٦) والموطأ (٣/٥٦) وصحيح =

وكل ذلك فاسد : فان الاختصاص هو المتنازع فيه ؟ ولم تقم عليه دلالة • فالأصل التعدى بتعدى العلة •

فان قيل : فان كانت العلة [التعدية]^(١) منتقضة باجماع الفريقين ، فهل يكفي^(٢) ذلك في الدلالة على الاختصاص ؟

قلنا : لا يتبين به الاختصاص ، ولكن تمتنع التعدية بالعلة المنتقوضة ، ويبقى جواز التعدية وامكانها بعلة أخرى ، ان اتفق العثور عليها • ويلتحق بالقسم الثاني وهو : الذي لا يعقل معناه • فانه^(٣) يقتصر عليه [لا]^(٤) لقيام دليل الاختصاص ، بل : لعدم العثور على دليل اللاحاق • فليدرك الفطن الدقيقة الفاصلة بين الرتبين •

فان قيل : ما قولكم في الأعرابي الذي جامع في نهار رمضان ، وكان يُراد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في التضيعة المشهورة ، حتى عاد أمره الى [أن]^(٥) أخذ عرقاً من تمر [وصرفه الى]^(٦) أهله ؟ أفقولون : ان ذلك كان مخصوصا به ، أو^(٧) يتعدى الى من يساويه^(٨)

البخارى (١٣٢/٣ ، ٥٤/٦ ، ١٠٥/٧) ومسلم (١٩٠/٢) وسنن أبي داود (٣٢٦/٣) والترمذي (٢٣٨/١ و ٢٤٣) والبيهقي (١١/٦ و ٣٧ و ١٠١ ، ٣٠٢/٨) • وراجع أيضا : نصب الراية (٥٤/٤ و ٢٩٦ و ٣١١) والتلخيص (٢٤٥ و ٢٥٣) ونيل الاوطار (٢٧٩/٥ ، ١٥٦/٨) •

- (١) لم ترد الزيادة في د ، ز •
- (٢) في هـ : « يلقى » و ل « يكتفى بذلك » •
- (٣) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « لا » •
- (٤) سقطت الزيادة : من د •
- (٥) لم ترد الزيادة في د •
- (٦) في هـ : « وصرف الى » وفي د ، ز : « صدقة على » •
- (٧) في ل : « أم » •
- (٨) في د ، ز : « سواء » •

في مثل حاله ؟ •

قلنا : قال صاحب التقريب^(١) : ان فرض رجل معسر : لا يقدر على الصوم لشدة [ما به من]^(٢) الشبق ؟ يحكم^(٣) بأن لا شيء عليه : إلحاقه بالأعرابي • وذهب جماهير العلماء الى مخالفته ، وقالوا : ان المعسر يجب عليه الصوم لا محالة ، ولا ينتصب^(٤) الشبق عذرا في الصوم بحال •

فان قيل : فليس في النص والاجماع ما يدل على الاختصاص ؟ فما مستند التخصيص^(٥) ؟

قلنا : المستند فيه غالب الرأي • وطريقه : أنه يحتمل أن يجعل ذلك مخصوصا بعين ذلك الأعرابي ، واحتمل الإلحاق ؛ ولو ألحقناه : لزمنا^(٦) ذلك في كفارة الظهار ، وهو مخالف للنص : فان النص أوجب أحد أمور ثلاثة على اختلاف الأحوال • ثم ان كان المظاهر عاجزا في الحال ، استقر في ذمته الى أن يتمكن [منه]^(٧) • فتبرئة ذمته : تخالف^(٨) النص والمعلوم من قياس الشرع •

(١) لعله الامام قاسم بن محمد بن القفال الشاشي : فان له كتابا بهذا الاسم في الفروع ، وقد لخصه امام الحرمين الجويني • ولا يبي الفتح سليم بن أيوب الرازي الشافعي المتوفى : سنة ٤٤٧ هـ ، كتاب باسم « التقريب » في الفروع • انظر : كشف الظنون (١/٤٦٦) •

(٢) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٣) في ل ، هـ : « فيحكم » •

(٤) في ل ، هـ : « ينتهض » •

(٥) في ل : « الخصوص » •

(٦) في هـ : « للزمتنا » •

(٧) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ •

(٨) في د ، ز ، هـ : « بخلاف » •

فهنا هو الذي يقال فيه : انه معدول به عن سنن القياس ، وحده :
 أن يرد نقضا على قياس معتبر شرعا بالاتفاق ؛ فعلم أنه لو طرد^(١) : لبطل
 المطلوب من نص الشرع وقياسه ؛ فيعرف به اختصاصه بالعين . فهنا الجنس
 لا يقاس عليه ، ولا يُقبل نقضا على القياس . وقد قررنا طرفا من هذا
 الجنس ، في مسألة تخصيص العلة .

فان قيل : ما قولكم في الصائم اذا أكل ناسيا ؟ الحكم بقاء صومه
 منقاس^(٢) ، أو معدول به عن القياس^(٣) ؟

قلنا : قال أبو زيد - رضى الله عنه - : انه معدول به . . . [عن]^(٤)
 القياس ؛ فلا يقاس عليه المكروه والمخطئ في المضمضة ، ولا كلام الناسي

(١) في ه : « اطرده » .

(٢) في ز : « مقاس » .

(٣) قد اختلف الفقهاء فيمن تميمض أو استنشق فدخل الماء
 حلقه سبقا ، فذهب أبو حنيفة ومالك : الى فساد صومه مطلقا . وقال
 الشافعي : ان كان قد بالغ فيهما فسد صومه ؛ وله في غير المبالغة قولان .
 وذهب أحمد : الى أن سبق الماء مع المبالغة يفسد ، ومع عدمها لا يفسد .
 أما في الأكل والشرب نسيانا ، فمذهب الجمهور : أنه لا يفسد الصوم .
 ومذهب مالك : أنه يفسده . وأما الجناح نسيانا ، فذهب الشافعية
 والحنفية : الى أنه لا يفسد الصوم ؛ وذهب مالك : الى أنه يفسده ويجب
 فيه القضاء فقط . وذهب أحمد : الى أنه يفسده ويوجب القضاء والكفارة .
 وفي الاكراه على الأكل والشرب والجماع ، حدث خلاف : فذهب الشافعية :
 الى أنه لا يفطر . وذهب المالكية والحنفية : الى أنه يفطر . وهو مذهب
 الحنابلة مع زيادة ايجاب الكفارة مع القضاء في الاكراه على الجماع فقط .
 فراجع : المهذب (١٨٢/١) والهداية (٨٧/١ - ٨٨) والاشراف (١/٢٠٠ -
 ٢١٣) والانصاح (١١٢ - ١١٣) .

(٤) سقطت الزيادة من ز ، ل ، ه .

في الصلاة^(١) ، ويلحق به جماع الناسي : من حيث انه في معنى الأكل •
 فان الجماع والأكل : من حيث الافطار ، باب واحد لا يختلف^(٢) •
 والشافعي - رضى الله عنه - قد يقيس كلام الناسي في الصلاة عليه ؛ وتردد
 قوله في [الحاق] ^(٣) [المخطيء والمكروه] به ^(٤) • ووجه نظر الشافعي في
 قياس كلام الناسي [عليه] ^(٥) : أن يعمل بأن المناهي يعذر فيها الناسي ،
 فيجمل فعله كالعدم ؛ بخلاف المأمورات • والأكل منهي عنه في الصوم ؛
 فسلك الشرع به مسلك المنهيات • وهو ^(٦) كالعدم ^(٧) : اذا صدر [٨٣ - ب] من
 الناسي في حق التأثم ^(٨) ، فكان كالعدم ^(٩) في حق الافساد •

فان قيل : الصوم^(١٠) من قبيل المأمورات ؛ فانه ركن من أركان
 العبادات ولأجله افقر الى النية • وهو عبارة عن الكف عن قضاء الشهوة ،
 ومن أكل : فقد ترك الكف ، وانعدم ^(١١) الصوم • فصار كما اذا ترك

(١) قد ذهب جمهور الفقهاء : الى أن الكلام سهوا لا يبطل الصلاة •
 وفرق الشافعية بين الكلام القصير والطويل : فالقصير لا يبطل ، أما
 الطويل فالمنصوص في المختصر (٨١/١) : أنه يبطل الصلاة • وبعض
 الشافعية : الى أنه لا يبطل • وذهب الحنفية : الى أن الكلام سهوا يبطل
 الصلاة كالعدم • فراجع : الأم (١٠٨/١) والمهذب (٨٦/١) والهداية
 (٤١/١) والاشراف (٩١/١) والبداية (١٨٣/١) •

(٢) انظر : تقويم لأدلة (ص ٢٤٠) •

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز •

(٤) لم ترد الزيادة : في د •

(٥) في ل ، هـ : « وهي » •

(٦) في د : « العدم » وهـ : « كالعدم » •

(٧) في د : « التأثم ... العدم » •

(٨) في هـ : « فالصوم » •

(٩) صحف في ز ، بلفظ : « والعدم » •

الصلاة ناسيا ؛ وإبقاء^(١) صومه على خلاف القياس • فهو معدول به عن سنن القياس^(٢) • وهذا ما احتج به أبو زيد - رضى الله عنه - في تقرير مذهبه^(٣) •

قلنا : الصوم من حيث انه عدّ من أركان العبادات ، ويقتصر^(٤) الى النية - يضاهى المأمورات حكما - ومن حيث - هو في نفسه وحقيقته، يرجع الى التارك لا الى الفعل - [يضاهى المنهيات]^(٥) • وإذا^(٦) دار بين الجنسين ، لم يعد أن يقال : له في الافتقار [الى]^(٧) النية حكم المأمورات ؛ وقد بقي على حقيقته في التجاوز عن الناسي كسائر المنهيات • والدليل عليه : أن من أطبق عليه النوم أو الاعماء في جميع النهار^(٨) ، حصل صومه • ولا عهد لنا بفعل مقصود : يعتد به مع هذه الحالة ، وإنما التروك هي التي تحصل مع انتفاء الاختيار ، فأمكن اجراؤه على القياس من هذا الوجه • وأما المأمورات اذا تركت نسيانا^(٩) : [لم نقس عليها]^(١٠) ؛ لأنها ليست^(١١) من قيل التروك بوجه ، وهذا من قيل التروك حقيقة ، وهو

(١) في ز ، ل ، هـ : « فإبقاء » •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « الطريق » •

(٣) انظر : كتاب الأسرار لأبني زيد الدبوسي (ص ٨٧ - ٨٨) •

(٤) في د ، ل : « وافتقر » •

(٥) سقطت الزيادة من ل ، هـ •

(٦) في ز : « فإذا » •

(٧) سقطت الزيادة من د •

(٨) في ل : « يومه » •

(٩) صحف في هـ ، بلفظ : « ناسيا » •

(١٠) في ل : « لم يجز » •

(١١) في د : « ليس » •

كذلك حكماً^(١) في قضية الاغناء والنوم .

هذا^(٢) وجه اليان في أحد الأقسام ، وهو الذي بان بدليل اختصاص الحكم بعين المنصوص ، [و]^(٣) يسمى : خارجا عن القياس ، ومستثنى ، ومعدولا^(٤) ، على هذا التأويل .

القسم الثاني : أن لا يعقل المعنى في مورد النص ؛ فيجب الاقتصار عليه ، ويسمى هذا الجنس : خارجا عن القياس ، على تأويل أنه خارج عن مجانسة الأصول المعلولة^(٥) : من حيث ان القياس لا جريان له فيها ، لا لمخصص ومانع ، ولكن : لفقد المعنى . ومعظم التقديرات جارية^(٦) هذا المجرى .

ولأجله امتنع التقيص من المقدرات^(٧) ، والزيادة عليها ؛ لأنه لم يعقل معنى التقدير : حتى يثبت الحكم بما دونه ، أو بما فوقه .
والحد في هذا الجنس : أن لا يستقيم على السبر تعليل . وأمثله كثيرة :

فحكم الربا - عند فريق - من هذا القيل^(٨) . وقد بينا وجه التعليل فيه بطريق العلامة . ويقرب من هذا ما يوجب الشرع غُرَّةً : عبدا^(٩) أو

(١) في ز : « حكم » ، وهو خطأ .

(٢) في هـ : « وهذا » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في ل ، هـ : « ومخصوصا » .

(٥) في ز : « المعلومة » .

(٦) في د ، ل : « جار » .

(٧) صحف في د ، بلفظ : « المقدورات » .

(٨) في ز : « الجنس » .

(٩) في هـ ، ل : « عبد وامة » ، وهو صحيح أيضا كما لا يخفى .

أمة ؛ في الجنين • فانه سوى فيه بين الذكر والأنثى • ولم يجزه على قياس الأعضاء والجوارح ، ولا على قياس الحيوان المستقل ، ولا على قياس الحي ، ولا على قياس الميت ^(١) •

وكذلك [القول في أولاد الأم] : سوى ^(٢) بين الذكور ^(٣) والاناث ؛ ولا يلغى له نظير في الفرائض • فقد يقال ^(٤) : انه لا يعقل معناه •

وعلى الجملة : أمثلة هذا الجنس لا تخفى ، وقد ينقذ لناظر أن يلحق مثال المرأة بالقسم الثالث ، كما سذكره •

القسم الثالث : أن يعقل وجه المصلحة في الحكم ، ولكن لا يلغى ^(٥) مشارك لمورد النص في الاحتواء على جميع أطراف المصلحة ، فيمتنع القياس بسببه • وقد يعبر : عنه بأنه خارج عن القياس • وفي هذا الاطلاق - من غير وقوف على التفصيل الذي ذكرناه - خلل • ومعظم الرخص والقواعد مبتدأة ، داخل تحت هذا القسم : كرخص السفر ، والمسح على الخفين ،

(١) قد اتفق الفقهاء على أن الواجب في الجنين غرة ، بشرط أن يخرج ميتا ولا تموت أمه من الضرب • أما إذا ماتت ثم خرج ميتا ، فقد ذهب أبو حنيفة ومالك : الى أنه لا ضمان لأجل الجنين ، وعلى من ضربها الدية كاملة • وذهب الشافعي وأحمد : الى أن في ذلك دية كاملة وغرة للجنين • أما إذا ولدته حيا ثم مات من الجناية : فإن فيه الدية اتفاقا • فراجع : الأم (٩٥/٦) ، والمهذب (٢١١/٢) والهداية (١٣٩/٤) والاشراف (١٩٧/٢) والافصاح (٣٣٩) ، والبداية (٣٥٧/٢) والبحر الرائق (٣٨٩/٨) وهامش آداب الشافعي (١٤٤) •

(٢) ورد في د ، ل - بعد ذلك - زيادة : « في الأولاد » ، ولم ترد فيهما الزيادة السابقة •

(٣) في د : « الذكر والأنثى » •

(٤) في د : « قيل » •

(٥) في ز : « نلغى مشاركا » •

واباحة الميتة عند الضرورة • ومن القواعد : كالقسامة ، وضرب الدية على العاقلة ، وتعلق الأرض بركة العبد ، وتقدير لبن المصراة • ولا يبعد أن تلحق الغرة - أيضا - بهذا القسم • والشفعة - أيضا - من هذا القبيل •

وبيانه : أن اباحة الميتة عند الضرورة معقول المعنى ، وهو جار على قضية العقل • فقول القائل : انها رخصة لا يقاس عليها ؛ ان عني به أنه لا يعقل منهاها : فليس كذلك ؛ فانه على وفق العقل • وان هو عني به أنه لا يلحق به غير ^(١) الضرورة ، فسيبه عدم العلة بعد معرفة العلة ، فمستند المصلحة ^(٢) فيه الضرورة ، فلا توجد عند عدمها ^(٣) •

وكذلك رخص السفر : غقل معنى اثباتها من جهة الشرع ؛ ولكن لا يلقى سبب يضاهاى السفر : في الاشتمال على أنواع الحاجات • أما المرض ^(٤) ، فهو مساو ^(٥) له في الفطر بحكم النص ؛ فلم يقتصر الى القياس • وأما حاجة المريض الى المقصر والجمع ، فلا ^(٦) تضاهى حاجة المسافر ؛ بل حاجته : الى الصلاة قاعدا وتفريقها في الأوقات لتخف عليه ؛ فلم يكن مساويا للسفر في وجه الحاجة •

وكذلك [جوز الشرع] ^(٧) المسح على الخفين ، فلا يقاس عليه المسح على العمامة والبرقع والقفازين : لاختصاص الخف بنوع حاجة ، مستدعا :

(١) في د ، ل : « عند » •

(٢) في ز : « العلة » •

(٣) في د ، ز ، ل : « عدمه » •

(٤) صحف في ل ، بلفظ : « السفر » •

(٥) في ز : « مشارك » و د : « مساويه » •

(٦) في د ، هـ : « لا » •

(٧) في هـ : « جواز » و ز ، ل : « جوز » فقط •

كثرة الحاجة الى استصحابه^(١) ، مع المشقة في نزعه عند كل وضوء ؛ وهذه السواتر^(٢) : [لا تساويه]^(٣) في هذه الحاجة •

وكذلك القسامة^(٤) : بدأ الشرع فيها بالمدعي ، والمصلحة مقبولة فيها ، وهي : تحصين الدماء والاحتياط [لها]^(٥) ، من حيث ان الغالب أن القتل يجري خفية وغيلة [وغفلة]^(٦) : حيث يسر الشهداء • والقاتل يستحل اليمين : اذا استحل القتل^(٧) ، واستحقر ذلك القدر في مقابلته ؛ ويمتنع عن الاقرار في غالب الأمر ؛ واللوث^(٨) وظهور العداوة وتابع الأخبار من الجهات المختلفة ، اذا انضم اليها خمسون يمينا - يقوى في النفس ويثير غلبة الظن ، فكانت هذه المصلحة - مع خطر أمر النفوس وشدة الشغف بها^(٩) - كافية^(١٠) في أمر القسامة • وقد عمل بها في

(١) في هـ : « الاستصحاب » •

(٢) في د ، ز : « الشواهد » •

(٣) في ل : « لا تساويها » • وقد سقطت الزيادة من ز •

(٤) هي : الأيمان تقسم اذا وجد قتيل ولم يعلم قاتله • وقد ذهب جمهور الفقهاء : الى وجوب الحكم بها • وذهب ابن علية وعمر بن عبدالعزيز ، وأبو قلابة : الى أنه لا يجوز الحكم بها • فراجع : الأم (٧٨/٦ - ٨٧) والهداية (١٥٩/٤) والاشراف (١٩٩/٢) والافصاح (٣٤٠) والبداية (٣٦٧/٢) وآداب الشافعي وهامشه (١٦٧) •

(٥) لم ترد الزيادة في د •

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ل •

(٧) في ل : « الدم » •

(٨) في ل : « وللوث » وهو تحريف •

(٩) في ل : « فيها » •

(١٠) في ل ، هـ : « جلية » •

الجاهلية ، وأقرها الاسلام^(١) . ولولا ظهور وجه المصلحة : لما عمل^(٢) بها^(٣) . فكيف يقال : انه لا يعقل معناه ؟

وقول القائل : انه يخالف سائر^(٤) الأصول ؛ قلنا : لأنه يخالف [٨٤ - أ] [سائر]^(٥) الأصول بصورته ومصلحته ؛ فخالفها^(٦) بحكمه . وهي قاعدة على حياها كسائر القواعد . وغيرُها بالاضافة اليها مخالف ، كما أنها بالاضافة الى غيرها مخالفة^(٧) ، والمنبع المعنى . وهذه^(٨) المصلحة الظاهرة لا^(٩) تبين في الأموال وغير الدماء : فلم تلحق بها لفقد^(١٠) المشارك .

وكذلك الممان وهو : تحليف^(١١) الزوج المدعى وتصديقه . ووجه المصلحة فيه بين استقصيائها في « مأخذ الخلاف » وهو قريب من القسامة . وكذلك ضرب الدية على العاقلة : معقول المعنى ، والمصلحة فيه ظاهرة ، وهو - أيضا - من أمور الجاهلية التي ورد الشرع بتقريرها . فكيف ينكر فيها وجه المصلحة ، مع اتفاق أهل الجاهلية عليها اختيارا وتواطؤا ؟ ووجه المصلحة : ميسر الحاجة^(١٢) الى معانة الأسلحة ، وتعلم

(١) في ل : « الشرع » .

(٢) في هـ : « حكم » .

(٣) في ل : « به في الجاهلية » .

(٤) في ل : « قياس سائر » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د .

(٦) في د ، ز ، ل : « فخالفه » .

(٧) في د ، ل : « مخالف » .

(٨) في ز : « في هذه . . . ولا » .

(٩) صحف في ز ، بلانظ : « العقد المشاركة » .

(١٠) في د : « اختلاف » ، و ل : « يختلف » .

(١١) في د : « الحاجات » .

ستعمالها للحرب والصيد وغيره ؟ وأن الخطأ في ذلك مما يكثر ، والنفس خطيرة^(١) لا تهدر ، وبدلها كثير : فينقل^(٢) على الشخص الواحد ؛ ولو وزع^(٣) على القبيلة : لخف حملها^(٤) عليهم ، فكان ذلك علامة القراصة الداعية الى التعاضد والتناصر . ونشأت المصلحة من كثرة الدية ، وقلّة اتفاق القتل على [غير]^(٥) هذا الوجه . الى غير ذلك من الوجوه . فلم يعد الى الغرامات والكفارات والزكوات وسائر الواجبات ؛ لأنها لم تشاركها في الاحتواء على مجامع المصلحة .

وكذلك : قدر الشرع [بدل]^(٦) لبن المصراة بصاع من تمر ؛ على [خلاف]^(٧) ذوات القيم وذوات الأمثال . وهو^(٨) معقول السبب والمصلحة : إذ^(٩) اللبن - الذي اشتمل عليه انضرع حالة العقد - تناوله الصفقة ووجب رده ؛ وما حدث عقيب العقد وانفجر من المروق واحتلط به ، حادث على ملكه لا يرد . ولو اجتمع الأولون والآخرون على أن يميزوا ويعرفوا قدر الكائن ، وقدر اللاحق - لم يطلعوا عليه ؛ فيتعلق به نزاع لا ينقطع أبد الدهر . مع أن الخطب^(١٠) فيه قريب ، والخطر^(١١) يسير . فكفى الشرع هذه المؤونة ، بتقدير أرهقت اليه الحاجة ، فعقل ذلك ، وطرد في

(١) في د ، ل : « خطيرة » .

(٢) في ل ، هـ : « ينقل » .

(٣) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « الشرع » .

(٤) في د : « حكمها » .

(٥) سقطت الزيادة من ز ، ل ، هـ .

(٦) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، هـ .

(٧) سقطت الزيادة من ل .

(٨) في ل : « ومعقول ٠٠٠ أن » .

(٩) في هـ : « الحظ » .

(١٠) ورد في هـ - بعد ذلك - زيادة : « فيه » .

رد المصراة بسبب آخر سوى التصرية • ولم يطرد في مال اختلط بمال :
وقد عهد أولا [مقدرًا] ^(١) مفردا ^(٢) ، وأمكن الوقوف على قدره : لأنه
لم يشاركه في وجه المصلحة ، لا لأنه ^(٣) غير معقول المعنى •

وكذلك الشفعة : أثبت لدفع الضرر ؛ وهو معقول على القطع •
ولكن يختص بالعقار في حق الشريك ، لأنواع ^(٤) ضرر : لا توجد في
المنقول ، ولا في الجار • فامتنع اللاحق : لفقد المشاركة ^(٥) ، بعد الاحاطة
بالمعنى ^(٦) •

وكذلك ايجاب النقرة في الجنين : معقول الأصل ؛ فان اهداره عظيم ،
وسبب الحياة جار • والجناية اما أن دفعت ^(٧) الحياة ، واما أن قطعتها •
وتقيصه عن المولود المنفصل معقول : فانه دونه في الرتبة والاستقلال •
وقطعه عن الأطراف - أيضا - معقول : فانه لا يساوي الأطراف في صورته ،
وهو حيوان مستقل •

نعم : لا يطرد ذلك في شخص ملثف في ثوب قبْلُ ، ولم تدر حياته
ولا موته • ولا في رجل هدم عليه سقف ، ولم تدر حياته ولا موته : لأنه
ليس مشاركا له في المعنى الذي ذكرناه •

وأما التقدير بالنقرة فلا يمكن تعليله ، كما لا يمكن [تعليق تقدير] ^(٨) ،

(١) لم ترد الزيادة في ل ، ه •

(٢) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « ورنى » ، وفي ل ، ه : « ورأى » •

(٣) في د : « أنه » •

(٤) في ه : « لنوع » ، ول : « أنواع » •

(٥) في ل : « المشاركة » •

(٦) في د : « في المعنى » •

(٧) في د : « رفعت » ، ول ، ه : « دفع » •

(٨) في ز : « تعليق قدر » ، وفي د : « تقدير تعليق » • وفيها تقديم

وتأخير من الناسخ •

الدية وسائر المقدرات • لأنه لا يطلع على السر^(١) الذي أوجب تعيين^(٢)
القدر والجنس ؛ فلا يلحق به قدر آخر ولا جنس آخر^(٣) : لعدم العشور
على المعنى •

فهذه وجوه مختلفة المدارك ؛ والفقهاء يطلقون لفظ الخروج عن
القياس ، ولا بد فيه من هذا التفصيل • فان هذه المدارك متباينة في المعنى ،
ومتباعدة في الحكم • فلا بد من الاطلاع عليها •

فرجع الأمر الى أن الاختصاص في القسم الأول : لقيام دليل
الاختصاص ؛ وفي الثاني : لفقد دليل الالحاق ؛ وفي الثالث : لتصور العلة
وفقد المشارك •

فيسمى^(٤) الأول : مخصوصاً^(٥) ، والثاني : غير معقول المعنى أو
خارجاً عن القياس ؛ على تأويل أنه لا جريان للقياس [فيه • ويسمى^(٦)
الثالث : مفقود النظر ، منفرداً بالحكم لانفراده بالعلة • فلا ينبغي أن يسمى
هذا الأخير مخالفاً للقياس] ، ولا خارجاً عنه ، ولا معدولاً به عن سنن
القياس •

وقد غلط بعض الناظرين ، فسمى هذا خارجاً عن القياس • ومنشأ
غلطه : انفراد المسئلة بالحكم مع كثرة المسائل المخالفة لها^(٧) ؛ ولا تأثير

(١) صحف في د ، بلفظ : « الشرى » •

(٢) في ل : « تقدير » •

(٣) في د : « واحد » •

(٤) في د ، ز ، ل : « فسمى » •

(٥) ورد في ل - بعد ذلك - زيادة : « عن القياس » •

(٦) في د : « وسمى » ، وسقطت الزيادة من ز •

(٧) في ل ، هـ : « له »

للكثرة ولا للقلة • وإنما التأثير للملة • فكل ^(١) أصل منفرد بعلته ^(٢) •
 فالنكاح ^(٣) لا يتأقت ، ولا ^(٤) يسمى خارجا عن القياس • اذ يلزم أن تسمى
 الاجارة خرجة ^(٥) : لأنها تخالف قياس النكاح • والقراض يتأبد ، والمساقاة
 تتأقت ؛ وكل واحد يخالف صاحبه : لاقتضاء المعنى المفارقة ^(٦) ، وليس ذلك
 على خلاف [القياس • وكل قاعدة على خلاف] ^(٧) سائر القواعد •

وكذلك قال بعض الفقهاء : تعلق الأرض بركة العبد ، مخالف للقياس •
 وليس كذلك : فانه - بالاضافة الى الحر والبيمة - مخالف لقياسهما ،
 وهما - أيضا - يخلفان قياسه ، وكل واحد منفرد بقياسه • أما البيمة :
 فجرحها جبار ، واتلافها ليس به اعتبار ؛ الا اذا استد الى تقصير المالك :
 فيؤاخذ به المالك • وأما الحر : فيتعلق موجب فعله بذمته ، وله مال كائن
 أو متوقع على قرب وكتب ، من غير تقدير انقلاب حال • وأما العبد :
 فهو [مختار ومسترسل] ^(٨) بنفسه ، بخلاف البهائم • وتكليف المالك ^(٩)
 ملازمته في ترداداتهم محال ؛ واهدأر جنايتهم - مع شغف النفوس بالظلم -
 ممتنع ؛ واحالة الأمر الى أوان العتق تعطيل ؛ ومطالبة السيد بفعله بعيد ؛

(١) في ز : « وكل » •

(٢) في د ، ز : « بعله » •

(٣) في د ، ز : « كالنكاح فانه » •

(٤) في هـ : « فلا » •

(٥) في ز ، ل : « خارجا » •

(٦) في د ، ل : « المفارقة » وفي ز : « معنى المفارقة » •

(٧) سقطت الزيادة من ز •

(٨) في د : « مختار يسترسل » •

(٩) في هـ : « الملاك » •

وتعليقه برقبته - أيضا - فيه نوع من البعد : لتعلقه بمال السيد .

فهذه وجوه بعيدة تصادمت ، ولا بد^(١) من ارتكاب واحد منها .
والبعيد قريب بالاضافة الى الأبعد ؛ فالأقرب^(٢) : تعليقه برقبته ، حتى تكون
[فيه]^(٣) مزجرة عن الهجوم على الاتلاف . فالعبد^(٤) انما يذوق مرارة
الرق عند العرض على البيع . والا : فهو^(٥) آدمى ساع لنفسه [٨٤ - ب] ،
ومكتسب تبعه^(٦) وعمله لغيره . وهذا المعنى لا جريان له : لا في البهيمة ،
ولا في الحر ، فلا تقاس^(٧) البهيمة على العبد ، ولا يقاس العبد على البهيمة .
فلم^(٨) تنتظم دعوى مخالفة القياس .

ولذلك نظائر كثيرة ؛ ومستند من [ذل فيها]^(٩) : كثرة الأصول
من جانب ، وانفراد أصل من جانب ، فيسمى المنفرد بحكمه مخالفا^(١٠)
للقياس ؛ وهو فاسد .

خيال وتنبيهه :

فان قال قائل : اذا ظهرت المصلحة من وجوه متفرقة ، [ومما ي

(١) في ه : « فلا بد » .

(٢) في ز ، ل ، ه : « والأقرب » .

(٣) لم ترد الزيادة : في د .

(٤) في ز : « والعبد » .

(٥) في ه : « فكل » .

(٦) في د : « ببيعه » .

(٧) في ز ، ه : « فلم تقس » .

(٨) في د ، ل ، ه : « ولم » .

(٩) سقطت الزيادة من ز .

(١٠) في د : « مخالف » وهو تصحيف .

شئى ، والمناسبة [(١)] حاصلة في بعض تلك الوجوه - فهل يجوز الغناء
 البعض والاكتفاء ببعض ، مصيرا الى [أن] (٢) ذلك القدر مناسب ومستقل
 بالحكم ، حتى يتسع محل الحكم بالغناء بعض الأجزاء ؟ وإن جاز الغناء
 بعضه : فالأصل (٣) الاعتبار ، وعلى من يلقيه دليل ؟ أو (٤) الأصل الالغاء ،
 وعلى من يعتبره دليل ؟

قلنا : هذا يستدعى تفصيلا ؟ فنقول فيه : الوصف المستبقى اذا كان
 يناسب الحكم : استقل كلام القائس بمناسبه ، ولم يسمع قول المقرض :
 بم تنكر على من يقول : لعله اقترن بهذا الوصف وصف آخر تزداد به
 مناسبه ؟ فلم ألقته ؟ بل يجب على المقرض ابراز (٥) ذلك الوصف ؟ فاذا
 أبرز وصفا آخر : فن لم يكن مناسباً ، ولا زادت به المناسبة - [كان ذلك
 دليلا على الغائه • وإن كان مناسباً أو زادت به المناسبة] (٦) - فعلى المعلن
 إقامة دليل على الغائه : اما بيان [أن] (٧) المناسبة التي تخيلها تخيل (٨)
 لا حاصل له ، أو بيان ، أن الحكم ثبت في بعض الأحوال دونها •

ومثال : أن الخصم يعطل الشفعة بضرار (٩) اتصال الملك ، ويُعديه

(١) في د : « ومعاني سياق المناسبة » •

(٢) لم ترد الزيادة : في د •

(٣) في ز : « فهل الأصل » •

(٤) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة ناسخ هي « على » •

(٥) في ز : « ابداء » •

(٦) سقطت الزيادة من ز • وورد في د - بعد هذه الزيادة - عبارة :

« كان ذلك دليلا على اعتباره » ، وحى تكرار ناسخ •

(٧) لم ترد الزيادة في ز •

(٨) في هـ : « تخيل » •

(٩) في ز : « لضرار » •

الى الجوار . ونحن ندعى : أن الشركة تختص بمزيد ضرر : في تضاييق المرافق مع ^(١) الاتحاد عند ^(٢) التراجع عليه : كالمبرزة ، والمطبخ ، ومصعد السطح ، والمبالوعة ، ومطرح التراب وغيره . والضرر يزداد بهذا ؟ واذا نيط ^(٣) الحكم بضرورة غالبه : فكيف يناط بما دونها ؟

فعلى أبى خيفة أن يبين أن هذا الضرر غير معتبر ^(٤) ، بأن يقول : الشفعة جارية في ساحة من الأرض ، وعرضة لا شيء ^(٥) فيها ؛ وهذه الأنواع مفقودة ، فلو كان هذا ^(٦) مناطا : لما ثبت دونها ^(٧) .

فقول : المتبع ضرر الامتزاج ، لا ضرر الاتصال ^(٨) . فكيفه أن يقول : وأي أثر ^(٩) للامتزاج ؟ فهو وصف ، لا مناسبة له ^(١٠) ، فيلغى . فقول : المحذور ضرر القسمة ، والتزام المؤونة عند الاقسام ^(١١) ، [وهذا مؤثر مناسب] ^(١٢) . فلا يتمكن الخصم من ابداء جريان الشفعة حيث لا تجرى القسمة : فان ما لا ينقسم لا تجرى فيه الشفعة ؛ كالطاحونة والحمام .

فان قال ^(١٣) : هذا الضرر جار في المتقولات ، والشفعة غير جارية -

(١) في ز : « ومع » .

(٢) في د : « على » ، ول : « عن » . وكلاهما تصحيف .

(٣) في ز : « انضم » .

(٤) في د : « متعين » .

(٥) في ز ، ل ، هـ : « بناء » .

(٦) في ز ، ل ، هـ : « هو ... دونه » .

(٧) صحف في ز بلفظ : « الاتفاق » ،

(٨) في ز : « تأثير ... منه » .

(٩) في ز ، ل ، د : « الاستقسام » .

(١٠) في ز : « وهذه أمور مناسبة » .

(١١) في ز : « قيل » .

لم [يفنه ذلك]^(١) ، لأننا [لا نمول]^(٢) على مجرد هذا [الضرر]^(٣) ؛
والضرر في العقار فوق الضرر في المقولات •

هذا فيما^(٤) يقع من قبيل المصالح •

أما الأوصاف المقرونة بالأصول ؛ فالأصل الغاء ما لا يناسب منها ،
إذا ظهرت علة مناسبة : ككون الأعرابي حراً ، وكون الموطوءة منكوحه ؛
إلى غير ذلك من الأوصاف • [و]^(٥) هذا إذا لم يتناول الذكر ، فإن تناوله
الذكر ، كقوله عليه السلام : « من أعتق شركاً له في عبد » ، إذ^(٦) قيد
بالعبد^(٧) : فعلى من يلغى [هنا] الوصف المذكور ، ويجرى الحكم في الرقيق
الأنثى - دليل^(٨) ؛ لأن التعرض ظاهر في اعتباره ، ويكفى في الغائه أن يدل
[على]^(٩) عدم مناسبه : إذا كان المستبقى مناسباً • وإن لم يكن مناسباً ،
وكان الملغى مساوياً للمستبقى ، ولم يتقدح حمل القيد^(١٠) على موافقة عادة
أو غيرها^(١١) - لم يجز الغاؤه • ومن القيود ما يمنع الحقائق الغير به :
كالقيود التي لها مفهوم ، وهو : كل وصف يناقض وصفاً في مدارسته

(١) في ز : « يعتد بقوله » •

(٢) في د : « نقول » •

(٣) لم ترد الزيادة في ز •

(٤) في ل : « ما » •

(٥) لم ترد « الواو » في : د ، ز ، ل •

(٦) صحف في د ، ز - بلفظ : « إذا » •

(٧) في د : « العبد » ، ولم ترد فيها الزيادة التالية •

(٨) في ز : « الدليل » •

(٩) سقطت الزيادة من ل •

(١٠) في د : « العبد » •

(١١) في د : « أو غيره » •

وتعاقبه ، فيتضادان على المحل . كالسوم في قوله : « في سائمة الغنم الزكاة »
 وكالتبابة في قوله : « الثيب أحق بنفسها من وليها » . فهذه القيود - في عرف
 اللسان - تساق لطرفي النفي والاثبات . وقد قررنا^(١) وجه ذلك في « كتاب
 تحصين المآخذ » في مسألة بيع النخيل التي ليست مؤبرة^(٢) .

خيال وتنبيه :

فان قال قائل : المخصوص بعدد^(٣) ، هل يلتحق بالقسم الأول حتى
 لا يلتحق^(٤) غيره به ؟

قلنا : هذا - أيضا - مزلة القدم ، فقد قال عليه السلام :
 « خمس يقتلن في الحل والحرم »^(٥) ، فظن ظانون امتناع القياس عليها^(٦) :
 لكونها محصورة معدودة^(٧) ، مصيرا الى [أن اللاحق]^(٧) زيادة على

(١) في ز : « فهمنا » .

(٢) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « والله أعلم بالصواب ، واليه
 ارجع والمآب » والظاهر انها من الناسخ .

(٣) في ز : « بالعدد » .

(٤) في ز ، ل ، ه : « يلحق » .

(٥) حديث صحيح روى من طريق عائشة - رضى الله عنها - عن النبي
 - صلى الله عليه وسلم - قال : خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم : الحية ،
 والغراب الابقع ، والفأرة ، والكلب العقور ، والحديا ، وبنحوه من طريق
 ابن عمر - رضى الله عنهما - : فانظر : مسند الشافعي (٧٥) ، واحمد
 (٤/٩٥ و ٩٦ ، ٢٤٨/٦) وصحيح البخارى (١٣/٣ ، ١٢٩/٤) ومسلم
 (١/٤٩٣ - ٤٩٥) ونصب الراية (٢/١٠٠ ، ٣/١٣٠) وراجع كتب السنن
 أجمع ، واحكام القرآن (١/١٣٦) والمشكاة (٢/٥٦ - ٥٧) ونيل الاوطار
 (٥/٩٥ ، ٢٩٤/٨) وذخائر المواريث (١/١٤٨ ، ٤/٢٣٩) .

(٦) في ل ، ه : « عليه لكونه محصورا معدودا » .

(٧) في ز : « أنه الحاق » ، وفي د : « أن أنه الحاق » . والزيادة من
 الناسخ .

[الحصر]^(١) وظنوا^(٢) ان ذلك من قيل العدد في المقدرات : كالعدد في مائة من الابل في الدية ، وثلاثة أيام في خيار الشرط وغيرها^(٣) . وهذا فاسد : فذكر الخمسة في حيوانات الحرم ، كذكر^(٤) الستة في الربويات . واذا ظهر معنى الضراوة فيما يقتل : الحق به ما في معناه ، ولم يبال بالزيادة على^(٥) العدد كما في الربا . وليس [ذلك]^(٦) كالعدد في الدية ، والتقدير في أيام الخيار ، لان ذلك تقدير في نفس الواجب وقدر الثابت من الحكم ، ولا ينشأ ذلك الا للتقدير . وأما العدد في مسئلتنا ، فراجع^(٧) الى محل الحكم ، لا الى نفس الحكم .

فان قيل : فلم^(٨) خصص هذا العدد ؟

قلنا : ولم خصص الأشياء الستة ؟ وذلك محمول على أنه [الذي]^(٩) حصره وجرى^(١٠) ذكره في الحال ، ولو فتح هذا الباب : لانحسم باب التعليل^(١١) بالقياس ؛ اذ^(١٢) كل قياس يتضمن ابطال التخصيص^(١٣) .

(١) في ز : « الحكم المخصوص » .

(٢) في هـ : « فظنوا » .

(٣) في ، ز ، ل ، هـ : « وغيرها » .

(٤) ورد في ز ، ل - بعد ذلك - زيادة « الأشياء » .

(٥) في ز « في » .

(٦) لم ترد الزيادة في د .

(٧) في د ، ل : « رجع » ، و ز : « فراجع » .

(٨) في ز : « ولم » .

(٩) لم ترد الزيادة : في د .

(١٠) في د ، ز : « و أجرى » .

(١١) في ز ، ل ، هـ : « التعميم » .

(١٢) في د : « اذ كان » .

(١٣) في ل : « تخصيص » .

وهذه ^(١) الدققة في الفرق لابد من التنبيه ^(٢) لها ؛ فهو ^(٣) ظاهر : اذا ظهر المعنى المناسب . وان ^(٤) كان تعدية الحكم لعلامة ^(٥) على مذاق علامات ^(٦) الربا - فاجراؤه مع الحصر أبعد . وانما يجزى اذا دل الاجماع ^(٧) على أنه غير مقصور على العدد ؛ فان لم يدل [فتبعد الزيادة الا بمعنى ^(٨) مناسب . كما في الضراوة في حيوانات الحرم] .

خيال وتنبيه :

فان قيل : هذه الأقسام الثلاثة التي [٨٥ - أ] قدموها هل يتطرق اليها نوع من القياس واللاحاق بحال من الأحوال ؟

قلنا : اذا مهد اشرع قاعدة فسيحة عامة ، واقتطع عنها طرفها وخصه بنقيض حكم القاعدة ؛ فان لم تعقل علة الاختصاص وعلامته ، أو عقلت ^(٩) ولم يوجد له نظير يشاركه ^(١٠) في المعقول - امتنع القياس : اذ لو ساغ ذلك لالتحق ^(١١) به كل ما في ذلك الباب ، حتى لا يبقى

(١) في ز : « فهذه » .

(٢) في د ، ز : « التنبيه » .

(٣) في ل : « وهو » .

(٤) في ز : « فان » .

(٥) في ز ، هـ : « بعلامة » .

(٦) في د : « علامة » .

(٧) في ل : « اجماع » .

(٨) في د : « لمعنى » . وفي ز « فلا يتعدى الى الزيادة لا بمعنى مناسبة ، وهي مضطربة » .

(٩) في د ، ل ، هـ : « أو عقل » .

(١٠) في ل : « قشاركه » .

(١١) في د ، ز : « التحق » .

من ^(١) الأصل شيء إلا ويلحق ^(٢) به • وعند ذلك يبطل الاستثناء والمستثنى عنه • وإن كان المحل المخصوص بالاستثناء يشتمل ^(٣) على معنى ظهر ^(٤) كونه داعياً إلى التخصيص ، [فقد تفرض مسألة] ^(٥) غير منصوص عليها : تدور بين أن تبقى تحت عموم القاعدة ، وبين أن تلتحق بمحل المخصوص • فإن شاركت ^(٦) محل المخصوص في السبب الداعي إلى التخصيص - التحق به ، وانقطع من العموم • وإن شاركة ^(٧) في العلة : بقي على حكم العموم • لأنه كما فهم علة القاعدة ، فهم أيضاً علة الاستثناء ^(٨) • والدائر بين المحللين غاية : أن يشارك المخصوص في علة ، و ^(٩) يشارك المخصوص منه أيضاً في علة ، وهي ^(١٠) العلة العامة ^(١١) ، فيكون انجذابه إلى المخصوص من وجهين ، وانجذابه إلى المخصوص [منه] ^(١٢) من وجه واحد • والاعتماد على اجتماع ^(١٣) انشبهين أولى •

- (١) في ز : « في » •
- (٢) في هـ : « ويلحق » •
- (٣) في ل : « اشتمل » •
- (٤) في ل ، هـ : « ظهور » •
- (٥) في ز : « وقد يعرض سبيله » وهي مصحفة •
- (٦) في ل : « شاركة » •
- (٧) في ل ، هـ : « لم يشاركه » •
- (٨) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « عند الله عز وجل » •
- (٩) في د : « أو يشارك » •
- (١٠) في ل ، هـ : « وفي » •
- (١١) ورد في ل ، هـ - بعد ذلك - زيادة كلمة : « أيضاً » •
- (١٢) لم ترد الزيادة : في ز •
- (١٣) في ز : « احتمال » •

مثاله : قوله سبحانه وتعالى - وقوله الحق - : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » ^(١) ، جعل الزنا علة ايجاب المائة ؛ ثم استثنى الاماء فقال : « فاذا أحصن فان أتيْن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » ^(٢) ، فدار ^(٣) المبد بين الأمة المخصوصة ، وبين القاعدة ، فألحقناه بالأمة : لمشاركته اياها في الرق الذي [هو به] ظهر ^(٤) [وجه المصلحة في الاستثناء .

وكذلك مهد الشرع قاعدة الربا ، ثم استثنى صورة العرايا ، وأقام فيها المخرص من أحد انجابين مقام الكيل : لنوع حاجة ؛ وجرى ^(٥) ذلك في الرطب : فألحقنا به انعب ، وان كان ينجذب الى الأصل ^(٦) بعله التحريم ، ولكن انجذب الى المخصوص بعله الاستثناء ، وهي : الحاجة المخصوصة . ولم تلتحق [به] ^(٧) سائر الفواكه : لان المخرص هو الذي أقيم مقام الكيل ؛ والمخرص ^(٨) لا جريان له في سائر الفواكه .

وكذلك : اقتطع الشرع حكم الطعام عن سائر المفانم ، [ثم جوز] ^(٩) التبسط فيه ^(١٠) قبل القسمة ^(١١) ؛ فألحقنا به علف الدواب : لأن المصلحة

(١) سورة النور (٢)

(٢) سورة النساء (٢٥)

(٣) في ل : « ودار »

(٤) في د : « ظهر له » وفي ز ، ل : « ظهر به »

(٥) في ز : « وكان »

(٦) في ل : « أصله »

(٧) لم ترد الزيادة في د ، ز ، هـ

(٨) في هـ : « والوزن »

(٩) في ل ، هـ : « وجوز »

(١٠) في د ، ل : « فيها »

(١١) في ز : « القسم »

ظهرت^(١) في الاستثناء ، من حيث [ان الأطعمة]^(٢) يعسر استصحابها ،
ويتكرر ميسر الحاجة اليها في كل [وقت و]^(٣) يوم ؛ وقد لا تكون
الأسواق قائمة في بلاد الحرب • وهذا المعنى جار في علف الدواب وأظهر •
ولم يلحق به سائر العروض : محافظة^(٤) على القاعدة •

وكذلك : إقطع الكلب عن سائر الحيوانات في ايجاب الغسل من
ولوغه سبعا ؛ لاختصاصه بنوع خسة في نظر الشرع ، وتميزه بضرب
تغليظ • والخزير دار بينه وبين سائر الحيوانات •

فظهر للشافعي رضي الله عنه - على رأى - الحاقه^(٥) بمحل
الخصوص : لظهور معنى التخصيص^(٦) ، ولساواة الخزير الكلب في نظر
الشرع في التغليظات • وهذا^(٧) دون الحاق العلف بالطعام ، [والحقاق
العلف بالطعام]^(٨) دون الحاق العبد بالأمة في الزنا •

فهذه مراتب مختلفة : في العلم والظن ؛ وقد يتطرق الى هذا الجنس
ما يرجع الى ضبط محل الاستثناء بعلامة حاصرة متضمنة للمصلحة ، وان
لم يطلع على وجه المصلحة • كما قررناه في باب الشبه [والطرء]^(٩) •
فهذا ما أردنا أن نذكره في تفصيل^(١٠) هذه القاعدة ، بعد أن قدمنا

(١) في ز : « قد ظهرت »

(٢) لم ترد الزيادة في د

(٣) لم ترد الزيادة : في د ، ز ، ل •

(٤) في ل : « بمحافظته »

(٥) في د ، ل : « التحاقه »

(٦) في ل ، هـ : « التغليظ » ، و ز : « التعليل »

(٧) في د : « وهو »

(٨) لم ترد الزيادة في د ، ز •

(٩) سقطت الزيادة من د :

(١٠) في ز : « تمهيد »

طرفاً منه في مسألة تخصيص العلة ، ثم ينقدح في ^(١) هذه الأمثلة نظر : في أن [حكم] ^(٢) العموم تناول محل الاستثناء ، وجرى الاستثناء رفعاً ونسخاً لحكم ^(٣) ثابت ؟ أو ظهر به أنه لم يندرج تحت العموم ، ووقع ذلك خصوصاً ؟ وهذا هو الأولى : فإن ^(٤) في النسخ اثباتاً ونفيًا ، وفي التخصيص إبقاء على أصل النفي ؛ فهما مشتركان في النفي ، وهو معلوم ، والاثبات غير معلوم . فلا يحكم به من غير أصل ^(٥) . والله أعلم .

(١) في د : د ثم .

(٢) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٣) في د : « بحكم » .

(٤) في ز : « لأن » .

(٥) في ز ، ل ، هـ : « فقه » .

(١)
 القول في الركن الثاني من الركنين
 وصرح الفرع

[للفرع المقيس على الأصل المنصوص خمس شرائط] (٢) :

أحدها : أن تكون علة الأصل ثابتة في الفرع • فان ثبوت الحكم بطريق التعدى ، فرع تعدى العلة • فاذا توجه المنع على وجود العلة في الفرع : وجب القيام بآثاره •

الشرط الثاني : أن لا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل • هذا ما ذكر مطلقا ، وفيه نظر ، ومثاله : قياس الوضوء على التيمم ، مع تأخر التيمم عنه •

والنفصيل فيه : أنه لا بد أن يعتد (٣) لافتقار الوضوء الى النية - دلالة (٤) سوى التيمم ؛ فتعتمد تلك الدلالة ، بدلالة أخرى ؛ والدلالات قد تتلاحق • وان لم يعهد للنية في الوضوء مستد سواء • كان ذلك محالا : اذ يؤدي الحكم (٥) بثبوت وجوب النية قبل ورود التيمم ، [الى القول بوجوب النية] من غير دليل • فاذا اعتقدنا عليه دليلا : لم يتمتع الاستدلال

(١) كذا في الأصول ، والأولى : « الكتاب » ولم ترد كلمة : « القياس » في هـ ، ز •

(٢) عبارة د ، ز : « المقيس على الأصل المنصوص ، وله خمسة شرائط » وراجع كلام الأصوليين عن هذا الركن : في المعتمد (٧٠٣/٢) والمستصفى (٣٣٠/٢) ، والإحكام (٣٥٩/٢) وشرح المختصر (٣٨٤/٢) وشرح الأسنوى (٣٢٨/٤) ، وشرح تجميع الجوامع (٢٤٢/٢) والتيسير (٢٩٥/٣) •

(٣) في د : « يعقل » •

(٤) في ل : « دليلا » •

(٥) في هـ : « الى الحكم » وقد سقطت الزيادة التالية منها ومن ل •

بالتيمم - أيضا - عليه •

هذا بطريق الدلالة يتبين ؛ اذ^(١) العالم يدل على عِلْم الصانع وإرادته ووجوده ، وهو مترائح^(٢) عنه ، ولكن ليس وجوده حاصلًا بالدليل • فأما بطريق التعليل ، ففيه نظر : من حيث ان الحكم في الفرع والأصل يحدث بالعلة • واذا كان الحكم ثابتا^(٣) ، لم يكن حادثا بما تجدد [٨٥ - ب] ولكن : يتخيل ثبوت الحكم في الوضوء بعلة موجودة في الوضوء ، دل دليل على كونها علة • واثبات الحكم في التيمم - مع وجود العلة على وفقها^(٤) - يشهد أيضا لكونه^(٥) ملحوظا ، فيرجع النظر الى الاستدلال بحكم التيمم على ملاحظة العلة ، بعد ثبوت كون ذلك الوصف علة بدلالة أخرى سابقة ، فان لم يكن : لم يتصور ذلك لما سبق •

الشرط الثالث : أن لا يباين موضوع الفرع موضوع الأصل : في التخفيف والتلخيص ، والتعرض للسقوط ، والبعد عن السقوط ، وابتداء أحدهما على الغلبة والتفوذ ، والآخر على تقيضه • وهذا أيضا^(٦) مما ذكر وفيه اجمال ، فنقول :

اذا^(٧) كانت العلة الجامعة للفرع والأصل مناسبة : لم يبال بالافتراق

(١) في ز : « كما أن » •

(٢) في هـ : « مترائح » •

(٣) في هـ : « كافيا » وهو تصحييف • وز ، ل : « كائنا » •

(٤) في د : « وفقه » •

(٥) في د : « بكونه » وفي ز : « لكونها » •

(٦) ورد في د - بعد ذلك - زيادة : « فيه » •

(٧) في ز ، ل ، هـ : « ان » •

في هذه الأمور [المتسعة]^(١) . وان كانت من العلامات، الشبهة : فلا يحصل منها^(٢) الظن مع التباين في هذه القضايا ، على ما قررناه من قبل .
 الشرط الرابع : أن يكون الحكم في الفرع مما يثبت بالنص جملة ، وان لم يثبت بعينه . وهذا^(٣) ذكره أبو هاشم . ومثل ذلك : بنظر الصحابة - رضی الله عنهم - في توريث الجدة مع الأخوة ، فان ذلك انما جاز : لورود النص^(٤) بتوريث الجدة والأخوة على الجملة ، ورجوع النظر الى تعيين المحل .

وهذا لا وجه له ؛ فانهم تكلموا في قول الزوج : أنت عليّ حرام . ولم يسبق نص في حكمه على الجملة ، فألحقوه بالظهار والإيلاء والطلاق ، على اختلاف المذاهب فيه . والأدلة - التي أقمناها على القول بالقياس - لا تقتضي ما ذكره .

الشرط الخامس : أن لا يكون الفرع منصوحا عليه معلوم الحكم بالنص ، فانه اذا كان منصوحا [عليه]^(٥) : فان عدى اليه حكم على خلافه^(٦) : كان ذلك ردا^(٧) للنص بالقياس ، وهو باطل . وان عدى اليه حكم على وفقه : كان ذلك عبثا ، ورجع حاصله الى قياس المنصوص على المنصوص ؛ كقياس البر على الشعير ، والدراهم على الدنانير في باب الربا ؛ ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلا [والآخر فرعاً] بأولى^(٨) من

(١) لم ترد الزيادة : في د .

(٢) في ز : « بها » .

(٣) في ز : « وهذا مما » .

(٤) في هـ : « الشرع » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٦) في ل : « خلاف النص » .

(٧) في د : « رد النص » وقد سقطت الزيادة التالية منها .

(٨) في د : « أولى » .

تقيضه •

خيال وتنبيه :

فان قال قائل : الرقبة منصوص عليها في كفارة الظهار^(١) ، وكفارة القتل • واستعمال النصين^(٢) من غير قياس ممكن • فلم قسم أحدهما على الآخر ؟ وكذلك تكلمتم في المحدود في القذف بالقياس : في رد شهادته [بقذفه]^(٣) تعدية من حد الزنا ، وأنه حد كبير فلا يوجب الرد • والرد منصوص عليه • وكذلك الاطعام من غير قيد التمليك : منصوص عليه ؛ فعديتم التمليك [اليه]^(٤) من الكسوة والزكاة • وكذلك قسم القتل العمد على الخطأ^(٥) : في ايجاب الدية ؛ وكل واحد منهما منصوص [عليه]^(٦) • وقسم المسلم المقتول في دار الحرب قبل الهجرة ، على المقتول بعد الهجرة • وكل واحد منصوص عليه ، الى أمثال لذلك كثيرة •

قلنا : ظن المخالف أنا في هذه المسائل تعرضنا لحكم النص وغيرناه • وهيئات : فلم تعرض للنص فيما هو نص فيه ، بل تعرضنا له فيما هو عام فيه • وذلك جائز في الأصل والفرع جميعا • أما طرف الأصل ، فما سبق في مسائل^(٧) الايماء [في الركن الأول من الكتاب] • وأما طرف الفرع ، فتتخذ التحرير في الكفارة مثالا ، ونقول : قوله سبحانه وتعالى : « فتحرير

(١) صحف في د بلفظ : « الطهارة » •

(٢) صحف في د ، بلفظ : « التنظير » •

(٣) لم ترد الزيادة في د ، ز ، ن •

(٤) لم ترد الزيادة في ل •

(٥) في ل : « بالخطأ » •

(٦) لم ترد الزيادة : في د •

(٧) في د : « مسالك » وقد سقطت منها الزيادة التالية •

رقبة»^(١) ، ليس نصا في أن الايمان لا يشرط ، ولكنه^(٢) يشعر به : بعموم
 الحصفة ؛ ونحن غيرناه بالقياس ، وحملنا الرقبة المطلقة على الرقبة المسلمة :
 بطريق التخصيص ؛ كما حملوا الكافر المطلق في حديث « قتل المسلم
 بالذمي »^(٣) على الكافر الحربى . وحملنا السارق المطلق على السارق
 للنصاب . وحملوا ذوى القربى - في آية الفنائم^(٤) - على الفقراء منهم :
 بطريق التخصيص ؛ وذلك غير ممتنع .

فان قيل : الايمان زيادة في وصف الواجب ؛ والزيادة في الوصف
 كالزيادة في القدر . فكما امتنع [في اطعام ستين مسكينا ، وصوم]^(٥)
 ستين^(٦) - زيادة في القدر المنصوص بالقياس ، فكذلك لا تجوز الزيادة
 في الوصف .

قلنا : لو ورد الاطعام مطلقا في موضع ، ومقيدا بالعدد في موضع
 - فيجوز أن يجعل المطلق مقيدا بذلك العدد : اذا^(٧) فهنا العلة في التبليغ

(١) سورة المجادلة (٣) .

(٢) في د ، ل : « ولكن نضر » .

(٣) يعنى : في حديث عدم قتل المسلم بالذمي ، المروى بلفظ :
 « لا يقتل مسلم (أو مؤمن) بكافر » ، الوارد في خطبته صلى الله عليه وسلم
 يوم الفتح ، وفي صحيفة علي - رضي الله عنه - المشهورة . فراجع : سنن
 الشافعي (١٠٩) ومسنده (٦٦ و ٧٠ و ١١٤) ومسند أحمد (٣٦/٢ و ٢١٣ ،
 ٢١٩/١٠ : ع) وصحيح البخارى (٢٩/١ ، ٦٨/٤ ، ١١/٩ و ١٢) وسنن
 أبى داود (١٨٠/٤) والترمذي (١٦٥/١) والبيهقى (٣٠/٨ - ٣٤) وانظر :
 نصب الراية (٣/٣٩٤ ، ٤/٣٣٤) ونيل الأوطار (٨/٧) وأحكام القرآن
 وهامشه (٢٧٥/١) .

(٤) سورة الانفال (٤١) .

(٥) في ز ، هـ : « أن يجعل الاطعام اطعام ستين ، والصوم صوم » .

(٦) ورد في ز - بعد ذلك - زيادة : « يوما » .

(٧) في ز : « اذ » .

الى ذلك المبلغ . فأما اذا نص على قدرين متفاوتين متعددين في المحلين ، فلا نقيس أحدهما على الآخر : لأن التقدير نص ، فلا تطلق أربعون^(١) لارادة الستين ، ويجوز أن تطلق الرقة ويراد المؤنة على الخصوص ، اكتفاء بالتيه على أصل الإيجاب ، واعراضا عن التفصيل ، واكتفاء بما جرى من التعرض له في غير ذلك الموضع بالوقوف^(٢) على علته .

فقد^(٣) يقول الفقيه في مساق كلامه : الزنا يثبت بأربعة شهود ، ولا يتعرض في الحال للعدالة ، وهو يريد الشهود العدول : إذ^(٤) لم تكن الصفات [من]^(٥) مقصود كلامه ، بل غرضه التيه على العدد ، فيقتصر عليه ، فلا^(٦) يتعلق بعمومه : حتى [لا]^(٧) ينسب الى مخالفة الشرع .

ولكن يقال : اذا عرفت الشهادة مقيدة بالعدالة شرعا في مواضع^(٨) ، فاطلاق الفقيه [اسم]^(٩) الشهادة محتمل للمقيد^(١٠) بذلك القيد .

فكذلك مطلق الرقة في هذا الموضع : [محتمل للمقيد]^(١١) بقيد

(١) في د ، هـ : « أربعين » .

(٢) في ل ، هـ : « وبالوقوف » .

(٣) في ز : « وقد » .

(٤) في د ، ز ، ل : « اذا » .

(٥) لم ترد الزيادة : في د ، ل ، هـ .

(٦) في د ، ز ، ل : « ولا » .

(٧) في د : « المواضع » .

(٨) لم ترد الزيادة : في هـ .

(٩) في ز : « للتقييد » .

(١٠) في ز : « يحمل على المقيد » .

الايمان المعلوم وجوبه في الشرع • فاذا احتل هذا : لم يكن نصا ، فيجوز أن يقدم القياس عليه •

[و ^(١)] هذا هو الجواب عن سائر الأمثلة • فانا انما ثبت [٨٦ - ٨٧] ماكت انص ^(٢) عنه - : كالايمان مثلا - فلم ^(٣) يتعرض [لنفيه ، ولا لاثباته] ^(٤) ، بل ^(٥) ظاهر الكلام مشعر ^(٥) بالاكتفاء دونه [ومحمّل للايجاز] ^(٦) والاقصار على الأصل ، دون الاعتناء بالتفصيل • فلم يكن اثباته بالقياس تعرضا بتغيير ما هو نص فيه ؛ [بل هو تعرض لتخصيص ما هو فيه عام] ^(٧) وهو بين واضح •

هذا [نهاية] ^(٨) ما أردنا أن نذكره في الأركان الخمسة من القياس ؛ مقتصرين على المقصد الذي أعرب عنه لقب الكتاب ، وواين بما التزمناه : من « شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل » •

فما عدا هذه الأركان ، كالبعيد عن هذا المقصد المطلوب [من الكتاب] ^(٩) ،

(١) لم ترد « الواو » في د •

(٢) في ل : « النطق » •

(٣) في ز ، ل ، هـ : « ولم » •

(٤) في ز : « لنفي ولا لاثبات » •

(٥) في ز : « من ... يشعر » •

(٦) في د : « ويحتمل الإيجاز » ، وفي ز ، هـ : « ومحتمل الإيجاب » ، وهي مصحفة •

(٧) سقطت الزيادة من هـ • وعبارة ز : « بل هو تعرض لتخصيصه عاما هو فيه عام » •

(٨) في ز : « بيان » ، ولم ترد الزيادة : في د •

(٩) لم ترد الزيادة : في ز •

(١) هذه الزيادة وردت في د فقط ، وورد فيها بعدها العبارة التالية :
« والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين . وآله
وأصحابه الطيبين الطاهرين . وسلم تسليما . وكان الفراغ من هذا : شهر
ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة (٥٧٣ هـ) . كتبه لنفسه :
صالح بن وزير بن علي ، نفعه الله به ، انه على كل شيء قدير . وحسبنا الله
ونعم الوكيل » .

وورد في ز - بدل ذلك - : « والله الموفق » . تم الكتاب ، والحمد لله
رب العالمين ، وصلواته على محمد خاتم النبيين ، وعلى عترته الطيبين
الطاهرين . وسلم » .

وورد في ل - بدل ذلك - « والله أعلم بالصواب » . والحمد لله رب
العالمين والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين » .

وورد في هـ - بدل ذلك - : « تم الكتاب والله الحمد والمنة ، وهو ولي
كل فضل ونعمة ! ان شاء الله تعالى . وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله
أجمعين ، وسلم تسليما كثيرا . والحمد لله رب العالمين ، وحسبنا الله ونعم
الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، نعم المولى ونعم النصير :
نسخه المفتقر الى رحمة الله تعالى ، الراجي عفوهِ وغفرانه : محمد بن هبة الله
ابن سحكان السلماسي ، ثامن عشرين جمادى الآخرة : سنة احدى وخمسين
 وخمسمائة (٥٥١ هـ) . فرحم الله من نظر فيه ودعا له بالمغفرة ولجميع
المسلمين ، والسلام على من اتبع الهدى . قوبل وصحح بقدر الامكان جميع
هذا الكتاب ، بأصل صحيح عتيق ، مقابل بالأصول . والله أعلم وأحكم .
وذلك : في شعبان سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة (٥٥٢ هـ) » .

الفهارس

- أ - فهرس الآيات
- ب - فهرس الأحاديث ، والآثار
- ج - فهرس الأعلام ، والكتب ، والأماكن
- د - فهرس الموضوعات
- هـ - فهرس الفروع الفقهية
- و - فهرس المراجع
- ز - فهرس الخطأ والصواب

أ - الآيات

- الهمزة -

الآية	السورة	الصفحة
« اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » المائدة : ٦	٩٧ ، ٢٧	
« الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » .	النور : ٢	٦٧٠
« ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما » النساء : ١٠	٨٣	
« ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة » . النور : ١٩	٢٣٢	
« ان الصلاة تهى عن الفحشاء والمنكر » العنكبوت : ٤٥	١٦١	
« أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر »	المائدة : ٩١	١٦١
« أو لامستم النساء »	النساء : ٤٣	١٢٧

- ح -

« حتى تغسلوا »	النساء : ٤٣	١٠
« حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » المائدة : ٣	١٠٩	

- خ -

« خالصة لك من دون المؤمنين »	الاحزاب : ٥٠	٦٤٤
------------------------------	--------------	-----

- ف -

« فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » النساء : ٢٥	٢٧٠ ، ٤٢٠	
	٦٧٠	

الآية	السورة	الصفحة
« فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع »	الجمعة : ٩	٥١ ، ٥٠
		٦٥
« فان أحصرتم فما استيسر من الهدى »	البقرة : ١٩٦	١٠٧
« فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افدت به »	البقرة : ٢٢٩	١٠٢
« فان كان الذي عليه الحق سفيها ٠٠٠ »	البقرة : ٢٨٢	٢٧ ، ١٣٥
« فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان »	البقرة : ٢٨٢	١٠٢
« فتحرير رقبة »	المجادلة : ٣	٦٧٧
« فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت »	البقرة : ٦٠	١٠٧
« فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره »	البقرة : ٢٣٠	٤٨ ، ١٠٠
« فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما »	الاسراء : ٢٣	٥٢ ، ٥٨
« فلم تجدوا ماء فتيمموا »	النساء : ٤٣	٢٨ ، ٦٤
		١١٦
« فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر »	البقرة : ١٨٤	١٠٦-١٠٧
« فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام »	البقرة : ١٩٦	١٠٧
« فمن يعمل مثقال ذرة خيرا »	الزلزلة : ٧	٥٥ ، ٥٧
« كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم »	الحشر : ٧	٢٤

- ل -

« لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان » المائدة : ٨٩ ٤٨-٤٩

- م -

« مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبت سبع سنابل » البقرة : ٢٦١ ١٠٧

- و -

« وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح » النساء : ٦ ١٥٠
 « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » المائدة : ٣٨ ٢٧ ، ٩٨
 « ولا تبروهن حتى يطهرن » البقرة : ٢٢٢ ٤٨ ، ١٠٠
 « ولا جنا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا » النساء : ٤٣ ٤٨
 « ولا يغتب بعضكم بعضا » الحجرات : ١٢ ١٠٧
 « وأحل الله البيع وحرم الربا » البقرة : ٢٧٥ ٦٣١
 « واعلموا أننا غنمتم من شيء فان لله خمسة
 والرسول ولذي القربى » الانفال : ٤١ ٦٧٧
 « وأنكحوا الأيامى منكم » النور : ٣٢ ١٨٤ ، ٦٣١
 « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء»

بما كسبا » المائدة : ٣٨ ٤٩٣
 « والمطلقات يترجسن بأنفسهن ثلاثة قروء » البقرة : ٢٢٨ ٢٦٥
 « والوالدات يرضعن أولادهن » البقرة : ٢٣٣ ٢٣٧

الآية	السورة	الصفحة
« وما أتيتم من زكاة تريدون وجه الله فاولئك هم المضعفون »	الروم : ٣٩	١٠٨
« ولكم في القصاص حياة »	البقرة : ١٧٩	١٦١
« وما أرسلناك الا رحمة للعالمين »	الانبياء : ١٠٧	١٦٢
« ومن لم يستطع منكم طولا . . . »	النساء : ٢٥	٢٧ - ٢٨ ، ١٠٤
« يا أيها الذين آمنوا! اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها »	الاحزاب : ٤٩	١١٦
« يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم »	المائدة : ٩٥	٣٩٨

ب - الأحاديث والآثار

- الهمة -

الحديث	الصفحة
« أتى النبي عليه سلام بشارب خمر ٢١٦٠٠٠٠ »	
« الشيب أحق بنفسها من وليها »	١٣٩ ت ، ١٥٤ ، ٦٦٦
« إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان »	٤٣٨ ت ، ٦٠١
« إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة • وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي »	٤٠٨ ت •
« إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعا »	
« احذاهن بالتراب »	٤٢٢ ت ، ٤٢٤
« أرأيت لو تمضضت بماء ثم مججته ٤٤٠٠٠ ت ، ١٩١ ، ٢٠٢ »	
« أرأيت لو كان على أبيك دين ٩٠٠ ، ٤٥ ت ، ١٢٦ ، ١٩١ ، ٢٠٢ »	
« أرخص النبي عليه السلام في العرايا فيما دون خمسة أوسق »	٣٤٨ ت
« اعتق رقبة »	٣٣ ت ، ٢٧٢ ، ٤١٣
« أعرض النبي عليه السلام عن المنافقين »	٢٢٣ ت
« الحنطة بالحنطة مثلاً بمنى »	٣٣٣ ت
« الخراج بالضمان »	٣٣٨ ت
« المينان وكاء السه »	٢١٤ ت
« القاتل لا يirt »	٤٦ ت ، ٧١ ، ٣١٢

- « الماء من الماء » ٢١٤ ت
- « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله » ٢٢١ ت
- « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بآراقة الخمر ومنع من التخليل » ٢٤٧ ت
- « أمر النبي عليه السلام سهلة بنت سهيل أن ترضع سالما خمس رضعات فتحرم بهن » ٢٤٦ ت
- « أمر النبي عليه السلام هنداً بأن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها وولدها بالمعروف » ٣٣٧ ت ، ٣٩٩
- « إن رسول الله لم يصل على قتلى أحد ولم يغسلهم » ٢٤٧ ت
- « إن في تلك النار كلباً » ٤٠ ت
- « إنما أحلت لي ساعة من نهار » ٢٤٦ ت
- « إنما الربا في النسيئة » ٩٠ ت ، ٩١
- « إنما نهيتكم لأجل الدافعة » ٢٤ ت
- « إنما ليست بنجسة إنما من الطوائف عليكم والطوائف » ٤٠ ت ، ١٧٨ ، ١٩١
- « إنه لم يتوضأ حين احتجم » ٤٦٤ ت
- « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » ١٠٢ ت

- « أيما إهاب دبغ فقد طهر » ٨٦ ت
 « أيما رجل مات أو أفلس نصاحب المتاع
 أحق بمناعه » ١٠٨ ت ، ١٣١ ، ٤٢٤
 « أينقص الرطب إذا جف » ٩٠٠٠ ت ، ٤٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠

- ب -

- « بم تحكم » ٩٠٠٠ ت ، ١٩٠ ت

- ت -

- « تجزى عنك ولا تجزى عن غيرك » ٦٤٥ ت
 « تحيض في علم الله ستا أو سبعا » ٤١٠٠ ت
 « ثمرة طيبة وماء طهور » ٤١ ت

- ج -

- « جيدها ورديثها سواء » ٣٣٤ ت

- ح خ -

- « حل البضع لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 بلفظ الهبة » ٦٤٤ ت
 « حل تسع نسوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 » ٦٤٣ ت
 « خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفي
 المقم وخمس الخمس » ٦٤٤ ت
 « خمس يقتلن في الحل والحرم » ٦٦٦ ت

- د -

« رضخ يهودي رأس جارية فريض رسول
الله رأسه » ٢٩ ت

- ذ س -

« زملوهم بكلومهم ودمائهم ٠٠٠ » ٢٥ ، ٢٦ ت
« زنا ماعز فرجم » ٢٩ ت
« سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد » ٢٩ ت ، ٦٢

- ض -

« ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الدية
على العاقلة ٠٠٠ » ٣٥٠ ت

- ع -

« علم النبي عليه السلام طريقة بيع عقد
اشتمل على خرز الذهب والآلى » ٣٩٥ ، ٣٩٦ ت

- ف -

« فاذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم » ٣٦٠ ت ، ٥٥٤ ، ٥٥٥
« في سائمة الغنم زكاة » ٤٩٣ ت ، ٦٦٦

- ق -

« قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة
خزيمة وحده » ٦٤٣ ت
« قل : لا » ٢٣٢ ت

- ٦٩٠ -

- ك -

- « كان النبي عليه السلام يستقرض اذا جهز جيشا . . . » ٢٤١ ت
- « كان النبي عليه السلام يشير الى مياسير أصحابه . . . » ٢٤١ ت
- « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوات بوضوء واحد » ٩٨ ت

- ل -

- « لا تبيعوا الطعام بالطعام الا كيلا بكيل » ١٥٤ ، ١٥٥ ت ، ٣٣٦ ، ٣٦٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٥٥٤ ، ٦٣٩
- « لا تخمروا رأسه ولا تقربوه طيبا . . . » ٢٤٠ ت ، ٦٤٦
- « لا تنكح الأمة على الحرية » ٤٥٧ ت
- « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ٤٧٤ ت ، ٤٧٨
- « لا نكاح الا بولي وشهود » ٨٤ ، ٨٥ ت
- « لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل » ٨٥ ت
- « . . . لا نورث ، ما تركناه صدقة » ٦٤٥ ت
- « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » ١٣٢ ت
- « لا يقتل مؤمن بكافر » ٦٧٧ ت
- « لا يقض القاضي وهو غضبان » ٦١ ت ، ٢٧٤ ، ٦١٣
- « لتطرح عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضن . . . » ٤٠٩ ت

« لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم

مساجد » ٤٢ ت ١٠٨

« لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم

فباعوها ٠٠٠ » ٢٨ ت

« للراجل سهم ولل فارس سهمان » ٤٩ ت

- م -

« ملكت نفسك فاخاري » ٢٨ ت ٤٣١

« من أحيا أرضاً ميتة فهي له » ٢٧ ت

« من ارتكب شيئاً من هذه القاذورات ٠٠ » ٢٣٢ ت

« من اشترى مصراً فهو بخير النظرين » ٢٧ ت

« من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه الباقي ١٠٨ ت ١٢٨ ، ١٣٠ ، ٣٥٧ ،

٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٦٦٥

« من أفطر فعليه ما على المظاهر » ٦٢٠ ت

« من أكل شيئاً مما مسته النار فليتوضأ » ٣١ ت

« من بدل دينه فاقتلوه » ٢٧١ ت

« من غضب قيد شبر من الأرض ٠٠٠ » ٤٣٨ ت

« من قاء أو رغف أو أمدى فليتوضأ » ٣١ ت

« من مس ذكره فليتوضأ » ٣١ ت ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ،

٢٧١

- ن -

« نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها » ٣٨ ت

- ٦٩٢ -

الحديث

- « نهى عن اقتناء الكلب » ٩٤ ت
- « نهى عن بيع الكالىء بالكالىء » ١٢٥ ت
- « نهى عن بيع ما لم يقبض » ٨١ ت
- « نهى عن بيع الكلب وثمنه » ٩٣ ت
- « نهى النبي عليه السلام عن الذهب بالذهب ،
والورق بالورق ، والتمر بالتمر ، والبر
بالبر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ،
الا مثلا بمثل يدا يد » ٣٣٩ ت
- « نهى النبي عليه السلام عن الصلاة بمسد
الفراغ من العصر » ٤٩ ت ٨٨

- ه -

- « هما ركعتان كنت أؤديهما بعد الظهر
فشغلني عنهما الوفد » ٤٩ ت ٨٨
- « هلا شقت عن قلبه » ٢٢٣ ت

- و -

- « وكذلك ما يكال ويوزن » ٣٣٢ ت
- « ولو أعطى الناس بدعائهم ٠٠٠ » ٢٣٠ ت

- ي -

- « يفضل بول الجارية وينضح بول الغلام ما
لم يطعم » ٢٠٠ ت

أثر ابن المسيب في الربا	٣٤٣ ت
أثر عائشة في النباش	٤٣٧ ت
أثر علي في حد السكر	٢١٢ ت ٢١٣
أثر عمر في الربا	٣٦١ ت
أثر عمر في أمر المغيرة	٢٣٣ ت
أثر عمر في قتل الجماعة بالواحد	٢٥٠
أثر مشاطرة عمر لخالد في ماله	٢٤٤ ت

ج - الاعلام

- الهمزة -

أبو اسحاق (الاستاذ) ٤٧١ ، ٤٨٢ ، ٤٩١ ، ٥١٩ •

أبو بردة : ٦٤٥ •

أبو بكر الصديق : ٢١٧ •

أبو بكرة : ٢٣٣ •

أبو بكر الفارسي : ٣٤١ •

أبو بكر (القاضي) : ٢٦٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣ ،

٥٠٨ •

أبو خنيفة : ٢٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٩٣ ،

٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ،

١٨٧ ، ٢٥٣ ، ٢٧٧ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ،

٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٩٠ ،

٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٦٠ ،

٤٦٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨٩ ، ٥٣٧ ، ٥٥٥ ، ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ،

٥٩٣ ، ٦٣٠ ، ٦٤٦ ، ٦٦٤ •

أبو زيد الدبوسي : ٩ ، ١٤ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ،

١٨١ ، ١٨٣ ، ٣١٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٣٣ ، ٣٧٩ ، ٤١٤ ، ٤٦٠ ،

٤٦٥ ، ٥١٠ ، ٥١٣ ، ٥٨٤ ، ٦٠٤ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ •

أبو سعيد الخدري : ٩٠ •

أبو سفيان : ٣٣٧ •

- أبو قتادة : ٤٠
- أبو هاشم : ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٦٧٥
- أبو هريرة : ٩١
- أبو يوسف : ٣٦٣
- ابن سريج : ٣٤٣ ، ٣٦٨
- ابن عباس : ٩٠
- ابن عمر : ٩١
- ابن الماجشون : ٣٦٨
- ابن المسيب : ٩٠ ، ٣٤٣ ، ٣٦٥
- أسامة بن زيد : ٩٠
- امام الحرمين : ٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٢ ، ٣٨١
- أم سلمة : ٨٨ ، ٤٠٩

- ب -

- بريرة : ٤٣١
- بشر المريسي : ٢٩٥ ، ٦٤٠

- ج -

- جبريل : ٣٨٩

- ح -

- حمزة : ٤٠١
- الحنفى : ٣٠٤

- ٦٩٦ -

- خ -

- خالد : ٢٤٤
- الخنسية : ١٩١
- خزيمة : ٦٤٣

- س -

- سالم : ٦٤٦
- سلمة : ٣٣ ، ٦٤٨

- ش -

- الشافعي : ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٦ ، ٩٤ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،
١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٢٨ ،
٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ،
٣١١ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،
٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ،
٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،
٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٧٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣٧ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ،
٥٦٠ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٦ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٨ ، ٦٥١ ،
٦٧١

- ع -

- عائشة : ١٥٠ ، ٤٣٧
- عبادة : ٨٩ ، ٩١
- عثمان البتي : ٧١ ، ٦٤٠

المراقي (أبو خنيفة) : ٣٤١ ، ٣٤٢ .

• عروة : ٩٠ .

• علي : ٢١٢ .

• عمر : ٤٤ ، ١٩١ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٠ ،

• ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٣٦١ .

- ف -

• فاطمة بنت أبي حبيش : ٤٠٨ .

- ق -

• قاسم بن محمد : ٦٤٩ .

- ك -

• الكعبي : ٦٣٢ .

- م -

• معاذ : ٢٩ ، ٦٧ ، ١١٥ ، ١٤١ .

• مالك : ٧٠ ، ٧٢ ، ١٨٨ ، ٢٠٧ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٤ ، ٢٤٧ .

• ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٠٤ ، ٣٣٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦٦ .

• ٤٢٩ ، ٤١٨ ، ٣٦٨ .

• محمد بن الحسن : ١٨٧ .

• المزني : ٥٦٦ .

• معاذ : ١٩٠ ، ١٩٥ ، ٢٢١ .

• المغيرة : ٢٣٣ .

- ه -

• هند : ٣٣٧ .

- ٦٩٨ -

الفرق ، والكتب ، والأماكن .

- أهل بغداد : ٣٨١ .
- أهل سمرقند : ٣٧٩ .
- الحشوية : ٣٠٥ ، ٣٥٣ ، ٤٥٩ .
- السوفسطائية : ٣٥٢ .
- الطردية : ٣٠٥ .
- العراقيون : ٣٨١ .
- المرازمة : ٣٢٢ ، ٣٧٩ .
- المعتزلة : ٤٥٩ .
- كتاب البيوع القديم : ٣٤٣ .
- كتاب تحصين المآخذ : ١٥٥ ، ٥٥٦ ، ٦٦٦ .
- كتاب التقويم : ٦٠٥ .
- كتاب الرسالة : ٣٣٧ .
- كتاب مآخذ الخلاف : ١٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٦٤ ، ٦٥٧ .
- كتاب المنحول : ٨ ، ١٦ ، ٢٦٧ .
- صنعاء : ٢٥٠ .
- العراق : ٢٣٧ .
- مكة : ٦٤٥ .
- نيسابور : ٣٨١ .

د - موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة رئيس ديوان الأوقاف •	٣
مقدمة التحقيق •	٥
نماذج من النسخ المخطوطة •	٣٩
افتتاحية الكتاب •	٣
لم يتعرض الكتاب لما تعرض له المتخول •	٨
تفصيل محتواه •	١١
تسميته ومنهجه •	١٥
مقدمة : في حد القياس ، وصورته ، وقسمته ، وبيان معنى العلة والدلالة	١٨
الفرق بين القياس والعلة ، والدلالة والعلة •	٢٠
الأمانة ، والآية ، والبيئة ، والحجة ، والبرهان •	٢٢
الركن الاول : في طريق معرفة كون الوصف الجامع علة •	٢٣
المسلك الاول : النص من جهة الشارع •	٢٣
المسلك الثاني : التنبيه والايحاء • وهو أنواع :	٢٧
النوع الاول : أن يرتب الحكم على الفعل بفاء	
التعقيب •	٢٧
النوع الثاني : أن يعلم النبي أمرا حادثا ، فيحكم	
عقبه بحكم •	٣٢
رأي أبي حنيفة في الراوي لما يخالف	
القياس ولم يكن فقيها •	٣٦

- النوع الثالث : أن يذكر الشارع في الحكم وصفا
ولم يصرح بالتعليل به ، لكنه لو قدر غير
مؤثر لكان ذكره عبثا • وهو أنواع
- ٣٩ • خمسة
- النوع الرابع : أن يفرق الشرع بين شيئين في
الحكم بذكر صفة فاصلة •
- ٤٦
- النوع الخامس : النهي عما يمنع من الواجب •
- ٥٠
- آراء الأصوليين في أن تحريم الضرب
بتحريم التأفيف قياس أم لا •
- ٥٣
- تقسيمات لدلالة الألفاظ •
- ٥٦
- خيال وتبيه : في علة النهي عن القضاء مع الغضب •
- ٦١
- تخصيص عموم الصيغ بالعلل المستبطة منها •
- ٨٠
- تقسيم للمعاني المفهومة من النصوص وأثرها في
التخصيص •
- ٨٣
- التخصيص بالقياس •
- ٩٢
- جواز التصرف في النصوص بتفسير ظاهرها لمعان
مفهومة منها :
- ٩٦
- خيال وتبيه : في أصل الإيحاء إلى العلة •
- ٩٧
- خيال وتبيه : في الفرق بين الحالتين بذكر الناية •
- ١٠٠
- خيال وتبيه : في ترتيب الحكم على الفعل بفناء
التعقيب •
- ١٠٢

- المعنى بقول الفقهاء : خرج مخرج العرف والعادة ١٠٣
- الفرق بين الإيحاء إلى العلة والتصريح به • ١٠٦
- المسلك الثالث : اثبات كون الوصف علة بالاجماع ،
- وأمثله • ١١٠
- خيال وتبيه : في بعض الأمثلة • ١١٤
- خيال وتبيه : في الدليل على أن محل النزاع من
- جنس محل الوفاق • ١١٨
- خيال وتبيه : في أن من الأسباب ما لا يعقل معناه • ١٢٦
- اختلاف الأصوليين في تسمية بعض الأمثلة قياساً ،
- أو أنها في معنى الأصل ، أو دلالة خطاب ،
- أو تنقيح مناط • ١٢٩
- المسلك الرابع : الاستدلال على كون الوصف علة
- بالمناسبة • ١٤٢
- المؤثر ، والمناسب ، والملائم • ١٤٤
- المناسب ، وأمثله • ١٤٥
- تقسيم المناسب إلى ملائم وغريب وأمثله كل • ١٤٨
- حد المناسب وحقيقته • ١٥٩
- مقاصد الشرع ومراتب هذه المقاصد وأمثلتها • ١٥٩
- الضرورات والحاجات والتحسينات • ١٦١
- تقسيم المناسب إلى حقيقي عقلي ، وخيالي افتاعي • ١٧٢
- دليل استعمال المناسبة ، ومناقشة رأي أبي زيد فيها • ١٧٧

- ١٨٨ ما وقع عليه الاتفاق والاختلاف في المناسب
- ١٨٩ تقسيم المناسب من حيث شهادة الأصل والملاءمة
- المناسب الغريب المستنبط من محل النص ورأي
- ١٩٠ الغزالي في التعليل به
- الجواب عن المعارضة بأن من الأحكام ما لا يعقل
- معناه : اذ سوى الشرع بين المختلفات ،
- ٢٠٠ و فرق بين التماثلات
- ٢٠٤ مبنى العبادات على الاحتكامات
- ٢١١ أمثلة للمصالح المرسلة ، ورأي العلماء فيها
- ٢١٢ حد شرب الخمر
- ٢١٩ الكفارة بالجماع في رمضان
- ٢٢١ عقوبة الزنديق المستر
- ٢٢٤ عقوبة المبتدع
- ٢٢٨ الضرب بتهمة السرقة
- ٢٣٤ توظيف الخراج على الأموال
- ٢٤٣ العقوبة بتقيص المال
- ٢٤٥ التبسط في المال المشبوه .
- القاء أحد ركاب سفينة تفاديا لغرقها ،
- وتحقيق ما نسب الى مالك في قتل ثلث الأمة
- لبقاء الثلثين .
- ٢٤٦

- ٢٤٩ • قتل الجماعة بالواحد •
- ٢٦٠ • أمثلة للمصانح النادرة في حق الآحاد •
- ٢٦١ • المفقود زوجها اذا طالت غيبته •
- ٢٦٣ • زوج المرأة وليان واستبهم السابق •
- ٢٦٤ • تباعد حيض المعتدة بالأقراء •
- المسلك الخامس : اثبات كون الوصف علة بالاطراد**
- ٢٦٦ • والانعكاس •
- تعريفه ، وتقسيمه الى صحيح وفاسد ، وأمثله ،
- ٢٦٧ • وبيان ما على المعترض والمعلل في مراتب النظر •
- ٢٨٤ • سؤال يدعو الى تخصيص الحكم بالمحل ، وجوابه •
- إشتراط دليل خاص على أن الأصل معلول بعلة ،
- ٢٩٠ • وتوجيه الغزالي لذلك •
- ٢٩٨ • بيان معنى القول : انه في معنى الأصل •
- قياس الشبه**
- ٣٠٣ • حجته ، وما كان يصطلح عليه امام الحرمين
- والدبوسي فيه •
- ٣٠٩ • اختلاف المذاهب في الطرد والعكس والشبه •
- ٣١١ • أمثلة على القول بالشبه •
- ٣١٤ • فصل من كتاب الرسالة •
- ٣٢٧-٣٤٠ • دليل على القول بالوصف الذي لا يناسب •
- ٣٤٥ • اتباع غلبات الظنون واتق من الصحابة رضى الله
- عنه •
- ٣٥٦ •

- ٣٥٩ • سبر العلامات وطريقه ، وتطبيقه على مسئلة الربا .
- ٣٦٩ • الفارق بين الطرد والشبه .
- تقسيم الكلام في التعليل بما لا يناسب الى طرفين :
- ٣٧١ • طرف المجتهد ، وطرف المعلن .
- الأولى التعبير بما يناسب وبما لا يناسب واطراح
- ٣٧٤ • الشبه والطرد .
- ٣٧٩ • اختلاف بعض المصطلحات باختلاف الأمانة .
- ٣٨٢ • الأليق بمصلحة المجادلة .
- ٣٩٠ • اشتراط استشارة الظن من الوصف الذي لا يناسب
- ٣٩٧ • القول فيما يعد من الشبه وهو ليس منه
- ٣٩٧ • النوع الاول : اتباع الشبه في جزاء الصيد
- النوع الثاني : ما عرف مناط الحكم فيه بالاجماع ،
- ثم سنحت واقعة تركبت من مناطين ازدحما عليه ،
- فجرى الترجيح بينهما • أقسامه وامثله •
- ٤٠١ • رأي أبي هاشم من أنه لا يجوز أن يشب بالقياس
- حكم الا اذا ورد الشرع بجملته •
- ٤٠٣ • النوع الثالث : تنقيح مناط الحكم ، أقسامه وامثله •
- ٤١١ • القسم الاول : المعلوم بورد الحكم مرتبا
- على وقوع واقعة
- ٤١٣ • تسمية هذا القسم : ما في معنى الأصل
- ٤٢٠ • القسم الثاني : ما عرف كونه مناطا بالاضافة
- ٤٢٢ • اللفظية •

القسم الثالث : ما عرف المناط فيه بحدوث

- ٤٢٨ حكم عقيب أمر حادث •
- القول في بيان أشكال البراهين النظرية الجارية في
- ٤٣٥ المسائل الفقهية
- ٤٣٥ برهان الاعتلال : تعريفه وأقسامه •
- ٤٤١ برهان الاستدلال :
- ٤٤١ النوع الأول : الاستدلال بالخاصية •
- ٤٤١ النوع الثاني : الاستدلال بالنتيجة •
- ٤١٥ النوع الثالث : الاستدلال بالنظير •
- ٤٥٠ برهان الخلف :
- النوع الأول : تقسيم وسبر، وإبطال بعض
- ٤٥١ لتعيين ما بقي •
- النوع الثاني : حصر جملة في أقسام
- ٤٥٤ وإبطال الآحاد لإبطال الجملة •
- ٤٥٦ الركن الثاني : العلة •
- ٤٥٦ ما يجوز أن يجعل علة •
- ٤٥٨ بيان وجه اضافة الحكم الى العلة •
- مسئلة : في تخصيص العلل الشرعية ومذاهب الأصوليين
- ٤٥٨ فيه •
- ٤٦١ أوجه ثلاثة لتصور انعدام حكم العلة مع وجودها
- ٤٦٣ النظر في كل وجه يتعلق بأربع قضايا •

- الوجه الأول : انعدام الحكم في صوب جريان العلة • ٤٦٣
 العلة النقوضة تنقسم الى قطعية ومستتبطة ،
 والمسئلة الواردة نقضا تكون استثناء وغير استثناء ٤٦٤
 مناقشة أبي زيد في تخصيص العلة على ضوء
 نقول من كتاب التقويم ٤٦٥-٤٦٧
 برأي الاستاذ أبي اسحاق في التخصيص والانتقاض ٤٧١ و٤٨٢
 المدلول عن القياس لا يرد نقضا على القياس • ٤٧٣
 تسمية الوصف علة للحكم الشرعي استعارة ،
 فمن أين استعيرت هذه اللفظة ؟ وذلك يحتمل
 ثلاثة أوجه • ٤٨١
 الوجه الثاني ، لامتناع الحكم مع وجود العلة • ٤٨٦
 الوجه الثالث ، لانتفاء الحكم مع وجود العلة • ٤٩٠
 العلة للجملة لا يناقض بالتفصيل • ٤٩٤
 الشرط والركن والمحل ٤٩٨
 النقض على العلة المظنونة ٥٠٠
 مسألة : في اضافة الحكم الى علتين ، ومذاهب الأصوليين
 فيه • ٥١٤
 أطلق الفقهاء اسم العلة على ثلاث معان متباينة • ٥١٥ و٥٣٧
 بالحكم بتحريم وطء المحرمة الحائض المعتدة ،
 والحكم بقتل من زنا وكفر وقتل : متعدد أو
 متماثل ؟ ٥٢٠
 من قتل رجلين يجب عليه القتل بعنتين ، أو عليه

- ٥٢٢ قتلان متماثلان ؟
- لو قتل ابني رجل ، فبم تدفع المائلة بين
- ٥٢٣ الحكمين ؟
- إذا تزامم موجبان أقوى وأضعف يحال الموجب
- ٥٢٤ الى الأقوى •
- ٥٢٩ إذا بال ومضى فالحكم متحد لاتحاد العلة •
- إذا حصل الموت عقب جراحتين فالموت محال على
- ٥٣١ أيهما ؟ •
- مسئلة : في العلة القاصرة ، وموقف الأصوليين من
- ٥٣٧ التعليل بها •
- ٥٤٥٥٣٧ الحكم في الأصل يضاف الى العلة أو الى النص ؟
- ٥٤١ فائدة التعليل بالعلة القاصرة •
- ٥٤٧ الفرق بين العلة والشرط •
- ٥٤٩ معنى العلة •
- ٥٥٠ معنى الشرط •
- ٥٥٣ معيار التفرقة بين العلة والشرط •
- ٥٩١ معنى السبب في لسان الفقهاء •
- ٥٩١ أطلق في مقابلة المباشر •
- ٥٩١ أطلق على علة العلة •
- ٥٩٢ أطلق على ذات العلة مع تخلف الصفة
- ٥٩٢ أطلق على العلة الموجبة •
- ٦٠٠ الركن الثالث : الحكم •
- ٦٠٠ مسئلة : لا تثبت بالقياس الشرعي القضايا العقلية واللغوية

- ٦٠٢ • مسألة : ما تمعنا فيه بالعلم لا يثبت بالقياس
- مسألة : الحكم الثابت من جهة الشرع نوعان : نصب
 ٦٠٣ • الأسباب عللا للأحكام ، وثابت الأحكام ابتداء
- ٦٠٤ • رأي أبي زيد في تعليل هذين النوعين
- ٦١٢ • التعليل بالحكمة
- مسألة : البقاء على الحكم الأصلي قبل الشرع هل يعرف
 ٦١٩ • بالقياس ؟
- أوجه إقامة البرهان على النفي الأصلي ثلاثة :
- ٦٢٣ • أحدها : قياس الدلالة
- ٦٢٤ • الثاني : السبر لمدارك الأدلة
- ٦٢٥ • الثالث : ما رآه الغزالي من أن الثاني لا دليل عليه
- ٦٢٦ • استصحاب الحال يصلح للدفع لا للالزام
- ٦٣٣ • الإباحة تكون شرعية وغير شرعية
- ٦٣٥ • الركن الرابع : الأصل
- ٦٣٥ • شروطه
- ٦٤٢ • بيان قول الفقهاء : أنه خارج عن القياس
- الأصل الذي يتمتع بقياس عليه لا يعدو ثلاثة أوجه :
- ٦٤٢ • أحدها : أن يدل دليل على الاختصاص
- ٦٥٣ • الثاني : أن لا يعقل المعنى في مورد النص
- ٦٥٤ • الثالث : أن يعقل المعنى ولكن لا يلفى مشارك
- ٦٧٣ • الركن الخامس : الفرع
- ٦٧٣ • شرائط الفرع المقيس على الأصل
- ٦٧٩ • خاتمة الكتاب
- ٦٨١ • الفهارس

هـ - الفروع الفقهية

مسائل الطهارة :

- الماء الكثير المتغير بالنجاسة اذا زال تغيره بوقوع التراب فيه : ٤٣٦
العفو عن مقدار الدرهم من النجاسة : ٤٣٠ ت
رش الثوب من بول الصبي : ٢٠١ ت
التوضوء بنيذ التمر : ٤١
النية في الوضوء والتيمم وازالة النجاسة : ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٥٢ ، ٣٧٧ ،
٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٥٠٨ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ •
الترتيب في الوضوء : ١٥٦ ت ، ٣٧٧ •
التكرار في الغسل والمسح : ١٧٨ ت ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٧ ،
٣٢١ ، ٦٥٥ •
انتقاض الوضوء بمس الذكر : ١٢٧ ت • والنوم ٢١٤ •
الانتقاض بالخارج من السيلين : ٤٢٨ ت ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ •
خروج الدم : ٤٥٠ •
خروج النجاسة من غير السيلين : ١٢٧ ت •
عدم الماء والمجز عن استعماله في حكم التيمم : ٦٤ •
التقاء الختانين أنزل أو لم ينزل : ٢١٤ •
مدة الحيض والاستحاضة : ٤١٠ ، ٤١١ •
نجاسة الكلب والخنزير وكيفية التطهير فيهما ومناطق النجاسة :
٤٢٥ ت ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٦٧١ •
التطهير بالديباغ : ٨٦ ت •

• الذكاة التي تفيد طهارة الجلد : ٤٥٠ •

مسائل الصلاة :

• الأوقات المكروهة : ٥٠ ت •

• قراءة الفاتحة : ٣٧٧ ، ٣٩٢ •

• القعود للمسقة : ٤٥٧ •

• الكلام سهوا في الصلاة : ٦٥١ ت •

• حط قضاء الصلاة عن الحائض : ١٤٧ ، ١٤٩ •

• الوتر : ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ت •

مسائل الزكاة :

• تعجيل الزكاة قبل حولان الحول بعد وجود النصاب : ٤٩٥ ت ،

• ٤٩٧ ، ٥٨١ •

• تعجيل الزكاة لمن ملك نصابا غير سائمة : ٥٨٢ ، ٥٨٤ •

• أخذ القيم : ٩٦ ت •

• الزكاة والعشر في مال الصبي : ٤٤٨ ، ٤٤٩ ت ، ٤٩١ •

• زكاة الفطر : ٤٠٥ •

• هل يقوم الدقيق مقام البر في الزكوات ؟ : ٣٤٧ •

مسائل الصوم :

• تبييت النية في الصوم : ٢٨٥ ت ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٤٦٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ،

• ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ •

• كفارة الفطر في رمضان : ٦٣ ت ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٢١٩ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ،

• ٤١٥ ، ٤١٦ •

• الفطر بغير الجماع : ٤١٨ ، ٤١٩ ت •

- قياس الأكل على الجماع : ٤١٤ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦٢٠ ت
- المرأة اذا جومت في رمضان : ٤١٦ ت
- اتيان البهائم وغير المأثى : ٤١٧ - ٤١٨ ت
- الأكل نسيانا ، والجماع نسيانا : ٣٥٤ ، ٦٥٠ ت
- ذو الشبق المعسر عن الكفارة : ٦٤٩
- رخص السفر لا يقاس عليها : ٦٥٥
- المشقة لا تصلح أن تكون مناطا للرخصة : ٤٥٧
- البلد لها طريقان بعيد وقريب فسلك البعيد : ٥٢٥ ت
- الحائض تقضى الصوم : ١٤٧ ، ١٤٩
- النية في صوم النفل : ٥١١ ت ، ٥١٢
- اشتراط الصوم في الاعتكاف : ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ت

مسائل الحج :

- التمين في الحج : ٣٢٤ - ٣٢٥ ت ، ٥٠٣ - ٥٠٧
- النيابة في الحج : ٤٥ ت
- اداء الحج عن الميت : ١١٩ ت ، ١٢٥
- هل الموت يقطع حكم الاحرام ؟ : ٢٥ ت

مسائل المعاملات :

- البيع سبب زوال الملك : ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٦٢
- الاستيلاء هل يصلح سببا ؟ : ٤٦٢
- بيع الكلب : ٢٩٣ ، ٩٤ ت ، ٢٠٦ ، ٣٠٦
- بيع التجاسات : ١٧٢ - ١٧٣ ت ، ٣١٤ ، ٣١٧

- علة تحريم بيع الميت : ٢٧٤ ، ٢٧٥ •
- بيع لبن الأدمية : ٣١٥ ت •
- الفرد : ١١٠ ، ١١٥ ، ٤٣٧ •
- شراء القريب : ٢٨٢ ت ، ٤٨٨ •
- تعذر الثمن بالافلاس هل يثبت به الخيار : ٢٨٨ ت •
- أهلية العبارة : ٢٧٧ ، ٢٧٨ ت •
- عبادة الصبي في العقود : ٢٦٩ ، ١٥٣ •
- علة عدم ملك العبد : ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٥٩٨ ت •
- تصرفات المريض : ١٣٧ ، ١٣٨ ت •
- اقرار المريض : ١١٣ ت ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ •
- علة الربا في التقدين : ٥٤٤ ، ٥٥٧ •
- علة الربا في الاشياء الأربعة : ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٧٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ت ،
٣٣٢ - ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ،
٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٥٤ ،
٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٧٧ •
- بطلان التعليل بالكيل : ٢٦٨ ، ٣٠١ ، ٣٥٩ - ٣٦٢ •
- الحفنة بالحفتين : ٣٦٣ ت •
- العنب بالغب رطباً : ٢٩٨ ، ٢٩٩ ت •
- التفرق قبل القبض في بيع المظوم بالمظوم : ٨١ ، ٨٢ ت ، ١٢٥ •
- ربا النساء والنقد : ٩٠ ، ٥٥٥ ، ٥٧٧ •
- مسألة مد عجوة : ٣٦٦ ت •
- بيع العينة : ٢٥٩ ت •

المرأيا : ٣٤٨ ت ، ٣٥٣ ، ٤٦٨ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٦٧٠ .

التصريّة : ٤٦٣ ت ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ ،

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٦٥٨ .

ابرام العقود وقت النداء للجمعة : ٥١ ، ٥٢ ت ، ٦٧ .

حقوق العقد تتعلق بالموكل مباشرة أو بالوكيل ثم تنتقل الى الموكل

بالتلقي : ٤٨٩ ت .

الشفعة : ٥٣٠ ، ٥٣١ ت ، ٦٥٩ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

النصب : ١١١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٦٢ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ .

الضمان بتفويت حق الغير : ٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٤٨٩ ، ٥٦١ ، ٥٧٦ ت .

ضمان المستام والمستعير : ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٢٨ .

اذا حفر في ملكه تردى فيه انسان جاهلا فهو هدر : ٥٧٤ .

المال المسروق اذا تلف في يد السارق : ١١١ ت .

هل يسقط الضمان بالقطع ؟ : ١٣٨ ، ١٣٩ ت .

ضمان الشهود اذا رجعوا عن الشهادة : ٥٦١ ت ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ .

حفر بئرا مقعديا ومات ثم وقع فيه انسان : ٤٨٨ ت .

المحجور عليه اذا استودع فاستهلك الوديعة : ١٨٦ ت .

السراية في العتق وضمانها : ١٣١ ت ، ٥٦٣ ، ٥٧٨ .

تعلق الأرض برقة العبد : ٦٦١ ، ٦٦٢ .

البيهة جرحها جبار واتلافها ليس به اعتبار الا اذا ثبت تقصير المالك :

٦٦١ .

مسائل الفرائض والوصايا :

القتل مانع من الارث : ٧١ ، ٧٣ ت ، ١٥٥ .

- الرق مانع من الارث : ٣١٣ •
- الأخ الشقيق مع الأخ لأب : ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ت •

- اولاد الأم سوى الشرع بين الذكر والانثى منهم : ٦٥٤ •
- الجدة مع الأخوة : ١٩٣ ، ٦٧٥ •
- الوصية للقائل : ٧٣ ، ٧٤ ت •
- هل الأجل يورث ؟ : ٤٦٣ ، ٥٠٦ •
- نصب شبكة ثم مات وتعلق بها صيد : ٤٨٨ •
- الدية تكون ما لا موروثا بطريق التلقى : ٤٨٨ ت •

مسائل النكاح وما يتعلق به :

- استحلال البضع يتقيد بشروط تميزه عن الأموال : ١٥١ •
- اشتراط الولي في صحة العقد : ١٠٢ ت ، ١٧١ ، ٦٣٠ •
- استبهاج السابق من ولين أذنت لهما المرأة في التزويج : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ت •
- تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب في الولاية : ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢١ •
- الصغيرة بكرة أو نيا والولاية عليها : ١١١ ، ١١٢ ت ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ •
- علة سقوط الاجبار عن التيب : ١٥٣ •
- اشتراط الكفاءة : ١٦٧ ت •
- الشهادة على العقد : ١٧٠ ، ١٧١ ت ، ٦٠٨ •
- انكاح لا يثبت بشهادة النساء : ١٨٥ ت ، ٤٦٠ •

- الجهل بالمهر ، ومهر المثل : ١١١ ت ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ •
- المحاق النكاح الفاسد بالصحيح في الأحكام : ٤٣٣ •
- نكاح الحر الأمة : ١٠٤ ، ١٠٥ ت ، ١٨٢ ، ٤٥٧ •
- تزويج السيد الأمة من حيث الاجبار والمهر : ٤٠ ، ٤٢١ ، ٤٨٧ •
- المصاهرة بالزنا : ١٨٦ ت •
- النظر الى الأمة والحرّة : ٢٠٠ ت •
- علة تحريم الخلوة بالأجنبية : ١٥٢ •
- تعذر استيفاء الصداق هل يثبت به الخيار ؟ : ٢٨٨ ت •
- الفسخ بالجّب والعتة : ٢٦٣ •
- حكم المفقود زوجها : ٢٦١ ، ٢٦٢ ت •
- هل يشترط لصحة التعليق في الطلاق أن يكون النكاح واقعا ؟ :
- ٥٩٥ ، ٥٩٦ ت ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ت •
- قال : طلقك على ألف فقبلت ، أو قالت : طلقني على ألف فقال :
- طلقك : ٣٤ •
- قال : أنت طالق يوم يقدم زيد • فقدم ليلا : ١٣١ ت •
- قال : آخر عبد أشتريه فزوجني عنده طالق : ٥٨٣ •
- قال : اذا استيقنت براءة رحمتك فانت طالق : ٢٦٦ •
- قالت : ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ، ثم طلقها ثلاثا وعادت اليه
- ودخلت : ١٨٧ ، ١٨٨ ت •
- وجه تأثير وطء الزوج الثاني في تحليل المطلقة ثلاثا : ١٠٠ ، ١٠١ ت •
- قال : أنت على حرام : ٦٤١ ت ، ٦٧٥ •
- تباعد حيض المعتدة بالأقراء : ٢٦٤ - ٢٦٦ ت •

• اللعان مشوب بشأبة اليمين والشهادة : ٤٠٤ ت ، ٦٥٧ •

• الأيلاء : ٤٥٤ •

• الظهار مشوب بشأبة الطلاق والقذف : ٤٠٥ ت ، ٤٠٦ •

• الظهار يقع من المسلم ومن الكافر كالطلاق : ٤٤٧ ، ٤٤٨ ت •

• الرقبة في الظهار : ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ •

• أرضعت الزوجة الكبيرة الزوجة الصغيرة : ٥٧٥ ، ٥٧٦ ت •

• رضاع الكبير : ٦٤٦ ت •

• مدة الحمل : ٢٦٦ •

• ولد المبرور : ٤٦١ ، ٤٨٦ •

• نكح المجوسي أمه فولدت له : ٥٢٥ •

• النفقة للولد وقيس به الوالد : ٣٩٩ •

مسائل الجنايات والحدود والتضريعات :

• القصاص بالمثل والجراح : ١٦٣ ت ، ٢٦٠ ، ٦١٨ •

• قتل الجماعة بالواحد : ١٤٦ - ١٤٧ ، ٢٥٠ ت ، ٥٠٦ ، ٦١٧ •

• قطع الأيدي باليد : ١٦٣ ت ، ٢٤٩ ، ٢٥٩ ، ٦١٧ •

• شريك الأب في القتل : ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ت ، ٥٦٦ ، ٥٧٨ •

• العائد اذا اشترك مع من ليس أهلا للقصاص : ٥٦٦ ، ٥٦٧ ت ،

• ٥٦٨ ، ٥٧٨ •

• اذا عفى عن أحد الشريكين أو عفى عن احدى الجراحتين : ٥٨٠ •

• الحافر لا يعتبر شريكا للمردى : ٥٤٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ •

• علة القصاص تنقضى بقتل الأب والصبي والذي يصادف مهذرا :

• ٤٦٢ ، ٤٩٨ •

- شهود القصاص اذا رجعوا عن الشهادة : ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ .
- الاكراه على القتل : ٢٤٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ .
- القصاص يستحقه المقتول ويثبت للوارث بطريق التلقي ان كان أهلا :
٤٨٧ ، ٥٢٣ .
- قتل المسلم بالذمي : ٥٠٦ ت ، ٦٧٧ .
- ايجاب الغرة : ٦٥٤ ت ، ٦٥٩ .
- الموضحة توجب خمسا من الابل : ٥٢٩ ، ٥٣٠ ت .
- دية الاطراف : ٣٣٠ ت ، ٣٥٢ .
- العاقلة : ٣٢٩ ت ، ٣٥٠ - ٣٥٢ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ .
- قيمة العبد هل تضرب على العاقلة : ٤٠١ ، ٤٠٣ ت .
- تقدير بدل الدم معلوم بعلامة الدمية أو الحرية ؟ : ٣٣١ .
- القسامة : ٦٥٦ ت .
- الشهادة في الزنا وعدالة الشهود : ٢٣٢ ت ، ٦٧٨ .
- اللواط : ٦٣ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٨ .
- القذف : ٤٠٤ ، ٤٠٦ ت .
- الضرب بتهمة السرقة : ٢٢٨ ، ٢٢٩ ت .
- علة القطع هل تنتقض بسرقة ما دون النصاب ؟ : ٦١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٧ .
- الاشتراك في السرقة : ٢٥٥ ، ٢٥٦ ت ، ٢٥٧ ، ٦١٨ .
- النباش : ٦٣ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ت ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٨ .
- شرب الخمر : ٢١٢ ت ، ٢١٣ ، ٢٥٧ .
- انشطار الخد في حق العبد : ٢٧٠ .
- قتل الزنديق : ٢٢١ - ٢٢٢ ت ، ٢٢٣ ت .

تمزيق المبتدع ، وهل يبلغ أدنى الحد أو يزداد عليه ؟ : ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،
• ٢٢٦ :

المعاقبة بمصادرة المال ، ومشاطرة عمر خالد في أمواله : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ت •

مسائل الجهاد والمغانم :

• فرضية الجهاد : ٢٢٩ ت •

رأي الغزالي في توظيف الخراج على أموال الأغنياء لتمكين المجاهدين :

• ٢٣٥ ، ٢٣٦ •

• متى يلزم الاستقراض ويمتدح توظيف الخراج ؟ : ٢٤١ •

التبسط بالطعام وعلف الدواب من المغانم قبل القسمة : ٦٧٠ •

مسائل الأيمان والكفارات :

• تقديم الكفارة على الزهوق بعد الجرح : ٤٩٥ ، ٤٩٦ ت ، ٥٨١ •

• تقديم الكفارة على الحنث بعد اليمين : ٤٩٥ ، ٤٩٦ ت ، ٥٨١ •

• الكفارة مركبة من العقوبة والعبادة : ٤٥٥ •

الكفارة بشراء القريب أو عتق المكاتب : ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٥٢٦ ، ٥٦٣ ت ،

• ٥٧٧ •

• ايمان الرقبة في الكفارة : ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ •

• متى يعتبر الحنث في حق من قال : والله لأصعدن السماء غدا ؟ :

• ٥٨٤ ت •

• جزاء الصيد في الحرم : ٣٩٧ ، ٣٩٨ ت ، ٤٠٠ •

مسائل الاطعمة والأشربة :

• تحريم الخمر والنبيذ يسيره وكثيره : ١٤٥ - ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٦٥ ت ،

• ٢٦٩ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ •

إباحة الميتة عند الضرورة ، والخزير والمقدار الذي يتناوله المضطر :

• ٢٤٦ ت ، ٦٥٥ •

حق المضطر في الأخذ من مال الغير : ٢٤٢ ت •

قتل الشخص ليأكل لحمه الآخرون ، وأكل لحم الإنسان الميت :

• ٢٤٩ ت •

مسائل الأقضية والشهادات :

• النهي عن القضاء مع الغضب : ٦١ ، ٦٦ •

• عدالة الشهود : ٨٥ ت •

• سلب البعد أهلية الشهادة : ١٦٩ ت •

• رجوع الشهود عن الشهادة : ٥٦١ ت ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ •

مسائل العتق :

• القرعة في العتق : ٢٥٤ ت •

• قيد العتق في السراية مراعى : ٤٢٣ ، ٥٣٠ •

• الكتابة الفاسدة خارجة عن القياس في الانقضاء : ٥٠٦ •

و - المراجع

كتب التفسير والحديث

- أ -

- ١ - أحكام القرآن للإمام الشافعي ، تحقيق الشيخ عبدالغني عبدالخالق ، ط أولى : السعادة سنة ١٩٥٢ م .
- ٢ - أحكام القرآن لأبي بكر البصاص . ط استانبول سنة ١٣٣٥ هـ .

- ب -

- ٣ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر مع شرحه سبل السلام . ط ثالثة : الاستقامة سنة ١٣٦٩ هـ .

- ت -

- ٤ - تفسير الفخر الرازي . ط الخيرية سنة ١٣٠٨ هـ .
- ٥ - تفسير الماز لرشيد رضا . ط ثالثة : الماز .
- ٦ - التلخيص الحبير لابن حجر . ط دهلي بالهند .

- ج -

- ٧ - جامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير الطبري . ط بولاق سنة ١٣٢٩ هـ . وط دار المعارف تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر . والشيخ أحمد رحمه الله .
- ٨ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . ط ثانية : دارالكتب .
- ٩ - الجامع الصغير للسيوطي . ط الخيرية سنة ١٣٢١ هـ .

١٠ - جامع العلوم والحكم ، شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب . ط الحلبي سنة ١٣٤٦هـ .

- خ -

١١ - الخصائص الكبرى للسيوطي . ط حيدر آباد الدكن .

- ذ -

١٢ - ذخائر المواريث للذابلسي . ط أولى سنة ١٩٣٤م .

- س -

١٣ - سنن أبي داود . ط أولى : مصطفى محمد سنة ١٣٥٤هـ .

١٤ - سنن ابن ماجه . ط العلمية سنة ١٣١٣هـ والحلبي سنة ١٣٧٢هـ .

١٥ - سنن البيهقي . ط حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٢هـ .

١٦ - سنن الترمذي . ط بولاق سنة ١٢٩٢هـ .

١٧ - سنن الدار قطني . ط دهلي سنة ١٣١٠هـ .

١٨ - سنن الدارمي . ط دمشق سنة ١٣٤٩هـ .

١٩ - سنن الشافعي رواية الطحاوي عن المزني . ط الشرفية سنة ١٣١٥هـ .

٢٠ - سنن النسائي . ط المصرية بالأزهر .

٢١ - السنة ومكاتها في التشريع الاسلامي . ط أولى سنة ١٣٨٠هـ .

- ص -

٢٢ - صحيح البخارى . ط بولاق سنة ١٣١٤هـ .

٢٣ - صحيح مسلم . ط أولى : عيسى الحلبي .

- ف -

٢٤ - فتح الباري شرح صحيح البخارى . ط الحلبي سنة ١٤٥٩م .

- ٧٢٢ -

٢٥ - فيض القدير للمناوي • ط. أولى : مصطفى محمد سنة ١٩٣٨م •

- ك -

٢٦ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للهندي • ط أولى : حيدر آباد
١٣١٢هـ •

- م -

٢٧ - المستدرك للحاكم • ط حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٠هـ •

٢٨ - مسند أحمد • ط الميمنية سنة ١٣١٣هـ ودار المعارف تحقيق الشيخ
أحمد شاكر •

٢٩ - مسند الشافعي رواية الأصم عن الربيع المرادي • ط العلمية سنة
١٣٢٧هـ •

٣٠ - مسند الطيالسي • ط حيدر آباد سنة ١٣٢١هـ •

٣١ - مشكاة المصابيح للتبريزي • ط دمشق سنة ١٩٦١م •

٣٢ - معالم السنن للخطابي • ط حلب سنة ١٣٥١هـ •

٣٣ - مغازي الواقدي • ط السعادة سنة ١٣٦٧هـ •

٣٤ - المنتقى للباجي • ط أولى : السعادة سنة ١٣٣١هـ •

٣٥ - المنتقى للمجد ابن تيمية • ط الرحمانية سنة ١٣٥٠هـ •

٣٦ - الموطأ مع تنوير الحوالك • ط الحلبي •

- ن -

٣٧ - نصب الراية للزيلعي • ط دار المأمون سنة ١٣٥٧هـ •

٣٨ - نيل الأوطار للشوكاني • ط المنيرية والحلبي •

٣٩ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير • ط العشمانية سنة ١٣١١هـ •

- ٧٢٣ -

كتب الفقه والأصول

- أ -

- ٤٠ - الإبهاج : شرح المنهاج لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين .
الأدبية .
- ٤١ - الاجتهاد بالرأى لخلاف . ط دار الكتاب العربي سنة ١٩٥٠ م .
- ٤٢ - الأحكام في أصول الأحكام للآمدى . ط المعارف سنة ١٣٣٢ هـ .
- ٤٣ - الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم . ط الامام .
- ٤٤ - الأحكام السلطانية للماوردي . ط الحلبي سنة ١٩٦٠ م .
- ٤٥ - الأحكام السلطانية لأبى يعلى . ط الحلبي بتحقيق حامد الفقي .
- ٤٦ - الأسرار لأبى زيد الدبوسى ميكرو فيلم الجامعة العربية رقم ٣ أصول .
- ٤٧ - أسباب اختلاف الفقهاء للشيخ علي الخفيف . ط الرسالة سنة ١٩٥٦ م .
- ٤٨ - الاشارات في أصول الفقه للمباجي مخطوطة الأزهر رقم ١٧٠ أصول
وطبع بتونس سنة ١٣٤٤ هـ باسم « الاشارات في الأصول المالكية » .
- ٤٩ - الأنشبه والنظائر للسيوطي . ط الحلبي سنة ١٩٥٩ م .
- ٥٠ - الاشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب . ط المغرب .
- ٥١ - الاعتصام للشاطبي . ط مصطفى محمد .
- ٥٢ - الانصاح عن معاني الصحاح لابن هيرة . ط حلب سنة ١٩٢٨ م .
وهو المسمى بالاشراف على مذاهب الأئمة الأشراف مخطوطة دار
الكتب .
- ٥٣ - الأم للامام الشافعي . ط بولاق ، والمناوي .

- ٥٤ - الأموال لابن سلام • تحقيق حامد الفقي •
- ٥٥ - أبو حنيفة للشيخ أبو زهرة • ط دار الفكر •
- ٥٦ - ابن حزم للشيخ أبو زهرة • ط مخير •
- ٥٧ - أحمد بن حنبل للشيخ أبو زهرة • ط دار الفكر •
- ٥٨ - اتحاف أهل الاسلام بخصوصيات الصيام لابن حجر • ط الفجالة •
- ٥٩ - اختلاف الفقهاء لابن جرير الطبري • ط سنة ١٩٣٣م نشر يوسف شاخ •
- ٦٠ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى • ط الوفاء •
- ٦١ - إرشاد الفحول للشوكاني • ط السعادة سنة ١٣٢٧هـ •
- ٦٢ - أصول التشريع الاسلامي لحسب الله • ط دار المعارف سنة ١٩٦٤م •
- ٦٣ - أصول الجصاص مخطوطة دار الكتب رقم (٢٢٩) أصول •
- ٦٤ - أصول السرخسي • ط دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٢هـ •
- ٦٥ - أصول الشافعي • ط الهند سنة ١٩٤٠م •
- ٦٦ - أصول الفقه للبزدوى مع شرحه كشف الأسرار للبخاري • ط استانبول ١٣٠٧هـ •
- ٦٧ - أصول الفقه المخضري • ط السعادة سنة ١٩٦٢م •
- ٦٨ - أصول الفقه لخلاف • ط النصر ١٩٥٦م •
- ٦٩ - أصول الفقه عند الجعفرية للشيخ أبو زهرة نشر معهد الجامعة العربية ١٩٥٥م •
- ٧٠ - أصول الفقه للشيخ بدر المتولي ، محاضرات في كليتي الشريعة والحقوق بجامعة بغداد • ط بغداد ١٩٥٥ - ١٩٥٦م •
- ٧١ - أصول الفقه للشيخ عبد الغني عبد الخالق وآخرين • ط لجنة البيان ١٩٦٣م •

- ٧٢ - أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير • ط دار التأليف •
- ٧٣ - أصول الفقه للبرديسي • ط دار التأليف ١٩٦١م •
- ٧٤ - أصول الفقه لركي الدين شعبان • ط دار التأليف ١٩٦٣م •
- ٧٥ - أصول الفقه لبدران أبي العنين • ط دار المعارف ١٩٦٥م •
- ٧٦ - اعلام الموقعين لابن القيم • ط اسعاده ١٩٥٠م •
- ٧٧ - الاعلام بشرح بعض تراكيب الأحكام للمرصفي • ط التضامن •

- ب -

- ٧٨ - البحر المحيط للزركشي مخطوطة دار الكتب (٤٨٣) ، أصول ، والأزهر (٢٠) ٧٢٢ •
- ٧٩ - البحر الرائق على كنز الدقائق • ط أولى بالعلمية •
- ٨٠ - بدائع الصنائع للكاساني • ط أولى : سنة ١٣٢٧هـ •
- ٨١ - بداية المجتهد لابن رشد • ط ثالثة : حلبي ١٣٧٩هـ •
- ٨٢ - البرهان لامام الحرمين مصورة بدار الكتب رقم (٦٢٥) •
- ٨٣ - بغية المحتاج لايضاح شرح الأنسوى للمرصفي • ط السعاده •

- ت -

- ٨٤ - تأسيس النظر للدبوسي • ط الأدبية •
- ٨٥ - تاريخ التشريع الاسلامي للشيخ السايس والنبكي والبربري • ط ١٩٣٦م •
- ٨٦ - تبين الحقائق على الكنز للزيلعي • ط أولى : الأميرية •
- ٨٧ - التجريد للبجيرمي على منهج الشيخ زكريا الأنصاري • ط الحلبي • ١٩٥٠م •

- ٨٨ - التحرير لابن الهمام مع شرحه التقرير والتحجير • ط أولى
بالأميرية ١٩٣٦ م •
- ٨٩ - تحقيق معنى المناسب للمرصفي • ط ١٩٣٥ م •
- ٩٠ - تخريج الفروع على الأصول للزنجاني تحقيق الدكتور محمد
أديب صالح • ط دمشق سنة ١٩٦٢ م •
- ٩١ - تحليل الأحكام - لشلبي • ط الأزهر ١٩٤٩ م •
- ٩٢ - تفسير النصوص للدكتور محمد أديب صالح : رسالة دكتوراه •
ط دمشق ١٩٦٤ م •
- ٩٣ - تقارير على حاشية الدسوقي والشرح الكبير لعليش •
- ٩٤ - تجميع الأدلة للدبوسي • مخطوطة دار الكتب رقم (٢٢٥) أصول •
- ٩٥ - التلويح على التنقيح للتقازاني • ط صبح ١٩٥٧ م •
- ٩٦ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول • ط أولى بمكة المكرمة
١٣٥٣ هـ •
- ٩٧ - تنقيح النصول للقرافي ، المقدمة الثانية لكتاب الذخيرة • ط كلية
الشريعة ١٣٨١ هـ •
- ٩٨ - تهذيب الأصول للحلي ، مع شرحه منية اللبيب للأعرجي • ط الهند
١٣١٥ هـ •

- ج -

- ٩٩ - جمع الجوامع لابن السبكي مع شرحه للمحلي • ط الحلبي
وط أولى ١٣١٦ م •

- ح -

- ١٠٠ - حاشية قليوبى، على شرح المحلى على المنتهاج • ط صبح •

- ٧٢٧ -

- ١٠١- حاشية عميرة على شرح المحلى على المنهاج • ط صبح •
- ١٠٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير • ط الحلبي •
- ١٠٣- حاشية عlish على منح الجليل • ط الحلبي •
- ١٠٤- حاشية البناني على المحلى • ط الحلبي •
- ١٠٥- حاشية العطار على المحلى • ط ١٣١٦هـ •
- ١٠٦- حاشية الشيخ النجار على شرح الأسنوي صدر منه الثالث فقط •
ط الصدق ١٩٢٧م •
- ١٠٧- الحاوي للماوردي مخطوطة دار الكتب رقم (٨٢) فقه شافعي •

- خ -

- ١٠٨- الخراج لأبي يوسف • ط السلفية •
- ١٠٩- الخراج ليحيى بن آدم • تحقيق الشيخ أحمد شاكر • ط السلفية •
- ١١٠- خزائن الأصول للدبوسي ميكرو فيلم الجامعة العربية رقم (٢) أصول

- ذ -

- ١١١- الذخيرة للقرافي • الجزء الأول - مطبعة كلية الشريعة ١٣٨١هـ •

- ر -

- ١١٢- الرأي في الفقه الاسلامي للدكتور مختار القاضي - رسالة دكتوراه
من جامعة القاهرة ١٩٤٩م •
- ١١٣- رد المختار على الدر المختار لابن عابدين • بولاق ١٢٨٢هـ •
- ١١٤- الرد على سير الأوزاعي لأبي يوسف • ط الوفاء •
- ١١٥- الرسالة للإمام الشافعي • تحقيق الشيخ أحمد شاكر • ط الحلبي •
١٣٥٨هـ •

- ١١٦- روضة الناظر لابن قدامة • ط السلفية ١٣٤٢هـ •
 ١١٧- الروض النضر شرح مجموع زيد بن علي ، للصناني • ط السعادة
 • ١٣٤٧هـ •

- س -

- ١١٨- سلم الوصول لمحمد بخت المطيعي • ط السلفية •

- ش -

- ١١٩- الشافعي للشيخ محمد أبو زهرة • ط دار الفكر •
 ١٢٠- الشرح الكبير لابن قدامة • ط المنار •
 ١٢١- شرح المنار لابن ملك ومعه ثلاث حواشي • ط العثمانية ١٣١٥هـ •
 ١٢٢- الشرح الكبير على مختصر خليل • ط الحلبي •
 ١٢٣- شرح تنقيح الفصول للمقراي • ط ١٣٠٦هـ •
 ١٢٤- شرح سير محمد بن الحسن المرخسي تحقيق د. صلاح المنجد -
 نشر الجامعة العربية •

- ص -

- ١٢٥- الصادق للشيخ محمد أبو زهرة • ط مقبر •

- ض -

- ١٢٦- ضوابط المصلحة للدكتور سعيد رمضان البوطي رسالة دكتوراه من
 كلية الشريعة • ط الأموية بدمشق ١٩٦٦م •

- ط -

- ١٢٧- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم • ط المدني •

- ٧٢٩ -

- ع -

- ١٢٨- عدة الأصول في أصول الفقه للطوسي • ط بمبای ١٣١٢ هـ •

- ف -

- ١٢٩- فتح العزيز على الوجيز للرافعي • ط المنيرية •
١٣٠- فتح القدير لابن الهمام • ط الأميرية ١٣١٥ هـ •
١٣١- فجر الاسلام لأحمد أمين • ط تاسعة ١٩٦٤ م •
١٣٢- الفروق للقرافي • ط ١٣٤٤ هـ •
١٣٣- الفصول المهمة في أصول الأئمة المعالي • ط ثانية بالنجف ١٣٧٨ هـ •
١٣٤- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي - مخطوطة الظاهرية بدمشق
رقم ٩٢ أصول •
١٣٥- الفكر السامي للحجوي • ط الرباط ١٣٤٠ هـ •

- ق -

- ١٣٦- قواعد الأصول ومعاقد الفصول لصفي الدين الخليلي - تحقيق الشيخ
أحمد شاکر • ط دار المعارف •
١٣٧- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للمعز بن عبدالسلام • ط الحسينية •
١٣٨- القوانين الفقهية لابن جزی • ط فاس ١٩٣٥ م •
١٣٩- القياس لابن تيمية • ط السلفية ١٣٧٥ هـ •

- ك -

- ١٤٠- الكاشف عن المحصول للأصبهاني - مخطوطة دار الكتب رقم (٤٧٣)
أصول •
١٤١- كشف الأسرار على أصول البزدوی - طبع استانبول ١٣٠٨ هـ •

- ١٤٢- كشف الأسرار على شرح المنار للنسفي • ط الأميرية ١٣١٦هـ •
- ١٤٣- كنز الدقائق للنسفي مع تبين الحقائق للزيلعي •

- ل -

- ١٤٤- اللمع لأبي اسحق الشيرازي مع شرحه نزهة المشتاق • ط حجازي ١٩٥١م •

- م -

- ١٤٥- مالك للشيخ أبو زهرة • ط دار الفكر •
- ١٤٦- المبسوط للمرخسي • ط السعادة •
- ١٤٦- المبادئ العامة للفقهاء الجعفري لهاشم الحسني • ط دار النشر - بيروت •
- ١٤٨- مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية • ط الشرفية ١٣٢٣هـ •
- ١٤٩- المجموع على المذهب للنووي • ط المنيرية •
- ١٥٠- المحصول للرازي - مخطوطة دار الكتب رقم (٢٩٧) أصول •
- ١٥١- المحلى لابن حزم • ط المنيرية ١٣٥٢هـ •
- ١٥٢- محاضرات في أصول الفقه للشيخ عبدالغني عبدالخالق على طلبة دبلوم الفقه المقارن •
- ١٥٣- مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه وحواشيه • ط الأميرية - وط استانبول •
- ١٥٤- مختصر الطحاوي • ط دار الكتاب العربي ١٣٧٠هـ •
- ١٥٥- مختصر المزني مع كتاب الأم •
- ١٥٦- المدونة الكبرى للإمام مالك • ط الخشاب ١٣٢٥هـ •
- ١٥٧- المدخل الى مذهب الامام أحمد - لابن بدران • ط المنيرية •

- ٧٣١ -

- ١٥٨- المدخل لدراسة الفقه الاسلامي . ط دار التأليف ١٩٥٦م .
- ١٥٩- مذكرة في أصول الفقه للشيخ طه الديناري . ط دار الأنوار ١٩٦٣م
- ١٦٠- المستصفى للامام الغزالي . ط الأميرية .
- ١٦١- مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت . ط الأميرية .
- ١٦٢- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية . ط المدني .
- ١٦٣- المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفي للدكتور مصطفى زيد . ط دار الفكر ١٩٦٤م .
- ١٦٤- المقتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري . ط الكاثوليكية بيروت ١٩٦٥م .
- ١٦٥- المفتى للقاضي عبد الجبار . ط المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والنشر .
- ١٦٦- المفتى لابن قدامة . ط الامام .
- ١٦٧- مفتى المحتاج للخطيب النريني . ط التجارية .
- ١٦٨- المقدمات الممهدة لابن رشد مع المدونة .
- ١٦٩- انتهى السؤل في علوم الأصول للآمدي . ط صبح .
- ١٧٠- المتقى في تاريخ التشريع للشيخ محمد أنيس عباد . ط أولى ١٩٦٥م .
- ١٧١- منح الجليل على مختصر خليل للخرشي . ط الأميرية ١٣١٧هـ .
- ١٧٢- انخول للامام الغزالي - مخطوطة دار الكتب رقم (١٨٨) أصول .
- ١٧٣- ملخص ابطال القياس لابن حزم تحقيق سعيد الأفغاني . ط دمشق .
- ١٧٤- الموافقات للشاطبي - تحقيق الشيخ عبدالله دراز . ط التجارية .
- ١٧٥- المذهب للثيرازي . ط عيسى الحلبي .

١٧٦- مصادر التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه - نشر معهد الجامعة العربية ١٩٥٤م •

- ن -

١٧٧- النبذ لابن حزم - تحقيق الشيخ الكوثري • ط الأنوار ١٩٤٠م •

١٧٨- نبراس العقول - للشيخ عيسى منون • ط التضامن ١٣٤٥هـ •

١٧٩- نزهة المشتاق - شرح اللمع • ط حجازي ١٩٥١م •

١٨٠- النص والاجتهاد للموسوي بتقديم الحكيم • ط النجف ١٩٥٦م •

١٨١- نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي - للدكتور علي حسن عبدالقادر ط ثانية سنة ١٩٥٩م •

١٨٢- نفائس الأصول على المحصول - للقرافي - مخطوطة دار الكتب رقم (٤٧٦) أصول •

١٨٣- نهاية السؤل شرح منهاج اليبضاوي - للأسنوي • ط صبح والسلفية

١٨٤- نهاية المطلب في دراية المذهب - مخطوطة دار الكتب رقم (٣٠٠) فقه شافعي •

- ه -

١٨٥- الهداية للمرغباني • ط الحلبي ١٩٣٦م •

- و -

١٨٦- الورقات - لآمام الحرمين • ط انحلبي ١٣٤٢هـ •

١٨٧- الوجيز - للآمام النزاللي • ط الآداب ١٣١٧هـ •

كتب متنوعة

- أ -

- ١٨٨- أبو حامد الغزالي - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم
الاجتماعية بالقاهرة ١٩٦٢م .
- ١٨٩- أخبار القضاة لوكيع - تحقيق عبدالعزيز المراغي . ط الاستقامة
١٣٦٦هـ .
- ١٩٠- آداب الشافعي ومناقبه - لابن أبي حاتم الرازي - تحقيق الشيخ
عبدالقني عبدخالق . ط السعادة ١٣٧٢هـ .
- ١٩١- الارشاد الى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - لامام الحرمين - تحقيق
الدكتور يوسف موسى . ط الخانجي .
- ١٩٢- أسد الغابة - لابن الأثير . ط جمعية المعارف .
- ١٩٣- أسرار البلاغة - للمجرجاني . ط المنار ١٣٤٤هـ .
- ١٩٤- الاصابة لابن حجر . ط مصطفى محمد ١٩٣٩م .
- ١٩٥- الاعلام - اخيرالدين الزركلي . ط ثانية بالقاهرة .
- ١٩٦- ألف باء - ليوسف بن محمد البلوي الأندلسي . ط الوهية
١٢٨٧هـ .

- ب -

- ١٩٧- البداية والنهاية - لابن كثير . ط السعادة ١٣٥١هـ .
- ١٩٨- بغية الوعاة - للسيوطي . ط السعادة ١٣٣٦هـ .
- ١٩٩- البيان والتبيين - للجاحظ . ط لجنة التأليف والترجمة ١٣٦٧هـ .

- ت -

- ٢٠٠- تاج العروس - للسيد مرتضى الزبيدي • ط الخيرية ١٣٠٧ هـ •
- ٢٠١- تاريخ بغداد - للمخطيب البغدادي • ط السعادة ١٣٤٩ هـ •
- ٢٠٢- تاريخ الأمم والملوك - للطبري • ط دار المعارف - تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم • وط الحسينية ١٣٢٦ هـ •
- ٢٠٣- تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان - ترجمة الدكتور النجار • ط المعارف •
- ٢٠٤- تاريخ القضاء في الاسلام - للدكتور أحمد عبدالمعتمد البهي • ط لجنة البيان ١٩٦٥ م •
- ٢٠٥- تاريخ الجبرني • ط الأميرية •
- ٢٠٦- تاريخ ابن عساكر - مخطوطة دار الكتب رقم (٤٩٢) تاريخ •
- ٢٠٧- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة - للسخاوي • ط السنة المحمدية ١٣٧٦ هـ •
- ٢٠٨- التهذيب شرح تهذيب الفتازاني - للخيصي • ط نائلة ١٩٢٧ م •
- ٢٠٩- التعريفات - للجرجاني • ط الوهية ١٢٨٣ هـ •
- ٢١٠- تهذيب الأسماء والملفات - للنووي • ط المنيرية •
- ٢١١- تهذيب التهذيب - لابن حجر • ط حيدر آباد •

- ج -

- ٢٢١- جذوة المقتبس - للحميدي • ط الدار المصرية للتأليف والترجمة • ١٩٦٦ م •
- ٢٢٣- انجواهر المضية في طبقات الخفية - نجيب الدين القرشي المصري • ط حيدر • آباد ١٣٣٢ هـ •

- ٢١٤- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب - للأربلي • ط وادي النيل
١٢٩٤هـ •

- ح -

- ٢١٥- حاشية الجرجاني على تشييد القواعد شرح تجريد العقائد -
للأصفهاني - مخطوطة دار الكتب رقم (٥٦) علم كلام •
٢١٦- حاشية المخضري على ابن عقيل • ط بولاق ١٣٠٢هـ •
٢١٧- حاشية الصبان على الملوى على السلم • ط المينة ١٣٠٥هـ •
٢١٨- حلية الأولياء - لأبى نعيم • ط السعادة ١٩٣٢م •
٢١٩- الحيوان - للجاحظ • ط الحلبي ١٣٥٧هـ •
٢٢٠- حياة الحيوان - للدميري • ط بولاق ١٢٨٤هـ •

- خ -

- ٢٢١- خزانة الأدب - للبغدادى • ط بولاق ١٢٩٩هـ •
٢٢٢- الخطط التوفيقية - لعلي مبارك • ط بولاق ١٣٠٥هـ •

- د -

- ٢٢٣- ديوان التنبي بشرح العكبرى • ط الشرفية ١٣٠٨هـ •
٢٢٤- ديوان التنبي بشرح الواحدى • ط برلين ١٢٧٧هـ •
٢٢٥- الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب - لابن فرحون ١٣٢٩هـ
وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج لبابا التيكى •

- ذ -

- ٢٢٦- ذيل الأمالي والنوادر - للقالى • ط بدار الكتب ١٣٤٤هـ كجزء ثالث
للأمالي •

٢٢٧- ذيل طبقات الحنابلة - للبغدادي • ط السنة المحمدية ١٣٧٢هـ •

- ر -

٢٢٨- رسالة في آداب البحث والمناظرة - للسمرقندي ومعاشر

كمال الدين مسعود الشرواني - مخطوطة دار الكتب رقم (٣٥٣) •

٢٢٩- روض العقلاء ونزهة الفضلاء - للبستي • ط العملية سنة ١٣٢٨هـ •

٢٣٠- روض الأخبار المنتخب من ربيع الأبرار - لابن الخطيب • ط بولاق

سنة ١٢٨٠هـ •

٢٣١- الروح لابن قيم الجوزية • ط حيدر آباد سنة ١٣٥٧هـ •

- س -

٢٣٢- سعادة الدارين - للسمنودي • ط جريدة الاسلام •

٢٣٣- سلاجقة ايران والعراق - للدكتور عبدالنعم حسنين • ط لجنة

التأليف والترجمة سنة ١٩٥٩ •

٢٣٤- السمط الثمين في مناقب أمهات المؤمنين • ط حلب سنة ١٣٦٤هـ •

٢٣٥- سير النبلاء - للذهبي - مصور بدار الكتب رقم (١٢١٩٥ ح) •

٢٣٦- سيرة عمر بن الخطاب - لابن الجوزي • ط السعادة سنة ١٩٢٤م •

- ش -

٢٣٧- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - للشيخ محمد بن محمد

مخلوف • ط السلفية سنة ١٣٤٩هـ •

٢٣٨- شذرات الذهب - لابن العماد • ط القدس سنة ١٣٥٠هـ •

٢٣٩- الشرح الجلي على بيتي الموصلي - للشيخ أحمد البربر • ط بيروت

سنة ١٣٠٢هـ •

- ٢٤٠- شرح عين العلم وزين الحلم - للقاري • ط المنيرية سنة ١٣٥١هـ •
- ٢٤١- شرح الجرجاني على المواقف - للابجي • ط السعادة سنة ١٩٠٧م •
- ٢٤٢- شفاء النعليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل - لابن القيم • ط الحسينية سنة ١٣٢٣هـ •

- ص -

- ٢٤٣- الصبح النبوي عن حشبة المتبي - للشيخ يوسف البديعي الدمشقي • ط المعارف •

- ط -

- ٢٤٤- الطبقات الكبرى - لابن سعد • ط بيروت سنة ١٣٧٦هـ •
- ٢٤٥- طبقات الشافعية - لابن السبكي • ط الحسينية سنة ١٣٢٤هـ •
والحلي تحقيق الطناحي والحلو •
- ٢٤٦- طبقات الشافعية - لابن شعبة - مخطوطة دار الكتب رقم ١٥٦٧
تأريخ •
- ٢٤٧- طبقات الحنابلة - لابن أبي يعلى • ط السنة المحمدية سنة ١٣٧١هـ •
- ٢٤٨- طبقات المعتزلة - لابن المرتضى • ط بيروت سنة ١٩٦١م تحقيق
سوسة فيلزر •
- ٢٤٩- طبقات الزيدية - لابراهيم بن القاسم • مصور بدار الكتب رقم
٣٩٠٩٩ ب •
- ٢٥٠- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز - للمؤيد بالله
العلوي اليمني • ط المكتطف سنة ١٣٣٢هـ •

- ع -

- ٢٥١- العقد الثمين في تأريخ البلد الأمين - للفاسي - تحقيق الاستاذ فؤاد

- ٧٣٨ -

السيد • ط السنة المحمدية •

٢٥٢- المقد المذهب - لابن الملقن - مخطوطة دار الكتب رقم ٥٧٩ تاريخ •

- غ -

٢٥٣- الغزالي - للدكتور أحمد فريد رفاعي • ط الحلبي •

٢٥٤- الغزالي - للدكتور أحمد الشرباصي • ط دار الهلال •

- ف -

٢٥٥- الفهرست - لابن النديم • ط الاستقامة •

٥٥٦- الفيض الوارد على مرثية مولانا خالد - للألوسي • ط الكستلية سنة

١٢٧٨ هـ •

- ق -

٢٥٧- القاموس المحيط - للفيزوز ابادي • ط السعادة •

٢٥٨- القواصم والعواصم - لابن العربي • مخطوطة دار الكتب رقم

(٢٢٠٣١ ب) •

- ك -

٢٥٩- الكامل - لابن الأثير • ط بولاق سنة ١٣٠٣ هـ •

٢٦٠- كشف الظنون - لحاجي خليفة • ط سنة ١٩٤١ م •

٢٦١- الكواكب السائرة - لابن الغزي • ط بيروت سنة ١٩٤٥ م •

- ل -

٢٦٢- اللباب في تهذيب الأنساب - لابن الأثير • ط القدسي •

٢٦٣- لسان العرب - لابن منظور • ط بيروت • وبولاق •

- ٢٦٤- مؤلفات الغزالي - للإستاذ عبدالرحمن بدوي • ط دار القلم •
- ٢٦٥- مجموعة المعاني • الجوائب سنة ١٣٠١هـ •
- ٢٦٦- مجلة الحضارة بدمشق •
- ٢٦٧- مجلة الأزهر •
- ٢٦٨- محاضرات عن داود الظاهري - للشيخ عبدالقني عبدالخالق •
- ٢٦٩- مرآة الزمان في تاريخ الأعيان - لسبط بن الجوزي • ط حيدر آباد سنة ١٩٥١م •
- ٢٧٠- مرآة الجنان وعبرة اليقضان - للياضي • ط حيدرآباد سنة ١٣٣٨هـ •
- ٢٧١- المصباح المنير - للفيومي • ط الحلبي •
- ٢٧٢- مختار الصحاح - للرازي • ط الأميرية سنة ١٣٥٥هـ •
- ٢٧٣- معجم المؤلفين - لعمر كحالة • ط دمشق •
- ٢٧٤- معجم البلدان - لياقوت • تصور بالأوقست عن الأوربية سنة ١٩٦٥م •
- ٢٧٥- معجم الأدباء - لياقوت • ط ثانية سنة ١٩٣٠م •
- ٢٧٦- مغنى اللبيب - لابن هشام بحاشية الأمير • ط مصطفى محمد سنة ١٣٠٢هـ •
- ٢٧٧- مفتاح السعادة ومصباح السيادة - لطاش كبرى زادة • ط حيدرآباد •
- ٢٧٨- مقدمة ابن خلدون - تحقيق الدكتور علي عبدالواحد وافي • ط أولى سنة ١٩٥٧م •
- ٢٧٩- الملل والنحل للشهرستاني • ط الحلبي سنة ١٩٦١م •
- ٢٨٠- مناقب الامام أحمد - لابن الجوزي • ط السعادة •
- ٢٨١- مناقب الامام الشافعي - للرازي • ط سنة ١٢٧٩هـ •

- ٢٨٢- المتحل - للتعاليبي • ط الاسكندرية سنة ١٣١٩هـ •
- ٢٨٣- المتظم - لابن الجوزي • ط حيدر آباد •
- ٢٨٤- مناقب الامام أبى حنيفة - للذهبي • ط دار الكتاب العربي •
- ٢٨٥- ميزان الاعتدال - للذهبي • ط الحلبي •

- ن -

- ٢٨٦- النجوم الزاهرة - لابن تغرى بردى • ط دار الكتب •
- ٢٨٧- نفع الطيب - للمقرئ - تحقيق محي الدين عبدالحميد •
- ٢٨٨- نهاية الأرب - للنويري • ط دار الكتب •

- و -

- ٢٨٩- الوافي بالوفيات - للمصفي - نشر استانبول سنة ١٩٣١م •
- ٢٩٠- الوسيلة الأدبية - للمرصفي • ط سنة ١٢٩٢هـ •
- ٢٩١- وفيات الأعيان - لابن خلكان - تحقيق محي الدين عبدالحميد • ط مكتبة النهضة •

- ي -

- ٢٩٢- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر - للتعاليبي ط • حجازي سنة ١٣٦٦هـ •

ز - الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١	١	والمُخَيَّل	والمُخَيَّل
٣	٦	يضال	يضل
١٢	١٢	لفرق	الفرق
١٧	٤	الصميد	الصمد
٢٠	١٥	فهى	فهل
٢٦	١٤	الاحكم	الاحكام
٢٩	٤	المتعلقة	المتعلقة
٣٢	٣	تكلف	تكلف
٣٣	٣	ابتدا	ابتداء
٣٣	٢١	سطر مكرر	
٣٥	١٥	من	منه
٣٧	١٣	اشرى	اشترى
٤٠	٤	فلم	فلو
٤١	١	من	ومن
٤٣	٩	المنطوق	المنطوق
٥٣	١١	فيحتل	فيحتمل
٥٩	٥	فهما	فهما
٦٣	٢	يتضمنه	يتضمنه
٧٧	١٣	اضطراى	اضطرابى
٩١	٦	قرينه	قرينة
١٣٣	٤	استيعاب للعمر	استيعاب البدن للعمر
١٣٨	١٠	نسلم	ونسلم
١٤٨	٩	الملائمة	الملائمة
١٥١	٢	الابعة	الأربعة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٢	٨	فيحسب	فيحسم
١٥٦	١٠	•	،
١٧٦	١	جميلة	جملية
٢٠٧	١٣	ما	ما
٢٠٨	١٠	فنحه	فنحن
٢١٣	٢	وليست	وليس
٢٢٧	٩	التعيرير	التعزير
٢٣١	١٢	ففيه	ففيه
٢٣٧	٩	للفكار	للكفار
٢٤٢	١	—	بيت
٢٥٠	٧		(٦)
٢٥٦	٦	القبح	القبح
٢٧٦	١٦	وراء	وراء
٢٨٦	٢	مطر مكرر	
٢٨٩	٥	وعليا	وعليها
٢٩٧	٦		وضعت نمر (٢) على كلمة : « اهدى » خطأ ، وتسبب عنه زيادة نمرة في الأرقام التالية في الصفحة
٣٠١	٨	فالدهم	فالدرهم
٣٠٩	١٣	التشنيعات	التشنيعات
٣١٧	٦	رحمها	رحمها
٣٢٩	٢٧	عبد	عبد
٣٣٤	٢	المائلة	المائلة
٣٣٧	٧	هذا	هندا
٣٣٨	٤	سفل	سفل
٣٥٤	٧	« في » مكررة	

الصفحة	المسطر	الخطأ	الصواب
٣٦٧	٨	يكون	يكن
٣٧٩	١٦	مخيلة	مخيله
٣٨٨	٨	ينسب	يناسب
٣٩٢	٦	تبنى	تبنى
٣٩٢	١١	بلديهة	بالبلدية
٣٩٦	١٧	هو	وهو
٤٠٠	٤	قيس	قياس
٤٠٢	١	موصف	موصوف
٤١٦	١٢	تفرق	تفرق
٤٢٤	٧	يجرثا	يجرثا
٤٣٦	١	يعرض	يفرض
٤٣٨	٩	ذا	اذ
٤٦٦	١	فلملل	فلعل
٤٨٨	١١	فللقاه	فللقاه
٤٩٧	١١	لس	ليس
٥٢٢	١٣	والجائز	والجائزة
٥٤٣	١٢	الفصيل	التفصيل
٥٧٠	٦	اذ	اذا
٦١٩	٤	ذكرواها	- لراها
٦٤١	١	جوار	جواز
٦٥٨	١	ستعمالها	استعمالها
٦٦٤	٨	فكفيه	فيكفيه
٦٦٥	١٢	الحقاق	الحاق

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٥ لسنة ١٩٧١

١٩٧١/١/٢٥/٢٠٠٠/٥١

